الدكتور عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان

كتابة البحث العلمي

ومصادر الدراسات الإسلامية

- علوم الشريعة
- اللغة العربية وآدابها
- التاريخ الإسلامي



الطبعة الثالثة
منقحة

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

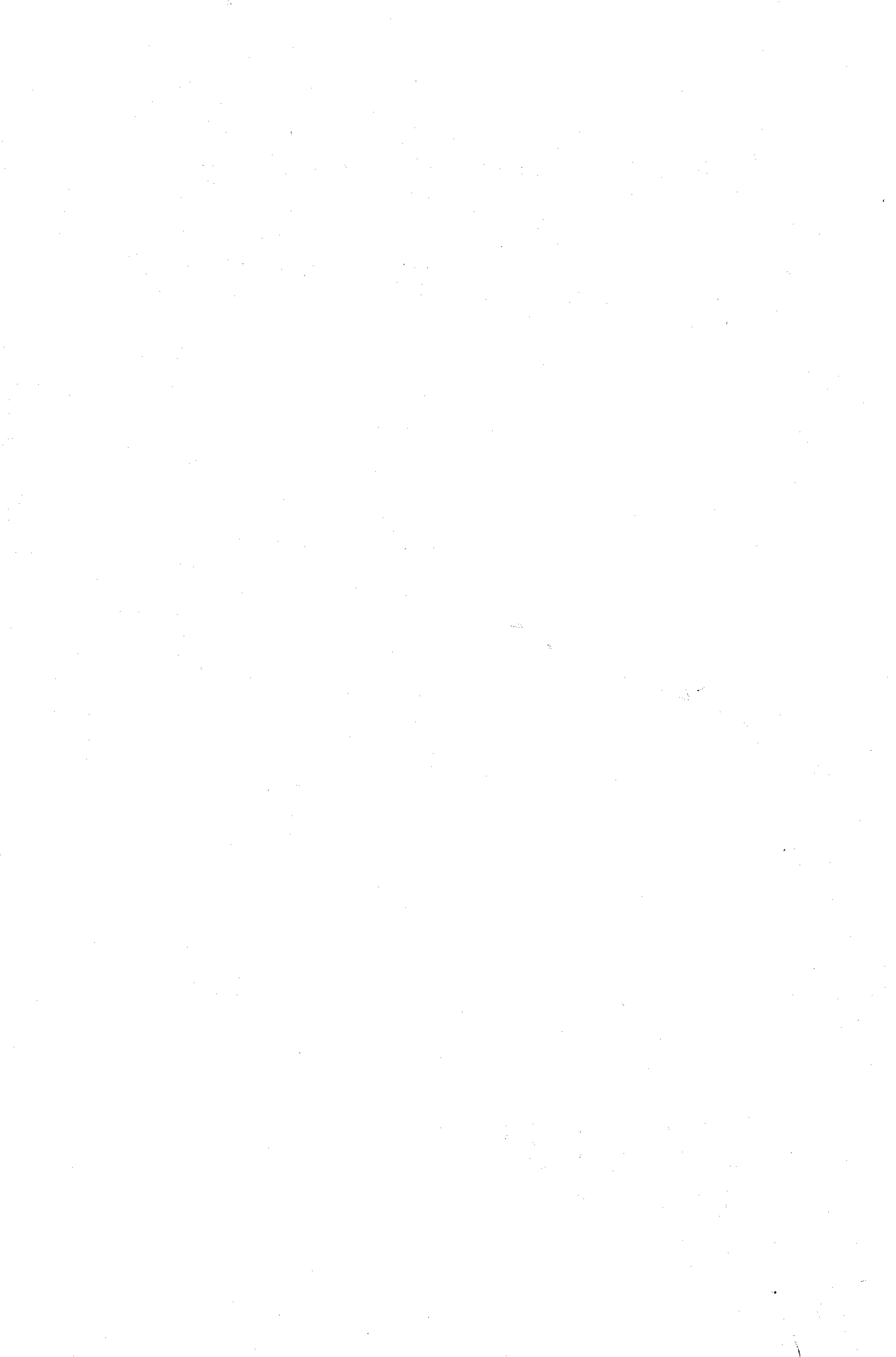


للنشر والتوزيع والطباعة

الادارة - كيلو ثلاثة - طريق مكة - هاتف ٦٨٧٣٠٧٧
ص.ب. ٤١٤٦ جدة - الرمز البريدي ٢١٤٩١
برقيا - مشكاتنا - تلكس SHORCO, SJ ٤٠١٢٠٩
المكتبة - شارع البغدادية - هاتف ٦٤٤٣٥١٨ - ٦٤٢٦٦١٠
المكتبة - كيلو ثلاثة - طريق مكة - هاتف ٦٨٧٢٨٠٠

كتابة البحث العلمي

ومصادر الدراسات الإسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

كثيرون هم الذين أسهموا في إبراز هذا الكتاب حتى وصل المرحلة التي يشاهدها القارىء بين يديه، وأنا قبل القارىء مدين لهم بالشكر والتقدير لما أبدوا من اقتراحات مفيدة ومثمرة، وما بذلوا من مساعدات علمية مشكورة. أخصّ بالذكر: فضيلة العلامة المرحوم الشيخ حسن محمد المشاط الذى منحني من علمه وإمكاناته ما يعجز مثلي عن مكافأته وشكره. فمكتبته العامرة بما تحويه من نفائس الكتب ونوادر المخطوطات غير محجوبة. وأبوابه مفتوحة للطلاب والمستفيدين.

الأخ الدكتور محمد ابراهيم أحمد علي الذي لم أعدم آراءه السديدة. وعونه العلمي في اختيار المصادر التي أسهمت في تقدم الموضوع وتكامله.

الأخ الدكتور عباس طاشكندي عميد شؤون المكتبات بجامعة الملك عبد العزيز بجده، والدكتور عبد السبوح القاسمي إذ تفضلا مشكورين بقراءة وفحص القسم الأول فأبديا ملاحظات واقتراحات وجيهة أسهمت كثيراً في تقويمه وتهذيبه.

ولا أنسى العون العلمي الدائم وتيسير الحصول على المصادر ومد يد العون لكلّ ما أحتاجه للبحث العلمي من القائمين على شؤون المكتبات بالجامعة بمكة وفي مقدمتهم الدكتور عبد اللطيف بن عبدالله بن دهيش عميد شؤون المكتبات بمكة، والدكتور عبد السبوح القاسمي أمين المكتبة المركزية.

أما القسم الثاني من الكتاب فإني أحمد لأساتذة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة تجاوبهم وتعاونهم العلمى فى مجال تخصصاتهم، أخص بالذكر منهم:

الأستاذ الدكتور عبد العزيز عبيد رئيس فرع العقيدة بقسم الدراسات العليا الشرعية.
الأستاذ الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي بقسم الدراسات العليا العربية الذي كان له فضل اقتراح تدوين مصادر علم القراءات وفحص مصادر اللغة العربية وآدابها.
الدكتور راشد الراجح قسم الدراسات العليا العربية.
الأستاذ الدكتور أحمد دراج قسم الدراسات العليا للتاريخ والحضارة الإسلامية.
الدكتور عبد الله الحبيد بقسم التاريخ والحضارة الإسلامية.

وإن الروح العلمية العالية التي لمستها من هؤلاء وأولئك الأفاضل فتحت أمامي مجالات وآفاقاً سطرت آثارها على هذا العمل شكلاً ومضموناً، وهو بحقّ ثمرة التجاوب والتعاون العلمي، كما هو رمز لما يمكن أن يُحققه التعاون العلمي في تحقيق طموحات أمتنا الإسلامية في وثبتها الحاضرة. سدَّد الله الخطى ومنّ على الجميع بالتوفيق.

المؤلف

ربيع أول سنة ١٣٩٨ — **د. عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان**
يناير عام ١٩٧٨

• محتوى القسم الأول •

الموضوع	الصفحة

• محتوى القسم الثاني •
مدونات المصادر الإسلامية

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

المصادر والفهارس

مقدمة الكتاب

الحمدلله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فإن أمتنا العربية والإسلامية قد أخذت بأسباب الحضارة الحديثة فكراً، وأسلوباً ومنهجاً، وقوام النهضة العلمية الحاضرة هو البحث العلمي في حقليه النظري، والتطبيقي. وهذه مسؤولية الجامعات والمؤسسات العلمية.

والبحث العلمي ممارسة، وتجارب، وتطبيق.

والطالب الجامعي حديث عهد به، ولا بدّ له من دليل ومرشدٍ في هذا المجال يُزوِّده بالمناهج العلمية، والأساليب الصحيحة، فيمنحه من تجاربه ما يختصر عليه الطريق.

والمكتبة العربية لم تعدم في هذا المجال المؤلفات العديدة المتنوعة التي عالجت موضوع كتابة البحث العلمي بطرق وأساليب متعددة، فمنها الذي تناوله بصورة عامة شاملة دون التقيد بمعالجة الكتابة في مادة أو علم خاصّ، ومنها الذي تناول علماً معيناً وشرح طريقة السَّير فيه، وكلاهما لا شكّ أسهم إسهاماً مشكوراً في تطوير البحث العلمي في اللغة العربية.

وهذا الكتاب ينتمي إلى المجموعة الأولى التي تتعرض إلى كتابة البحث العلمي بصورة عامة شاملة في حقل العلوم النظرية. وقد أفدت في هذا المؤلف من بعضها كما يتضح من قائمة المصادر. واستمد الكتاب معظم مادته وأهمها من الكتب المؤلفة في اللغة الانجليزية، والكتب الجامعية منها بصفة خاصة، حيث الخبرة الطويلة، والممارسة المتقدمة، والتقاليد العلمية المنهجية. بالإضافة إلى أنه لا حجاب بين القارئ العربي والمؤلفات المكتوبة باللغة

العربية في حين يختلف الأمر تماما عما هو مكتوب بلغة أجنبية .

وضعت الكتاب في قسمين رئيسيين:

القسم الأول: كتابة البحث العلمي ، وطريق السير فيه من حين نقطة التفكير والبدء فيه حتى الانتهاء منه وتقديمه.

قسمت هذا القسم إلى أربعة فصول متوخياً في هذا التقسيم وضع كلّ موضوع في مكانه الطبيعي كما هو في الواقع لدى الاضطلاع ببحث علمي. فمجموع موضوعات الفصل الأول تمثل المرحلة الابتدائية للبحث، والفصل الثاني يمثل المرحلة التي تليها واقعاً وعملاً. وخصصت الفصل الثالث بالجوانب الفنية والشكلية بالبحث العلمي ، ويمثل الفصل الرابع مرحلة اكتمال البحث، وإخراجه في صورة عملية.

القسم الثاني: عرض المصادر والمراجع المعتمدة في إطار مواد العلوم الشرعية ، واللغة العربية وآدابها ، والتاريخ الإسلامي بفروعه.

وهذا التخطيط للكتاب ومادته إنما هو نتيجة معايشة طويلة مع طلاب الدراسات العليا،وإدراك الصعوبات التي يواجهونها ، فإن الباحث المبتدئ كما يجهل طريقة الكتابة المنهجية فإنه لا يعرف الكثير من المصادر التي يحتاج إليها .

وقد سبقتني محاولات عديدة من بعض المؤلفين في هذا التصور إلا أني وجدت بعضها لم يوف القسم الأول حقه من الكتابة والبحث بل عرض له عرضاً سريعاً خاطفاً ، أو أنه لم يحاول متابعة ما استجدّ في هذا المجال.

أما بالنسبة للقسم الثاني فإن البعض لم يلتزم في عرضه للمصادر والمراجع مدلولها عند الباحثين،بل أقحم بينها بعض كتب المحدثين . والبعض الآخر قصَّر في التعريف أو العرض ، أو اختلطت عليه موضوعات الكتب . وإني ألتمس لهؤلاء وأولئك العذر فليس بخاف مدى الصعوبة التي يلاقيها مؤلف ذو تخصص معيَّن محدود ليقدم للقارئ قوائم للمصادر والمراجع المعتمدة في

تخصصات علمية مختلفة. ففي سبيل البدء في اتجاه صحيح جعلت اعتمادي بعد الله جلّ وعلا على المؤلفات الببيلوجرافية المدونة بأقلام المتخصصين في مجال التخصص، بالإضافة إلى الاستفادة من استشارات العلماء والأساتذة المتخصصين، وما لم أعثر عليه أو يقع في يدي أو لم يُدوَّن فيه فهو جهد شخصي رجعت فيه إلى المصادر نفسها.

وهذا القسم من الكتاب (مصادر الدراسات الإسلامية) يهدف إلى التعريف المختصر بأهم المصادر والمراجع في المجالات العلمية التي تصدّى لها، منهجاً ومحتوى ما أمكن، وأحياناً ما يتعذر الالتزام بتحقيقها معاً لعدم تيسر الحصول على المصدر، أو الوقوف على مصدر يعرف به تعريفاً وافياً، ومن ثم جاء التعريف غير متواز أحياناً، فهو مسهب في بعضها، موجز في البعض الآخر، ولعلّ هذا وغيره يتدارك مستقبلاً.

والتزمت في التعريف بالمصدر نقل عبارات المؤلف في مقدمته في توضيح منهجه، وبيان محتوى الكتاب إن عرض لذلك، فعباراته أبلغ، ووصفه أصدق. فإن لم يعرض المؤلف لشيء من ذلك لجأت إلى نقل عبارات محقّق الكتاب فهو خير من يخبر بعد المؤلف عن الكتاب، لأنه عاشه فكراً، وموضوعاً، وأسلوباً. فإن لم يتيسر هذا أو ذاك قمت بدراسته شخصياً، أو لجأت إلى كتب المصادر (الببيلوجرافية) ككشف الظنون في التعريف عنه عندما لا يتيسر الحصول على المصدر نفسه.

كما التزمت بذكر اسم المؤلف، ولقبه كاملاً مع تاريخ الوفاة ليتسنى الكشف عنه في كتب التراجم، مشيراً إليه بـ (ت). كما توخيت في ترتيب المصادر تقديم كتب الأقدم وفاة بين المؤلفين في المجموعة الواحدة.

ولقد آثرت ذكر المصادر الخاصة بتراجم علماء كل علم أو فنّ عقب عرض مصادره؛ حيث إنها في مجموعها - مؤلفات ومؤلفين - تمثل وحدة متكاملة. وذيلت كتب المصادر التاريخية بمصادر التراجم العامة التي لا تتقيد بعرض تراجم حياة فئة معينة من العلماء أو المتخصصين لأنها حينئذ أمسّ

بالناحية التاريخية.

وقد اقتصر الكتاب من الدراسات الإسلامية على ذكر أهم مصادر علوم الشريعة، واللغة العربية وآدابها، والتاريخ الإسلامي بفروعه.
والدراسات الإسلامية في حقيقتها أوسع وأشمل من الدراسات السابقة، ولكن قصرت الكتابة على تلك المجموعة من المصادر؛لأن البحوث والدراسات العليا في هذه التخصصات أخذت تتسع في جامعاتنا السعودية، وأصبح الدارس في هذه الفروع بحاجة إلى دليل مبسط يأخذ بيده في بداية الطريق.

وليس المقصود من هذا القسم الحصر الشامل للمصادر والمراجع، أو التعرض بالتحليل المسهب عنها، وإنما الهدف هو تعرف القارئ على أهم المصادر في هذه الدراسات مخطوطة أو مطبوعة، وتزويده بفكرة مقتضبة سريعة عن طبيعة كلّ مصدر؛ لتكون له بمثابة المرشد الأول في بداية البحث، فالمصدر يقود إلى مصدر آخر، كما أن الفكرة تولد أفكاراً أخرى.

ولما كان القسم الثاني عبارة عن قائمة بيبلوجرافية فقد استبعدت إعادة ذكر المصادر التي جرى التعريف عنها من نفسها، وأثبت ما عداها مما كان هو معرفاً لمصادر أخرى.

وإني أقدم هذا مجهوداً متواضعاً إسهاماً في صرح النهضة العلمية التي تعيشها البلاد الإسلامية بعامة،والمملكة العربية السعودية بخاصة. متوجِّهاً إلى الله أن يجعل منه دليلاً موجهاً ينتفع به طلابنا في بحوثهم العلمية في فروع المعارف الإسلامية والله وليّ التوفيق..

القسم الأول

كتابة البحث العلمي



الفصل الأول

عناصر البحث العلمي

•

- ★ البحث العلمي مدلولاً وممارسة...
- ★ اختيار موضوع البحث...
- ★ عنوان البحث
- ★ الإعـداد للبحث
- ★ خطة البحث
- ★ مصادر البحث
- ★ الإعداد الأولي للمصادر (البيبلوجرافية)
- ★ تسجيل المعلومات



• البحـث العلمـي •
مدلولاً وممارسـة

البحث العلميّ دراسة متخصصة في موضوع معيَّن حسب مناهج وأصول معينة. والقيام ببحث علمي منهجيّ أيّا كان نوعه نظرياً،أو عملياً هو اعلى المراحل العلمية،وليس نهايتها. فلا عجب والأمر كذلك أن يتطلب إعداداً علمياً متكاملاً قد حضّر له السنين الطويلة، والجهود المتواصلة لتكوين الشخصية العلمية الباحثة المنطلقة التي لا تقف عند حدود المناهج والملخصات الدراسية، بل تبحث في الأصول وعن الأصول، وتستقي المعارف والأفكار الأصيلة من مصادرها، وتستهويها المعاني لا زخرف القول،وبريق العبارات.

والبحث العلمي مسؤولية تتطلب من الباحث الأمانة العلمية، ومن ضرورياتها صحة نقل النصوص، والتجرُّد في فهمها، وتوثيقها بنسبتها إلى أصحابها، ومن أجل هذا فإن تدوين المصادر،والتعليقات في الرسائل والبحوث العلمية أمر جوهريّ في تقديرها. وإن الإهمال أو الإخلال به يعتبر خدشاً في أمانة الباحث، وعيباً في البحث لا يمكن التغاضي عنه أو التهاون به.

والبحث العلمي لا يسلس قياده إلا لمن أعدّ له من نفسه الصبر، والمثابرة، والتأنّي، وبعد النظر، والإخلاص، إذ لا بدّ للباحث أن يتحلّى بهذه الصفات والخصائص، فإن البحث أيّا كان له مشاكله وعقباته، وليس بالأمر الهيّن تذليلها، فهي بحاجة إلى جَلَد ومصابرة لا تعرف الانهزام في سبيل الوصول إلى الغاية.

ومن لوازم المثابرة الاستمرار الدائب، والتعايش مع الموضوع كلاً وجزءاً،

وفي جميع الأوقات، وبهذا تتكشف جوانب البحث ،وتتتابع الأفكار، وتتوارد المعاني.

والتأني لازم من لوازم البحث العلمي ليكوّن الباحث انطباعاً سليماً، ويؤسس أحكاماً وتقديراتٍ صحيحة. والإخلاص للبحث هو لبّ العمل وروحه بحيث لا ينتهي به إلى حدّ، ولا يضنّ في سبيله بمالٍ أو جهدٍ أو تفكير.

وهذا كله في الحقيقة مظهر للحبّ الصادق، والرغبة الطموحة في البحث بشكل عام، والموضوع الذي وقع عليه اختيار الباحث بشكل خاص.

والبحث لا يكون علمياً بالمعنى الصحيح إلا إذا كانت الدراسة موضوعية مجرّدة، بعيدة عن المبالغة والتحيّز في أيّ شكل من الأشكال. وهو قبل هذا وبعده يتطلب المرونة والأفق الواسع الذي من خصائصه التقلب على المعاني،وتوليد الأفكار. وإذا كان البحث يعني في حقيقة معناه أن ينشد الباحث ضالّته في مصادرها ومظّان وجودها، وبذل الممكن من جهدٍ وفكرٍ وزمن للتوصل إليها،وفهمها وتحليلها في أضيق وأوسع مدلولاتها، فالقدرة على الإبداع والتنسيق للأفكار في أسلوب علميّ سليم وتعبير مشرق واضح هو قوام البحث وعموده، والوسيلة الوحيدة لقراءة أفكار الباحث والتعايش معها.

ولم يفت العلماء المسلمين وضع المناهج والمبادىء الأساسية للبحث والتأليف،وتحديد الأهداف منها،لتكون نبراساً للعلماء الناشئين. يقول حاجي خليفة في كتابه كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:

«ثم إن التأليف على سبعة أقسام لا يؤلف عالم عاقل إلا فيها وهي: إما شيء لم يسبق إليه فيخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مغلق يشرحه، أو شيء طويل يختصره دون أن يخلّ بشيء من معانيه، أو شيء متفرّق يجمعه، أو شيء مختلط يرتّبه، أو شيء أخطأ فيه مصنّفه فيصلحه.

وينبغي لكل مؤلف كتاب في فنّ قد سبق إليه أن لا يخلو من خمس فوائد:
استنباط شيء كان معضلاً، أو جمعه إن كان مفرّقاً، أو شرحه إن كان غامضاً، أو حسن نظم وتأليف، أو إسقاط حشو وتطويل.

وشرط في التأليف إتمام الغرض الذي وضع الكتاب لأجله من غير زيادة ولا نقص، وهجر اللفظ الغريب وأنواع المجاز... وزاد المتأخرون اشتراط حسن الترتيب، ووجازة اللفظ، ووضوح الدلالة».[1]

هذه هي الأغراض والأسس الأولية العامة للتأليف، ولم يكن هذا فحسب بل توفرت الدراسات من علماء المسلمين في تحديد عناصر كتابة البحث العلمي بصورة موضوعية في كل مادة حسب طبيعتها، وتشعّب موضوعاتها فأصبحت جزءاً من كتب الدراسة والتعليم، لترسيخ معانيه وأصوله في نفوس الناشئة المتعلمين. وهذا ما يبدو واضحاً عند ابن الأثير في كتابه (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) بصورة عامة، وفي عبارته التالية بصورة خاصة:

«وأما الأركان التي لا بدّ من إيداعها في كل كتاب بلاغي ذي شأن فخمسة:

الأول: أن يكون مطلع الكتاب عليه جدة ورشاقة، فإن الكاتب من أجاد المطلع، والمقطع، أو يكون مبنيّا على مقصد الكتاب، ولهذا باب يسمى باب المبادئ، والافتتاحات فليحذ حذوه...

الركن الثاني: أن يكون الدعاء المودع في صدر الكتاب مشتقاً من المعنى الذي بني عليه الكتاب... وهو مما يدلّ على حذاقة الكاتب وفطانته[2]...

---

(١) حاجي خليفة. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الطبعة الثالثة (طهران: المطبعة الإسلامية، ١٣٨٧ هـ) جـ١. ص ٣٥.

(٢) جرى التأليف عند علماء الإسلام في القرون المتأخرة على تضمين خطبة الكتاب وهي ما يسمى بالمقدمة الموضوعات التي يتناولها الكتاب بصورة غير مباشرة، وهذا ما يشير اليه ابن الأثير في الركن الثاني، وكانت كما يقول «تدل على حذاقة الكاتب وفطانته» واتسمت في عصر الانحطاط بكثير من التكلف الممقوت فأصبحت غير مستساغة ولا مقبولة.

الركن الثالث: أن يكون خروج الكاتب من معنى إلى معنى برابطة لتكون رقاب المعاني آخذة بعضها ببعض، ولا تكون مقتضبة...

الركن الرابع: أن تكون ألفاظ الكتاب غير مخلوقة بكثرة الاستعمال، ولا أريد بذلك أن تكون ألفاظاً غريبة، فإن ذلك عيب فاحش، بل أريد أن تكون الألفاظ المستعملة مسبوكة سبكاً غريباً يظنّ السامع أنها غير ما في أيدي الناس، وهي مما في أيدي الناس، وهناك معترك الفصاحة التي تظهر فيه الخواطر براعتها،والأقلام شجاعتها...

ومع هذا فلا تظن أيها الناظر فى كتابى أنى أردت بهذا القول اهمال جانب المعاني، بحيث يؤتى باللفظ الموصوف بصفات الحسن والملاحة، ولا يكون تحته من المعنى ما يماثله ويساويه، فانه اذا كان كذلك كان كصورة حسنة بديعة فى حسنها إلا أن صاحبها بليد أبله ، والمراد أن تكون الألفاظ المشار اليها جسماً لمعنى شريف، على أن تحصيل المعانى الشريفة على الوجه الذى أشرت اليه أيسر من تحصيل الألفاظ المشار اليها.
الخامس : ألا يخلو الكتاب من معنى من معانى القرآن الكريم والسنة النبوية فأنها معدن الفصاحة والبلاغة . . » (١)

ولقد ترجم سلفنا الصالح هذه المعاني في عصور ازدهار الحضارة الإسلامية إلى حقائق ومناهج علمية سديدة لا زالت آثارهم قائمة بيننا، نغترف من مناهلها الصافية،لا ينقصها التخطيط السليم،والأصالة الفكرية، والأسلوب السلس الواضح في مختلف ميادين الفكر والمعرفة. ويعجب المرء وهو يعالج موضوع كتابة البحوث العلمية ومناهجها الحديثة أن يجد في مصادر تراثنا المبكّر دروساً عملية قائمة لكلّ قواعد ومناهج كتابة البحث العلمي على الأصول الحديثة،حتى بالنسبة للعلوم التي تعتبر صعبة وجافة كالفقه وأصول الفقه، فكلاهما له طابعه وملامحه وصعوباته النابعة من طبيعة الموضوعات التي يعالجها، والكتابة فيها تختلف تماماً عن الكتابة حتى في المواد

---

(١) ضياء الدين نصرالله بن محمد بن محمد المعروف بابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٥٨هـ) جـ١، ص ٧٢.

الشرعية،فضلاً عن العربية والأدبية. ولكن رغم كل هذا فقد طوّعها العلماء المسلمون في عصور الإسلام المبكرة للمنهج العلمي السليم شكلاً،وموضوعاً، وأسلوباً. فلو استعرضنا كتاب الرسالة في أصول الفقه للإمام محمد بن إدريس الشافعي لوجدنا أنه يعالج أصعب الموضوعات وأصعب العلوم بطريقة علمية موضوعية، ويضع منهج البحث والخطة التي سيسير عليها بحيث تحقّق التصور الكامل لجوانب الموضوع في مقدمة الكتاب، وجعل للكتاب محوراً هو مدار كل البحوث التي يعرضها. كل هذا في أسلوب الأديب وبيان الحكيم، ومثله كتاب (الأم) في الفقه، وغير هذا جملة المصادر الإسلامية في كل العلوم دون استثناء في عصور ازدهار الفكر الإسلامي. فقد كانت الناحية المنهجية، والموضوعية أمراً ضروري الاعتبار، فالمؤلف يلتزم منهجاً معيناً يشرحه في مقدمة الكتاب، ويذكر السبل التي سلكها لإثبات فكرته، كما يلتزم أن يكون البحث في إطار الموضوع دون استطراد، وفي كل هذا لا يغفل ذكر المصادر التي اعتمدها في تكوين كتابه.

كان العلماء المسلمون في هذا أحرص من أيّ أمة أخرى، فكانوا يعتمدون السند قبل تدوين العلوم، وأصبح للكتب سند حتى بعد التدوين، بالإضافة إلى تعيين المصادر، فإذا توفر فيه هذا الجانب حلّ محل القبول، وإلا فمصيره الرفض وعدم الاهتام، وكثيراً ما تكون الإشارة إلى المصادر إما في المقدمة جملة، وإما في ثنايا العرض، ولم ينقصها حسن التنظيم والتبويب المتسلسل، كما احتوت على فهارس للموضوعات الرئيسية. واهتموا بتوجيه الطلاب الباحثين إلى الناحيتين الموضوعية كما سبق عرضه، والشكلية كما نرى هذا في كتاب:

(تذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم) تأليف أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن سعدالله بن جماعة، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة من الهجرة. فقد خصّ الباب الرابع بما يتعلق بالآداب مع الكتب التي هي آلة العلم، وما يتعلق بتصحيحها، وضبطها، وحملها، ووضعها،وشرائها،وعاريتها،

ونسخها، وغير ذلك، وجمل كل هذا في فصول مستقلة قسّمها إلى أحد عشر نوعاً.

ومثله فى كتاب (الدر النضيد) تأليف بدر الدين محمد بن محمد بن محمد الغزي المتوفى ٩٨٤ هـ، وكتاب (المعيد في أدب المفيد والمستفيد) تأليف عبد الباسط بن موسى العلموي المتوفى سنة ٩٨١ هـ. وقد جرى التقليد بين علماء الحديث تخصيص موضوع مستقلّ - في كتب مصطلح الحديث - بالقواعد والأصول الشكلية للكتابة، وهي ليست خاصة بعلم الحديث بل عامة في غيره من العلوم.[١]

ويهتم الباحثون في العصر الحديث بهذه الجوانب واكتشافها عند علماء المسلمين، ومن هذه الدراسات:

كتاب (مناهج البحث عند مفكري الإسلام) تأليف علي سامي النشار.

وكتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) تأليف الدكتور فرانتز روزنتال.

وكتاب (منهج البحث العلمي عند العرب) رسالة دكتوراه مقدمة من جلال محمد عبد الحميد موسى.

وكل هذا يشير إلى اهتمام المسلمين البالغ بمناهج البحث العلمي وكتابته، فلا جرم والمسلمون في الوقت الحاضر يحاولون معاودة نشاطاتهم الفكرية، واسترجاع مكانتهم العلمية والحضارية أن تكون بحوثهم ودراساتهم متمشية مع مناهج وأساليب البحث العلمي الحديث.

---

(١) راجع: فرانز روزنتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي (بيروت: دار الثقافة)، ص٤٢٦ ابن كثير، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، الطبعة الثانية (مصر: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده)، ص١٤٧.

• اختيار موضوع البحث •

الخطوة الأولى في مجال البحث العلمي هي اختيار موضوع البحث في حقل التخصص إذا لم يكن معيناً من قبل الجامعة أو المشرف.

والأفضل في اختيار موضوع البحث أن يكون نابعاً من الباحث نفسه ورغبته فيه، ويتأكد هذا الاختيار وتقوى الطمأنينة له وتتضاعف الثقة به عندما يتم على أساس قاعدة واسعة من القراءة والاطلاع. فالقراءة في حدّ ذاتها تولد المعاني، وتفتح آفاقا واسعة من التفكير والتأمل.

وعلى العكس من هذا اعتماد طالب الدراسات العليا على اختيار غيره له، أو طلب الاقتراح عليه في دراسة موضوع من الموضوعات؛ إذ أن العلاقة بين الباحث والموضوع الذي اختير له حينئذ تكون علاقة أجنبيّ بآخر يجهل حقيقته وأبعاده، ويحتاج إلى زمن حتى يتمّ التعرف عليه،واكتشاف جوانبه.

فاختيار البحث لا يمكن أن يجيء عفواً. بل يأتي نتيجة عمل يعتمد على القراءة والتفكير. يقول مستر: K. M. Evan

«أثبتت التجربة بين طلاب البحوث بأن الذين يتوفقون إلى اختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقاً ونجاحاً وسعادة بالعمل من أولئك الذين يفرض عليهم بحث مُعيّن»[1].

ويحذر العلماء والباحثون من اعتماد طالب الدراسات العليا على الآخرين في اختيار الموضوعات. يقول الدكتور شوقي ضيف:

«يجد ناشئة الباحثين صعوبة في اختيار موضوعات بحوثهم، وكثيراً ما

---

(١) K.M. Evan, **Planning Small Scale Research** (Windser: N.F.E.R., 1971). P. 30

يلجأون إلى بعض الباحثين، وبخاصة من أساتذة الجامعات ليدلّوهم على موضوعات يبحثونها. وهي طريقة خطرة، إذ قد يدلّهم هؤلاء الباحثون على موضوعات لا تتفق وميولهم الحقيقية، فيتعثرون فيها، وقلّما يحسنونها، ولعلَّ في ذلك ما يجعل أول واجب على هؤلاء الناشئة أن لا يلقوا بزمامهم في بحوثهم إلى غيرهم، وأن يعملوا على الاهتداء إليها من خلال قراءاتهم، وعكوفهم على كتب الباحثين من قبلهم، يستعرضون موضوعاتها، ويقرءون فيها حتى يستبين لهم موضوع يتفق وميولهم، ويحاولون بحثه ودراسته... ومن أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالة على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصة من خواصِّ بحوثه، ولا يستطيع فيما بعد أن يتحول باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة باحث، فقد انطبع بطوابع التبعية لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقي، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره، كوجود النباتات المتسلقة على الأشجار الشامخة »[1]

والطريقة العملية في التوصل إلى اختيار بحث مناسب أن يتخير الباحث مجموعة من المصادر والكتب في حقل التخصص متنوعة بين قديم وحديث، تمثل مدارس فكرية متنوعة، ومناهج علمية مختلفة، يعكف على تأملها ودراسة موضوعاتها بتأن وروية، ولن تخونه هذه الدراسة في اكتشاف عدد من البحوث والموضوعات التي تحتاج إلى زيادة في الدراسة والبحث. وسيجد بعد ذلك أمامه قائمة طويلة بعناوين كثيرة، يلقي بعد ذلك عليها نظرة فحص واختبار؛ليقع اختياره على أحدها مما يتوقع فيه مجالاً واسعاً للبحث والكتابة.

هذه المرحلة هي الأساس، والتعجل والإسراع فيها ربما ينتج تأخيراً وتغييراً للموضوع بعد شهور من البدء،فيؤدي بالباحث إلى الملل واليأس الذي يعتبر أخطر آفة على الباحث. فالمهمّ في هذه المرحلة «أن تتخير وتحصل على موضوع له فائدته وقيمته العلمية في مجال التخصص، وأن تضع في اعتبارك

---

(١) شوقي ضيف، البحث الأدبي - طبيعته - مناهجه - أصوله - مصادره (مصر: دار المعارف، ١٩٧٢ م)، ص ١٧، ١٨.

كل الاحتمالات المتوقعة قبل البدء من حيث مناسبته للزمن المقدر لمثل هذه المرحلة الدراسية، وأن تجعل من هذه الدراسة منطلقاً إلى دراسة أوسع »[1].

يستحسن لدى اختيار موضوع البحث تفادي الأمور التالية:

أولاً: الموضوعات التي يشتدُّ حولها الخلاف؛حيث إنها بحاجة إلى فحص وتمحيص، ومن الصعب للباحث أن يكون موضوعياً في الوقت الذي تكون فيه الحقائق والوقائع مختلفاً فيهـــا. وليس الأمر هو مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيدين فقط.

ثانياً: الموضوعات العلميـة المعقدة،والتي تحتاج إلى تقنية عالية؛لأن موضوعات كهذه ستكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة.

ثالثاً: الموضوعات الخاملة،والتي لا تبدو ممتعة.فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجعة فإنه سيصبح مملاً وعائقاً من التقدم.

رابعاً: الموضوعات التي يصعب العثور على مادتها العلمية في مراكز المعلومات المحلية وبصورة كافية، وليس من الحكمة أن يستمر الطالب في بحث تندر مصادره.

خامساً: الموضوعات الواسعة جداً فإن الباحث سيعاني كثيراً من المتاعب، وعليه من البداية أن يحاول حصره،وتحديده بدلاً من طرحه.

سادساً: الموضوعات الضيقة جداً: بعض الموضوعات قصيرة وضيقة ولا تتحمل لضيقها تأليف رسالة علميه في حدودها، وسيصيب الباحث الكثير من العنت في معالجتها.

سابعاً: الموضوعات الغامضة: يتبعها غموض الفكرة فلا يعرف الباحث ما الذي يمكن تصنيفه من المعلومات مما يدخل تحتها، والأخرى التي يجب حذفها منه، وينتج عن هذا أن الباحث ربما قرأ الكثير مما

---

(١) L.J. Pick Ford & E.W. Smith. **A student Hand Book on Note-taking Essay-Writing special Study and thesis Presentation** (London: Ginn and Company, 1969), p. 39.

ليس له صلة أو علاقة بالموضوع وحينئذ يصعب أن يخرج برؤية وتصور واضح للموضوع.»[1]

فإذا تمّ اختيار البحث على ضوء التعليمات السابقة وهو الجانب الأول فإن اختيار استعداد الباحث له هو الجانب الآخر، فليتلمس في نفسه مدى توفره على العناصر التالية:

الكفاءة العلمية أولاً - والرغبة الصادقة في البحث ثانياً..

أما بالنسبة للعنصر الأول وهي الكفاءة العلمية «فإن دراسة أي بحث من البحوث العلمية يتطلب مستوى علمياً معيناً،وسيكون لهذا دوره الكبير في الإحاطة بالموضوع، وتحديد زمن دراسته.

والبحث بحاجة إلى وقت قد يطول،وقد يقصر حسب طبيعة الموضوع، فمن الموضوعات ما يحتاج إلى رويّة وقراءة متأنية، ومنها ما يحتاج إلى الكتابة المسهبة. وكلاهما يستلزم الصبر.

وأما بالنسبة للرغبة في كتابة بحث بعينه فإن نتائج هذا على البحث واضحة،إذ يكون أكثر متعة، والكتابة فيه تكون في مستوى أفضل، وبالتالي يتضاعف التحمس لإنهائه في أحسن شكل وأسلوب، وعلى العكس من ذلك فإن الطلاب الباحثين يشعرون بالسآمة حالاً حينما لا يكون الموضوع ممتعاً أو مستهوياً لهم، ولهذا تأثيره في سيرهم في البحث بالبطء والإهمال، فمن المستحسن مقدماً تبيّن هذه الأحوال،وقبل التورط فيها، وهذا يتطلب إمعان النظر طويلاً وبشكل دقيق في الموضوع الذي وقع عليه الاختيار، والتأكد من أهميته.

وأخيرا فإن موافقة المشرف على موضوع البحث هو حجر الزاوية، فمما لا شكّ فيه أن أكثر المشرفين من الأساتذة على الرسائل العلمية عندما يعرض

---

(١) Goerge Shelton Hubbell. Writing Term Papers and Reports. 4th. ed. (New York: Barnes and NoBel, 1969), p. VII.

عليهم موضوع للموافقة عليه ينظرون أولاً إلى مدى استعداد الطالب للقيام بتلك الدراسة، وإلى توفر المادة العلمية،ومصادر البحث ثانياً. والمشرف الواعي هو الذي ينظر نظرة متساوية إلى الموضوع الذي وقع عليه اختيار الطالب بأنه مفيد ومهم، كما ينظر إلى جانب هذا إلى المستوى العلمي للطالب ومدى استعداده لبحثه ومعالجة موضوعاته.(١)

• عنوان البحث •

العنوان هو مطلع البحث، وهو أول ما يصافح نظر القارئ فينبغي أن يكون جديداً مبتكراً، لائقاً بالموضوع مطابقاً للأفكار الواردة بعده. وقديماً قيل:

«إن الكاتب من أجاد المطلع والمقطع»

فهو الذي يعطي الانطباع الأول في عبارات موجزة، تدلّ بمضمونها على الدراسة المقصودة بها. ومن أجل هذا فإنه تتخير له الألفاظ المعبّرة الشفّافة التي تشعر بمعناه ومدلولاته لأول نظرة.

ويفضّل في اختيارها أن تكون مرنة ذات طابع شمولي بحيث لو استدعت الدراسة التعرض لبعض الموضوعات ذات الصله بالبحث لما اعتبر هذا خروجاً عن موضوعه، كما أنه لو اكتشف الباحث سعته سعةيضيق معهاالزمن المحدد له لأمكن التصرف فيه. مثال ذلك:

---

(١) Eugene Ehrlich and Daniel Murphy, **Writing and Researching Term Papers and Reports**, 5th. ed. (New York: Bantam Books), P. 13.

لو اختير موضوع بعنوان: « العقوبات في الإسلام » فإن التمهيد بدراسة لها عن « دور الحكم الوضعي في العقوبات » بصورة مركزة لن يكون خروجاً عن موضوع البحث، كما أنه لو اكتشف طول البحث وحاجته إلى فترة أطول من الزمن المقرر للباحث قضاؤها فإنه يستطيع أن يتحكم فيه بالتضييق بتحديده في مجال من مجال العقوبات فيقصره على « العقوبات المالية » أو « العقوبات التعزيرية » الخ.

وعلى العكس من هذا لو كان مضغوطاً، ضيّق الآفاق والحدود من البداية فإن أي خروج عن مداره أثناء البحث يعتبر خطأ في المنهج وابتعاداً عن الموضوعية.

والدراسة العلمية المنهجية تقضي بأن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادئ الرصين، بعيداً عن أساليب السجع المتكلف، والعبارات الدعائية المثيرة التي هي أنسب وألصق بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية.

ومن أجل هذا فإن المطلوب في البحوث العلمية اختيار العناوين الموضوعية التي تدلّ على موضوع البحث بعبارتها الصريحة، دون اللجوء إلى العناوين الوصفية المسجعة.

ومن الضروري استشارة الأساتذة الأكفاء لإبداء آرائهم ومقترحاتهم حول عنوان البحث لمناقشة مدلولاته والتعرف على أبعاده، وهذا يزيد من اطمئنان الباحث في الوقوف على اختلاف وجهات النظر. وستتبدّى له من خلال ذلك بعض الجوانب التي كانت واضحة في نظره في حين أنها غامضة على غيره، فيجري تعديل العنوان وتحويره قبل اتخاذ إجراءات تسجيله واعتماده من قبل القسم..

• الإعـداد للبحـث •

إذا استقرَّ الأمر بالطالب على اختيار موضوع البحث وتعيينه، فعليه أن ينتقل من دائرة القراءة المحدودة إلى مجال القراءة الواسعة الشاملة عنه فإن «الاطلاع والقراءة لما كتب حول الموضوع يجعل الباحث على إلمامٍ تامّ بكلّ الدراسات حوله، والطريقة التي نهجها الباحثون في معالجة الموضوع، وكيفية مناقشتهم له، والنتائج التي توصلوا إليها، وربما أدّى الاطلاع على كلّ هذا إلى اقتراح جوانب أخرى أبعد وأشمل»(١).

ويمكن الوقوف على أهمية هذه المرحلة من خلال المعطيات التالية:

أولاً: التأكد من قيمة موضوع البحث إذا كان الانطباع عنه إيجابيا، أو عدم مناسبته إذا كان الانطباع عنه غير ذلك، وحينئذ تكون الفرصة متاحة لمحاولة دراسة موضوع آخر.

ثانياً: اكتشاف طبيعة البحث فيما إذا كان طويلاً جدا أبعد من المرحلة المحددة، أو قصيراً جداً أقلّ من أن يكتب فيه بحث مستقلّ.

ثالثاً: تحديد الطرق والوسائل لمعالجة تلك المشاكل في وقت مبكر توفيراً للوقت والجهد.

أما الوسائل التي يمكن الاستعانة بها في هذه المرحلة فهي عديدة:

أولاً: الرجوع إلى الموسوعات العلمية،ودوائر المعارف،لأنها غالباً ما تكون بحوثها محررة بأقلام نخبة من العلماء المتخصصين.

ثانياً: البحوث والرسائل الجامعية فإنها غالباً ما تسلك المناهج العلمية شكلاً

---

(١) Evan. p. 32.

وموضوعاً، فيستفيد الطالب منها المادة العلمية وطرق وأساليب البحث. وقد اهتمت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية بوضع فهارس للبحوث والموضوعات التي تمّت دراستها ومنح درجات علمية لأصحابها. ففي البلاد العربية يقوم معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بجهود محدودة في هذا الصدد في النشرة الصادرة عنه بعرض بعض عناوين الرسائل العلمية مع خلاصة عنها، سواء منها المقدمة لنيل الماجستير، أو الدكتوراه في بعض البلاد العربية، كما تقوم معظم الجامعات بإصدار فهارس لرسائلها العلمية.
وفي انجلترا يوجد فهرس:

Asbil index to thesis Accepted for Higher degrees in the University of Great Britain and Irland

يحتوي على معلومات عن البحوث العلمية الممنوح بها درجات علمية في بريطانيا وايرلندا.

وفي أمريكا تقوم مؤسسة University Microfilm بولاية متشجن بطبع وتصوير البحوث الممنوح بها درجات علمية في الجامعات الأمريكية والأوربية. وقد اقتنت منها المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بمكة - وحدة أفلام البحوث الخاصة بالدراسات الإسلامية وغيرها.

ثالثاً: الرجوع إلى بطاقات، وفهارس المكتبات، ومراكز البحث العلمي التي تفهرس في معظم الأحيان محتوياتها في فهرسة موسوعية حسب أسماء المؤلفين، والعناوين، والموضوعات. وأحياناً ما يحدث أن يبحث الموضوع الواحد في فنون علمية مختلفة فينصح الباحث بتوخّي مراجعة موضوع بحثه فيما هو مظنّة لعرضه ودراسته في الفنون الأخرى. مثلاً دراسة حياة الإمام الغزالي العلمية، كما يراجع فيها كتب الطبقات والتراجم فإنه يستحسن الرجوع إلى بطاقات كتب الدراسات الفقهية، والفلسفية، والأصولية، والتصوف، وهذا ما

يسمى ب (تداخل المصادر).

رابعاً: الاطلاع على الدوريات والنشرات العلمية؛لأنها تزوّد القارئ بآخر المعلومات والدراسات حول موضوع البحث، كما تزوّد بالمعلومات المهمة والنادرة التي قد لا توجد مدوّنة في كتاب، خصوصاً إذا كانت الدراسة منشورة في دورية،أو نشرة صادرة عن مؤسسة علمية معترف بها، فإن بحوثها تصبح مصدراً من المصادر المعتمدة؛لأنها دوّنت بأقلام متخصصة في مجالها العلميّ. ومن الحقائق المعروفة أن نشر كتاب وطبعه أسهل من نشر بحث في دورية متخصصة تنتمي إلى مؤسسة علمية معترف بها؛لأن البحوث التي تنشر فيها تخضع لدراسة وفحص علماء وأساتذة متخصصين في الحقل.[1]

خامساً: الاستفادة من القوائم البيبلوجرافية الخاصة بالمصادر التي تأتي عادة في نهاية المؤلفات؛فإنها تزوّد الباحث بمصادر ربّما لم يكن منها على علم.

سادساً: الاستعانة بأمناء المكتبات؛ فهم على علم تام غالبا بالتسهيلات التي يمكن تقديمها من قبل المكتبة، وعلى معرفة كافية بمحتوياتها، ومحتويات المكتبات الأخرى بما يوفّر الكثير من الوقت والجهد.

جاء في كتاب: A student Hand book

قوله:

«أمناء المكتبات في الوقت الحاضر من أكثر الناس عنايةً واهتماماً بالكتب، وهم كمفتاح نور الكهرباء إذا أدرته حصلت على النور، وذلك يصل ما بينك وبين العلوم والمعارف... ومساعدتك لأمناء المكتبات تكون بإعطائهم معلومات دقيقة محدّدة عن مجال البحث، وحينها يبدأ في البحث عن نوع المصادر التي تحتاج إليها».[2]

---

(١) بتصرف Ralph Berry. How to Write Reseach Paper. (London: Pergamon Press, 1969), p. 5-11.

(٢) Prickford and smith, p. 35

• خطـة البحـث •

قبل البدء في كتابة البحث لا بدّ من وضع خطة كاملة هي في الحقيقة رسم عام لهيكل البحث يحدد معالمه، والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة.

وليس من المبالغة في شيء أن يقال « إن التخطيط لبحث عملية هندسية لتنسيق مباحثه والتلاؤم بين أجزائه، وإظهار ما يستحق منها الإبراز والتركيز. فالباحث كمهندس معماريّ يهتمُّ بالتركيبات والقطاعات فيما بينها كما يهتم بالشكل الخارجيّ، وإنما يتميز مهندس عن آخر كما يتميز باحث عن آخر بلمساته الفنية،والتلاؤم بين الأجزاء في صورة متناسبة وعرض أخّاذ »[1]

والبحث من دون خطة سابقة مدروسة بدقة وعناية مضيعة للوقت، وتبديد للجهد ؛ لأن إهمالها والبدء بكتابة البحث دونها ربما يضطر إلى إعادة الكتابة بعد استنزاف الكثير من الوقت والجهد، حيث يتبيّن عدم الترابط والتنسيق بين المباحث فيما بينها فيكون من الصعب إعادة تنظيم البحث كلية بعد كتابته.

فخطة البحث هي رسم صورة متكاملة عنه، وكلّ عنصر فيها يكمل جانباً من جوانب تلك الصورة، فهذه المرحلة هي أنسب المراحل لترتيب موضوعات البحث وتنسيقها حيث إنها لا تزال رؤوس أقلام، وخطوطاً عريضة، أما بعد الكتابة والسير في البحث فإن التحوير يكون صعباً،وأكثر تعقيداً.

وما من شكّ أن القراءة في المصادر والمراجع ومظانّ البحث ومناقشته مع

المشرف وتدوين ذلك في البطاقات سيكون لها مجموعة أكبر العون على وضع خطة جيدة للبحث، خصوصاً إذا كان تدوين البطاقات متمشياً والطرق السليمة. وذلك بتقسيم المعلومات المدوَّنة إلى مجموعات، كل مجموعة تحمل عنواناً خاصاً. إن هذا سيساعد على تزويدك بالعناصر المهمة، ووضعها في خطوطٍ عريضةٍ تعتبر معالم في طريق البحث والكتابة، بل هي مفتاح موضوعاته.

إن ابراز البحث في عناصر وخطوط رئيسية منسَّقة سيساعد على معالجة الموضوع، ودراسته بطريقة هادئة وتفكير منظم.

فرؤية هذه المجموعة من العناصر التي هي خلاصة البحث، أمام نظر الباحث تعطيه تصوراً كاملاً للموضوع، وتأمله ذهنياً قبل عمل المسوّدة، ومن ثم يتمكن هو نفسه من نقده وفحصه من الناحية العلمية والفكرية والترتيب.

كما أنه بالإمكان إدراك ثغرات البحث، وجوانب الضعف فيه فيعمل على تفاديها، وإعادة تنظيمها، وإضافة مادة جديدة لها. ومن خلال ذلك أيضاً تتبين المواطن التي تحتاج إلى التركيز والاهتمام.[1]

كل عنصر في الخطة يشكل موضوعاً رئيسياً في البحث، وهو ينمو ويتسع كلما ازدادت دراسته عمقاً. وأي عنصر في الخطة لا بدّ أن يسير في اتجاه النتيجة بشكل طبيعي غير متكلف.

ولا بدّ أخيراً أن تكون النتيجة التي يتوصل إليها البحث هي النهاية المنطقية والخاتمة الطبيعية التي مهدت لها الدراسات السابقة.

وما دمنا نعتقد أهمية وضع الخطة والعناصر الرئيسية في هذه المرحلة فلا بدّ من العناية بها، وصياغتها في قالب تعبيريّ سليم بحيث يكون بالإمكان معرفة المراد منها، وما الذي نريد أن نقوله حولها عند كتابة البحث. وليتحرّ

---

(١) Ehrlich and Murphy, p. 28-36.

الباحث الذي وضع خطة البحث تفادي التقسيمات العديدة المعقدة التي تربك القارىء، وتبعث عنده الحيرة والاختلاط ؛ إذ كلما كانت التقسيمات واضحة ومبسّطة كان استيعاب القارىء أيسر وأشمل.[1]

«ليس هناك خطة واحدة سليمة بل يمكن أن تكون في أشكال ونماذج عديدة، ولكن مهما اختلفت أو تعددت فلا بدّ أن تحتوي على ثلاثة أمور جوهرية:

أولا: المشروع الرئيسي في البحث، أو المشكلة.

ثانيا: الأفكار الرئيسية والأخرى المساعدة.

ثالثا: الوثائق والمصادر ».[2]

هذه الأمور الثلاثة هي المنطلق لوضع خطة متكاملة للبحث،كما يوضح فيها المنهج الذي سيسير عليه الباحث،والتقسيم العملي لموضوعات البحث في أبوابه وفصوله. وانه لا يتوقع في الخطة أن تكون وافية مستكملة من أول محاولة، كما لا يفترض أن تكون نهائية، فكثيراً ما يطرأ عليها التغيير والتعديل؛ إذ أنه من المسلّم به أن تتسع آفاق الباحث عن موضوع البحث كلما ازداد اطلاعاً وهضماً له، ويتبع ذلك طبيعياً إدخال بعض التعديلات التي تزيد من قيمة البحث،وتضاعف أهميته.

---

(١) Hubbell, p. 85

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨ - ٣٦

مصادر البحث

إن المصادر العلمية التي يعتمد عليها الباحث في دراسته تعد من أهم المقاييس في تقدير جودته، فإذا كانت مصادر معتمدة صادقة، أو مخطوطات نادرة موثّقة كان للبحث وزنه وقيمته العلمية.

ينبغي ألا يختلط الأمر على طالب البحث في معرفة مدلول كلمة «المصدر» فليس كلُّ كتاب جديرا بهذه التسمية، ومن ثم يقسم علماء البحث العلمي والدراسات المنهجية المصادر إلى قسمين:

مصادر أصيلة، ومصادر ثانوية ويسميها بعض الباحثين بـ «المراجع»، والفرق بينهما هو الآتى:

المصادر الأصيلة :

«هى أقدم مايحوي مادة عن موضوع ما» (١)، وبعبارة أخرى هي الوثائق والدراسات الأولي منقولة بالرواية، أومكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطور العلم، أوعاشوا الأحداث والوقائع، أو كانوا طرفاً مباشراً فيها، أو كانوا هم الواسطة الرئيسية لنقل وجمع العلوم والمعارف السابقة للأجيال اللاحقة، ومما يعتبر في هذا القسم أيضا سجلات الدواوين الحكومية، وما ينشره الكتّاب بأقلامهم في الدوريات العلمية والصحف والمجلات. (٣)

المصادر الثانوية :

«مراجع»

وهي التى تعتمد في مادتها العلمية أساساً على المصادر الأصيلة الأولى فتتعرض لها بالتحليل، أو النقد، أو التعليق، أو التلخيص. (٤)

---

(١) Pick Ford and Smith, p. 52-53.

(٢) محمد عبدالمنعم خفاجي. البحوث الأدبية ـ مناهجها ومصادرها بيروت : دار الكتاب اللبناني، التاريخ بدون)، ص ٧٥.

(٣) Hubbell, P.61.

(٤) Ehrlich and Murphy, P. 26

وحتى يتبيّن الفرق بين المصدر الأصيل، والمصدر الثانوي «المرجع» نقدم هذا المثال:

إذا أراد باحث القيام بدراسةٍ لآراء الإمام أبي حامد الغزالي في علم أصول الفقه فإن مؤلفاته في علم الأصول هي: التحرير، المنخول، المستصفى، شفاء الغليل؛ فمجموع هذه المؤلفات تعتبر مصادر أساسية في البحث، أما الأعمال العلمية الأخرى التي قامت على دراسة هذه المؤلفات من بحوث وشروح وحواش ومختصرات فانها تعتبر مصادر ثانوية.

ويذهب البعض مذهباً آخر وهو أن كلمة «المراجع» تعني كل شيء رجع إليه الباحث أثناء بحثه فأفاد منه فائدة ثانوية. ومثل لذلك بـ «دراسة النابغة الذبياني الشاعر الجاهلي فإن ديوانه وترجمته في كتاب الأغاني مصدران أساسيان في بحثه، وينبغي أن يضم إليهما الباحث الطبري في تاريخ المناذرة والغساسنة لأنه كان سفير القبيلة في بلاطهما ونظم فيهما مدائح متعددة، واشتهر باعتذاراته البارعة للنعمان بن المنذر فلا بدّ لكي يفهم شعره من معرفة تاريخ الغساسنة والمناذرة حينئذ، ولذلك كان الطبري أو ما يماثله من كتب التاريخ يدخل في مراجع دراسته. وكذلك الكتب الكثيرة التي تتصل بدراسة الشعر الجاهلي أو بدراسة حياة القبائل في الجاهلية، أو بمعرفة الشؤون الدينية وحياة الناس في المجتمع الجاهلي وثقافتهم وعاداتهم فكل ذلك يمكن أن يُعدّ مراجع لدراسته»[1].

كما لا يمانع البعض بإطلاق كلمة «مصدر» على كلا النوعين وعدم الميل إلى تلك التفرقة.

والمهمّ أن البحث الأصيل هو الذي يعتمد على تلك النوعية من المصادر، فالكتب الحديثة حول الموضوعات والدراسات العريقة لا يمكن اعتبارها مصادر، وإنما يكون الرجوع إليها استئناساً بمناهجها، وتتبعاً لتطور الموضوع وتوجيهه لدى المؤلفين المحدثين. وليس من الصحيح أن يبني طلاب

---

(١) شوقي ضيف. ص ٢٣٧.

الدراسات العليا دراساتهم وبحوثهم عليها إلا أن تكون مناقشة لفكرة معروضة أو نقدا، أو استحسانا لها.

ومن أجل ابراز الأهمية العلمية للمصدر الأصيل فإنه لدى توافر مصادر متعددة عن نقطة واحدة فى البحث يثبت بالهامش المصدر الأقدم ؛ لأنه هو الأصل ، وبخاصة إذا كان اعتماد المتأخر على السابق واضحا.

يثبت المصدر المتأخر اذا كان المصدر الأول المنقول عنه مفقودا ، أو مخطوطا لايتمكن القارىء من الحصول عليه ، أو احتوى المصدر المتأخر جوانب فى البحث لم يستوفها المصدر المتقدم.

واذا كان لامحالة من ذكر مصادر عديدة لفقرة ما فإنه يراعى فى ترتيبها أسبقية مؤلفيها ، فيسبق الأقدم على القديم ، والقديم على الحديث ، ويفصل بين المصدر والمصدر بفاصلة منقوطة .

• الإعداد الأولي للمصادر البيبلوجرافية •

بعد اختيار موضوع البحث ورصد عنوانه ينبغي الاهتمام في الدرجة الأولى بتدوين أسماء المصادر والمراجع التي يظن الباحث اشتمالها على ما يحتاج إليه من معلومات متصلة بالبحث. كما يشتمل التدوين على المعلومات التي تيسر العثور عليها كأسماء المطابع ودور النشر الصادرة عنها،وتاريخ طباعتها، وأماكن وجودها للحصول عليها.

ولا يتأتى ذلك إلا بالاطلاع على قوائم المصادر والمراجع في البحوث والكتب العلمية وفهارس المكتبات والمراكز العلمية، والدوريات المتخصصة، ومدونات المصادر البيبلوجرافية، ودوائر المعارف العامة والمتخصصة.

وتعتبر هذه المدونة البيبلوجرافية للمصادر والمراجع أولية قابلة للزيادة والحذف حسبما يستجد أو يتعذر الحصول عليه منها. وأهمية هذه الخطوة تتمثل في النتائج التي تحققها وتتلخص فيما يلي:

أولاً: اطمئنان الباحث من توفر المصادر للبحث الذي يقوم به.

ثانيا: إحاطة الباحث بالدراسات والبحوث حول موضوع البحث،وإسهام العلماء والباحثين في تطويره ليبدأ من حيث انتهوا،فيضيف إلى العلم إضافة جديدة. كما أن الاطلاع عليها من شأنه أن يفيده في اختيار أفضل المناهج في معالجة قضايا البحث.

ثالثاً: بالإضافة إلى كل ما تقدم فإن هذا التحضير البيبلوجرافي الأولي يعطى الباحث الفرصة الزمنية الكافية لتجميع المصادر وإحضار ما ليس متوفراً في المكتبات والمراكز العلمية المحلية، فتكون مهيأة للاستفادة منها حين الحاجة إليها من دون توقف أو انتظار.

● كيفية تسجيل المعلومات عن المصادر (الببليوجرافية) ●

يخصّص لكلّ مصدر من مصادر البحث ومراجعه ببطاقة مستقلة من البطاقات، فإن استقلال كلّ مصدر ببطاقة مستقلة يسهل تنظيمها في ملفّ أو صندوق خاص حسب الحروف الهجائية ؛ يدونّ على البطاقة اسم المؤلف ، والعنوان، ثم معلومات النشر الأخرى فيما يتصل بمكان وتاريخ الطباعة بطريقةٍ صحيحةٍ ودقيقة، كما سيأتي عرضه مفصّلاً في هذا الفصل.

ستكون البطاقة فيما بعد المرجع في إعطاء المعلومات والتفصيلات عن الكتاب سواء في أثناء كتابة البحث، أو في الصورة الأخيرة لمدوّنة المصادر دون الحاجة الى الرجوع الى المصدر نفسه، مادامت المعلومات المدونه بها دقيقةً ومتأكداً منها.

إن اتباع الطريقة الصحيحة في تدوين المعلومات عن المصادر التي تمّت الاستعانة بها من البداية سيوفر الكثير من الجهد والوقت. ويستحسن ترك بعض السطور والفراغ في البطاقة حتى تتمكن من إضافة وإكمال المعلومات التي تحتاج إليها لدى الحصول فلا على المصدر كتاباً أو غيره.

ومن التعليمات التي يلزم اتباعها من البداية تدوين رقم الكتاب، ومكان وجوده في الراوية العليا عن يمين البطاقة، كما يخصّص خلف البطاقة لتدوين المعلومات التي يرغب في الاشارة اليها أثناء الكتابة. (١).

من المفيد تسجيل فكرة مختصرة جدا في خطوط عريضة عن كلّ كتاب

---

(١)

Roberta H. Markman & Marie L.Waddell. **10 steps in Writing the Research**

(New York : Barron's Educational Series, inc. 1971). p. 17-18

تقرأه؛ إذ ربما أستدعى البحث الرجوع اليه مستقبلا. (١)

والطريقة العامة في تسجيل المعلومات الببلوجرافية هي كالآتي:

الأول :

يدوّن اسم المؤلف مبدوءاً بلقبه ويعقبه فاصلة، ثم يذكر اسمه بعده نقطة . إذا كان للكتاب مؤلفان فيذكر اسمهما معاً على نفس الترتيب موصولاً بينهما بحرف (و) .

الثاني :

يدوّن عنوان الكتاب ويرسم من تحته خطاً أو يكتب بالحرف المحبر، وتوضع نقطة في نهايته.

الثالث : طبعة الكتاب الأولى أو الثانية الخ . . .

الرابع : تدوّن بيانات النشر وهي عبارة عن مكان النشر، واسم الناشر أو المطبعة وتاريخ النشر، ولترتيب هذه المعلومات وتدوينها ثلاث طرق:

أ) مكان النشر «البلدة» يكتب بعدها نقطتان أفقيتان (:) ثم يكتب اسم الناشر ، وتعقبه فاصلة فتاريخ الطبع.

ب) اسم الناشر بعده فاصلة، ثم مكان فتاريخ الطبع.

جـ) مكان الطبع فقط، وهذا ليس مقبولاً لأنّ من أراد أن يحصل على المصدر لايستطيع العثور عليه دون معرفة اسم الناشر أو المطبعة.

ولابدّ من اختيار طريقة واحدة منها أثناء كتابة البحث والسير عليها بطريقة مستمرة. كما يلاحظ كتابة اسم الناشر تماماً كما هو موجود بالكتاب. وإذا كان مدّون على الكتاب أكثر من بلد جرى بها نشر الكتاب فيدوّن جميعها. وإذا لم يدوّن على الكتاب اسم البلد التي جرى نشر الكتاب بها يكتب بين مربعين [مكان النشر : بدون]، وكذلك بالنسبة للناشر إذا كان مجهولاً يكتب بين مربعين الناشر : بدون]. وهكذا بالنسبة لبقية المعلومات. ينتهي تدوين هذه المعلومات بفاصلة.

الخامس : يدون تاريخ النشر هجرياً وميلادياً إن وجد ، وإلا فحسب ما هو

---

(١)

Pickford & Smith, P 52-53

مدوّن بالكتاب. وإذا كان للطبع تاريخان فيدوّن الحديث منهما. فإذا لم يوجد التاريخ يكتب بين مربعين [التاريخ: بدون] وتنتهي هذه المعلومات بوضع نقطة في نهاية التاريخ.

وفيما يلي نموذج للعرض السابق:

الاسكافي، الخطيب. درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. الطبعة الأولى. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٣٩٣/١٩٧٣.

وقبل البدء في عرض مفصّل لتدوين المعلومات عن المصادر (البيبلوجرافية) فمن المناسب عرض بعض القواعد العامة التي ينبغي التنبه لها من البداية لتساعد على تدوينها بشكل صحيح وهي:

أولا: عناوين المصادر المطبوعة يوضع تحتها خط لكامل العنوان، وهو اشارة الى أنه مصدر مطبوع، سواء فى ذلك الكتب والدوريات، وقد يستغنى عن هذا بكتابته بالحرف المحبر

ثانياً: عناوين المصادر غير مطبوعة توضع دائماً بين قوسين صغيرين «...» ويدخل ضمن هذا البحوث العلمية، وكتب التراث، وكذلك عناوين البرامج الإذاعية والتليفزيونية، وعنوان فصلٍ أو جزءٍ مقتبسٍ من كتاب، قصة قصيرة أو بحث مختصر، عنوان مقال مأخوذ من دورية.

ثالثاً: أسماء الكتب السماوية، وكذلك أسماء المسلسلات الثقافية، وعدد الطبعات، والمذكّرات الخاصة المخطوطة مثل المفكرة أو اليومية فإنها تدون مجردة من دون خط تحتها، ومن دون كتابتها بين القوسين الصغيرين.(١)

---

(١) Kat L. Turabian, **A Manual For Writers of Term Papers, thesis, and Dissertations**, 4th. ed. (Chicago: The University of Chicago Press, 1973) p. 58–60

رابعاً: مراعاة العلامات الإملائية بين تلك المعلومات والقاعدة العامة فيها أن تعامل على أساس وحدات مستقلة كالتالي:

الوحدة الأولى: اسم المؤلف.

الوحدة الثانية: عنوان الكتاب.

الوحدة الثالثة: عدد الطبْعة.

الوحدة الرابعة: بيانات النشر.

والعلامة الإملائية الرئيسية للفصل بينها هنا هي النقطة (.) كما أن العلامة المستعملة داخل كل وحدة هي الفاصلة كما هو الحال بالنسبة للوحدة الأولى إذ أنها هي التي تدون بين اللقب وبين الاسم، كذلك النقطتان الأفقيّتان هي التي تدون بعد اسم البلد.

بيانات. النشر - المكان، والناشر، وتاريخ الطبع - لا توضع بين قوسين.

يمكن تصنيف المصادر إلى الانواع التالية:

١ - الكتب.

٢ - المعاجم والموسوعات.

٣ - الدوريات.

٤ - المخطوطات.

٥ - الرسائل الجامعية.

٦ - الوثائق الرسمية.

٧ - الأشرطة المصورة.

٨ - المصادر القانونية.

٩ - برامج الراديو والتليفزيون.

١٠ - المقابلات.

وفيما يلي عرض مفصّل للمنهج السليم في تدوين المعلومات عن كل نوع من هذه المصادر والتمثيل لها بنماذج تيسّر السير على منوالها:

أولا: الكتب:

تحتفظ المكتبات ومراكز المعلومات بسجلّات مطابقة لمحتوياتها مدوناً عليها المعلومات الضرورية عن الكتاب في صورة نموذجية مختصرة، تحتوي على رقم الكتاب، مؤلفه، عنوانه، بيانات النشر، فكرة موجزة عن موضوعه. وليتخذ الباحث من عرضها نموذجاً لبطاقات موضوعه فيتمُّ تدوينها حسب الطريقة والترتيب الآتي:

أ) رقم الكتاب وعنوان المكتبة:

يوضع الرقم في الزاوية العليا من يمين البطاقة، ثم يدون اسم المكتبة من تحته، أما إذا كان الكتاب ملكاً خاصاً فيكتب مكان الرقم كلمة (خاص)، أو يذكر اسم صاحبه.

فائدة تسجيل هذه المعلومات أنه ربما احتيج الرجوع إلى المصدر مؤخراً لسبب من الأسباب فيهتدى إلى مكانه في الحال، ومن دون عناء.

ب) اسم المؤلف:

للمؤلف اسم،وشهرة،فتدون الشهرة لقباً أو كنية أولاً،يعقبها فاصلة، ثم الاسم بعده نقطة.

ولما كان تدوين الأسماء في كتب التراجم والطبقات في اللغة العربية يبدأ بالاسم أولاً ثم اللقب أخيراً فلا مانع من استعمال أي من الطريقتين بشرط الالتزام والاستمرار لواحدة منها حتى يمكن إدراك المنهج الذي يسير عليه الباحث، ومن الأفضل الإشارة إليه في المقدمة حتى يكون القارىء على بصيرة.

إذا كان للكتاب اكثر من مؤلف فتذكر كل الأسماء حسب الترتيب حتى ولو كانوا أكثر من ثلاثة مؤلفين موصولاً بينها بحرف (و).

والبدء باسم المؤلف قبل عنوان الكتاب يوفر على الباحث تكرار ذكر اسم المؤلف فيما لو كان قد رجع لأكثر من كتاب لمؤلف واحد، إذ

يكتفى بتدوين اسم المؤلف أولاً، ثم عرض تآليفه الآخرى التي رجع إليها مصحوبة بالمعلومات الأخرى المطلوبة. ويستحسن البعض بعد هذا تدوين تاريخ الوفاة بين قوسين كبيرين.

جـ) عنوان الكتاب:

يدون عنوان الكتاب كاملاً بعده نقطة. والعنوان الذي يسجل هنا هو العنوان الأساسي للكتاب والمدوّن على الصفحة الأولى.

أحياناً يكون العنوان طويلاً فيقتصر منه على المهم، أو العنوان الذي اشتهر به الكتاب دون حاجة إلى ذكره كاملاً ما دام اسم المؤلف مدوناً إلى جانبه. مثال ذلك:

العنوان الكامل لكتاب ملا كاتب الجلبي «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون». إذ يمكن الاكتفاء بكلمة «كشف الظنون» لأن المؤلف عرف واشتهر بهذا الكتاب.

د) عدد الطبعة بعده نقطة.

هـ) اسم المحقق أو المعلق كاملاً إن وجد بعده نقطة.

و) بيانات النشر:

تحتوي بيانات النشر على البلدة، دار النشر والناشر، أو المطبعة وتاريخ النشر. يدون اسم البلد، ثم يعقبه نقطتان أفقيتان، ثم يعقبها اسم دار النشر، أو اسم المطبعة إذا كان مدوناً على الغلاف في بداية الكتاب أو نهايته، ثم يليه التاريخ هجرياً أو ميلادياً بعد الفاصلة بينهما ويوضع في نهايتها نقطة.

إذا اختلفت التواريخ في أجزاء الكتاب يذكر تاريخ الجزء الأول والجزء الأخير بينهما شرطة.

ز) أجزاء الكتاب:

إذا احتوى الكتاب على أكثر من جزء فتدون الأجزاء بعد العنوان مباشرة، أو بعد معلومات النشر.

وتوجد طريقة أخرى معتمدة في البحوث العلمية أيضاً بعد ذكر المؤلف. لقبه فاسمه. ثم عنوان الكتاب بدون اسم الناشر يعقبه فاصلة، ثم البلدة أخيراً.

إذا تعددت البلاد التي طبع فيها الكتاب فيدوّن الاسم الأول فقط، فإذا كان التعدُّد في بلاد أجنبية فإنها تدوّن أيضاً.

وإذا لم يذكر اسم الناشر أو تاريخ الطبع فيدون بعدهما كلمة «بدون» وربما يفضل تجاوزها.

ويتمّ تدوين هذه المعلومات بصورة عملية حسب النماذج التالية:

١) القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى:

بالنسبة للقرآن الكريم فإنه يكتفى بما يأتي:

أ) تدوين عبارة «القرآن الكريم».

ب) عنوان السورة.

أما بالنسبة للكتب السماوية فنظراً لتعدد تراجمها ونسبتها فإنه يدون عنها:

أ) الترجمة المعينة منسوبة إلى صاحبها.

ب) الفصـل.

جـ) عدد الطبعة.

القرآن الكريم. سورة الملك.

٢) نموذج لتدوين مصدر من إعداد مؤلف واحد:

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٤ أجزاء. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٧/١٩٤٨.

٣) إذا تم تأليف المصدر من أكثر من واحدٍ تذكر أسماؤهم كافة بالترتيب، يتضح من النموذج التالي:

ابن تيمية،عبد السلام بن عبدالله بن الخضر، شهاب الدين،
أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام،شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم.
المسودة في أصول الفقه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
القاهرة مطبعة المدني،١٣٨٤/مايو ١٩٦٤.

٤) إذا لم يعرف اسم المؤلف فإنه يبدأ بعنوان الكتاب.

نموذج لتدوين مصدر لم يعرف مؤلفه:

رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، ٤ أجزاء. بيروت:
دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت،١٣٧٦/١٩٥٧.

٥) وأما تدوين المصادر التي تمَّ تحقيقها أو التعليق عليها فيذكر هذا مباشرة إذا لم يذكر عدد الطبعة، أما في حالة وجود عدد الطبعة فإن اسم المحقق أو المحققين يتأخر عنها كما في النموذج الآتي:

الدامغاني،الحسين بن محمد.
إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم. الطبعة الأولى.
تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل.
بيروت: دار العلم للملايين،١٩٧٠.

٦) إذا تعاون على التحقيق كاتبان فإنه يدون اسمهما حسب الترتيب، فإذا زاد العدد تذكر كل الأسماء بالترتيب كما في النموذج الآتي:

الجويني، أبو عبدالله محمد بن عبد الملك المشهور بإمام الحرمين. **الشامل في أصول الدين.** تحقيق وتقديم: علي سامي النشار. فيصل بديرعون، شهير محمد مختار. الاسكندرية: منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه ١٩٦٩.

٧) **مصدر تم إعداده من قبل هيئة علمية:**

أ) يدوَّن اسم الهيئة العلمية بدلاً من اسم المؤلف.

ب) يتبع بعد ذلك من الخطوات كل ما يتّبع في تدوين الكتب.

نموذج لمصدر تمّ إعداده من قبل هيئة علمية:

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر. **أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده.** القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢/١٩٦٢.

٨) **مصدر من جمع بعض المحققين:**

بعض المصادر تكون من جمع وإعداد بعض المحققين كأن يجمع بحوثاً ومقالات تنتمي إلى موضوع معيَّن، أو رسائل ومختصرات علمية فيضمها إلى بعضها البعض فيجمع للقارئ ما تفرق منها ويوفر عليه جهد البحث عنها.

يعامل هذا النوع من المصادر معاملة الكتب الأخرى غير أن اسم المحقق يحلُّ محلَّ اسم المؤلف ويدوَّن بعده كلمة « جمع » أو « إعداد » أو « تحقيق » بين قوسين صغيرين، ثم معلومات النشر كالمتبع.

ويتمُّ التدوين حسب النموذج التالي:

عطار، أحمد عبد الغفور « تحقيق وجمع ».
آداب المتعلمين ورسائل أخرى في التربية الإسلامية.
الطبعة الثانية. بيروت: ١٣٨٦/١٩٦٧.

٩) الكتب المترجمة:

ينوه عن اسم المترجم بعد عنوان الكتاب إذا لم يذكر عدد الطبعة، وإلا فيكون اسم المترجم تالياً له كما يتضح من النموذجين التاليين:

نموذج لتدوين مصدر مترجم:

سركين، فؤاد.
تاريخ التراث العربي. ترجمة: فهمي أبو الفضل.
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١.

١٠) في النموذج التالي وجد على الغلاف عدد الطبعة وتعاون على الترجمة والتحقيق أكثر من اثنين فتدوَّن أسماؤهم جميعاً.

جولد تسيهر، اجناس.
العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي
والتشريعي في الدين الإسلامي.
الطبعة الثانية.
ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى وحسن عبد القادر
وعبد العزيز عبد الحق.
مصر: دار الكتب الحديثة، بغداد: مكتبة المثنى.

١١) نموذج لعنوان مصدر يحمل اسم المؤلف، عندئذ تكون الفقرة الأولى «اسم المؤلف» محذوفة ويدوّن مكانها عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط، تتبعه بقية المعلومات كالمعتاد.

غير أنه يفضل في قائمة المصادر تدوين اسم المؤلف منفصلاً حتى ولو لم يظهر اسمه على صفحة الكتاب، ثم يدوّن عنوان الكتاب.

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ٣٥ جزءاً
الطبعة الأولى.
جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي
الحنبلي وابنه محمد. الرياض: مطابع الرياض، ١٣٨١ هـ.

١٢) مصدر جرى الاقتباس والاستعانة بمقدمته وهي من عمل مؤلف آخر فيتبع في تدوين المعلومات ما يلي:
أ - اسم مؤلف الكتاب.
ب - عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط.

جـ - عدد الأجزاء.
د - عدد الطبعة.
هـ - المقدمة واسم كاتبها مباشرة.
و - معلومات النشر.
وذلك كالنموذج التالي:

ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله.
الإحاطة في أخبار غرناطة جزءان. الطبعة الثانية.
تقديم: محمد عبد الله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٣/١٩٧٣.

١٣) المسلسلات الثقافية:

سواء كانت كتباً أم مختصرات أحياناً يكون نشرها كجزء من السلسلة مثل سلسلة كتاب «اقرأ» الذي يصدر عن دار الهلال والتي يكون إصدارها عن طريق دار من دور النشر، أو المعاهد، أو الجامعات، أو المؤسسات الحكومية، أو جمعية من الجمعيات العلمية، أو مؤسسة تجارية أو صناعية الخ، فرغم وجود التشابه بين هذا النوع من الكتب وبين الدوريات - وربما احتوت على أجزاء عديدة - فإنه توجد بعض الفوارق المهمة الناشئة من طبيعة كل، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الاختلاف في الإشارة إليها بالهامش بما يتفق وطبيعة كل.

المسلسل الثقافي المستمر والذي يصدر عن دار من دور النشر في شكل كتاب يصدر كلّ عددٍ منه بقلم كاتب من الكتاب في موضوعات مختلفة، فهذه غالباً ما تكون في أرقام متسلسلة، ففي مثل هذه الحالة لا بدّ من تدوين رقم الكتاب بعد عنوان المسلسل

ويلاحظ أنه لا بدّ من وضع خط تحت العنوان الخاص أما عنوان المسلسل فيجب أن يكون مجرداً من ذلك كما أنه لا يوضع بين قوسين، ثم يجري تدوين معلومات النشر كالمتبع.

يتمُّ التدوين حسب النموذج التالي:

ضياء، عزيز.
حمزة شحاته قمة عرفت ولم تكتشف. المكتبة الصغيرة، ٢١.
الرياض: مطابع اليمامة، ربيع الآخر ١٣٩٧/مارس ١٩٧٧م.

١٤) القصص والمسرحيات.

تدوّن عنها المعلومات التالية:

أ) اسم كاتب القصة، أو المسرحية.

ب) عنوان القصة، أو المسرحية موضوعاً تحته خط.

جـ) معلومات النشر.

كما في النموذج التالي:

سراج، حسين.
غرام ولادة. مصر: دار المعارف، التاريخ بدون.

١٥) القصائد المختارة والمجموعة في كتاب:

أحياناً ما يرغب بعض الكتاب والمؤلفين في جمع قصائد مختارة لمشاهير الشعراء، فيتمُّ تدوين المعلومات على الشكل السابق في مصادر الكتب، وهنا يختلف التدوين عنه في الهامش كما سيأتي بيانه:

البارودي، محمود سامي.
مختارات البارودي، ٤ أجزاء. بيروت: دار العلم للجميع،
بغداد: مكتبة دار البيان، التاريخ بدون.

١٦) المعاجم اللغوية:

يدوَّن عنها المعلومات التالية:

أ) اسم المؤلف كالمتبع.
ب) عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط بعده نقطة.
ج) عدد الأجزاء.
د) عدد الطبعة.
هـ) معلومات النشر: البلد، الناشر أو الطبعة فالتاريخ.

وذلك كالنموذج التالي:

الفيروز أبادي، مجد الدين.
القاموس المحيط، ٤ أجزاء. الطبعة الرابعة.
مصر: مطبعة دار المأمون. ١٣٥٧/١٩٣٨.

١٧) الموسوعات ودوائر المعارف:

من هذه الموسوعات ودوائر المعارف ما يدوَّن اسم كاتب البحث إلى جانبه، ومنها ما يغفل ذكر اسمه، وفي كلا الحالين يتمُّ التدوين كالآتي:

أ) عنوان الموسوعة موضوعاً تحته خط.
ب) عدد الطبعة، وإذا لم يذكر فيدون التاريخ، يعقبه فاصلة.

جـ) عنوان المقالة بين قوسين صغيرين « ... » تعقبه نقطة الوقف إذا لم يذكر اسم الكاتب وإلا فتدون فاصلة.

د) اسم كاتب المقال إذا كان مذكوراً أو جرى التنويه عنه بالهامش الأسفل.

هـ) بيانات النشر.

وذلك كالنموذجين التاليين:

<u>الموسوعة الفقهية.</u>
طبعة تمهيدية، « الأشربة والمخدرات والتبغ ».
الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، مشروع الموسوعة الفقهية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

<u>دائرة معارف الشعب.</u>
« الموسوعات العربية »، ١٩٥٩م، عثمان أمين.
مصر: مطابع الشعب.

١٨) الدوريات:

هي ما يطبع على فترات زمنية محددة، فمنها اليومية والأسبوعية والشهرية والتي تصدر كلّ عام أو نصفه أو ربعه إلى غير ذلك، وتحتوي مقالاتٍ وبحوثاً بأقلامٍ مختلفة. وغالباً ما تكون الأعداد مرقمة حسب ترتيب الإصدار، وتدون عنها المعلومات التالية:

أ) اسم الكاتب بعده نقطة.

ب) عنوان المقالة أو البحث بين قوسين صغيرين بعده نقطة.

جـ) عنوان المجلة موضوعاً تحته خط.

د) رقم العدد.
هـ) تاريخ الإصدار بين قوسين بعدهما نقطتان رأسيتان.
و) رقم الصفحة.

وذلك كالنموذج التالي:

> الحازمي، منصور ابراهيم.
> «معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين».
> الدارة، العدد الثاني (جمادى الثانية عام ١٣٩٥/١٩٧٥):
> ص ١٠ - ٢٥

الصحف اليومية:

ويدوَّن عنها المعلومات التالية:
أ) اسم الكاتب كالسابق، وإذا لم يرد له ذكر فإنه يبدأ بعنوان المقالة.
ب) عنوان المقالة ويوضع بين قوسين صغيرين بعده نقطة.
جـ) عنوان الصحيفة، بعده فاصلة موضوعاً تحته خط ثم تاريخ النشر بعده فاصلة، ثم عدد الصحيفة التسلسلي بعده فاصلة، وأخيراً رقم الصفحة بعده فاصلة، ثم رقم العمود منتهيا بنقطة.

ويتمُّ التدوين حسب النموذج الآتي:

> السديري، تركي عبد الله.
> «لقاء الاثنين: الغياب». جريدة الرياض، ١٣٩٨/١/٣٠، العدد ٣٨٢٦، ص ٣.

الملحق الخاص في الصحف اليومية:

بعض الصحف اليومية الكبرى تصدر ملحقاً خاصاً في إجازة نهاية الأسبوع أو

في مناسبة معينة، ويوضع لهذا النوع من الإصدارات الصحفية رقم خاصٌ متسلسل.

يجري تدوين المعلومات كالتالي:

أ) اسم الكاتب.

ب) عنوان المقالة بين قوسين صغيرين.

جـ) عنوان الصحيفة موضوعاً تحته خط.

د) تاريخ الإصدار.

هـ) رقم التسلسل.

و) رقم الصفحة.

وترسم على النحو التالي:

الزيد، عبد الله.
« المملكة السعودية نموذج ولكنه مختلف ».
جريدة التايمس، الملحق الثقافي (لندن)، الأول من ابريل ١٩٧٧، العدد ٣٢٢٦. ص ١٠

١٩) المخطوطات:

يدون عنها المعلومات التالية:

أ) اسم المؤلف ويتبع في تدوينه الطريقة السابقة.

ب) عنوان المخطوطة بين قوسين صغيرين.

جـ) موضوع المخطوطة، علمياً أو شخصياً كالخطابات أو المذكرات.

د) تاريخ النسخ.

هـ) اسم البلد الذي توجد به المخطوطة.

و) مكان وجودها، ورقمها حيث توجد، وإلا فتكتب كلمة « خاص » إذا لم تكن ملكاً لمكتبة عامةأو متحف.

ز) اسم المجموعة التي تنتسب إليها المخطوطة، ورقمها، إن أمكن.

جـ) وصفها إن كانت أصلية أم مصورة.

ويتبع في تدوينها النموذج التالي:

الدبوسي، أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى (٤٣٠)هـ.
«الأسرار في الأصول والفروع»، أصول فقه،
نسخ عادي ٦١٩هـ.
استانبول.
مكتبة أحمد الثالث ٢/٢٩.
نسخة أصلية.

المالكي، محمد علي بن حسين.
«إغاثة الطلب شرح بلوغ الإرب»، منطق، نسخ عادي ١٣٣٠هـ.
مكة. خاص. نسخة أصلية.

٢٠) الرسائل الجامعية:

ويتم تدوين المعلومات التالية:

أ) اسم المؤلف: يتبع في تدوينه الطريقة السابقة.

ب) عنوان الرسالة: بين قوسين صغيرين.

جـ) الدرجة العلمية الممنوحة عليها.

د) اسم الكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية بعدها فاصلة، فالسنة التي نال فيها الطالب الدرجة العلمية.

وذلك كالنموذج التالي:

إمام، عبد الرحمن عبيد.
« المفهوم وحجيته في إثبات الأحكام ». رسالة ماجستير.
قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية،
جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، ١٩٧٢/١٣٩٢.

٢١) الوثائق الحكومية:

يدون عنها المعلومات الآتية:

أ) اسم الدولة. يكتب بعده نقطة.

ب) اسم الجهاز الحكومي المختصّ الذي صدرت عنه تلك الوثيقة يعقبه نقطة.

جـ) عنوان الوثيقة، أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلف مدوناً تحته خط يعقبه نقطة.

د) بيانات النشر وهي عبارة عن:
البلد، اسم المؤسسة التي قامت بالنشر ثم التاريخ يفصل بين هذه المعلومات بفاصلة وتوضع نقطة في النهاية.

وتدون المعلومات كالنموذج التالي:

المملكة العربية السعودية.
وزارة البترول والثروة المعدنية.
<u>نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن.</u>
مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٨٤

٢٢) الأشرطة المصورة:

إن الاهتمام بالعلوم والثقافة في الوقت الحاضر أدى إلى البحث عن

سبل تيسير المصادر والمراجع للباحثين لتكون في متناول الجميع، فأصبح بالإمكان تصوير الكتب في شكل أشرطة الأفلام وتزويد الباحثين بها مع الاحتفاظ بها دون التعرض للتلف وكثرة الاستعمال.

كما أنه أصبح من السهل إعادة تقديم الكتب النفيسة أو الدوريات والمجلات القديمة ذات القيمة العلمية التي نفدت نسخها وأصبحت في حكم المخطوطات النادرة وإخراجها كتباً مصورة عن تلك الأصول المطبوعة.

لذلك وحين الإشارة إلى شريط مصور « فيلم »:
تدون جميع المعلومات التي تسجل عن الكتاب، أو المخطوطة وبنفس الترتيب مضافاً إليها كلمة « شريط مصور ».

ابن الساعاتي، مظفر الدين (٦٩٦).
« البديع في أصول الفقه »، أصول فقه، نسخ عادي ٧٧٢ هـ.
أمريكا. برنستون.
مكتبة جامعة برنستون، مجموعة مخطوطات يهودا رقم ١٧٧٠ (٨٩٣).
شريط مصور.

٢٣) ولدى تسجيل المعلومات عن كتاب مصور تدون المعلومات على الكيفية التالية:

أ) تدون بيانات النشر عن النسخة الأصلية أولاً كالمتبع.
ب) معلومات التصوير وتحتوي على تدوين كلمة « تصوير » ثم اسم البلد، دار النشر أو الناشر، التاريخ رقم المصورة - إن وجد - كما في النموذج التالي:

مخلوف، محمد بن محمد.
<u>شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.</u>
الطبعة الأولى. مصر: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٩٤هـ.
تصوير: بيروت، دار الكتاب العربي اللبناني.

٢٤) المصادر القانونية:

المصادر القانونية متنوعة، فهناك المؤلفات والدوريات القانونية، والقوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية، وقضايا المحاكم، سواء منها المنشور بالصحف أو المحفوظ في سجلاتها.

ومن الاصطلاحات الأساسية المتبعة لهذا النوع من المصادر ما يلي:

أ) وضع خط تحت عنوان المصدر سواء كان كتاباً، أو دوريةً، أو تقريراً، أو وثيقةً حكومية، أو قضيةً حقوقية.

ب) إذا كانت الدراسة دراسة قانونية فقهية بحتة فلا بدّ من استعمال الاصطلاحات القانونية الخاصة المتعارف عليها بين القانونيين والفقهاء.

أما إذا كانت الدراسة في تخصص آخر كما لو كانت في علم الاجتماع، وأدت الحاجة إلى الاعتماد على بعض المصادر القانونية في بعض الجوانب فإن الإشارة إلى المصادر القانونية تأخذ أسلوبَ وطابعَ ذلك التخصص.

جـ) طريقة تدوين المعلومات عن المصادر القانونية في قائمة المصادر وفي الهامش متطابقة ومتفقة فيما عدا العلامات الإملائية فكلّ واحد منها يخضع لقواعد كلّ قسم ينتمي إليه، وينفرد تدوين المعلومات بالهامش بتسجيل رقم الصفحة المقتبس منها.

وفيما يلي عرض للمعلومات التي ينبغي أن تدوَّن في مثل هذه المناسبة عن:

أ) المؤلفات القانونية والدوريات.

ب) القوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية.

جـ) القضايا الحقوقية.

المؤلفات القانونية:

وتشمل الكتب والدوريات، وتدون عنها المعلومات التالية:

أ) اسم المؤلف.

ب) عنوان المصدر تحته خط.

جـ) بيانات النشر ويقتصر فيها على الآتي:

عدد الطبعة - التاريخ.

د) إذا كان المصدر واحداً من سلسلة كتب قانونية فيضمّ إلى بيانات النشر عنوان السلسلة، ثم رقمها، ثم تليها بيانات النشر.

القوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية:

يشار إليها بالمعلومات التالية:

أ) البلد الصادر عنها القرار.

ب) المجلس أو المصدر التشريعي مجلس الوزراء، أو البرلمان.

جـ) رقم القرار.

د) رقم المادة.

القضايا الحقوقية:

من المستحسن لطلاب البحث في الفقه الاسلامي الاستشهاد بقضايا المحاكم الشرعية،وعرض نماذج منها أثناء البحث والمناقشة حتى تظهر الملاءمة بين الجانبين النظري والتطبيقي، وليكون القارىء على علم بتوقيع الأحكام، كما هو الحال بالنسبة للدراسات القانونية. يتمُّ تسجيل المعلومات وترتيبها على الوضع التالي:

أ) عنوان القضية، ويكون بتدوين اسم المدعي والمدعى عليه، أو بما اشتهرت به القضية.

ب) اسم المحكمة.

جـ) اسم البلد.

د) رقم القضية، فرقم المجلد، فالتاريخ بين قوسين.

يستحسن في قضايا الحدود والتعزير الإشارة إلى الأسماء برمز معيَّن دون التصريح والإفصاح عنها.

وذلك كالنموذج التالي:

قضية أحمد ضد محمود بن أحمد. المحكمة الشرعية الكبرى، مكة. رقم ٣٠٩، المجلد الثاني (١٣٧١هـ).

الأحاديث الإذاعية والتليفزيونية:

يتمُّ تدوين المعلومات عنها بنفس الطريقة المتبعة في التدوين عن الكتب، فينبغي أن تحتوي على التالي:

أ) اسم المتحدث، لقبه ثم اسمه.

ب) عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

جـ) اسم الإذاعة.

د) اسم البلد ثم التاريخ.

تتبع الخطوات السابقة إذا كان الحديث أو المحاضرة بُثّت على شاشة التليفزيون.

البرامج التلفزيونية:

ويحتوي التدوين عنها على المعلومات التالية:

أ) عنوان البرنامج.

ب) عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

جـ) اسم المحطة، ثم رقم القنال بين قوسين، ثم اسم البلد، فتاريخ البثّ.

الأفلام السينمائية:

ويحتوي التدوين عنها على المواد التالية:

أ) اسم المؤلف كالمتبع.

ب) عنوان الفيلم موضوعا تحته خط.

جـ) اسم المخرج.

د) مكان الإنتاج ثم اسم الشركة المنتجة بعده فاصلة ثم التاريخ.

المقابلات الشخصية:

أحياناً ما يكون المصدر عبارة عن مقابلة شخصية أجريت لشخصية أو أشخاص لهم مكانتهم العلمية. أو السياسية. أو الاقتصادية. أو الاجتماعية. أو أن لهم أهمية خاصة بالنسبة لموضوع البحث. فتعتبر حينئذ مصدراً من المصادر وتدوّن عنها المواد التالية:

أ - اسم المتحدث.

ب - اسم الهيئة الإذاعية أو التلفزيونية. ثم اسم البلد.

جـ - تدون بعد ذلك كلمة «مقابلة» ثم التاريخ أخيراً.

ملاحظة:

تخضع هذه المعلومات في تنظيمها واستخدام العلامات الإملائية للقواعد العامة التي تحكم تدوين قائمة المصادر.

الفصل الثاني

●

* تدوين المعلومات
* تنظيم البطاقات
* اختيار المادة العلمية
* كتابة البحث
* مقدمة البحث
* خاتمة البحث
* اقتباس النصوص
* كيفية الاقتباس

• تدوين المعلومات •

القراءة والإعداد للكتابة في بحث معين،وتدوين المعلومات من الأعمال التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد، وسيذهب أضعاف هذا هدراً إذا لم تكن الطريقة التي يسير عليها الطالب منظمة منذ البداية.

إن المعلومات المقتبسة المنظمة بعناية تامة،والمبنية على اختيار سليم ستكون خير عون لكاتبها مستقبلاً.

تدوين المعلومات هو دليل الحاجة إليها وأهميتها للبحث، فإنه ليس كلّ كتاب جديراً بالقراءة، وليست كلُّ فكرةٍ جديرة بالتدوين، فبعض الكتب يقتنى ويقرأ لفحص ما فيه من مواد، والبعض للدراسة والتمحيص، وبعض الكتب يقتنى لقراءة جزء منه، وبعضها يقرأ كاملاً وبشيء من العناية والاهتمام.

يمكن بقراءة مقدمة وفهرسة الكتاب إدراك أهميته بالنسبة للبحث، ففي مقدمة الكتاب يوضح المؤلف غرضه وأهدافه منه، كما يشير إلى نوعية القراء الذين يمكنهم الاستفادة منه والذين يهمهم موضوع الكتاب في المقام الأول، كما أن الفهرسة تشير في وضوح إلى طبيعة الكتاب، وهذا سيجعل لديك القدرة على فحص موضوع معين، وتقدير قيمته العلمية.

هذه عملية أولية ستساعد على التعرف عما إذا كان من المفيد قراءة الكتاب وما يمكن اقتباسه من معلومات، وليس هذا فحسب بل أحيانا ما يمرُّ بالإنسان طائف من الأفكار ولمحات من الإلهام، فإذا طرأ شيء من ذلك فحاول تدوينه مباشرة قبل فواتها أو نسيانها وضمها إلى دفتر الملاحظات، أو في بطاقة مع ما يناسبها من البطاقات الأخرى.

فمن أهم ما يجب التنبه له أنه كثيراً ما يطرأ على ذهن الفرد لمحة من فكرة،أو حلّ لمشكلة،أو كلمات وجمل معبرة تنفذ إلى الهدف،وتوفي بالغرض. فمثل هذه الأشياء العارضة غالباً ما تكون قيّمة وهي سريعة الإفلات

والنسيان كسرعتها عند ما عرضت على الذهن، وضمان الاستفادة من مثل هذه الأفكار الخاطفة تدوينها في الحال من دون تباطؤ، تذكر أن كثيراً من الناس يحرصون دائماً على وجود قلم وورق إلى جانب فراش النوم.

إن محاولة الاحتفاظ بدفتر صغير أو سجلّ خاصّ في جيبك أو حقيبتك مفيد جداً لتدوين الأفكار الطارئة والتي يمكن فيما بعد نقلها إلى ملف خاص إذا أثبتت فائدتها، وربما تقودك المصادفة لدى سماع الإذاعة،أو مشاهدة التلفزيون،أو قراءة مقالة في جريدة إلى بعض من الأفكار مما له صلة بموضوع تفكر أو تبحث فيه، سجل كل هذه دون تردد مع تسجيل الزمان والمكان والمصدر. بعض المقالات في الصحف والمجلات مفيد ومهم للبحث فمن الأفضل قطعها من المجلة أو الصحيفة،ووضعها في ملف وربما استدعى الأمر أحياناً إلى تصوير تلك المقالة وضمّها إلى دفتر الملاحظات.

ومن المفيد حينئذٍ أن تجمع النقاط التي تسجلها تحت عناوين صغيرة للفصول القصيرة المتنوعة.

وكما سبق القول بأن تخطيط البحث في هذه المرحلة إنما هو مجرّد محاولة أولية فقط قابلة للتغيير والتعديل، ولهذا فإنك ستجد أن من النقاط والأفكار التي تعثر عليها وتريد أن تضعها تحت ذلك التقسيم والعناوين التي أسست الموضوع عليها لا يمكن أن تنتظم تحت تلك الأبواب والتقسيمات.

احتفظ بتلك النقاط والأفكار على حدة بحيث يمكن العثور عليها بسهولة فيما بعد؛ إذ ربما كانت أمثال هذه النقاط التي لم يكن لها محلّ في التخطيط العام للبحث توحي بكتابة فصلٍ جديدٍ خاصّ مستقلّ متكامل الجوانب مما لم يكن في الحسبان لدى تخطيط البحث في البداية.

حاول أن يكون نقلك للمعلومات دقيقاً وسليماً، خاصة إذا كانت مقتبسة من كتب، أو دوريات، أو مخطوطات هي ملك للغير،أو عائدة إلى المكتبة العامة أو الجامعية. لا بدّ من تدوين أسماء المراجع التي يقترحها المشرف، أو

أي شخص آخر تستشيره، والتهاون في هذا يضيع عليك فرصة ثمينة ربما لو أردت استذكارها ثانية لاستعصى عليك تذكرها.

ممارسة القراءة وتعلم كيفيتها الصحيحة أمر جوهريّ للكتابة الناجحة، والسير في البحث بخطى ثابتة مركزة. وهي تستدعي عمقاً وسرعة تتلاءم وأهمية البحث.

ومما ينصح به طالب البحث منذ البداية:

أولاً: تخصيص كل فكرة يدونها ببطاقة مستقلة فربما يعرض له أن يضيف إليها بعض المعلومات،أو التعليقات مؤخراً فيجد مجالاً واسعاً لذلك.

ثانياً: . وضع عناوين خاصة بالمعلومات المقتبسة بما يسهل تصنيفها،فقد يحتاج إلى إضافة بعض النقاط والأفكار مما له صلة بما سبق له تدوينه،وما استجدّ له من قراءة فيضع كل بطاقة مع البطاقات الأخرى المتماثلة في الأفكار والموضوعات.

ثالثاً: استعمال الجانب الأيمن من البطاقة لعنوان المعلومات التي تحتويها البطاقة، ويسجل في نهايتها اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ثم رقم الجزء فالصحيفة. ولا بدّ أن تكون هذه المعلومات دقيقة ووافية لأنها ستكون هي المرجع لا المصدر المقتبس منه في نهاية البحث.

• تنظيم البطاقات •

يمكن أن تتخذ خطة خاصة لتبويب وتنظيم البطاقات طبقاً للإمكانات المتوفرة ولكن الطريقة النظامية السليمة والسهلة هو أن تتبع ما يأتي:

١) توزيع البطاقات إلى مجاميع حسب الموضوعات،أو الخطة،أو المنهج الذي تتبعه في دراسة الموضوع.

٢) وضع كل مجموعة إما في صندوق،أو ملفّ خاص مكتوباً عليه عنوان موضوع كلّ مجموعة،وعمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت العنوان العام.

٣) وضع أرقام متسلسلة طبقاً للمنهج الدراسي في سلوك الموضوع لكلّ مجموعة من الملفّات،أو علب البطاقات.

٤) تخصيص بطاقات معينة كفهرس عام لما تحويه الملفات أو علب البطاقات مما يضمن سهولة الحصول على المعلومات المدونة في البطاقات في شكل مفصل. كما تحوي هذه البطاقات عناوين الكتب والموضوعات المهمة، مع إعطاء فكرة مبسطة لمحتويات كلّ واحدة منها مشيرة إلى مكان وجود الكتاب،والموضوعات،والنقاط المهمة فيه. وفي النهاية سيجد الباحث معلومات واستيضاحات مفصلة إلى جانب أنها مرتبة في فصول،وأبواب،وتقسيمات أساسية وثانوية. والحاجة تقتضي إضافة إشارات ورموز خاصة للنقاط المقتبسة ذات الأهمية،أو الصعوبة الخاصة بما يمكّن من التنبه لها حالاً، والاستفادة منها في الوقت المناسب.

إن عمل هذه الفهارس مفيد وبشكل خاص لطلبة الدراسات العليا ومن له صلة قوية بالبحوث. ومن الأفضل أن تكون الطريقة في تنظيم البطاقات سهلة ومبسطة بقدر الإمكان.

هذه البطاقات وتلك الملفات غير مفيدة أبداً إذا لم تكن المعلومات التي دونت عليها ذات صلةٍ قويةٍ ووثيقةٍ بالبحث حالاً أو مستقبلاً. حاول أن

تكون بطاقاتك محتوية على ما له صلة بموضوع البحث فقط ، واعمل بقدر المستطاع ألاّ تتخلل أوراقك،أو البطاقات أوراق أو بطاقات ليست ذات صلة بالبحث حتى ولو كانت مفيدة وممتعة. وإذا كان من طبعك الجمع والحرص على تدوين كل مفيد يقع عليه نظرك فعليك أن تعزل مثل هذه الأوراق،أو البطاقات وتضعها جانباً ، ولا تبال أن ترمي كلّ ما ليس مفيداً في سلة المهملات ولكن بعد التأكد من عدم الحاجة إليه.[١]

---

(١) Pickford and Smith, p. 15

• اختيار المادة العلمية •

لا شكّ أن معالم الموضوع لدى هذه المرحلة قد أصبحت واضحة تماماً ليس فقط على مستوى الأفكار الأساسية والخطوط العريضة، بل البحث كلّا وتفصيلاً، باباً باباً، وفصلاً فصلاً بتقسيماته الكلية والجزئية.

فكلّ نقطة لا بدّ لها من شواهد ولو بطريق الإشارة إلى المصدر أو الاستشهاد، وهنا سيتبين أن التخطيط الموضوعي الجيد، والمصادر الكافية واستعمالها، وتدوين المعلومات بالطرق السليمة شيء جوهري وضروري، وفي مسودة التخطيط للموضوع يمكن عن طريق الترقيم أو الأحرف الإشارة إلى البراهين اللازم اقتباسها من البطاقات المدونة. وابتداء من هنا يتمُّ اختيار المادة العلمية التي سيجري تدوينها والكتابة عنها وسيصبح بالإمكان الاستشهاد لها بأمثلة عديدة، ولا بدّ حينئذٍ من إعمال الفكر لاختيار الأفضل والأحسن منها، ورفض ما لا ضرورة لذكره، فالاستشهاد بالأمثلة العديدة المشابهة لبعضها البعض يشوّه الفكرة،ويقلّل من أهميتها.

وعلى الباحث ألاّ ينزعج عندما يرى نفسه مضطراً في سبيل بحث جيد متماسك إلى حذف بعض مواد صالحة جيدة ما دام أن النقاط والأفكار الموضوعة قد أيدت بأمثلة أخرى. ولا يعزب عن بالنا بالنسبة لكتابة البحوث الأكاديمية الجيدة أن الكاتب كان لديه ملفات ممتلئة بشواهد وبراهين وكان بإمكانه استخدامها،ولكنه طرح الكثير منها.فإذا حدث مثل ذلك فبالإمكان الإشارة إليها في الهامش. وكذلك هنا أيضا لا بدّ من الاختيار.(١)

إن كثيراً من البحوث الجيدة فقدت أهميتها بسبب عدم حذف ما لا ضرورة لوجوده. وقد تنبه لهذا الجانب المؤلفون قديماً. ومن الأمثلة المعروضة في هذا المجال ما ذكره ابن الأثير عن كتابي الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر

---

(١) المصدر نفسه. ص ٤٣

الآمدي، وسرّ الفصاحة لأبي محمد عبدالله بن سنان الخفاجي اللذين يعتبران من أهمّ المصادر العربية في علم البيان بما يشير أولاً: إلى أن حشو البحوث والمؤلفات العلمية يهوي بمكانتها، وينقص من درجتها، وإلى أن اختيار المادة العلمية وانتقاءها ثانياً مبدأ أخذ به المؤلفون أنفسهم، وهي مرحلة لا تقلّ صعوبة عن أي مرحلة أخرى في البحث.

يقول ابن الأثير:

«وبعد فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلّة الأحكام، وقد ألّف الناس فيه كتباً، وجلبوا ذهباً وحطباً، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه، وعلمت غثه وسمينه، فلم أجد ما ينتفع به في ذلك إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، وكتاب سرّ الفصاحة لأبي محمد عبدالله بن سنان الخفاجي، غير أن كتاب الموازنة أجمع أصولاً، وأحدى محصولاً، وكتاب سرّ الفصاحة وإن نبه فيه على نكت منيرة - فإنه قد أكثر مما قل به مقدار كتابه، من ذكر الأصوات، والحروف، والكلام عليها، ومن الكلام على اللفظة المفردة وصفاتها مما لا حاجة إلى أكثره، ومن الكلام في مواضع شذّ عنه الصواب فيها... على أن كلا الكتابين قد أهملا من هذا العلم أبواباً، ولربما ذكرا في بعض المواضع قشوراً، وتركا لباباً، وكنت عثرت على ضروبٍ كثيرةٍ منه في غضون القرآن الكريم، ولم أجد أحداً ممن تقدّمني تعرّض لذكر شيء منها، وهي إذا عدّت كانت في هذا العلم بمقدار شطره، وإذا نظر إلى فوائدها وجدت محتوية عليه بأسره، وقد أوردتها ههنا، وشفعتها بضروب أخر مدونة في الكتب المتقدمة، بعد أن حذفت منها ما حذفته، وأضفت إليها ما أضفته، وهداني الله لابتداع أشياء لم تكن من قبلي مبتدعة، ومنحني درجة الاجتهاد التي لا تكون أقوالها تابعة وإنما هي متّبعة...»[1]

---

(١) ابن الأثير. ج ١، ص ٣.

وأخيراً فإن البدء في كتابة البحث بعد اختيار المادة العلمية، وحذف ما يمكن حذفه يعني استكمال واستيفاء القراءة والدراسة حول الموضوع، واستخلاص النتائج المستفادة، وحينئذ يصبح الباحث مؤهلاً ومهيأً نفسياً، وفكرياً،وعملياً للكتابة، ومن ثم ينبغي الاهتمام بالجوانب الفنية والمنهجية.

إن الجهود السابقة من اطلاع وتدوين وتفكير هي إعداد وتجميع للمادة العلمية التي سيتمُّ تنظيمها، والتأليف بينها في صياغة علمية سليمة. وهذه المرحلة تتطلب إلى الصياغة السليمة حسن التأليف، والتزام المنهج العلمي في عرض الأمور، ومناقشة الحقائق. فإذا توفرت للبحث هذه العناصر فقد توفرت له أسباب الجودة، وهذا ما يوصي به كبار المؤلفين.

« يقول الحسن بن بشر الآمدي:
إن حسن التأليف، وبراعة اللفظ يزيد المعنى المكشوف بهاءً وحسناً ورونقاً، حتى كأنه قد أحدث فيه غرابة لم تكن، وزيادة لم تعهد».[1]

والبحث العلمي أسلوب، ومنهج، ومادة. أما الأسلوب فهو القالب التعبيري الذي يحتوي العناصر الأخرى، وهو الدليل على مدى إدراكها وعمقها في نفس الباحث، فإذا كانت معاني البحث وأفكاره واضحة في ذهن صاحبها أمكن التعبير عنها في أسلوبٍ واضحٍ وتعبير مشرق.

والحقائق العلمية يستوجب تدوينها أسلوباً له خصائصه في التعبير والتفكير والمناقشة. وهو ما يسمى بالأسلوب العلمي، وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق والفكر، وأبعدها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر، ويشرح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهر ميزات هذا الأسلوب الوضوح، ولا بدّ أن يبدو فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حججه، وجماله في سهولة عباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحسن تقريره المعنى من أقرب وجوه الكلام.[2]

---

(١) مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، ص ١٠٠.

(٢) علي الجارم، البلاغة الواضحة، ص ١٢.

والتعبير بكلمات صحيحة مناسبة مؤدية للغرض، وبطريق مباشر هو القانون الذهبي للكتابة الجيدة.

وفي سبيل التعبير بأسلوب علميّ جذاب ينبغي أن يكون اختيار الجمل دقيقاً، والأسلوب متنوعاً وليس مسترسلاً، لأن الجمل إذا كانت متشابهة الانتهاء، متشابهة التركيب والتعبير، مكررة على وتيرة واحدة، فإنها تكون فاقدة التأثير عديمة الحياة.

والملاءمة بين المعاني والألفاظ هو سرّ البلاغة، وهي ليست بالأمر اليسير، بل إنها أعجزت مشاهير البلغاء، يحكى عن المبرد قوله:

«ليس أحد في زماني إلا وهو يسألني عن مشكل من معاني القرآن، أو مشكل من معاني الحديث النبوي، أو غير ذلك من مشكلات علم العربية، فأنا إمام الناس في زماني، وإذا عرضت لي حاجة إلى بعض إخواني، وأردت أن أكتب إليه شيئاً في أمرها أحجم عن ذلك، لأني أرتب المعنى في نفسي، ثم أحاول أن أصوغه بألفاظٍ مرضيةٍ فلا أستطيع ذلك»[1]

وما من شك أن مما يعين على الكتابة العلمية الجيدة الدربة الطويلة، وممارسة الكتابة في شتى الأغراض مع القراءة المستمرة

ومما يعين في هذا السبيل أيضاً القراءة لكاتب من مشاهير الكتاب سبق له الكتابة في نفس الموضوع، أو التعرض لجزء منه، وبذلك يمكن الوقوف على الطريقة التي عالج بها الموضوع، والاستفادة منها في معالجة البحث. فقراءة الجيد من الأفكار والتعبيرات له دوره الفعّال، ونتائجه السريعة على مستوى القارئ العلميّ والفكريّ على السواء.

وأما المنهج فإنه يتمثل في طريقة استخدام المعلومات في تكوين فكرة، وصياغة حكم من دون تقليد للغير. مستهدفاً اقناع القارئ والتأثير فيه، وهذا لا يتمّ إلا إذا سعى الباحث جاهداً إلى تنظيم العرض، والتزام المنطق في

---

(١) ابن الأثير، ج ١، ص ٧٤.

مناقشاته،وتقديم أدلته. كتابة فصل أو موضوع من البحث يستدعي قبل عرض الآراء والاختلافات ومناقشتها التقديم بعرض محرر ومركز للموضوع، سهل الأسلوب، واضح الفكرة، بيّن المراد. ومن الضروري لإقناع القارئ الاستعانة بالتحليل العلمي الصادق للموضوع بصورة منطقية يتذوقها، ويدرك جوانبها الخفية، يسلك لهذا أسلوباً سوياً، ليس بالطويل الذي يبعث على الملل،ولا الموجز القصير الذي لا يشبع نهم القارىء وتطلعه. ثم من بعد ذلك ينتقل إلى عرض الآراء المختلفة ومناقشتها.

وللمقارنة دور كبير في توضيح الأفكار، وإبراز المعاني خصوصاً إذا كانت مقارنة موضوعية ومنصفة. وبهذه الطريقة يكون القارئ قد أعدّ ذهنياً ونفسياً لمتابعة الموضوع وتفهمه في عناية واهتمام. ليس مهماً كتابة بحث مطول وموسع، ولكن المهم حقيقة هو اكتشاف جانب معين في شكل دقيق ومفصل، فالحجم والكم في البحث العلمي ليس ذا قيمة علمية.

إن دراسة موضوع محدّد في تفصيل وشمول أفضل بكثير من تقديم دراساتٍ عامةٍ حول موضوعٍ واسعٍ، فإن هذا لا يخدم البحث العلمي في اتجاهاته الحديثة.

تضمين البحث عناوين رئيسية، وأخرى جانبية بدون إفراط سيجعل من الموضوع صورة حية ناطقة.

والبحث العلميّ في أي مرحلة من المراحل الجامعية هو الفرصة الثمينة لإبراز الأصالة الفكرية والتعبيرية على السواء.

أما المادة العلمية واختيارها فقد تقدم الحديث عنها في نهاية الفصل السابق.

● مسودة البحث ●

يبدأ البحث عادة بالمقدمة التي تعتبر الفصل الأول في الرسالة، ولكن الأولى تدوينها بعد الانتهاء من البحث تماماً، فإنه بالإمكان بعد اكتماله واستيفاء جوانبه العلمية، ومن خلال التجربة العملية والخبرة الطويلة أن يدون فيها كل ما يرغب الباحث التحدث عنه فيما يتصل بالموضوع عن رؤية واضحة، فيأتي العرض الأول للبحث في المقدمة عرضا واقعياً مستوفى.

ومن التعليمات الأولية في كتابة مسودة البحث أن تكون سطراً بعد سطر، والمحافظة على إبقاء الهوامش الجانبية، فإن هذا سيمكن من إصلاح الجمل الضعيفة المبنى، وإضافة ما قد يطرأ من أفكار، وفي هذا توفير للجهد والوقت دون الحاجة إلى إعادة كتابة الصفحة مرة ثانية.

والكتابة الجيدة تتطلب الدربة والمران الطويل، ومعالجة الأساليب ذات الأغراض المختلفة، وبهذا تتكون لدى الفرد ملكة الكتابة، وتتوارد على ذهنه الخواطر حالما يمسك بالقلم.

ومن الوسائل الناجحة للمبتدئين في كتابة البحوث « ما اعتاده أحد كبار أساتذة القانون في كلية الحقوق بجامعة هارفارد من تأكيد على طلابه في اتباع الطريقة الآتية في كتابة البحوث العلمية.

البدء بكتابة المسودة الأولى للفصل من البحث، ثم العمل على تنقيحه بعناية شديدة.

كتابة الفصل للمرة الثانية ومعاودة تنقيحه وتهذيبه للمرة الثانية.

كتابته للمرة الثالثة وبعد الانتهاء تمزق كلّ الأوراق وبدء الكتابة من جديد ».[١]

لا شكّ أن هذه طريقة صعبة، ولكنه أسلوب ناجح لتطوير الأسلوب الكتابي، واستمالة الذهن للتزود بالأفكار، فكلما عوّد الفرد نفسه على

---

(١) Writing a Paper, 7th.ed. (Harvard Law School, Cambridge, mass. 1977), p.6

الكتابة كانت أيسر وذلّل لقلمه التعبير عن المعاني والتقاط الأفكار.

وينبغي الاهتمام في البداية بتدوين الأفكار بصرف النظر عن الأسلوب والصياغة، فإنه متى دونها وعقلها من أن تنفلت منه جاءت مراحل تطويرها أسلوباً وصياغة فيما بعد بشكل تلقائي. إذ المهم في هذه المرحلة هو إبراز أفكار البحث الى الوجود.

والمعيار هنا وفي هذه المرحلة بالذات أن يضع الباحث نفسه موضع القارئ بحيث يستطيع أن يخلص إلى استطلاع جوانب الموضوع بسهولة ويسر، فالباحث لا يكتب لنفسه بل يكتب لغيره، والخطأ الكبير الذي يقع فيه بعض الباحثين هو افتراض إلمام غيرهم بالموضوع كإلمامهم وإدراكهم له فيكون هذا مدعاة إلى الإيجاز وعدم البيان والتحليل.

بعد الانتهاء من كتابة المسودة يستحسن قراءة البحث قراءة نقد وفحص، وليتمثل الباحث من نفسه كما لو كان مشرفاً على هذا العمل فيتابع تسلسل الأفكار، وترابط المعاني، ووضوح التعبير، وسلاسة الأسلوب، وتنظيم الشواهد، وعرض الأمثلة عرضاً سليماً وبصورة مقنعة، وموقفه من الآراء المتعارضة موقفاً معتدلاً دون تحيز أو تحامل، والتأمل في مصادر البحث وسلامتها.

فإذا استطاع البحث أن يصمد أمام هذا الفحص والامتحان، فعندئذ يكون البحث قد وصل المرحلة التي لا يحتاج فيها إلا إلى النظر والتأمل في الأوراق، والاهتمام بالنواحي الشكلية والمنهجية وسلامتها من الأخطاء اللغوية.

ومن المهم التركيز في الفحص على الأمور التالية:

أولاً: عرض موضوع البحث بصورة دقيقة واضحة، وأسلوب سهل يتلاءم والمادة العلمية.

ثانياً: صلة موضوعات البحث وارتباطها ببعضها البعض سواء بالنسبة للعناوين الجانبية وصلتها بالعناوين الرئيسية، أو بالنسبة للعناوين

الرئيسية وعلاقتها بالعنوان العامّ بشكلٍ مباشر.

ثالثاً: إيجاد توازنٍ وتناسبٍ شكليّ ومنطقيّ بين الموضوعات بعضها مع البعض الآخر قدر الإمكان.

رابعاً: ملاءمة المادة العلمية المقتبسة ومناسبتها للموضع الذي ألحقت به، وهذا يتطلب اهتماماً كبيراً بها وبالأفكار التي تتضمنها حتى لا تبدو شاذّة عنها، وهذا يستدعي النظر في سبب إدخالها ضمن البحث. واختيار المكان المناسب لها، والتمهيد بما يوحي بصلتها وأهميتها للموضع الذي وضعت فيه.

خامساً: تنقيح العناوين وتهذيبها، سواء في ذلك الرئيسية، أو الجانبية، والعنوان الجيد هو الذي يعبر عن أفكار الموضوع وعناصره في كلمات موجزة نافذة شفافة تدلّ على المقصود منها.

وبعد التأكد من توفر هذه الجوانب واستيفائها، فإن البحث - لا شك - يكون مهيأ فعلاً للطبع واتخاذ الخطوات التي تليه.[1]

---

(١) Markman and Waddell, p. 67.

• مقدمة البحث •

بعد اتمام الكتابة الأولى للموضوع «المسودة»، والاستعراض التام له واستيفاء الكتابة في جزئياته وكلياته تكون قد اتضحت صورة البحث تماماً، واكتمل بناؤه العلمي، وحينئذ يكون من السهل تحديد النقاط، وحصر المعلومات التي يرغب في تدوينها في المقدمة، فمقدمة البحث هي مطلع الرسالة وواجهتها الأولى، فلا بدّ أن تبدأ قوية متسلسلة الأفكار، واضحة الأسلوب متماسكة المعاني. «ويمكن أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

أولاً: الاشارة الى قيمة البحث وأهميته.

ثانياً: شرح الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بهذا الموضوع بالذات أو بجانب من جوانبه.

ثالثاً: التنويه للقارىء عن الآفاق المتعددة للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة.

رابعاً: اعطاء ملخص عن الطرق التي أمكن القيام بها للحصول على النتائج التي توصل إليها البحث.

خامساً: تحديد المنهج الذي سلكه الباحث في معالجة موضوعات البحث.

سادساً: تحديد معاني الاصطلاحات التي جرى استعمالها خلال عرض البحث وبيان المقصود منها.

سابعاً: الدراسات والأعمال العلمية السابقة التي أسهمت في تطور الموضوع وخصائص كل لتتبين المقارنة من خلال ذلك بينها وبين الإضافة الجديدة التي أضافها البحث.

والمفروض في المقدمة أن تكون ذات صلة وثيقة بموضوع الرسالة، لأنها تعتبر البداية الحقيقية للبحث، وأن تحرر في أسلوب علمي متين بحيث تكسب اهتمام القارىء، كما ينبغي أن تكون توضيحاً لأفكار البحث، وإعطاء صورة مصغّرة عنه بذكر التقسيمات الأساسية لمباحثه وترتيبها ترتيباً منطقياً

يتذوقه القارئ من خلال استعراضه لها »[1]

ولا ينس الباحث أن يبدأ المقدمة بالبسملة، والحمدلله، والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم فإن هذا أمر يندب البدء به في كل عمل، والأعمال العلمية خاصة، تحقيقاً للحديث النبوي القائل (كلّ عمل لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر) أي مقطوع البركة، فأصبح هذا شعار المؤلفين من علماء الإسلام في مختلف المجالات العلمية النظرية والتطبيقية على مرّ العصور والأجيال.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٣

• خاتمة البحث •

خاتمة البحث أهمّ جزء فيه، والبحث كله لا يعني للقارىء شيئاً حتى تقدم له النتيجة أو النتائج التي توصل إليها من البحث، والتي يجري عرضها في الخاتمة. في هذا الجزء من البحث يجري التعرض لموضوعاته بصورة مختصرة وكأنها مقدمات يقصد منها أن تقود إلى النتيجة أو النتائج في شكل طبيعي، وفي سبيل هذه الغاية يتطلب الأمر الكثير من التحليل والتركيز على أهمية بعض النقاط الرئيسية بحيث تلامس تفكير واهتمامات القراء. بالإضافة إلى أنه لا بدّ من وقفة تأمل بالنسبة لتفريعات الموضوع والأفكار العامة ذات الصلة الوثيقة بنتيجة البحث أو خاتمته.

نتيجة البحث هي لا شكّ المساهمة الأصيلة والإضافة العلمية التي تنسب للباحث بلا مزاحمة أو منافسة. إنها الدليل الواضح الملموس على قيمة البحث والدراسة، ليس هذا فحسب بل إنها المرآة الحقيقية لمستوى الباحث ومقدار فهمه للمادة العلمية التي يعرضها على القراء)[١]. وهي أيضا آخر ما يلامس نظر القراء فلا بدّ من إحكامها فكراً، وأسلوباً، وصياغة، وترتيباً، حتى يكون الانطباع الأخير ذا أثر بالغ في نفس القارىء.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٧٤

• اقتباس النصوص •

البحث العلمي يفرض الاطلاع على بحوث وأعمال الآخرين في نفس الحقل والتخصص، فليس غريباً أن تحتوي الكتابات العلمية في أيّ موضوع أو مادة على اقتباسات منقولة من مؤلفات وكتابات العلماء والكتّاب السابقين.

فالباحث لا يبدأ من فراغ، إذ لا بدّ أنه سبق بدراسات العلماء وتجارب الباحثين، والبحث العلمي أساساً عملية بناء متتابعة من الباحثين يضمُّ كلّ واحد منهم إلى العلم والمعرفة ما يتوصل إليه فكره، فكلّ منهم يضع لبنة في بناء وتكوين المعرفة الإنسانية، وبذلك تبني الأمم حضاراتها فيكمل الخلف ما أنجزه السلف.

ومن الضروري معرفة كيفية الاستفادة منها بشكلٍ ووضعٍ صحيح. إن الاقتباس المناسب في المكان المناسب،والإشارة إلى مصدره دليل على القراءة الواسعة للكاتب،والمعرفة التامة بالأفكار والبحوث القديمة والحديثة حوله.

اقتبس من المؤلفات والمقالات وضعها جنباً إلى جنب مع آرائك الخاصة ولكن إيّاك وأن تدّعيها لنفسك. إن اقتباس الآراء وعدم نسبتها إلى أصحابها عمل خاطىء، وتجنّ على الحقيقة، وربما كلف الواحد مستقبله، فيصبح وصمة تلازمه مدى الحياة يتحدث بها الوسط العلمي في احتقار.

وللأسف فإنها شائعة بين الطلبة وهي أحيانا تكون غير مقصودة، نظراً لأن الطلبة لا يعرفون طريقة المزج والتوفيق بين آرائهم وبين آراء الغير.

وهذه غلطة علمية من الممكن تصحيحها، ولكن المشكلة الحقيقية أن تجد البعض يمدون لأنفسهم العنان في السرقات المتعمدة، ناسخين قطعةً أو فصلاً كاملاً من كتابٍ أو مقالة، وفي النهاية ينسبونها إلى أنفسهم، إنها جناية كبيرة ومخادعة، بل إنه عمل غير شريف، ولو اكتشفت هذه الحقيقة فإنها

ستكون لها نتائج وخيمة، وأي واحد له معرفة بأساليب العلماء والكتاب فإنه سيدرك مباشرة فيما إذا كانت تلك القطعة أو الفصل من عمله أو من عمل الآخرين، ومن أجل تفادي هذا النوع أعني السطو على عمل الغير فهنا بعض الاقتراحات:

أ - نسبة الجزء المقتبس بكلماته وعباراته إلى صاحبه حتى ولو كان جملة واحدة نالت الإعجاب بجمال صياغتها، وذلك بوضعها بين قوسين « » ثم الإشارة إلى مصدرها في نهاية الصفحة أو البحث.

ب - ألّا يكون ترتيب الموضوع ولا تعبيراته مشابهة لترتيب وتعبيرات الكتاب الذي استفيد منه، وإلا فسيكون هذا عنوان السطو على أعمال الآخرين، والطريقة المثلى لتجنب السرقات هو القيام بتلخيص الفكرة وصياغتها صياغة جديدة، ومع القيام بهذا التلخيص والصياغة الجديدة فلا بدّ من نسبتها لصاحبها والاعتراف له بها ولكن من دون كتابة علامة التنصيص « ».

جـ - أي فكرة أو تفسيرات للواقع جرى جمعها أو اقتباسها من مؤلف لا بدّ من الإشارة إليها في هامش الصفحة الأسفل، أو في نهاية البحث.

هذه المبادئ الكتابية مطلوب الأخذ بها من كلّ باحث في أي عمل كتابي. الأمانة العلمية تعتبر من أوليات الفضائل التي يجب أن يتحلى بها العالم والمفكر. وستكون لك سمعة علمية عندما تستعمل هذه المصادر استعمالاً صحيحاً، حتى وعندما يكون نسبة المنسوب لك من البحث قليلاً بالنسبة للأجزاء الأخرى المقتبسة، فإن هذا أفضل بكثير من تشويه ومسخ أعمال الآخرين، إن الطريق والوسائل لمعرفة هذه السرقة لا تخفى خاصة إذا تذكرت أن الذي سيقرأ عملك هو أكثر منك علماً ومعرفة، وسيدرك لأول وهلة المصدر أو المصادر التي نسبت ذلك الجزء منه إلى نفسك بمنتهى السهولة

والبساطة، إذ أنه سيشعر بوجود فجوة علمية وسيعرف الطريق إلى البحث والوقوف على الحقيقة.

كن أميناً مع نفسك ومشرفك وأميناً لدراستك، وبغير هذا يستحيل أن تخلق من نفسك عالماً أو مفكراً.[1]

---

(١) Pickford and Smith, p. 33-35

• كيفية اقتباس النصوص •

لاقتباس النصوص من المصادر أربعة طرق:

الأول: نقل النص كاملاً.

يفضل نقل النص كاملاً وبدون تغيير في الحالات التالية:

أ - إذا كانت تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة.

ب- إذا كانت تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في سلامة ووضوح.

جـ - الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان خصوصاً إذا كان موضوعاً ذا حساسية خاصة.

الثاني: التلخيص: وذلك بأن يعمد الباحث إلى تلخيص موضوعٍ كامل، أو فكرةٍ بأكملها قد شغلت حيّزاً كبيراً من الصفحات، فيصوغها بأسلوبه في عبارة مركزة، بحيث يحتوي الملخص على جوهر الفكرة، ولبّ الموضوع.

وهذا ليس بالعمل السهل إذ يستدعي قدرة علمية، وكفاءة تعبيرية دقيقة تكتسب بالمران القائم على أسس علمية يدرب عليها الطلاب.

وليس من العدل أخذ فكرة المؤلف ثم إعادة صياغتها بينما هي سليمة وكافية في أسلوبها الأصيل.

وفي مثل هذه الحالة يكتفى بتدوين كلمة «راجع» أو «انظر» بالهامش الأسفل أو في نهاية الفصل، ثم يدوّن اسم المؤلف فعنوان الكتاب ثم الصفحات كالطريقة المتبعة، فقد جرى الاصطلاح بأن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب في النقل[1].

ثالثاً: الشرح والتحليل:

تناول الباحث فكرة أو موضوعاً تعرّض له أحد المؤلفين

---

(١) انظر: محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٣٩.

فيصوغه في عبارته وأسلوبه بطريقة مفصَّلة وتوضيح أوسع.

رابعاً: الجمع بين التلخيص أو الشرح وبين اقتباس النص:

وذلك بأن يتعرض لنقطة في أسلوبه تلخيصاً أو تحليلاً، ثم يردفها بنصّ من نصوص المؤلف، أو يجعل من بعض النصوص الأصلية مقدمة لتلخيص أو شرح وتحليل من أسلوبه.

خامساً: إضافة تعليقات شخصية:

يستحسن في بعض الأحيان عمل بعض التعليقات الضرورية على النصوص التي يجري اقتباسها، وهنا لا بدّ من تمييز هذه التعليقات بحيث يكتشفها القارئ، وذلك بوضع الكلمة الأولى بين شرطتين، أو وضع خط تحتها لتكون بمثابة علامة للقارئ يدرك منها الفرق بين الكاتبين.[1]

ويضبط هذه الأنواع من اقتباس النصوص قواعد عامة يلزم التقيد بها والسير على ضوئها في كتابة البحوث العلمية وهي:

١) «وضع الفقرات المقتبسة نصاً بين قوسين كبيرين (...). أو قوسين صغيرين « .. »

٢) إذا كانت الفقرات المراد اقتباسها هي أيضاً مقتبسة من كتاب آخر فلا بدّ من استعمال قوسين صغيرين داخل القوسين الكبيرين للإشارة إلى أن المصدر نفسه قد اقتبسها من كتاب آخر. (...« ... »...). أو العكس وفق ما يناسب الكاتب..

٣) عند حذف أي عبارة أو جملة من الفقرة المقتبسة يشار إلى ذلك بوضع ثلاث نقط (...) مشيراً إلى حذف في ذلك الموضع.

٤) في حالة إضافة عبارة تفسيرية، أو تعليق داخل الفقرة المقتبسة فإنها توضع بين قوسين مربعين [ ] لتوضيح الفرق بين عبارة الكاتب والعبارة المقتبسة.

---

(١) Katel. Turabian, Student's Guide for Writing College Papers, 2scd. ed (Chicago and London: The University of Chicago press), p. 55-62

٥) تنقل الفقرة المقتبسة وإن تخللتها أخطاء - سواء كانت أخطاء تعبيرية أو فكرية أو إملائية – كما هي بخطئها ويكتب بعد الخطأ بين قوسين كلمة (هكذا) إشارة إلى أن الخطأ بالأصل.

٦) الدقة في استعمال العلامات الإملائية من نقط، أو فواصل، أو علامات استفهام، أو تعجب بنفس الكيفية والطريقة التي استعملها الأصل.

٧) التأكد من صحة نقل الفقرة المقتبسة بتفاصيلها نقلاً صحيحاً ومن دون خطأ، وأن اقتطاعها من المصدر وضمها إلى البحث لا يتسبب في تغيير أو تشويه الفكرة، فانّ أخذ جملة معينة، أو عبارة قصيرة لها صلة بما قبلها وما بعدها غالباً ما يغير المعنى، أو يؤدي إلى معنى غير الذي قصده المؤلف.

٨) وأخيرا ومن قبيل التأكيد لا بد من التصريح بأسماء الكتب والمؤلفين الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم اعترافاً بفضلهم فهذا عنوان الشرف والأمانة العلمية ».[١]

Pikford and Smith, P. 35



الفصل الثالث

●

* التهميشات
* طرق التهميش ومكانه من البحث
* تدوين المصادر لدى المناسبة الاولى.
* تدوين المصادر لدى تكرر ذكرها
* العلامات الإملائية وطرق استعمالها
* مراجعة البحث
* تنظيم قائمة المصادر « بيبلوجرافي »
* مقارنة بين تدوين المصادر بالهامش وبين تدوينها في قائمة المصادر



• التهميشات[1] •

البحث العلمي يعتمد اعتماداً كليا على المصادر التي استخدمها الباحث في إنجاز عمله العلمي، فالواجب يقتضي الاعتراف لمؤلفيها بذكر أسمائهم إلى جانب جهودهم، وهذا الاعتراف يبرز في صورتين:

الأولى: الاعتراف العام: ومظهره قائمة المصادر والمراجع في نهاية الرسالة.

الثانية: الاعتراف الخاص: وذلك لدى نسبة النص أو الفكرة المقتبسة إلى مصدرها خلال كتابة البحث.

واذا كانت نسبة النص أو الفكرة أو الطريقة إلى صاحبها تعني اعترافاً وتقديراً لجهوده العلمية فهي ظاهرة توحي بالثقة فيما ينقله الباحث صحة في الرواية، وتدقيقاً في النقل.

والتهميشات تعني مفهوما أوسع من مجرد نسبة النصوص أو الأفكار إلى مصادرها بل إن لها وظائف وأغراضاً أخرى عديدة غير ذلك منها:

أولاً: اتخاذها لتنبيه القارىء على تذكر نقطة سابقة أو لاحقة في البحث مرتبطة بما يقرأه في الصفحة التي بين يديه مثال ذلك: اقرأ ص ١٠ أو اقرأ ص ٢٥ من الكتاب وتدعى ب (الاحالة)، وتسمى في اللغة الانجليزية (Cross Reference) و في مثل هذه الحالة وقبل البدء في طبع الكتاب سيكون مكانها فراغاً حتى الانتهاء من طبع البحث، ليتمّ تحديد الصفحات التي يراد من القارىء الرجوع إليها فيعود إليها في مكانها الصحيح.

---

(١) جاء في مقدمة كتاب «منهج البحوث العلمية» من تأليف ثريا عبد الفتاح ملحس بأنها «أطلقت لفظ الهامش... على الفسحة التي تقع تحت النص فقط، على أن تبقى لفظة الحاشية على الفسحات التي تقع فوق النص وعن يمينه ويساره» وهذا على غير ما سلكه الدكتور أحمد شلبي في كتابه «كيف تكتب بحثا أو رسالة» فإنه سماه بـ«الحاشية»، والواقع أن كتب اللغة تستعملها استعمالاً مترادفاً يقول الفيروز أبادي في القاموس المحيط (والهامش حاشية الكتاب) جزء٢ همش٢٩٤ والمسألة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح، وهنا أوثر كلمة «التهميشات» لتستوعب كل الوظائف المرادة من هذا الجزء من الرسائل، وسواء كان في نهاية الصفحة أو في نهاية الفصل كما يأتي تفصيله.

ثانياً: استعمالها لتوضيح بعض النقاط وشرحها سواء كانت مما جري عرضها فى ثنايا الموضـوع أم لا، أوعمـل مقارنة يتعذر ذكرها فى صلب البحث، أومناسبة كشكـر مؤسسـة أوتنـويه عن شخص، أوترجمة لعلم من الاعلام. وحينئذ يكـون تسجيـل هذه الأشيـاء فى الهامش أوفق وأولى لئلا تكون سبباً فى قطع تسلسل الافكار وترابطها (١).

ثالثاً: الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات ينصح القارئ بالرجوع إليها.

ومن الحقائق التي ينبغي للباحث إدراكها أنه من الأفضل الاقتصاد قدر الإمكان من التهميش لأيّ غرض حتى يضمن متابعة القارئ فلا يقطع عليه تسلسل المعاني والأفكار.

« ولو تأملنا المكان الذي تشغله هذه التهميشات والوقت الذي تستنفده منا في تخطيط دقيق لأمكننا الاقتصاد منها بطريقة علمية دون تأثير أو تقصير. ويمكن تحقيق هذا بطريقة من الطرق الآتية:

أ - الإشارة في سطر واحد إلى عدة اقتباسات من مصدر لمؤلف واحد، وذلك بأن يوضع الرقم في نهاية الاقتباس الأخير، ثم يشار إلى الصفحات التي جرى الاقتباس منها على الترتيب.

ب - بدلاً من وضع أرقام متعددة على الصفحة عند نسبة بعض الآراء أو ذكر الأسماء ثم الإشارة إلى مصادرها بالهامش يوضع رقم واحد بعد الاسم الأخير ثم تدون في الهامش منسوبة إلى مصادرها بالترتيب.

جـ - بالنسبة للجداول والتخطيطات والقوائم والصور والخرائط مما ليست له أهمية مباشرة فالأحسن تدوينها في ملحق خاص في نهاية الرسالة. ويشار إلى مكانها بالهامش ».(٢)

---

(١) Pikford and Smith, p. 57.

(٢) Turabian, Student's Guide for writing College Papers, p. 79.

طرق التهميش ومكانه من البحث

المعروف ان للتهميش ثلاثة طرق يتخير منها الباحث الطريقة التى يستحسن السير عليها فى البحث ، وينبغى أن يستقرّ رأيه على واحدة منها حين البدء فيلتزم السير عليها حتى نهاية البحث. وهنا نقدم عرضا لهذه الطرق ثم ذكر محاسن ومساوىء كل حتى يكون الباحث على بينة من الأمر:

أولا : التهميش بأسفل الصفحة : ويكون هذا بطريق من الطرق الآتية :

أ ـ وضع أرقام مستقلة لكل صفحة على حدة، وتبدأ من رقم (١) مدوناً فى نهاية النص أو الفكرة يقابله الرقم المماثل بالهامش. وتوضع فى أسفل كل صفحة هوامشها، وكل صفحة مستقلة بأرقامها ومراجعها وكل ما يتصل بها. وفي مثل هذه الحالة يفصل صلب الرسالة عن الهوامش بخط أفقى يكون بينه وبين صلب الرسالة مسافة واحدة، وتتلوه الهوامش على مسافة واحدة أيضا، وكذلك يفصل بين سطورها بمسافة واحدة. الرقم الموضوع فى الهامش يوضع محاذياً للسطر ولا يرفع عنه، يوضع الرقم بين قوسين كبيرين، والأرقام أحدها تحت الآخر بمحاذاة تامة، وبعد فراغ قليل توضع المعلومات بعضها تحت البعض الآخر مع مراعاة المحاذاة التامة.

ب ـ أو إعطاء رقم مسلسل متصل لكل فصل على حدة، ويبدأ أيضا من رقم (١) ويستمر الى نهاية الفصل، مع السير على نفس الطريقة فى اختصاص كل صفحة بهوامشها وتعليقاتها.

حـ ـ اعطاء رقم مسلسل متصل للرسالة كلها مبدوءاً برقم (١) ويستمر الى نهاية الرسالة ويدون فى أسفل كل صفحة هوامشها. أو جمع الهوامش والتعليقات وتدوينها فى نهاية الرسالة. (١)

ثانيا : التهميش فى نهاية كل فصل :

اعطاء رقم مسلسل متصل لكلّ فصل على حدة، مبدوءاً برقم (١) ويستمرّ حتى نهاية الفصل ، وتجمع كل الهوامش والتعليقات لتدوينها فى نهاية الفصل.

---

(١) أحمد شلبى، كيف يكتب بحثا أو رسالة، الطبعة السادسة (مصر : مكتبة النهضة، ١٩٦٨)، ص ١٠٢

ثالثا : جمع التهميشات كلها في نهاية البحث أو الرسالة، واعطاؤها رقما متسلسلا من حين بداية الموضوع حتى نهايته.

وهذه كلها في الحقيقة تعود الى ثلاثة طرق رئيسية اذا تجاوزنا طريقة الترقيم، فالتعليقات والهوامش إما أن تدون بنهاية كل صفحة، أوفى نهاية كلّ فصل أو آخر الرسالة.
وسيكون بيان محاسنها ومساوئها انطلاقا من هذا الجانب.
«فمن محاسن الطريقة الأولي أنها تكون معدّة حالا في نهاية الصفحة يتعرف إليها القارىء في الحال من دون أى عناء. أما مساوئها فهى صعوبة هذه العملية فى الكتابة أو الطباعة حيث يجب أن يقدر لها الفراغ المناسب دون زيادة أونقص، كذلك يصعب الاحتفاظ بشكل موحد منسق للصفحات وبخاصة اذا صادف أن الاشارة إلى المراجع قد تكرر أكثر من مرة.

أما الطريقتان الأخريان وهى التى تسير على كتابة المراجع فى نهاية كل فصل، أوفى نهاية الرسالة حيث تأخذ رقما متسلسلا، فمساوئها أن الرجوع اليها ليس بنفس السهولة التى يجدها القارىء فى الطريقة السابقة. كما يصعب إضافة أوحذف بعض التعليقات فى الصفحات الأولى من الفصل إذ يؤدي إلى تغيير رقم التسلسل.

أما محاسنها فهي سهولة جمعها وتنظيمها في قائمة واحدة، وبالإمكان كتابتها في صفحة جديدة وإضافة ما يراد إضافته عند الانتهاء من كتابة الفصل أو المبحث، وذلك لن يغير أو يشوّه من شكل الصفحة وتنسيقها.

وهنا تجدر معرفة الطريقة التي يفضلها القسم هل هى كتابة المراجع في الهامش الأسفل للصفحة،أم في نهاية الفصل،أو المبحث أو الرسالة.

وعلى كلا الطريقتين فإنه يشار إلى المراجع عن طريق الترقيم في أعلى السطر بعد انتهاء الجملة المقتبسة أو العبارة التي يراد التعليق عليها. وإذا كانت الجملة طويلة فالرقم يوضع عند نقطة من الجملة بشكل لا يؤثر في تسلسل العبارة والفكرة بقدر الإمكان.

ومما يضرّ بالبحث أن تكون التعليقات غامضة ولا يمكن هضمها أو فهمها، فإن الغرض من استعمال التعليقات هو قصد التوضيح.

وهناك طريقة أخرى للإشارة إلى التعليقات غير الإشارة بالرقم وذلك بوضع علامات أخرى مثل: (+ - ×) الخ. ولكن أصبح استعمالها الآن نادراً ما عدا في المواد الرياضية وخاصة الحساب حيث إن كتابة الأرقام قد تسبب شيئاً من اللبس والاشتباه مع الأرقام الحقيقية في صلب الموضوع.

ولتكن على علم بأن التهميشات سواء كانت مشتملة على تعليقات،أو مصادر ومراجع إنما هي ملحقات بالبحث، ولا يمكن أن تغني بحال عن قوائم المصادر «البيبلوجرافية».[1]

---

(١) المصدر السابق، ص ٥٥

● تدوين المصادر لدى المناسبة الأولى ●

توثيق المعلومات المعروضة في صلب الرسالة يكون بنسبتها في الهامش إلى مصادرها وأصولها، ومن الأهداف الرئيسية لالتزامها هو تسهيل الوقوف والرجوع إليها عند الحاجة.

أحياناً يتمّ الاقتباس من المصدر لمرة واحدة كما يتكرر الاقتباس منه مرات متعددة. وفي كلا الحالين فإن تدوين المصدر بالهامش للمرة الأولى في البحث يستدعي تزويد القارىء بتفصيلات ومعلومات معينة ينبغي تدوينها، والسير عليها بينما يستغني عن الكثير منها عندما يتكرر الاقتباس من المصدر نفسه خلال العرض.

من أجل هذا فإن الباحثين يؤكدون على تدوين بيانات النشر عن المصدر لدى أول مناسبة يجري تدوينه بهامش الرسالة، بالإضافة إلى بقية المعلومات الضرورية، ونقدم هنا عرضاً إجماليا أولاً للفقرات التي ينبغي تدوينها،ثم اتباعها بعرض مفصل حسب أنواع المؤلفات سواء منها المطبوع،أو المخطوط.

والعرض الإجمالي هنا يتضمن ذكر المعلومات والفقرات التي تدون عن المصدر بصورة عامة حسب الترتيب التالي:

أولاً: اسم المؤلف ثم لقبه، والبعض يرى العكس، والمهم هو السير على طريقة واحدة،وبصورة مستمرة أثناء البحث.

وربما يرجح في بحوث الدراسات الإسلامية والعربية البدء بذكر الاسم ثم اللقب، إلا إذا اشتهر المؤلف بلقبه كالسرخسي، والسيوطي، والكاساني، والسبكي، ذلك لأن كتب التراجم الإسلامية درجت على ذكر الاسم أولاً،ثم اللقب ثانياً، وحينئذٍ يسهل البحث عنها في كتب المصادر الإسلامية.

وعلى العكس من هذا في البلاد الغربية فإن مفتاح كتب التراجم هو اللقب أولاً،ثم الاسم ثانياً.

ثانياً: عنوان الكتاب أو الدورية:

يفصل بينه وبين الاسم بفاصلة، ويلتزم وضع خط تحت عناوين الكتب والدوريات المطبوعة، أما عناوين المقالات بالدوريات وكذلك الكتب المخطوطة فتوضع بين قوسين صغيرين، تدون عادة فاصلة بعد عنوان الكتاب إلا إذا أعقبه قوسان مدوناً بها بيانات النشر، وفي مثل هذه الحالة فإن الفاصلة تدون بعد القوس الأخير.

ثالثاً: عدد الطبعة المعتمد عليها: تدون عادة على صفحة الغلاف أو خلفه. ينوه عنها في حالة تعدد طبعات الكتاب بعد العنوان مباشرة، يعقبه فاصلة.

رابعاً: عدد الأجزاء:

المصدر المكون من أكثر من جزء يدون عدد الأجزاء جملة بعد العنوان مباشرة يعقبه فاصلة، ثم عدد الطبعة إن وجد.

خامساً: بيانات النشر: وتشتمل على ما يأتي:

اسم البلد التي تم بها طبع الكتاب - اسم الناشر - تاريخ النشر. ويكون تدوينها هنا دائماً بين قوسين كبيرين.

سادساً: رقم الجزء: إذا كان المصدر مكوناً من أكثر من جزء فإنه يدون رقم الجزء المقتبس منه نفسه، ثم تدون بعده فاصلة، ويرمز إليه بـ «ج».

سابعاً: رقم الصفحة:

يشار إلى رقم الصفحة من المصدر المقتبس منه ويرمز إليها بـ «ص».

عندما يكون الاقتباس من صفحات متعددة ومتفرقة من مصدر واحد يشار إلى كل صفحة برقمها مفصولاً بينها بعلامة الفصل « ، ».

عندما يكون الاقتباس من صفحات متعاقبة وبشكل متصل، كما

إذا كان بداية الاقتباس من نهاية ص. عشرين واستمر حتى الثانية والعشرين فإنه يدون رقم الابتداء ثم رقم الانتهاء مفصولاً بينهما بخط أفقي قصير « ٢٠ - ٢٢ ».

يمكن تدوين الرقم الأول ثم يكتب كلمة « وما بعدها » للصفحات التي تعقبها مباشرة. فيقال « والصفحات التي تليها » أو « والصفحات بعدها ».

إذا كانت المعلومات المقتبسة من مصدر واحد ومن مواضع أخرى كثيرة متفرقة منه فيمكن تعيين الصفحات الأولى التي تم منها الاقتباس ثم تدون كلمة « ومواضع أخرى » ويكتفى بها عن تدوين بقية الصفحات.

وفيما يلي نماذج مفصلة لكلّ أنواع المصادر وطرق تدوين المعلومات عنها:

١) القرآن الكريم والكتب السماوية الأخرى:

بالنسبة للقرآن الكريم تدون المعلومات الآتية:

أ - اسم الكتاب من دون وضع خط تحته أو قوسين.

ب - اسم السورة.

جـ - رقم الآية.

القرآن الكريم ، سورة الملك ، آية رقم ١٠.

أما بالنسبة للكتب السماوية الأخرى فإنه يدون في البداية الاسم الذي ينسب إليه الكتاب المقدس ثم الفصل المقتبس منه. انجيل يوحنا....

٢) يتم تدوين المعلومات بالهامش إذا كان المصدر من إعداد مؤلف واحد على النمط التالي:

أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٤ ج. (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٧هـ/١٩٤٨م).

٣) اذا كان تأليف الكتاب من عمل مؤلفين أو ثلاثة فإن أسماءهم تذكر على حسب الترتيب المدون بالكتاب - كالنموذج التالي:

عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية، عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٨٤/١٩٦٤م)، ص٣٠.

إذا تعاون على تأليف الكتاب أكثر من ثلاثة مؤلفين يدون الاسم الأول حسبما هو مدون على غلاف الكتاب، ثم يلحق بكلمة «وزملاؤه» أو «وآخرون». المهم استعمال واحدة منها في البحث بصورة ثابتة.

ويلاحظ أن هذا خاص بالتوثيق في الهامش، أما في قائمة المصادر فتذكر الأسماء كافة حسبما هو مدون على غلاف الكتاب.

٤) مصدر لم يعرف اسم مؤلفه يدون عنوان الكتاب في مكان اسم المؤلف حسب النموذج التالي:

رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، ٤ ج. (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م)، ج٢ ص١١.

٥) نموذج لمصدر جرى تحقيقه من قبل محقق واحد:

> الحسين بن محمد الدامغاني، اصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، الطبعة الأولى، تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠ م)، ص ٣٠.

٦) نموذج لمصدر تم تحقيقه من قبل أكثر من محقق:

> **أبو المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف المشهور بإمام الحرمين، الشامل في أصول الدين، تحقيق وتقديم: على سامى النشار، فيصل بديرعون، شهير محمد مختار (الاسكندرية؛ منشأة المعارف جلال حزى وشركاه، ١٩٦٩ م)، ص ٤٠.**

٧) قد يكون الكتاب من عمل إدارة، أو لجنة محلية، أو حكومية، أو قانونية، أو معهد، أو جمعية، أو شركة تجارية، أو ما شابه ذلك فإنه يدون بالهامش المعلومات التالية:

أ- اسم الجمعية أو اللجنة بعده فاصلة.

ب- عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط.

ج- معلومات النشر بين قوسين (البلد - المطبعة أو دار النشر - تاريخ الطبع).

توضع نقطتان أفقيتان بعد اسم البلد، وفاصلة بعد اسم المطبعة أو دار النشر، ثم فاصلة بعد القوس الأخير.

د- ثم رقم الصفحة منتهياً بنقطة.

ويتبع في هذا النموذج التالي:

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر، أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده (القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م)، ص ٩١.

٨) مصدر من جمع بعض المحققين:

يتم تدوين المعلومات كالتالي:

أ- اسم المحقق ثم يكتب بعده بين قوسين صغيرين كلمة «تحقيق» أو «جمع» أو «إعداد».

ب- عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط.

جـ- بيانات النشر.

د- رقم الجزء - إن وجد - ثم الصفحة.

يتمّ التدوين حسب النموذج التالي:

أحمد عبد الغفور عطار «تحقيق وجمع»، آداب المتعلمين ورسائل أخرى في التربية الإسلامية، الطبعة الثانية (بيروت: ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م)، ص ٢١٢.

٩) إذا كان مدون على غلاف الكتاب بالإضافة إلى اسم المؤلف اسم المحقق، أو اسم المترجم للكتاب فإن أسماءهما تلي عنوان الكتاب في الترتيب مسبوقة بكلمة «ترجمة» أو «تحقيق».

ويكون التدوين بالهامش كالتالي:

فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، ترجمة:
فهمي أبو الفضل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة
للتأليف والنشر، ١٩٧١م)، ص ٨٢.

١٠) عندما يتعدد المترجمون والمحققون بما لا يزيد عن ثلاثة أشخاص تدون أسماؤهم جميعاً حسب الترتيب المدون على غلاف الكتاب:

اجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي، الطبعة الثانية،
ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، علي حسن عبد القادر،
عبد العزيز عبد الحق (مصر: دار الكتب الحديثة، بغداد:
مكتبة المثنى)، ص ٣٥.

١١) أحيانا ما يكون عنوان الكتاب يحمل اسم المؤلف، عندئذ تكون الفقرة الأولى «اسم المؤلف» محذوفة، ويدون مكانها عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط، تتبعه بقية المعلومات كالمعتاد.
وربما يفضل تدوين اسم المؤلف منفصلاً حتى ولو لم يظهر على صفحة الكتاب، ثم يدون عنوان الكتاب كما في النموذج التالي:

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ٣٥ جزءاً،
الطبعة الأولى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي
النجدي الحنبلي وابنه محمد (الرياض: مطابع الرياض،
١٣٨١هـ) ج٢٠، ص ٤٢.

وعلى ضوء الطريقة الثانية يكون التدوين كالتالي:

أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية،
٣٥ جزءاً، الطبعة الأولى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم
العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد (الرياض:
مطابع الرياض، ١٣٨١)ج ٢٠، ص٤٢.

١٢) مصدر جرى الاقتباس والاستعانة بمقدمته وهي من عمل مؤلف آخر
يتبع في تدوين المعلومات بالهامش ما يأتي:

أ - اسم مؤلف الكتاب.

ب - عنوان الكتاب تحته خط.

جـ - عدد الأجزاء.

د - عدد الطبعة.

هـ - المقدمة واسم كاتبها.

و - بيانات النشر.

وذلك مثل النموذج الآتي:

أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن الخطيب، الإحاطة في
أخبار غرناطة، ٢ جزء، الطبعة الثانية، تقديم:
محمد عبدالله عنان (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م)ص٤٧

١٣) المسلسلات الثقافية:
يدون عنها بالهامش المعلومات التالية:

أ - اسم المؤلف.

ب - عنوان الكتاب موضوعاً تحته خط.

جـ - عنوان المسلسل ورقمه - إن وجد -

د - بيانات النشر: البلد، فالمطبعة، فالتاريخ.

هـ - رقم الجزء إن وجد - وإلا فرقم الصفحة.

ويتم التدوين حسب النموذج التالي:

عزيز ضياء، حمزة شحاته قمة عرفت ولم تكتشف، المكتبة الصغيرة، ٢١ (الرياض: مطابع اليمامة، ربيع الآخر ١٣٩٧هـ/مارس ١٩٧٧م)، ص٤٥.

١٤) القصص والمسرحيات:

يشار في الهامش إلى رقم الفصل المقتبس منه، خصوصاً في حالة تعدد الطبعات التي ينتج عنها اختلاف رقم الصفحات عادة. ويجري التدوين كالتالي:

أ - اسم كاتب القصة، يعقبه فاصلة.

ب - عنوان القصة موضوعاً تحته خط.

جـ - بيانات النشر بين قوسين، ففاصلة.

د - رقم الفصل.

حسين سراج، غرام ولادة (مصر: دار المعارف، التاريخ بدون)، المشهد الثاني.

أما بالنسبة للمطبوع منها طبعة حديثة فلا مانع من الإشارة إلى رقم الصفحة بدلاً من رقم الفصل وفي موضعه.

١٥) القصائد المختارة والمجموعة في كتاب:

يشار إليها بالهامش على النحو التالي:

أ - اسم الشاعر. بعده فاصلة.

ب - عنوان القصيدة بين قوسين صغيرين، بعده فاصلة.

جـ - عنوان الكتاب مسبوقاً بكلمة «من» وموضوعاً تحته خط.

د - بيانات النشر بين قوسين بعدها فاصلة.

هـ - رقم الجزء، فالصفحة فنقطة الوقف.

أبو العلاء المعري، «مختار شعر أبي العلاء»، من مختارات البارودي (بيروت: دار العلم للجميع، بغداد: مكتبة دار البيان)، ج ١، ص ٥٨.

١٦) المعاجم اللغوية:

بالنسبة للمصادر المرتبة مادتها ترتيباً هجائياً أو أبجدياً من المستحسن تدوين الكلمة التي جرى بحثها وهذا يغني عن تدوين رقم الجزء والصفحة، تزويد القارىء بعدد الطبعة للنسخة التي جرى الاستفادة منها إذا لم تكن الأولى، وتاريخ الطبع. ويتم تدوين المعلومات بالهامش على النحو التالي:

أ - اسم المؤلف كالمتبع.

ب - عنوان الكتاب موضوعا تحته خط.

جـ - عدد الأجزاء.

د - عدد الطبعة.

هـ - بيانات النشر: البلد، الناشر، أو المطبعة فالتاريخ.

و - الكلمة بين قوسين صغيرين.

وذلك كالنموذج التالي:

مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٤ أجزاء،
الطبعة الرابعة (مصر: مطبعة دار المأمون،
عام١٣٥٧هـ/١٩٣٨م)« رشف ».

١٧) الموسوعات ودوائر المعارف:

هذا النوع من المصادر غالباً ما يكون مرتباً ترتيباً أبجدياً، ويتم تدوين المعلومات التي يشار إليها بالهامش لهذا النوع من المصادر كالتالي:

أ - عنوان الموسوعة أو المصدر موضوعاً تحته خط. يعقبه فاصلة.

ب ـ عدد الطبعة، وإذا لم يذكر فيدون التاريخ، يعقبه فاصلة.

جـ ـ عنوان المقالة بين قوسين صغيرين « ... » وإلى هنا ينتهي تدوين المعلومات بالنسبة للأبحاث التي لم تدون أسماء مؤلفيها، وفي حالة تدوين أسماء أصحابها ينتقل إلى الفقرة التي بعدها.

د - يدون اسم كاتب المقال إذا كان مذكوراً، والا فتوضع نقطة الوقف بعد العنوان.

هـ ـ بيانات النشر.

يلاحظ أنه جرى الاستغناء هنا عن ذكر تدوين الجزء والصفحة نظراً لأن عنوان المقالة يعتبر مفتاح البحث، إذ يكفي معرفة أول المقالة للكشف عنها في مثل هذا النوع من المصادر.

أ -

الموسوعة الفقهية، طبعة تمهيدية « الأشربة والمخدرات والتبغ ».
(الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،
مشروع الموسوعة الفقهية، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

ب -

دائرة معارف الشعب، « الموسوعات العربية »، عثمان أمين (مصر: مطابع الشعب، ١٩٥٩م).

١٨) الدوريات:

تدون عنها المعلومات التالية:

أ - اسم الكاتب أو الكتّاب في حالة التعدد حسب الترتيب المدون.

ب - عنوان المقالة بين قوسين صغيرين بعده فاصلة.

جـ - عنوان المجلة، أو الدورية موضوعاً تحته خط.

د - رقم العدد من دون فاصلة بينه وبين ما قبله.

هـ - تاريخ الإصدار بين قوسين كبيرين، بعدهما نقطتان رأسيتان.

و - رقم الصفحة.

وذلك كالنموذج التالي:

منصور إبراهيم الحازمي، « معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين »، الدارة،
العدد الثاني (جمادى الثانية عام١٣٩٥/يونيه١٩٧٥):
ص ١٠.

الصحف اليومية:

يدون عنها بالهامش المعلومات التالية:

أ - اسم الكاتب إذا كان مذكوراً، وإلا فإنه يبدأ بعنوان المقال.

ب - عنوان المقالة ويوضع بين قوسين صغيرين بعده فاصلة.

جـ ـ اسم البلد، أما إذا كان عنوان الصحيفة يحمل اسم البلد الصادرة عنها الصحيفة مثل: أم القرى، المدينة المنورة،الرياض فإنه تكفي الإشارة إليها بتدوين عنوان الصحيفة تحته خط.

د - عنوان الصحيفة تحته خط.

هـ - تاريخ النشر.

و - عدد الصحيفة التسلسلي.

ز - رقم الصفحة بعده فاصلة ثم رقم العمود.

ويتم التدوين حسب النموذج الآتي:

تركي عبد الله السديري،«لقاء الاثنين: الغياب» جريدة الرياض، ١٣٩٨/١/٣٠ العدد ٣٨٢٦،ص ٣.

الملحق الخاص في الصحف:

يجري تدوين المعلومات منها بالهامش كالتالي:

أ - عنوان المقالة بين قوسين صغيرين، بعده فاصلة.

ب - عنوان الصحيفة موضوعاً تحته خط، ففاصلة.

جـ - تاريخ الإصدار، ففاصلة.

د - رقم التسلسل بعده فاصلة.

هـ - وأخيرا يدون رقم الصفحة.

ويتبع النموذج التالي:

عبدالله الزيد، «المملكة السعودية نموذج ولكنه مختلف»، جريدة التايمس الملحق الثقافي،(لندن)، الأول من ابريل عام ١٩٧٧،العدد ٣٢٢٦، ص ١٠.

١٩) المخطوطات:

للإشارة إليها في الهامش ينبغي أن تحتوي المعلـومات التالية:

أ - اسم المؤلف بعده فاصلة.

ب - عنوان المخطوطة بين قوسين صغيرين وكذلك بالنسبة لكل المصادر المخطوطة.

جـ - موضوع المخطوطة، علميا أو شخصياً كالخطابات أو المذكرات.

د - اسم البلد الموجود بها المخطوطة.

هـ - المكتبة الموجود بها المخطوطة سواء كانت عامة أو خاصة.

و - اسم المجموعة التي تنتسب إليها المخطوطة، أو رقمها، أو كلاهما إن أمكن.

ز - رقم الجزء إن كانت ذات أجزاء بعده فاصلة ثم رقم الصفحة.[١]

أبو زيد عبدالله بن عمر بن عيسى الدبوسي «الأسـرار في الأصول والفروع»، أصول فقه، نسخ عادي،٦١٩هـ، استانبول: مكتبة أحمد الثالث ٢/٢٩، نسخة أصلية، ص ٣٠.

محمد بن علي بن حسين المالكي، «إغاثة الطلب شرح بلوغ الإرب»، منطق، نسخ عادي، ١٣٣٠هـ، مكة، خاص، نسخة أصلية، ص ١٥.

٢٠) الرسائل الجامعية:

ويتم تدوين المعلومات عنها كالتالي:

---

(١) Turbian, A. Manual for Writers, p. 110

أ - اسم المؤلف.

ب - عنوان الرسالة بين قوسين صغيرين.

جـ - الدرجة العلمية الممنوحة.

د - اسم القسم والكلية والجامعة التي منحت الدرجة العلمية ثم التاريخ.

هـ - رقم الصفحة المقتبس منها.

كما في النموذج الآتي:

عبد الرحمن عبيد إمام، «المفهوم وحجيته في إثبات الأحكام» (رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكة عام ١٣٩٢/١٩٧٢)، ص ٦٠.

٢١) الوثائق الحكومية:

يدون عنها المعلومات الآتية:

أ - اسم الدولة.

ب - اسم الجهاز الحكومي المختص الذي صدرت عنه تلك الوثيقة.

جـ - عنوان الوثيقة، أو الكتاب إذا كانت ضمن مؤلف مدوناً تحته خط.

د - بيانات النشر بين قوسين.

هـ - رقم الصفحة.

وذلك كالنموذج الآتي:

المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، <u>نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن</u> (مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٨٤)، ص ٣٠.

٢٢) الأشرطة المصورة:

حين الإشارة إلى المصادر المصورة عموما يتبع في تدوين المعلومات ما اتبع في تدوين المعلومات عن أصولها وبنفس الترتيب، فإذا كان شريطاً مصوراً «Micro Film» فإنه يدون في نهاية المعلومات كلمة «شريط مصور».

كما في النموذج التالي:

مظفر الدين بن الساعاتي (٦٩٦)هـ، «البديع في أصول الفقه»، أصول فقه، نسخ عادي، ٧٧٢ هـ. (أمريكا: برنستون، مكتبة جامعة برنستون، مجموعة مخطوطات يهودا رقم ١٧٧٠ «٨٩٣»)، ص... شريط مصور.

٢٣) أما بالنسبة للكتب والدوريات المصورة فإنه تدون المعلومات على الكيفية التالية:

أ - تدون بيانات النشر عن النسخة الأصلية أولاً كالمتبع متبوعة بكلمة «تصوير».

ب - تدون بعد ذلك معلومات التصوير وتحتوي على:

- اسم البلد، دار النشر أو الناشر، التاريخ، رقم المصورة - إن وجد -

كما في النموذج التالي:

محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، جزآن، الطبعة الأولى (مصر: المطبعة السلفية ومكتبتها عام ١٣٤٩، تصوير: بيروت، دار الكتاب العربي اللبناني) ص ٥٥.

٢٤) المصادر القانونية:

لتدوين المعلومات عن المصادر والدراسات القانونية طرق واصطلاحات خاصة يطول شرحها ولا يتسع لها المقام هنا، ولكن لا مانع من تقديم بعض المعلومات المهمة والضرورية المفيدة.

أولاً: الطريقة المستعملة في تدوين المعلومات عن المصادر القانونية بالهامش وضع خط تحت عنوان المصدز سواء كان كتاباً أو دورية أو تقريراً أو وثيقة حكومية، أو قضية شرعية.

ثانياً: إذا كانت الدراسة دراسة قانونية محضة فلا بدّ من استخدام الاصطلاحات القانونية في الإشارة إلى المصادر، أما إذا كانت الدراسة في تخصص آخر كما لو كانت في علم الاجتماع وأدت الحاجة إلى الاعتماد على بعض المصادر القانونية في بعض الجوانب فإن الإشارة إلى المصادر القانونية تأخذ طابع وأسلوب ذلك التخصص.

ويمكن هنا بيان كيفية الإشارة إلى ثلاثة أنواع من المصادر القانونية المهمة:

المؤلفات القانونية - القوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية - القضايا الحقوقية.

المؤلفات القانونية:

وتشمل الكتب والدوريات، تدون عنها المعلومات التالية:

أ - اسم المؤلف.

ب - عنوان المصدر تحته خط.

جـ - بيانات النشر ويقتصر فيها على الآتي: عدد الطبعة - التاريخ وتكون بين قوسين.

د - إذا كان المصدر واحداً من سلسلة كتب قانونية يدوّن عنوان السلسلة ثم رقمها ثم تليها بيانات النشر.

هـ - رقم الجزء فالصفحة.

القوانين الحكومية الصادرة عن المجالس التشريعية:

يشار إليها بالمعلومات التالية:

أ - اسم البلد الصادر عنها القرار.

ب - المجلس أو المصدر التشريعي - مجلس الوزراء أو البرلمان الخ.

جـ - رقم القرار.

د - رقم المادة.

القضايا الحقوقية:

ويتم تسجيل المعلومات وترتيبها على النحو التالي:

أ - عنوان القضية ويكون بتدوين اسم المدعي والمدعى عليه أو بما اشتهرت به القضية.

ب - اسم المحكمة.

جـ - اسم البلد.

د - رقم القضية فرقم المجلد، فالتاريخ بين قوسين.

هـ - وأخيراً يدون رقم الصفحة.

يراعى تدوين الفواصل بين تلك المعلومات. ويتم التدوين كالتالي:

قضية أحمد ضد محمود بن أحمد، المحكمة الشرعية الكبرى، مكة، رقم ٣٠٩، المجلد الثاني (١٣٧١)، ص ١٠٨ - ١١٢.

الأحاديث الإذاعية والتلفزيونية:

يتم التدوين عنها على نفس الأسس المتبعة في تدوين المعلومات عن المصادر الأخرى. ويحتوي التدوين على المواد التالية:

أ - اسم المتحدث.

ب - عنوان الحديث بين قوسين صغيرين.

جـ - اسم الإذاعة.

د - اسم البلد ثم التاريخ.

تتبع الخطوات السابقة إذا كان الحديث أو المحاضرة مبثوثاً على شاشة التليفزيون.

البرامج التليفزيونية:

ويحتوي التدوين عنها على المعلومات التالية:

أ - عنوان البرنامج.

ب - عنوان الحلقة بين قوسين صغيرين.

جـ - اسم المحطة، ثم رقم القنال بين قوسين، ثم اسم البلد، فتاريخ البثّ.

الأفلام السينمائية:

ويحتوي التدوين عنها على المواد التالية:

أ - اسم المؤلف.

ب - عنوان الفيلم موضوعاً تحته خط.

جـ - اسم المخرج.

د - مكان الإنتاج فاسم الشركة المنتجة بعده فاصلة ثم التاريخ.

المقابلات الشخصية:

تدون عنها المواد التالية:

أ - اسم المتحدث مضافاً إلى كلمة «مقابلة مع...».

ب - اسم الهيئة الإذاعية أو التلفزيونية، ثم اسم البلد.

جـ - يدون في النهاية تاريخ المقابلة.

يراعى في كل ما تقدَّم استخدام العلامة الإملائية الفاصلة فيما بين الفقرات.

• تدوين المصادر لدى تكرر ذكرها •
وأمور تتعلق بالتهميش

كثيراً ما يتكرر الاقتباس من مصدرٍ واحد، وقد سبق أن ذكرنا إجمالاً وتفصيلاً المعلومات اللازم تدوينها لدى أول مناسبة يتمّ الاقتباس منها، وبهذا يكون قارئ البحث قد ألم إلماماً تاماً بالمصدر المقتبس منه وطريقة العثور عليه من خلال بيانات النشر لدى تدوين المصدر لأول وهلة.

فإذا تكرر الاقتباس من المصدر نفسه للمرة الثانية فأكثر فلا داعي لإعادة تدوين تلك المعلومات بل يجري اختصارها على النمط التالي:

بالنسبة للكتب عموماً تحذف بيانات النشر، وعناوين السلسلات الثقافية وعدد الأجزاء الإجمالي والطبعة. ويقتصر فقط على اسم المؤلف، عنوان الكتاب، أو الدورية ورقم الجزء إن وجد ثم رقم الصفحة.

في حالة اعتماد الباحث على نسخة أو طبعة مختلفة للمصدر نفسه فإنه لا بدّ من تدوين بيانات النشر للنسخة الجديدة المقتبس منها.

وفيما يلي عرض مفصل لبعض القواعد العامة المتبعة في مثل هذه الأحوال:

أولاً: عندما يتكرر الاقتباس من مصدر واحد للمرة الثانية دون أن يفصل بينهما اقتباس من مصدر آخر فإنه يدون بدلا من اسم المؤلف والعنوان كلمة «المصدر نفسه» حتى ولو تباعد ما بين الاقتباس الاول والاقتباس الثاني بصفحة أو صفحات،ولا مانع في هذه الحالة من تكرار العنوان بصورة مختصرة بقصد الإيضاح.[1]

يرى البعض أن كلمة «المصدر نفسه» تستعمل فقط اذا تكرر الاقتباس من مصدر واحد في نفس الصفحة دون فاصل بينهما بمصدر آخر.[2]

---

(١) Turbian, A. Manual for Writers, 119

(٢) وهذا الذي مال إليه كل من أحمد شلبي في كتابه: كيف تكتب بحثا أو رسالة، ص ١٠٧؛ وثريا عبد الفتاح ملحس في كتابها: منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، ص١٢٠.

ثانياً: اذا تكرر الاقتباس من مصدر واحد،وفصل بين الاقتباس الأول والثاني اقتباس من مصدر آخر فإن الاقتباس الثاني يدون على واحد من الطريقتين الآتيتين: لقب المؤلف بعده فاصلة، ثم تدون كلمة «المصدر السابق» بعده فاصلة، ثم يدون رقم الجزء - إن وجد - ثم الصفحة بعد الفاصلة، أو يدون اسم المؤلف أولاً، ثم عنوان المصدر ثانياً، ثم الجزء فالصفحة.(١)

ثالثاً: إذا اعتمد الباحث على مصدر لمؤلف ولم يكن لهذا المؤلف مصدر آخر خلال البحث،وقد تكرر الاقتباس منه فإنه يتمّ تدوين المعلومات على طريقة من إحدى الطرق الآتية:

أ - يكتفى بتدوين اسم المؤلف، ورقم الجزء - إن وجد - ثم رقم الصفحة.

ب - تدوين اسم المؤلف، ثم عنوان الكتاب مختصراً فرقم الجزء - إن وجد - ثم رقم الصفحة.(٢)

جـ - تدوين اسم المؤلف ثم كتابة الرمز «ع.س» اختصاراً لكلمة «العنوان السابق»(٣)

والمهم لدى اختيار واحدة منها الاستمرار عليها خلال البحث بصفة دائمة.

رابعاً: «في حالة اعتماد الباحث على مصدرين أو أكثر لمؤلفٍ واحدٍ ينبغي بالإضافة إلى ذكر اسم المؤلف تدوين عنوان المصدر ولو مختصراً ليتبين من أيها أخذ الاقتباس ثم الجزء فالصفحة، والفصل بينها بعلامة الفصل «،»».(٤)

خامساً: بالنسبة للمصادر من إنتاج المؤسسات العلمية أو الشركات فإن أسماءها تقوم مقام اسم المؤلف وتأخذ مكانه في التدوين، ثم لا بدّ

---

(١) انظر أحمد شلبي، ص ١٠٧، Turbian, A Manual for Writers, p. 119

(٢) المصدر نفسه ص ١١٩.

(٣) ثريا ملحس، ص ١٩٩.

(٤) Mark Man and Waddell, p. 87.

من تدوين العنوان للمصدر في كلّ حال[1].

سادساً: إذا لم يذكر اسم المؤلف على غلاف الكتاب، أو كان مجهولاً فإنه يدون في مكان اسم المؤلف كلمة «المؤلف مجهول». وإذا أمكن معرفته بصورة قاطعة فإنه يدون بين قوسين مربعين [...] قبل عنوان الكتاب.

سابعاً: إذا تعاون على تأليف الكتاب مؤلفان اثنان يحملان لقباً واحداً فينبغي ذكر اسم كل منهما ولقبه منفرداً، ولا يكتفى بتدوين الاسم الأول لهما ثم ذكر اللقب.

ثامناً: إذا تعددت المصادر للموضوع الواحد فالمصدر المتقدم يلغي المصدر المتأخر ولا يحال على المصدر الثاني إلا إذا أحلنا قبل ذلك على المصدر الأول، ولا يكتفى بالمصدر الثاني بحال إلا إذا كان المصدر الأول المنقول عنه مفقوداً.

تاسعاً: إذا كان لا محالة من ذكر مصادر عديدة للفقرة الواحدة فإنه يجري ترتيبها حسب أسبقية مؤلفيها، فيقدم الأقدم على القديم، والقديم على الحديث الخ، ويفصل بين كل مصدر وبين الآخر بفاصلة منقوطة.

عاشراً: ينبغي عدم الإحالة على مخطوطات خاصة ما دام المصدر مطبوعاً.

حادي عشر: إذا كان النص المقتبس يحتوي على تعليقات وتهميشات مشيراً فيه إلى المصادر الأصلية فلا بدّ من تدوينها مباشرة بعد الانتهاء من النص ويفصل بينها وبين النص بخط كما لو كانت موجودة بالكتاب الأصلي، ومن الخطأ ضمها إلى التهميشات الخاصة بالرسالة.

ثاني عشر: إلغاء الألقاب سواء كانت علمية أو وظيفية لدى ذكر أسماء المؤلفين أو من يجري النقل والاقتباس عنهم إلا في حالات

---

(١) Turbian, A Manual for Writers, P 121

نادرة جداً، عندما يكون لذكر اللقب أهمية خاصة بالنسبة للموضوع.[1]

ثالث عشر: «إذا ذكر اسم المؤلف في صلب الرسالة فلا داعي لاعادة الاسم في الهامش بل يذكر عنوان الكتاب فقط كأن يرد في صلب الرسالة عبارة مثل: قال ياقوت ... فالهامش يكون كالآتي:

معجم البلدان، ج ٦، ص١٤٦.

فإذا ورد اسم المؤلف وعنوان الكتاب في صلب الرسالة فلا داعي لإعادة شيء منهما، فإذا قيل: وفي رحلة ابن جبير ما يشير إلى... كان الهامش. ص٥٦».[2]

---

(١) أحمد شلبي. ص ٩٤.

(٢) المصدر نفسه. ص ١٠٥.

• العلامات الإملائية •
وطرق استعمالها

من ضروريات البحث العلمي:

استعمال العلامات الإملائية (إشارات الوقف) استعمالاً صحيحاً. وهي تمثل جانباً مهماً من جوانب الشكل، ومن شأنها مساعدة القارئ على تفهم الجمل والعبارات، وبيان المقصود منها.

وإن كثيراً من التعقيد وغموض المعاني في كتب التراث الإسلامي يعود إلى فقدان أمثال هذه العلامات، حيث تتصل الجمل والعبارات ببعضها البعض، وتتداخل تداخلا تاماً بحيث لا يدرك الفواصل بينها، ومقاطع الوقف فيها إلا ذو ممارسة ودربة طويلة.

والبحوث العلمية في أيّ نوع من أنواع المعرفة هي مرآة العصر، أو الصورة الحية التي تجسد تطوره فكراً وشكلاً.

وإن الكتب التي تهتم بمناهج البحث العلمي سواء منها العربية أو الأجنبية تؤكد على هذا الجانب، وتعلّق عليه أهمية كبيرة لإبرازه في المظهر المناسب.[1]

وفيما يلي عرض مفصل لطرق استعمالها وبيان مواضعها بالنسبة للبحث:

---

(١) من الكتب في اللغة العربية التي خصصت جزءاً مستقلاً لها كتاب « كيف تكتب بحثا أو رسالة » تأليف الدكتور أحمد شلبي. وكتاب « منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين » تأليف ثريا عبد الفتاح ملحس. والكتاب الثاني اعتمد على الكتاب الأول في ذلك. بالإضافة إلى أن في الكتاب الثاني محاولة جديدة وهي كيفية استعمال هذه العلامات فيما يتصل بالبحث، وموضعها فيما يتعلق بالمصادر علاوة على الكيفية العامة لاستعمالها. وهي في كلا الكتابين وضعت في النهاية « ملحقا ». ولما كانت هذه العلامات جزءاً من شكل الرسالة كما هو الأمر بالنسبة لترتيب المصادر بالهامش وغير ذلك. إضافة إلى أهميتها في صلب الرسالة. آثرت جعلها جزءاً داخل موضوعات الكتاب وليست ملحقاً. شأنها في ذلك شأن تدوين المصادر بالهامش وغيرها من مراحل وخطوات البحث.

النقطة (.) وتستعمل في الحالات التالية:

١) في نهاية الجملة التامة المعنى، المستوفية مكملاتها اللفظية.

٢) عند انتهاء الكلام وانقضائه.

٣) بعد الكلمات المختصرة مثل (هـ.) و (م.)
اختصارا للكلمتين «هجرية» و «ميلادية».

٤) تحذف في حالة وجود التباس بينها وبين الصفر في الرقم فمثلا: ج. و ص. اختصار لكلمة «جزء» و «صفحة» فوضع الصفر بعدها يوجد لبساً في زيادة الرقم الذي يليه من أجل ذلك وجب حذفها.

٥) بين اسم المؤلف وعنوان الكتاب ومعلومات النشر في قائمة المصادر (البيبلوجرافية).

الفاصلة: (،) وتستعمل في الأحوال الآتية:

١) بين الجمل المتعاطفة.

٢) بين الكلمات المترادفة في الجملة.

٣) بين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب إذا طالت جملة الشرط أو القسم.

٤) بعد «نعم» أو «لا» جواباً لسؤال تتبعه الجملة.

٥) بعد المنادى في الجملة، وبعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل، وبعد عبارة الختام التي تجيء قبل توقيع المرسل.

٦) بعد أرقام السنة حين يبتدأ بها في الجملة، أو بعد الشهر أو اليوم.

٧) بين اسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر في الهوامش.

٨) بعد جميع المختصرات في تدوين المصادر في الهوامش إلا بعد مختصر الصفحة منعاً للالتباس في الأرقام.

٩) بين شهرة المؤلف واسمه في الفهرسة، وبين معلومات النشر بعد البلدة.

الفاصلة المنقوطة (؛) تستعمل في الأحوال الآتية:

١) لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة حين تكون العبارة المتأخرة سبباً أو علة لما قبلها.
٢) بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب مثل: إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإن رأيتم الشرَّ فدعوه.
٣) في تدوين المصادر في الهامش حين يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة أكثر من مصدر واحد، توضع عندئذ الفاصلة المنقوطة بين المصادر تحت رقم واحد.

النقطتان (:) وتوضعان في المواضع التالية:

١) بعد كلمة « قال »وما شابهها أو اشتق منها مثل عبر، و « بقوله » الخ. وبعبارة أخرى بين القول والمقول.
٢) بين الشيء وأقسامه وأنواعه، مثل: الكلمة ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.
٣) قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.
٤) قبل الجملة أو الجمل المقتبسة.
٥) بعد البلدة في تدوين المصادر في الفهرسة، وفي الهوامش.

الاستفهام (؟) وتستعمل في الأحوال الآتية:

١) بعد الجمل الاستفهامية، سواء كانت الأداة ظاهرة أم مقدرة.
٢) بين القوسين للدلالة على شك في رقم، أو كلمة أو خبر.

التعجب أو الانفعال (!) وتستعمل في الأحوال التالية:

١) للتعبير عن شعورٍ قوي سخطاً كان أم رضاً، استنكاراً أم إعجاباً، وتساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.
٢) بعد الجملة المبتدئة بـ « ما » التعجبية إطلاقاً استحساناً كان أم استقباحاً، وبعد الجملة المبتدئة بـ « نعم » و « بئس » وبعد الإغاثة.

الشرطة (-) وتستعمل في الأحوال الآتية:

١) في أول السطر في حال المحاورة بين اثنين إذا استغني عن تكرار اسميهما مثل:

قال معاوية لعمرو بن العاص:

ما بلغ من عقلك؟

- ما دخلت في شيء قط إلا خرجت منه.

- أما أنا فما دخلت في شيء قط وأردت الخروج منه.

٢) بين العدد والمعدود إذا وقعا في أول السطر.

٣) بين كلمات في جملة للدلالة على بطء النطق بها، إذ تساعد القارئ على التعبير بنغم خاص.

٤) في أواخر الجمل غير التامة، دلالة على التردد في إنهائها لسبب ما.

٥) بعد الأرقام أو الحروف أو الكلمات دلالة على نقص فيها.

٦) بين الرقمين المتسلسلين بالنسبة لتدوين رقم الصفحات بالهامش مثل:

٣٢ - ٣٦

الشرطتان (-...-) وتستعمل في الأحوال التالية:

١) ليفصلا جملة أو كلمة معترضة، فيتصل ما قبلها بما بعدها.

الشولتان المزدوجتان « »:

١) توضع بينهما العبارات المقتبسة حرفياً من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا كلام الناقل، ليتميز كلام الغير عن كلام الناقل.

٢) كما توضع حول عناوين القصائد، والمقالات.

القوسان ( ): يجري استعمالها في العبارات الآتية:

١) يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

٢) يوضعان حول الأرقام، وقعت في النص أم في الهامش دلالة على المصدر المعتمد.

٣) حول الأرقام الواردة في الجمل في النص.
٤) حول إشارة الاستفهام بعد خبر، أو كلمة، أو سنة دلالة على الشكّ فيه.
٥) حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النصّ على أن تكون بأحرفها الأجنبية.
٦) حول معلومات النشر المدونة بالهامش.

القوسان المركنان [ ]:

١) يوضعان حول كل زيادة تقع في الاقتباس الحرفي، أو حول كل تقويم فيه، وهناك من يفضل الإشارة إلى التقويم والتصحيح في الهامش.
٢) يوضعان حول أي من بيانات النشر غير الموجودة في صفحة العنوان.

النقط الأفقية (...):

١) توضع بعد الجملة التي تحمل معاني أخرى لحثّ القارئ على التفكير.
٢) للاختصار وعدم التكرار بعد جملة أو جمل.
٣) للدلالة على أن هناك حذفاً في الاقتباس الحرفي.
٤) بدلاً من عبارة إلى آخره (الخ) في سياق الحديث عن شيء ما.[١]

(١) هذا الموضوع مقتبس بتصرف من أحمد شلبي، ص ١٧٣ - ١٧٥؛ ثريا ملحس، ص ١٤١ - ١٤٦.

• مراجعة البحث •

هي مرحلة تنقيح البحث وتهذيبه، وبداية الانتهاء منه،ووضعه في الصورة المناسبة المرغوبة، وبنظرةٌ واقعية إلى هذه المرحلة من البحث نجد أنها تأتي في أعقاب جهد متتابع،وصبر طويل على معاناة البحث ومشاكله لفترة تعدّ بالسنين أحياناً، والحديث الشريف يقول (إن النفوس إذا كلت عميت) فليس غريباً أن يعتري الباحث عند خطوة من خطوات البحث شيء من الكلل، فمن ثم ينبغي أن يعطي لنفسه فرصة من الراحة والاستجمام بعد الانتهاء من مسودة الرسالة.

إن هذه الفترة سيكون لها أثرها الطيب،ومردودها الحميد في البحث، وإخراجه في الشكل العلمي المطلوب، إذ تتجدد نفس الباحث،وتبدو نتائج هذا على الدقة في مراجعة البحث،وسرعة التنبه لاستدراك الأخطاء، وتلمس مواضع النقص أو الزيادة، فالاستمرار بدون توقف مدعاة إلى تجاوز الكثير من الأخطاء،وعدم التنبه لها، وبطبيعة الحال يصبح الخلل واضحاً في البحث فيكون سبباً في تقليل أهميته،والانخفاض بمستواه العلمي.

ومن الجوانب التي ينبغي التأكد من وجودها وتأملها بدقة أثناء هذه المرحلة:

أولاً: سلامة الجمل والعبارات من الأخطاء النحوية واللغوية، ولا مانع من الاستعانة ببعض المتخصصين في هذا المجال لتصحيحه وتنقيحه.

ثانياً: وضوح الأفكار والمعاني،ومراعاة الترابط والتلاحم بينها، وهذا بدوره يعني أيضاً البحث عن الغامض والمشكل منها سواء كان بسبب الأسلوب،أو استعمال العلامات الإملائية استعمالاً خاطئاً.

ثالثاً: كفاءة المقدمة،وعرضها للموضوع عرضاً واضحاً سليماً، وبيان الهدف منه، والطريقة التي جرى السير على ضوئها في معالجة مباحثه ومشكلاته.

رابعاً: صياغة العناوين الرئيسية،ووضعها في أماكنها المناسبة.
إذ المفروض في العناوين الإيجاز مع استيفاء المعنى المقصود.

خامساً: تدرج الأفكار وتطورها من مبحث إلى آخر،ومن نقطة إلى أخرى بحيث تقود كلها مجتمعة إلى نتيجة البحث.

سادساً: البدء من أول السطر عند تدوين فكرة معينة،أو نقطة مهمة ليبدو البحث أكثر تنسيقاً.

سابعاً: استعمال العلامات الإملائية استعمالاً صحيحاً.

ثامناً: إعطاء عناية كافية لنقل الآيات القرآنية،ورسمها مطابقاً للرسم العثمانى كما ينبغى العناية بنقل الأحاديث النبوية الشريفة وتوثيقها.

تاسعاً: تجنب التكرار والإعادة سواء في العبارات،ام في الآفكار، فالتكرار باعث على السآمة والملل.

عاشراً: التأكد من أن كل ما حوته الرسالة مهم، وذو علاقة وثيقة بالبحث.

وآخراً وليس أخيراً ليعلم أن البحث الجيد يحتاج إلى اهتمام كبير،ودقة تامة، وسيدرك القارىء هذا الجهد من خلال التعبيرات والعرض للموضوع.

• تنظيم قائمة المصادر « ببيلوجرافي » •

هذا الجزء من البحث هو عنوان شرف الرسالة العلمية،ودليل صدق أصولها التي نشأت عنها. وجزء أساسيّ في توثيقها واعتمادها علمياً، ولهذا ينبغي أن تحضّر بشكل مشرّف ودقيق قدر المستطاع. إنها تأتي الأخيرة في الترتيب بين أجزاء البحث. إذ تأتي الملحقات أولاً - إذا كانت موجودة - فالتهميشات وتوثيق النصوص ثانياً - إذا اختير وضعها في نهاية فصول البحث بدلاً من الهامش الأسفل - وأخيراً قائمة المصادر، كلّ ذلك يعرض بعد النصّ الأساسي لمباحث الرسالة.

تحتوي هذه القائمة عادة على كل المصادر التي استفاد منها الباحث خلال دراسته للبحث. وهي تختلف تماماً عن سابقتها التي كانت مجرد خطوة في سبيل الإعداد للبحث واستكشاف مظانّ وجوده، فإن القائمة الأولى للمصادر مجرد قوائم لكلّ كتاب يظنّ به وجود معلومات متصلة بموضوعات الرسالة، بينما قائمة المصادر الأخيرة يجب أن تحتوي على المصادر والمراجع التي جرى اعتمادها واقتباس الباحث منها فقط. والبعض لا يمانع أن يعرض فيها الباحث أيضاً كل ما استأنس به أو رجع إليه من مصادر فأفاده في تفهم الموضوع وهضم مادته، حتى ولو لم يقتبس منه نصاً في الرسالة. والمهم أن هذه القائمة ينبغي ألا تحتوي على غير هذين النوعين: مصادر جرى الاقتباس منها بالفعل، ومصادر استؤنس بها ورجع إليها.

بعض البحوث يضمن قائمة المصادر عناوين بعض الكتب مما لم تكن لها صلة بالبحث وإنما توضع لمجرد شهرتها وتضخيم البحث بذكرها، والإيحاء للقارىء بالجهد الذي بذله في دراستها، وهذا كذب وخداع يمسّ من مكانة الباحث العلمية. والقارىء المتخصص الفطن سريعاً ما يكتشف ذلك الحشو، ويتحسس ذلك الخداع فتهتز أمامه صورة الباحث فيفقد الثقة في أمانته العلمية.[1]

---

(١) Berry. p. 47.

يأخذ تنظيم قائمة المصادر طرقاً عديدة:

أولاً: الترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين:

وهذا أبسط وأحسن تنظيم بالنسبة للمصادر القليلة. وإذا كان من بينها مصادر لا تحمل أسماء مؤلفيها فيجري ترتيبها أبجدياً حسب عناوينها.

ثانياً: الترتيب الزمني لنشر الكتب:

بعض قوائم الكتب تبدو أكثر تناسباً لو نظمت حسب الترتيب الزمني للنشر. وهذا النوع من ترتيب المصادر يتلاءم كثيراً عند تتبع المراحل التاريخية أو التطورية. ولا بدّ من فهرسة لمثل هذه القوائم خصوصاً إذا كانت طويلة.

ثالثاً: تقسيم المصادر حسب الموضوعات:

فكتب التفسير للقرآن تستقلّ بقوائمها، وكذلك كتب الحديث واللغة، وهي في نفسها تقسم تقسيماً موضوعياً آخر، فالبحث التاريخي - على سبيل المثال - ربما تقسم مصادره حسب الأماكن والبلدان، والبحث في التربية ربما تقسم مصادره حسب المستويات المتعددة للمراحل التعليمية كالمرحلة الابتدائية، والمتوسطة، والثانوية.

والكتب الفقهية ربما تقسَّم حسب المذاهب الفقهية المختلفة الخ.

التنظيم للمصادر على هذه الطريقة مفيد ومساعد جداً، خصوصاً إذا كانت دراسة البحث تسير على نفس الطريقة في تقسيم البحث وتنظيمه. يتخلل هذه الطريقة بعض الصعوبات عندما يتوافر في الكتاب الواحد معالجة موضوعات كثيرة تنتمي إلى أقسام متعددة؛ وحينئذ يصنف مثل هذا الكتاب مع أكثر الموضوعات وأقربها انتساباً إليه.

عندما تصبح قائمة المصادر طويلة جداً فلا بدّ لها من ملحق خاصّ بفهرستها.

رابعاً: تقسيم المصادر حسب نوعها وطبيعتها:

بعض الكتاب والباحثين يعمل قوائم مستقلة للمصادر الأساسية، وأخرى بالمصادر الثانوية، قوائم خاصة بالكتب وأخرى خاصة بالدوريات، البحوث المنسوبة لأصحابها والأخرى التي لم يسمّ أصحابها، وكتب المراجع هي نفسها تمثل قسماً مستقلاً.

هذا النوع من التقسيم للمصادر مفيد بالنسبة للباحث الذي يريد أن يبرهن على اهتمامه وعنايته بالبحث. ربما يكون الأمر صعباً بالنسبة للقارىء في البحث عن عنوان معين، كما أن بعض المصادر يمكن وضعه في أكثر من قسم عندما يكون المصدر الواحد مشتملاً على مادة علمية أساسية ومعلومات أخرى ثانوية. وإذا كانت مثل هذه القوائم طويلة فلا بدّ لها من فهرسةٍ تكون مفتاحاً لها.[1]

والطريقة الأولى هي أفضل الطرق لتنظيم المصادر وهو ما جرى ترتيب الكتب فيها على أساس الحروف الهجائية أو الأبجدية، فإن الرجوع إلى المصدر وأخذ معلومات عنه سهل وسريع والطريقة الثالثة أكثر فائدة للمختصين.

ويتبع في طريقة السير في تسجيل المعلومات وعرضها في قائمة المصادر التعليمات السابقة في فصل «الإعداد الأوّلي للمصادر البيبلوجرافية».

---

(١) Hubbell, P. 99

● مقارنة بين تدوين المصادر بالهامش وبين تدوينها في ● قائمة المصادر « البيبلوجرافية »

بالمقارنة بين تدوين معلومات المصادر بالهامش«Foot Note»في المناسبة الأولى من تدوينها، وبينها في قائمة المصادر « البيبلوجرافية » نجد أنها متشابهة المادة، متشابهة الترتيب، والاختلاف بينهما في طريقة الإعداد والتدوين إنما هو ناشيء عن المقصود من كل منهما.

فالغرض المقصود من قائمة المصادر هو إعطاء معلومات وافية عن المصدر العلمى فيما يتصل باسم المؤلف، وعنوان الكتاب، ومكان الطبع وتاريخه. فى حين أن الغرض من تدوين المعلومات عن المصدر بالهامش هو إعطاء القارئ معلومات محددة عن صفحة أو فصل معين، أو تحديد المكان الذي اقتبس الباحث منه مادته العلمية بالتعيين.

كما أن الغرض الثاني لتدوين معلومات المصادر بالهامش هو تمكن القارئ من الوقوف على المصادر بنفسه عند أول مناسبة لذكره.

ولما لهذه المقارنة من أهمية فإننا نجمل الفرق المنهجيّ والشكليّ بين تدوين المعلومات عن المصادر فى الهامش وفى قائمة المصادر فى الفقرات التالية:

أولاً: اسم المؤلف يدون بالهامش حسب ترتيبه الطبيعي. بينما يتبع العكس في قائمة المصادر، إذ يدون اللقب أولاً، ثم الاسم ثانياً.

ثانياً: يدون بالهامش أسماء المؤلفين كلهم إذا كان عددهم اثنين حتى ثلاثة، فإذا زاد عددهم على ذلك فإنه يكتفى بالاسم الأول حسبما هو موجود على غلاف الكتاب ويكتفى بعده بتدوين كلمة «وآخرون». فى حين يختلف الأمر فى قائمة المصادر اذ لابدّ من تدوين أسماء المؤلفين كافة مهما بلغ عددهم.

ثالثاً: الفاصلة هي العلامة الإملائية المستعملة بشكل رئيسي ثابت في الفصل بين وحدات معلومات المصادر بالهامش. في حين أن النقطة هي

العلامـة الإملائية الرئيسية المستعملة في الفصل بين وحدات معلومات المصادر في قوائم المصادر الببيلوجرافية.

رابعاً: بيـانـات النشـر عن المصدر بالهامش تدون بين قوسين. في حين أنها لاتوضع هذه المعلومات بين القوسين في قائمة المصادر «الببيلوجرافية».

خامساً: رقم الجزء والصفحة شيء مهم وضروري بالنسبة لتدوين المصدر بالهـامش في حين أنـه لاحـاجة إليه في قائمة المصادر، إلا في حالة أن يكون الاقتباس جزءا او فصلا من كتاب، أو بحثا في دورية، وفي هذه الحالة لا بدّ من تدوين الرقم الأول والأخير له. وكذلك إذا كان القسم يطالب منسوبيه بتدوين عدد صفحات كلّ مصدر رجع إليه الباحث فإنها تدون في نهاية المعلومات عن المصدر.[1]

وفيما يأتي نماذج تطبيقية للمقارنة بين تدوين المعلومات عن المصادر بالهامش،وفي قوائم المصادر الببيلوجرافية من الأمثلة التي جرى عرضها في فصل «التهميشات».

١) الكتب السماوية «القرآن الكريم»:

في الهامش:

القرآن الكريم، سورة الملك، آية رقم ١٠

في قائمة المصادر:

القرآن الكريم. سورة الملك.

الكتب:

٢) في الهامش:

أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري، <u>الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل</u>، ٤ ج. (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٧ هـ /١٩٤٨ م) جـ١، ص ١٥٠

---

(١) انظر الكتاب Turbian, A Manual of Writers, P. 127, 126, 84, 83.

في قائمة المصادر:

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. ٤ ج. مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨م.

٣) في الهامش:

عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية، عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ص٣٠.

في قائمة المصادر:

ابن تيمية، عبد السلام بن عبد الله الخضر، عبد الحليم بن عبد السلام، أحمد بن عبد الحليم. المسودة في أصول الفقه. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ م.

٤) في الهامش:

رسائل إخوان الصفا وخلان الوفاء، ٤ ج.

(بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م)، ص١١.

في قائمة المصادر:

رسائل اخوان الصفا وخلان الوفاء، ٤ ج.

بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م.

٥) في الهامش:

الحسين بن محمد الدامغاني، إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، الطبعة الأولى، تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠م)، ص٣٠.

في قائمة المصادر:

الدامغاني، الحسين بن محمد. إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم. الطبعة الأولى. تحقيق وترتيب: عبد العزيز سيد الأهل. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠.

٦) في الهامش:

أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المشهور بإمام الحرمين، الشامل في أصول الدين، تحقيق وتقديم: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، شهير محمد مختار (الإسكندرية: منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه، ١٩٦٩م)، ص ٤٠.

في قائمة المصادر

الجويني، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك المشهور بإمام الحرمين. الشامل في أصول الدين. تحقيق وتقديم: علي سامي النشار، فيصل بدير عون، شهير محمد مختار.

الإسكندرية: منشأة المعارف، جلال حزى وشركاه، عام ١٩٦٩ م.

٧) في الهامش:

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر، أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده (القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢ هـ/ ١٩٦٢م)، ص ٩١.

في قائمة المصادر:

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر. أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده.

القاهرة: مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م.

٨) في الهامش:

أحمد عبد الغفور عطار «تحقيق وجمع» آداب المتعلمين ورسائل أخرى

في التربية الإسلامية، الطبعة الثانية (بيروت: ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م)، ص ٢١٢.

في قائمة المصادر:

عطار، أحمد عبد الغفور «تحقيق وجمع»
آداب المتعلمين ورسائل أخرى في التربية الإسلامية. الطبعة الثانية.
بيروت: ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

٩) في الهامش:
فؤاد سركين، تاريخ التراث العربي، ترجمة: فهمي أبو الفضل (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٧م)، ص ٨٢.

في قائمة المصادر:

سزكين فؤاد. تاريخ التراث العربي. ترجمة: فهمي أبو الفضل.
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١م.

١٠) في الهامش:
أجناس جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي، الطبعة الثانية، ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، علي حسن عبد القادر، عبد العزيز عبد الحق (مصر: دار الكتب الحديثة، بغداد: مكتبة المثنى، التاريخ [بدون]، ص ٣٥.

في قائمة المصادر:

جولد تسيهر، أجناس. العقيدة والشريعة في الإسلام: تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الدين الإسلامي. الطبعة الثانية. ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، علي حسين عبد القادر، عبد العزيز عبد الحق. مصر: دار الكتب الحديثة، بغداد: مكتبة المثنى، التاريخ [بدون].

١١) في الهامش:

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ٣٥ جزءاً، الطبعة الأولى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد (الرياض: مطابع الرياض، ١٣٨١) ج ٢٠، ص ٤٢.

في قائمة المصادر:

مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ٣٥ جزءاً،الطبعة الأولى، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد.

الرياض: مطابع الرياض، ١٣٨١.

١٢) في الهامش:

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ٢ ج. الطبعة الثانية، تقديم: محمد عبد الله عنان (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م)، ص ٤٧.

في قائمة المصادر:

ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد بن عبد الله.

الإحاطة في أخبار غرناطة، ٢ ج، الطبعة الثانية.

تقديم: محمد عبد الله عنان. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

١٣) المسلسلات الثقافية:

في الهامش:

عزيز ضياء، حمزة شحاته قمة عرفت ولم تكتشف، المكتبة الصغيرة، ٢١ (الرياض: مطابع اليمامة، ربيع الآخر ١٣٩٧هـ مارس ١٩٧٧ م)، ص ٤٥.

في قائمة المصادر:

ضياء، عزيز. حمزة شحاته قمة عرفت ولم تكتشف. المكتبة الصغيرة، ٢١. الرياض: مطابع اليمامة، ربيع الآخر ١٣٩٧هـ/ مارس ١٩٧٧م.

١٤) القصص والمسرحيات:

في الهامش:

حسين سراج ، غرام ولادة (مصر : دار المعارف)، المشهد الثانى.

في قائمة المصادر:

سراج، حسين. غرام ولادة. مصر: دار المعارف، التاريخ بدون.

١٥) القصائد المختارة والمجموعة في كتاب:

في الهامش:

أبو العلاء المعري «مختار شعر أبي العلاء»، من مختارات البارودي، ٤ ج. (بيروت: دار العلم للجميع، بغداد: مكتبة دار البيان التاريخ [بدون]، ج ١، ص ٥٨.

في قائمة المصادر:

البارودي، محمود سامي (١٣٢٢) هـ. مختارات البارودي، ٤ ج.
بيروت: دار العلم للجميع،
بغداد: دار البيان، التاريخ [بدون].

١٦) المعاجم اللغوية:

في الهامش:

مجد الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ٤ أجزاء،
الطبعة الرابعة (مصر: مطبعة دار المأمون، ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م).
مادة «رشف»

في قائمة المصادر:

الفيروز أبادي، مجد الدين. القاموس المحيط، ٤ أجزاء.
الطبعة الرابعة. مصر: مطبعة دار المأمون،
١٣٥٧هـ/١٩٣٨م.

١٧) الموسوعات ودوائر المعارف:

في الهامش:

الموسوعة الفقهية، طبعة تمهيدية «الأشربة والمخدرات والتبغ» (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع الموسوعة الفقهية، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩م)، ص ٨٠.

في قائمة المصادر:

الموسوعة الفقهية. طبعة تمهيدية. «الأشربة والمخدرات والتبغ». الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشروع الموسوعة الفقهية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

في الهامش:

دائرة معارف الشعب، «الموسوعات العربية»، عثمان أمين (مصر مطابع الشعب، ١٩٥٩).

في قائمة المصادر:

دائرة معارف الشعب. «الموسوعات العربية». عثمان أمين. مصر: مطابع الشعب، ١٩٥٩م.

١٨) الدوريات:

في الهامش:

منصور ابراهيم الحازمي، «معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين» مجلة الدارة، العدد الثاني (جمادى الثانية عام ١٣٩٥ هـ/يونيه ١٩٧٥م)، ص ١٠.

في قائمة المصادر:

الحازمي، منصور ابراهيم. «معالم التجديد في الأدب السعودي بين الحربين العالميتين». مجلة الدارة، العدد الثاني (جمادى الثانية عام ١٣٩٥ هـ/يونيه ١٩٧٥ م). ص ١٠.

الصحف اليومية:

في الهامش:

تركي عبد الله السديري، «لقاء الاثنين: الغياب»، جريدة الرياض، ١٣٩٨/١/٣٠، العدد ٣٨٢٦، ص ٣.

في قائمة المصادر:

السديري، تركي عبد الله. «لقاء الاثنين: الغياب».

جريدة الرياض، ١٣٩٨/١/٣٠هـ، العدد ٣٨٢٦، ص ٣.

الملحق الخاص في الصحف:

في الهامش:

عبد الله الزيد، «المملكة السعودية نموذج ولكنه مختلف»،

جريدة التايمس الإنجليزية، الملحق الثقافي (لندن)،

الأول من ابريل عام ١٩٧٧م، العدد ٣٢٢٦، ص ١٠.

في قائمة المصادر:

الزيد، عبد الله. «المملكة السعودية نموذج ولكنه مختلف».

جريدة التايمس الإنجليزية، الملحق الثقافي (لندن).

الأول من ابريل ١٩٧٧. العدد ٣٢٢٦.

١٩) المخطوطات:

في الهامش:

أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي (٤٣٠ هـ)،

«الأسرار في الأصول والفروع»، أصول فقه، نسخ عادي،

٦١٩ هـ، استانبول: مكتبة أحمد الثالث ٢/٢٩. نسخة أصلية.

في قائمة المصادر:

الدبوسي، أبو زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى (٤٣٠) هـ

«الأسرار في الأصول والفروع»، أصول فقه.

نسخ عادي ٦١٩ هـ. استانبول. مكتبة أحمد الثالث ٢/٢٩. نسخة أصلية.

٢٠) الرسائل الجامعية:

في الهامش:

عبد الرحمن عبيد إمام، « مفهوم المخالفة وحجيته في إثبات الأحكام » (رسالة ماجستير، قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة، جامعة الملك عبد العزيز، مكة عام ١٣٩٢ هـ /١٩٧٢م)، ص ٦٠.

في قائمة المصادر:

إمام، عبد الرحمن عبيد. «المفهوم وحجيته في إثبات الأحكام». رسالة ماجستير. قسم الدراسات العليا الشرعية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة، عام ١٩٧٢/١٣٩٢ م.

٢١) الوثائق الحكومية:

في الهامش:

المملكة العربية السعودية، وزارة البترول والثروة المعدنية، **نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن** (مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٨٤ هـ)، ص ٣٠.

في قائمة المصادر:

المملكة العربية السعودية. وزارة البترول والثروة المعدنية. **نظام المؤسسة العامة للبترول والمعادن**. مكة المكرمة: مطبعة الحكومة، ١٣٨٤هـ.

٢٢) الأشرطة المصورة:

في الهامش:

مظفر الدين بن الساعاتي «البديع في أصول الفقه»، أصول فقه، نسخ عادي سنة ٧٧٢ هـ ، (أمريكا: برنستون، مكتبة جامعة برنستون، مجموعة مخطوطات يهودا رقم ١٧٧٠ «٨٩٣»)،ص٦٠. شريط مصور.

في قائمة المصادر:

ابن الساعاتي، مظفر الدين. «البديع في أصول الفقه». أصول فقه. نسخ عادي ٧٧٢ هـ. أمريكا. برنستون. مكتبة جامعة برنستون،

مجموعة مخطوطات يهودا رقم ١٧٧٠ (٨٩٣). شريط مصور.

٢٣) الكتب والدوريات المصورة:

في الهامش:

محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، جزءان، الطبعة الأولى (مصر: المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٤٩ هـ، تصوير: بيروت، دار الكتاب العربي اللبناني)، ص ٥٥.

في قائمة المصادر:

مخلوف، محمد بن محمد. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية. الطبعة الأولى. مصر: المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٩٤. تصوير: بيروت، دار الكتاب العربي اللبناني.

٢٤) المصادر القانونية «القضايا الحقوقية»:

في الهامش:

قضية أحمد ضد محمود بن أحمد، المحكمة الشرعية الكبرى، مكة، رقم ٣٠٩، المجلد الثاني (١٣٧١)، ص ١٠٨ - ١١٢.

في قائمة المصادر:

قضية أحمد ضد محمود بن أحمد. المحكمة الشرعية الكبرى، مكة رقم ٣٠٩، المجلد الثاني (١٣٧١).



الفَصْلُ الرَّابع

●

★ البحث في شكله الأخير

★ تعليمات الطبع وتقديم الرسالة



• البحث في شكله الأخير •

البحث في الحقيقة عبارة عن ثلاثة أمور: الشكل، والمنهج، والموضوع. هذه أركان البحث العلميّ وكلّ منها يمثل جانباً مهماً وخطيراً في إبرازه وظهوره.

فالشكل هو الطريقة التنظيمية المحدَّدة التي تواضع العرف العلميّ العام على حذوها،والسير على منوالها، ابتداءً بتنظيم المعلومات على صفحة العنوان، وكيفية استعمال الهامش،وتوثيق المعلومات،وكتابة التعليقات،وغير ذلك حتى **تدوين قوائم المصادر . وفيه يتمثل الجانب الفنى فى الرسالة.**

والمنهج يتمثل في أسلوب العرض والمناقشة الهادئة، والتزام الموضوعية التامة، وتأييد القضايا المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة دون إجحاف أو تحيز، واستعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علميّ سليم.

والشكل والمنهج في الوقت الحاضر أصبحا مقياس جودة البحث العلمي يقول مؤلفا كتاب «البحث العلمي»: «غالباً ما يكون تنظيم معلومات الرسالة ملفتاً للانتباه. وإن المرء ليعجب أن يحتلَّ هذا الجانب الدرجة الأولى من هذا التدريب العلمي أكثر من هضم الموضوع،وجوانب الجدَّة فيه، فمن خلال طريقة استعمال المعلومات في موضعها الصحيح تتجلى قدرة الكاتب وملكته العلمية، فالالتزام بعمل علمي يفرض اتباع الطرق المتبعة والمعترف بها علمياً، وتعلمها والتعرف عليها مسبقاً يجعل اتباعها أمراً سهلاً. وعلى العكس من ذلك لو لم توجد سابق معرفة بها أو كان تعلمها خاطئاً».[١]

أما الموضوع فهو مضمون البحث،ومحور الدراسة، فكلما كان طريفاً يخدم جانباً علمياً،ويسهم في معالجة موضوعات علمية واجتماعية مهمة فإنه يجتذب أنظار العلماء،ويضمن إقبال الدارسين، ومن عوامل نجاح الموضوع أن يجمع له الباحث مادة علمية غزيرة ينتقي منها،فيفحصها ويعمل فكره فيها

---

(١) Pick Ford and Smith, P. 44

نقداً،وتهذيباً،وتطويراً ، ثم يخرج من كلّ ذلك بفكرٍ جديدٍ،ودراسةٍ متينة ، يحسّ القارئ أن من ورائها جهداً فكرياً ، ورغبةً صادقةً في البحث. ومن المهم - وقد تقدم الباحث نحو الانتهاء من البحث،ولم يتبق عليه منه إلا أن يأخذ طريقه إلى النسخ على الآلة الكاتبة - معرفة التعليمات الخاصة بالطباعة،إذ عليها يتوقف حسن الإخراج.

تعليمات الطبع وتقديم الرسالة:

مسئولية البحث كتابةً،وتنظيماً،وتصحيحاً هي مسؤولية الباحث، سواء قام هو بنسخه،أو عهد به إلى آخر، إذ لا بدّ في كلا الحالين من التأكد من التزام السير الصحيح،واتباع الطرق الفنية في تحضير البحوث ووضعها في شكلها الصحيح.

مراعاة الفواصل والعلامات الإملائية، وتدوينها في مكانها المناسب،مع استعمالها الاستعمال الصحيح عنصر مهم في تقويم الرسالة وإبرازها في الصورة العلمية المطلوبة.

تصحيح الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية شيء ضروري، ولكن يجب ألا تستفرغ الأخطاء البسيطة كل الوقت والجهد.

ينبغي أن تكون المسافة بين السطور لدى نسخ الرسالة على الآلة مضاعفة بالنسبة لنصّ الرسالة، يستثنى من ذلك الأجزاء الطويلة المقتبسة، والكتابة بالهامش الأسفل،فإن المسافة بين سطورها مسافة عادية.

من المهمّ جداً ترك هامشٍ كافٍ على جانبي الصفحة، وبخاصةالجانب الأيمن منها حتى لا يغطي التجليد بعض عباراتها، وغالباً ما يكون المطلوب تركه أكثر من انش، ومن فوائد الاحتفاظ بهذا القدر من الهامش - إلى جانب ما تقدم - أنه ستكون ثمة فسحة للترقيم الجانبي،والعناوين الجانبية البارزة وغيرها بحيث يمكن قراءتها بسهولة ومن دون عناء. كما أن المحافظة على الهامش في الجانب الأيسر من الصفحة يفسح المجال لتشذيب أطراف الورق دون تأثيرعلى الكتابة.

فإذا تمّ لكاتب الرسالة إعدادها الإعداد الحسن موضوعاً،ومنهجاً،وشكلاً فغاية الكمال فيها الاعتناء بها إخراجاً.

لا بدّ من معرفة نوع التجليد والجلد المطلوب؛إذ أن بعض الجامعات يعرض نوعاً خاصاً من التجليد، وكذلك عدد النسخ المطلوب تسليمها

للجامعة، ولعله من فضول القول أن يوصى الباحث بالاحتفاظ بنسخة،أو نسخ خاصة به.

هذه كلمة عامة فيما يتصل بطباعة الرسالة وتحضيرها في شكلها الأخير، وفيما يأتي سنعرض للطريقة العملية في تنظيم الرسالة من أولها حتى منتهاها، خطوة خطوة حسب الترتيب الطبيعي الذي يجب أن يكون عليه تنظيمها في هيكله العام،ووظيفة كل منها:

مقدمات الرسالة أو البحث:

هذه الكلمة تشير لكل الموضوعات التي تسبق النصّ الأساسيّ للرسالة أو البحث. ألق نظرة عابرة على أيّ كتاب علمي لتتعرف على طريقة تنظيمه فستجده محتوياً قبل نصّ البحث على الآتي:

١ - صفحة العنوان:

يكتب عليها أولاً عنوان البحث،ثم اسم الباحث، الدرجة العلمية التي قدم لها البحث، ثم القسم فالجامعة، وأخيراً يسجل تاريخ تقديم الرسالة الشهر، والعام بالتاريخين الهجري والميلادي. تدون كل هذه المعلومات وسط الصفحة وبأبعاد متناسبة، ومن المفيد أن توضع ورقة بيضاء قبل صفحة العنوان للمحافظة عليها نظيفة وسليمة. يبدأ رقم تسلسل صفحات الرسالة بصفحة العنوان،ولكن لا يسجل عليها الرقم ويسجل رقم «٢» على الصفحة التي تليها.

ومن المناسب أن تكون خالية من الزخارف،والرسوم وبخط واضح مقروء، يتمّ تخطيطها كالنموذج التالي:

المسؤولية الاجتماعية للفرد والدولة
في القانون السعودي

اعـداد

محمد ابراهيم أحمد علي

بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في القانون
من قسم الحقوق بمدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية
بجامعة لنـدن

ذو القعدة ١٣٩١ هـ - فبراير ١٩٧١م

٢ - ملخص الرسالة:

إعداد ملخص للبحث يأتي بعد صفحة العنوان مباشرة، وهو تلخيص مركز، ومختصر جداً لا يتجاوز الثلاثمائة كلمة، يحدد فيها الباحث الجانب الذي سيكون محور بحثه ودراسته، ثم تصوره في تنظيمه وتبويبه، والمنهج الذي سلكه في تتبع حقائقه. وهذا الملخص في حقيقته خطوط عريضة عن الموضوع.

وقد أصبح عرفاً عالمياً بين المؤسسات الأكاديمية في العصر الحديث أن تكون هذه الملخصات هي طليعة الرسالة، وشرطاً أساسياً، في صلاحيتها للتقديم. والحقيقة أن لهذا الملخص أهمية كبيرة بالنسبة للقارىء؛ إذ أن بإمكانه أن يدرك اهتمامات الرسالة في وقت قصير جداً، ويستشف الجوانب التي تعالجها، فتكون بمثابة الباعث على دراستها والاطلاع عليها. بالإضافة إلى أن هذه الملخصات للبحوث والرسائل الجامعية خير عون لأمناء المكتبات في تصنيفها، والتعرف على موضوعها العلمي. ليس هذا فحسب بل إن دور النشر الجامعية تهتم بنشر منخصات الرسائل الجامعية في دورياتها، وهي تساعد أيضا دور النشر الأخرى في التعرف على موضوعات الرسائل الجامفية، وإلحاقها في منشوراتها المتخصصة في هذا الجانب. هذه هي جملة الأسباب التي دفعت بالجامعات العالية المتقدمة أن تلزم طالب البحث بعمل ملخص علمي للرسالة وبعدة لغاتٍ أحياناً.

٣ - تقديم أو «شكر واعتراف».

التقـديم غير المقـدمـة إذ يعـبر عن الأول أحيـانـاً بـ «شكـر وتقـديـر» في حين أن المقدمة تمثل الفصل الأول من موضوع البحث. هذا الجزء من البحث يستقلّ بعرض الشكر والتقدير للأشخاص والمؤسسات التي أسهمت في تذليل صعوبات البحث، وقدمت التسهيلات الممكنة مما كان لها فضل كبير في تقدم البحث والإلمام بجوانبه.

والمشرف على البحث أو الرسالة هو أحق الناس بالاعتراف بجهوده،إذ أنه رعى البحث وليداً حتى بلغ درجة النضج والاعتبار. وليترفع الطالب أسلوباً وعملاً عن المجاملات والتملق لأصحاب المراكز والنفوذ في مؤسسته أو جامعته، أو أي أحد آخر إذا لم يكن لهم دور حقيقي في بذل العون العلمي أو المشورة بالرأي،ليعطي انطباعاً طيباً عن شخصيته العلمية، فإن أول من يستنقص سخاءه في الثناء والمديح هم الأشخاص الذين منحهم ذلك دون مجهود حقيقي بذلوه من قبلهم.

٤ - قائمة محتويات البحث «الفهرسة»:

هذا الجزء يأتي مباشرة بعد «التقديم» ويكون البدء بها في صفحة جديدة. تدون مواد هذا الجزء تحت عنوان «المحتويات» ومكانه الوسط من أعلى الصفحة. أما التفاصيل التي تدون تحت هذا العنوان فإنها تكون بحسب التقسيم الأساسي للموضوع من أبواب أو مباحث أو فصول.

تدون عناوين التقسيمات الأساسية بخط عريض واضح، وتكون التقسيمات الأخرى الثانوية المتفرعة عن تلك الأساسية بخط أدقّ من عناوين الأبواب والفصول.

ويدخل ضمن هذا القسم من البحث فهارس للخرائط والجداول والقضايا الحقوقية وغيرها في صفحات مستقلة.

٥ - الاصطلاحات والرموز:

أحياناً ما يتكرر في البحث استعمال أسماء أشخاص، أو أماكن، أو معان ذات مدلولات علمية، وإعادتها في كلّ مناسبة يرد ذكرها فيه تضييع للوقت، فيلجأ الباحث إلى استعمال اصطلاحات خاصة، ورموز مختصرة تغنيه عن تدوين مدلولاتها كاملة كلما وردت مناسبة لها.

وفي مثل هذه الحالة يستدعي الأمر تخصيص صفحة أو صفحات خاصة لتدوين المصطلحات والرموز،مع بيان المعنى المقصود منها في الجهة المقابلة لها

لتكون بمثابة الدليل المرشد للقارئ أثناء قراءة البحث.

ومما ينبغي مراعاته في وضعها أن يكون من السهل إدراكها، وفهم مدلولها من القارئ حال ظهورها بين نصوص البحث.

مكانها الطبيعي من البحث أن تأتي تالية لقائمة المحتويات، وسابقة لمقدمة البحث مباشرة. ولكل باحث أن يضع لنفسه اصطلاحات خاصة به،شريطة أن تكون مفهومة ومقبولة بشكل عام.

٦ - نصوص الرسالة ومباحثها:

«نصوص الرسالة وموضوعاتها الأساسية تبدأ ببداية المقدمة،وبالإمكان أن يجعل منها الفصل الأول إذا كانت طويلة وتقود إلى نقطة المناقشة.

إذا كانت الصفحات قبل هذا رقمت بالأحرف الأبجدية فالصفحة الأولى من المقدمة أو الفصل الأول يأخذ الرقم «١»،ويكون ترقيمها في أسفل الصفحة. أما الصفحات التي تليها فإن الترقيم يكون بأعلى الصفحة. يدون الرقم بأسفل الصفحة في إحدى هاتين الحالتين: اذا توسط الصفحة عنوان رئيسي، أو بدأت بباب أو فصل جديد. تضاعف المسافة بين العناوين الرئيسية وبين نص البحث حيثما وجد عنوان في وسط السطر.

تقسيم البحث إلى أبواب وفصول يعتمد على طبيعة البحث فكلمة «باب» تكتب عندما توجد تقسيمات تندرج تحته، ويتبع ذلك الفصول ويكون البدء بـ«الباب الأول» ثم يجيء بعده «الفصل الأول». فإذا كان التقسيم الرئيسي هو «الباب» فليكن على صفحة جديدة وليكتب العنوان بخط عريض وسط الصفحة.

وطرق التقسيم في اللغة العربية كثيرة ومتعددة فأحياناً يجري تقسيم الموضوع على أساس «مطالب» فيقال «المطلب الأول»، «المطلب الثاني» الخ، وأحياناً إلى «مباحث» وأحيانا إلى «مقاصد» ويدخل تحتها الأبواب وتحت الأبواب فصول.

« بعض البحوث تحتاج إلى تقسيم النصوص في الفصل الواحد إلى عدة أقسام تحت عناوين جانبية بقصد وضوح العرض، ولا يمكن أن تخضع مثل هذه لقانون معين متبع، إلا أن هناك شيئاً واحداً وهو أن استعمال مثل هذه التقسيمات لا بدّ أن يكون بشكلٍ منطقي دائماً، وفي سبيل تنظيم هذه العملية يمكن استعمال الأرقام أو الحروف الأبجدية.

لا بد من الاقتصاد في التفريعات الكثيرة المتعددة،والتي غالباً ما تقود إلى الغموض والحيرة، ومما يساعد على وضوح التقسيمات الفرعية كتابتها مع بداية السطر وترك فراغ بقدر خمس سم في أوله مما يساعد على وضوح الفكرة وتبينها. ومن الأفضل أن تستمر في عدم البدء مع أول السطر رأسا في مثل تلك الحالات خلال كتابة البحث. أما التقسيمات المعقولة وبشكل سليم فليس من المنطق أن يقال بأنها تؤدي إلى الغموض والحيرة بل إن هذا إذا استخدم بشكلٍ سليمٍ سيساعد على توضيح الفكرة وإبرازها. وإذا كان البحث مشتملاً على موضوعات أقلّ من الفصول فحينئذ يستدعي الأمر إلى عمل عناوين جانبية، وهذه في نفسها تختلف أهميتها ولا بدّ لذلك من طريقة ثابتة. وبالإمكان أن يجعل لكل منها ما يميزها بأن يكتب عنوان الموضوع بخط مميز، ويوضع تحته خط لما هو مهم، ويكتب بخط مميز من دون وضع خط تحته لما هو أقل أهمية، ويكتب بالخط المعتاد في البحث مع وضع خط تحته لما يأتي أقل درجة من أولئك.

الجداول والخرائط ووسائل الإيضاح..الخ لا بد أن تكون واضحةً سهلة القراءة والفهم، وفي سبيل هذا الهدف لا مانع أن يكون حجم هذه الوسائل كبيراً بشكلٍ كاف، وهذه الوسائل تحتاج إلى علامات تميزها وأرقام تسجل عليها، إما بأعلى الورقة أو بأسفلها في رقم تسلسلي مع بقية أوراق الرسالة.

إذا كانت بعض هذه الوسائل من خرائط وجداول ذات حجم أكبر من الصفحة فلا بد من تدوينها على أكثر من صفحة ما دام أنها واضحة.. أما الأوراق الكبيرة الحجم والتي تطبق ولا تنتظم مع حجم الرسالة فلا بد من

تفاديها إلا في الحالات الضرورية النادرة، وغالب هذه الوسائل بالإمكان انتظامها مع حجم الرسالة وصفحاتها إذا استعمل التصوير الفوتوغرافي لتصغير حجمها.

والوضع المثالي هو أن تظهر هذه الوسائل والجداول حالاً عند أول إشارة لها في نصوص الرسالة، وأن تكون الإشارة إليها واضحة، مثلاً إذا قلت انظر إلى الجدول رقم (١) أو الخريطة رقم (٢) الخ تظهر عندها الخرائط موضحاً عليها النقاط والإشارات ذات الاتجاهات وتوضيحات الرموز المدونة.

أما ما يتصل بوسائل الإيضاح الأخرى فلا بدّ من ذكر التفاصيل التي تبين المراد منها. والمفروض في وضع هذه الوسائل الإشارة إلى بعض الموضوعات المهمة في نظرك،ولن يشاركك القارئ هذا الاهتمام حتى تضع النقاط على الحروف،ويلمس بنفسه تلك الأهمية.

وينبغي لدى استخدام الخرائط،وجداول الإحصاء،ووسائل التوضيح التنويه في المكان المناسب بالشكر لمن قدم لك العون والمساعدة في تزويدك بها، حتى ولو كانت الوسائل ليست صورة من العمل الأصلي،وإنما وضعت على أساس وقواعد أعمال الآخرين، وفي نهاية الخريطة أو الجداول الخ.. تضع بين قوسين بأنها صممت على أساس كذا وكذا.. «موضحاً اسم المرجع الأصلي **ويتبع مثل هذا في الصور والخرائط والجداول التى لم تقم أنت بها أساسا».**

٧ - ملحقات البحث:

«من الأفضل ألا يلجأ الباحث إلى إثبات ملحق للبحث بقدر الإمكان.. ولكن ثمة حالات تستدعي إلى إثباته كطريقة وحيدة لإلحاق ما يراد إلحاقه، فقد يحدث وجود بعض المواد العلمية،والتي ليست لها أهمية مباشرة لخطة البحث، إنّ طولها وإدخالها في صلب البحث وموضوعاته يسبب انقطاعاً في تسلسل الأفكار وترتيبها. ولكن ينبغي ألا تكون هذه مبرراً لتدوين وضمّ المواد غير المقبولة.

الملحق قد يكون محتوياً على نماذج أشكال،أو أسئلة خاصة قصد توجيه

تجربةٍ معينةٍ،أو محتوياً على مادة علميةٍ مجمعة. .الخ. وإذا أشرت في مراجعك إلى بعض الوثائق مما يصعب الحصول عليها،وليس بالإمكان وجودها فمن الممكن تصويرها وضمها في نهاية البحث كملحق أو (تذييل)، وأحياناً ما يكون هذا خير موضع للتتمّات والجداول ووسائل الإيضاح. .الخ، من الأولى وضع ملحق « تذييل » للجداول المتقاربة المطروحة كأمثلةٍ إذا كانت المادة العلمية التي تدرسها متشابهة متماثلة.

أما إذا كانت المادة العلمية مختلفة العناصر فمن الأفضل أن تضع ملحقاً في نهاية كلّ قسم، فيعطى الملحق رقماً مستقلاً وعنواناً خاصاً يوضحه. يشار إلى كلّ هذا في المحتويات بعبارة مختصرة تدلّ عليها بدلاً من ذكرها بشكل مطول ».

٨ - قائمة المصادر والمراجع « بيبلوجرافي »:

قائمة المصادر الأخيرة هي آخر أجزاء البحث،وقد سبق الحديث عنها في إسهاب فلا حاجة إلى تكراره.

٩ - التصحيح:

ربما تشعر أنك لست بحاجة إلى مطالعة البحث ومراجعته مرة أخرى، خصوصاً وقد أصابك التعب وحلّ بك الملل، ولكن الواقع يتطلب منك قراءته مرة ثانية بدقةٍ وعنايةٍ للوقوف على ما يكون فيه من أخطاء، ووضع الفواصل والعلامات الإملائية موضعها، وإثبات الأقواس في موضع الاقتباس والنقل الخ. . ومهما بلغت جودة البحث وأصالته فإن وجود الأخطاء سيقلل من قيمته،ويضعف الثقة به، وفي سبيل تلافي هذه الأخطاء ابحث عن شخص له معرفة بموضوع البحث لقراءته وتأمله،وستدهش للنتيجة حينما تجد أن باستطاعة شخص آخر أن يحدد لك مواضع الغموض ويستخرج أخطاء

الرسالة بسهولة، في الوقت الذي لو قمت به لتجاوزت الكثير من الأخطاء دون التنبه لها.

وعندما تقوم بتصحيح الأخطاء حاول أن تحافظ على مظهر الرسالة لتبدو في شكل أنيق ومشرف.[١]

---

(١) انظر لهذا القسم من الكتاب: Pcikford and Smith, p.37-58.

القسم الثاني

مصادر الدراسات الإسلامية

عرض ومناهج



● مدونات المصادر الإسلامية العامة ●

من الوسائل المعينة على البحث تعرّف الباحث على مدونات المصادر التي تعرض الأعمال العلمية، وتحصرها في استقراءٍ شاملٍ في المجالات العلمية المتعددة، والوقوف على هذا ضروري للدارس والمؤلف على السواء حتى يكون على علم تام بالأعمال والجهود السابقة فيستفيد منها لدراسته.

والأمة الإسلامية منذ عصورها المبكرة حتى الوقت الحاضر لم تعدم من يهتمّ بهذا الجانب إدراكاً منها لأهميتها وخطورتها للبحث العلمي، إذ توفر لها المؤلفات في المصادر العامة والمتخصصة، وبمناهج مختلفة، مستهدفة التسهيل والتيسير على الباحثين.

فمن هذه المؤلفات مجموعة اتخذ المؤلفون من أسماء العلوم والفنون أساسا بنوا عليه ترتيب هذه المصادر، يدون تحت كلّ علمٍ مصادره والمؤلفات فيه. من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: كتاب (فهرس العلوم) تأليف أبي الفرج محمد بن إسحق الوراق الشهير بابن النديم (ت ٣٨٥) هـ.

ثانياً: (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) تأليف أحمد بن مصطفى بن خليل الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٨٦) هـ.

ثالثاً: (تاريخ الأدب العربي) تأليف كارل بروكلمان الألماني (ت ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م).

رابعاً: « تاريخ التراث العربي » تأليف فؤاد سزكين.

ومن المؤلفين من آثر ترتيب أسماء الكتب على حسب ترتيب حروف الهجاء وذلك ما نشاهده في الكتب الآتية:

أولاً: « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب چلبي (ت ١٠٦٧) هـ.

ثانياً: (إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب

والفنون) تأليف اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩) هـ.

ومن مؤلفي المصادر من سلك منهجاً آخر حيث اتخذ من أسماء المؤلفين القاعدة الأساسية في ترتيب كتابه وتنظيمه، فرتبها ترتيباً أبجدياً أو هجائياً. يبدأ الكلام بحياة المؤلف مولداً ومنشأ ووفاة،ثم يسرد المؤلفات المنسوبة إليه. من هذه المصادر التي جرت على هذا النسق:

أولاً: كتاب (معجم المصنفين) الذي ألف بأمر نظام شاه آصف جاه السابع ملك حيدر أباد الدكن(١٣٨٦ هـ).

ثانياً: كتاب (هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) تأليف اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٣٩) هـ.

ثالثاً: (معجم المؤلفين) تأليف عمر رضا كحالة.

ومن المؤلفين من نهج في عرض المصادر منهج التخصص بمعنى أنه جعل دراسته موقوفة على العرض الشامل للمصادر في علم معين،وتدوين كل المؤلفات فيه، أو تدوين مؤلفات فئة أو أصحاب مذهب معين، من ذلك:

أولاً: (التفسير والمفسرون) تأليف محمد حسين الذهبي (ت ١٣٩٧) هـ.

ثانياً: (الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة) تأليف العلامة محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥) هـ.

ثالثاً: « الحديث والمحدثون » عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية، تأليف العلامة محمد محمد أبو زهو.

رابعاً: كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) تأليف محمد محسن الطهراني ثم العسكري الشهير بالشيخ أغابزرك.[1]

---

(١) للوقوف على مزيد من المعلومات والأمثلة لمصادر الكتب وتتابع جهود العلماء المسلمين ونحوها تراجع الكتب التالية:
(المصادر العربية والمعربة) » تأليف ماهر حماده، مقدمة المحققين كامل كامل بكري وعبد

هذه بعض الأمثلة للمناهج التي سار عليها المؤلفون في تدوين المصادر « البيبلوجرافية » بصورة عامة، وفيما يلي عرض مفصل لمناهج بعضها مما هو أكثر شيوعاً واستعمالاً، ولعل الإشارة إليها والتعريف بمناهج مؤلفيها يكمل النقص المتوقع في العرض القادم لمصادر العلوم.

الوهاب أبو النور لكتاب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) في موضوعات العلوم، تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده.

مقدمة شهاب الدين النجفي المرعشي لكتاب (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) تأليف حاجي خليفة . والتصدير في الكتاب نفسه.

إحصاء العلوم: تأليف أبي نصر محمد بن محمد بن أوزلفي بن طرخان الفارابي (ت ٣٣٩ هـ).

«يقول القاضي صاعد في التعريف به في كتابه (طبقات الأمم): كتاب شريف في إحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، لم يسبق إليه، ولا ذهب أحد مذهبه فيه. ولا يستغني طلاب العلوم كلها عن الاهتداء إليه وتقديم النظر فيه».

وقد قسم الفارابي في هذا الكتاب العلوم ثماني مجموعات درسها في خمسة فصول، وعرض لكل مجموعةٍ منها، فذكر فروعها وموضوع كلّ فرع منها وأغراضه، ووجوه الانتفاع به... وما إلى ذلك.

إحداها: مجموعة علوم اللسان... وثانيتها: (علم المنطق) بجميع فروعه، وثالثتها: (علم التعاليم)، وأراد به ما يشمل: علم العدد، وعلم الهندسة، وعلم المناظر (البصريات)، وعلم النجوم (الفلك)، وعلم الموسيقى، وعلم الأثقال.... وعلم الحيل. ورابعتها: مجموعة العلوم الطبيعية، وخامستها: مجموعة العلوم الإلهية، وسادستها: مجموعة العلوم المدنية (الأخلاق والسياسة)، وسابعتها: علوم الفقه. وثامنتها: علم الكلام بفروعه (علم التوحيد وملحقاته).

ويدلّ كتابه هذا... على مدى تمكّنه من مختلف فروع المعرفة السائدة في عصره، فقد عرض كل فرع من هذه الفروع عرض الخبير بحقائقه، الملّم بما وصل إليه الباحثون في مختلف مسائله (١).

فهرست ابن النديم (في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين، وأسماء ما صنفوه من الكتب): تأليف أبي الفرج محمد بن إسحاق بن النديم (ت ٣٨٥ هـ).

اعتمد ابن النديم منهج الترجمة للعلوم والفنون،ومن خلالها ينفذ إلى

---

(١) علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي (القاهرة: دار عالم الكتب للطبع والنشر،

التعريف بعلماء كلّ علمٍ في فنه، وكلّ مؤلف في موضوعه، هدفه من الفهرست استيعاب جميع الكتب الموجودة في زمانه. قسم كتابه إلى عشر مقالات، كل مقالة منها اشتملت على عديد من العلوم، وإليك عرض لمحتوى تلك المقالات كما عرضها ابن النديم نفسه:

المقالة الأولى: وتحتوي على ثلاثة فنون:

١ - وصف اللغات.
٢ - أسماء الشرائع المنزلة.
٣ - نعت الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وأسماء الكتب المصنفة في علومه.

المقالة الثانية: وهي ثلاثة فنون في النحويين،واللغويين،وأسماء كتبهم.

المقالة الثالثة: وهي ثلاثة فنون في الأخبار،والآداب،والسير، والأنساب، وأسماء المؤلفين فيها.

المقالة الرابعة: في أخبار العلماء،وأسماء ما صنفوه من الكتب وتحتوي على الشعر والشعراء.

المقالة الخامسة: في الكلام،والمتكلمين،وأخبار العلماء،وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة السادسة: وهي ثمانية فنون في الفقه،والفقهاء،والمحدثين،وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة السابعة: وتحتوي على أخبار الفلاسفة،والعلوم القديمة،والكتب المصنفة في ذلك.

المقالة الثامنة: في أخبار العلماء في سائر العلوم القديمة،والمحدثة وأسماء،ما صنفوه من الكتب.

المقالة التاسعة: في المذاهب،والاعتقادات،وأخبار العلماء،وأسماء ما صنفوه من الكتب.

المقالة العاشرة: وتحتوي على أخبار الكيمائيين،والصنعويين من الفلاسفة القدماء،والمحدثين،وأسماء الكتب التي ألفها الحكماء.

وهذا الكتاب يزود الباحث بأسماء وعناوين الكتب في العلوم المتقدمة إلى ما قبل نهاية القرن الرابع الهجري. والبحث فيه لا يحتاج إلى عناء،إذ يكفي تحديد العلم والتخصص ليقف الباحث على القسم الذي يريده فيستعرض أسماء المؤلفين والمؤلفات في ذلك القسم ليقف على بغيته.

فهرشت ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في ضروب العلم وأنواع المعارف: تأليف أبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الأشبيلي (ت ٥٧٥ هـ):

« يروي ابن خير أسماء الكتب حسب ترتيب العلوم. غير أنه يصعب على القارئ الجزم بكفاية المبدأ في هذا الترتيب » وقد بذل المحققان فرنسشكه قداره زيدين،وتلميذه خليان رباره جهوداً مشكورة في تصنيف فهارس مفصلة للكتاب جعلته سهل التناول قريب المرام للباحثين. فصنفوا فهرسة الفصول، وفهرسة الكتب مرتبة ترتيباً هجائياً،وفهرسة للمؤلفين وبعض الرواة، وفهرسة لأسماء الأماكن، ووضع أمام كل جزئية من تلك الفهارس رقم الصفحة،وموضعها من الكتاب. وإن المجهود الذي بذله المحققان في تصنيف تلك الفهارس،والتي تعتبر بحق مفتاح هذا الكتاب القيم يسر الاطلاع عليه،والاستفادة منه.

وهذا النمط من التأليف مألوف في إجازات المحدثين في كتبهم المعروفة بـ (الأثبات) كما هي عبارة المشارقة أو (الفهارس) كما هي عبارة المغاربة والأندلسيين.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ).

« ذكر في أوله المقدمات في فضيلة العلم،والتعليم،والتعلم،وشرائطها، ثم بين العلوم الخطية،وابتدأ بها في الدوحة الأولى كما فعل ابن النديم في فهرسته،

وذكر في الدوحة الثانية العلوم المتعلقة بالألفاظ وأسماء الكتب المدونة فيها، وتراجم المصنفين والشعراء والعروضيين والمترسلين واللغويين والنحويين والقراء، وذكر علم التاريخ في هذه الدوحة وأتى بأسماء المؤرخين وتراجمهم، وأسماء الكتب المدونة فيه.

وذكر في الدوحة الثالثة علم المنطق، وعلم آداب الدرس،وعلم الجدل والخلاف،وأسماء المؤلفين فيه.

وفي الرابعة بين العلوم الحكمية،وعلم الكلام،ومقالات الفرق،والطب والفلاحة وغير ذلك، وأسماء الكتب المصنفة وأسماء المصنفين فيها وتراجمهم.

وفي الخامسة ذكر العلوم العملية مثل الأخلاق،وتدبير المنزل، والعلوم الشرعية مثل القراءة والتفسير والحديث والفقه والأصلين، وبين تراجم العلماء والكتب المصنفة في هذه العلوم.

وفي السادسة ذكر علوم الباطن وبها تم الكتاب[1]،ويردف كل علم بالمؤلفين والمؤلفات فيه. ألحق بنهاية الكتاب فهارس موضوعية مفصلة سميت بالكشافات وهي أربعة:

١ - كشاف العلوم.
٢ - كشاف العناوين.
٣ - كشاف المؤلفين والأعلام.
٤ - كشاف الأماكن والبلدان.

كشف الظنون عن أسامي العلوم والفنون: تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ):

دون فيه زهاء خمسة عشر ألفاً من أسماء الكتب والرسائل، وما ينيف على تسعة آلاف وخمسمائة من أسماء المؤلفين، وتكلم فيه على نحو ثلاثمائة علم

---

(١) حاجي خليفة، كشف الظنون، الطبعة الثالثة تصدير محمد شرف الدين يالتقايا (طهران: المكتبة الإسلامية، ١٩٥٧/١٣٧٨ ج١، ص٨.

وفنّ، رتّب كتابه على مقدمة في أحوال العلوم، وأبواب، وخاتمة. شرح المنهج الذي سار عليه في خطبة الكتاب بقوله:

«رتبته على الحروف المعجمة كالمغرب والأساس، حذراً عن التكرار والالتباس، وراعيت في حروف الأسماء إلى الثالث والرابع ترتيباً. فكل ما له اسم ذكرته في محله مع مصنفه،وتاريخه،ومتعلقاته،ووصفه تفصيلاً وتبويباً. وربما أشرت إلى ما روي عن الفحول من الردّ والقبول. وأوردت أيضا أسماء الشروح،والحواشي لدفع الشبهة والغواشي، مع التصريح بأنه شرح كتاب فلاني،وأنه سبق أو سيأتي في فصله، بناء على أن المتن أصل والفرع أولى أن يذكر عقيب أصله. وما لا اسم له ذكرته باعتبار الإضافة إلى الفن،أو إلى مصنفه في باب التاء،والدال،والراء،والكاف برعاية الترتيب في حروف المضاف إليه كتاريخ ابن الأثير،وتفسير ابن جرير،وديوان المتنبي،ورسالة ابن زيدون،وكتاب سيبويه، وأوردت القصائد في القاف،وشروح الأسماء الحسنى في الشين. وما ذكرْته من كتب الفروع قيدته بمذهب مصنفه على اليقين....

وأما أسماء العلوم فذكرتها باعتبار المضاف إليه،فعلم الفقه مثلا في الفاء وما يليه كما نبهت عليه مع سرد أسماء كتبه على الترتيب المعلوم»[1].

إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: تأليف اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البابافي البغدادي (١٣٣٩ هـ):

هذا الكتاب تكملة لكتاب كشف الظنون السابق ذكره حيث أكمل تدوين ما فات تدوينه على حاجي خليفة،أو ألف بعده.

ذكر فيه حوالي تسعة عشر ألف كتاب مرتَّبة على حروف المعجم.

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢.

هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: تأليف اسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٣٩ هـ).

سلك فيه منهجاً مختلفاً عن كتابه «إيضاح المكنون» حيث اتخذ من أسماء المؤلفين أساس السير في عرض المعلومات، فرتّب أسماء المؤلفين حسب حروف المعجم فيذكر الاسم أولا حسب ترتيبه ويسرد نسب المؤلف وسنة الولادة والوفاة، ما أمكن ومؤلفاته.

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: تأليف العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ):

يعتبر هذا الكتاب بيبلوجرافية متخصصة؛إذ يجمع مصادر فنون علم الحديث في عرض شامل لكتب هذا العلم بفروعه المتعددة، وقد أتى على حصر معظم الكتب المؤلفة في أربعة وخمسين فناً من علم الحديث، ليس هذا فحسب بل ضمن هذا التأليف شرحاً وتحليلاً لمصطلحات المحدثين في تسمية الفنون الحديثيه ليجعل القارىء على معرفة تامة بالمقصود بها لدى المحدثين.

والكتاب نادر في موضوعه،مفيد فيما تناوله. وقد أوضح مؤلفه الغرض من تأليفه بقوله:

«والمقصود في هذه الرسالة المستطرفة بيان المشهور،وما تشتد إليه الحاجة منها، ليكون الطالب منها على كمال البصيرة والمعرفة، وتتميم الفائدة بنسبة كلّ كتاب لمؤلفه وذكر وفاة جامعه ومصنفه».

تاريخ الأدب العربي: تأليف: المستشرق كارل بروكلمان (ت ١٣٧٦ هـ):

قصد المؤلف من كلمة (الأدب) معناها الواسع وهي العناية بفهم ما كتبه شعب من الشعوب على أنه حلقة من حضارة ذلك الشعب،بصرف النظر عن العلم أو الموضوع، فعكف على دراسة الكتب وتفهمها والمؤثرات التي أحاطت بمؤلفيها، ثم شرع في تناول الحياة العقلية كافة بالوصف،والنقد، والتحليل، وأخذ يعرض صورة متكاملة لتطور جميع العلوم والفنون،

وتراجم مشاهير العلماء والكتاب والأدباء في دراسة مفصلة مقارنة مصحوبة بكل ما وقف عليه من آثار العلم والعلماء في مكتبات المشرق والمغرب، مشفوعة بكلّ ما عرفه من وجوه التأثير المختلفة لهذه الآثار في ثقافة العالم وحضارته، وما عمل لها من ترجمات، وما أثير حولها من بحوثٍ ودراسات، وما أسهمت به قديماً وحديثاً في تربية العقول، وتنمية المعارف وتوليد الأفكار.

عرض في الجزء الأول إلى أدب اللغة العربية بالمفهوم السابق من أوليته إلى سقوط الأمويين سنة ١٣٢ هـ/٧٥٠م.

وعرض في الجزء الثاني إلى عصر النهضة العربية من سنة ٧٥٠م إلى سنة ١٠٠٠م وخصه بالبحث في الشعر والشعراء في الأمصار الإسلامية، ثم بحث بعد ذلك النثر الفني، وعلم العربية على اختلاف مدارسها.

عرض في الجزء الثالث بدراسة التاريخ على اختلاف موضوعاته والمؤلفين فيه. ثم بحث أدب السمر وكتب الثقافة العامة. ثم علم الحديث وطبقات المحدثين، وفي الباب الثامن بحث علم الفقه وتطوره وأئمة المذاهب والمؤلفين فيه.

والكتاب جهد علمي كبير، موثق المصادر، واضح التخطيط والمعالم، دونت معلوماته بدقة وعناية، ولا يضيره كما لا يضير أي عمل علمي جليل أن تعد أخطاؤه.

التفسير والمفسرون: تأليف محمد حسين الذهبي (ت ١٣٩٧ هـ):

من المؤلفات التي عرضت لتدوين مؤلفات في علم معين،وجهود المتخصصين فيه، وهذا خاص-كما هو واضح من العنوان-بالتفسير وجهود علماء التفسير، وقد عرض المؤلف فيه إلى أكبر قدر من كتب التفسير لمختلف الطوائف الإسلامية، وشرح لمنهج كل مؤلف. وقد أوضح المؤلف طريقته في معالجة هذا الموضوع في المقدمة بقوله:

«التفسير والمفسرون وهو كتاب يبحث عن نشأة التفسير وتطوره، وعن مناهج المفسرين وطرائقهم في شرح كتاب الله تعالى، وعن ألوان التفسير عند

أشهر طوائف المسلمين، ومن ينتسبون إلى الإسلام، وعن ألوان التفسير في هذا العصر الحديث، وراعيت أن أضمّن هذا الكتاب بعض البحوث التي تدور حول التفسير من تطرق الوّضع إليه، ودخول الإسرائيليات عليه، وما يجب أن يكون عليه المفسر عندما يحاول فهم القرآن،أو كتابة التفسير، وما إلى ذلك من بحوث يطول ذكرها...

ورجوت أيضاً أن يكون لعشاق التفسير من وراء هذا المجهود موسوعة تكشف لهم عن مناهج أشهر المفسرين،وطرائقهم التي يسيرون عليها في شرحهم لكتاب الله تعالى ليكون من يريد أن يتصفح تفسيراً منها على بصيرة من الكتاب الذي يريد أن يقرأه، وعلى بينة من لونه ومنهجه حتى لا يغتر بباطلٍ أو ينخدع بسراب».

رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة ففي معنى التفسير،والتأويل،والفرق بينهما، والباب الأول في الكلام على المرحلة الأولى من مراحل التفسير في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه. الباب الثاني: في الكلام عن التفسير في عهد التابعين. الباب الثالث: في الكلام عن التفسير في عصر التدوين ابتداء من العصر العباسي حتى العصر الحاضر.

وقد جرى الاعتماد هنا على هذا الكتاب بصورة رئيسية في عرض مصادر التفسير،ومناهج المؤلفين فيه، بالاقتباس المختصر للتعريف بها في إطار الخطة المرسومة لهذا القسم من الكتاب.

تاريخ التراث العربي: تأليف فؤاد سزكين:

يضمّ بين دفتيه أشتات التراث المخطوط في كل مكتبات العالم التي زارها المؤلف، واطلع على فهارسها وقوائم كتبها، واختار منها ما أمكن اختياره.

ويعتبر هذا الكتاب آخر مرحلة متطورة في تصنيف العلوم العربية وطبقات مؤلفيها.

وطريقة المؤلف أن يعنون لكلّ علمٍ ويذكر نبذةً تاريخيةً عن نشأته وتطوره حتى العصر الذي حدده لذلك كالتفسير مثلاً من حين نشأته حتى العصر الأموي ثم يترجم بعد ذلك لأعلامه في ذلك العصر بما يتضمن جهود المترجم له العلمية فيما يتصل بذلك العلم بعد عرضٍ تاريخيّ موجز لحياته، ثم يذكر بعد ذلك مصادر ترجمته، ثم آثاره ومؤلفاته المطبوعة والمخطوطة ومكانها من مكتبات العالم، وضمن ذلك يذكر تاريخ المخطوطة وعدد أوراقها أو صفحاتها، وكذلك عدد أجزائها، كما يعرف أحياناً بمحتوياتها إذا كان اسمها غامضاً.

وقد اشتمل هذا الكتاب على المخطوطات التي ذكرها (بروكلمان) فيذكرها أولاً، ثم يضع هذه العلامة + ويتبعها بالمخطوطات الجديدة التي جمعها من الفهارس والقوائم التي ظهرت بعد (بروكلمان).

قدم المؤلف بين يدي كتابه بما أسماه «القسم العام»، وقد اشتمل على فقرتين:

أ - وفيها عرض لأسماء مكتبات المخطوطات التي زارها المؤلف وفحص فهارسها، فقد زار حوالي أربعين دولة في الشرق والغرب وزار كل مدنها التي بها مكتبات.

ب - قوائم المراجع العربية والأجنبية، والرموز التي أشار بها إليها أثناء الكتاب.

خصّ المؤلف الجزء الأول بالعلوم الإسلامية التالية:

علوم القرآن (القراءات والتفسير)، الحديث، التاريخ، الفقه، العقيدة، التصوف.

كما يتضمن المجلد الثاني:

الشعر، والنثر، اللغة، الأدب.

وأما المجلد الثالث فإنه يشمل الموضوعات التالية:

الترجمة، الفلسفة، العلوم الطبيعية.

والكتاب يتحدث عن هذه العلوم حسب المنهج السابق في العصر الأموي أولاً، ثم العصر العباسي ثانياً حوالي سنة ٤٣٠ هـ.

معجم المؤلفين. تراجم مصنفي الكتب العربية: تأليف عمر رضا كحالة:

قدم المؤلف لكتابه بمقدمة موجزة شرح فيها منهجه في الكتاب والجوانب التي ركز عليها في عرض حياة المترجم له. وهنا نقتبس المقدمة كما جاءت في الكتاب:

« هذا معجم لمصنفي الكتب العربية من عرب وعجم ممن سبقوا إلى رحمة الله، منذ بدء تكوين الكتب العربية حتى العصر الحاضر، وقد ألحقت بهم من كان شاعراً أو راوياً، وجمعت آثاره بعد وفاته، كما اقتصرت على ترجمة من عرفت ولادته ووفاته، أو الزمن الذي كان حياً فيه.

بدأت بذكر اسم المترجم، وشهرته وبجانبه ولادته ووفاته، أو الزمن الذي كان حياً فيه بالتاريخ الهجري والميلاد، ثم نسبته وكنيته ولقبه، ثم اختصاصه في العلم إن كان له اختصاص، أو مشاركة في كثير من العلوم أو بعضها بدون تعظيمٍ وتفخيم، وقد يكون المترجم أكثر اختصاصاً أو مشاركة مما ذكر - كأكثر القدامى - بسبب ضياع كثيرٍ من آثاره أو إهمال المصادر ذكر ذلك.

ثم مكان ولادته وزمنها ونشأته ورحلته ومن أخذ عنهم إن كانوا من المشهورين، ثم المناصب التي تولاها كالقضاء والفتيا والتدريس، والوزارة والكتابة الخ... ثم مكان وفاته وزمنها.

ثم مؤلفاته، وأكتفي بذكر خمسة كتب للذين أكثروا التصنيف، ولتبيان نوع علمه عمدت إلى انتخاب هذه الكتب، من علوم منوعة، دلالةً على مشاركته في العلم، بدون أن ينظر إلى قيمتها العلمية، وكثرتها أو قلتها، وببيان مخطوطها ومطبوعها، وأماكن وجودها، فيستطيع الطالب أن يعرف ذلك من مصادر الترجمة.

وقد ذكرت في ذيل الصفحة الروايات المختلفة في الأسماء والنسب، والولادات، والوفيات، والكتب، ثم ذيلت كل ترجمة بالمصادر التي اعتمدت عليها، فبدأت بالمصادر المخطوطة أشرت بـ (خ)، والمطبوعة بـ (ط)، والمجلات بـ (م)، والجرائد بـ (ج)، والسنة أو المجلد بـ (س)، والعدد أو الجزء بـ (ع). »

رتب الاسماء المترجم لها حسب حروف المعجم مبتدئاً بالألف حتى النهاية.

كتاب الذريعة إلى تصانيف الشيعة: تأليف محمد محسن الشهير بـ : أغا بزرك الطهراني (ت ١٣٩٠ هـ): النجف : مطبعة الفرى، عام ١٣٥٥ هـ.

جمع فيه الكتب التى ألفها أعلام الشيعة على مرّ العصور، ورتبها حسب العناوين ترتيباً على حسب حروف الهجاء، يترجم للمؤلف باختصار، مع ذكر جزء من مقدمة الكتاب إذا أمكن، ومكان وجود الكتاب.

الحديث والمحدثون : تأليف محمد محمد أبوزهو:

دراسة موضوعية مفصلة لجهود المحدثين وعرض شامل للمؤلفات في فنون الحديث وعلومه، أبرز من خلاله اهتمام الأمة الإسلامية منذ فجر تاريخها بالسنة النبوية تأليفاً وتحصيلاً. وهو يقصد من وراء ذلك الردّ على الطاعنين في السنة النبوية، وقد وضح منهجه في معالجة هذا الموضوع بقوله:

« هذا ولما كانت السنة النبوية قد تواردت عليها عصور مختلفة، وتدرجت في أطوار متباينة، ولكلّ طورٍ منها طابعه الخاصّ رأيت أن أرتب هذا الكتاب على مقدمة وسبعة أدوار وخاتمة:

المقدمة: في معنى السُّنة،ونسبتها إلى الوحي،ومنزلتها في الدين،وبيانها للقرآن الكريم.

الدور الأول: السنة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

الدور الثاني: السنة في عهد الخلافة الراشدة.

الدور الثالث: السنة بعد الخلافة الراشدة إلى منتهى القرن الأول الهجري.

الدور الرابع: السنة في القرن الثاني.

الدور الخامس: السنة في القرن الثالث.

الدور السادس: السنة من مبدأ القرن الرابع إلى سقوط بغداد عام ٦٥٦ هـ.

الدور السابع: السنة من عام ٦٥٦ هـ إلى عصرنا الحاضر.

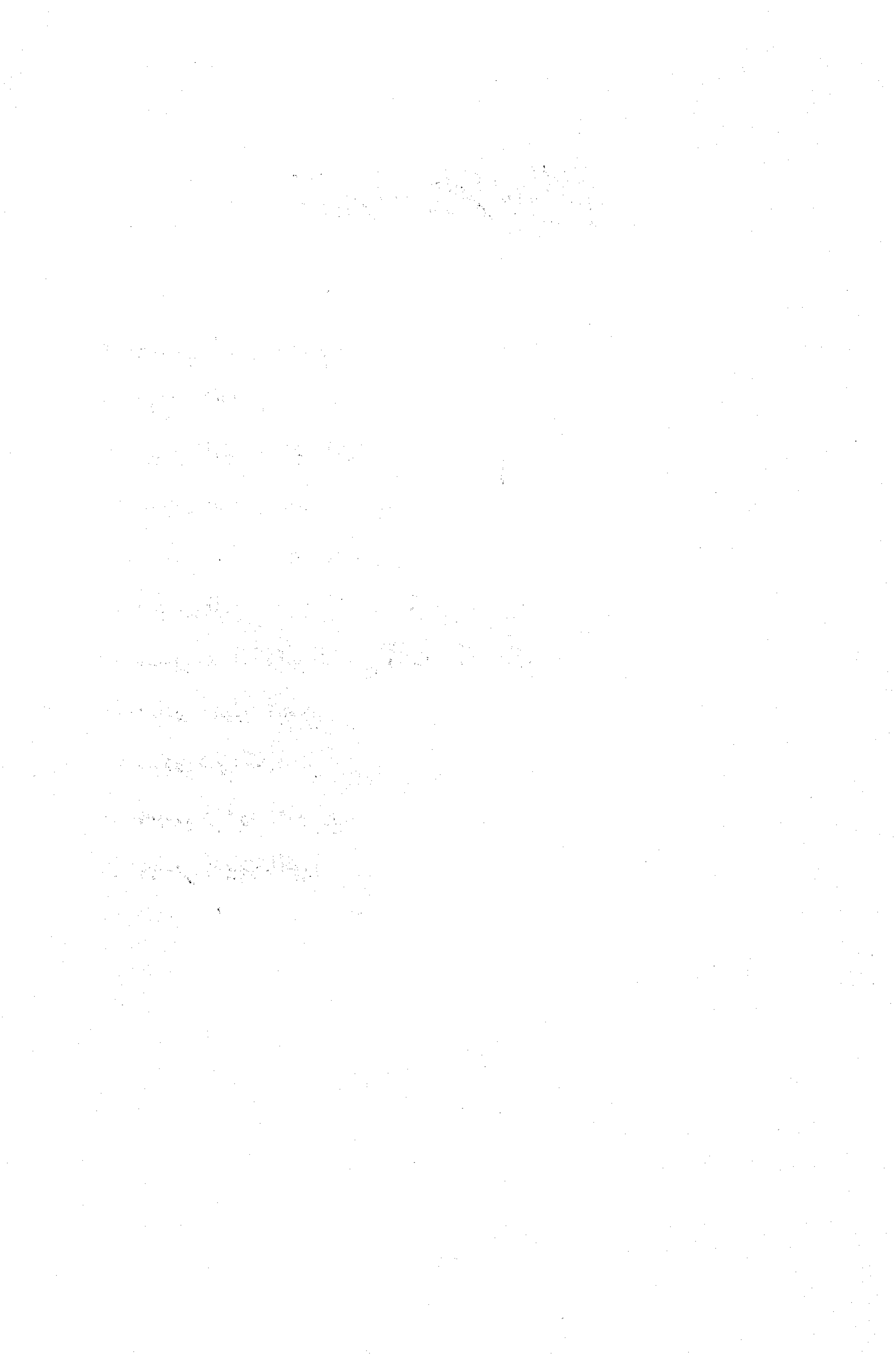
الخاتمة: في ذكر أنواع من علوم الحديث ناطقة بجهود الأئمة في خدمة السنة »

وقد أخذ المؤلف نفسه بشرح مناهج المؤلفين ما أمكن مما جعل هذه الجهود واضحة وملموسة. وهذا الكتاب يعتبر أحد المصادر الرئيسية التي ساعدت على إبراز مصادر السنة النبوية في هذا القسم من الكتاب.



مصادر تفسير القرآن الكريم

* مصادر التفسير بالمأثور.
* مصادر التفسير بالرأي.
* مصادر التفسير عند المعتزلة.
* مصادر التفسير عند الزيدية.
* مصادر التفسير عند الأباضية.
* مصادر التفسير عند الإمامية الاثني عشرية.
* مصادر فقه الكتاب الكريم (آيات الأحكام).
* مصادر أصول التفسير.
* مصادر علم القراءات.
* مصادر تراجم المفسرين.
* مصادر طبقات القراء.



• أشهر مصادر التفسير بالمأثور •

جامع البيان في تفسير القرآن: تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري (ت ٣١٠ هـ):

يعتبر المرجع الأول عند المفسرين الذين عنوا بالتفسير النقلي، وإن كان في الوقت نفسه يعتبر مرجعاً غير قليل الأهمية من مراجع التفسير العقلي،نظراً لما فيه من الاستنباط،وتوجيه الأقوال،وترجيح بعضها على بعض ترجيحاً يعتمد على النظر العقلي، والبحث الحر الدقيق. يقع في ثلاثين جزءاً من الحجم الكبير.

بحر العلوم: تأليف أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الفقيه الحنفي (ت ٣٧٥ هـ):

يفسر القرآن بالمأثور عن السلف،ويندر سياقه للإسناد، وإذا ذكر الروايات والأقوال المختلفة فإنه لا يعقب عليها،ويشرح القرآن بالقرآن إن وجد من الآيات القرآنية ما يوضح معنى آية أخرى. جمع فيه مؤلفه بين التفسير بالرواية،والتفسير بالدراية إلا أنه غلّب الجانب النقلي فيه على الجانب العقلي.

هذا التفسير مخطوط في ثلاثة مجلدات كبار بدار الكتب المصرية، وتوجد منه نسختان مخطوطتان بمكتبة الأزهر،واحدة في مجلدين والأخرى في ثلاثة مجلدات.

الكشف والبيان عن تفسير القرآن «مخطوط» تأليف أبي أحمد بن ابراهيم الثعلبي النيسابوري (ت ٤٢٧ هـ):

«يفسر القرآن بما جاء عن السلف مع اختصاره للأسانيد اكتفاءً بذكرها في مقدمةِ الكتاب، ويعرض للمسائل النحوية، ويخوض فيها بتوسعٍ ظاهر، كما يعرض لشرح الكلمات اللغوية وأصولها وتصاريفها، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي، كما يتوسع في الكلام عن الأحكام الفقهية عندما يتناول آية

من آيات الأحكام، فيذكر الأقوال والخلافات والأدلة، ويعرض للمسألة من جميع نواحيها، وتفسيره فيه فوائد جليلة، وفيه غثّ كثير من الأحاديث الكثيرة والقصص الباطلة.

توجد نسخة مخطوطة من هذا التفسير بمكتبة الأزهر تقع في أربعة مجلدات ضخمة، والنسخة غير كاملة، الجزء الرابع ينتهي عند أواخر سورة الفرقان، وباقي الكتاب مفقود.

معالم التنزيل: تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء والبغوي (ت ٥١٠ هـ) وقيل سنة ٥١٦ هـ:

كتاب وسط نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم دون ذكر للأسانيد، تعبيره سهل موجز، قال ابن تيمية في مقدمته في أصول التفسير:

(والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صانه عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة).

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: تأليف أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي الحافظ القاضي (ت ٥٤٦ هـ).

سهل العبارة، يورد من التفسير المأثور، ويختار منه في غير إكثار، وينقل عن ابن جرير كثيراً. كما ينقل عن غيره مع المناقشة، كثير الاستشهاد بالشعر العربي، معنيّ بالشواهد الأدبية، يحتكم إلى اللغة العربية لدى توجيهه بعض المعاني، كثير الاهتمام بالصناعة النحوية.
عقد الإمام ابن تيمية مقارنة بين تفسير ابن عطية وتفسير الزمخشري في فتاواه بقوله: « وتفسير ابن عطية خير من تفسير الزمخشري وأصحّ نقلاً وبحثاً، وأبعد عن البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير».

تفسير القرآن العظيم: تأليف الحافظ عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن عمرو ابن كثير البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ):

اعتنى فيه مؤلفه بالرواية عن مفسري السلف،وتفسير القرآن بالقرآن. فكثيراً ما يسرد الآيات المتناسبة في المعنى الواحد. كما لا يترك الروايات والأقوال بلا ترجيح أو تصحيح. ومما يمتاز به تفسير ابن كثير أنه ينبه إلى ما في التفسير المأثور من منكرات الإسرائيليات، ويحذر منها على وجه الإجمال تارة وعلى وجه التعيين، والبيان لبعض منكراتها تارة أخرى.

ولا يفوته أن يتعرض للمسائل الفقهية،وبسط النقاش حولها بذكر أقوال العلماء وأدلتهم عندما يشرح آية من آيات الأحكام،ولكنه مع هذا مقتصد مقلّ لا يسرف كما أسرف غيره من فقهاء المفسرين.

الجواهر الحسان في تفسير القرآن: تأليف أبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي الجزائري المالكي (ت ٨٧٦ هـ):

ضمنه ما اشتمل عليه تفسير ابن عطية،وأضاف إليه فوائد جمة من غيره من كتب الأئمة، وهو جامع لخلاصات مفيدة، وليس فيه ما في غيره من الحشو المخلّ والاستطراد الممل.

الدر المنثور في التفسير بالمأثور: تأليف الحافظ جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي (ت ٩١١ هـ):

اختصر تفسيره هذا من تفسيره ترجمان القرآن، فحذف الأسانيد، وعزا كل رواية إلى الكتاب الذي أخذها منه، وهو كتاب جامع لما يروى عن السلف في التفسير. وهذا الكتاب الوحيد الذي اقتصر على التفسير المأثور فلم يخلط الروايات التي نقلها بشيء من عمل الرأي كما فعل غيره.

● أهم مصادر التفسير بالرأي ●

مفاتيح الغيب: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التيمي البكري الطبرستاني، الرازي الملقب بفخر الدين الرازي والمعروف بابن الخطيب الشافعي (ت ٦٠٦ هـ):

يهتمّ الرازي في تفسيره بذكر الصّلة بين الآية والآية،وبين السور بعضها مع البعض الآخر، ويكثر من الاستطراد في العلوم الرياضية والطبيعية وغيرها، كما يعرض كثيراً لأقوال الفلاسفة بالردّ والتفنيد، ولا يكاد يمرّ بآية من آيات الأحكام إلا ويذكر مذاهب الفقهاء فيها مع ترويجه لمذهب الشافعي، ويستطرد في ذكر المسائل الأصولية، والمسائل النحوية والبلاغية.

والكتاب أشبه ما يكون بموسوعة في علم الكلام، وفي علوم الكون والطبيعة.

أنوار التنزيل وأسرار التأويل: تأليف القاضي ناصر الدين أبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشافعي (ت ٦٩١ هـ):

استمد البيضاوي تفسيره من التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب للفخر الرازي، ومن تفسير الراغب الأصفهاني، وضمّ لذلك بعض الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين،وضمنه نكتاً بارعة،واستنباطات دقيقة في أسلوب رائع موجز، وتعرضه للقراءات والصناعة النحوية وبعض المسائل الفقهية تعرض بلا توسع أو إسهاب، وكثيراً ما يقرر مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة، ومقلّ جداً من ذكر الروايات الإسرائيلية، وإذا عرض للآيات الكونية فإنه لا يتركها بدون أن يخوض في مباحث الكون وطبيعته.

والكتاب يعتبر من أمهات كتب التفسير التي لا يستغنى عنها.

مدارك التنزيل وحقائق التأويل: تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الحنفي (ت ٧٠١ هـ):

مختصر من تفسير البيضاوي ومن الكشاف للزمخشري، غير أنه ترك ما في الكشاف من الاعتزالات وجرى فيه على مذهب أهل السنة والجماعة. جمع

فيه بين وجوه الإعراب والقراءات، وعرض للمذاهب الفقهية التي لها تعلق وارتباط بالآية مع انتصار للمذهب الحنفي،وهو تفسير وسط، مقلّ جداً في ذكره للإسرائيليات.

لباب التأويل في معاني التنزيل: تأليف علاء الدين أبي الحسين علي بن محمد ابن ابراهيم بن عمر بن خليل الشيحي المعروف بالخازن، (ت ٧٤١ هـ):

اختصره مؤلفه من معالم التنزيل للبغوي، وضمّ إليه ما نقله ولخصه من تفاسير من تقدم عليه.

يتوسع مؤلفه في ذكر القصص الإسرائيلي دون تعقيب، ويفيض في ذكر الغزوات النبوية كما يعنى كثيراً بالناحية الفقهية، ويتعرض للمواعظ والرقاق.

البحر المحيط: تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، (ت ٧٤٥ هـ):

يعتبر المرجع الأول في معرفة وجوه الإعراب لألفاظ القرآن الكريم، كما يهتم بالناحية البلاغية والأحكام الفقهية.

ينقل في تفسيره كثيراً من تفسير الزمخشري وتفسير ابن عطية ،خصوصاً ما كان من مسائل النحو، متعقبا آراءهما بالنقد لما قالاه.

غرائب القرآن ورغائب الفرقان: تأليف نظام الدين الحسن بن محمد الحسين الخراساني النيسابوري كان من علماء رأس المائة التاسعة:

اختصر تفسيره هذا من التفسير الكبير للفخر الرازي، وضمّ إليه ما جاء في الكشاف وغيره من التفاسير وما فتح الله به عليه من الفهم لمحكم كتابه، وضمنه ما ثبت لديه من تفاسير سلف هذه الأمة من الصحابة والتابعين، وهو في تلخيصه لتفسير الفخر الرازي يتصرف بتفكير منطلق،إن وجد فساداً نبه عليه، وإن رأى نقصاً تداركه فأتمه وأكمله.

ومنهجه في تفسيره أنه يذكر الآيات القرآنية،ثم يذكر القراءات المنسوبة

إلى الأئمة العشرة، ثم يشرع في التفسير مبتدئاً بذكر المناسبة وربط اللاحق بالسابق،ثم بعد ذلك يبين معاني الآيات بأسلوبٍ بديع. كما أنه أولى المسائل الكلامية شيئاً من اهتمامه مع انتصاره لمذهب أهل السنة، وكذلك بالنسبة للآيات التي تتحدث عن الكون ومشاهده، وللنيسابوري نزعة صوفية فيتكلم عن التفسيرات الإشارية للآيات القرآنية.

تفسير الجلالين: اشترك في تأليف هذا التفسير جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي:

سبق التعريف بجلال الدين السيوطي عند الكلام على تفسيره الدر المنثور. أما جلال الدين المحلي فهو محمد بن أحمد بن ابراهيم المحلي الشافعي (ت ٨٦٤ هـ):

ابتدأ المحلي تفسيره من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس،ثم ابتدأ بتفسير الفاتحة وبعد إتمامها اخترمته المنية، وجاء جلال الدين السيوطي بعده فكمل تفسيره.

هذا التفسير غاية في الاختصار والإيجاز على قدر ما يفهم به كلام الله، واعتماده من الأقوال أرجحها، وإعراب ما يحتاج إليه، والتنبيه على القراءات المختلفة المشهورة.كما لا يخلو من الاسرائيليات وبعض الأخبار التي يجب التنبه لها.

السراج المنير: تأليف شمس الدين محمد بن محمد الشربيني (ت ٩٧٧ هـ):

تفسير وسط ليس بالطويل ولا بالقصير، اقتصر فيه على أرجح الأقوال، ولم يذكر من القراءات إلا المتواتر، ولا الإعراب إلا الضروري منها، ولا يذكر إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً، يورد بعض النكت والاشكالات مع الاجابة عليها. ويهتم بذكر المناسبات بين آيات القرآن، كما أنه لم يخل من استطراد في ذكر الأحكام الفقهية وذكر بعض القصص الاسرائيلي الغريب.
والخطيب الشربيني يعتمد كثيراً على التفسير الكبير للفخر الرازي.

إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: تأليف أبي السعود محمد بن محمد ابن مصطفى العمادي الحنفي (ت ٩٨٢ هـ):

كشف فيه عن أسرار البلاغة القرآنية والإعجاز، وإبداء المعاني الدقيقة التي تحملها التراكيب القرآنية بين طياتها، كما يعرض أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآية تحتمل أوجهاً من الإعراب مع ترجيح واحدٍ منها.

اهتم أيضاً بإبداء وجوه المناسبات بين الآيات، ومن ناحية أخرى فإنه مقلّ في سرد الإسرائيليات، وعزوف عن الدخول في المناقشات الفقهية.

قيل في الثناء عليه «إن تفسير أحد سواه بعد الكشاف والقاضي لم يبلغ إلى ما بلغه من رتبة الاعتبار».

روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: تأليف شهاب الدين السيد محمود أفندي الألوسي البغدادي (ت ١٢٧٠ هـ):

جمع فيه خلاصة ما سبقه من التفاسير مع النقد والتدقيق والترجيح بينها، عرف تفسيره بالاستطراد في الكلام في الأمور الكونية، والصناعة النحوية، كما أنه لا يمرّ بمسألةٍ فقهيةٍ إلا إذا استوفى مذاهب الفقهاء وأدلّتهم، ويعرض أيضا لذكر القراءات، ويعنى بإظهار وجه المناسبات بين السُّوَر والآيات، وأسباب النزول، ولم يفت الألوسي أن يتكلم عن التفسير الإشاري بعد أن يفرغ من الكلام عن كل ما يتعلق بظاهر الآيات، وهو شديد النقد للإسرائيليات والأخبار المكذوبة.

وجملة القول، فروح المعاني موسوعة تفسيرية قيمة جمعت جلّ ما قاله علماء التفسير الذين تقدموا عليه مع النقد والترجيح.

• من مصادر التفسير عند المعتزلة •

متشابه القرآن: تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت ٤١٥ هـ):

« يستعرض القاضي رحمه الله في كتابه سُوَر القرآن بحسب ترتيبها في المصحف، ويقف في كلّ منها عند نوعين من الآيات، الآيات المتشابهة التي يزعم الخصم أن فيها دلالة على مذهبه،والآيات المحكمة الدالة على المذهب الحقّ، وذلك ما ألزم به نفسه في آخر مقدمة الكتاب... وهكذا جاءت مسائل الكتاب على نوعين: مسائل، ودلالات.

أما المسائل فموضوعها الآيات المتشابهة، وعرض ما يراه الخصم فيها من الدلالة على مذهبه، ثم تأويلها على الوجه الصحيح الذي يراه القاضي مبطلاً لدعاوى الخصم.

وقد جرت عادة المؤلف في هذه المسائل على الاكتفاء بالقول الموجز فيما يستدل عليه المخالف دون التعرض لذكره أو ذكر فرقته أو مذهبه... تمهيداً لرده... وغالباً ما يقول القاضي عند عرض آرائهم: (قالوا ..!).

وغالبا ما يستهلّ الردّ عليهم ببيان أن الظاهر الذي يدعونه لا يدلّ على ما يذهبون إليه. أما الدلالات فموضوعها الآيات المحكمات، وهي التي يستدلّ بها القاضي على التوحيد والعدل... »[1]

الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: تأليف أبي القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الحنفي المعتزلي الملقب بجار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

أبان فيه مؤلفه عن وجوه الإعجاز وأظهر جمال النظم القرآني وبلاغته مما لم يسبقه إليه أحد، وكان كل من جاء بعده من المفسرين عالة عليه في هذا الباب.

---

(١) عبد الجبار بن احمد الهمذاني، متشابه القرآن، تحقيق عدنان محمد زرزور (القاهرة: دار التراث)، ج١، ص٤٩.

ولا يألو جهداً في تفسيره بالانتصار لمذهب المعتزلة وتأييده،والسخرية والاستهزاء بخصومه، ورغم كل هذا فقد اعترف الجميع بأهمية هذا الأثر الجليل، وقيمته العلمية، بل أبدوا إعجابهم به وتقديرهم له.

تعرض للمسائل الفقهية،والروايات الإسرائيلية بصورة محدودة مقتصرة، ولم يقع في ما وقع فيه غيره من المفسرين من الاغترار بالقصص الاسرائيلي والأخبار المختلفة المصنوعة.

• من مصادر التفسير عند الزيدية •

فتح القدير الجامع بين ما في الرواية والدراية من علم التفسير: تأليف محمد ابن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت ١٢٥٠):

يعتبر من مدونات علم التفسير الجامعة بين التفسير بالدراية والتفسير بالرواية كما هو واضح من عنوانه، وتعرض للترجيح بين التفاسير المتعارضة ما أمكن واتضح له وجهه.

يذكر الآيات ثم يفسرها بإسهاب، وبعد ذلك يعرض الروايات الواردة عن السلف، وهو ينقل كثيراً عن أبي جعفر النحاس،وابن عطية الدمشقي، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي، والزمخشري وغيرهم، يذكر المناسبات بين الآيات، ويحتكم إلى اللغة كثيراً، كما يتعرض للقراءات،ومذاهب الفقهاء وأدلتهم،ثم يبين عن موقفه منها واجتهاداته فيها.

● من مصادر التفسير عند الأباضية ●

هميان الزاد إلى دار المعاد: تأليف محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح اطفيش الوهبي الأباضي (ت ١٣٣٢ هـ):

يمثل هذا التفسير التفسير المذهبي للخوارج الأباضية، يذكر في أول كل سورة عدد آياتها،والمكّي منها والمدني، ثم فضائلها وفوائدها، يعقب ذلك شرح الآيات شرحاً وافياً فيسهب في المسائل النحوية واللغوية والبلاغية، ويفيض في مسائل الفقه والخلاف، ويتعرض لمسائل علم الكلام والأبحاث الأصولية، والقراءات، والإكثار من ذكر الإسرائيليات.

لا يكاد يمرّ بآية يمكن أن يجعلها في جانبه إلا مال بها إلى مذهبه وجعلها دليلاً عليه، وإذا كانت تخالفه تلمس لها كل ما في طاقته من تأويل مع التنديد بأهل السنة ومبادئهم ومجاراة للمعتزلة في عقائدهم.

من مصادر التفسير عند الإمامية الاثني عشرية

تفسير الحسن العسكري: تأليف أبي محمد الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد ابن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر بن الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الإمام الحادي عشر عند الإمامية الاثني عشرية والمعروف بالحسن العسكري (ت ٢٦٠ هـ):

يجري في تفسيره على وفق ما تميل إليه الإمامية من الأحكام الفقهية، متأثراً بمذهب المعتزلة،ومؤيداً للشيعة ومعتقداتهم، وفي تفسيره الكثير من الغلوّ والخروج عن دائرة المعقول. وهو مخطوط بدار الكتب المصرية.

مجمع البيان لعلوم القرآن: تأليف أبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي المشهدي (ت ٥٣٨ هـ):

يتحدث في مطلع كل سورة عن كونها مكية أو مدنية، والاختلاف في عدد آياتها وقراءاتها وعن اللغويات والإعراب فيها، وأسباب النزول ثم يعقب ذلك بتحليل المعاني والأحكام والتأويلات.

متعصب لمذهب الإمامية في الأصول والفروع على السواء،فيستشهد كل ما وجد مناسبة لتأييد مذهبه وردّ استدلال مخالفيه، وكثيراً ما يوافق المعتزلة في آرائهم الكلامية ويدافع عنهم، وكثيراً ما يروي الاسرائيليات دون تعقيب عليها، وفي خلال ذلك لا يفوته أن يعرض لذكر التفسير الرمزي الذي يقول به الشيعة مؤيداً.

وتفسيره يجمع بين حسن الترتيب،ودقة التعليل،وقوة الحجة،ولم يبلغ به الغلوّ ما بلغه به بعض مفسري الشيعة.

أثناء تلخيصي لمصادر التفسير من كتاب التفسير والمفسرون وعند تلخيص هذا المصدر بمدينة جنيفا بسويسرا في يوم الخميس الثاني والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٩٧ الموافق ٧ يوليو سنة ١٩٧٧ نشرت الصحف الاجنبية نبأالاعتداء على حياة فضيلة الدكتور محمد حسين الذهبي وإزهاق روحه ظلماً وعدواناً فرحمه الله رحمة الأبرار.

الصافي في تفسير القرآن: تأليف محمد بن الشاه مرتضى بن الشاه محمود المعروف بملا محسن وبالفيض الكاس، ووفاته بعد الألف بنيف يلحق تمام التسعين من الهجرة:

جاء هذا التفسير على وفق مبادئ الإمامية الاثني عشرية، وهو تفسير وسط يقع في جزئين كبيرين،متناول لشرح القرآن بشكل مختصر جداً،ولا يطيل إلا إذا وجد في الآية ما يمكن أن يأخذ منه شاهداً على مبدأ من مبادئه، أو دليلاً على عقيدته.

يعتمد الكتاب على ما ورد من التفسير عن الأئمة وعلماء أهل البيت، والتفسير في حملته يدلّ على مقدار تعصب صاحبه لمذهبه،وغلوه في تشيعه.

تفسير القرآن: تأليف السيد عبد الله بن محمد رضا العلوي الحسيني الشهير بشبّر، (ت ١٢٤٢ هـ):

موجز الألفاظ مقتضب العبارات مع تضمنه للمعاني الكثيرة الدقيقة، وهو أشبه ما يكون بتفسير الجلالين من جهة إفادة المعاني الكثيرة.

وهو تفسير مذهبي يجري على مذهب الإمامية الاثني عشرية،وحمل ألفاظ القرآن الكريم بما يتفق وأصول المذهب وتعاليمه في غلوّ ومبالغة، وجل اعتماده على ما ورد من تفسير عن أهل البيت.

بيان السعادة في مقام العبادة: تأليف سلطان محمد بن حيدر الجنابذي الخراساني من علماء القرن الرابع عشر الهجري:

يخلط التفسير بكثير من البحوث الفلسفية الرقيقة،ومزجه بالرموز والإشارات والشطحات الصوفية مما يجعله مستغلق الفهم،صعب الادراك، أما الفروع الفقهية فإنه يمرّ بها مروراً سريعاً دون تفصيل، وفي المسائل الكلامية فإنه يذهب أحياناً مذهب المعتزلة فيوافقهم في بعض الآراء،ويخالفهم في بعض آخر فيقول بما يقول به أهل السنة.

● مصادر فقه الكتاب الكريم «آيات الأحكام» ●

أحكام القرآن: تأليف أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤ هـ):

«جمعه الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي النيسابوري من نصوص الإمام الشافعي في كتبه وكتب أصحابه أمثال المزني والبويطي وأبي ثور...،ونقلها وأيدها بالسنة الواردة، فيذكر الآية ويبين ما يستنبط منها من الأحكام، وما روي عن الشافعي فيها، يعرض ذلك في أسلوب واضح، وقد يتعرض لمناقشة أدلة المخالفين برفق وإنصاف. فجاء الكتاب جامعاً لما روى من الأحكام في جل أبواب الفقه على مذهب الشافعي رحمه الله من خلال آيات الأحكام».

أحكام القرآن: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت ٣٧٠ هـ):

عالج آيات الأحكام في القرآن الكريم على أسس أصولية وقواعد فقهية، وقد عرض لهذه في كتابه (اصول الفقه) ؛ إذ جعله مقدمة لهذا الكتاب. وكثيراً ما يحيل عليه عندما يعرض لموضوع أصولي كالنسخ مثلاً والخلاف فيه.

يناقش آيات الأحكام من وجهة النظر الفقهية بعد تحليلها بيانياً، ويشبع القول والخلاف فيها حسبما يروى عن الفقهاء،والاستدلال لكلّ مع الميل الشديد لمذهب الأحناف.

ومنهجه هو تناول آيات الأحكام من كلّ سورة.سورة حسب ترتيبها في المصحف الشريف،وإذا تناول آية يستشهد لها بما يماثلها موضوعاً من الآيات والأحاديث. ولتغلب الجانب الفقهي على المؤلف فهو «وإن كان يسير على ترتيب سور القرآن مبوب كتبويب كتب الفقه، وكل باب من أبوابه معنون بعنوان تندرج فيه المسائل التي يتعرض لها المؤلف في هذا الباب».

أحكام القرآن: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي الطبري المشهور بالكيا الهراسي الشافعي (ت ٥٠٤ هـ):

«يعتبر هذا التفسير من أهمّ المؤلفات في التفسير الفقهي عند الشافعية...

وإن المؤلف - رحمه الله - ليبين لنا في مقدمة تفسيره الحامل له على تأليفه، ومنهجه الذي سلكه، وتقديره لكتابه فيقول:

«ولما رأيت الأمر كذلك - يريد رجحان مذهب الشافعي على غيره - أردت أن أصنف كتاباً في أحكام القرآن، أشرح ما ابتدعه الشافعي رضي الله عنه من أخذ الدلائل في غوامض المسائل، وضممت إليه ما نسجته على منواله، واحتذيت فيه على مثاله، على قدر طاقتي وجهدي، ومبلغ وسعي وجدي، ولا يعرف قدر هذا الكتاب، وما فيه من العجب العجاب، ولباب الألباب إلا من وفر حظه من علوم المعقول والمنقول، وتبحر في الفروع والأصول، ثم انكبّ على مطالعة هذه الفصول بمسكة صحيحة، وقريحة همة غير قريحة».

ثم إن المؤلف يتعرض لآيات الأحكام فقط، مع استيفاء ما في جميع السور.

أحكام القرآن: تأليف أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣ هـ):

يعدّ من أمهات الكتب التي تبين أسرار القرآن، ومآخذ الأحكام، عرض فيه المؤلف آيات الأحكام مرتبة على حسب ورودها في السور، وعقب على كل آية بما يستخلص منها من أحكام. وفي العبارة التالية يوضح منهجه بقوله:

«فنذكر الآية ثم نعطف على كلماتها بل حروفها، فنأخذ بمعرفتها مفردة، ثم نركبها على أخواتها مضافة، ونحفظ في ذلك قسم البلاغة، ونتحرز عن المناقضة في الأحكام والمعارضة، ونحتاط على جانب اللغة، ونقابلها في القرآن بما جاء في السنة الصحيحة ونتحرى وجه الجميع، إذ الكل من عند الله، وإنما بعث محمد صلى الله عليه وسلم ليبين للناس ما نزّل إليهم، ونعقب ذلك بتوابع لا بدّ من تحصيل العلم بها منها، حرصاً على أن يأتي القول مستقلا بنفسه، إلا أن يخرج عن الباب فنحيل عليه في موضوعه، مجانبين للتقصير والإكثار، وبمشيئة الله نستهدي، فمن يهد الله فهو المهتدي لا رب غيره».

مقدمة في أصول التفسير: تأليف شيخ الاسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

تمّ تأليفها بناء على سؤال بعض الإخوان أن يكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية تعين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز - في منقول ذلك ومعقوله - بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل، وبرر سؤاله ذلك بأن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغثّ والسمين، والباطل الواضح والحقّ المبين، والحاجة ماسة إلى فهم القرآن الكريم فأجابه إلى تحقيق رغبته، ثم ذكر قوله:

« وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة بحسب تيسير الله تعالى من إملاء الفؤاد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد ».

نظم موضوعات هذه المقدمة في ستة فصول:

١ - فصل في أن النبي ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن.
٢ - فصل في اختلاف السلف في التفسير، وأنه اختلاف تنوع.
٣ - فصل في نوعي الاختلاف في التفسير.
٤ - فصل في النوع الثاني: الخلاف الواقع في التفسير من جهة الاستدلال.
٥ - فصل في أحسن طرق التفسير.
٦ - فصل في تفسير القرآن بأقوال التابعين.

ثم ختم هذا الفصل بتفسير القرآن بالرأي.

جاء في مقدمة محقق الكتاب ما يدلّ على أهمية هذا الكتاب بالنسبة للمؤلفات في علم أصول التفسير،فوضح أن الحافظ ابن كثير اعتمد عليها وأقام مقدمة تفسيره الأثري القيم على الفصلين الأخيرين منها،بل نقلها بالحرف الواحد.

كما أفاد منها كل من الزركشي والسيوطي في كتابيهما.[1]

البرهان في علوم القرآن: تأليف: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ):

نظم موضوعات الكتاب في سبعة وأربعين نوعاً، كلّ نوعٍ يدور حول موضوع خاص من علوم القرآن ومباحثه، حاول في كلّ موضوعٍ أن يؤرخ له ويحصي الكتب التي ألفت فيه، ويشير إلى العلماء الذين تدارسوه فأشبع الفصول وجمع أشتات المسائل، وضمّ أقوال المفسرين والمحدثين إلى مباحث الفقهاء والأصوليين،إلى قضايا المتكلمين وأصحاب الجدل، إلى مسائل العربية وآراء أرباب الفصاحة والبيان، فجاء كما شاء الله كتاباً فريداً في فنه.

كتاب الإتقان في علوم القرآن: تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ):

« يعتبر هذا الكتاب عمدة الباحثين والكاتبين في هذا الفنّ.ذكر فيه ثمانين نوعاً من أنواع علوم القرآن على سبيل الإدماج والإجمال، ثم قال بعد أن سردها نوعاً نوعاً: ولو نوعت باعتبار ما أدمجته فيها لزادت على الثلاثمائة »[2].

(١) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، الطبعة الأولى تحقيق عدنان زرزور، (الكويت: دار القرآن الكريم، ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م). ص ٢٠.

(٢) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، ج ١، ص ٢١

كتاب الحجة: تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠):

« والملاك العام الذي التزمه ابن خالويه بَيَّنه في مقدمة كتابه إذ يقول:

(وبعد: فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، واتفاق الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ - فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد من حرفه مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار، وأنا بعون الله ذاكر في كتابي هذا ما احتجّ به أهل صناعة النحو لهم في معاني اختلافهم، وتارك ذكر اجتماعهم وائتلافهم فيه، معتمداً على ذكر القراءة المشهورة، ومنكِّب على الروايات الشاذة المنكورة ».

ويضيف الأستاذ شلبي فيقول:

« وهو بهذا التقديم يشير إلى منهجه في تناول هذه القراءات والاحتجاج لها بعد ثنائه على أصحابها إتقان حفظ، وأمانة رواية... »

ولابن خالويه « كتاب البديع معروف أخرجه المستشرق (ج. برجستراسر) وهو في شواذ القراءات... على أن كتاب الحجة لابن خالويه مخطوط تحت رقم (١٩٥٢٣ ب) دار الكتب...،ولابن خالويه كتاب القراءات مخطوط، نسخة كتبت سنة ٦٠٠ هـ يقول في أوله: هذا كتاب شرحت فيه قراءات أهل الأمصار »[١]

كتاب الحجة: تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ابن أبان الفارسي (ت ٣٧٧ هـ):

يقول الأستاذ عبد الفتاح شلبي في صدد التعريف بالكتاب:

---

(١) عبد الفتاح اسماعيل شلبي، أبو علي الفارسي، حياته، ومكانته بين أئمة العربية، وآثاره في القراءات والنحو (مصر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ١٣٧٧ هـ)، ص ٣١٢، ٣١١

«وأبو علي قصير النفس في تقديم الحجة،ولكنه مع ذلك يجمل منهجه في الكتاب... قال: (أما بعد... فإن هذا الكتاب نذكر فيه وجوه قراءات القراء الذين ثبتت قراءتهم في كتاب أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد رحمه الله المترجم بمعرفة قراءات أهل الأمصار بالحجاز والعراق والشام، بعد أن تقدم ذكر كل حرف من ذلك على حسب ما رواه وأخذنا عنه...)»

وفي تحليل منهجه في هذا الكتاب يقول الدكتور شلبي:

«يبدأ أبو علي بنصّ أبي بكر بن مجاهد في كتابه القراءات فيذكر اختلاف القراء في الحرف الذي يريد الاحتجاج له، مرتباً ذلك على ترتيب آي القرآن الكريم في الحروف التي وقع الاختلاف فيها، ثم يورد كلام أبي بكر بن السراج،ثم ينهي الحكاية عنه، ثم يصدر احتجاجه بكلمة: قال أبو علي.

وظل أبو علي يصطنع ذلك الأسلوب حتى وصل إلى آخر قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين)،وبعد هذه الآية يستقلّ أبو علي بالاحتجاج فلا يرد ذكر ابن السراج.. ولا يعمد أبو علي إلى اللفظ القرآني الذي وقع فيه الاختلاف بين القراء فيتحدث عنه محتجاً له، بل يتناول الآية التي وقع فيها ذلك الحرف فيتحدث عن التفسير اللغوي لكلماتها، مستقصياً المعاني التي تحملتها هذه الكلمات، مورداً لكلّ معنى سنده من القرآن الكريم، مستدلاً بأقوال أئمة اللغة السابقين...،ومستشهداً بما روي من الشعر جاهليّه وإسلاميّه وهكذا يمضي في الشرح اللغوي، ثم يتبعه بتصريف الكلمة - إن كانت تحتمل التصريف- ذاكراً الآراء المحتملة، مستدلاً على كل رأي بما لديه من نصوصٍ قرآنية وشعرٍ وأقوال، ويذكر الرأي الذي يختار،ويستدلّ عليه، ثم يخلص من ذلك إلى الحديث فيما يتصل بذلك من مسائل النحو، فيذكر آراء أئمة النحاة... وينتصر لفريقٍ دون فريق، ويرى الرأي ويعززه بالأدلة والشواهد من النقل والقياس، وفي غضون كلّ بحثٍ من هذه البحوث يستطرد بذكر قضايا، ويستدلّ عليها حتى ينتهي من ألفاظ الآية على هذا

النحو، لغةً، ونحواً، وصرفاً، وتفسيراً واحتجاجاً، وتدليلاً، وقد يخلط ذلك كله بمسائل تتصل بالفقه، والكلام، والبلاغة. ثم يعود إلى إعراب الآية، وقد يذكر شيئاً من الأصول النحوية التي بنى عليها توجيهه الإعرابي»[1]

كتاب المحتسب في الاحتجاج للشواذ: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ):

«صدر ابن جني كتاب المحتسب بمقدمة بدأها بحمد الله ودعائه، ثم أثنى على نبيه وضمن ذلك ثناء على القرآن الكريم، وأشار إلى إعجازه... ثم خلص من ذلك إلى بيان آرائه في الشواذ، والفرق بينه وبين قراءات القراء السبع، ومقدار ما للشاذ من وثاقة، ثم ذكر الأسباب الموجبة إلى التشاغل بالإحتجاج للشاذ، وبين ما يلتزمه من الأسلوب في ذلك الكتاب، وما يدعو ذلك من الأسباب، ثم وثق كتابه فذكر المصادر التي استقى منها القراءات الشاذة، راوياً طرفاً، وطرفاً مروياً له، ومخبراً به، كما أنه أشار إلى التزامه الدقة والأمانة في عرض ما يورد من روايات وقراءات».[2]

التبصرة فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون: تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب بن حموش القيسي (ت٤٣٧ هـ):

«اعتمد في أكثره على ما قرأ به على شيخه ابن غلبون، وأضرب فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو، ووعد في صدره أنه سيؤلف كتاباً يذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء... وأقاويل النحويين وأهل اللغة، وكان أن وفى أبو محمد بما وعد فألّف في أخريات عمره كتاب الكشف عن علل القراءات وحججها سنة أربع وعشرين وأربعمائة،وفرغ منه سنة خمس وثلاثين قبل أن يتوفاه الله بعامين، واختصر مكي (الحجة) في كتاب سماه (منتخب الحجة في القراءات).

وقد ذكر مكي نهجه في كتاب الكشف شرح كتابه التبصرة ما نصّه:

---

(١) المصدر نفسه، ص١٧٦، ١٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٤

(وهأنذا حين أبدأ بذلك أذكر علل ما في أبواب الأصول،دون أن أعيد ذكر ما في كلّ بابٍ من الاختلاف، إذ ذاك منصوص في الكتاب الذي هذا شرحه، وأرتب الكلام في علل الأصول على السؤال والجواب. ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كلّ حرف ومن قرأ به،وعلة وحجّة كلّ فريق، ثم أذكر اختياري في كل حرف، وأنبه على علة اختياري لذلك كما فعل من تقدّمنا من أئمة المقرئين...»[1]

الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة: تأليف عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ):

«رسم أبو عمرو الداني منهجه في كتاب الموضح في مطلعه حيث يقول:

هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى مذاهب القراء السبعة رحمهم الله في الفتح،والإمالة،في الأسماء والأفعال وغيرهما مما جاء الاختلاف فيه عنهم من الطرق المعروفة عند العلماء، والروايات المشهورة عند أهل الأداء، وأبين ذلك بمعانيه، وأشرحه بوجوهه، وأدلّ على جليه، وأنبّه على خفيه، أرسمه أبواباً، وأرتبه فصولاً، وأحصر جميع الوارد في كتاب الله تعالى من كلّ باب وفصل، وآتي به مفرقاً حرفاً حرفاً، وأصل ذلك بالاختلاف فيه، مع تلخيص ما ينطوي عليه من المعاني،والوجوه،والعلل،والأسباب من قول الأكابر من القراء والمقرئين، والرؤساء من أهل اللغة والنحويين من غير استغراق، ولا إطناب،ولا إطالة ولا إكثار، لكي يعمّ نفعه الطالبين، ويقرب فائدته على الملتمسين».[2]

حرز الأماني ووجه التهاني: تأليف أبي محمد القاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٦ هـ):

منظومة لامية في القراءات السبع، مشهورة لدى المتخصصين، تبلغ أبياتها

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٨٥- ٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٥. ويذكر الاستاذ عبد الفتاح الشلبي ان للكتاب نسختين في المكتبة الازهرية رقم ١٠٣، رقم ٥٤.

نحو ألف ومائة وثلاثة وسبعين، أبدع فيها كل الإبداع حتى صارت عمدة الفن[1] تتابعت عليها جهود العلماء درساً وتحليلاً. وأول من شرحها علم الدين السخاوي تلقاها عن ناظمها،وتابعه الناس على ذلك فشرحوها،فمنهم من اقتصر، ومنهم من علّل وأطال[2].

النشر في القراءات العشر: تأليف أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بالجزري (ت ٨٣٣ هـ):

يتحدث المؤلف في مقدمة الكتاب عن مراحل نقل القرآن،وفضل حملته ومكانتهم بين الأمة الإسلامية، وأسباب جمع القرآن على خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، والمنهج الذي سلكه الخليفة في جمعه،ثم توزيعه على الأمصار، وقراءة كل أهل مصر بما في مصحفهم،وتلقيهم ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في الرسول صلى الله عليه وسلم، فأصبح في كل مصر من الأمصار الإسلامية قراء بعدهم كثروا وتفرقوا، ثم يذكر أنه «لما كثر الاختلاف،وقلّ الضبط،وكاد الباطل يلتبس بالحق قام جهابذة علماء الأمة وصناديد الأئمة فبالغوا في الاجتهاد،وبينوا الحقّ المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات،وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ بأصول أصّلوها، وأركان فصّلوها».

وقد اتخذ من منهجهم وبحوثهم منهجاً يسير عليه في مؤلفه هذا فيقول: «وها نحن نشير إليها، ونعول كما عولوا عليها».

ثم بدأ كلامه عن القراءة الصحيحة المقبولة التي لا يجوز ردها فيقول:

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه،ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها،ولا يحلّ

---

(١) كشف الظنون، ج١، ص ٦٤٦. وقد استعرض صاحب كشف الظنون الاعمال العلمية والجهود التي بذلت نحو هذه المنظومة.

(٢) ابو القاسم علي بن عثمان العذري البغدادي. سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقري المنتهي (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده)، ص٣.

إنكارها،بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن... »[1].

ويشرح بعد ذلك السبب الدافع لتأليفه هذا الكتاب،ومنهجه الذي يسير عليه مفصلاً بقوله:

« وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وترك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونسب غالب الروايات المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآناً إلا ما في الشاطبية والتيسير، ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النذر اليسير، وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أن أثبت ما وصل إلي من قراءاتهم، وأوثق ما صحّ لديّ من رواياتهم من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار، واقتصرت عن كلّ إمام براويين، وعن كلّ راوٍ بطريقين، وعن كلّ طريقٍ بطريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق...

وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفاً إلا ذكرته، ولا خلفاً إلا أثبته، ولا إشكالاً إلاّ بيَّنته وأوضحته،ولا بعيداً إلا قَرَّبته،ولا مفرقاً إلا جمعته ورتبته، منبهاً على ما صحّ عنهم وشذّ، وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزماً للتحرير والتصحيح، والتضعيف والترجيح، معتبراً للمتابعات والشواهد، رافعاً إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كلّ واحد، جمع طرق بين الشرق والغرب،فروى الوارد والصادر بالغرب، وانفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه على كلّ ما في الشاطبية والتيسير، لأن الذي فيهما عن السبعة أربعة عشر طريقاً، وأنت ترى كتابنا هذا حوى ثمانين طريقاً تحقيقاً، غير ما فيه من فوائد لا تحصى ولا

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: (مصر: مطبعة مصطفى محمد)، ج١، ص٨-٩.

تحصر، وفرائد دخرت له فلم تكن في غيره تذكر، فهو في الحقيقة نشر العشر... »[1].

بدأ الكتاب بعد هذا بسنده إلى مؤلفي كتب القراءات قبله التي روى منها القراءات نصاً، وهو عرض شامل للكتب المدونة في علم القراءات تضع يد القارئ على المصادر الأولى للقراءات. وللجزري نشاط كبير، وتخصص دقيق في علم القراءات، اشتهر به وأصبح علماً فيه فمن مؤلفاته في هذا المجال:

الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية، منجد المقرئين، تحبير التيسير في القراءات العشر، نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الكبرى)، غاية النهايات في أسماء رجال القراءات (الطبقات الصغرى)، إتحاف المهرة في تتمة العشرة.[2]

---

(١) المصدر نفسه، ج١. ص ٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ج١. ص ز.

● مصادر تراجم المفسرين ●

طبقات المفسرين: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

رتب المؤلف تراجم المفسرين ترتيباً هجائياً، وقد عرض في مقدمة الكتاب لشرح منهجه، ومن اعتنى بترجمته من هذه الفئة من العلماء بقوله:

«وبعد، فهذا المجموع فيه طبقات المفسرين إذ لم أجد من اعتنى بأفرادهم كما اعتنى بأفراد المحدثين والفقهاء والنحاة وغيرهم، واعلم أنهم أنواع:

الأول: المفسرون من السلف والصحابة والتابعين وأتباع التابعين.

الثاني: المفسرون من المحدثين وهم الذين صنفوا التفاسير مسندة، مورداً فيها أقوال الصحابة والتابعين بالإسناد، وهذان النوعان تراجمهم مذكورة في طبقات الفقهاء.

الثالث: بقية المفسرين من علماء أهل السنة الذين ضموا إلى التقسيم التأويل، والكلام على معاني القرآن وأحكامه وإعرابه وغير ذلك، وهو الذي الاعتناء به في هذه الأزمان أكثر.

الرابع: من صنَّف تفسيراً من المبتدعة كالمعتزلة والشيعة وأضرابهم.

والذي يستحقّ أن يسمى بالمفسرين من هؤلاء القسم الأول ثم الثاني على أن الأكثر في هذا القسم نقلة، وأما الثالث فمؤولة، ولهذا يسمون كتبهم غالباً بالتأويل، ولم أستوف أهل القسم الرابع وإنما ذكرت منهم المشاهير كالزمخشري والرماني والجبائي وأشباههم وبالله أستعين إنه خير معين».[١]

ويذكر أن عدد التراجم فيه ست وثلاثون ومائة ترجمة.[٢]

---

(١) السيوطي، طبقات المفسرين (طهران ١٩٦٠: مصورة من طبعة لايدن، ١٨٣٩م)، ص٢.

(٢) الداودي، طبقات المفسرين الطبعة الأولى، تحقيق علي محمد عمر، (مصر: مكتبة وهبه ١٣٩٢ - ١٩٧٢). ج١، ص و.

طبقات المفسرين: تأليف شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت ٩٤٥ هـ):

« جمع في إسهاب تراجم أعلام المفسرين حتى أوائل القرن العاشر للهجرة من كلّ المصادر التي وقعت لمؤلفه.

رتب كتابه على حروف المعجم ».[1]

وفي مجال المقارنة بين هذا الكتاب وبين الكتب الأخرى التي عالجت نفس الموضوع يقول محقق الكتاب علي محمد عمر مستعرضاً أولاً الجهود العلمية السابقة على الداودي.

وبعد أن نوه بكتاب (طبقات المفسرين) للسيوطي وصنف في طبقات المفسرين أيضا « الشيخ أبو سعيد صنع الله الكرزه كاني المتوفى سنة ٩٨٠ هـ.

كما صنف فيها أيضا أحمد بن محمد الادنه وي من علماء القرن الحادي عشر من الهجرة،وذكر في مصنفه تراجم المفسرين وطرفاً من أخبارهم، وأسماء كتبهم وجعلهم طبقات، كل طبقة مائة سنة، مبتدئاً من المفسرين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى من كانت وفاتهم بعد المائة العاشرة، ثم ذكر أيضاً من لم يوجد لوفاة بعضهم ولا مولدهم تاريخ، ولكن مؤلفه جاء غير وافٍ بعلماء التفسير، كما أنه جاء غير واف بحاجة الباحثين وتوجد منه نسخة في دار الكتب في ٦٣ ورقة برقم ١٨٥٩ تاريخ طلعت.

تلك هي الجهود التي سبقت الداودي وتلته في الترجمة لأعلام المفسرين، وهي جهود لا شكّ مبتورة لا تفي بحاجات الباحثين.

ولكن الداودي حين ألف كتابه (طبقات المفسرين) جاء إلينا بعمل فريد، وقدم إلى الناس إحدى الموسوعات العربية، ينهل منها كلّ من يطلب المعرفة،وينشد فيها كلّ متخصص حاجته.

ذلك أن كتب الطبقات إنما تعالج طبقة معينة كالحفاظ أو المحدثين، أو

---

(١) المصدر نفسه، ج١، ص ز.

النحاة أو الأدباء أو الشعراء، أو فقهاء المذاهب، أو المعتزلة،أو الشيعة أو غير هؤلاء.

أما (طبقات المفسرين) للداودي فقد شمل هؤلاء وغيرهم. ولأن التصدي لتفسير كتاب الله تعالى لم يكن مقصوراً على المحدثين،والحفاظ،والأدباء،وفقهاء المذاهب وغيرهم، كذلك لم يقصد الداودي علماء التفسير في عصر أو إقليم معيَّن، بل جمع البصريين والكوفيين والبغداديين، والخراسانيين، والحجازيين، واليمنيين، والمصريين، والشاميين، والمغربيين وغيرهم على اختلاف البلدان وتفاوت الزمان»[1].

وممن ألف في طبقات المفسرين أيضاً أبو سعيد صنع الله الكرزة الكناني (ت ٩٨٠هـ).

(١) المصدر نفسه، ج١، ص و.

غاية النهاية في طبقات القراء: تأليف شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣ هـ):

من أجمع وأشمل دواوين طبقات القراء، وقد أتاح له هذا الجمع اطلاعه على ما سبقه من أعمال واستفادته منها. رتبه على حسب حروف الهجاء، وختم كل حرف بالترجمة لمن اشتهروا بكناهم أولاً، ثم بأنسابهم وألقابهم ثانياً، ثم بالابن ثالثا لمن ابتدأت أسماؤهم بحرف مجانس للحرف الذي عنون له.

ويتحدث المؤلف عن أصل مادة هذا الكتاب بما يدل على أهميته بقوله:

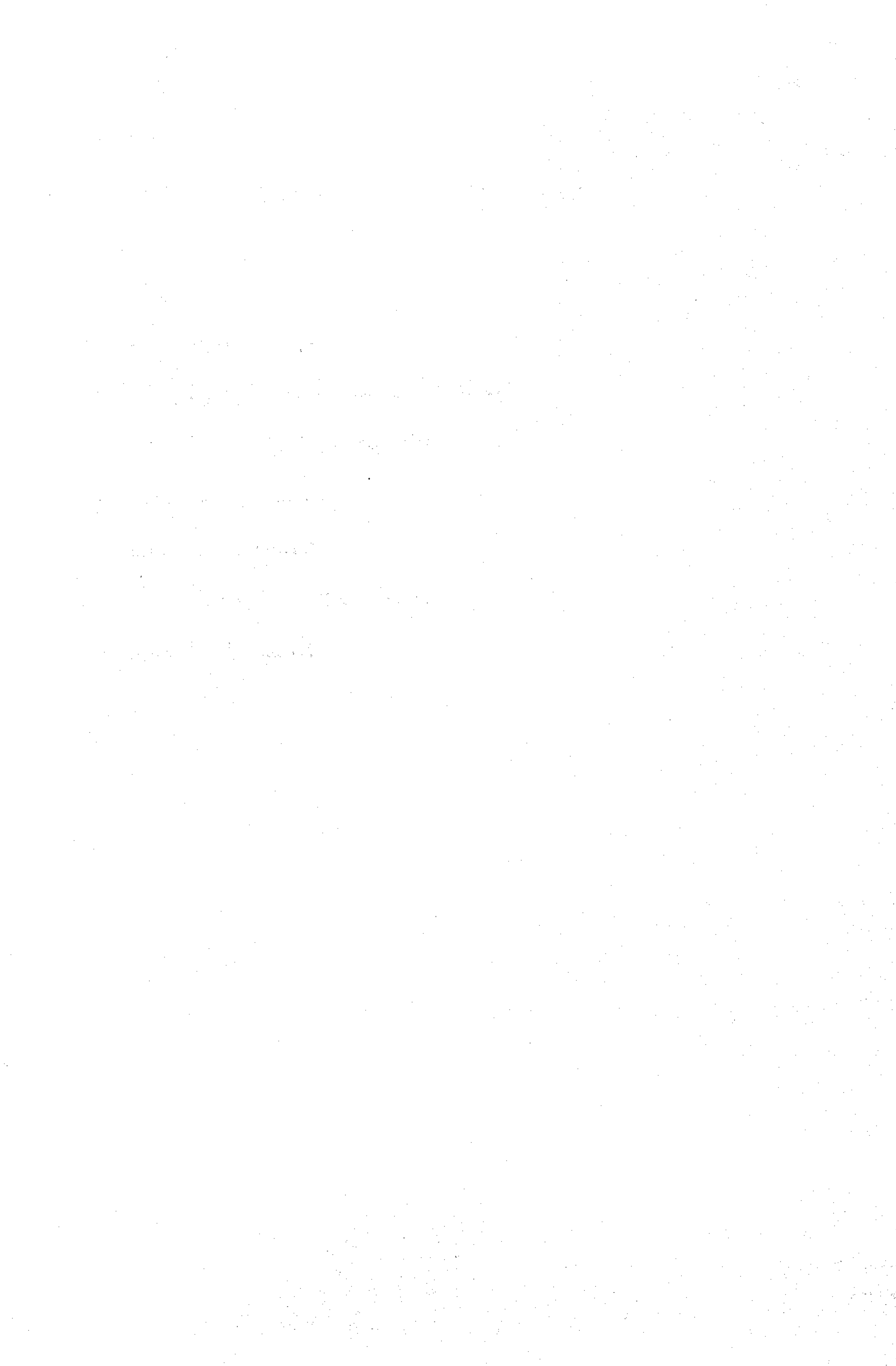
« فهذا كتاب (غاية النهاية) من حصله أرجو أن يجمع بين الرواية والدراية. اختصرت فيه كتاب طبقات القراء الكبير الذي سميته: نهاية الدرايات في أسماء رجال القراءات. وأتيت فيه على جميع ما في كتابي الحافظين أبي عمرو الداني وأبي عبد الله الذهبي رحمها الله، وزدت عليها نحو الضعف »[1]

---

(١) غاية النهاية، الطبعة الأولى (مصر: مكتبة الخانجي. ١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م). ج ١. ص ٣.

مَصَادِرُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

* مصادر الحديث الشريف.
* مصادر تراجم الصحابة رضوان الله عليهم.
* مصادر تراجم الرواة وكناهم وألقابهم.
* مصادر مشكل الحديث.
* مصادر غريب الحديث.
* مصادر الموضوعات وكشف الوضاعين.
* مصادر أصول الحديث.



سنن الدارمي: تأليف أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (ت ٢٥٥ هـ):

« السنن هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية كهذا الكتاب، وقد سماه البعض بالمسند تجوزاً لأن المسند ما كان مرتباً على أسماء الصحابة.

ترجم لكلّ مجموعة من الأحاديث حسب الموضوع الذي تتناوله، بدأ بباب ما كان عليه الناس قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم من الجهل والضلالة، ثم أعقبه بصفات النبي صلى الله عليه وسلم، ثم في الفتيا، ثم ما ورد في العلم والاقتداء بالعلماء، واختلاف الفقهاء وجعل هذا مقدمة للكتب الفقهيـة الأخرى التي بدأها بكتـاب الطهارة والصلاة، ثم كتاب الصيام، كتاب المناسك، كتاب الصيد - كتاب الأطعمة - كتاب الأشربة - كتاب الرؤيا - كتاب النكاح - كتاب الطلاق إلى آخر تمام الموضوعات الفقهية الأخرى والتي جاء في نهايتها كتاب الوصايا ثم كتاب فضائل القرآن.

قال الشيخ عبد الحق الدهلوي: قال بعضهم: « كتاب الدارمي أحرى وأليق بجعله سادسا للكتب؛لأن رجاله أقل ضعفاً، ووجود الأحاديث المنكرة والشاذة نادرة فيه، وله أسانيد عالية وثلاثية أكثر من ثلاثيات البخاري »[1]

صحيح الإمام البخاري: تأليف أبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ):

« أجل كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله عز وجل. قال الإمام النووي:

اتفق العلماء على أن أصحّ الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان صحيح البخاري وصحيح مسلم، وتلقاها الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحها صحيحاً وأكثرها فوائد...

---

(١) سنن الدارمي (دار احياء السنة النبوية)، ج١، ص د، هـ.

التزم مع صحة الأحاديث استنباط الفوائد الفقهية، والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني كثيرة فرقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام... ثم إن تراجم[1] الأبواب قد تكون ظاهرة وخفية، فالظاهرة أن تكون دالّة بالمطابقة لما يورده، وقد تكون بلفظ المترجم له أو ببعضه أو بمعناه، وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام، وبأمرٍ ظاهرٍ وبأمر يختص ببعض الوقائع... ولذا اشتهر في قول جمعٍ من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه»[2].

وقد رتبه على أبواب وكتب فبدأ بباب بدء الوحي وختمه بكتاب التوحيد. وأدرج تحت سائر الكتب أبواباً كثيرة.

شروح الجامع الصحيح:

«لم يحظ كتاب من كتب الحديث بعناية الأمة الإسلامية مثل ما حظي بذلك الجامع الصحيح للإمام البخاري، فقد اعتنى علماء الأمة به شرحاً له واستنباطاً للأحكام منه، وتكلماً على رجاله وتعاليقه، وشرحاً لغريبه، وبياناً لمشكلات إعرابه، إلى غير ذلك، وقد تكاثرت شروحه حتى قال صاحب كشف الظنون انها تنيف على اثنين وثمانين شرحاً، وذلك عدا ما ألف بعد ذلك وإليك بعض شروحه وأشهرها:

شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب البستي المشهور بالخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ:

وهو شرح لطيف فيه نكت لطيفة، ولطائف دقيقة وقد سماه (أعلام السنن) ذكر فيه أنه لما فرغ من تأليف كتابه (معالم السنن) شرح سنن أبي داود ببلخ سأله أهلها أن يصنف لهم شرحاً للبخاري فأجاب.

---

(١) عناوين الموضوعات والمباحث.

(٢) كشف الظنون، ج١، ص٥٤١ - ٥٤٤.

شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني (ت ٧٨٦ هـ):

سماه «الكوكب الدراري في شرح الصحيح البخاري» شرح فيه الألفاظ اللغوية ووجه الأعاريب النحوية البعيدة،وضبط الروايات،وأسماء الرجال، وألقاب الرواة، والتمييز بينهم، ووفق بين الأحاديث التي ظاهرها التنافي، فرغ منه بمكة المكرمة سنة ٧٧٥ هـ. قال الحافظ ابن حجر في (الدرر الكامنة): وهو شرح مفيد، على أوهام فيه في النقل، لأنه لم يأخذه إلا من المصحف».

شرح الإمام مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت ٨١٧ هـ):

سمى شرحه (منح الباري بالسيح الفسيح الجاري) كمل ربع العبادات منه في عشرين مجلدا، وقدر تمامه أربعين مجلداً، وقد ذكر السخاوي في الضوء اللامع أن التقي الفاسي قال في ذيل التقييد: إن المجد لم يكن ماهراً في الصنعة الحديثية، وله فيا يكتبه من الأسانيد أوهام، وقد ملأ شرحه هذا من غرائب المنقولات، ولا سيا من الفتوحات المكية.

قال ابن حجر في (أنباء الغمر): لما اشتهر باليمن مقالة ابن عربي ودعا إليها الشيخ اسماعيل الجبرتي صار الشيخ يدخل فيه من الفتوحات ما كان سببا لشين الكتاب عند الطاعنين فيه، وذكر أيضا أنه رأى القطعة التي كملت في حياة مؤلفها قد أكلتها الأرضة بكمالها بحيث لا يقدر على قراءة شيء منها.

شرح الإمام الحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر العسقلاني ثم المصري (ت ٨٥٢ هـ):

سمى شرحه (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) وهو أجمل الشروح وأوفاها وأحسنها، وقد تعرض فيه لذكر اللغة،والإعراب،والفوائد الحديثية التي لا تكاد تجدها عند غيره،والنكات الأدبية والبلاغية،والاستنباطات الفقهية،والاستدلال عليها،وتحرير الأمور المختلف فيها بين علماء الأمة في الفقه

والكلام تحريراً دقيقاً بالغاً من غير تحيُّز ولا تحيُّف، وقد امتاز بجمع طرق الأحاديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الوجوه والاحتمالات، واستقراء الأحاديث الواردة في الباب،وذكر من خرجها وبيان منزلتها من القوة والضعف مما يدلّ على سعة حفظه وتبحره في الإحاطة بكتب الحديث المختلفة.

وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري،ثم يحيل القارئ على المواضع الأخرى التي استكمل فيها شرح الحديث،وهو أمر يحتاج إلى صبر وأناة كي يحظى الباحث بطلبته من هذا الشرح الجليل، ولفتح الباري مقدمة جليلة تسمى (هدى الساري) لو كتبت بماء الذهب لكان قليلاً عليها، وهي تعتبر بمثابة مفتاح للصحيح يتكلم فيها عن منزلة صحيح البخاري،وأنه أول كتاب ألّف في الأحاديث الصحيحة، ثم عرض فيها لتراجم البخاري وتعليقاته، ووصل ما وجد موصولاً منها، كما عرض فيها للأحاديث المنتقدة على البخاري وحده،وما شاركه مسلم فيها،والإجابة عنها حديثاً حديثاً.كما عرض أيضاً للرجال الذين انتقدوا من رجال البخاري والإجابة عن ذلك إجمالاً وتفصيلاً.إلى غير ذلك من البحوث القيمة المتصلة بالصحيح، ثم ختم المقدمة بتحرير أحاديث الجامع الصحيح،وترجمة وافية للإمام البخاري.

وقد فرغ منها سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وحينذاك ابتدأ في الشرح فكتب منه قطعة أطال فيها النفس، ثم خشي أن يعوقه عن إتمامه على هذه الصفة عائق، فشرع في شرح متوسط وهو « فتح الباري » هذا.

وقد ابتدأ في شرحه هذا سنة سبع عشرة وثمانمائة،فلما كان بعد خمس سنين أو نحوها وقد بيض منه مقدار الربع على طريقة مثلى اجتمع عنده من طلبة العلم المهرة جماعة وافقوه على تحرير هذا الشرح، فجعل يكتب الكراسة، ثم يكتبها هؤلاء الطلبة المهرة، ثم يقرؤه أحدهم وهو الشيخ ابن

خضر، ويعارض معه رفقته مع البحث والتحرير في كل أسبوع فصار السفر لا يكمل إلا وقد قُوبل وحُرِّر، فلا عجب إن كان هذا الشرح لم يكمل إلا في رجب سنة (٨٤٢ هـ)، وأنه جاء غاية في التحرير وحسن التصنيف، ولذا كان الحافظ يقول - كما نقله عنه السخاوي في الضوء اللامع - لست راضياً عن شيء من تصانيفي لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيأ لي من تحريرها سوى شرح البخاري، ومقدمته، والمشتبه، والتهذيب، ولسان الميزان، بل كان يقول فيه: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لم أتقيد بالذهبي، ولجعلته كتاباً مبتكراً، قال السخاوي: بل رأيته في مواضع أثنى على شرح البخاري والتعليق والنخبة، ولما انتهى الحافظ من (فتح الباري) أولم وليمة دعا إليها وجوه المسلمين، وقد بلغ ما أنفقه فيها خسمائة دينار، وهي نحو (٢٥٠) جنيهاً مصرياً، ولا يزال الكتاب محلّ الحظوة من جميع العلماء قديماً وحديثاً، ومعتمد كل من يؤلف في شرح الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، ولا سيما في الأحاديث المتفق عليها بين صحيح البخاري وغيره من كتب الأحاديث، ولما طلب من العلامة الشيخ محمد بن علي الصنعاني الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ صاحب (نيل الأوطار) شرح (منتقى الأخبار) أن يشرح صحيح البخاري التزم جادة الإنصاف، واعترف للحافظ ابن حجر بالإمامة والسبق فقال قولته المشهورة «لا هجرة بعد الفتح» يقصد بالحديث التورية، وإذا كان العلامة ابن خلدون نقل في مقدمته الشهيرة عن شيوخه أنهم قالوا: «إن شرح البخاري دين في عنق الأمة» فذلك إنما قالوه قطعاً قبل أن يؤلف الحافظ شرحه، وقد وفى الحافظ ابن حجر هذا الدين بشرحه الجليل.

والشرح يقع في ثلاثة عشر مجلداً ومقدمته في مجلدٍ كبير، وقد طبع الشرح في الهند، وفي مصر. وأجود طبعاته طبعة بولاق القديمة، وإن كانت لم تسلم من بعض الأخطاء المطبعية، وقد اعتنى العلامة صديق حسن خان بإحصاء هذه الأخطاء وذكرها في الطبعة الهندية لهذا الشرح.

شرح العلامة الشيخ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥):

وقد سمى شرحه (عمدة القاري)، وهو شرح وسيط أفرد فيه بالكلام تراجم الرواة وتباين الأنساب، واللغات، والإعراب، والمعاني، والبيان، وهو منهج حسن يغني القارئ عن الرجوع في هذه المباحث التي عرض لها إلى كتب أخرى. هذا إلى ما فيه من الاستنباطات الفقهية، والفوائد المأخوذة من الأحاديث وسلوكه طريقة السؤال والجواب في كثير من المسائل والمعارف. ومن حسناته أنه لا يهمل في شرح الأحاديث المكررة، ويذر سياق الحديث بطوله عند الشرح، وليس من شكّ في أن في هذا تيسيراً على القارئ، كما يذكر من خرج الحديث من أصحاب الكتب المعتمدة المشهورة، وقد بدأ في تأليف شرحه سنة ٨٢١ هـ في آخر رجب وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ هـ، وقد ذكروا أنه اعتمد في جزء كبير من كتابه على الشيخ العلامة ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريمي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ.

وحكي أن بعض الفضلاء ذكر للعلامة ابن حجر ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع، واللغات، والأنساب، ونحو ذلك فقال بديهة:

هذا شيء نقله من شرح ركن الدين، وقد كنت وقفت عليه قبله لكني تركت النقل منه لكونه لم يتم، إنما كتب منه قطعة وخشيت من تعبي بعد فراغها في الاسترسال، ولهذا لم يتكلم العيني بعد تلك القطعة بشيء من ذلك. وقد استمد في كتابه أيضاً من فتح الباري بحيث كان ينقل منه الورقة بكمالها، وكان يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مؤلفه له، ولكن مع هذا فالكتاب قيّم، وقد بذل فيه مؤلفه مجهوداً يشكر. ولئن امتاز شرح العيني بالتوسع في الأنساب، واللغات، والبيان، والبديع، ونحوها، فقد امتاز شرح الحافظ بالصنعة الحديثية، واستقراء الأسانيد، والمتون بطريقة فنية، والتوسع في وصل المعلقات، والردّ عما أثير حول الصحيح من مشكلات.

وقد كان بين الإمام العيني والحافظ ابن حجر ما يكون بين الأقران المتعاصرين،ولهذا تعقب العيني الحافظ في مواضع من كتابه، وأورد عليه اعتراضات ذكرها في شرحه من غير أن يصرح باسمه فيقول: قال بعضهم.

وقد أجاب عن هذه الاعتراضات - إلا القليل منها،فقد اخترمته المنية قبل أن يجيب عنه - الحافظ ابن حجر في رسالة سماها، (انتقاض الاعتراض) وهي مخطوطة وقد رزق شرح العيني هو الآخر القبول من العلماء،وإن كان لم يبلغ مبلغ الفتح وقد طبع في مصر،وفي اسطنبول في أحد عشر جزءاً.

شرح العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب المصري الشافعي المشهور بالقسطلاني صاحب المواهب اللدنية (ت ٩٢٢ هـ):

وهو شرح وسط راعى فيه الاختصار عن سابقيه، وكثيراً ما يعتمد على كلام من سبقه، ولا سيما صاحب الفتح، وقد سمى شرحه (إرشاد الساري إلى صحيح البخاري) ولم يتحاش من الإعادة عند الحاجة إلى البيان، ولا في ضبط الواضح عند علماء هذا الشأن قصداً لنفع الخاصة والعامة. وقد كتب له مقدمة في منزلة الحديث النبوي،وعناية الأمة به حفظاً وجمعاً وتدويناً.

وقد طبع مراراً منها طبعة على هامشها شرح صحيح مسلم للنووي، ومنها طبعات أخرى على سبيل الاستقلال.

شرح العلامة الشيخ أبي الحسن بن عبد الهادي السندي، نزيل المدينة المنورة (ت ١١٣٨):

وهو إلى التعليقات أقرب منه إلى الشروح،إذ اقتصر فيه على شرح ما هو غامض أو مشكل،وهو موجز جداً ولكنه على إيجازه لا يخلو من فوائد قيمة، وهو مطبوع على هامش إحدى طبعات الجامع الصحيح.

شروح أخرى لم تتمّ:

(١) ومن شروحه التي لم تتمّ شرح الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦ شرح قطعة منه إلى آخر كتاب الايمان.

(٢) وشرح الحافظ عماد الدين اسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ شرح قطعة من أوله.

(٣) وشرح الشيخ ركن الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن القريمي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ وهو الذي أشرنا إليه آنفا.

(٤) وشرح شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني الشافعي المتوفى سنة (٨٠٤ هـ) شرح قطعة من أوله إلى كتاب الايمان في نحو خمسين كراسة.

(٥) وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٩٩٥ هـ شرح قطعة من أوله ووصل إلى كتاب الجنائز.

مختصراته:

وللجامع الصحيح مختصرات منها:

(١) مختصر الشيخ الإمام جمال الدين أبي العباس أحمد بن عمر الأنصاري القرطبي المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) بالاسكندرية

(٢) مختصر العارف بالله القدوة الشيخ أبى محمد عبد الله بن سعد ابن أبي جمرة الأندلسي المتوفى سنة (٦٩٥ هـ) وهو نحو ثلثمائة حديث وقد شرح مختصره هذا وسماه (بهجة النفوس وغايتها، بمعرفة ما لها وما عليها)، وهو شرح قيم سلك فيه مسلك العناية بالمعاني دون الألفاظ وهو شرح قيم فيه من التحقيقات والنكات البارعات ما لا تعثر عليه في غيره، وقد ينقل منه الحافظ بن حجر في شرحه المشهور.

(٣) مختصر الشيخ العلامة بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبي المتوفى سنة (٧٧٩ هـ) وسماه (إرشاد السامع والقارئ المنتقى من صحيح البخاري).

(٤) مختصر الشيخ الإمام زين الدين أبي العباس أحمد بن عبد اللطيف

الشرجي الزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣ هـ حذف منه ما تكرر وجمع فيه ما تفرق »[١].

صحيح الإمام مسلم: تأليف الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري الشافعي (ت ٢٦١ هـ):

« هو الثاني من الكتب الستة، وأحد الصحيحين اللذين هما أصحّ الكتب بعد كتاب الله العزيز.

قال الإمام النووي: وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولاً من حيث إنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة، وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه...

رتب كتابه على الأبواب، ولكنه لم يذكر تراجم (عناوين) الأبواب، وقد ترجم جماعة أبوابه[٢] وكان غرضه من ذلك تجريد الصحاح بلا تعرض للاستنباط. فجمع طرق كل حديث في موضع واحد؛ ليتضح اختلاف المتون، وتشعب الأسانيد على أجود ترتيب.

شروح صحيح مسلم:

« كما عني العلماء بصحيح البخاري عنوا بصحيح مسلم تهذيباً واختصاراً واستدراكاً واستخراجاً، وشرحاً واستنباطاً، وإن كانت العناية بشرح مسلم لم تبلغ العناية بشرح البخاري وأشهر شروحه:

(المعلم بفوائد كتاب مسلم) للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري[٣] المتوفى سنة ٥٣٦ هـ وهو مخطوط بدار الكتب المصرية وبه خرم من الأول.

---

(١) محمد بن محمد أبو شهبة. أعلام المحدثين (مصر: مطابع دار الكتاب العربي) ص١٥٥-١٦١.

(٢) كشف الظنون. ج١. ص٥٥٥

(٣) مازر: كها جزيرة من بلاد المغرب ووالبها ينسب شارح صحيح مسلم « قاموس »

(إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم) للإمام القاضي عياض بن موسى اليحصبي المالكي المتوفى سنة ٥٥٤ هـ أربع وأربعين وخمسمائة

وهو مخطوط.والموجود منه بدار الكتب المصرية ستة أجزاء فقط،ولكنها من نسخ متعددة.

المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج: شرح الإمام الحافظ أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي (ت٦٧٦ هـ)

اعتمد فيه على كلام من تقدمه كالمازري وعياض، وكثيراً ما ينقل عنهما. وهو شرح وسط، راعى فيه مؤلفه ألا يكون قصيراً مخلاً ولا طويلا مملا، وقد أبان مؤلفه عن منهجه فيه في مقدمة شرحه فقال: «وأما صحيح مسلم- رحمه الله- فقد استخرت الله تعالى الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كتاب في شرحه، متوسط بين المختصرات والمبسوطات، لا من المختصرات المخلات، ولا من المطولات المملات، ولولا ضعف الهمم، وقلة الراغبين وخوف عدم انتشار الكتاب لقلة الطالبين للمطولات لبسطته، فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات من غير تكرارٍ، ولا زياداتٍ عاطلات، بل ذلك لكثرة فوائده، وعظم عوائده، الخفيات والبارزات، وهو جدير بذلك فإنه كلام أفصح المخلوقات، صلى الله عليه صلوات دائمات، لكني أقتصر على التوسط، وأحرص على ترك الإطالات، وأوثر الاختصار في كثير من الحالات، فأذكر فيه - إن شاء الله - جملاً من علومه الزاهرات، من أحكام الأصول والفروع، والآداب والإشارات الزاهرات، وبيان نفائس من أصول القواعد الشرعيات، وإيضاح معاني الألفاظ اللغوية، وأسماء الرجال، وضبط المشكلات، وبيان أسماء ذوي الكنى وأسماء آباء الأبناء والمبهمات، والتنبيه على لطيفة من حال بعض الرواة وغيرهم من المذكورين في بعض الأوقات، واستخراج لطائف من خفيات علم الحديث من المتون والأسانيد المستفادات، وضبط جمل من الأسماء المؤتلفات والمختلفات، والجمع بين الأحاديث التي تختلف ظاهراً ويظن بعض

من لا يحقق صناعتي الحديث والفقه وأصوله كونها متعارضات،وأنبه على ما يحضرني في الحال في الحديث من المسائل العمليات، وأشير إلى الأدلة في كل ذلك إشارات، إلا في مواطن الحاجة إلى البسط للضرورات، وأحرص في جميع ذلك على الإيجاز وإيضاح العبارات، وحيث أنقل شيئاً من أسماء الرجال، واللغة، وضبط المشكل،والأحكام،والمعاني وغيرها من المنقولات فإن كان مشهوراً لا أضيفه إلى قائليه إلا نادراً، وإن كان غريباً أضفته إلى قائليه إلا أن أذهل عنه في بعض المواطن لطول الكلام أو كونه مما تقدَّم بيانه، وإذا تكرَّر الحديث،أو الاسم،أو اللفظة من اللغة ونحوها بسطت المقصود منه في أول مواضعه. وإذا مررت على الموضع الآخر ذكرت أنه تقدم شرحه... وأقدم في أول الكتاب جملاً من المقدمات مما يعظم النفع به إن شاء الله تعالى ويحتاج إليه طالبوا التحقيقات»[1] وبرحم الله الإمام النووي فلو أنه سلك فيه مسلك البسط لجاء أوفى وأتمّ مما هو عليه، ولكان بالنسبة إلى صحيح مسلم كفتح الباري بالنسبة إلى صحيح البخاري.

وفي الكتاب مواضع - ولا سيما في أوله - أطال فيها النفس وقصد إلى الاستيعاب فأجاد فيها وأفاد، وأقنع وأشبع، وفيه مواضع طوى فيها شرح الحديث،ولا سيما المفردات.وقد يكون فيها ألفاظ غريبة، ومعانٍ مشكلة، واكتفى في شرح الحديث بكلمات مجملة، لا تروي النفوس المتعطشة للبحث والاستقصاء.

ومهما يكن من شيء فهو أجل الشروح المطبوعة،ولا سيما مقدمته القيمة التي تعتبر مفتاحاً لهذا الصحيح الجليل، وتبويبه للصحيح هذا الترتيب الفائق في الحسن. وقد طبع هذا الشرح مراراً بالهند وبالقاهرة.

شرح أبي الفرج عيسى بن مسعود الزواوي (ت ٧٤٤هـ)

وهو شرح كبير في خمس مجلدات جمعه من المعلم واكماله والمفهم والمنهاج.

---

(١) شرح مسلم للنووي ج١ ص ٥

إكمال إكمال المعلم: شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشناني المالكي المتوفى سنة ٨٢٧ سبع وعشريـن وثمانمائة

وهو في عـدة مجلـدات، ذكر في مقدمـة شرحـه أنـه ضمنـه شروحـه الأربعـة - المـازري، وعيـاض، والقـرطـبي، والنووي - مـع زيـادات وتكميلات من عنده، وقد نقل عن شيخه ابن عرفـة أنه قال: « ما يشق عليَّ فهم شيء كما يشقّ من كلام عياض في بعض مواضع من الإكمال » وقد أشار إلى كلام أصحاب هذه الشروح بالحروف فأشار بالميم إلى المازري، وبالعين إلى عياض، وبالطاء إلى القرطبي، وبالدال إلى محي الدين النووي، وإذا قال في شرحه هذا قال الشيخ فمراده شيخه ابن عرفة ويغلب على هذا الشرح ذكر التفريعات الفقهية ولا سيما عند المالكية كما هو الشأن في كثير من شراح الأحاديث فإنهم يميلون في شروحهم إلى بيان مذاهبهم الفقهية وهو شرح جليل وفيه من الفوائد ما لا يعثر عليها الباحث في غيره وهو مطبوع.

شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي الحسني المتوفى سنة ٨٩٥ خمس وتسعين وثمانمائة قال فيه: «إن من أحسن شروح مسلم وأجمعها شرح الأبي، فعزمت على أن أختصر هذا الشرح، وأضمّ إليه كثيراً مما أغفله مما هو كالضروري، وأكملته أيضا بشرح الخطبة فتمّ النفع وجاء بحمد الله مختصراً يقنع أو يغني عن جميع الشروح وما فيها من تطويل أو مزيد إطناب » وقد أشار إلى الكتب التي اعتمد عليها بهذه الرموز فأشار بالميم إلى المازري، وبالعين إلى عياض، وبالطاء إلى القرطبي، وبالحاء إلى محي الدين النووي، وبالباء إلى الأبي وفي الحق أنه لم يزد على الأبي إلا في القليل النادر جداً وقد سمى شرحه (مكمل إكمال الإكمال).

وهذا الشرح وشرح الأبي مطبوعان في كتاب واحد على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ - رحمه الله وأثابه - سنة ١٣٢٨ هـ ابتدأ الكتاب بشرح المقدمة للسنوسي إلى باب الايمان فجعل الصحيح في الهامش، وشرح الأبي في الصدر، وشرح السنوسي في الذيل.

شرح الإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١):

سماه (الديباج على شرح مسلم بن الحجاج)، ذكر في أوله فصولاً في شروط مسلم ومصطلحه في كتابه، وتسمية من ذكر فيه بكنيته على حروف المعجم، وضبط ما يخشى التباسه من الأسماء والألقاب كذلك. وهو لطيف مختصر، مشتمل على ما يحتاج إليه القارئ والمستمع من ضبط ألفاظه وتفسير غريبه، وبيان اختلاف رواياته على قلتها، وتسمية مبهم، وإعراب مشكل، وجمع بين مختلف وإيضاح وهم، بحيث لا يفوته من الشرح إلا الاستنباط.

ومن الشروح التي لم تتم:

شرح الشيخ العلامة أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (ت ٩٢٣ هـ):

سماه (الابتهاج) بلغ إلى نحو نصفه في ثمانية أجزاء كبيرة.

شرح الشيخ علي القاري الهروي الحنفي نزيل مكة المكرمة (ت ١٠١٤ هـ).

وهو في أربع مجلدات.

مختصراته:

مختصر الشيخ أبي عبد الله شرف الدين محمد بن عبد الله المرسى (ت ٦٥٦ هـ).

مختصر الشيخ الإمام أحمد بن عمر بن ابراهيم القرطبي (ت ٦٥٦ هـ).

وله شرح على هذا المختصر ذكر فيه: أنه لما لخصه ورتبه وبوبه شرح غريبه، ونبه على مسائل من الإعراب، وعلى وجوه من الاستدلال بأحاديثه، وسمى شرحه هذا (المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم)، وكثيراً ما ينقل منه الإمام النووي في شرحه على مسلم والحافظ ابن حجر في فتح الباري.

مختصر الإمام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ):

وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك المصري المتوفى سنة ٧٣٨ هـ[١]

سنن[٢] أبي داود: تأليف سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ):

جمع الأحاديث التي استدلّ بها فقهاء الأمصار، وبنوا عليها الأحكام، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح،والحسن،واللين،والصالح للعمل وهو يقول: «ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه» فما كان منها ضعيفاً صرح بضعفه، وما كان فيه علة بينها، وترجم لكلّ حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده.

قال ابراهيم الحربي: «جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم،وأمهات السنن،وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدماً سبقه إليه،ولا متأخراً لحقه فيه»

وقال النووي: «ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء بسنن أبي داود، وبمعرفته التامة، فإن معظم أحاديثه يحتجّ بها فيه،مع سهولة تناوله وتلخيص أحاديثه،وبراعة مصنفه،واعتنائه بتهذيبه»[٣].

قال ابن السبكي في طبقاته: «وهي من دواوين الإسلام والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى سنن الترمذي لا سيا سنن أبي داود»[٤].

---

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، ص ١٩٨ - ٢٠٣

(٢) جرى اصطلاح المحدثين بتسمية الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية وليس فيها شيء من الموقوف الذي تنتهي نسبته من الآثار إلى الصحابي مما لم يرفعه إلى النبي ﷺ بكتب (السنن)

(٣) أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي، معالم السنن، الطبعة الأولى (حلب: المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م)، ج١ ص٤.

(٤) كشف الظنون، ج٢، ص١٠٠٤.

شروح سنن أبي داود:

«لقد شرح سنن أبي داود كثير من العلماء وإن كانت العناية بها لم تبلغ درجة الصحيحين وأهم شروحها:

شرح الإمام أبي سليمان أحمد بن ابراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف المفيدة (ت ٣٨٨ هـ):

وسمى شرحه (معالم السنن)،وهو شرح وسط اعتنى فيه باللغات وتحقيق الروايات، وضبط الكلمات، واستنباط الأحكام والآداب، والكشف عن المعاني الفقهية المنطوية عليها الأحاديث، وبيان ما استغلق من المعاني.

وقد ألف شرحه استجابة لجماعة من أهل العلم طلبوا منه شرح هذا الكتاب الجليل، وهذا الشرح مطبوع في مصر وفي غيرها.

شرح قطب الدين أبي بكر اليمني الشافعي (ت ٦٥٢ هـ):

شرح الشيخ علاء الدين بن قليج الحنفي المعروف بمغلطاي (ت ٧٦٢ هـ):

ولم يكمله.

شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤ هـ):

شرح زوائده على الصحيحين في مجلدين.

شرح الشيخ الحافظ ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٣٦ هـ):

وقد بسطه جداً،كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، وكتب مجلداً فيه الصيام والحج والجهاد، ولو كمل لجاء في أكثر من أربعين مجلداً.

شرح العلامة بدر الدين محمود بن أحمد العيني الحنفي (ت ٨٥٥ هـ):

وهو لم يكمل.

شرح الشيخ الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ):

وسماه (مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود).

مختصرات السنن:

قد اختصر سنن أبي داود الحافظ الإمام عبد العظيم بن عبد القوي المنذري صاحب (الترغيب والترهيب) والمتوفى سنة ٦٥٦ ست وخمسين وستمائة، وقد التزم المنذري أن يذكر عقب كل حديث من وافق أبا داود من الأئمة الخمسة على تخريجه بلفظه،أو بنحوه، كما بين علل بعض الأحاديث فأحسن في عمله وأجاد.

تهذيب المختصر:

وقد هذّب هذا المختصر وشرحه العلامة الإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة (٧٥١ هـ) إحدى وخمسين وسبعمائة. قال في مقدمته: «وكان الإمام الحافظ أبو محمد عبد العظيم المنذري - رحمه الله تعالى - قد أحسن في اختصاره، وتهذيبه،وعزو أحاديثه، وإيضاح علله وتقريبه، فأحسن حتى لم يكد يدع للإحسان موضعاً، وسبق حتى جاء من خلفه له تبعاً. جعلت كتابه من أفضل الزاد، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد، فهذبته نحو ما هذب به الأصل،وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها، والتعرض إلى تصحيح أحاديث لم يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مغلقها، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لم يشر إليها، وبسطت الكلام على مواضع جليلة لعل الناظر إليها لا يجدها في كتاب سواه، فأنا أبرأ إلى الله من التعصب،والحمية،وجعل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تابعة لآراء الرجال منزلة عليها، مسوقة إليه،كما أبرأ إليه من الخطأ والزور والسهو».

وقد طبع المختصر وتهذيبه وكتاب (معالم السنن) للإمام الخطابي في كتابٍ واحدٍ بمصر»[1].

سنن ابن ماجة: تأليف أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة (ت ٢٧٥ هـ):

وهي السادسة من الكتب الستة، وقد تضاربت أقوال الأئمة في قيمة هذه

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، ص٢٢٨- ٢٣١.

السنن ومنزلتها من الكتب الخمسة التي اعتمدها المحدثون.

يقول محقق الكتاب محمد فؤاد عبد الباقي بعد تنويهه السابق بتضارب الآراء في أهمية هذه السنن:

«رأيت أن أهمّ ما أعنى به حين تقديمها للقراء هو تحقيق القول في قيمتها وفي منزلتها. ولا يكون ذلك إلا بالإحصاء الدقيق لعدد أحاديثها، ثم تمييز ما انفردت به من الأحاديث، وذلك بتقسيمه إلى أحاديث صحيحة الإسناد ثقات الرجال، وإلى أحاديث حسنة الإسناد، وأحاديث ضعيفة، وأحاديث واهية الإسناد أو منكرة. وما كان يمكن أن أصل إلى غرضي على الوجه الحقّ إلا حين إعداد طبعها، فأرقم الأحاديث ترقيماً مسلسلاً، وأثبت عقب كلّ حديث من الأحاديث الزوائد قيمته حسب الأقسام الأربعة المبينة قبل بكل ريث وطمأنينة، فلا ترهقني عجلة ولا إسراع. ولقد وقعت جملة أحاديث السنن في ٤٣٤١ حديثاً. من هذه الأحاديث ٣٠٠٢ حديث أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها ١٣٣٩ هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة.

وبيان الزوائد:

٤٢٨ حديثاً رجالها ثقات صحيحة الإسناد.

١٩٩ حديثاً حسنة الإسناد.

٦١٣ حديثاً ضعيفة الإسناد.

٩٩ حديثاً واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة.

وإن كتاباً يجمع بين دفتيه ٣٠٠٢ حديث يرويها أصحاب الكتب الخمسة في كتبهم ثم يجيء ابن ماجة يرويها كلها عن طرق غير طرقهم، وكلّ الطرق يؤيد بعضها بعضا، مما يعطي للأحاديث قوة فوق قوتها، ثم يضيف إلى عددها ٤٢٨ حديثاً صحيحة الإسناد رجالها ثقات، و ١٩٩ حديثاً حسنة الإسناد لهو

كتاب له قيمته لو اقتصر على هذه المزية فقط. فما بالكم وقد جاوز هذه المزية إلى مزايا أخرى... »[1]

وقد قام المحقق بوضع « مفتاح يحوي جميع الأحاديث القولية،مرتبة حسب أوائل كلماتها، وأمام كلّ حديث الرقم الدالّ عليه وذلك لسهولة الاهتداء إليه بمجرد ذكر أول كلمة منه... »[2]

شروح سنن ابن ماجة:

شرح الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي (ت ٨٠٤ هـ):

اقتصر فيه على شرح زوائد سنن ابن ماجة على الكتب الخمسة، وقد سلك فيه مسلك البسط والإطناب حتى بلغ به ثماني مجلدات، وسمى شرحه هذا (ما تمسّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجة).

الديباجة شرح سنن ابن ماجة: تأليف كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي (ت ٨٠٨ هـ):

في خمس مجلدات ولكن عاجلته المنية قبل تحريره وتنقيحه.

شرح الشيخ ابراهيم بن محمد الحلبي (ت ٨٤١ هـ).

شرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ):

وأسمى شرحه (مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة)

وقد جرى فيه على طريقته في شرح الكتب الستة،وهي الإيجاز والاقتصار على المهم.

شرح الشيخ أبي الحسن بن عبدالهادي السندي المدني (ت ١١٣٨ هـ):

وهو شرح لطيف وجيز،ومفيد على وجازته، اقتصر فيه على المهمات.[3]

---

(١) سنن ابن ماجة. حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي (مصر: دار إحياء الكتب العربية. عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٣ م)، ج١، ص١٥١٩.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ١٥٢٩

(٣) محمد محمد أبو شهبة، ص ٢٨٥.

سنن الإمام الترمذي: تأليف الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ):

« هو ثالث الكتب الستة في الحديث،نقل عن الترمذي أنه قال(صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به).

اشتهر بالنسبة لمؤلفه فيقال جامع الترمذي، ويقال له السنن أيضاً،والأول أكثر »[١].

ومنهج الترمذي هو الجمع بين طريقة الشيخين البخاري ومسلم،وطريقة أبي داود حيث جمع الأخير كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليها بيان مذاهب الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث فذكر واحداً وأومأ إلى ما عداه،وبين أمر كل حديث من صحة وحسن ونكارة،وبين وجه الضعف،أو أنه مستفيض أو غريب.

قال الترمذي: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً عمل به بعض الفقهاء سوى حديث (فإن شرب في الرابعة فاقتلوه) وحديث (جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر).

ومن أجل ما جمع هذا الجامع من المذاهب والآراء اعتبر من أهم المصادر لدراسة الخلاف[٢].

شروح الجامع:

«للجامع شروح كثيرة منها:

شرح الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي (ت ٥٤٣ هـ)[٣]:

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٥٥٩.

(٢) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، الطبعة الثانية، ترجمة عبد الحليم النجار (مصر: دار المعارف المصرية)، ج ٣، ص ١٨٩.

(٣) هذا هو الذي ذكره ابن خلكان وصححه الذهبي وقال ابن النجار في تاريخه (ت٥٤٦هـ)

سماه (عارضة الأحوذي على الترمذي)[1] تكلم فيه على الرجال والأسانيد والغريب،وذكر فنوناً من النحو والعقائد والأحكام والآداب ونكتاً من الحكم والمصالح. وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها. ولا سيما مذهب إمامه مالك - رحمه الله تعالى - كل ذلك في عارضة قوية، وبيان مشرق وأسلوب عربي رصين. وهو مطبوع بمصر والهند.

شرح الحافظ الإمام أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي (ت ٧٣٤ هـ):

بلغ فيه نحو ثلثي الجامع في نحو عشر مجلدات ولم يتمّ، ولو اقتصر على فن الحديث لكان أحسن،ثم كمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ. ست وثمانمائة.

شرح زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ):

وهو في نحو عشرين مجلداً. وقد احترق شرحه في الفتنة.

شرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ):

سماه (قوت المغتذي على جامع الترمذي)، ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته، واصطلاحاته. وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه،ولا سيما ابن العربي المالكي، وقد طبع بالهند.

شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادي السندي المدني (ت ١١٣٨ هـ):

وهو شرح لطيف مختصر اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء.

---

(١) قال ابن خلكان في وفياته: أما معنى عارضة الأحوذي فالعارضة القدرة على الكلام يقال فلان شديد العارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام. والأحوذي الخفيف في الشيء لحذقه، وقال الأصمعي: الأحوذي المشمر في الأمور،القاهر لها الذي لا يشذ عليه شيء منها وهو بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وفي آخره ياء مشددة.

مختصراته:

مختصر الجامع لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٠ هـ).

مختصر الجامع لنجم الدين محمد بن عقيل اليالسي الشافعي (ت ٧٢٩ هـ):

سنن النسائي (المجتبى): تأليف أبي عبد الرحمن بن شعيب بن علي بن سنان ابن بحر النسائي (ت ٣٠٣ هـ):

أحد الكتب الستة.لخص سننه الكبرى،وترك كلّ حديث أورد في الكبير مما تكلم في إسناده بالتعليل،وسماه (المجتبى) وإذا أطلق أهل الحديث على أن النسائي روى حديثاً فإنما يريدون (المجتبى).

قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر في شروط الأئمة: «كتاب أبي داود والنسائي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح المخرج في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهما، وقد حكى أبو عبد الله بن منده أن شرطهما إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال، فيكون هذا القسم من الصحيح إلا أنه طريق دون طريق ما أخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما،بل طريقه طريق ما ترك البخاري ومسلم من الصحيح لما بينا أنهما تركا كثيراً من الصحيح الذي حفظاه.

الثالث:أحاديث أخرجاها من غير قطع منهما بصحتها،وقد أبانا علتها بما يفهمه أهل المعرفة، وإنما أودعا هذا القسم في كتابيهما لأنه رواية قوم لها،واحتجاجهم بها،فأوردها وبينا سقمها لتزول الشبهة[١]...»

(١) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (مصر: المطبعة المصرية بالأزهر) ج١ ص٣.

شروح السنن:

لم تحظ سنن النسائي بمثل ما حظيت به كتب الحديث المعتمدة الأخرى من الشروح وقد أشار إلى ذلك الإمام السيوطي المتوفي سنة ٩١١ في شرحه حيث قال في مقدمته:

« وهو تعليق على سنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسائي على نمط ما علقته على الصحيحين،وسنن أبي داود،وجامع الترمذي، وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق ».

وأشهر شروحه:

شرح الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفي سنة ٩١١:

وهو شرح لطيف موجز،وهو إلى التعليق أقرب منه إلى الشرح وسماه (زهر الربى على المجتبى) وقد عني فيه بضبط أسماء الرواة،وشرح الألفاظ والغريب،وذكر نكتا من الحكم،والأحكام،والآداب،التي اشتملت عليها الأحاديث، وكثيراً ما ينقل فيه عمن سبقه من العلماء، ولا سيما الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وهو على وجازته مفيد ويعتبر من خير الشروح المعروفة وأحسنها.

شرح الشيخ العلامة أبي الحسن محمد بن عبد الهادي الحنفي المشهور بالسندي نزيل المدينة المنورة (ت ١١٣٨ هـ):

قال في مقدمته:

« فهذا تعليق لطيف على سنن الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي،يقتصر على حلّ ما يحتاج إليه القارىء،والمدرس من ضبط اللغة،وإيضاح الغريب والإعراب... » وهو أوفى من شرح السيوطي.وله فيه آراء دقيقة.وقد طبع هذان الشرحان في الهند ومصر والطبعة المصرية جعل فيها السنن في أعلى الصلب،وتحتها زهر الربى وعلى الهامش تعليق

السندي، وكان الفراغ منها عام ١٣١٢ هـ.»[١].

موطأ مالك بن أنس: تأليف أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت ١٧٩ هـ):

قصد فيه إلى جمع الصحيح،لكن إنما جمع الصحيح عنده لا على اصطلاح أهل الحديث؛لأنه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة. قال السيوطي: «ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط،وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهي أيضا حجة عندنا بلا شرط وعند من وافقه من الأئمة على الاحتجاج بالمرسل فهي أيضا حجة عندنا؛ لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد، أو عواضد...»[٢]

رتّب الأحاديث وبوَّبها حسب ترتيب الكتب الفقهية فبدأ بوقوت الصلاة، ثم الوضوء والغسل،ثم أحكام الصلاة وأنواعها ثم كتاب الزكاة ثم كتاب الصيام، ثم كتاب الحج،ثم كتاب الجهاد الخ.

ويذهب البعض إلى أن الموطأ «ليس من كتب الحديث، بل من كتب الفقه يبين أحكام العبادات،والمعاملات في ضوء إجماع أهل المدينة، وما انتشر بينهم من الحديث والسنة،كما يتعرض للخلافات الخارجة عن ذلك، وفي بعض الفروع لا يسوق مالك حديثاً واحداً يعتمد عليه، بل يذكر فتاوى المجتهدين ثم يصدر هو حكمه، ويخبر عن إجماع أهل المدينة...»[٣]

من شروح الموطأ:

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ):

---

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، ص ٢٦٩.

(٢) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تنوير الحوالك إلى موطأ مالك (مصر: الناشر عبد الحميد أحمد حنفي)، ج١، ص٨.

(٣) كارل بروكلمان، ج ٣، ص ٢٧٥.

شرح واسع شامل لكتاب الموطأ، أثنى عليه علماء الإسلام ومجتهدوه ثناءً كبيراً. قال الإمام أبو محمد بن حزم:

«التمهيد لصاحبنا أبي عمر بن عبد البر، لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه».

وهو موسوعة شاملة في الحديث والفقه.

«رتبه المؤلف على طريقة الإسناد حسب أسماء شيوخ الإمام مالك الذين روى عنهم ما في الموطأ من الأحاديث، وذكر ما له عن كلّ شيخ مرتباً على حروف المعجم، فبدأ بمن اسمه ابراهيم، ثم اسماعيل وإسحاق، ثم أيوب الخ وختم بمن اسمه يحيى ويونس ويعقوب، وأخيراً بالكنى والبلاغات.

وقد اقتصر فيه على ما ورد عن الرسول عليه السلام من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مرسلاً دون ما في الموطأ من الآراء والآثار، لأن هاته أفردها بكتاب آخر سماه (الاستذكار، لمذاهب علماء الأمصار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار).

وقد قضى في تأليف كتاب التمهيد أكثر من ثلاثين سنة...»[1]

الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار: تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي (ت ٤٦٣ هـ):

أفرد فيه ابن عبد البر القول بالشرح والتحليل والاستدلال الآراء والآثار التي وردت في الموطأ، كما أنه اقتصر في كتابه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) على ما ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الحديث متصلاً، أو منقطعاً، أو موقوفاً، أو مرسلاً دون ما في الموطأ من الآراء والآثار.

---

(١) أبو عمر بن عبد البر، التمهيد، حققه وعلق حواشيه مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري (المغرب: مطبعة فضالة- المحمدية)، ص ج، يح، ج١.

وكلا الكتابين يتناولان بالدراسة موطأ الإمام مالك رضي الله عنه وكل منهما يكمل الآخر موضوعاً وبحثاً.

المنتقى: تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف التميمي الباجي (ت ٤٧٤ هـ):

شرح موطأ الإمام مالك أولاً في كتاب (الاستيفاء) وهو غزير المادة مفيد ثم انتقى منه فوائد سماها (المنتقى).

قال في شجرة النور الزكية في طبقات المالكية «وهو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك شاهد له بالتبحر في العلوم»[1].

ويعتبر من الكتب الاستدلالية لمذهب الإمام مالك رضي الله عنه، وهذا ما ذكره في خطبة الكتاب بقوله:

«أما بعد: وفقنا الله وإياك فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الاستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه، لا سيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره، ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم، وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحاً له، وتنبيهاً على ما يستخرج من المسائل منه، ويشير إلى الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها... وانتقيته من الكتاب المذكور... وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد، واستيعاب المسائل والدلالة، وما احتجّ به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الاستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل، ثم أتبعت ذلك ما يليق به من الفرع وأثبته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل، وسد من الوجوه والدلائل.... وقد قدَّمت في الكتاب

---

(١) محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، الطبعة الأولى (المطبعة السلفية ومكتبتها ١٣٤٩. تصوير: بيروت، دار الكتاب العربي) ص١٢٠.

المذكور (الاستيفاء) ما لا أخلى هذا الكتاب من حرف من ذكره، وذلك أن فتوى المفتي في المسائل،وكلامه عليها،وشرحه لها إنما هو بحسب ما يوفقه الله تعالى إليه ويعينه، وقد يرى الصواب في قول من الأقوال في وقت،ويرى خطأه في وقت آخر، ولذلك يختلف قول العالم في المسألة الواحدة، فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل، والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها، وأذمّ من رأى غيره، وإنما هو مبلغ اجتهادي وما أدى إليه نظري، وأما فائدة إثباتي له فتبيين منهج النظر والاستدلال،والإرشاد إلى طريق الاختيار والاعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك، ويعمل بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليجعل ما ضمنته كتابي هذا سلّماً إليها وعوناً عليها والله ولي التوفيق ».

القبس على موطأ الإمام مالك: تأليف أبي بكر محمد بن العربي (ت ٥٤٦ هـ):

تحدث في المقدمة عن الموطأ بقوله:

« هذا أول كتاب ألف في شرائع الإسلام،وهو آخره؛لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك رحمه الله على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه التي يرجع إليها مسائله وفروعه ».(١)

ولابن العربي أيضا شرح آخر بعنوان « المسالك إلى موطأ مالك ».

كشف المغطا في شرح الموطا: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

شرح موسع على موطأ الإمام مالك، ويعبر عنه السيوطي في مقدمة كتابه (تنوير الحوالك شرح على موطأ الإمام مالك) « بأنه الشرح الأكبر الذي جمع فأوعى، وعمد إلى الجفلى حين دعا ».

---

(١) كشف الظنون، ج٢، ص ١٩٠٧

وله أيضا شرح آخر مختصر سماه «تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك».

وهو مختصر من شرحه السابق، وقد بين في خطبة الكتاب بأنه «تعليق لطيف على موطأ الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه على نمط ما علقته على صحيح البخاري المسمى بالتوضيح، وما علقته على صحيح مسلم المسمى بالديباج، وأوسع منها قليلاً، لخصته من شرحي الأكبر...»

وقدم بين يدي الشرح بمقدمة اشتملت على سبع فوائد تضمنت التعريف بكتاب الموطأ، وموقف العلماء منه، وما اشتمل عليه من فوائد وخصائص، ختمها بالفائدة السابعة حيث ضمنها ذكر الأعمال العلمية والجهود التي بذلها العلماء نحو الموطأ شرحاً، وتعليقاً، ودراسة لرجاله وأسانيده.

شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك: تأليف محمد بن عبد الباقي بن يوسف ابن أحمد بن علوان الزرقاني المصري المالكي (ت ١١٢٢ هـ):

نهج في شرحه للموطأ منهجاً وسطاً ليس بالقصير ولا بالطويل، محاولاً ضبط مشكله، وإن أدى هذا به إلى التكرار أحياناً كما يقول:

«غير مبالٍ بتكراره كبعض التراجم لما علم من غالب حالنا من النسيان».

خص مقدمة الكتاب بترجمة الإمام مالك، وتحليل بعض الجوانب العامة والمهمة بالنسبة للموطأ.

مسند أبي حنيفة[1]:

وهو مجموعة الأحاديث التي رواها الإمام أبو حنيفة. رواه الحسن بن

---

(١) «منهج المحدثين في كتب «المسانيد» جعل اسم الصحابي عنواناً تأتي تحته مجموعة الأحاديث التي يرويها عن النبي ﷺ بصرف النظر عن درجة صحتها، واختلاف موضوعاتها. يجري ترتيب أسماء الصحابة وفق ما يفضله المؤلف: إما حسب ترتيب حروف الهجاء، أو السابقة في الإسلام أو غير ذلك» عبد الحي الكتابي، الرسالة المستطرفة، ص٥٢.

زياد اللؤلؤي ورتب المسند المذكور الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ. رواية الحارث على أبواب الفقه.[١]

مسند الشافعي:

« قال السخاوي في الضوء اللامع » وهو ليس من جمعه وإنما التقطه بعض النيسابوريين من الأدلة ».

وجامعه هو أبو جعفر محمد بن مطر النيسابوري... وقيل بل هذا كان كاتباً فقط لأبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم الشافعي المتوفى سنة ٣٤٦ هـ).[٢]

مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ):

أجمع كتب الستة للحديث،وأصحها بعد الصحيحين، إذ لم يدخل من الأحاديث إلا ما يحتج به عنده، وهو وإن اشتمل على أحاديث ضعيفة إلا أنه خالٍ من الأحاديث الموضوعة.

سلك الإمام أحمد رحمه الله تعالى في كتابه مسلكاً يتفق مع أهل عصره فرتبه على مسانيد الصحابة فهو يذكر الصحابي، ثم يورد كل ما رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الأحاديث دون نظر إلى ترتيبها أو موضوعاتها، ثم يقفي بصحابي آخر وهكذا، فترى الحديث من أحكام العبادات يلي أخاه في الجنايات، ويجاورهما حديث في الترغيب والترهيب إلى غير ذلك من أغراض السنة ».[٣]

ثم قيضَ الله له في العصر الحديث أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي فأعاد ترتيبه وتبويبه، فحذف السند ولم يثبت منه إلا اسم الصحابي الذي

---

(١) كشف الظنون، ج٢، ص ١٦٨٠.
(٢) كارل بروكلمان، ج ٣، ص ٢٩٦.
(٣) أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة الإخوان المسلمين) ج١، ص١٠.

روى الحديث، وحذف المكرر ما لم يشتمل على زيادة معنى، وجعله على سبعة أقسام: قسم التوحيد،وأصول الدين،ثم الفقه، ثم التفسير، ثم الترغيب، ثم الترهيب، ثم التاريخ، ثم القيامة وأحوال الآخرة، وكل قسم من هذه الأقسام السبعة يشتمل على جملة كتب، وكل كتاب يندرج تحته جملة أبواب، وبعض الأبواب يدخل فيه جملة فصول، وفي أكثر تراجم الأبواب ما يدلّ على مغزى أحاديث الباب،كما أن تعاقب الكتب والأبواب روعيت فيه مناسبات وحكم.

قال العلامة المحدث محمد بن جعفر الكتاني:

« فهذه كتب الأئمة الأربعة وبإضافتها إلى الستة الأولى تكمل الكتب العشرة التي هي أصول الإسلام،وعليها مدار الدين ».

ثم أعقب هذا بقوله:

« ومنها كتب التزم أهلها فيها الصحة من غير ما تقدم من الموطأ والصحيحين ». ونكتفي هنا بالإشارة إلى المشهور منها:

صحيح أبي عبد الله وأبي بكر محمد بن إسحاق «ابن خزيمة» بن المغيرة السلمي النيسابوري الشافعي شيخ ابن حبان ويعرف عند المحدثين بإمام الأئمة (ت ٣١١ هـ).

صحيح أبي حاتم محمد «بن حبان» بن أحمد بن معاذ التميمي الدارمي البستي المتوفى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وهو المسمى بالتقاسيم والأنواع:

في خمس مجلدات وترتيبه مخترع ليس على الأبواب ولا على المسانيد والكشف منه عسر جداً.

وقد قيل: إن أصح من صنف بعد الشيخين ابن خزيمة فابن حبان.

كتاب الإلزامات لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي « الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ):

وهو أيضاً كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطها

من الأحاديث وليس بمذكور في كتابيها وألزمها ذكره وهو مرتب على المسانيد »[١].

ويذكر محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة قوله:

« قال أحمد شاكر: صحيح ابن خزيمة، والمسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان، والمستدرك على الصحيحين للحاكم « هذه الكتب الثلاثة هي أهم الكتب التي ألفت في الصحيح المجرد بعد الصحيحين للبخاري ومسلم ».

ثم أضاف الأعظمي قوله:

(وقد رتب علماء هذا الفن ونقاده هذه الكتب الثلاثة التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده،أعني الصحيح المجرد بعد الصحيحين البخاري ومسلم على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة - صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم ترجيحاً منهم لكل كتاب منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرد،وإن وافق هذا مصادفة ترتيبهم الزمني عن غير قصد إليه... أقول: إن صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين بحيث يمكن القول إن كل ما فيه مشتمل على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديث ضعيفة أيضاً - إلا أن نسبتها ضئيلة جداً إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة الحسنة، وتكاد لا توجد الأحاديث الواهية، أو التي فيها ضعف شديد إلا نادراً...)[٢].

صحيح أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (الحاكم) الضبي النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ):

وهو المعروف بالمستدرك على كتاب الصحيحين مما لم يذكراه،وهو على شرطهما،أو شرط أحدهما،أو لا على شرط واحد منهما،وهو متساهل في الصحيحين.

---

(١) الرسالة المستطرفة (كراتشي: كارخانة تجارة كتب ١٣٧٩/١٩٦٠)، ص١٨ - ٢٢.

(٢) أبو بكر محمد بن إسحق بن خزيمة السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق محمد مصطفى الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي) ج١، ص١٩.

بحر الأسانيد: تأليف الحسن بن أحمد السمرقندي (ت ٤٩١ هـ):

جمع فيه مائة ألف حديث رتبه وهذبه. ويقال انه لم يقع في الاسلام مثله.

كتاب السنة: تأليف أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦ هـ):

«رتب كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنفات من المحدثين، فجمع الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكانٍ واحد، وأطلق لفظة (كتاب) على العنوان العام الجامع لأحاديث متعددة، ولأبواب كثيرة من جنس واحد، كالايمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظة (باب) على الأحاديث التي تدلّ على مسألة خاصة بعينها... درج على أن يفتتح كلّ باب، وأحياناً بعض الأبواب بآيات تناسب موضوعه، مذيلة بما أثر عن الصحابة والتابعين من تفسير لها وتوضيح لمعانيها، ثم يسوق الأحاديث المتعلقة بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقاها بالسند المتصل إلى مؤلفيها... وغرض المؤلف رحمه الله من كتابه هذا هو جمع ما تناثر من الحديث المحتج به في الصحاح، والمسانيد، والسنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقه، ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه...»[1]

جامع الأصول من أحاديث الرسول: تأليف أبي السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ):

«جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم المفرقة في أمهات كتبها المعتمدة لتكون قريبة المنال».

«مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان:

---

(١) أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي، شرح السنة، تقديم وتحقيق شعيب الأرناؤوط، زهير الشاويش (بيروت: المكتب الإسلامي) ج١ ص٤-٧.

الأول: في المبادئ.

الثاني: في المقاصد.

الثالث: في الخواتيم.

ومنهجه في عرض الأحاديث كما يقول:

«إن من العلماء من رتب كتابه على المسانيد، ومنهم من رتبه على الأبواب. فرجحنا اختيار الأبواب على المسانيد... ثم إنني عمدت إلى الأحاديث جميعها المضمنة في هذه الكتب الستة فاعتبرتها واستخرجت معانيها، فبنيت الأبواب على المعاني التي دلّت عليها الأحاديث، فكلُّ حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه. فإن اشتمل على أكثر من معنى واحد فلا يخلو: إما أن يكون اشتماله على ذلك اشتمالاً واحداً، أو أحد المعاني فيه أغلب من الآخر. فإن كان اشتماله عليه اشتمالاً واحداً أوردته في آخر الكتاب في كتاب سميته «كتاب اللواحق»،وقسمته إلى أبواب عدة، يتضمن كل باب منها أحاديث تشتمل على معانٍ متعددةٍ من جنس واحد... وأما ما كان مشتملاً على أكثر من معنى واحدٍ إلا أنه بأحدها أخصّ،وهو فيه أغلب،فإنني أثبته في الباب الذي هو أخص به وأغلب عليه، وقصدت فيه غالباً أن يكون في باب المعنى الذي هو في أول الحديث.

ثم إنني عمدت إلى كلّ كتاب من الكتب المسماة في جميع الكتب،وفصلته إلى أبواب وفصول،وأنواع،وفروع،وأقسام بحسب ما اقتضته القسمة التي تراها في الكتاب...

ثم إنني عمدت إلى كل فصل وكل فرع وكل باب فنضدت الأحاديث فيه، كل حديث يتلو ما يشبهه أو يماثله أو يقاربه، بحيث إنك إذا تجاوزت ذلك المعنى من ذلك الفصل لا تكاد تعود تراه في باقي الفصول إلا نادراً لضرورة اقتضته، أو سهواً»[1]

---

(١) أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزري، جامع الأصول من أحاديث الرسول، الطبعة الاولى (مصر: مطبعة السنة المحمدية.١٣٦٨ هـ/١٩٤٩ م) ج١، ص١١، ٢٢، ٢٤، ٢٥

وجمع أحاديث الفضائل في كتاب مستقلّ سماه «كتاب الفضائل والمناقب».

جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن: تأليف الحافظ اسماعيل بن عمر الدمشقي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ):

«جمعه من الصحيحين والسنن الأربعة ومن مسانيد أحمد والبزار وأبي يعلى والمعجم الكبير للطبراني.

مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: تأليف أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الشافعي الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ):

جمع فيه زوائد مسانيد أحمد وأبي يعلى، والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة.

اتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة: تأليف أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠ هـ):

أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحميدي، ومسدد بن مسرهد، وابن أبي عمرو، واسحق بن راهويه، وابن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي، أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة، وهو مرتب على مائة كتاب.

(جمع الجوامع)[١] للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١):

جمع فيه بين الكتب الستة وغيرها قال المناوي: إنه مات قبل أن يتمه، ولقد اشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة.

وقد هذب ترتيبه علاء الدين علي بن حسام الهندي المتوفى عام ٩٧٥ بمكة في كتابه (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال)[٢]، وقد اختصر السيوطي كتابه في (الجامع الصغير وزوائده)[٣].

(١) طبع جمع الجوامع مع مسند الإمام أحمد بمصر.
(٢) طبع في الهند.
(٣) مطبوع بمصر.

كتب جامعة لأحاديث الأحكام وهي كثيرة منها:

(السنن الكبرى) للإمام أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨):

قال ابن الصلاح: ما ثَمّ كتاب في السنة أجمع للأدلة من كتاب السنن الكبرى للبيهقي، وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثاً إلا وقد وضعه في كتابه[١] وله أيضاً (السنن الصغرى) قيل لم يؤلف في الإسلام مثلها.

عمدة الأحكام للإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الدمشقي (ت ٦٠٠):

جمع فيه أحاديث الأحكام التي اتفق عليها البخاري ومسلم،وقد شرحها بإيجاز ابن دقيق العيد.

منتقى الأخبار في الأحكام للحافظ مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله الحراني المعروف بابن تيمية الحنبلي (ت ٦٥٢):[٢]

انتقاه من صحيحي البخاري ومسلم، ومسند الإمام أحمد،وجامع الترمذي، وسنن النسائي وأبي داود،وابن ماجة،وهو كتاب حسن لولا إطلاقه في كثير من الأحاديث العزو إلى الأئمة دون التحسين والتضعيف وأشدّ من هذا كون الحديث في سنن الترمذي مبينا ضعفه فيعزوه إليه من دون بيان ضعفه، وقد استكمل هذا النقص وزاد عليه العالم المجتهد محمد بن علي الشوكاني (م ١٢٥٠) في كتابه (نيل الأوطار) الذي شرح به المنتقى شرحاً وسطاً وقد جمع فيه من فقه الحديث شيئاً كثيراً.

الإلمام في أحاديث الأحكام للعلامة ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ):

وشرحه في كتابه (الإمام) ولكنه لم يكمل الشرح ويقال: إنه لم يؤلف في هذا النوع أعظم منه.

---

(١) طبع في الهند

(٢) هو جد الإمام المشهور تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية (م٧٢٨).

بلوغ المرام من أدلة الأحكام: للحافظ المحقق أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

وقد شرحه كثيرون منهم محمد بن اسماعيل الصنعاني (م ١١٨٢) في كتابه (سبل السلام) وهو شرح قيِّم وإن كان موجزاً.

ومنهم صديق حسن خان الهندى (ت ١٣٠٧) فى كتابه (فتح العلام) ، ولم يزد عن سبل السلام إلا يسيراً،وقد حذف منه بعض المذاهب المذكورة بالأصل كمذهب الهادوية.

كتب ألفت في موضوعات أخرى وهي كثيرة منها:

الترغيب والترهيب: تأليف الإمام زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ).

وهو كتاب قيم يسعف الخطباء،ورجال الوعظ والإرشاد ، جمعه من دواوين الحديث المشهورة مع التنصيص على درجة الأحاديث.

رياض الصالحين: للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦):

وهو كتاب قيم في باب الأخلاق والمواعظ.يذكر في كلّ باب ما ورد فيه من الآيات القرآنية،ثم يعقب ذلك بما ثبت من الأحاديث مع بيان درجتها وشرح غريبها وتوضيح مشكلها وهذان الكتابان كافيان لمن يريد أن يكون على علم بمتون الأحاديث من طلاب العلم ومن على شاكلتهم ممن لا يستطيعون الكشف عن الأحاديث في كتبه الكبار. »[1]

نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية: تأليف أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي (ت ٧٦٢ هـ):

---

(١) محمد بن محمد أبو شهبة، ص ٣٠ - ٣٢

وفي التعريف به يقول العلامة محمد زاهد الكوثري:

«كتاب لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام... والحقّ يقال: إنه لم يدع مطمحاً لباحث وراء بحثه وتنقيبه، بل استوفى في الأبواب ذكر ما يمكن لطوائف الفقهاء أن يتمسَّكوا به على اختلاف مذاهبهم من أحاديث، قلما يهتدي إلى جميع مصادرها أهل طبقته... بل قل من ينصف إنصافه فيدوِّن أدلة الخصوم تدوينه، غير مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة، مع بيان ما لها وما عليها بغاية النصفة، بخلاف كثير ممن ألفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب فإنك تراهم يغلب عليهم التقصير في البحث، أو السير وراء أهواء...

وكتاب الزيلعي هذا يجد فيه الحنفي صفوة ما استدلّ به أئمة المذهب من أحاديث الأحكام، ويلقى المالكي فيه نقاوة ما خرجه ابن عبد البرّ في «التمهيد» و «الاستذكار»، وخلاصة ما بسطه عبد الحق في كتبه في أحاديث الأحكام، والشافعي يرى فيه غربلة ما خرجه البيهقي في «السنن» و «المعرفة» وغيرهما، وتمحيص ما ذكره النووي في «الخلاصة» و «المجموع» و «شرح مسلم»، واستعراض ما بينه ابن دقيق العيد في (الالمام) و (الإمام) و (شرح العمدة)، وكذلك الحنبلي يلاقي فيه وجوه النقد في كتاب (التحقيق) لابن الجوزي، و (تنقيح التحقيق) لابن عبد الهادي وغير ذلك من الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام».

كتب الأطراف:

هذا وقد وجد طائفة من المحدثين عملوا ما يسمى (بكتب الأطراف) وطريقتهم فيها أن يذكروا طرفاً من الحديث يدلّ على بقيته، ثم هم يجمعون أسانيده إما على وجه الاستيعاب، وإما مقيدة بكتب مخصوصة. وإليك بعض هذه الكتب:

أطراف الصحيحين: تأليف الحافظ ابراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت ٤٠٠ هـ).

وأطراف الصحيحين: تأليف أبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت ٤٠١ هـ):

قال الحافظ ابن عساكر:

وكتاب خلف أحسنها ترتيباً ورسما وأقلها خطأ ووهماً، ويوجد بدار الكتب المصرية في أربعة مجلدات. وأطرافها أيضاً لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ).

أطراف الكتب الستة[1]: تأليف محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧):

ولما كان كتابه مشتملاً على أوهام كثيرة،وترتيب مختلّ لخصه الحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسين الحسيني الدمشقي (ت ٧٦٥) ورتبه أحسن ترتيب[1] »

أطراف السنن الأربعة: تأليف أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت ٥٧١ هـ):

في ثلاثة مجلدات،مرتباً على حروف المعجم واسمه (الإشراف على معرفة الأطراف).

---

(١) محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون ، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة مصر، ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٨ م، ص ٤٣٣ - ٤٣٤

• أهم ما صنف في تراجم الصحابة •

الاستيعاب في معرفة الأصحاب: تأليف أبي عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ):

ترجم للصحابة رضوان الله عليهم، واهتمّ بعيون أخبارهم التي تبين مراتبهم. ولم يقتصر على ذكر من صحت صحبته ومجالسته للنبي صلى الله عليه وسلم بل ذكر كلّ من لقي الرسول ولو مرة واحدة، مؤمناً به ورآه رؤية أو سمع منه لفظة فأداها عنه، ومن ولد على عهده صلى الله عليه وسلم بين أبوين مسلمين فدعا له أو نظر إليه، ويوضح المؤلف منهجه بقوله:

« ونبدأ بذكر الرسول صلى الله عليه وسلم ونقتصر من خبره وسيره على النكت التي يجب الوقوف عليها ولا يليق بذي علم جهلها، وتحسن المذاكرة لتتم الفائدة للعالم الراغب، والمتعلم الطالب في التعريف بالمصحوب والصاحب، مختصراً ذلك موعباً مغنياً عما سواه كافياً، ثم نتبعه بذكر الصحابة باباً باباً على حروف المعجم على ما شرطنا من التقصي والاستيعاب، مع الاختصار وترك التطويل والإكثار ».

ومجموع من ذكرهم من الصحابة بلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة صحابي[١].

أسد الغابة في معرفة الصحابة: تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ):

قال الذهبي: « ذكر فيه سبعة آلاف وخمسمائة ترجمة، واستدرك على ما فاته ممن تقدَّمه وبيَّن أوهامهم » وقد جمع أسماء الصحابة الذين ذكروا في الكتب الأربعة المصنفة في معرفة الصحابة وهي: كتاب ابن منده، وكتاب أبي نعيم، وكتاب أبي موسى الأصبهانيين وهو ذيل كتاب ابن منده، وابن عبد البر وزيادة المصنف عليهم، وجعل علامة (د) لابن منده، و (ع) لأبي نعيم،

---

(١) ابن حجر العسقلاني، الإصابة، (مصر: المكتبة التجارية ١٣٥٨/١٩٣٩)، ج١، ص٥.

و(ب)لابن عبد البر، و (س) لأبي موسى.[1] وهو من أحسن الكتب المؤلفة في موضوعه.

تجريد أسماء الصحابة: تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ):

ترجم لنحو ثمانية آلاف من الصحابة ورتبها ترتيباً هجائياً. استقصى أسماء الصحابة الذين ذكروا في الكتب الأربعة المصنفة في معرفة الصحابة وهي:

كتاب أبي عبد الله بن منده، وكتاب أبي نعيم، وكتاب أبي موسى الأصبهانيين، وهو ذيل على كتاب ابن منده، وكتاب أبي عمرو بن عبد البر، وزاد على ذلك طائفة من تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص ودمشق، كما أضاف إليها من مسند الإمام أحمد، ومسند بقي بن مخلد جماعة، ومن طبقات محمد بن سعد خصوصاً النساء، والشعراء الذين دونهم الإمام أبو الفتح بن سيد الناس.

وقد ذكر في المقدمة حلّ الرموز التي يشير بها إلى مصادرها أثناء الكتاب.

تجريد أسماء الصحابة: تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ):

يذكر الحافظ الذهبي في مقدمته بأن كتابه هذا(التجريد)اعتمد أساساً على كتاب (تجريد أسماء الصحابة) من تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن أثير الدين الجزري، ولم يكتف بذلك بل إنه أضاف إليه زيادات كثيرة من مصنفاته، فاحتوى كتابه هذا على ترجمة نحو من ثمانية آلاف نفس. وهو ما عرضه في المقدمة مع شرح وتحليل الرموز التي استخدمها فيه بقوله:

«وبعد: فهذا تجريد أسماء الصحابة الذي صنفه العلامة عز الدين أبو الحسن علي بن أثير الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري[2] رحمه الله

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٨٢.

(٢) قال مصححه عبد الكريم شرف الدين «ولكن قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه (الإصابة) فجمع عز الدين بن الأثير كتاباً حافلاً سماه (أسد الغابة). جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدمة وقال بعد ذلك: ثم جرَّد الأسماء التي في كتابه مع زيادات عليها الحافظ الذهبي».

ورضي عنه فإنه كتاب نفيس مستقص لأسماء الصحابة رضي الله عنهم الذين ذكروا في الكتب الأربعة المصنفة في معرفة الصحابة. كتاب أبي عبد الله بن منده، وكتاب أبي نعيم، وكتاب أبي موسى الأصبهانيين، وهو ذيل على كتاب ابن منده، وكتاب أبي عمرو بن عبد البر، وما زاده أيضا المصنف عز الدين، وقد علم المصنف على الصحابي إذا كان في هذه الكتب الأربعة أو أحدها: (د) إذا كان في كتاب ابن منده، و (ع) إذا كان في كتاب أبي نعيم، و(ب) إذا كان في كتاب ابن عبد البر، و (س) إذا كان في كتاب أبي موسى المديني. وزدت أنا طائفة كثيرة من تاريخ الصحابة الذين نزلوا حمص، وزدت من تاريخ دمشق كثيراً، وزدت من مسند أحمد طائفة، وزدت من عدد الصحابة الذين في مسند بقي بن مخلد جماعة، وزدت من حواش على الاستيعاب، وزدت عدة ولا سيما من طبقات محمد بن سعد خصوصا النساء، وزدت أنا سائر الصحابة بشعراء الذين دونهم الإمام أبو الفتح بن سيد الناس، والاسم منهم مخضر، ومن حمر اسمه فهو تابعي وخبره مرسل، ومن ضبب عليه بحمرة فهو غلط. ومن عليه (ع) فرووا له في الكتب الستة، وكذا من عليه رمز أحد الستة فقد خرج له في كتابه، ومن عليه (ه) فهو في مسند الإمام أحمد، ومن أوله (د) فقد روى له بقي حديثاً واحداً، ومن أوله (س) فله حديثان عند بقي..»

ثم يذكر العدد الذي بلغه في تدوين وترجمة الصحابة فيقول:

«وأظن أن المذكورين في كتابي هذا يبلغون ثمانية ألف نفس، وأكثرهم لا يعرفون..»

الإصابة في تمييز الصحابة: تأليف أحمد بن علي بن محمد بن الكناني العسقلاني الشافعي المشهور بابن حجر: (ت ٨٥٢ هـ):

عرض في المقدمة للأعمال العلمية التي ألفها العلماء في هذا الموضوع، وخصائص كل، والمآخذ عليهم.

رتب تراجم الصحابة على حسب حروف المعجم فبدأ بمن أول اسمه الألف فما

بعدها، ثم وضع تقسيماً آخر داخل الحروف، فجعل الأسماء داخلها مرتبة على أربعة أقسام:

«القسم الاول: فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره سواء كانت الطريق صحيحة،أو حسنة،أو ضعيفة،أو وقع ذكره بما يدلّ على الصحبة بأي طريق كان.

القسم الثاني: فيمن ذكر في الصحابة من الأطفال الذين ولدوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الصحابة من النساء والرجال ممن مات صلى الله عليه وسلم وهو في دون سن التمييز...

القسم الثالث:فيمن ذكر في الكتب المذكورة (تعرض لها في المقدمة) من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام،ولم يرد في خبر قط أنهم اجتمعوا بالنبي صلى الله عليه وسلم...

القسم الرابع: فيمن ذكر في الكتب المذكورة على سبيل الوهم والغلط »...

قدم قبل التراجم بالفصول في الموضوعات التالية:

تعريف الصحابي، في الطريق إلى معرفة كون الشخص صحابياً، في بيان حال الصحابة من العدالة. وهو أكثر كتب التراجم جمعاً وتحريراً.

التاريخ الكبير والأوسط والصغير: تأليف أبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ):

رتب التاريخ الكبير على حروف المعجم، ولكنه ابتدأ بمن اسمه محمد. ورتب الأوسط والصغير على حسب السنين.

الضعفاء: تأليف محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ):

ذكر فيه أسماء الضعفاء فقط،ويذكر حكم كلّ راوٍ بإيجاز، رتبه على حروف المعجم،ورتب الأسماء في كل حرف.

كتاب الضعفاء والمتروكين: تأليف أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ):

« رتبه على حروف المعجم، ورتب الأسماء في كل حرف. واقتصر فيه على ذكر الضعفاء ».

كتاب الكنى والأسماء: تأليف أبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (ت ٣٢٠ هـ):

من أجمع ما صنف في هذا الباب.

الجرح والتعديل: تأليف عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ):

« وهو من أجمع كتب المتقدمين في هذا الباب، ومن أعظم ما وصلنا في غزارة مادته العلمية، وكثرة فوائده، وأوثقها صلة بنقاد الرجال الذين عرفهم تاريخ الحديث ». خص المقدمة بمجلد،تعرض فيها لقواعد كثيرة لهذا العلم مع تراجم لأكابر نقاد الرواة، وقد ضمَّ الكتاب (١٨٠٥٠) ترجمة.

كتاب الثقات: تأليف أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ):

« ذكر فيه عدداً كثيراً من المجهولين الذين لا تعرف أحوالهم، وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله، وقد قال هو في صفة العدل: (العدل من لم يعرف منه الجرح إذ الجرح ضد العدالة فمن لم يعرف بجرح فهو عدل). اهـ.

ولكن جمهور المحدثين يخالفونه في ذلك على أنه قد ذكر في الثقات قوماً أعاد ذكرهم في كتاب الضعفاء والمجروحين له،وبين ضعفهم،فهذا الصنيع إن لم يعد من باب الاجتهاد فهو منه غفلة وسهو،وقد رتب الثقات لابن حبان الحافظ نور الدين الهيثمي ».

كتاب الكامل: تأليف أبي أحمد عبد الله بن محمد بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ):

« ذكر فيه كل من تكلم فيه وإن كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كلّ راوٍ حديثاً أو أكثر من غرائبه ومناكيره،وهو في مقدار ستين مجلداً، ويعتبر هذا الكتاب أكمل كتب الجرح والتعديل، وعليه اعتماد العلماء »[1].

كتاب الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب: تأليف أبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا البغدادي (ت ٤٨٦ هـ):

« كتاب قيم جامع ألفه ابن ماكولا بعد أن اطلع على مؤلفات من سبقه. وقد ألف أبو بكر محمد بن عبد الغني (ابن نقطة) البغدادي (ت ٦٢٩ هـ) كتابه (إكمال الإكمال) مذيلاً على ابن ماكولا - ولكنه فاته بعض ما له صلة بذلك، فصنف الشيخ جمال الدين محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني (ت ٦٨٠ هـ) كتابه (تكملة إكمال الإكمال) محاولاً استيفاء ذلك ».

كتاب الأنساب: تأليف أبي سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢ هـ):

« من أجمع ما صنف في الأنساب، وبيان كل نسبة إلى أيّ قبيلةٍ أو بطنٍ أو بلدةٍ أو قريةٍ أو جدّ أو حرفةٍ تنتسب، فجمع الأنساب إلى القبائل، والبطون إلى الآباء والأجداد، وإلى المذاهب في الفروع والأصول كالشافعي

---

(١) محمد محمد أبو زهو، ص ٤٦٠.

والحنفي والشيعي والمعتزلي... وبين الألقاب، فجاء الكتاب في غاية الجودة.

رتب الكتاب على حروف المعجم، ورتب الأسماء في كل حرف على ترتيب المعجم أيضاً، وراعى هذا الترتيب في كل نسبة تقريباً. فيذكر النسبة أو اللقب،ويذكر من نسب بها ويترجم له ترجمة موجزة،ويذكر بعض شيوخه... وقد ظهرت من هذا الكتاب ستة أجزاء متوسطة الحجم ضمت (١٩٩١) ترجمة.

الكمال في معرفة الرجال: تأليف عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠ هـ):

جمع فيه رجال الكتب الستة.[١]

تهذيب الكمال: تأليف جمال الدين يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ):

وهو كتاب كبير لم يؤلف مثله،ولا يظنّ أنه يستطاع. قيل إنه لم يكمله وأكمله علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى سنة ٧٦٢ هـ.

الكاشف في أسماء الرجال: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الحافظ (ت ٧٤٨ هـ):

تحدث عنه بقوله:«مختصر في رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربع مقتضب من تهذيب الكمال للمزي،اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون ما في تلك التآليف التي في التهذيب،والرموز واضحة (الأربعة) فلأصحاب السنن الأربع، و (ع) فإنها للجماعة كلهم»[٢].

تذكرة الحفاظ: تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨ هـ):

«صنفه على طبقات الرواة، فترجم للصحابة ثم للتابعين، ثم لمن جاء بعدهم في إحدى وعشرين طبقةً من صدر الإسلام حتى الإمام الحافظ جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، ثم ألحق بالتذكرة

---

(١) كشف الظنون، ج٢، ص١٥٠٩ وقد عرض للأعمال العلمية التي تتابعت من قبل العلماء نحو هذا الكتاب.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١٣٦٨.

بعض شيوخه رحمه الله، وعدة من ترجم لهم الذهبي في تذكرته (١١٧٦) ألف ومائة وستة وسبعون.

وصنف تلميذ الإمام الذهبي الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي (٧١٥ - ٧٦٥) (ذيل طبقات الحفاظ للذهبي)، واستدرك الحافظ تقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الهاشمي المكي (٧٨٧ - ٨٧١ هـ) على الذهبي والحسيني في كتابه (لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ). وذيل الإمام جلال الدين السيوطي على التذكرة بذيل طبقات الحفاظ للذهبي »[1].

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٠٨ هـ):

« رتبه على حروف المعجم حتى في الآباء، ورمز على اسم الرجل لمن أخرج له في كتابه من الأئمة الستة.

قال في خطبته: وفيه من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وبأقل تجريح، فلولا ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب التجريح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته، ولم أر من الرأي أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتليين خوفاً من أن يتعقب علي، لا أني ذكرته لضعف فيه عندي إلا ما كان من في كتاب البخاري وابن عدي وغيرهما من الصحابة فإني أسقطهم لجلالة الصحابة، ولا أذكرهم في هذا الصنف، فإن الضعف إنما جاء من جهة الرواة إليهم، وكذا لا أذكر في كتابي من الأئمة المتبوعين في الفروع أحداً لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس »[2].

المشتبه في أسماء الرجال: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ):

« من أجمع ما صنف في المشتبه من أسماء الرواة، رتبه الذهبي على حروف

---

(١) محمد عجاج الخطيب، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، الطبعة الثانية (بيروت: دار الفكر، ١٣٩١/١٩٧١)، ص٢١ .

(٢) محمد محمد أبو زهو، ص ٤٦١.

المعجم وأحسن التفريق بين الرواة، وأزال كلّ لبس قد يقع فيما تشابه بينهم ».

كتاب التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل: تأليف عماد الدين اسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ):

« جمع فيه بين تهذيب المزي، وميزان الذهبي مع زيادات وتحرير في العبارات وهو أنفع شيء للمحدث والفقيه »[١].

تبصرة المنتبه بتحرير المشتبه: تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ):

« اعتمد ابن حجر كتاب المشتبه للذهبي. فأحسن ضبطه بالحروف، واجتنب الاختصار الذي ورد في كتاب المشتبه حين تتعدد الأسماء المشتبهة، ليميز كل واحد عن الآخر، كما استدرك ما فاته من الأسماء وأشار إلى ما زاده عليه ».

لسان الميزان: تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ):

« استدرك ما فات الذهبي في ميزانه فضمّ نحو (١٤٣٤٣) أربعة عشر ألف وثلاثمائة وثلاث وأربعين ترجمة ».

تهذيب التهذيب: تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

رتبه على حروف المعجم واستوفى للرواة تراجمهم.

« ذكر فيه أن كتاب الكمال الذي ألفه الحافظ عبد الغني،وهذبه الحافظ المزي من أجل المصنفات في معرفة جملة الآثار ولا سيما التهذيب، بيد أنه أطال فقصرت الهمم عن تحصيله لطوله، فاقتصر بعض الناس على الكشف من الكاشف الذي اختصره منه الحافظ الذهبي، وتراجمه إنما هي كالعنوان تتشرف (تتشوق) النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ثم إن تهذيب التهذيب

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٦٢ .

للذهبي طويل العبارة مع إهمال كثير من التوثيق والتخريج،واختصره على طريقة مستقيمة، واقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل الموجودان خاصة، وحذف ما طال به الكتاب من الأحاديث التي خرجها من مروياته.. فاقتصر من شيوخ الرجل ومن الرواة عنه،على الأشهر والأحفظ. فإن كانت الترجمة قصيرة لم يحذف (منها) شيئاً، وإن كانت متوسطة اقتصر على ذكر الشيوخ والرواة الذين عليهم رقم، وإن كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشيخين، وما زاد عليه زاد بقوله: قلت... »[1]

كتاب الثقات: تأليف زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي (ت ٨٧٩ هـ):

جمع فيه الثقات ممن ليس في الكتب الستة في أربع مجلدات.

كتاب الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: تأليف محمد عبد الحي الكندي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ):

« هذا الكتاب مهم جداً وقيم، فقد جمع أهم قواعد الجرح والتعديل، ومراتبها وبين اصطلاحات الأئمة النقاد في ذلك، وكشف عن أمورٍ كثيرةٍ من هذا العلم الجليل الخطر البعيد الأثر، مما يحتاج إليه كل مشتغل في الحديث ورجاله، بحيث وضح الطريق،وبين أنه لا يكفي لتصحيح الحديث أو تضعيفه نقل أقوال النقاد من كتب الجرح والتعديل،بل لا بدّ من معرفة مدلول أقوالهم. ومعنى اصطلاحاتهم. فاستوفى في كتابه هذا كثيراً من المهمات ».

---

(١) كشف الظنون، ج٢، ص١٥١٠.

● مصادر مشكل الحديث[1] ●

اختلاف الحديث: تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

« ذكر جملة منه ينبه بها على طريقة الجمع بين ما ظاهره التناقض، والكتاب من رواية المربيع بن سليمان المرادي عن الشافعي... في مجلد واحد مطبوع على هامش الجزء السابع من كتاب الأم للشافعي »[2].

كتاب تأويل مختلف الحديث: تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ):

« رد فيه على أعداء أهل الحديث، وجمع بين الأخبار التي ادعوا فيها التناقض، وأجاب عما أوردوه من الشبه على بعض الأخبار المتشابهة، وقد أحسن فيه كثيراً وأجاد »[3]

مشكل الآثار: تأليف أبي جعفر الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي المصري (ت ٣٢١ هـ):

من أجلّ الكتب وأحسنها في هذا الموضوع، وقد بين في خطبة الكتاب السبب على تأليفه وأنه قسمه أبواباً فقال:

« قال أبو جعفر فإني نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها والأمانة عليها وحسن الأداء لها فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الاحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبواباً أذكر في كلّ باب منها ما يهب الله عزّ وجلّ لي من ذلك فيها حتى أبين ما قدرت عليه منها كذلك ».

---

(١) مشكل الحديث: هو أن يرد حديثان يناقض كل منها الآخر ظاهراً. محمد محمد أبو زهو، ص٤٧١.

(٢) المصدر نفسه، ص٤٧١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

« ولأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) (التحقيق في أحاديث الخلاف) هذا وقد كان إمام الأئمة ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً في هذا النوع من فنون الحديث حتى روي عنه أنه قال: (لا أعرف حديثين متضادّين فمن كان عنده فليأتني به أؤلف بينهما) »[1].

(١) المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

● من مصادر غريب الحديث[1] ●

غريب الحديث: تأليف أبي سليمان حمد الخطابي البستي (ت ٣٧٨ هـ):

جمع ما سبق أن أغفله أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٣٢٤ هـ) في كتابه الذي كان عمدة للناس في هذا الفنّ، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) ووجه همته إلى جمع ما ليس في كتابيهما كما نبّه على أغاليط ابن قتيبة.

وكانت هذه الكتب الثلاثة تعد أمهات كتب غريب الحديث المتداولة[2].

الفائق: تأليف جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

« رتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم، ولكن في العثور على معرفة الغريب منه مشقّة، وإن كانت أقلّ من غيره مما سبقه؛لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعه أو بعضه، ثم شرح ما فيه من غريب فيجيء شرح كلماته الغريبة في حرفٍ واحدٍ فترد الكلمة في غير حروفها ».

النهاية في غريب الحديث: تأليف أبي السعادات مبارك بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير المتوفى (٦٠٦):

جمع ما في كتاب الهروي، وأبي موسى من غريب الحديث والأثر،وأضاف إليه ما عثر عليه في كتب السنة من صحيح وسنن وجوامع ومصنفات ومسانيد، وقد رمز لما في كتاب الهروي بالهاء، ولما في كتاب أبي موسى المديني بالسين، قال السيوطي: « وهو أحسن كتب الغريب،وأجمعها،وأشهرها الآن،

---

(١) غريب الحديث: ما يقع فيه من كلمات غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

(٢) المصدر السابق ص٢٧٥ - ٢٧٦؛ محمد بن جعفر الكتاني، ص١٢٧.

وأكثرها تداولاً. وقد فاته الكثير فذيل عليه الصفي الأرموي (سنة ٧٢٣) بذيل لم نقف عليه » اهـ.

وقد لخص النهاية لابن الأثير الحافظ جلال الدين السيوطي (سنة ٩١١) في كتاب سماه « الدر النثير تلخيص نهاية ابن الأثير » وزاد فيه زيادات وهو مطبوع الآن مع النهاية على هامشها.[1]

(١) محمد محمد أبو زهو، ص ٤٧٦ - ٤٧٧.

كتاب تذكرة الموضوعات: تأليف أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧ هـ):

كتاب الأباطيل: تأليف أبي عبد الله الحسن بن ابراهيم الهمداني الجوزقي. نسبة إلى جوزقان ناحية من همدان الحافظ (ت ٥٤٣ هـ):

قال الذهبي: وهو محتوٍ على أحاديث موضوعةٍ وواهيةٍ مع أوهامٍ فيه،وقد بين بطلان أحاديث واهيةٍ بمعارضة أحاديث صحاح لها. اهـ.

كتاب الموضوعات الكبرى: تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ):

« تساهل فيه كثيراً بحيث أدخل فيه الضعيف،والحسن،والصحيح. قال الذهبي: ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قوية. قال ونقلت من خط السيد أحمد بن أبي المجد قال: صنف ابن الجوزي كتاب الموضوعات فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل وما لم يصب فيه إطلاقه الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد رواتها كقوله فلان ضعيف أو ليس بالقوي أو لين، وليس ذلك الحديث مما يشهد ببطلانه، ولا فيه مخالفة، ولا معارضة لكتاب ولا سنة ولا إجماع، ولا حجة بأنه موضوع،سوى كلام ذلك الرجل في راويه وهذا عدوان ومجازفة » اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني: « غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع،والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً.قال:وفيه من الضرر أن يظن ما ليس بموضوع موضوعاً عكس الضرر بمستدرك الحاكم فإنه يظن ما ليس بصحيح صحيحاً، قال: وينبغي الاعتناء بانتقاد الكتابين فإن تساهلهما أعدم الانتفاع بهما إلا لعالم بالفنّ؛لأنه ما من حديث إلا ويمكن أن يكون قد وقع فيه تساهل » اهـ.

القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد: تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

أورد فيه أربعة وعشرين حديثاً في المسند ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، ومن بينها حديث في صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله، ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر). وذيل السيوطي على هذا الكتاب بذيل في الأحاديث التي بقيت في كتاب الموضوعات من المسند، وهي أربعة عشر مع الكلام عليها.

كتاب اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: تأليف الحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ):

«اختصره من كتاب ابن الجوزي فعلّق الأسانيد، وذكر منها ما تمسّ إليه الحاجة، وأتى بالمتون وكلام ابن الجوزي عليها، وتعقب كثيراً منها، وتتبع كلام الحفاظ في تلك الأحاديث لا سيما شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، هذا وقد ألف السيوطي كتاباً سماه (القول الحسن في الذبّ عن السنن) أورد فيه مائة وبضعة وعشرين حديثاً ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات مع أنها ليست بموضوعة. ففي سنن أبي داود منها أربعة أحاديث، وفي سنن الترمذي ٢٣ حديثاً، وفي سنن النسائي حديث واحد، وفي سنن ابن ماجة ١٦ حديثاً، وفي صحيح البخاري، رواية حماد بن شاكر، حديث واحد، وهو: (كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت بين قوم يخبأون رزق سنتهم» ومنها ما هو في كتاب خلق الأفعال للبخاري في غير الصحيح، وفي مسند الدارمي، والمستدرك للحاكم، وصحيح ابن حبان، وتصانيف البيهقي، وغيرها من الكتب أحاديث كثيرة حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وليست بموضوعة.

كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: تأليف أبي الحسن علي بن محمد الكناني (ت ٩٦٣ هـ):

وهو أجمع كتاب في الموضوعات.

تذكرة الموضوعات: تأليف رئيس محدثي الهند جمال الدين الفتني الملقب بملك المحدثين المتوفى قتيلاً سنة (٩٨٦ هـ).

كتاب الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: تأليف أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠ هـ):

«أدرج فيه كثيراً من الأحاديث التي لم تبلغ درجة الوضع بل ومنها صحاح وحسان قلد في ذلك ابن الجوزي وأضرابه من المتساهلين»[1].

وقد تم طبع الكتاب محققا بقلم الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمى اليمانى عام ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٨٧ - ٤٨٩.

● أهم مصادر أصول الحديث ●

كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: تأليف أبي الحسن بن خلاد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ):

وهو أول مصنف ظهر في فن مصطلح الحديث،وهو وإن لم يستوعب أنواع الفن يعتبر أجمع ما صنف في عصره، والكتاب لم يطبع إلى الآن ويوجد مخطوطاً بدار الكتب المصرية.

معرفة علوم الحديث: تأليف الحاكم أبي عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ):

وهو كتاب قيم اشتمل على اثنين وخمسين نوعاً من علوم الحديث،وهو مدعم بالأسانيد قد طبع لأول مرة بمطبعة دار الكتب المصرية بتصحيح وتعليق العالم الهندي الجليل الأستاذ الدكتور السيد معظم حسين،كما قدمه بنبذة عن تاريخ تدوين الحديث،ونشأة علوم المصطلح،ولم يغفل الكلام على ترجمة المؤلف.

كتاب الجامع لآداب الراوي والسامع: تأليف الحافظ أحمد بن علي المعروف بابن الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ):

وله أيضاً كتاب:

الكفاية في معرفة أصول الرواية:

وهو من أجمع الكتب في أصول الحديث.

الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: تأليف القاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ):

يقول المؤلف في مقدمته:

« جمعت في ذلك نكتاً غريبةً من مقدمات علم الأثر وأصوله، وقدمت بين يدي ذلك كله أبواباً مختصرة في عظم شأن علم الحديث،وشرف أهله،ووجوب السماع والأداء له،ونقله،والأمر بالضبط والوعي والإتقان.وختمته بباب في

أحاديث غريبة ونكتٍ مفيدةٍ عجيبةٍ من آداب المحدثين،وسيرهم وشوارد من أقاصيصهم وخبرهم »[1].

كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح: تأليف الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المشهور بابن الصلاح (ت ٦٤٢ هـ):

لخص فيه كتب الخطيب المتفرقة وزاد عليها، فجمع بذلك على طالبي هذا الفن ما تفرّق من أنواعه في حسن عبارة،وكمال وتهذيب، والكتاب يشتمل على خمسة وستين نوعاً من علوم الحديث.

وكتاب ابن الصلاح هذا يعتبر خاتمة المصنفات وأجودها في هذا الفن؛ لذلك نجد العلماء فيما بعد يعولون عليه في أبحاثهم، ومن تصدى منهم للتأليف في علوم الحديث لا يعدو أن يكون ناظماً له،أو مختصراً،أو شارحاً. فمن الناظمين له زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ هـ في ألفية سماها (نظم الدرر في علم الأثر) وقد أتمها سنة ٧٦٨ هـ،وعمل عليها شرحاً سماه (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) وقد طبع بمصر عام (١٣٥٥ هـ)،وقد تناول الناس ألفية العراقي بالشرح منهم السخاوي والسيوطي والشيخ زكريا الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٨ هـ).

وقد نظم مقدمة ابن الصلاح أيضاً الحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ في ألفية زاد فيها على ألفية العراقي نكتاً عزيزةً،وفوائد جليلةً وهي مطبوعة الآن بمصر قال في أولها:

لله حمدي وإليه أستند	وما ينوب فعليه أعتمد
ثم على نبيه محمد	خير صلاة وسلام سرمد
وهذه ألفية تحكي الدرر	منظومة ضمنتها علم الأثر
فائقة ألفية العراقي	في الجمع والإيجاز واتساق
والله يجزي سابغ الإحسان	لي وله ولذوي الإيمان

(١) القاضي عياض بن موسى اليحصبي. الالماع، الطبعة الأولى (القاهرة: دار التراث والمكتبة العتيقة بتونس، ١٣٨٩/ ١٩٧٠م) ص٥.

وممن شرح مقدمة ابن الصلاح الزين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦ شرحها شرحاً مختصراً سماه (التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح) ويعرف أيضاً بنكت العراقي على مقدمة ابن الصلاح، وللحافظ ابن حجر عليها نكت أيضاً تسمى (الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح) وكذلك شرحها بدر الدين الزركشي المتوفى سنة (٧١٤ هـ).

وقد اختصر المقدمة كثير من العلماء منهم الإمام شرف الدين النووي المتوفى سنة (٦٧٦) وسمى كتابه (الإرشاد في علم الإسناد) ثم اختصر الإرشاد في كتاب آخر سماه (التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير وهو المشهور الآن،وعليه عدة شروح للزين العراقي والسخاوي، وللحافظ السيوطي شرح سماه (تدريب الراوي شرح تقريب النواوي) وهو من أعظم الكتب في أصول الرواية،ومن أنفس كتب الحافظ السيوطي وقد طبع بمصر سنة (١٣٠٧ هـ).

نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: تأليف الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

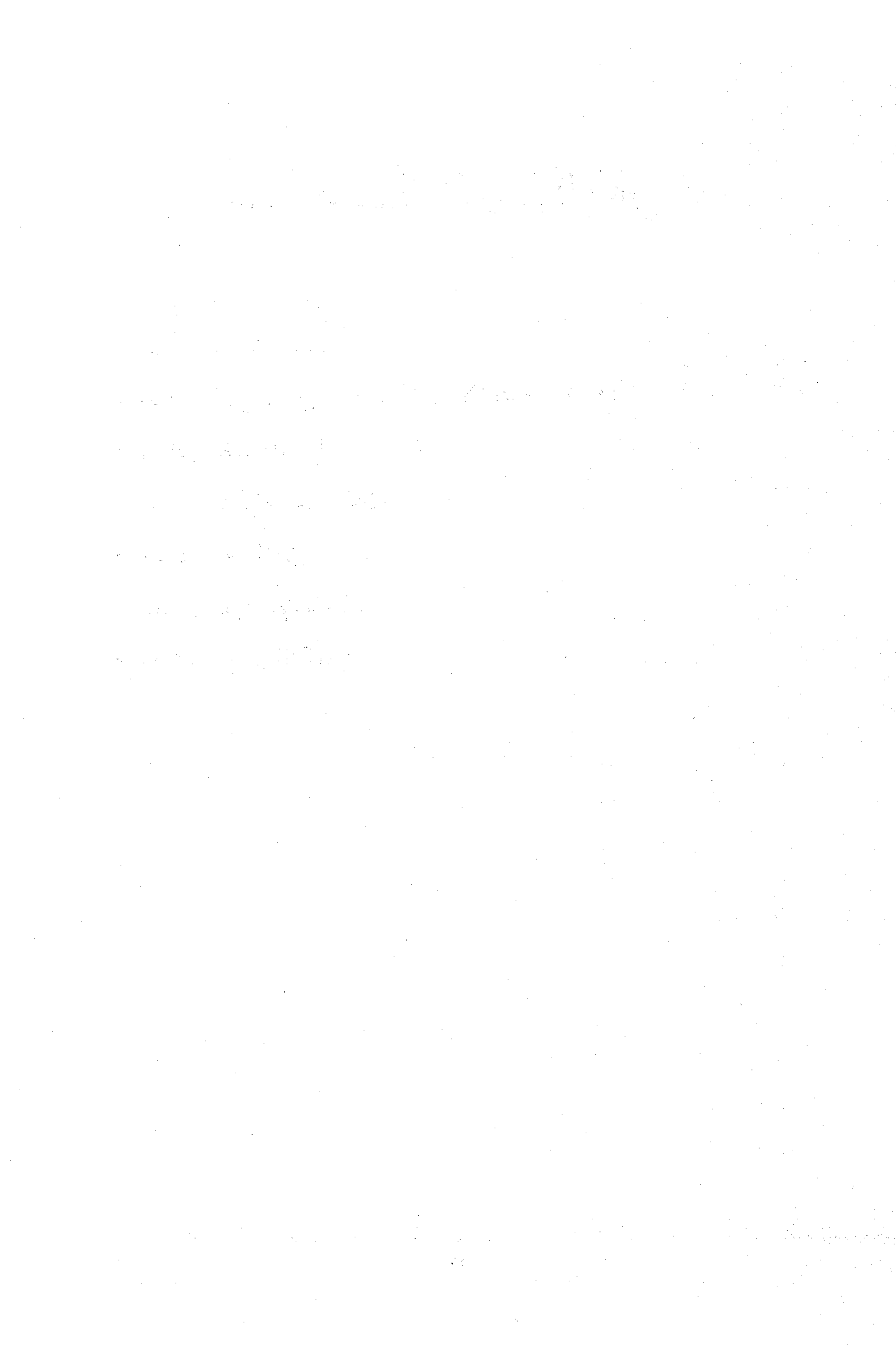
وشرحها له أيضا ويسمى (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) وهو شرح وجيز،عظيم النفع،غزير العلم، وقد شرحه كثير من العلماء منهم علي القاري الحنفي المتوفى سنة (١٠١٤ هـ) وهو على شرح النخبة وسماه (مصطلحات أهل الأثر) وقد طبع بمطبعة أخوت باستنبول »[1].

(١) محمد محمد أبو زهو، ص ٤٩١ - ٤٩٤.



مصادر العقيدة والفلسفة والمنطق

* مصادر عقيدة السلف.
* مصادر العقيدة على مذهب الخلف الاشاعرة - الماتريدية
* مصادر عقيدة المعتزلة.
* مصادر الفلسفة وعلم الكلام.
* مصادر علم المنطق.
* مصادر الفرق الإسلامية.
* مصادر تراجم المتكلمين.



● من أهم مصادر عقيدة السلف ●

الفقه الأكبر: تأليف الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (ت ١٥٠ هـ):

عرض مبسط للعقيدة الإسلامية في أسلوبٍ موجزٍ، وعبارةٍ مشرقة، خالٍ من الفلسفة والتعقيد. وهو كتاب توحيد وعقيدة سماه بذلك إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون الاهتمام بها هو الأكثر؛ لأنها مدار الإيمان.

بدأ الكتاب بـ «أصل التوحيد، وما يصح الاعتقاد عليه» فتكلم عن أركان الإيمان، وصفات الله تعالى، وتحدث عن عقيدة أهل السنة في القرآن، ثم تكلم عن الأنبياء وعصمتهم، وخصَّ سيدنا محمداً صلى الله عليه وسلم بعرض شيء من صفاته وخصائصه، وذكر الصحابة وتفاوتهم في مقاماتهم، وبعض الفروع مما له صلة بالعقيدة. بحث في المعجزات والكرامات، وقضاء الحاجات، ورؤية المؤمنين لله عز وجل، والإيمان والإسلام، ثم سرد أسماء ذرية الرسول صلى الله عليه وسلم ذكوراً وإناثاً، وأخيراً عرض لذكر بعض علامات الساعة.

كتاب النقض على بشر المريسي، أو (ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد): تأليف عثمان بن سعيد الدارمي (ت ٢٨٢ هـ):

ينوّه الإمام ابن القيم بأهميته في قوله:

«وكتاباه - أي هذا، وكتاب الردّ على الجهمية من أجلّ الكتب المصنَّفة في السنة وأنفعها، وينبغي لكل طالب سنة مراده الوقوف على ما كان عليه الصحابة والتابعون والأئمة أن يقرأ كتابيه، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية يوصي بهذين الكتابين أشدّ الوصية ويعظمها جداً، وفيهما من تقرير التوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما».

ويقول عنه محقق الكتاب:

«وهو مع هذا من أجلّ الكتب الداحضة لأباطيل الجهمية، الناقضة لحججهم الفاضحة لعوارهم، والكاشفة عن مخازيهم وجهالاتهم في أسلوبٍ لاذعٍ، وعبارةٍ قوية».

كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: تأليف محمد بن إسحق بن خزيمة (ت ٣١١ هـ):

عرض للأدلة المثبتة للقضاء السابق،والمقادير النافذة قبل حدوث كسب العباد، وإثبات صفات الرحمن الخالق جل وعلا مما وصف به نفسه في محكم تنزيله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وبما صحّ وثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم بالأسانيد الثابتة الصحيحة بنقل أهل العدالة،مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، يذكر المؤلف هذا بقوله « فيعلم الناظر في كتابنا هذا ممن وفقه الله تعالى لإدراك الحقّ والصواب،ومنّ عليه بالتوفيق لما يحبّ ويرضى صحة مذهب أهل الآثار في هذين الجنسين من العلم، وبطلان مذاهب أهل الأهواء والبدع الذين هم في ريبهم وضلالتهم يعمهون ».

العقيدة الطحاوية: تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الأزدي الطحاوي (ت ٣٢١ هـ):

عرض مركز وموجز لعقيدة السلف الصالح، ميسورة الحفظ، سهلة التركيب. ولأهمية هذا المتن في العقيدة السلفية شرحه عدد كبير من العلماء، وأحسن هذه الشروح وأوفاها في عرض مذهب أهل السنة تقريراً واستدلالاً، ومناقشة مذاهب الفرق والردّ عليها وإبطال حججها في لهجة العلماء وأسلوب الحكماء هو الشرح المطبوع المتداول المسمى (شرح العقيدة الطحاوية)،وتكثر فيه النقول عن كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. ومؤلفه غير معروف.

كتاب الأسماء والصفات: تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ):

ألف هذا الكتاب قصداً في استقصاء ما ورد من أسماء الله جل ثناؤه وصفاته التي دلّ كتاب الله تعالى على إثباتها، أو دلت عليه السنة، أو دلّ عليه إجماع سلف هذه الأمة قبل وقوع الفرقة وظهور البدعة.

حاول أن يبين الصحيح والسقيم من ذلك، وتثبيت وجه الكلام في النصوص الواردة في الأسماء والصفات، ناقلاً عن قادة النظر المعاني المرادة منها.

وضع الكتاب في أبواب، بدأه بباب إثبات أسماء الله تعالى ذكره بدلالة الكتاب والسنة وإجماع الأمة، وختمه بباب قول الله عز وجل (فظن أن لن نقدر عليه)[1].

المعتمد في أصول الدين: تأليف محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى البغدادي الحنبلي (ت ٤٥٨ هـ):

نهج المؤلف فيه منهج المتكلمين، عرض فيه لكثير من الشبه وأبطلها، كما تعرض فيه بإسهاب لبعض الفرق التي ضلت، كالرافضة والإمامية والدهرية، والمرجئة والكرامية والقدرية، وقد عني بالكلام على أصول المعتزلة الخمسة (التوحيد، والعدل، والوعد، والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ونقضها، كما عني بالكلام على فرقة السالمية وناقشهم، وردّ كلّ شبهاتهم في أسلوب واضح »[2].

كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: تأليف أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني (ت٧٢٨ هـ):

تصدّى شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكتاب للردّ على كتاب (منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) وقال في حقه إنه خليق بأن يسمى (منهاج الندامة).

وفي بداية الكتاب عدد شيخ الإسلام مثالب هذه الفرقة ومعتقداتهم، ذكر في الفصل الأول نص مقدمة (منهاج الكرامة) التي قال فيها مؤلفها:

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، الأسماء والصفات (بيروت. دار إحياء التراث العربي، تصوير)، ص ب، ٣.

(٢) « العدة في أصول الفقه » تحقيق ودراسة أحمد بن علي بن أحمد سيرالباركي، رسالة دكتوراه من قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون ١٣٩٧ - ١٩٧٧، ص١٢٧ مخطوطة.

« فهذه رسالة شريفة ومقالة لطيفة اشتملت على أهمّ المطالب في أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين،وهي مسألة الإمامة »

ثم انتهى في المقدمة إلى أن رتّب منهاج الكرامة على فصول: الفصل الأول في نقل المذاهب في هذه المسألة، ثم ذكر الفصل الثاني في أن مذهب الإمامية واجب الاتباع، ثم ذكر الفصل الثالث في الأدلة على إمامة علي رضي الله عنه بعد رسول الله ﷺ، ثم ذكر الفصل الرابع في الاثني عشر، ثم ذكر الفصل الخامس في إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان.

وقد ردّ عليهم الإمام ابن تيمية ودمغ أدلتهم بالنقل والعقل بحيث أصبح هذا الكتاب ناقضاً لعقائد الشيعة،ومجيباً على اعتراضاتهم،وعرضاً وافياً لمذهب أهل السنة وعقائدهم مؤيدة بالدليل.

بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول: تأليف أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ):

استعرض فيه المؤلف عقائد الفلاسفة والفرق المنحرفة،وأثبت خلال عرضه ودراسته مطابقة العقل للشرع،وتعرض لها مسألة مسألة في تحليل واستدلال بالعقل والنقل.

قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: تأليف أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ):

عرض فيه إلى التوسل المشروع،والشفاعة،والدعاء،وشروط كل،وموانعه، وفحص الأدلة الواردة فيها، كما تكلم عن البدع والخروج عما مضت به السنة.

الحموية الكبرى: تأليف تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الشهير بابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

(ألفها بمناسبة سؤال ورد إليه سنة ثمان وتسعين وستمائة، وجرى بسبب جوابه أمور ومحن، ونصه:

« ما قول السادة الفقهاء، أئمة الدين، في آيات الصفات كقوله تعالى

(الرحمن على العرش استوى)،وقوله (ثم استوى إلى السماء وهي دخان) إلى غير ذلك من الآيات وأحاديث الصفات، كقوله ﷺ (إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن) وقوله (يضع الجبار قدمه في النار) إلى غير ذلك، وما قالت فيه العلماء،وابسطوا القول مأجورين إن شاء الله).

وتولى الإجابة عن ذلك في إسهاب وتحليل،مصحوباً بالدليل في أسلوب علمي واضح.

شرح حديث النزول: تأليف تقي أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

سبب تأليفه هذا الكتاب سؤال ورد عليه في رجلين تنازعا في (حديث النزول) أحدهما مثبت،والآخر ناف،فردّ شيخ الإسلام على السؤال وتناول الإشكالات التي قد تطرأ على الذهن، أو قد يثيرها من ليس على منهج السلف رضوان الله عليهم في عقيدته، أو ممن تأثر بآراء المعتزلة والجهمية والفلاسفة، وقد بين في هذه الفتوى القول الصواب،والمنهج الحقّ،مستعيناً بفهم السلف الأول رضوان الله عليهم لنصوص الكتاب والسنة، وعندما أورد الأسئلة والاحتمالات تناول كل سؤال بالتحليل،فبين حقيقته ومعناه، ثم استعرض آراء مختلف الفرق الإسلامية منها،وغير الإسلامية في الموضوع.

ولشيخ الإسلام مجموعة من الكتب والرسائل في العقيدة السلفية في مجموع الفتاوى وهي:

كتاب توحيد الربوبية والرد على أهل الحلول والاتحاد: الجزء الثاني:

تعرض لتعريفه أولاً، ثم ذكر الأدلة على إثبات وجود الله، ومنهج المتكلمين في الاستدلال على إثبات الصانع، وطريقة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة، ونقض القول بقدم العالم أو شيء منه، وبحث الشرك في الربوبية وجحود الصانع، وأخيراً تصدّى للردّ على أهل الحلول والاتحاد.

توحيد الإلهية: المجلد الأول من الفتاوى:

تضمن أنواع التوحيد، والعبادة وأنواعها، والشرك وأنواعه، والتفريق

بين العبادات الإسلامية، والعبادات البدعية، والزيارة الشرعية، والزيارة البدعية، حكم الانحناء والركوع والسجود، وكشف الرؤوس لغير الله، والقيام للقادم والتعبيد في الأسماء.

مجمل اعتقاد السلف: الجزء الثالث:

احتوى هذا الكتاب على عرض مسهب لعقيدة الأنبياء واعتقاد السلف، وما تضمنه حديث جبريل من أركان الإيمان، وتابع البحث في الحديث عن الخلفاء، وأهل البيت والصحابة، والموقف الذي ينبغي أن يقفه المسلم من الشجار الذي وقع بين الصحابة رضوان الله عليهم، ثم تكلم عن الاعتصام بالسنة والنهي عن البدعة، وأخيراً بحث تنزيه أهل السنة عن الحشو وكلّ لقب مذموم، وأن غيرهم أحقّ بذلك.

مفصل الاعتقاد: الجزء الرابع:

ويحتوي على الموضوعات الرئيسية التالية:

المقارنة بين مذهب السلف ومذهب الخلف.

موقف شيخ الإسلام من بعض علماء أهل الكلام، وصف الحالة الدينية على عهد الخلافة الأموية والعباسية، الكذب في الحوادث الكونية أكثر منه في الأمور الدينية، سبب ظهور البدع في كل أمة، فضل علوم السلف، نسبة الدروز ودينهم، وسبب ضلالهم، نقل المؤلف عن (الكرجي) في كتابه الفصول ما حكاه من مذهب السلف، ما فعل الرسول ﷺ والخلفاء الراشدون باليهود والنصارى، الروح هل هي قديمة أو مخلوقة؟ هل الجان المؤمنون مخاطبون بفروع الشريعة أو بنفس التصديق فقط؟ مذهب سائر المسلمين إثبات القيامة الكبرى، والثواب والعقاب هناك وفي البرزخ. حقيقة مذهب الاسماعيلية، وحكمهم عند المسلمين، الحقيقة والآثار في التفضيل بين الملائكة والناس، أعلمية أبي بكر وأصالة رأيه، حقيقة مذهب الخوارج؟ حكم الصلاة خلف كلّ مسلم مستور، وغير ذلك من موضوعات العقيدة المهمة.

توحيد الأسماء والصفات: الجزء الخامس:

ويحتوي على الموضوعات الرئيسية التالية:

تعريف هذا النوع من التوحيد، إثبات صفات الله على وجه التفصيل، أدلة إثبات الصفات والأفعال الاختيارية، صفات النفي، طريقة السلف، طرق أهل التخييل وأهل التأويل، إبطال تأويل الصفات والأسماء، المعاني التي يستعمل بها لفظ التأويل.

إثبات القرب وأنواعه، مناقشة النصوص التي يدلّ ظاهرها على التجسيم أو ما يشعر ذلك، الأمور التي تبين طريقة الأنبياء هي الموصلة إلى الحق، قاعدة في الاسم والمسمى، فصل في الصفات الاختيارية، فصل في صفات الله الفعلية.

الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات، السؤال عن قول النبي ﷺ الحجر الأسود يمين الله، لقاء الله هو رؤيته، رسالة إلى أهل البحرين في رؤية الكفار ربهم، معنى حديث (نور أنَّى أراه) وحديث (إن الله ينادى بصوت).

الرسالة العرشية: أو (الإحاطة): الجزء السادس:

الجواب عن السؤال عن كيفية العرش، وإبطال قول الفلاسفة.

الجواب عن السؤال عن وجود العرش والكرسي، وموقف أهل السنة من أن الله كلم موسى شفاهاً وعما رآه موسى.

الجواب عن السؤال عن خلق السموات والأرض، وتركيب النيرين والكواكب.

السؤال عن خلق السموات والأرض قبل الليل والنهار، وعن اختلاف الليل والنهار.

كتاب الإيمان الكبير: الجزء السابع:

بحث الموضوعات التي تدور حول الإيمان من بيان معنى الإيمان والفرق بينه وبين الدين والإسلام، وموقف أهل السنة ومن تبعهم، عرض لأقوال

المرجئة والخوارج والجهمية فرد شبههم،ونقد مذاهبهم، وخلص من ذلك إلى أن (المؤمن) هو الذي يستحق الجنة والنجاة من العذاب والموالاة المطلقة.

كتاب الإيمان الأوسط: الجزء السابع:

اشتمل على تحليل مفصل لمدلول الإسلام، الإيمان، الإحسان، استعمال لفظ الإسلام على وجهين متعدياً ولازماً.

الجواب عن السؤال عن الإيمان بالله ورسوله هل فوقه مقام أو محال، وهل الإيمان مخلوق أو غير مخلوق، ثم ذكر فصلاً في الاستثناء في الإيمان، كما اشتمل على جوابه على سؤال عن معنى حديث (إذا زنى العبد خرج منه الإيمان) وحديث (لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر)، وأخيراً جوابه عن بدعة المرازقة.

كتاب القدر: الجزء الثامن:

وأهم الموضوعات هي:

فصل في قدرة الربّ عزّ وجلّ، فرضية الإيمان بالقدر، السؤال عن خلق الله لعلة أو لغير علة والجواب عنه، السؤال عن إرادة الله المعصية من خلقه، الإجابة بالتفصيل عن السؤال الوارد على قوله تعالى: (إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون)، وخصص فصلاً بأصناف القدرية، وبحث موضوع أفعال العبد الاختيارية، وتحسين العقل وتقبيحه، والجواب عن السؤال عن الرزق المضمون والمقسوم، وعن الحرام أهو رزق أم لا؟

العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الدمشقي الشهير بالذهبي (ت ٧٤٨ هـ):

جمع الأحاديث والآثار في مسألة العلو، فبدأ بالأحاديث المتواترة في ذلك، وتكلم عن عقيدة أهل السنة في العروج بالنبي ﷺ إلى سدرة المنتهى، ورؤيته لله عزّ وجلّ، ثم ذكر ما يرويه عن التابعين في مسألة العلوّ. ثم سرد ما قاله الأئمة عند ظهور الجهم ومقالته. وأتبع ذلك موقف طبقة أخرى منهم

المزني والذهلي والبخاري وأبو زرعة. ثم أخرى بعد الثلاثمائة. ومقالة أبي الحسن الأشعري والقاضي أبي بكر محمد بن الطيب البصري الباقلاني، ثم أتبع ذلك بمقالات علماء من طبقات أخرى ذكر في نهايتهم موقف أبي عبد الله القرطبي صاحب التفسير.

شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

الدافع للمؤلف على الكتابة في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل هو أن تحرير القول فيها يعتبر في مرتبة الضرورة، وكذلك ما رآه من كتب مصنفة فيها. تعددت فيها الأهواء، وفرق وطوائف حادت عن الجادة، فاجتهد في جمع هذا الكتاب وتهذيبه وتحريره وتقريبه.

بحث موضوعاته في ثلاثين باباً،بدأه بالباب الأول في تقدير المقادير قبل خلق السموات،واستمرّ في بحث موضوع القدر مراحله وأقسامه حتى الباب التاسع عشر في ذكر مناظرة بين جبري وسني، وقدري وسني. خصّ الباب الثاني والعشرين في طرق إثبات حكمة الربّ تعالى، واستمرّ في الأبواب التي تليه في تحديد موقف السلف في معنى الإيمان بالقدر خيره وشره،حلوه ومره، وأنهى الدراسة بالباب الثلاثين في الفطرة الأولى التي فطر الله عباده عليها، وبيان أنها لا تنافي القضاء والعدل بل توافقه وتجامعه.

القصيدة النونية المسماة (الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية): تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

قصيدة نونية تبلغ ستة آلاف بيت.

عرض فيها لعقائد الفرق الباطلة فيما يتصل بصفات الله عزّ وجلّ ونقضها واحدةً واحدةً كما عرض لشرح وتحليل توحيد الأنبياء المرسلين ومخالفته لتوحيد الملاحدة المعطلين، عقد في بداية المنظومة فصولاً من النثر عرض فيه

لعقيدة أهل السنة،وفضل هذه العقيدة على أهلها. وخصّ منها فصلاً لبيان سبب تأليف هذا الكتاب بقوله:

« وكان من قدر الله وقضائه أن جمع مجلس المذاكرة بين مثبت للصفات والعلوّ، وبين معطل لذلك، فاستطعم المعطل المثبت الحديث استطعام غير جائع إليه،ولكن غرضه عرض بضاعته عليه فقال ما تقول في القرآن ومسألة الاستواء؟ »

ثم أورد الإجابة بالتفصيل نثراً فلما سمع المعطل منه ذلك أمسك ثم أسرّها في نفسه.. » ثم قدم بين يدي المنظومة بضرب الأمثلة والمقارنة بين المعطل والموحد.

كتاب حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

موضوع الكتاب يدور حول بيان وجود الجنة،وأدلة القائلين بذلك ودحض شبه المخالفين، كما عرض بشكل مفصل لأوصافها ومنازلها، ونفذ من خلال ذلك إلى إثبات رؤية أهل الجنة للرب تبارك وتعالى،وتكليمه لهم وأبدية الجنة، ثم تكلم عن أبدية النار ودوامها. وجعل الباب التاسع والستين باباً جامعا في فصول منثورة. انتظمت موضوعات الكتاب في سبعين باباً وخاتمة،يذكر ابن القيم في الفصل قبل الباب الأول قوله:

« وهذا كتاب اجتهدت في جمعه وترتيبه، وتفصيله وتبويبه، فهو للمحزون سلوة، وللعشاق إلى تلك العرائس جلوة، محرك للقلوب، إلى أجل مطلوب، وحاوٍ للنفوس إلى مجاورة الملك القدوس... مشتمل من بدائع الفوائد، وفرائد القلائد، على ما لعلّ المجتهد في الطلب لا يظفر به فيما سواه من الكتب، مع تضمينه لجملة كثيرة من الأحاديث المرفوعات، والآثار الموقوفات، والأسرار المودعة في كثير من الآيات، والنكت البديعات،وإيضاح كثير من المشكلات، والتنبيه على أصول من الأسماء والصفات، إذا نظر فيه الناظر زاده إيماناً، وجلى عليه الجنة حتى كأنه يشاهدها عياناً... وسميته

(حادي الأرواح، إلى بلاد الأفراح) فإنه اسم يطابق مسماه، ولفظ يوافق معناه... »

هداية الحيارى من اليهود والنصارى: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

« في هذا الكتاب يبين ابن القيم حالة الناس حين بعثة الرسول عليه السلام، وما كانوا عليه من ديانات، ويذكر أنهم كانوا على صنفين: أهل كتاب، وزنادقة لا كتاب لهم، ويبين حال كلّ منهما، ثم ذكر أن بعض هؤلاء قد طعن في الدين الاسلامي ورسوله ﷺ، فنصب نفسه للردّ عليهم، وذكر لهم أدلة الرسالة المحمدية، ثم بين لهم فساد عقيدتهم، وأن كتبهم قد حرفت وبدلت، ثم رسم لهم الطريق الواضح للسعادة الأبدية بالرجوع إلى الديانة الإسلامية »[١].

الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١):

يقول ناشر الكتاب محمد عبد الرزاق حمزه في التعريف بهذا الكتاب:

« وهذا الكتاب فريد في بابه من خير ما أخرج للناس في بيان ما جاء في الكتاب والسنة من عقائد السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، ودحض ما خالف ذلك من عقائد أهل الزيغ بالحجج العقلية والنقلية، والنقول المستفيضة عن أئمة الإسلام والمسلمين بما لا يسع فاضلاً جهله، فقد كشف رحمه الله عوار شبه المتفلسفين والجهمية التي ردوا بها نصوص القرآن والسنة، وأفاض في بيان بطلان القول بالمجاز، وأبان غرض القائلين به، وأوضح ما ادعوا فيه المجاز من كتاب الله وإفادة خبر الثقات للعلم، وأن الأحاديث الصحيحة يستدل بها على أسماء الله وصفاته، ورد شبهات المتكلمين في ذلك بما لا تجده مجموعاً في سواه »[٢]

(١) عوض الله جاد حجازي، ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي (مصر: دار الطباعة المحمدية، ١٣٨٠/١٩٦٠م)، ص٣٥.

(٢) محمد بن الموصلي، مختصر الصواعق المرسلة (مصر: مطبعة الإمام)، ص٤.

وقد اختصر هذا الكتاب محمد بن الموصلي رحمه الله.

مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة: تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

« فيه فوائد يقتبس من مجموعها معرفة العلم وفضله، ومعرفة إثبات الصانع، ومعرفة قدر الشريعة، ومعرفة النبوة، وشدة الحاجة إلى هذه المذكورات، ومعرفة الردّ على المنجمين، ومعرفة الطيرة والفأل والزجر، ومعرفة أصول نافعة جامعة فيما تكمل به النفس البشرية إلى غير ذلك من الفوائد »[١].

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: تأليف: محمد بن أحمد السفاريني الأثري الحنبلي (ت ١١٨٨ هـ) أو (ت ١١٨٩ هـ):

شرح لمنظومة (الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية) من وضع الشارح نفسه وعدتها مائتا بيت وبضعة عشر نظم فيها أمهات مسائل عقائد السلف، والشرح جامع حاوٍ لما يتعرض له من مذاهب وعقائد..

عرض لمذهب السلف بالتحليل والدليل في أسلوب سهل. قدّم للكتاب بمقدمة مشتملة على عشر تعريفات عرض خلالها لأهمّ الموضوعات مثل:

الأخذ بالآحاد في العقائد، تحديد مذهب السلف، ومن هم السلف، مذهب السلف هو الحق، أول ظهور البدع الخ.

كتاب التوحيد: تأليف محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي (ت ١٢٠٦ هـ):

يمثل العقيدة الإسلامية الصافية والخالية من فلسفة المتكلمين.

وهو عرض مبسط، وتقرير وافٍ للعقيدة السلفية مؤيدة بنصوص الكتاب والسنة والمأثور عن السلف. يترجم للموضوع ويذكر الآثار الواردة فيه، ثم يعقبه بمسائل هي جملة ما يستفاد من تلك النصوص منطوقاً أو مفهوماً. وترجمة الموضوع هي في الحقيقة الفقه المفهوم من النصوص الواردة في سياقه.

---

(١) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٧٦١.

● من مصادر العقيدة على مذهب الخلف ●

الاشاعرة - الماتريدية

الابانة عن أصول الديانة : تأليف أبي الحسن علي بن اسماعيل الاشعرى (ت٣٣٠ هـ) :

كشف أبو الحسن فيه عن عقائد المعتزلة وأهل القدر، فحصر أولاً شبههم وعقائدهم التي خالفوا بها أهل السنة، ثم تحدث عن موقف أهل الحقّ والسنة نحو تلك العقائد الزائفة، بين منهجه ووجهته في عرض العقيدة الصحيحة واعتناقها بقوله:

« فإن قال قائل قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية، والرافضة والمرجئة فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟ قيل له:

قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها التمسك بكتاب الله وبسنة نبينا محمد ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته، واجزل مثوبته قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون... »

جعل موضوعات الكتاب في أبواب، من أهمها:

باب الكلام في إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة

باب الكلام في أن القرآن كلام الله غير مخلوق.

باب ذكر الاستواء.

باب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين.

باب الردّ على الجهمية في نفيهم علم الله تعالى وقدرته وجميع صفاته.

باب الكلام في الإرادة. مسألة في الاستطاعة. مسألة في إيلام الأطفال.

باب ذكر الروايات في القدر.

باب الكلام في الشفاعة والخروج من النار.

باب الكلام في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

كتاب اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع: تأليف أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠ هـ):

من أهمّ كتب المؤلف في العقائد، يظهر فيه اهتمامه بالأدلة العقلية والإسهاب في إثباتها، يعرض للموضوع بصورة سؤال في مثل « إن سأل سائل، أو إن قال قائل ، فإن قال » ثم يجيب على ذلك، كما يعرض لآراء المعارضين بنفس الأسلوب وأحيانا يصرّح بذكرهم.

قسم الكتاب إلى أبواب، وكل باب يحتوي على مسائل.

عرض للموضوعات التالية:

الله وصفاته، الكلام في القرآن،والإرادة، الكلام في الإرادة وأنها تعمّ سائر المحدثات، الكلام في الرؤية، الكلام في القدر، الكلام في الاستطاعة، الكلام في التعديل والتجوير، الكلام في الإيمان، الكلام في الخاص والعام، والوعد والوعيد، الكلام في الإمامة.

رسالة استحسان الخوض في علم الكلام: تأليف أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠ هـ):

وضعها الأشعري في الردّ على من يذهبون إلى أن الخوض في مسائل علم الكلام بدعة وضلالة. وأجاب على اعتراضاتهم من ثلاثة أوجه، وهذا ما قدم به الرسالة.

« أما بعد: فإن طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم،وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين، ونسبوه إلى الضلال، وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون ،والجسم ،والعرض، والألوان والأكوان، والجزء والطفرة، وصفات الباري عزّ وجلّ بدعة وضلالة، وقالوا لو كان ذلك هدى ورشاداً لتكلم فيه النبي ﷺ وخلفاؤه وأصحابه... »

ثم قال بعد ذلك: « الجواب عنه من ثلاثة أوجه ». ثم فصل الحديث في هذه الثلاثة الوجوه. »

كتاب التوحيد: تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (ت ٣٣٣ هـ):

يعتبر المصدر الأول لأتباع المدرسة الماتريدية.

يستهلّ الماتريدي كتاب التوحيد بفصل في إبطال التقليد، ويعرض إلى نظرية المعرفة ويناقش قيمة معارفنا ومعيار الحقّ في المعارف التي تصل إلينا عن طريق الحس والخبر والعقل، عرض للأدلة على حدوث الأجسام، وهي في نفسها دليل على وجود الله عز وجل مع أدلة أخرى.

ويعرض أيضا لصفات الله دون تفرقة بين الصفات الذاتية أو الفعلية، وأنه لا يجوز أن نسميه إلا بما سمى به ذاته،وجاء به الشرع، وبين أن رؤية الله واجبة سمعاً بلا كيف، وإثبات استوائه تعالى على العرش على ما جاء به التنزيل، وبالنسبة لأفعال العباد بأن العبد فاعل مختار على الحقيقة.

كما أفرد فصولاً عرض فيها لآراء المجوس،والزنادقة من دهرية وثنوية. وله من الكتب في العقيدة أيضا (كتاب المقالات)،و (كتاب تأويلات القرآن).

كتاب التمهيد: تأليف أبي بكر محمد بن الطيب بن الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ):

قصد منه المؤلف وضع كتاب جامع مختصر مشتمل على أهم مسائل علم الكلام وقضاياه من ذكر الأدلة على حدوث العالم، وإثبات وجود الله ووحدانيته وصفاته، وجواز إرسال الرسل إلى خلقه، وأنه قد فعل ذلك وقطع العذر في إيجاب تصديقهم بما أبانهم به من البينات والمعجزات، ثم أردف هذا بذكر جمل من الكلام على سائر أهل الملل المخالفين لملة الإسلام.
أعقب ذلك بذكر أبواب الخلاف بين أهل الحقّ وأهل التجسيم والتشبيه،وأهل القدر والاعتزال،والروافض والخوارج، وذكر جملاً من مناقب الصحابة وفضائل الخلفاء الأربعة،وإثبات إمامتهم،ووجه التأويل فيما شجر بينهم، ووجوب موالاتهم. وقد أخذ المؤلف نفسه بتحري الاختصار وتحرير المعاني والألفاظ.

الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: تأليف القاضي أبي بكر محمد ابن الطيب الباقلاني البصري (ت ٤٠٣ هـ):

ذكر المؤلف المبادئ التي تجب معرفتها مما لا يتمّ النظر في معرفة الله وصفاته إلا بها، ثم قسم العلم إلى قسمين: علم الله سبحانه وتعالى، وعلم الخلق، ثم بين انحصار العلوم في الموجود والمعدوم، وانقسام الموجود إلى قديم ومحدث، وانقسام المحدث إلى جسم وجوهر - فرد وعرض - وأوضح حدوث ما سوى الله تعالى. ثم ذكر أن للعالم محدثاً،وبين صفاته، وسرد جملاً من نعم الله على المكلفين مما يستوجب شكره جلت قدرته. وأوضح ثبوت دعوى النبوة بالمعجزات، وبين أن شرع نبينا ناسخ للشرائع كلها، وذكر خلافة أبي بكر الصديق،وخلافة باقي الخلفاء الراشدين، وشروط الإمامة. كما أوضح مسألة الخلق والكسب إيضاحاً شاملاً.

كتاب أصول الدين: تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي (ت ٤٢٩ هـ):

وضح منهجه والموضوعات التي تعرض لبحثها بقوله:

« هذا كتاب ذكرنا فيه خمسة عشر أصلاً من أصول الدين،وشرحنا كل أصل منها بخمس عشرة مسألة من مسائل العدل،والتوحيد،والوعد والوعيد، وما يليق بها من مسائل النبوات والمعجزات،وشروط الإمامة والزعامة من الأولياء وأهل الكرامة، وأشرنا في كل مسألة منها إلى أصولها بالتحصيل دون التطويل؛ليكون مجموعها للعالم تذكرة، وللمتعلم تبصرة بعون الله وتوفيقه ».

له مؤلفات أخرى في العقيدة والفرق منها:

فضائح المعتزلة، فضائح القدرية، تأويل المتشابهات في الأخبار والآيات، الإيمان وأصوله، نفي خلق القرآن، الصفات، فضائح الكرامية، إبطال القول بالتولد، الملل والنحل، الفرق بين الفرق وسيأتي الكلام عنه.

التبصير في الدين، وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين: تأليف أبي المظفر طاهر بن محمد الاسفرايني (ت ٤٧١ هـ):

اشتمل على خمسة عشر باباً.[1]

الشـامـل فى أصـول الـدين : تأليف أبى المعـالى عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجوينى (ت ٤٧٨ هـ) :

يقول المحققون لهذا الكتاب:

« يضمّ ثلاثة كتب رئيسية ومهمة،وتمثل معاً الجزء الأول من كتاب الشامل في أصول الدين.وهذه الكتب الثلاثة على التوالي هي: كتاب النظر، وكتاب التوحيد، ثم كتاب العلل. وفي الكتاب الأول يبدأ الجويني سؤالاً كمقدمة للنظر بوجه عام هو:

هل يصحّ اجتماع فكرين في حالة واحدة أم لا؟ ومنه ينتقل إلى بيان النظر الصحيح والفاسد، ومنه الى القول في حدوث العالم، ويعرض أثناء ذلك إلى أقوال المعتزلة والمخالفين بدقة وأمانة علمية،ثم ينتقل إلى كتاب التوحيد: فتكلم في حقيقة الواحد ومعناه،ومعنى التوحيد،وتعدد صفات الباري. ثم تكلم عن الجسم ومعناه،وذكر شبه المجسمة والردّ عليها والأكوان التي تلحق الأجسام. كما خصص فصلين في ذكر بعض تمويهات النظام. ثم تكلم مباشرة في باب الاعتمادات وحقائقها،وذكر وجوه الاختلاف فيها،وأعقب هذا بباب القول في إيضاح الدليل على تقدس الرب سبحانه وتعالى عن الجهات والمحاذيات، ثم ذكر تأويل جمل من ظواهر الكتاب والسنة،وأنهى هذا الكتاب بباب الصفات.

أما الكتاب الثالث فهو كتاب العلل فتكلم عن حقيقة العلة والمعلول وأحكام العلل وأنهاه بفصل في أن الشرط علة في تصحيح الحكم وشرط في تحققه. »

ثم يذكر المحققون بأنه بالاطلاع على «الكامل فى اختصار الشامل الذى يقع فى ٢٧٢ ورقة تحقق أنه يشتمل إلى جانب الكتب السابقة على كتاب الصفات، كتاب الإرادة، كتاب القدر، كتاب النبوات، كتاب إبطال القول بالتولد،

---

(١) كشف الظنون، ج١، ص ٣٤٠.

كتاب الردّ على الطبائعيين، كتاب التعديل والتجوير.

ونصل من هذا إلى أن المفقود حوالي ثلاثة أجزاء»[1]

كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: تأليف عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت ٤٧٨ هـ):

« قصد منه مؤلفه بيان العقائد الدينية والاستدلال لها، ثم الدفاع عنها، ومناهضة أصحاب المقالات والمذاهب المخالفة للدين التي كان العالم الإسلامي في زمنه يموج بها موجاً، في أسلوب قويّ واضح ومركز في غير تعقيد، فليس بالمطول الذي يدعو للملل والسآمة، ولا بالموجز في مبالغة فيكون عنه لبس أو إيهام »[2].

قسم الكتاب إلى أبواب ثم قسم كل باب إلى فصول:

عرض أولاً للإلهيات، فبدأ باحكام النظر، وحقيقة العلم، حدوث العالم، إثبات العلم بالصانع وصفاته، جواز الرؤية، خلق الأعمال، الاستطاعة وحكمها، التعديل والتجوير، الصلاح والأصلح، ثم القول في إثبات النبوات ثانياً. ثم ذكر جملاً من أحكام الآخرة، وختم الكتاب بالكلام على الإمامة وما جرى لبعض الصحابة وأحكام ذلك.

وله أيضا كتاب (العقيدة النظامية).

الاقتصاد في الاعتقاد: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

كتاب وسط فوق الاختصار، ودون منزلة الاستقصاء، ذكر في المقدمة بأنه جمع فيه قواعد عقائد أهل السنة. رتبه على أربعة تمهيدات تجري مجرى التوطئة والمقدمات، وعلى أربعة أقطاب تجري مجرى المقاصد والغايات، ثم قسم كل قطب إلى مسائل أو دعاوى.

---

(١) الجويني، الشامل في أصول الدين، تحقيق علي سامي النشار وآخرين (مصر: منشأة المعارف، ١٩٦٩)، ص ٧٩، ٨٧.

(٢) الجويني، الإرشاد، بتحقيق محمد يوسف موسى وزميله، الرقم ص.

أما التمهيدات: ففي بيان أن هذا العلم من المهات في الدين وأنه من فروض الكفاية،ثم أنهاها بذكر مناهج الأدلة التي أوردها في الكتاب.

أما الأقطاب الأربعة فقد اشتملت على الموضوعات التالية:

النظر في ذات الله تعالى، في صفات الله تعالى، في أفعال الله تعالى، في رسل الله.

المضنون به على غير أهله: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

« ذكر ابن الصلاح أنه منسوب إلى أبي حامد الغزالي،وقال معاذ الله أن يكون له، وبين سبب كونه مختلقاً موضوعاً عليه والأمر كما قال »[١]. وذهب إلى هذا بعض العلماء المعاصرين منهم محمد يوسف موسى، ومنهم من أثبت نسبته إلى الغزالي مثل سليمان دنيا في كتابه « الحقيقة عند الغزالي ».

« يشتمل على أربعة أركان، الأول في معرفة الربوبية، الثاني في معرفة الملائكة، الثالث في حقائق المعجزات، الرابع في معرفة ما بعد الموت »[٢].

فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

اتخذ من هذا الكتاب رداً على طائفة من الناس طعنوا في بعض كتبه المصنفة في أسرار معاملات الدين، وهو ما ذكره في مقدمة الكتاب بقوله:

«أما بعد: فاني رأيتك أيها الأخ المشفق، والصديق المتعصب، موغر الصدر، منقسم الفكر، لما قرع سمعك من طعن طائفة من الحسدة على بعض كتبنا المصنفة في أسرار معاملات الدين، وزعمهم أن فيها ما يخالف مذهب الأصحاب المتقدمين، والمشايخ المتكلمين،وأن العدول عن مذهب الأشعري ولو في قيد شبرٍ كفر، ومباينته ولو في شيء نزر ضلال وخسر... »

---

(١) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٧١٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧١٣.

وضع الكتاب في فصول، كل فصل مشتمل على مناقشات للمذاهب والفرق.
احتوت الفصول على الموضوعات الرئيسية الآتية:

فصل: نقاش حول معرفة الكفر وهل يمكن أن يعرف الكفر مقلد.

فصل: حدّ التكذيب والتصديق وحقيقتها.

فصل: تأويل الوجود الذاتي ومثاله.

فصل: كل من نزل قول الله أو قول رسوله على واحد من هذه الوجودات الخمسة على ألا ينتقل من مرتبة الى مرتبة إلا بضرورة البرهان فهو من المصدقين.

فصل: قانون التأويل.

فصل: من الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع.

فصل: وصية: كفّ لسانك عن أهل القبلة.

فصل: النظر في التكفير يتعلق بأمور.

فصل: من أشدّ الناس غلواً وإسرافاً طائفة المتكلمين.

فصل: لعلك تقول: أنت تأخذ التكفير من التكذيب للنصوص الشرعية مع أن الشارع هو الذي ضيق... الخ.

فصل: قد ظنّ بعض الناس أن مأخذ التكفير من العقل لا من الشرع.

فصل: من الناس من يقول أكفر من يكفرني، ومن لا يكفرني فلا.

قانون التأويل: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

ألفه الغزالي إجابة عن أسئلة وجهت إليه عن إشكال في فهم بعض الأحاديث والآثار مثل ما جاء في الحديث «إن الشيطان ليجري من الإنسان مجرى الدم» وترائي الجن في صور الحيوانات وفي أشكال مختلفة، وترائي الملائكة في صور بني آدم، وهل من سبيل إلى الجمع بين هذا القول من الشرع

في الجنّ والشياطين، وبين قول الفلاسفة ومثل ذلك ما يظهر من المصروعين، وإدبار الشياطين عند الأذان وله حصاص، وحقيقة البرزخ وأهله.

ثم قسم موقف العلماء من هذه الأمور إلى خمس فرق، وبعد أن فصل مواقفهم وضع قانونه الذي يوصي الالتزام به في مثل هذه الأمور فذكرها موجزة في النقاط الثلاثة الآتية:

إحداها: الا يطمع في الاطلاع على جميع ذلك لقوله تعالى «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً».

الوصية الثانية:

ألا يكذب برهان العقل أصلاً، فإن العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعله كذب في إثبات الشرع.

الوصية الثالثة:

أن يكف عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات فإن الحكم على مراد الله سبحانه ومراد رسوله ﷺ بالظنّ والتخمين خطر.

فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

«استهدف الغزالي من هذا الكتاب هدفين: إظهار فضائح الباطنية، وهو أمر يتعلق بالعقيدة، وبيان فضائل المستظهرية أي خلافة المستظهر بالله، وهو أمر يتعلق بالسياسة».

ألف هذا الكتاب بإشارة من الخليفة المستظهر بالله أبي العباس أحمد بن المقتدي بالله عبد الله بن الأمير محمد بن القاسم العباسي، وهو ما صرح به في المقدمة في قوله:

«حتى خرجت الأوامر الشريفة... المستظهرية بالاشارة الى الخادم في تصنيف كتاب في الردّ على الباطنية، مشتمل على الكشف عن بدعهم وضلالاتهم، وفنون مكرهم واحتيالهم، ووجه استدراجهم عوام الخلق

وجهـالهم، وإيضاح غوائلهم في تلبيسهم وخداعهم. وانسلالهم عن ربقة الإسلام، وانسلاخهم وانخلاعهم، وإبراز فضائحهم وقبائحهم بما يفضي إلى هتك أستارهم وكشف أغوارهم...»

بنى كتابه هذا على عشرة أبواب:

الأول: في الإعراب عن المنهج الذي سلكه في الكتاب.

الثاني: في بيان ألقابهم،والكشف عن السبب الباعث لهم على نصب هذه الدعوة المضلة.

الثالث: في بيان درجات حيلهم.

الرابع: في نقل مذهبهم جملة وتفصيلاً.

الخامس: في تأويلاتهم لظواهر القرآن،واستدلالهم بالأمور العددية.

السادس: في إيراد أدلّتهم العقلية على نصرة مذهبهم،والكشف عن تلبيساتهم.

السابع: في إبطال استدلالهم بالنص على نصب الإمام المعصوم.

الثامن: في مقتضى فتوى الشرع في حقهم من التكفير والتخطئة.

التاسع: في إقامة البرهان الفقهي الشرعي على خلافة المستظهر بالله.

العاشر: في الوظائف الدينية التي بالمواظبة عليها يدوم استحقاق الإمامة.

العقائد النسفية: تأليف أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت ٥٣٧ هـ):

كتاب جامع في العقيدة على مذهب الخلف،ويعتبر من المصادر المهمة فيها. اعتنى به العلماء تدريساً وشرحاً وتحليلاً. يقول أحد شراحه العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني في مقدمته منوها بأهمية هذا المتن:

«وان المختصر المسمى بالعقائد للإمام الهمام، قدوة علماء الإسلام نجم الملة للدين عمر النسفي أعلى الله تعالى درجته في دار السلام، يشتمل من هذا المتن على غرر الفرائد، ودرر الفوائد، في ضمن فصول، هي للدين قواعد

وأصول، وأثناء نصوص هي لليقين جواهر وفصوص، مع غاية من التنقيح والتهذيب، ونهاية من حسن التنظيم والترتيب».

بدأها بالكلام عن حقائق الأشياء وأنها ثابتة، ثم بين أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة،والخبر الصادق،والعقل، وفصل القول فيها. ثم تكلم عن الإلهام وأنه ليس من أسباب المعرفة. ثم بحث الموضوعات التالية:

حدوث العالم، والمحدث له وهو الله تعالى، وبحث صفاته، جواز رؤية الله عزّ وجلّ عقلاً،ووجوبها نقلاً. خلق أفعال العباد، الحسن والقبح، معنى الاستطاعة، التكليف بما لا يطاق، الرزق، عذاب القبر ونعيمه، البعث وما فيه، الكبيرة وحكم مرتكبها، الشفاعة، الإيمان، رسالات الأنبياء ومعجزاتهم، والملائكة، والكتب، والمعراج، وكرامات الأولياء، الإمامة، علامات القيامة، وغير ذلك من الموضوعات العقدية المهمة.

نهاية الإقدام في علم الكلام: تأليف محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ):

عرض في هذا الكتاب إلى المشكلات في علم العقيدة التي جرى عليها اختلاف بين أرباب الفرق الإسلامية،وناقشها على ضوء العقيدة الصحيحة،وما عليه أهل الحقّ: وهو ما تحدث عنه في المقدمة بقوله:

«أما بعد: فقد أشار إليّ من إشارته غنم، وطاعته حتم أن أجمع مشكلات الأصول،وأحلّ له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول... »

نظم موضوعات الكتاب في عشرين قاعدة:

الأولى : في حدوث العالم،وبيان استحالة حوادث لا أول لها.

الثانية : في حدوث الكائنات بأسرها.

الثالثة : في التوحيد.

الرابعة : في إبطال التشبيه.

الخامسة : في إبطال مذهب التعطيل وبيان وجوه التعطيل.

السادسة : في الأحوال.

السابعة : في المعدوم هل هو شيء أم لا ؟

الثامنة : في إثبات العلم بأحكام الصفات العلى.

التاسعة : في إثبات العلم بالصفات الأزلية.

العاشرة : في العلم الأزلي خاصة.

الحادية عشرة : في الإرادة.

الثانية عشرة : في كون الباري متكلماً بكلام أزلي.

الثالثة عشرة : في كلام الباري واحد.

الرابعة عشرة : في حقيقة الكلام الإنساني والنطق النفساني.

الخامسة عشرة : في العلم بكون الباري تعالى سميعاً بصيراً.

السادسة عشرة : في جواز رؤية الباري تعالى عقلاً، ووجوبها سمعاً.

السابعة عشرة : في التحسين والتقبيح.

الثامنة عشرة : في إبطال الفرض والعلة في أفعال الله تعالى.

التاسعة عشرة : في إثبات النبوات.

العشرون : في إثبات نبوة نبينا ﷺ.

وفي نهاية الكتاب تعرض لمسألة إثبات الجوهر الفرد مذيلاً به الكتاب.

مناهج الأدلة في عقائد الملة، وتعريف ما وقع فيها بحسب التأويل من الشبه المزيفة والبدع المضلة: تأليف القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (ت ٥٩٥ هـ):

تعرض لأهم قضايا العقيدة في خمسة فصول:

الأول: في البرهنة على وجود الله.

الثاني: القول في الوحدانية.

الثالث: في الصفات.

الرابع: في معرفة النبوة.

الخامس: في معرفة أفعال الله.

واستهدف من ذلك كما قال: « فقد رأيت أن أفحص في هذا الكتاب عن الظاهر من العقائد التي قصد الشرع حمل الجمهور عليها بحسب الجهد والاستطاعة فإن الناس قد اضطربوا في هذا المعنى كل الاضطراب... »

المعالم في أصول الدين: تأليف فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

« مشتمل على خمسة أنواع من العلوم المهمة:

الأول: علم أصول الدين.

الثاني: علم أصول الفقه.

الثالث: علم الفقه.

الرابع: أصول معتبرة في الخلاف.

الخامس: في آداب النظر والجدل »[١]

نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

- كتاب في أصول الدين « العقيدة » رتبه على عشرين أصلاً.[٢]

أبكار الأفكار: تأليف أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الشافعي المعروف بسيف الدين الآمدي (ت ٦٣١ هـ):

« مرتب على ثماني قواعد متضمنة جميع مسائل الأصول:

(١) في العلم.

(٢) في النظر.

(٣) في الموصل إلى المطلوب.

(٤) في انقسام المعلوم.

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٢٦. ذكر في هذا الموضع بعد عنوان الكتاب قوله: « لعله الأربعين في أصول الدين ».

(٢) المصدر نفسه: ج ٢، ص ١٩٨٨.

(٥) في النبوات.
(٦) في المعاد.
(٧) في الأسماء.
(٨) في الإمامة.[١]

غاية المرام في علم الكلام: تأليف سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي (ت ٦٣١ هـ):

ملخص من كتاب «أبكار الأفكار» للمؤلف نفسه.

وقسمه إلى ثمانية قوانين:

القانون الأول: في إثبات الواجب بذاته.
القانون الثاني: في إثبات الصفات وفيه قاعدتان.
القانون الثالث: في وحدانية الباري.
القانون الرابع: في إبطال التشبيه،وما يجوز عليه تعالى،وما لا يجوز.
القانون الخامس: في أفعال واجب الوجود - فيه مطلبان.
القانون السادس: في المعاد.

ويذكر المؤلف في مقدمة كتابه بأنه ضمنه «غوامض الأسرار،منبهاً على مواضع مواقع زلل المحققين، رافعاً بأطراف عورات المبطلين، كاشفاً لظلمات تهويلات الملحدين كالمعتزلة وغيرهم من طوائف الإلهيين، على وجه لا يخرجه زيادة التطويل إلى الملل، ولا فرط الاختصار إلى النقص والخلل»[٢].

العقائد العضدية: تأليف عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي (ت ٧٥٦ هـ):

ذكر في المقدمة قوله: «وهذه عقائد الفرقة الناجية وهم الأشاعرة».

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤.
(٢) الآمدي، غاية المرام في علم الكلام، تحقيق حسن محمود حسن محمود عبد اللطيف (مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩١/١٩٧١)، ص١ و٥.

ثم بدأ يعرض لقواعد العقيدة وأصولها على مذهب أبي الحسن الأشعري.

يقول شارحها محمد بن أسعد الصديقي الدواني:

«إن العقائد العضدية لم تدع قاعدة من أصول العقائد الدينية إلا وأتت عليها، ولم تترك من أمهاتها مسألة إلا وقد صرحت بها، أو أومأت إليها...» وهو من أهم المصادر في عقيدة الأشاعرة.

كتاب المواقف: تأليف عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الايجي (٧٥٦ هـ):

من كتب علم الكلام المعتمدة في عقيدة الخلف، بل يعتبر من أهمها.

عرض المؤلف لمنهجه ومعالجته لمسائل العقيدة بقوله:

«... فحداني الحدب على أهل الطلب، ومن له في تحقيق الحق أرب، إلى أن كتبت هذا كتاباً مقتصداً لا مطولاً مملاً، ولا مختصراً مخلاً، أودعته لبّ الألباب، وميزت فيه القشر من اللباب، ولم آل جهداً في تحرير المطالب، وتقرير المذاهب، وتركت الحجج تتبختر اتضاحاً، والشبه تتضاءل افتضاحاً، ونبهت في النقد والتزييف، والهدم والترصيف على نكت هي ينابيع التحقيق، وفقر تهدي إلى مظان التدقيق، وأنا أنظر من الموارد إلى المصادر... حتى جاء كما أردت ووفق الله وسدد في إتمام ما قصدت... والكتاب مرتب على ستة مواقف:

الموقف الأول: في المقدمات، وفيه مراصد ستة.

الموقف الثاني: في الأمور العامة أي ما لا يختصّ بقسم من أقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر والعرض.

الموقف الثالث: في الأعراض، وفيه مقدمة ومراصد.

الموقف الرابع: في الجواهر إما بالممكن الذي يقوم بنفسه وإما بالواجب.

الموقف الخامس: في الإلهيات، وفيه سبعة مراصد.

الموقف السادس: في السمعيات، وفيه أربعة مراصد.

وقد كتبت الشروح وتتابعت عليها جهود العلماء. ومن أحسنها شرح الشريف الجرجاني.

كتاب المقاصد في علم الكلام: تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩١ هـ):

رتبه على ستة مقاصد... وله عليه شرح جامع،وهو مختصر وجيز،ولكنه مشتمل على مهمات علم الكلام.

المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة: تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ):

استهدف المؤلف أولاً اختصار الرسالة القدسية للإمام الغزالي، ثم عرض له أن يضيف إليه زيادات حتى خرج به الأمر عن القصد الأول،فأصبح كتاباً مستقلاً. غير أنه ساير الغزالي في تراجمه وزاد على ذلك بمقدمة وخاتمة وينحصر الكتاب في:

مقدمة في تعريف الفنّ. وأربعة أركان: الأول في ذات الله تعالى، الثاني: في صفاته. الثالث: في أفعاله. الرابع: في صدق الرسول ﷺ. وفي كل منها عشرة أصول. والخاتمة معقودة للكلام في الإيمان والإسلام وما يتصل بهما.

ومن شروحه شرح زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة ٨٧٨ هـ. وشرح كمال الدين محمد بن محمد المعروف بابن أبي شريف المقدسي بعنوان «المسامرة في شرح المسايرة».

الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد. ما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم: تأليف أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط المعتزلي (ت حوالي ٣٠٠ هـ):

في هذا الكتاب تناول المؤلف الردّ على ابن الراوندي، والدفاع عن العقيدة الإسلامية بعامة وعقائد المعتزلة بخاصة. وهو يعرض لدحض الشبه والافتراءات التي نسبها ابن الروندي إلى العقيدة الإسلامية في كتابه (التعديل والتجوير)،وكتاب (الزمرد) والذي جعل فيه باباً ترجمه (على المحمدية خاصة) وكتاب (الإمامة) الذي يطعن فيه على المهاجرين والأنصار.

المغني في أبواب العدل والتوحيد: تأليف القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي المعتزلي (ت ٤١٥ هـ):

موسوعة علمية كبيرة في علم الكلام عامة، وفي عقائد المعتزلة خاصة.

يتألف الكتاب من عشرين جزءاً، عثر منها حتى الآن على أربعة عشر جزءاً ولا تزال ستة أجزاء مفقودة، وهي الأول، والثاني، والثالث، والعاشر، والثامن عشر، والتاسع عشر.

وهذا بيان بالأجزاء الباقية والموضوعات التي تحويها، علماً بأن بعض هذه الأجزاء تشتمل على كتابين أو أكثر داخل الجزء.

١ - الجزء الرابع: رؤية الباري وبحث تحتها الموضوعات التالية:

أ - في أن الله لا تجوز عليه الحاجة.

ب - في نفس الرؤية.

جـ - في أنه تعالى واحد.

٢ - الجزء الخامس:

أ - الفرق.

ب - أسماء الله.

٣ - الجزء السادس:

أ - التعديل والتجوير.

ب - الإرادة.

٤ - الجزء السابع: القرآن.

٥ - الجزء الثامن: المخلوق.

٦ - الجزء التاسع: التوليد.

٧ - الجزء الحادي عشر:

أ - الآجال.

ب - الأرزاق.

جـ - الأسعار والرخص والغلاء.

د - التكليف.

٨ - الجزء الثاني عشر: النظر والمعارف.

٩ - الجزء الثالث عشر:

أ - اللطف.

ب - الآلام.

١٠ - الجزء الرابع عشر:

أ - الأصلح.

ب - استحقاق الذم.

جـ - التوبة.

١١ - الجزء الخامس عشر: النبوات.

١٢ - الجزء السادس عشر:

أ - الخبر.

ب - نسخ الشرائع.

جـ - في ثبوت نبوة محمد وفي إعجاز القرآن « طبع هذا الجزء بعنوان « إعجاز القرآن ».

١٣ - الجزء السابع عشر: في أصول الفقه.

١٤ - الجزء العشرون: وهو قسمان في موضوع الإمامة.

« من خصائص كتاب المغني في علم الكلام عند المعتزلة اعتماده على المنطق وعلى القياس البرهاني اعتماداً قوياً، فكل مسائل الكتاب وبحوثه أقيسة منطقية متلاحقة تدرك بالتأمل والملاحظة.

ومن أجل هذا يشعر القارئ للكتاب بإرهاق فكره مع سهولة لغة المؤلف واستقامتها من حيث العربية،لولا ما وقع فيه من تحريف أو تصحيف بأقلام الناسخين... وشيء آخر يزيد في صعوبة فهم الكتاب وهو كثرة ما حوى من المصطلحات الفلسفية التي تواضع عليها أهل تلك العصور في بحثهم،وردّ بعضهم على بعض... وقد كان القاضي يشرح هذه المصطلحات في أثناء شرح المسائل ليفرق بين معنى الاصطلاح وما يلابسه »[1].

المجموع في المحيط بالتكليف: تأليف أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي المعتزلي (ت ٤١٥ هـ):

أحد مصادر كتب عقائد المعتزلة التي تيسر العثور عليها في العصر الحديث، وهو من جمع الشيخ أبي محمد الحسن بن أحمد بن متويه.

أما الموضوعات الرئيسية التي تناولها الكتاب فهي:

الكلام في التوحيد، في الصفات، في العدل، في الأفعال، في الإرادة، في القرآن، في التولد.

الجزء الأول من الكتاب مقسم إلى تسعة أسفار،وكلّ سفر يدخل تحته أبواب وفصول:

---

(١) المغني، تحقق مصطفى السقا وابراهم مدكور (مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة)، ج٦، ص ط - ى.

السفر الأول : في التكليف وفي التوحيد.

السفر الثاني : فيما يجب تعلمه من صفات المعاني.

السفر الثالث : الكلام في الصفات.

السفر الرابع : في أنه تعالى يصح أن يريد ويكره.

السفر الخامس : في أنه تعالى لا يجوز أن يعلم لنفسه وبعلم محدث، وشمل أيضا الكلام في التوحيد، والعدل، وفي الأفعال.

السفر السادس : فيما له بحسن الحسن.

السفر السابع : فيما يريده القديم من فعله،وفعل غيره، وتضمن أيضاً الكلام في القرآن وساير كلام الله تعالى.

السفر الثامن : في ذكر شبه القوم،وحلها.

السفر التاسع : الكلام في التولد.

شرح الأصول الخمسة: تأليف القاضي أبي الحسن عبد الجبار بن أحمد الهمذاني الأسد أبادي المعتزلي (ت ٤١٥ هـ):

شرح الأصول الخمسة المتفق عليها عند المعتزلة وهي:

التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

بدأه بمقدمة عن النظر ووجوبه على المكلف، ثم ينتقل إلى ما يجب معرفته من أصول الدين، ثم يعرض للأصول الخمسة عرضاً سريعاً، ثم يعود بعد ذلك إلى تفصيل ما أجمله من أصول ويختم الكتاب بفصل في التوبة.
وتمتاز عبارته بالوضوح والسهولة.

وله مؤلفات أخرى عديدة في علم الكلام منها: كتاب الدواعي والصوارف، والخلاف والوفاق، وكتاب الخاطر، وكتاب الاعتماد، وكتاب المنع والتمانع، وكتاب ما يجوز فيه التزايد وما لا يجوز. وقد عددها الحاكم الجشمي في شرح العيون.

في التوحيد، ديوان الأصول: لأبي رشيد سعيد بن محمد النيسابوري:

يقول محقق الكتاب محمد عبد الهادي أبو ريدة:

« والتأمل في الأبواب الأساسية التي اشتمل عليها،وفي ترتيبها يدلّ على أن هذا الكتاب هو الشطر الأول من مصنف كبير، وأن ما لدينا من هذا الشطر الأول هو القسم المشتمل على الكلام في إثبات وجود الله، وإثبات صفاته، أعني القسم الخاص بالتوحيد.

وقد جرت عادة علماء المعتزلة على الكلام في أصل التوحيد قبل الكلام في بقية أصولهم. « وقارئ الكتاب يحس روح أسلوب المعتزلة،خصوصاً من مدرسة قاضي القضاة وطريقتهم في العرض والمناقشة، كما يجد كثيراً من الآراء والمفهومات، والتعريفات الجارية في مصنفات المعتزلة... ».

« إن أبواب هذا الكتاب وفصوله تبتدىءبذكر كلام لمؤلف متوفى بدليل ورود عبارة (رحمه الله) بعد ذكر كلامه. وهذا الكلام محدد من حيث بدايته ونهايته، وإن كان لا يذكر كله. وهو في الأغلب، يتضمن مسألة،أو مشكلة مما يدور حوله البحث الكلامي، وبعد ذلك تأتي مناقشة المشكلة ».

« والمشكلات أو الأسئلة والاعتراضات التي يشتمل عليها الكلام الذي يحكيه مؤلف كتابنا،والتي هي موضوع البحث هي المشكلات التي أثارها المخالفون،وجرت عادة علماء الكلام، خصوصاً المعتزلة على ذكرها على صورة إشكالات واعتراضات ثم الردّ عليها.

وكتابنا يطيل في الأخذ والردّ، ويتوسع في بحث بعض المسائل، ويتعمق بحيث يمكن اعتبار كتابه مفصلاً تفصيلاً كبيراً.

وهو ينفرد دون المصنفات المخطوطة التي أمكنني الاطلاع عليها للمعتزلة بتفصيل الردّ على القائلين بقدم الأجسام، وعلى مذهب الرازي الطبيب في إنكار الصانع، وما بني عليه هذا الإنكار من مذهب في اللذة انفرد به الرازي، وبتفصيل في إثبات تناهي ما مضى من الأفعال والحركات... ومهما

كان الأمر فإن لكتابنا قيمته الذاتية الكبيرة، وخصوصاً لأنه يشير إلى آراء كثيرين من المخالفين وينقدها،ونحن لا نعرف بعضها إلا فيه. وأخيراً فإنه كله في التوحيد ومقدماته، وهو يعوض علينا فقد الأجزاء الأولى من كتاب (المغني) للقاضي عبد الجبار »[1]

(١) أبو رشيد سعيد بن محمد النيسابوري، في التوحيد، ديوان الأصول، تحقيق محمد عبد الهادي أبو ريدة (مصر: وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر) ص٤٠، ٦، ٩، ١٠، ٣٩.

رسائل الكندي: تأليف يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي (ت ٢٦٠ هـ):

وتحتوي كل رسالة موضوعاً مستقلاً وهي كالآتي:

رسالة في الفاعل الحق الأول التام، والفاعل الناقص الذي هو بالمجاز.
رسالة في حدود الأشياء ورسومها.
رسالة في وحدانية الله وتناهي جرم العالم.
رسالة في الإبانة عن العلة الفاعلة القريبة للكون والفساد.
رسالة في الإبانة عن سجود الجرم الأقصى.
رسالة في الجواهر الخمسة.

المدينة الفاضلة: تأليف أبي نصر محمد بن محمد بن أوزلفي بن طرخان الفارابي (ت ٣٣٩ هـ):

«قصد الفارابي من كتابه هذا إلى تكوين مجتمع فاضل (يوتوبيا UTOPIE) من نوع المجتمعات التي فكر فيها من قبله طائفة من فلاسفة اليونان كجمهورية أفلاطون، وبنشاي، وافهيمير، ومدينة الشمس لجمبول. وقد أراد مثلهم أن ينشيء مدينته وفقاً للمباديء الرئيسية التي تقوم عليها فلسفته وآراؤه في السعادة، والأخلاق، والكون وخالقه، وما وراء الطبيعة.

قسم كتابه قسمين: قسم بدأ به ولخص فيه المباديء الفلسفية التي يدين بها والتي سيراعيها إلى حدّ ما في إنشاء مدينته، وقسم ختم به كتابه وشرح فيه شؤون هذه المدينة، وما ينبغي أن تكون عليه في مختلف فروع حياتها».

وقد اشتمل على العناوين التالية:

١ - القول في احتياج الإنسان إلى الاجتماع والتعاون.
٢ - القول في العضو الرئيسي.
٣ - القول في خصال رئيس المدينة الفاضلة.

٤ - القول في مضادات المدينة الفاضلة.
٥ - القول في اتصال النفوس بعضها ببعض.

مؤلفات الفارابي الفلسفية:

«من أهم ما وصل إلينا من مؤلفاته الفلسفية التي يسجل فيها آراءه الخاصة (كتاب الواحد والوحدة)، و (كتاب الجوهر)، (كتاب الزمان)، و (كتاب المكان)، و (كتاب الخلاء)، و (مقالة في معاني العقل)... ولعل هذا هو نفس الكتاب الذي يسميه بعض المترجمين للفارابي (كتاب العقل والمعقول)، و (رسالة فيما ينبغي أن يقدم قبل تعلم الفلسفة)، و (عيون المسائل)، و (فصوص الحكم)....، و (رسالة في جواب مسائل سئل عنها)، و (نكت أبي نصر الفارابي فيما يصحّ، وما لا يصحّ من أحكام النجوم)، و (كتاب التنبيه على سبيل السعادة)، و (كتاب تحصيل السعادة)، و (رسالة في إثبات المفارقات).

ومن أهمّ ما وصل إلينا من مصنفاته التي تتمثل في شروح وتعليقات على مؤلفات أرسطو شروحه وتعليقاته على (كتاب المقولات) (قاطيفورياس)، و (كتاب القول الشارح) (القضايا والتعريف)، و (كتاب أنالوطيقا الأولى والثانية) (تأليف القياس المنطقي)، و (كتاب طوبيقا) (الجدل)، و (كتاب سفسطيا) (السفسطة)، و (كتاب ريطوريقا) (الخطابة)، و (كتاب بوطيقا) أي الشعر» والكتب السابقة جميعاً هي مباحث كتاب (الأورغانون) لأرسطو. وهي المباحث التي يتألف منها علم المنطق بمعناه الواسع عند أرسطو»، و (كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس)، و (كتاب العلم الطبيعي)، و (كتاب الآثار العلوية)، و (رسالة النفس والعالم)، و (كتاب في أغراض الحكيم في كل مقالة من الكتاب المرسوم بالحروف)».
«كتاب في الجمع بين رأي الحكيمين أفلاطون الإلهي، وأرسطوطاليس، وفيه يوفق بين آراء أفلاطون وأرسطو.

ومن الكتب التي علق فيها على غير كتب أرسطو وأفلاطون شرحه على

(مقالة النفس) للإسكندر الأفروديس، وتعليقه على كتاب (المجسطي) لبطليموس الفلكي »[1].

رسائل اخوان الصفاء وخلان الوفاء: تأليف طائفة من المفكرين الإسلاميين في القرن الرابع الهجري:

« تبلغ هذه الرسائل اثنتين وخمسين رسالة في أربعة أجزاء.

يحتوي الجزء الأول منها على أربع عشرة رسالة في الرياضة والمنطق.

ويحتوي الجزء الثاني على سبع عشرة رسالة في العلوم الطبيعية والنفسية.

وأما الجزء الثالث فيتكون من عشر رسائل فيما وراء الطبيعة.

وأما الجزء الرابع فيتألف من إحدى عشرة رسالة في التصوف، وعلم النجوم والسحر، وبين رسائل الجزء الرابع رسالة خصصوها لذكر أخلاق إخوان الصفاء ».

منطق المشرقيين: تأليف أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا (ت ٤٢٨ هـ):

موضوع الكتاب علم المنطق وبحث موضوعاته، وهو آخر ما ألفه ابن سينا بعد أن نضجت المادة العلمية لديه وهضم مباحثه، فظهر فيه متحرراً من ربقة التقليد، متبعاً ما يمليه عليه فكره واجتهاده، وقد عرف ابن سينا بسلاسة الأسلوب، ووضوح العبارة، وتخير اللفظة الشريفة لمعناها المراد، ولمكانها من التركيب.

يتحدث في المقدمة عن أغراض الكتاب، ويبين فيها أن ما يسميه اليونانيون بالمنطق لا يبعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره.

وهنا نقتبس بعض الفقرات منها:

« وبعد: فقد نزعت الهمة بنا إلى أن نجمع كلاماً فيما اختلف أهل البحث

---

(١) علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي (القاهرة: دار عالم الكتب للطبع والنشر، ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م) ص١٣ - ١٥، ٢٠.

فيه. لا نلتفت فيه لفت عصبية أو هوى أو عادة أو الف، ولا نبالي من مفارقة تظهر منا لما ألفه متعلمو كتب اليونان إلفا عن غفلة وقلة فهم، ولما سمع منا في كتب ألفناها للعاميين من المتفلسفة المشفوفين بالمشائين الظانين أن الله لم يهد إلا إياهم، ولم ينل رحمته سواهم، مع اعتراف منا بفضل أفضل سلفهم...

وأما نحن فسهل علينا التفهم لما قالوه أول ما اشتغلنا به، ولا يبعد أن يكون قد وقع إلينا من غير جهة اليونانيين علوم... ثم قابلنا جميع ذلك بالنمط من العلم الذي يسميه اليونانيون (المنطق) ولا يبعد أن يكون له عند المشرقيين اسم غيره حرفاً حرفاً، فوقفنا على ما تقابل وعلى ما عصي، وطلبنا لكل شيء وجهة، فحقّ ما حقّ، وزاف ما زاف... وما جمعنا هذا الكتاب لنظهره إلا لأنفسنا،أعني الذين يقومون منا مقام أنفسنا، وأما العامة من مزاولي هذا الشأن فقد أعطيناهم في كتاب (الشفاء) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم، وسنعطيهم في اللواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه، وعلى كلّ حال فالاستعانة بالله وحده».

وقد جاء في هذا الكتاب على دراسة كل الموضوعات في علم المنطق على حسب المنهج الذي خطه لنفسه. ولابن سينا منظومة في المنطق تسمى (القصيدة المزدوجةُ في المنطق). وهي سهلة العبارة واضحة المعنى في متناول الفهم.

الإشارات والتنبيهات: تأليف: أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا (ت ٤٢٨ هـ):

يقول محقق الكتاب الدكتور سليمان دنيا:

« يسعدني أن أقدم إليك أهم كتاب للفيلسوف ابن سينا،بل ربما أهم كتاب في الفلسفة الإسلامية...

وقد قسمه إلى أنماط عشرة عالج فيها فلسفة الكون من إنسانية وغير إنسانية،وعالج فيها فلسفة ما وراء الكون كذلك.

ومهّد لهذه الأنماط العشرة بعشرة «أنهج» عالجت مسائل المنطق...»[١].

خصّ القسم الأول بعلم المنطق. والقسم الثاني بالطبيعيات، والقسم الثالث بالإلهيات والتصوف.

أورد المنطق في عشرة مناهج، والحكمة في عشرة أنماط:

الأول: في الأجسام، والثاني: في الجهات، والثالث: في النفوس، والرابع: في الوجود، والخامس: في الابداع، والسادس: في الغايات والمبادىء، والسابع: في التجريد، والثامن: في السعادة، والتاسع: في مقامات العارفين، والعاشر: في أسرار الآيات.

أحوال النفس: تأليف أبي علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا (ت ٤٢٨ هـ):

تبحث الرسالة في النفس، ومعادها وبقائها، وهو ما يعبر عنه في المقدمة بقوله:

«وبعد: فهذه رسالة عملتها باسم بعض الخلص من الإخوان، مشتملة على مخ ما تؤدي إليه البراهين من حال النفس الإنسانية، ولباب ما أوقف عليه البحث الشافي من أمر بقائها، وإن انتقض المزاج، وفسد البدن، والاطلاع على النشأة الثانية، والحالة المتأدية إليها في العاقبة بأوجز قول، وأشد اختصار».

قسم الرسالة إلى ستة عشر فصلاً.

بدأها بتعريف حد النفس، وفي الفصل الخامس عشر، والسادس عشر تكلم على الدلالة على الحال بعد مفارقة النفس البدن، وتعديد أصناف السعادة والشقاوة لأصناف النفس، وجعل الأخير في الدلالة على محلّ هذه الرسالة.

ومن رسائله في النفس:

---

(١) الإشارات والتنبيهات، تحقيق د. سليمان دنيا (مصر: دار المعارف) ص٩.

الأولى: مبحث عن القوى النفسانية وجمله في عشرة فصول، بدأها بإثبات القوى النفسانية، وختمها بإثبات جوهر عقلي مفارق للأجسام،يقوم للنفوس البشرية مقام الضوء.

الثانية: رسالة في معرفة النفس الناطقة وأحوالها، وضعها في مقدمة وثلاثة فصول.

الفصل الأول: في إثبات أن جوهر النفس مغاير لجوهر البدن.

الفصل الثاني: في بقاء النفس بعد بوار البدن.

الفصل الثالث: في مراتب النفوس:في السعادة والشقاوة بعد المفارقة عن الأبدان.

الثالثة: رسالة في الكلام على النفس الناطقة.

قسم فيها النفس الإنسانية إلى النفس الناطقة، والنفس المطمئنة، والنفس القدسية، وتارةً روحاً روحانية، وتارةً روحاً أمرياً، وتارةً كلمةً طيبةً، وتارة كلمةً جامعةً فاصلة، وتارةً سراً إلهياً، وتارةً نوراً مدبراً، وتارةً قلباً حقيقياً.

ثم يستطرد في تحليل النفس، وطرق اكتسابها المعقولات. ثم بين فيها السبيل إلى سعادة الإنسان، وأن الأخلاق والعادات تابعة لمزاج البدن. ثم تكلم عن خلق الله للعقول في مفهوم الفلاسفة، وأن العقول أوائل العلل.

عيون الحكمة: تأليف أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨ هـ):

«كتاب موجز بسيط يشمل الحكمة النظرية بأقسامها الثلاثة التقليدية في الفلسفة الإسلامية المشائية وهي: المنطق، والطبيعيات، والإلهيات. هو موجز، لأنه لم يتضمن إلا المعاني العامة في هذه الأقسام دون الدخول في التفصيلات... وهو بسيط لأنه لا يعرض إلا الأصول العامة المقررة بين أهل الحكمة دون الدخول في الخلافات والآراء،وترجيح بعضها على بعض، ونقد مذهب المخالفين، وتأييد المذهب الخاص الذي يعتنقه المؤلف»[١].

---

(١) ابن سينا، عيون الحكمة، تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي (القاهرة: منشورات المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٥٤ م)، تصدير عام.

حي بن يقظان: تأليف أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت ٤٢٨ هـ):

بدأ الرسالة بقوله:

« وما توفيقي إلا بالله وإليه أنيب، وبعد: فإصراركم معشر إخواني على اقتضاء شرح قصة حي بن يقظان هزم لجاجي في الامتناع، وحلّ عقد عزمي في المماطلة والدفاع فانقدت لمساعدتكم وبالله التوفيق... »

ثم بدأ قصة الشيخ الذي طرأ على مجلسهم ووصفه إلى أن قال: « وتنازعنا الحديث حتى أفضى بنا إلى مساءلته عن كنه أحواله،واستعلامه سنه،وصناعته بل اسمه،ونسبه،وبلده،فقال: أما اسمي ونسبي فحي بن يقظان، وأما بلدي فبيت المقدس، وأما حرفتي فالسياحة في أقطار العوالم حتى أحطت بها خبراً، ووجهي إلى أبي وهو حي، وقد عطوت منه مفاتيح العلوم حتى زويت بسياحتي آفاق الأقاليم، فما زلنا نطارحه المسائل في العلوم،ونستفهمه غوامضها حتى تخلصنا إلى علم الفراسة فرأيت من إصابته فيه ما قضيت له آخر العجب... »

ثم يتحدث عن دور الفراسة في معرفة الخلائق واختلاف صفاتهم وطبائعهم، ثم انتقل من ذلك يستهدي الشيخ سبيل السياحة، ومساءلته عن إقليم إقليم مما أحاط به حكمه،وبعد ذلك استخبروه عن الحدّ الغربي المصاقب لبلادهم فتحدَّث عن الأقزام ومملكتهم وممالك أخرى يصف من أحوالهم وسياساتهم.

وله أيضاً من الكتب:

كتاب الشفاء:

وهو موسوعة كبيرة في الفلسفة وأقسامها.

كتاب النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية:

وهو في الفلسفة وأقسامها المنطقية،والطبيعية والإلهية، وهو مختصر لكتاب الشفاء، ويمتاز بسهولة أسلوبه.

كتاب مقاصد الفلاسفة: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

«عرض فيه الغزالي مذاهب الفلاسفة عرضاً محايداً من غير اشتغال بتمييز الغثّ من السمين، والحقّ من الباطل، وغرضه من ذلك أن يوضح للقارىء آراء الفلاسفة وأفكارهم حتى يكون ذلك تمهيداً لنقدهم ومهاجمتهم في كتاب ألفه فيما بعد هو «كتاب تهافت الفلاسفة».

كتاب تهافت الفلاسفة: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

«في هذا الكتاب يتناول الغزالي النظريات الفلسفية التي هي في نظره خاطئة، فيبسطها بفصاحة ولباقة... ثم يسوق براهينها في وضوح وجلاء وأمانة، فإذا ما انتهى من ذلك كله، ووضع النظريات موضع الملموسات أخذ يوجه إليها من سهام النقد ما يهدم به حججها، أو يضعفها على أقلّ تقدير، وبهذا يتمّ له ما يريد من إبطالها أو نزع الثقة بها»[١].

المنقذ من الضلال والموصل إلى ذي العزة والجلال: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

ألفه الغزالي تلبية لسؤال طلب منه فيه الكشف عن غاية العلوم وأسرارها، وحقائق المذاهب والأديان وأبعادها، ووصف حياته الفكرية، وما قاساه في استخلاص الحقّ من بين اضطراب الفرق مع تباين المسالك والطرق، وكيفية ارتفاعه من حضيض التقليد إلى درجة الاستبصار.

تحدّث في البداية عن اختلاف الخلق في الأديان والملل، واختلاف الأئمة في المذاهب، وذكر أنه كان مشغول البال بهذا الأمر منذ عنفوان شبابه قبل العشرين إلى أن ناف سنه على الخمسين، وسلك في الوصول إلى الوقوف على الحقيقة كلّ مسلك، فلم يغادر باطنياً، ولا ظاهرياً، ولا فلسفياً، ولا متكلماً، ولا صوفياً، ولا متعبداً، ولا زنديقاً معطلاً إلا واجتهد في الوقوف على معالم وأسرار

---

(١) عوض الله حجازي، في الفلسفة الاسلامية، الطبعة الثانية (مصر: دار الطباعة المحمدية)، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

مذهبه، فهو يصف رحلة حياة فكرية طويلة عاشها مع هذه الفرق انتهت به إلى القول: «فظهر لي أن العلم اليقيني هو الذي ينكشف فيه المعلوم انكشافاً لا يبقى معه ريب، ولا يقارنه إمكان الغلط والوهم لا يتسع القلب لتقدير ذلك، بل الأمان من الخطأ ينبغي أن يكون مقارناً لليقين مقارنة لو تحدى باظهار بطلانه مثلاً من يقلب الحجر ذهباً،والعصا ثعباناً لم يورث ذلك شكاً ولا إنكارا».

وقد تطرق في هذا الكتاب إلى الموضوعات التالية:

مداخل السفسطة وجحد العلوم، أصناف الطالبين وحصرهم في أربع فرق: المتكلمين، الباطنية، الفلاسفة، الصوفية.

ثم يبدأ الغزالي في فحص ونقد مبادئ ومعتقدات هؤلاء فبدأ بـ:

١ - علم الكلام: مقصوده وحاصله.
٢ - الفلسفة، أصناف الفلاسفة، أقسام علومهم.
٣ - طرق الصوفية.

ثم تكلم عن حقيقة النبوة واضطرار كل الخلق إليها.

ويختم الكتاب بموضوع «سبب نشر العلم بعد الإعراض عنه» الذي يتحدث فيه عن أسباب خروجه عن العزلة التي فرضها على نفسه مدة إحدى عشرة سنة.

معارج القدس في معرفة النفس: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ):

صدر الغزالي كتابه بما يكشف ويبين عن محتوياته فقال:

«ونحن نعرج في هذا الكتاب من مدارج معرفة النفس إلى معرفة الحقّ جلّ جلاله، ونذكر مخ ما تؤدي إليه البراهين من حال النفس الإنسانية، ولباب ما وقف عليه البحث الشافي من أمرها،وكونها منزهة عن صفات الأجسام، ومعرفة قواها وجنودها، ومعرفة حدوثها وبقائها، وسعادتها

وشقاوتها بعد المفارقة على وجه يكشف الغطاء،ويرفع الحجاب، ويدلّ على الأسرار المخزونة،والعلوم المكنونة المضنون بها على غير أهلها، ثم إذا ختمنا فصول معرفة النفس،فحينئذ نعطف على معرفة الحق جل جلاله إذ جميع العلوم مقدمات ووسائل لمعرفة الأول الحق جلّ جلاله... ».

اشتمل الكتاب على الموضوعات التالية:

مقدمة الكتاب، بيان إثبات النفس، بيان أن النفس جوهر، بيان أنه جوهر ليس له مقدار ولا كمية، بيان القوى الحيوانية،وتقسيمها إلى محركة ومدركة، بيان القوى الخاصة بالنفس الإنسانية من العقل النظري والعملي، بيان مراتب العقل، واختلاف الناس في العقل الهيولاني،وبيان العقل القدسي، بيان أمثلة درجات العقل من الكتاب الإلهي، بيان تظاهر العقل والشرع،وافتقار أحدهما إلى الآخر، بيان حقيقة الإدراك ومراتبه في التجريد.

المعتبر في الحكمة: تأليف أبي البركات هبة الله علي بن ملك البغدادي (ت٥٤٧ هـ):

«كتاب بلغ من الأهمية مبلغاً كبيراً يدلّ على عمق مؤلفه ودقة تفكيره»[١].

حي بن يقظان: تأليف أبي بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن محمد بن طفيل (ت ٥٨١ هـ):

في هذا الكتاب يحكي ابن طفيل قصة ولادة حي بن يقظان في جزيرة من جزائر الهند تحت خط الاستواء،وحيداً منعزلاً عن الناس في حضن ظبية تكفلت به، فتربّى ونما واغتذى بلبنها، وتدرج في المشي، وما زال معها يحكي أصوات الظباء في الاستدعاء والاستئلاف، ويقلّد أصوات الطير،

---

(١) محمد عاطف العراقي، تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية، الطبعة الثانية (مصر: دار المعارف، ١٩٧٤)، ص٢١٤.

وسائر أنواع الحيوان، ويهتدي إلى مثل أفعال الحيوانات بتقليد غرائزها، ويقايس بينها وبينه حتى كبر وترعرع، واستطاع بالملاحظة والفكر والتأمل أن يحصل على غذائه، وأن يكتشف بنفسه مذهباً فلسفياً يوضح به سائر حقائق الكون. هذا المذهب هو المذهب العقلي.

وفي هذا الكتاب يتوصل ابن طفيل إلى أن في وسع الإنسان أن يرتقي بنفسه من المحسوس إلى المعقول، وأن يصل بقواه الطبيعية إلى معرفة الاله والعالم.

يبدأ ابن طفيل كلامه بمخاطبة سائل طلب إليه أن يبثه ما أمكنه من أسرار الحكمة المشرقية.

ويظهر أن هذا السائل ليس إلا شخصاً خيالياً تصوره ابن طفيل ليضع كتابه في شكل رسالة مثل الكثيرين غيره[١].

حي بن يقظان: تأليف شهاب الدين يحيى بن حبش الحكيم السهروردي (ت٥٨٧ هـ):

يتخذ من قصة حي بن يقظان مثلاً لإبداع قصة أخرى يسميها (الغربية الغربية) ليجعل منها فلسفة رمزية لمقامات الصوفية،وأصحاب المكاشفات، وهو ما يصرح به في المقدمة بقوله:

«أما بعد: فإني لما رأيت قصة حي بن يقظان فصادفتها مع ما فيها من عجائب الكلمات الروحانية، والإشارات العميقة، معترية من تلويحات تشير إلى الطور الأعظم الذي هو الطامة الكبرى،المخزون في الكتب الإلهية، المستودع في الرموز، المخفي في قصة حي بن يقظان، فهو الذي يترتب عليه مقامات الصوفية، وأصحاب المكاشفات، وما أشير في رسالة حي بن يقظان إلا في آخر الكتابة حيث قال: (ولقد هاجر إليه أفراد من الناس) الى آخر

---

(١) ابن طفيل الأندلسي، حي بن يقظان، قدم له بدراسة وتحليل: جميل صليبيا، كامل عياد (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٢/١٩٦٢)، ص٢٢، ٢٨.

الكتاب، فأردت أن أذكر طوراً في قصة سميتها أنا قصة الغربية الغربية لبعض إخواننا الكرام وعليه أتوكل وبه أستعين ».

ثم بدأها بسفره مع أخيه عاصم إلى ديار ما وراء النهر.

حكمة الإشراق: تأليف أبي الفتح يحيى بن حبش الحكيم السهروردي (ت٥٨٧ هـ):

يفسر في كتابه هذا الضرورة، والاختيار، والموجود، والمعدوم، والهيولى، والصورة، والسبب، والنتيجة، والفكر، والحسّ، والجسم، والروح، إلى غير ذلك.

ويرى فيه أن الحياة والبواعث ليست إلا موضوعاً منبعثاً من الله.

يهاجم في كتابه هذا أحياناً مذهب أرسطو، كما يهاجم فيه الفلسفة المادية مقلداً في ذلك الرواقيين، ومتبعاً الحكمة المشهورة (ليس في الإمكان أبدع مما كان).

أسلوبه فيه أسلوب غامض، وهو أغمض من أسلوب المتصوفة والفلاسفة الآخرين[1]. كما أن له في هذا المجال كتاب:

التلويحات في الحكمة والمنطق:

رتبه على ثلاثة علوم: المنطق، والطبيعي، والإلهي.

فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال: تأليف أبي الوليد محمد ابن أحمد بن محمد بن رشد (ت ٥٩٥ هـ):

أثبت ابن رشد في هذا الكتاب إخاء الحكمة (الفلسفة) للشريعة، عبر عن هذا بقوله « إن الحكمة هي صاحبة الشريعة، والأخت الرضيعة ».

تعرض لمناقشة ثلاث قضايا رئيسية دار حولها الخلاف بين الفلاسفة والمتكلمين وهي:

---

(١) **حي بن يقظان** لابن سينا وابن طفيل والسهروردي، تحقيق وتعليق احمد أمين (مصر: دار المعارف والطباعة والنشر)، ص٨.

١ - العالم، وهل هو قديم أو محدث، ومعنى القدم والحدوث.
٢ - العلم الإلهي، وهل هو محيط بالجزئيات،أو مقتصر على الكليات.
٣ - المعاد، وهل هو مادي أو روحي.

وموضوعات أخرى جرى عرضها ومناقشتها هي كالتالي:

١ - حكم دراسة الفلسفة.
٢ - ضرورة النظر.
٣ - شروط النظر.
٤ - مراتب الناس.
٥ - علاقة الحكمة بالشريعة.
٦ - التأويل.
٧ - الغزالي والفلاسفة.
٨ - العلم الإلهي.
٩ - العالم بين القدم والحدوث.
١٠ - الظاهر والباطن.
١١ - المعاد.
١٢ - مقصود الشرع.
١٣ - طرق التصديق.
١٤ - مراتب الناس.
١٥ - الفرق الإسلامية والتأويل.
١٦ - طرق التعليم الشرعية.

تهافت التهافت: تأليف القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد (ت٥٩٥ هـ):

دافع في هذا الكتاب عن الفلاسفة الذين شنع عليهم أبو حامد الغزالي في كتابه (تهافت الفلاسفة)،وهو ما صرح به في قوله: «فإن الغرض في هذا القول أن نبين مراتب الأقاويل المثبتة في كتاب التهافت لأبي حامد في

التصديق والإقناع وقصور أكثرها عن مرتبة اليقين والبرهان ».

ومن مؤلفات ابن رشد في الفلسفة:

تلخيص كتاب البرهان لأرسطو.

تلخيص كتاب السماع لأرسطو.

تلخيص ما بعد الطبيعة.

تفسير ما بعد الطبيعة.

المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات: تأليف فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

خط لنفسه منهج الدراسة في هذا الكتاب بقوله:

« فإن الذي صرفنا وكدنا وكدّنا إليه تحصيل ما وجدناه في كتب المتقدمين، وقرأناه من زبر الأولين تحصيلاً نختار منه اللباب من كلّ باب، ونجتاز التطويل والإطناب، مجتنباً فيه عن الإيجاز المتضمن للألغاز، مجتبياً فيه ألإفصاح المفيد للإيضاح، ويكون الترتيب على أن نفصل المطالب بعضها عن البعض، ثم نردّ منها إما بالأحكام، وإما بالنقض، ثم نذيلها بالسلوك المشكلة، والاعتراضات المفصلة، م نتبعها إن قدر بالحلّ الشافي والجواب الوافي... ».

رتبه على ثلاثة كتب موزعة إلى أبواب وفصول:

الكتاب الأول: في الأمور العامة في الموجود والماهية والعدم.

الكتاب الثاني: في أحكام الجواهر والأعراض.

الكتاب الثالث: في الإلهيات المحضة.

يقول محمد عاطف العراقي: « وهذا الكتاب يعدّ عندنا من أهمّ وأدقّ الكتب التي تركها لنا الرازي، وفيه مجهود كبير يستحقّ الثناء والتقدير »[١]

---

(١) محمد عاطف العراقي، ص ٢١٧.

تجريد الكلام: تأليف نصير الدين أبي جعفر محمد بن محمد الطوسي (ت ٦٧٢ هـ):

رتبه على ستة مقاصد:

الأول: في الأمور العامة.

الثاني: في الجواهر والأعراض.

الثالث: في إثبات الصانع وصفاته.

الرابع: في النبوة.

الخامس: في الإمامة.

السادس: في المعاد[١].

كتاب الروح: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

عرض فيه ابن القيم للكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، والآثار، وأقوال العلماء.

قسم الكتاب إلى إحدى وعشرين مسألة وتحت كلّ واحدةٍ منها فصول متعددة، ومسائله كالتالي:

الأولى: في معرفة الأموات بزيارة الأحياء وسلامهم.

الثانية: في تلاقي أرواح الموتى.

الثالثة: تلاقي أرواح الأحياء وأرواح الموتى.

الرابعة: هل تموت الروح أم الموت للبدن وحده.

الخامسة: تميز الأرواح بعد مفارقة الأبدان.

السادسة: عودة الروح وقت السؤال.

السابعة: الجواب على الملاحدة والزنادقة المنكرين لعذاب القبر.

---

(١) كشف الظنون، ج١، ص ٣٤٦

الثامنة: الحكمة في عدم ذكر عذاب القبر في القرآن.

التاسعة: الأسباب التي تعذب بها أصحاب القبور.

العاشرة: الأسباب المنجية من عذاب القبر.

الحادية عشرة: عموم سؤال القبر للمسلمين، والمنافقين، والكفار.

الثانية عشرة: سؤال منكر ونكير.

الثالثة عشرة: امتحان الأطفال في قبورهم.

الرابعة عشرة: دوام عذاب القبر.

الخامسة عشرة: مستقرّ الأرواح ما بين الموت إلى يوم القيامة.

السادسة عشرة: انتفاع أرواح الموتى من سعي الأحياء.

السابعة عشرة: قدم الروح.

الثامنة عشرة: تقدم خلق الأرواح على الأجساد.

التاسعة عشرة: حقيقة النفس، ذكر تحت هذه المسألة كثيراً من الشبه والردّ عليها.

العشرون: هل النفس والروح شيء واحد.

الحادية والعشرون: هل النفس واحدة أم ثلاث. وذكر تحت هذه المسألة كثيراً من الفروق للخصائص والصفات الطبيعية والشرعية.

كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق: تأليف أبي نصر محمد بن محمد بن أوزلفي ابن طرخان الفارابي (ت ٣٣٩ هـ):

هذا الكتاب يعتبر مقدمةً ومدخلاً لكتاب ألفه الفارابي في صناعة علم المنطق وهو ما يشير إليه في خاتمة هذا الكتاب بقوله:

« فقد أتى هذا القول على الأقاويل التي بها يسهل الشروع في صناعة المنطق، فينبغي الآن أن نشرع فيها، ونبتدئ بالنظر في الكتاب الذي يشتمل على أول أجزاء هذه الصناعة،وهو كتاب المقولات ».

وقد قام محقق الكتاب محسن مهدي بتقسيم الكتاب إلى فصول وفقرات، ووضع فهارس بعناوين الفصول، فجاءت العناوين الرئيسية في الفهرسة في عشرة فصول كالتالي:

الفصل الأول: أصناف الألفاظ الدالة.

الفصل الثاني: أصناف الحروف.

الفصل الثالث:الألفاظ المركبة وأصناف المعاني.

الفصل الرابع:أصناف المعاني الكلية.

الفصل الخامس: أصناف المعاني الكلية المفردة.

الفصل السادس: أصناف المعاني الكلية المركبة.

الفصل السابع:القسمة والتركيب.

الفصل الثامن:أنحاء التعليم.

الفصل التاسع:الأمور التي ينبغي أن يعرفها المتعلم لصناعة المنطق.

الفصل العاشر:افتتاح النظر في صناعة المنطق.

معيار العلم: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥ هـ):

هذا هو القسم الاخير من كتاب « تهافت الفلاسفة » وكما يسميه الغزالي

معيار العلم يسميه أيضا (كتاب النظر)،و (كتاب الجدل)،و (مدارك العقول) وهو يمثل قسم علم المنطق من الكتاب، فقد حوى مباحث منطقية جمعت إلى جانب الدقة الخصوبة فله خصائص كتب المنطق من الاستيعاب والدقة، كما يمتاز بطريقة العرض...

وضح في مقدمة الكتاب أن الباعث له على تحريره غرضان مهمان:

«أحدهما: تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر....، والباعث الثاني: الاطلاع على ما أودعناه كتاب (تهافت الفلاسفة) فإنا ناظرناهم بلغتهم، وخاطبناهم على حكم اصطلاحاتهم التي تواطؤوا عليها في المنطق.

وفي هذا الكتاب تنكشف تلك الاصطلاحات... ».

كما أورد في مجال الحديث التمثيل بالقضايا الفقهية.

يقول محقق الكتاب سليمان دنيا «إنه حافل بالمسائل التي إذا تأملها القارئ خرج من الكتاب بثروة علمية لا تقلّ قيمتها عن قيمة المنطق الذي كان الهدف الأصيل للمؤلف من تأليف الكتاب »[1].

المنطق الكبير: تأليف الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

وهو من الكتب المبسوطة في علم المنطق ومسائله.

الشمسية في القواعد المنطقية: تأليف نجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي (ت ٦٩٣ هـ):

متن مختصر في المنطق،ألفه للخواجه شمس الدين محمد وسماه منسوباً إليه.

رتبه المؤلف على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة.

المقدمة في ماهية المنطق، وبيان الحاجة إليه وموضوعه.

---

(١) الغزالي، معيار العلم، تحقيق سليمان دنيا، الطبعة الثانية (مصر: دار المعارف)، ص٢٣.

المقالات: أولها في المفردات، والثانية في القضايا وأحكامها، والثالثة في القياس. أما الخاتمة ففي مواد الأقيسة وأجزاء العلوم. وقد تناولها العلماء بالدرس والشرح والتحليل.

ومن شروحها المشهورة شرح قطب الدين محمود بن محمد الرازي (ت ٧٦٦ هـ) المسمى بـ (تحرير القواعد المنطقية).

كتاب الردّ على المنطقيين: تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

قال سليمان الندوي في تقديم الكتاب:

« نقد ابن تيمية ما قاله وأصله وأسسه أرسطو حكيم اليونانيين في نقد أدلة العقل، وترجيح بعضها على بعض بأصول وقواعد وقوانين يعصم مراعاتها الذهن من الخطأ في الفكر،وترتيب العلوم لتحصيل المجهول، وسماها (علم المنطق)... وإذا أمعنت النظر في هذا الكتاب تجد مسائل منطقية وفلسفية ابن تيمية أبو عذرتها، وهي تطابق كل المطابقة بما قال فلاسفة الإفرنج في هذا العصر في بعض مسائل المنطق والفلسفة »[١]

يذكر ابن تيمية السبب في تأليفه هذا الكتاب بقوله:

«أما بعد: فإني كنت دائماً أعلم أن (المنطق اليوناني) لا يحتاج إليه الذكي، ولا ينتفع به البليد، ولكن كنت أحسب أن قضاياه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها. ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئاً. ثم لما كنت بالإسكندرية اجتمع بي من رأيته يعظم المتفلسفة بالتهويل والتقليد،فذكرت له بعض ما يستحقونه من التجهيل والتضليل. واقتضى ذلك أني كتبت في قعدة بين الظهر والعصر من الكلام على المنطق ما علقته تلك الساعة، ثم تعقبته بعد ذلك في مجالس إلى أن تم... وتبين لي أن

---

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني، الرد على المنطقيين (بمباي: المطبعة القيمة، ١٣٦٨ هـ/١٩٤٩م)، ص٥.

كثيراً مما ذكروه في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات... ».

وضع دراسته في أربع مقامات، مقامين سالبين،ومقامين موجبين:

فالأولان: أحدهما في قولهم «إن التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد».
والثاني: «إن التصديق المطلوب لا ينال إلا بالقياس».

والآخران: في «أن الحد يفيد العلم بالتصورات» و «أن القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم بالتصديقات».

لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: تأليف قطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت ٧٦٦ هـ):

كتاب الأصل «مطالع الأنوار» من تأليف القاضي سراج الدين محمود بن أبي بكر الأرموي (ت ٦٨٩ هـ).

رتبه على طرفين: الأول في المنطق، والثاني: يشتمل على أربعة أقسام:

الأول: في الأمور العامة، الثاني: في الجوهر، الثالث: في الأعراض، الرابع: في العلم الإلهي خاصة.

وقد وضح القطب الرازي الجهود التي بذلها في شرحه بقوله:

«ولم أقتصر على حل تركيبه، والإفصاح عن نكت أساليبه، بل حققت أيضا قواعد الفنّ،وبينت مقاصد القوم، وبالغت في نقد الكلام، وإيراد ما سنح لي من الردّ والقبول، والنقض والإبرام، نعم قد أخرجت من بحر الفكر فرايد الجواهر، ونظمتها في سمط العبارات الزواهر... ».

تهذيب المنطق والكلام: تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ):

من الكتب المعتمدة،وهو متن مختصر في علم المنطق والكلام فمن ثم جاء على قسمين الأول: في المنطق، والثاني: في الكلام،واختصر المقاصد في كلامه.

قال في كشف الظنون: «لما كان منطقه أحسن ما صنف في فنه اشتهر

وانتشر في الآفاق فأكبّ عليه المحققون بالدرس والإقراء، فصنفوا له شروحاً »[1]. ثم عدد الشروح وجهود العلماء نحوه.

التذهيب على تهذيب المنطق والكلام: تأليف عبيد الله بن فضل الخبيصي (المتوفى في حدود ١٠٥٠ هـ):

شرح لمتن تهذيب المنطق والكلام من تأليف سعد الدين التفتازاني السابق ذكره. شرح وسط ليس بالقصير ولا بالطويل، محاولاً تبسيط المعاني والعبارات، وقد دفعه لشرحه قيمته العلمية وكما ذكر في خطبة الكتاب قوله:

« لما رأيت المختصر المسمى بالتهذيب المنسوب إلى أفضل المحققين، وأكمل المتأخرين جامع البيان والمعاني، سعد الملة والدين مسعود التفتازاني سقى الله ثراه، وجعل الجنة مثواه كتاباً مشتملاً على أكثر مسائل الرسالة الشمسية في تمهيد القواعد المنطقية، وكان المحصلون عن فهم مسائله الصعبة في الاضطراب والاضطرار لغاية إيجاز ألفاظه، ونهاية الاختصار، شرحته شرحاً يبين معضلاته، ويفسر مشكلاته، خالياً عن التطويل والإكثار ».

بدأ الشرح بمقدمة في تعريف علم المنطق، وبيان الحاجة إليه، وموضوعه، كما جرت عادة المؤلفين.

---

(١) كشف الظنون، ج١، ص ٥١٥.

● من أهم مصادر الفرق الإسلامية ●

مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: تأليف أبي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠ هـ):

عرض فيه بدقة لمذاهب الفرق الإسلامية ومعتقداتهم وحصر أصولها في عشر فرق، ثم فرع عن كل فرقة منها ما يتفرع عنها من طوائف مختلفة يصل عدّها إلى ما ينوف على العشرين. دون التعرض لمذاهبهم بنقد أو ردّ.

شرح منهجه في المقدمة بقوله:

« أما بعد: فإنه لا بدّ لمن أراد معرفة الديانات، والتمييز بينها من معرفة المذاهب والمقالات، ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات من بين مقصر فيما يحكيه وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين معتمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظنّ أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين، ولا سبيل الفطناء المميزين، فحداني ما رأيت من ذلك على شرح ما التمست شرحه من أمر المقالات، واختصار ذلك وترك الإطالة والإكثار ».

الفرق بين الفرق، وبيان الفرقة الناجية: تأليف عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي (ت ٤٢٩ هـ):

بنى كتابه هذا أساساً على شرح وتحليل الحديث النبوي في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة، ومنه تطرق إلى الفرق بين الفرقة الناجية والفرق الضالة، وقسم مضمون الكتاب إلى خمسة أبواب، وهو ما تحدث عنه في مقدمة الكتاب بقوله:

« سألتم أسعدكم الله بمطلوبكم شرح معنى الخبر المأثور عن النبي ﷺ في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة منها واحدة ناجية، تصير إلى جنة عالية

وبواقيها عادية، تصير إلى الهاوية، والنار الحامية، وطلبتم الفرق بين الفرقة الناجية التي لا يزلّ بها القدم، ولا تزول عنها النعم، وبين فرق الضلال الذين يرون ظلام الظلام نوراً، واعتقاد الحقّ ثبوراً، وسيصلون سعيراً، ولا يجدون من الله نصيراً، فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم، والصراط المستقيم، وتمييزها من الأهواء المنكوسة، والآراء المعكوسة ليهلك من هلك عن بينة، ويحيا من حي عن بينة، فأودعت مطلوبكم مضمون هذا الكتاب، وقسمت مضمونه خمسة أبواب هذه ترجمتها:

باب: في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثاً وسبعين فرقة.

باب: في بيان فرق الأمة على الجملة ومن ليس منها على الجملة.

باب: في بيان فضائح كلّ فرقة من فرق الأهواء الضالة.

باب: في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام،وليست منها.

باب: في بيان الفرقة الناجية،وتحقيق نجاتها وبيان محاسن دينه.

فهذه جملة أبواب هذا الكتاب، وسنذكر في كل باب منها مقتضاه على شرطه إن شاء الله».

الفصل في الملل والأهواء والنحل: تأليف أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ):

نهج فيه ابن حزم منهجاً مستقلاً، وقدم له مقدمات في علم الكلام. وقد وضح هذا في خطبة الكتاب بقوله:

«أما بعد: فإن كثيراً من الناس كتبوا في افتراق الناس في دياناتهم ومقالاتهم كتباً كثيرة جداً، فبعض أطال وأسهب، وأكثر وهجر، واستعمل الأغاليط والشغب فكان ذلك شاغلاً عن الفهم، قاطعاً دون العلم، وبعض حذف وقصر، وقلل واختصر، وأضرب عن كثير من قويّ معارضات أصحاب المقالات، فكان في ذلك غير منصفٍ في أن يرضى لها بالغبن في الإبانة وظالماً لخصمه في آنٍ لم يوفه حق اعتراضه، وباخساً حقّ من قرأ كتابه

إذ لم يغنه عن غيره، وكلهم الا تحلة القسم عقد كلامه تعقيداً يتعذر فهمه على كثير من أهل الفهم، وحلق على المعاني من بعد حتى صار ينسى آخر كلامه أوله... فجمعنا كتابنا هذا مع استخارتنا الله عز وجل في جمعه،وقصدنا به قصد إيراد البراهين المنتجة عن المقدمات الحسية،أو الراجعة إلى الحسّ من قرب أو من بعد على حسب قيام البراهين التي لا تخون أصلاً مخرجها إلى ما أخرجت له، وأن لا يصحّ منه إلا ما صححت البراهين المذكورة. فقط إذ ليس الحقّ إلا ذلك، وبالغنا في بيان اللفظ وترك التعقيد».

ثم تكلم عن رؤوس الفرق المخالفة لدين الإسلام فقال:

«رؤوس الفرق المخالفة لدين الإسلام ست، ثم تتفرق كل فرقة من هذه الفرق الست على فرق،وسأذكر جماهيرها إن شاء الله عز وجل». فالفرق الست التي ذكرناها على مراتبها في البعد عنا:

أولها: مبطلو الحقائق وهم الذين يسميهم المتكلمون السوفسطائية.

ثانيها: القائلون بإثبات الحقائق إلا أنهم قالوا إن العالم لم يزل وأنه لا محدث له ولا مدبِّر.

ثالثها: القائلون بإثبات الحقائق وأن العالم لم يزل، وأن له مدبراً لم يزل.

رابعها: القائلون بإثبات الحقائق فبعضهم قال: إن العالم لم يزل، وبعضهم قال هو محدث، واتفقوا على أن له مدبرين لم يزالوا،وأنهم أكثر من واحد واختلفوا في عددهم.

خامسها: القائلون بإثبات الحقائق، وأن العالم محدث، وأن له خالقاً واحداً لم يزل، وأبطلوا النبوات كلها.

سادسها: القائلون بإثبات الحقائق، وأن العالم محدث، وأن له خالقاً واحداً لم يزل،وأثبتوا النبوات إلا أنهم خالفوا في بعضها، فأقرّوا ببعض الأنبياء عليهم السلام وأنكروا بعضهم.

ثم بدأ الكتاب بباب مختصر جامع في ماهية البراهين الجامعة الموصلة إلى معرفة الحقّ في كلّ ما اختلف فيه الناس وكيفية إقامتها».

الملل والنحل: تأليف أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ):

يجمل المؤلف هدفه من تأليف الكتاب، والطريقة التي سلكها في مقدمته بقوله:

«لما وفقني الله تعالى إلى مطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل، وأهل الأهواء والنحل، والوقوف على مصادرها ومواردها، واقتناص أوانسها وشواردها، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوي جميع ما تدين به المتدينون، وانتحله المنتحلون عبرة لمن استبصر واستبصاراً لمن اعتبر، وقبل الخوض فيما هو الغرض لا بدّ أن أقدم خمس مقدمات:

المقدمة الأولى: في بيان أقسام أهل العالم جملة مرسلة.

المقدمة الثانية: في تعيين قانون يبتنى عليه تعديل الفرق الإسلامية.

المقدمة الثالثة: في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة، ومن مصدرها، ومن مظهرها.

المقدمة الرابعة: في بيان أول شبهة وقعت في الملة الإسلامية، وكيف انشعابها، ومن مصدرها ومن مظهرها.

المقدمة الخامسة: في السبب الذي أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب.

اعتقادات فرق المسلمين والمشركين: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الرازي المعروف بابن الخطيب (ت ٦٠٦ هـ):

«ضمن الرازي رسالته بالرغم من حجمها الصغير أغلب الفرق الإسلامية، وكثيراً من فرق المجوس، واليهود، والنصارى، وأفرد فصلاً خاصاً لأحوال الفلاسفة، وذكر فرق الصوفية وهو الوحيد - كما قال نفسه - الذي عدّ الصوفية فرقة؛ لأن الصوفية تمتاز بشيء في الأصول تختلف فيه عن بقية الفرق الإسلامية... إذ ترى أن الطريق لمعرفة الله هو التصفية والتجرد من العلائق البدنية...»

● مصادر تراجم المتكلمين ●

طبقات المتكلمين:

يذكر حاجي خليفة في «كشف الظنون» مؤلفين فقط خصصا لتراجم المتكلمين:

١ -أخبار المتكلمين: من تأليف أبي عبد الله بن عمران بن موسى البغدادي (ت ٣٨٤ هـ).

٢ -طبقات المتكلمين: تأليف أبي بكر محمد بن فورك (ت ٤٠٦ هـ).[١]

فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة: تأليف أبي القاسم عبد الله بن أحمد البلخي (ت ٣١٩ هـ)، القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت ٤١٥ هـ)، الحاكم الجشمي (ت ٤٩٤ هـ):

مجموع يحتوي في الحقيقة على ثلاثة نصوص يكمل بعضها بعضاً:

الأول: باب ذكر المعتزلة من كتاب «مقالات الإسلاميين» للإمام أبي القاسم عبد الله البلخي تناول فيه نشأة الاعتزال وأصل الكلمة والاختلاف الذي نشأ حولها.

والثاني: «طبقات المعتزلة» للقاضي عبد الجبار أرَّخ فيه لعشر طبقات من المعتزلة.

والثالث: طبقتان الحادية عشرة والثانية عشرة من كتاب (شرح عيون المسائل) للحاكم الجشمي أرخ فيه لطبقتين أخريين. وبذلك يعتبر هذا الكتاب مصدراً من المصادر الأساسية لدراسة الاعتزال ورجاله، كما يكشف عن الدور المهم الذي لعبه الاعتزال في تاريخ الفكر الإسلامي طوال القرون الإسلامية الأولى.»

وشأنهم في الترجمة لأئمة الاعتزال ذكر مناقبهم وحكاية الأحداث التي عاصروها، والآثار العلمية التي خلفوها.

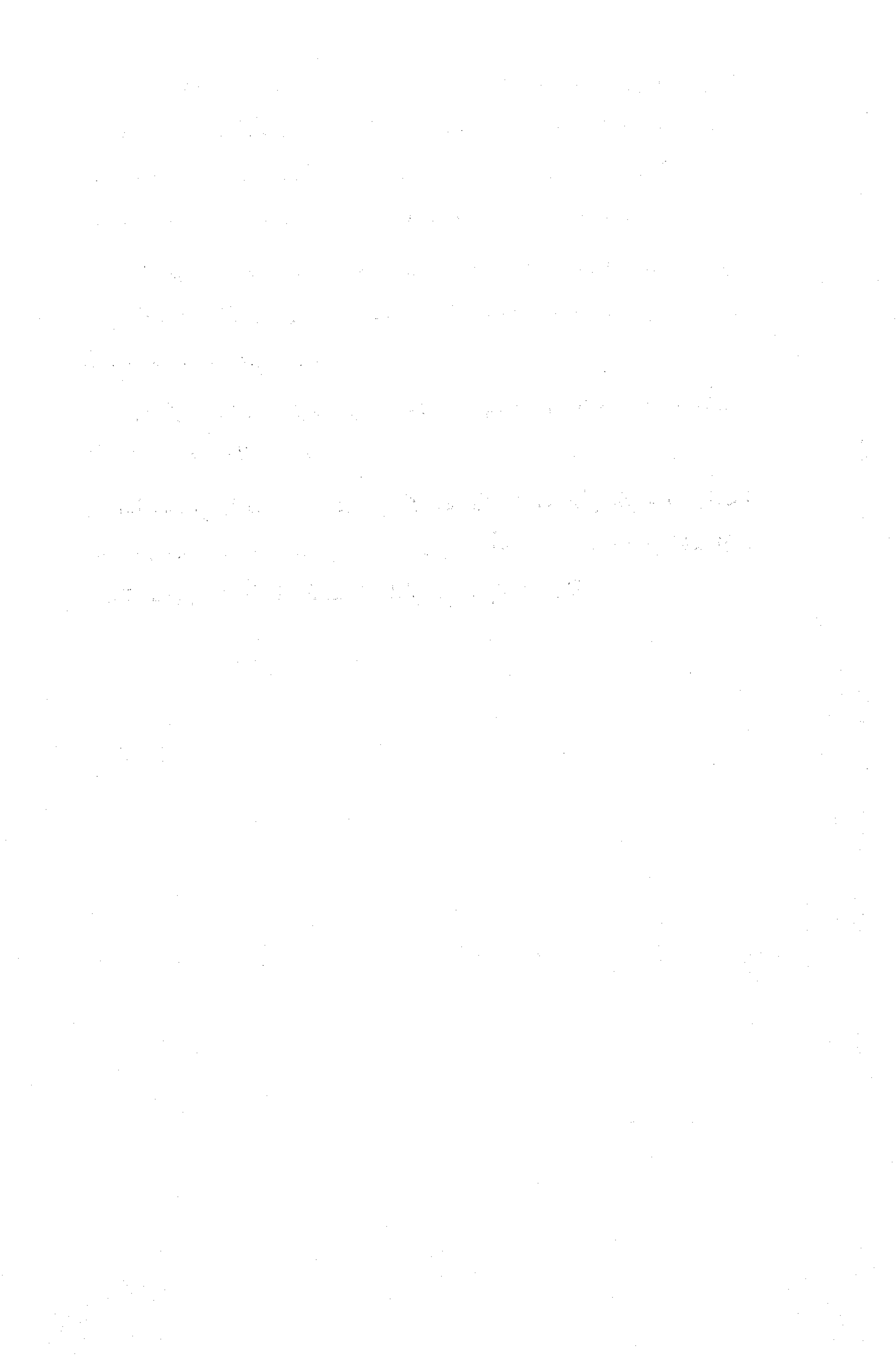
(١) كشف الظنون، ج٢، ص ١١٠٦.

والذي دفع القاضي عبد الجبار إلى هذا التأليف هو تبني الوزير أبي الفضل العميدي لمذهب الاعتزال، ثم يذكر بعد ذلك الأدلة على حجية العقل، ثم أردفه بـ « فصل فيما حدث من الخلاف بين أهل الصلاة، وتكلم بعد هذا في فصول عدة عن عقائد المعتزلة والردّ على مخالفيهم.

ثم انتقل بعد ذلك إلى عرض طبقات المعتزلة، مبتدئاً بالطبقة الأولى من الصحابة الذين ظهر ذلك عنهم » كما يزعمه، ويتحدث عن منهجه في طريقة عرض تراجمهم بقوله:

« وأذكر طبقات المعتزلة، ومن اختصّ منهم بالعلم والتقدّم فيه، وتأليف الكتب إلى غير ذلك... »

أما الجشمي المحسن بن محمد بن كرامة فإنه تابعه على طريقته، وابتدأ كتابه بترجمة مستفيضة للقاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، وبذلك يكون قد أكمل التسلسل التاريخي لعلماء المعتزلة.



مَصَادِرُ الفِقْهِ الإِسْلامي وَعُلومه

* المذهب الحنفي
* المذهب المالكي
* المذهب الشافعي
* المذهب الحنبلي
* المذهب الشيعي
* المذهب الزيدي
* المذهب الظاهري
* المذهب الأباضي



الجامع الصغير، المبسوط، أو «كتاب الأصل في الفروع، الجامع الكبير، والزيادات،والسير الكبير: تأليف أبي عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ):

يُعبَّر عن مجموع هذه الكتب بكتب ظاهر الرواية،وإنما سميت بذلك «لأنها رويت عن محمد برواية الثقات فهي إما متواترة،أو مشهورة عنه»[١]

وفيما يأتي تعريف بطبيعة كلّ منها:

الجامع الصغير: روى فيه ما سمعه عن أبي يوسف روايةً عن أبي حنيفة.

كتاب الاصل: سرد فيه الفروع على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف وأبان رأيه في كلّ مسألة.

الجامع الكبير: جمع أهم المسائل في الفقه.

الزيادات، وزيادة الزيادات: ألفها بعد الجامع الكبير استدراكاً لما فاته فيها من مسائل.

السير الكبير: سيأتي التعريف به في صفحة ٤٢٧.

وللامام محمد بن الحسن الشيباني كتب فقهية أخرى منها:

(الحجج): سرد فيه آراءه في الاحتجاج على أهل المدينة، وهذا الكتاب مع أسانيد أبي حنيفة يعلمنا الأساس السني للمذهب العراقي في عصر الشيباني وما قبله، وهو أول مثال لما ألف في اختلاف المذاهب؛ لأنه عني بالخلافات بين أهل الكوفة وأهل المدينة.

كتاب الآثار: روى فيه عن أبي حنيفة أحاديث مرفوعة وموقوفة ومرسلة، وأكثرها عن ابراهيم النخعي.

الرقيات: وهي المسائل التي فرعها حينما كان قاضياً في الرقة».[٢]

---

(١) كشف الظنون، ج ٢ ، ص ١٢٨١.

(٢) محمد بن احمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد (مصر: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية)، ج ١ ، ص ٩

المبسوط:

جمع فيه ما فرعه الإمام أبو حنيفة. ولم يكن تأليفه جملة، بل ألف في كل موضوع من الفقه بصورة مستقلة، فأول ما ألف مسائل الصلاة، وسماه كتاب الصلاة، ومسائل البيوع وسماه كتاب البيوع، وهكذا الأيمان والإكراه، ثم جمعت فصارت مبسوطا، وهو المراد عند الإطلاق.

قال السرخسي في مقدمة المبسوط:

«وممن فرغ نفسه لتصنيف ما فرعه أبو حنيفة رحمه الله محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله،فإنه جمع المبسوط لترغيب المتعلمين والتيسير عليهم ببسط الألفاظ، وتكرار المسائل في الكتب ليحفظوها شاؤوا أو أبوا...»[1].

الكافي في فروع الحنفية: تأليف الحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن أحمد المروزي (ت ٣٣٤هـ):

لما رأى الحاكم الشهيد إعراضاً من بعض المتعلمين عن قراءة المبسوط من تأليف محمد بن الحسن الشيباني لإسهابه، وتكرار مسائله، استحسن تأليف مختصر يضمنه معاني كتب محمد بن الحسن رحمه الله، وحذف المكرر من مسائله ترغيباً للمقتبسين. وهو كتاب يعتمد في نقل المذهب. شرحه جماعة من كبار الفقهاء منهم شمس الأئمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي.

مختصر القدوري: في فروع الحنفية: تأليف أبي الحسين أحمد بن محمد القدوري البغدادي الحنفي (ت ٤٢٨هـ):

أول المتون الأربعة المعتمدة في المذهب الحنفي عند المتأخرين. وقد عددها في عمدة الرعاية في حلّ شرح الوقاية بقوله:

«وقد كثر اعتماد المتأخرين على الوقاية لبرهان الشريعة، وكنز الدقائق لأبي البركات حافظ الدين عبدالله بن أحمد النسفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ، والمختار

(١) شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ)، ج١، ص٣.

لأبي الفضل مجد الدين أحمد بن علي البغدادي المتوفى سنة ٤٩٤ هـ، ومختصر القدوري لأحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٢٨ هـ، وذلك لما علموا من جلالة مؤلفيها، والتزامهم إيراد مسائل معتمد عليها. وأشهرها ذكراً وأقواها اعتماداً: الوقاية، والكنز، ومختصر القدوري وهي المراد بقولهم: المتون الثلاثة، وإذا أطلقوا المتون الأربعة أرادوا هذه الثلاثة والمختار أو المجمع».[1]

وهو الذى يطلق عليه لفظ (الكتاب) فى المذهب، تكلم عنه المؤلف بقوله: «هذا كتاب يجمع من فروع الحنفية ما لم يجمعه غيره، وقد كان أبو علي الشاشي يقول: «من حفظ هذا الكتاب فهو أحفظ أصحابنا، ومن فهمه فهو أفهم أصحابنا».

وفي بعض شروحه: «إنه مشتمل على اثني عشر ألف مسألة».[2]

كتاب المبسوط: تأليف شمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٨٣ هـ):

شرح لكتاب (الكافي) السابق، وقد وجَّهه إلى كتابة هذا الشرح الإعراض من الطالبين عن الفقه بسبب قصور هممهم،واكتفائهم بالخلافيات، وتطويل بعض المدرسين عليهم بالنكات التي لا فقه تحتها، أو تطويل بعض المتكلمين بذكر ألفاظ الفلاسفة في شرح معاني الفقه، وخلط حدود كلامهم بها. ثم يذكر السرخسي منهجه في معالجة نصوص (الكافي) بقوله:

«فرأيت الصواب في تأليف شرح المختصر، لا أزيد على المعنى المؤثر في بيان كل مسألة اكتفاء بما هو المعتمد في كلّ باب».

وأصبح مبسوط السرخسي علماً في المذهب بل «أصبح هو المراد عند الإطلاق في شروح الهداية وغيرها».

---

(١) المصدر نفسه ج ٢، ص ١٥٩٩.

(٢) كشف الظنون ج ٢، ص ١٦٣١.

تحفة الفقهاء في الفروع: تأليف علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي (ت ٥٧٥ هـ):

يعتبر هذا الكتاب امتداداً لمختصر أبي الحسين القدوري (مختصر القدوري) في فقه الحنفية، واكمالاً لما تركه، وهو ما يوضحه المؤلف في مقدمته ويشير به إلى منهجه بقوله:

« اعلم أن (المختصر) المنسوب إلى الشيخ أبي الحسين القدوري رحمه الله جامع جملاً من الفقه مستعملة، بحيث لا تراها مدى الدهر مهملة، يهدي بها الرائض في أكثر الحوادث والنوازل، ويرتقي بها المرتاض إلى أعلى المراقي والمنازل. ولما عمت رغبة الفقهاء إلى هذا الكتاب، طلب مني بعضهم من الإخوان والأصحاب أن أذكر فيه بعض ما ترك المصنف من أقسام المسائل، وأوضح المشكلات منه بقوى من الدلائل، ليكون ذريعة إلى تضعيف الفائدة بالتقسيم والتفصيل، ووسيلة بذكر الدليل إلى تخريج ذوي التحصيل، فأسرعت في الإسعاف والإجابة رجاء التوفيق من الله تعالى ».

ويعرف به على الخفيف بقوله:

« ... فالكتاب من ناحية موضوعه مجموعة قيمة من أحكام مذهب أبي حنيفة في كلّ أبواب الفقه، مقارنة في كثير من مسائله بمذهب الشافعي فيها أحياناً، وبمذهب مالك أحياناً أخرى، على وضع تجنب فيه مؤلفه الطول المملّ، والاختصار المخلّ. وهو من ناحية ترتيبه وعرضه للمسائل وتفريعها وردّها إلى أصولها أقرب ما يكون إلى ما انتهى إليه التأليف في العصر الحاضر من استعراض لمسائل الأبواب جملة، وترتيبها ترتيباً منطقياً تقودك فيه كلُّ مسألة إلى المسألة التي تليها بحيث تجدها متصلة بها وبما قبلها كاتصال الحلقة في السلسلة، فلا تكاد تشعر في الباب بانتقال مفاجىء من موضوع إلى آخر لا يتّصل به، بل تحسّ كأنك لا تزال في موضوعك الذي بدأته، وذلك ما يعين

علی جمع الفكر، واتصال النظر، وفهم الموضوع واستيعابه من جميع أطرافه ».[1]

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: تأليف علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ):

من كتب الفقه الحنفي التي تهتم بعرض مسائل الفروع، وذكر الخلاف فيها بين الفقهاء الأحناف وغيرهم من فقهاء المذاهب الأخرى، والاستدلال لكلّ بطريقة موجزة، ثم يرجح واحداً منها وذلك عندما يعبر بـ « لنا »، ويدلّل عليه في شيء من التفصيل، وقد وضح منهجه هذا في المقدمة بقوله:

« وجمعت في كتابي هذا جملاً من الفقه مرتبة بالترتيب الصناعي، والتأليف الحكمي الذي ترتضيه أرباب الصنعة، وتخضع له أهل الحكمة، مع ايراد الدلائل الجلية، والنكت القوية، بعبارات محكمة المباني، مؤدية المعاني، وسميته (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) إذ هي صنعة بديعة وترتيب عجيب، وترصيف غريب، لتكون التسمية مطابقة للمعنى... ».

فتاوى قاضيخان: تأليف فخر الدين حسن بن منصور الأوزخبدي الفرغاني (ت ٥٩٢هـ)

« ذكر في هذا الكتاب جملة من المسائل التي يغلب وقوعها، وتمسّ الحاجة إليها، وتدور عليها واقعات الأمة، وترتيبها على ترتيب الكتب المعروفة، بين لكلّ فرع أصلاً، وفيا كثرت فيه الأقاويل من المتأخرين اقتصر منه على قول أو قولين، وقدم ما هو الأظهر - كما قال في خطبته - ووضع له فهرساً مفصلاً ».[2]

وهذه الفتاوى كما يقول في كشف الظنون « مشهورة مقبولة، معمول بها متداولة

---

(١) تحفة الفقهاء، الطبعة الأولى، تحقيق محمد زكي عبد البر (دمشق : مطبعة جامعة دمشق، ١٣٧٧/١٩٥٨)، ص ١٠.

(٢) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٢٢٧.

بين أيدي العلماء والفقهاء، وكانت هي نصب عين من يتصدر للحكم والإفتاء »[1].

كتاب البداية في الفقه: تأليف أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل بن برهان الدين المرغيناني الرشداني (ت ٥٩٣ هـ):

« جمع فيه مسائل القدوري، والجامع الصغير لمحمد بن الحسن، ثم شرحها في نحو ثمانين مجلدة وسماه (كفاية المنتهى)، ولما تبيَّن فيه الإطناب، وخشي أن يهجر لأجله الكتاب شرحه شرحاً مختصراً لطيفاً نافعاً وافياً بالغاً في الحسن والتقرير، والتحرير والضبط والإتقان وسماه (الهداية). وبالجملة: هو كما قال صاحب الوقاية: كتاب فاخر لم يكتحل عين الزمان بثانيه »[2].

الهداية: للمؤلف السابق:

هو شرح متن البداية السابق ذكره، ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري، وللجامع الصغير لمحمد. وعادته أن يحرر كلام الإمامين من المدعى والدليل، ثم يحرر مدعى الإمام الأعظم ويبسط دليله بحيث يخرج الجواب من أدلتهما، فإذا كان تحريره مخالفاً لهذه العادة يفهم منه الميل إلى ما ادعى الإمامان، ووظيفته أن يشرح مسائل الجامع الصغير والقدوري[3].

ثم إنه اصطلح في كتابه على أمور: منها: إذا قال « في الكتاب » أراد القدوري. ومنها أنه يذكر لفظ « قال » في أول كل مسألة، إذا كانت مسألة القدوري، أو الجامع الصغير، أو كانت مذكورة في البداية، وإن كانت مذكورة في غيرها لم يذكرها.

ومنها: أنه يذكر مسائل القدوري أولاً، ومسائل الجامع الصغير في آخر الأبواب، وإذا كان نوع مخالفة بينها يصرح بلفظ « الجامع الصغير ».

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٢٧.

(٢) مفتاح السعادة، ج ٢، ص ٢٦٤.

(٣) كشف الظنون، ج ٢، ص ٢٠٣٢.

ومنها: أنه إذا قال: «الحديث محمول على المعنى الفلاني» يريد به حمل أئمة الحديث، وإذا قال «نحمله» يريد حمل نفسه عليه دون الأئمة.

ومنها: أنه يقول في الدليل العقلي: «لما بينا»، وفي الثابت بالكتاب «لما تلونا» وفي الثابت بالسنة «لما روينا» وفي الثابت بقول الصحابة: «للأثر»، وقد لا يفرق بين الأثر والخبر ويقول: «لما روينا»، ويقول «لما ذكر» فيما هو أعم.

ومنها: أنه يشير إلى المسألة التي أورد لها النظير بأسماء الإشارة التي للقرب، وإلى نظيرها بأسماء الإشارة التي للبعد.

ومنها: أنه يعبر عن الدليل العقلي بالفقه حيث يقول: «والفقه فيه كذا».

ومنها: أنه إذا قال: «عن فلان»، يريد به الرواية عنه، وإذا قال «عند فلان» يريد به أنه مذهبه.

ومنها: أنه إذا ذكر خاصته وتصرفه لا يقول «قلت» احترازاً عما فيه من الافتيات والأنانية بل يقول: «قال العبد الضعيف عفي عنه»[1].

وقاية الرواية في مسائل الهداية: تأليف برهان الشريعة محمود بن أحمد صدر الشريعة الأول عبيد الله المحبوبي المتوفى في حدود (٦٧٣هـ)[2]:

أحد المتون الأربعة المعتمدة في المذهب الحنفي عند المتأخرين.

اعتنى العلماء بالوقاية حفظاً وشرحاً وتدريساً، وقد ألفها برهان الشريعة من أجل حفيده من ابنته عبيدالله بن مسعود،وكان يستكمل تأليفها كلما أتمّ حفيده الجزء الذي أعده، وهكذا حتى نهايتها، وقد نوه عبيدالله عن هذا في شرحه عليها بقوله:

«هذا حل المواضع المغلقة من وقاية الرواية في مسائل الهداية التي ألفها جدي وأستاذي... محمود بن صدر الشريعة لأجل حفظي، والمولى المؤلف لما ألفها

---

(١) المصدر السابق، ج٢، ص٢٦٥.

(٢) اسماعيل باشا البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين، ج٢، ص٤٠٦.

سبقاً سبقاً، وكنت أجري في ميدان حفظه طلقاً طلقاً، حتى اتفق تمام تأليفه مع إتمام حفظي... ».

المختار في فروع الحنفية: تأليف أبي الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣ هـ):

أحد المتون الأربعة المعتمدة في المذهب عند متأخري الحنفية.

« ذكر في شرحه المسمى بـ (الاختيار) أنه جمع في شبابه مختصراً سماه المختار للفتوى، واختار فيه قول الإمام أبي حنيفة، فتداولته الأيدي، فطلبوا منه شرحاً فشرحه شرحاً أشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها، وذكر فروعاً يحتاج إليها، ويعتمد في النقل عليها ».[1] فسماه (الاختيار لتعليل المختار).

مجمع البحرين وملتقى النهرين: تأليف مظفر الدين أحمد بن علي بن ثعلب المعروف بابن الساعاتي البغدادي الحنفي (ت ٦٩٤ هـ):

أحد المتون الأربعة المعتبرة في المذهب عند متأخري الحنفية.

« جمع فيه مسائل القدوري ومنظومة النسفي مع زيادات، ورتبه فأحسن ترتيبه، وأبدع في اختصاره، ويذكر في آخر كل كتاب منه ما شذّ عنه من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب.. وهو كتاب حفظه سهل لنهاية إيجازه، وحله صعب لغاية إعجازه ».[2]

واتخذ اصطلاحاً خاصا في الإشارة إلى أقوال أئمة المذهب:

فيعبر بالجملة الاسمية للدلالة على قول الإمام أبي حنيفة ومخالفة الصاحبين له، وبالجملة المضارعة على قول أبي يوسف ومخالفة صاحبيه له. وبالجملة الماضوية على قول محمد ومخالفة صاحبيه له.

ويعبر عن خلاف زفر بصيغة الماضي ملحقاً به نون الجماعة، وكذلك بالجملة الفعلية ملحقاً بها واو الجماعة.[3]

---

(١) كشف الظنون، ج٢، ص١٦٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٩٩.

(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص١٥٩٩.

كنز الدقائق: تأليف أبي البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت٧١٠ هـ)

أحد المتون المعتمدة في المذهب الحنفي عند المتأخرين،اعتنى به الفقهاء شرحا وتدريسا، وقد أوضح المؤلف في خطبة الكتاب «أنه لخّص فيه الوافي بذكر ما عمّ وقوعه،وكثر وجوده لتكثر فائدته، وتتوفر عائدته».

الوافي في الفروع: تأليف أبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي (ت ٧١٠ هـ):

قال في كشف الظنون: «كتاب معتبر مقبول».

يذكر المؤلف في المقدمة مصادر الكتاب بقوله: «كان يخطر ببالي إبان فراغي أن أؤلف كتاباً جامعاً لمسائل الجامعين والزيادات،حاوياً لما في المختصر ونظم الخلافيات،مشتملاً على بعض مسائل الفتاوى والواقعات، فألفته وأتممته في أسرع وقت وسميته بالوافي» ثم بين الرموز التي استعملها ومعانيها التي تشير إليه وهي:

الحاء: لأبي حنيفة، السين لأبي يوسف، الميم لمحمد، والزاي: لزفر، والفاء: للشافعي، والكاف: لمالك، والواو: رواية أصحابنا، وزاد اشارة الطاء: للاطلاقات ثم شرحه المؤلف وسماه (الكافي).

البزازية في الفتاوى (الجامع الوجيز): تأليف محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البزاز الكردري الحنفي (ت٨٢٧ هـ):

«كتاب جامع، لخّص فيه زبدة مسائل الفتاوى والواقعات من الكتب المختلفة ورجح ما ساعده الدليل، وذكر الأئمة أن عليه التعويل.[1]

---

(١) كشف الظنون. ج١. ص ٢٤٢.

فتح القدير: تأليف الكمال بن الهمام محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيراسي (ت ٨٦١ هـ):

من أكبر شروح (الهداية) وأوسعها.

«والكتاب غزير في مادته العلمية،ليس بالمعقد في تراكيبه فيجهد الذهن في فهم مسائله بل سهل العبارة، لا يستغني عنه العالم في درسه، ولا المتعلم في مذاكرته وبحثه، عديم النظير في الاستدلال على أحكامه ومسائله،فيستدل بالقرآن تارة،وبالسنة أخرى، وبإجماع الصحابة، ثم بالقياس والاستنتاج في الأشباه والنظائر من الأحكام والمسائل.»[١]

وقد وصل ابن الهمام في شرحه إلى كتاب الوكالة ثم أكمله المولى شمس الدين أحمد بن تورد المعروف بقاضي زاده المتوفى سنة ٩٨٨ هـ إلى آخر الكتاب وسماه (نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار).[٢]

ملتقى الأبحر: تأليف ابراهيم بن محمد الحلبي (ت ٩٥٦):

اشتمل على مسائل القدوري، والمختار، والكنز والوقاية، وأضاف إليه من مسائل المجمع،ونبذة من الهداية في عبارة سهلة، وصرح بذكر الخلاف بين أئمة المذهب، وقدم من أقاويلهم ما هو الأرجح.

وذكر منهجه في الترجيح بقوله:

«وأما الخلاف الواقع بين المتأخرين والكتب المذكورة فكلّ ما صدرته بلفظ (قيل)،أو (قالوا) إن كان مقروناً بالأصح ونحوه فإنه مرجوح بالنسبة إلى ما ليس كذلك، ومتى ذكرت لفظ التثنية (كقوله: خلافاً لهما، وقالا، وعندهما) من غير قرينة تدلّ على مرجعهما فهو لأبي يوسف ومحمد رحمهما الله، ولم آل جهداً في التنبيه على الأصح والأقوى، وما هو المختار للفتوى ثم أوضح سبب تسميته بـ(ملتقى الأبحر) بقوله:« وحيث اجتمع فيه الكتب المذكورة سميته بملتقى الأبحر،ليوافق الاسم المسمى ».

---

(١) فتح القدير، كلمة الناشر، ج ١، ص ٤ .

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٣٤ .

الفتاوى العالمكيرية. المعروفة بـ(الفتاوى الهندية): تأليف جماعة من علماء الهند الأعلام بأمر السلطان أبي المظفر محي الدين محمد أورنك زيب بهادر عالم كير:

قصد السلطان أبو المظفر إلى تأليف كتاب موافق للمفتى به من مذهب أبي حنيفة، وأن تكون الفروع المعتبرة مجموعة في كتاب واحد، ليسهل أخذها ودركها ومعرفة مظانها لكلّ قاصد، فأمر مشاهير علماء الهند وعلى رأسهم الشيخ نظام بوضع كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي حنيفة يحقق تلك الأغراض، فصار ما حصلوه كتاباً جامعاً حاوياً للفروع الصحيحة المنقحة،وسموه (بالفتاوى العالمكيرية).

واختاروا في ترتيب كتبه وموضوعاته ترتيب كتاب (الهداية) تاركين لما تكرر في الكتب من الروايات والزوائد، معرضين عن الدلائل والشواهد، الا دليل مسألة يوضحها،أو يتضمن مسألة أخرى، واقتصروا في الأكثر على ظاهر الروايات، ولم يلتفتوا إلا نادراً إلى النوادر والدرايات، وذلك فيما اذا لم يجدوا جواب المسألة في ظاهر الروايات، أو وجدوا جواب النوادر موسوماً بعلامة الفتوى، ونقلوا كل رواية من المعتبرات بعبارتها مع نسبتها إلى قائلها، ولم يغيروا العبارة إلا لضرورة تقتضيها، ولإشعار الفرق بينها أشاروا إلى الأول بـ(كذا)، وإلى الثاني بـ(هكذا)، وإذا وجدوا في المسألة جوابين مختلفين كل منهما مما جرت به الفتوى،أولم يكن واحد منهما مصحوباً بما يعلم به قوة الدليل أثبتوهما في هذا الكتاب.

تنوير الأبصار وجامع البحار: تأليف شمس الدين محمد بن عبد الله بن أحمد ابن تمرتاش الغزي الحنفي (ت ١٠٠٤هـ):

جمع فيه مسائل المتون المعتمدة عوناً لمن ابتلى بالقضاء والفتوى قال عنه ابن عابدين:

«وهو في الفقه جليل المقدار،جمّ الفائدة، دقق في المسائل كلّ التدقيق.

ورزق فيه السعد ، فاشتهر في الآفاق وهو من أنفع كتبه ».[1]

الدر المختار شرح تنوير الأبصار: تأليف محمد علاء الدين بن علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن المعروف بالحصكفي (ت ١٠٨٨هـ):

من الشروح المختصرة في مذهب الإمام أبي حنيفة ، وقد تميز بالفروع المحررة ، والمسائل المصححة،واشتمل منها على قدر لم تحوه الكتب الكبيرة. وقد اختصره المؤلف من شرحه الكبير المسمى (خزائن الأسرار، وبدائع الأفكار،في شرح تنوير الأبصار ، وجامع البحار) وقد أوضح الشارح منهجه في نسبة الأقوال بأنه إذا كان العزو إلى كتاب الغرر وشرحه الدرر لملاخسرو فإنه لا يصرح بذلك رغبة في الاختصار،وما زاد وعزّ نقله نسبه لقائله.

حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار : تأليف محمد أمين المشهور بابن عابدين (ت ١٢٥٢ هـ):

يعتبر من أفضل وأجمع كتب الأحناف المتأخرين ، ويبين ابن عابدين الجوانب العلمية التي أضافها إلى شرح الحصكفي بقوله:

« وقد التزمت فيما يقع في الشرح من المسائل والضوابط مراجعة أصله المنقول عنه وعن غيره؛خوفاً من إسقاط بعض القيود والشرائط ، وزدت كثيراً من فروع مهمة ، فوائدها جمة ، ومن الوقائع والحوادث ، على اختلاف البواعث ، والأبحاث الرائقة ، والنكت الفائقة ، وحلّ العويصات ، واستخراج الغويصات ، وكشف المسائل المشكلة ، وبيان الوقائع المعضلة ، ودفع الإيرادات الواهية من أرباب الحواشي ، والانتصار لهذا الشارح المحقق بالحقّ،ورفع الغواشي ، مع عزو كل فرع إلى أصله ، وكل شيء الى محله ، حتى الحجج والدلائل ، وتعليلات المسائل ، ما كان من مبتكرات فكري الفاتر ، ومواقع نظري القاصر ، أشير إليه ، وأنبه عليه ، وبذلت الجهد في بيان ما هو الأقوى ، وما عليه الفتوى،وبيان الراجح من المرجوح ، مما أطلق في الفتاوى أو

---

(١) ابن عابدين ، حاشية ردّ المحتار ، الطبعة الثانية(مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م) ، ج١ ، ص١٩ .

الشروح، معتمداً في ذلك على ما حرره الأئمة الأعلام من المتأخرين العظام، كالإمام ابن الهمام، وتلميذبه العلامة قاسم وابن أمير الحاج، والمصنف،والرملي وابني نجيم،وابن الشلبي، والشيخ اسماعيل الحائك، والحانوتي السراج وغيرهم ممن لازم علم الفتوى من أهل التقوى ».

المدونة في فروع المالكية:

وهي أشرف ما ألف في الفقه المالكي من الدواوين، وأصل المذهب وعمدته. نقل عن ابن يونس:

« ما بعد كتاب الله أصلح من موطأ مالك. وبعده مدونة سحنون. وذلك أنه تداولها أربعة من المجتهدين: مالك، وابن القاسم، وأسد، وسحنون. يقول أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب:

« اعلم أن أصل المدونة سماع قاضي القيروان أسد بن الفرات عن عبد الرحمن ابن القاسم، وهما معاً من أصحاب مالك. وهو أول من عملها ورواها عنه، وسأله عنها على أسئلة أهل العراق، وأجابه ابن القاسم بنصّ قول مالك مما سمع منه، أو بلغه أو قاسه على قوله وأصله. فحملت عنه بالقيروان وكانت تسمى الأسدية، وكتاب أسد. ومسائل ابن القاسم، وكتبها عنه سحنون كذا قال في التنبيهات.

وقال في المدارك: منعها أسد من سحنون فتلطف به سحنون حتى وصلت إليه فرحل سحنون بالأسدية إلى ابن القاسم فسمعها منه، وأصلح فيها أشياء كثيرة رجع ابن القاسم عنها، وجاء بها إلى القيروان، وهي في التأليف على ما كان عليه كتاب أسد مختلطة الأبواب، غير مرتبة المسائل، ولا مرسومة التراجم... ثم إن سحنون نظر فيها نظراً آخر، وبوبها وطرح منها مسائل، وأضاف الشكل إلى شكله. وهذبها ورتبها ترتيب التصانيف، واحتجّ لمسائلها بالآثار من روايته من موطأ ابن وهب وغيره، وألحق فيها من خلاف كبار أصحاب مالك ما اختاره منها، وبقيت منها كتب على حالها مختلطة. مات قبل أن ينظر فيها، فلأجل ذلك تسمى المدونة والمختلطة، وهي التي تسمى بالأم ».[1]

---

(١) الحطاب. مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٨). ج١ ص٣٣.

وإذا أطلق «الكتاب» عند المالكية فالمراد به المدونة.

الواضحة في السنن والفقه: تأليف عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون ابن جناهمة السلمي المكنى بأبي مروان (ت ٢٣٨ هـ) أو (ت ٢٣٩ هـ):

يعتبر هذا الكتاب أحد مصادر وأمهات المذهب المالكي. قال العتبي وذكر الواضحة «رحم الله عبد الملك ما أعلم أحداً ألف على مذهب أهل المدينة تأليفه،ولا لطالب أنفع من كتبه وأحسن من اختياره».(١)

المستخرجة العتبية على الموطأ: تأليف محمد العتبي بن أحمد بن عبد العزيز الأموي القرطبي (ت ٢٥٤ هـ) أو (ت ٢٥٥ هـ):

كتاب جامع للروايات والمسائل الفقهية الشاذة. ويذكر أنه كان يؤتى للعتبي بالمسألة الغريبة فإذا أعجبته قال أدخلوها في المستخرجة. كان ابن لبابة يقول: «لم يكن هنا أحد يتكلم مع العتبي في الفقه،ولا كان أحد يفهم فهمه إلا من تعلم عنده».(٢)

الموازية: تأليف محمد بن ابراهيم الإسكندري بن زياد المعروف بابن المواز (ت ٢٦٩ هـ) أو (ت ٢٨١ هـ):

«أجلّ كتاب ألفه المالكيون، وأصحه مسائل، وأبسطه كلاماً وأوعبه، وقد رجحه القابسي على سائر الأمهات، وقال: (إن صاحبه قصد إلى بناء فروع أصحاب المذهب على أصولهم في تصنيفه، وغيره إنما قصد جمع الروايات ونقل نصوص السماعات)».(٣)

وهذه المدونات الأربعة السابقة، في الفقه المالكي تعرف بالأمهات الأربع.

---

(١) برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد بن فرحون، الديباج المذهب، الطبعة الأولى (مصر: الناشر عباس بن عبد السلام بن شقرون، ١٣٥١) ص١٥٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

رسالة ابن أبي زيد القيرواني الملقبة (بباكورة السعد): تأليف أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٩ هـ):

كتاب متوسط،جامع لمسائل الفقه والآداب،وأصول العقيدة على مذهب الإمام مالك بن أنس، اعتنى به الفقهاء. ذكر في مقدمة الكتاب منهجه والهدف من تأليفه بقوله:

« فإنك سألتني أن أكتب لك جملة مختصرة من واجب أمور الديانة، مما تنطق به الألسنة، وتعتقده الأفئدة، وتعمله الجوارح، وما يتصل بالواجب من ذلك من السنن من مؤكدها، ونوافلها ورغائبها، وشيء من الآداب منها، وجمل من أصول الفقه وفنونه على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله وطريقته مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك من تفسير الراسخين وبيان المتفقهين... »[١].

الذخيرة: تأليف شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي القرافي (ت٦٨٤ هـ):

يعتبر موسوعة فقهية في المذاهب الأربعة بعامة والمذهب المالكي بخاصة وقد قصد المؤلف ذلك يقيناً منه بأن الحقّ والصواب ليس بالضرورة موافقاً لمذهبه،أو مذهب غيره وهو ما عبر عنه بقوله:

« وقد آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة الثلاثة،ومآخذهم في كثير من المسائل تكميلاً للفائدة، ومزيداً في الاطلاع،فإن الحقّ ليس محصوراً في جهة فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى،وأعلق بالسبب الأقوى ».

وهذا الاتجاه من المؤلف يجعل هذا الكتاب كما هو مصدر من مصادر الفقه المالكي فإنه يوضع أيضا في عداد مصادر الفقه الإسلامي المقارن. بين المؤلف في مقدمة الكتاب مصادره العلمية التي اعتمد عليها بقوله:

---

(١) رسالة ابن أبي زيد القيرواني، ص ٤.

وقد آثرت أن أجمع بين الكتب الخمسة التي عكف عليها المالكيون شرقاً وغرباً حتى لا يفوت أحداً من الناس مطلب، ولا يعوزه أرب، وهي: المدونة، والجواهر والتلقين و التفريع لابن الجلاب، والرسالة.[1] جمعاً مرتباً بحيث يستقرّ كل فرع في مركزه، ولا يوجد في غير حيزه، على قانون المناسبة في تأخير ما يتعين تأخيره، وتقديم ما يتعين تقديمه من الكتب والأبواب، والفصول متميزة الفروع». وثمة مصادر أخرى متعددة بنوه عنها بقوله:

«وقد جمعت له من تصانيف المذهب نحو أربعين تصنيفاً ما بين شرح وكتاب مستقلّ، خارجاً عن كتب الحديث واللغة، ولا يكاد أحد يجد فيها فرعاً إلا نقلته مضافاً لما جمعته، وأطالعها جميعها قبل وضع الباب، وحينئذ أضعه».

كما وضح القرافي في المقدمة الرموز التي نثرها في الكتاب، والمعاني المقصودة منها، ثم أفاض في شرح منهجه، والخصائص التي تميز بها مؤلفه في قوله:

«وأقصد أن يكون لفظه خالياً عن التطويل المملّ، والاختصار المخلّ، وأقدم بين يديه مقدمتين:

إحداهما: في بيان فضيلة العلم وآدابه، ليكون ذلك صفة لطلابه، والمقدمة الأخرى في قواعد الفقه وأصوله وما يحتاج إليه من نفائس العلم مما يكون حليةً للفقيه، وجنةً للمناظر، وعوناً على التحصيل، وبينت مذهب مالك رحمه الله في أصول الفقه ليظهر علوّ شرفه في اختياره في الأصول، كما ظهر في الفروع، ويطلع الفقيه على موافقته لأصله أو مخالفته لمعارض أرجح منه فيطلبه حتى يطلع على مدركه... وأنقح إن شاء الله كتاب الفرائض، وأمهد قواعده وما عليها من نقوض وأقرر ما أجده، وأودع فيه من الجبر والمقابلة

(١) المدونة من تأليف سحنون بن سعيد التنوخي، الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة تأليف أبي محمد عبدالله بن نجم بن شاس، التلقين تأليف القاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، التفريع لابن الجلاب عبيد الله بن الحسن، الرسالة لأبي محمد عبدالله بن أبي زيد عبد الرحمن القيرواني.

ما يحتاج إليه... وأمهد إن شاء الله كتاب الجامع منه تمهيداً جميلاً... ».[1]

المختصر في الفقه المالكي: تأليف العلامة الشيخ خليل بن اسحاق المالكي (ت ٧٦٧هـ):

هو الكتاب المعتمد عند المتأخرين من المالكية، والحجة لدى عامتهم، جامع لمسائل المذهب في أسلوب وجيز محكم، اشتغل به العلماء تدريساً وتأليفاً. وقد فصل منهجه في مقدمة الكتاب بقوله:

« فقد سألني جماعة - أبان الله لي ولهم معالم التحقيق وسلك بنا وبهم أنفع طريق - مختصراً على مذهب الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى مبيناً لما به الفتوى، فأجبت سؤالهم بعد الاستخارة، مشيراً بـ (فيها) للمدونة، وبـ (أوّل) إلى اختلاف شارحيها في فهمها، وبـ (الاختيار) للخمي، لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره هو في نفسه، وبالاسم فذلك لاختياره من الخلاف، وبـ (الترجيح) لابن يونس كذلك، وبـ (الظهور) لابن رشد كذلك، وبـ (القول) للمازري كذلك. وحيث قلت (خلاف) فذلك للاختلاف في التشهير، وحيث ذكرت (قولين) فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية منصوصة.

وأعتبر من المفاهيم مفهوم الشرط فقط، وأشير بـ (صحح)، أو (استحسن) إلى أن شيخاً غير الذين قدمتهم صحح هذا أو استظهره، وبـ (التردد) لتردد المتأخرين في النقل، أو لعدم نص المتقدمين، وبـ (لو) إلى خلاف مذهبي »[2]

مواهب الجليل لشرح مختصر الشيخ خليل: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عبد الرحمن المكي المعروف بالحطاب (ت ٩٥٤هـ):

---

(١) القرافي، الذخيرة (مصر: مطبعة كلية الشريعة، ١٣٨١هـ، ١٩٦١م)، ج١، ص٣٤، ٣٥، ٣٦ - ٣٧.

(٢) جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة خليل (مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه)، ج١، ص٢.

، شرح فيه مختصر الشيخ خليل،وتكلم على جميع مسائله مع ذكر ما تحتاج إليه كل مسألة من تقييدات وفروع مناسبة،وتتمات مفيدة من ضبط وغيره، وذكر غالب الأقوال،وعزوها وتوجيهها،والتنبيه على ما في كلام الشروح التي وقف عليها المؤلف.

وهذا الكتاب من أشهر كتب المذهب وأكثرها اعتماداً في بيانه ».[1]
وقد أبان عن منهجه في الكتاب بقوله:

« وألتزم العزو غالباً إلا فيما أنقله من شروح الشيخ بهرام والتوضيح وابن عبد السلام،وابن عرفة فلا أعزو لهم غالباً إلا ما كان غريباً، أو ذكر في غير موضعه أو لغرض من الأغراض... وأميل إلى البسط والإيضاح والبيان حرصاً على إيصال الفائدة لكلّ أحد؛ وإذا ذكرت نقولاً مختلفة ذكرت محصلها آخراً،وإن طال الكلام في ذلك فلا ينبغي للناظر فيه أن يسأم من شيء يجده مبسوطاً واضحاً فإني أقصد بذلك إن شاء الله الإيضاح والتيسير والنصيحة لمطالعه وإعانته وإغنائه عن مراجعة غيره في بيانه، وهذا مقصود الشروح فمن استطال شيئاً من هذا وشبهه فهو بعيد من الإتقان... وأرجو إن تمّ هذا الشرح المبارك أن يستغنى به عن كثير من المطولات والمختصرات ».[2]

شرح الزرقاني على مختصر خليل: تأليف عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت ١٠٩٩)

أحد شروح مختصر خليل المشهورة في المذهب المالكي،جمعه المؤلف من مصادر عديدة في المذهب المالكي،وبخاصة شروح المختصر وهو ما يوضحه في مقدمته مع بيان الرموز التي أشار إليها في ثنايا الكتاب بقوله:

« وبعد: فهذا شرح على مختصر العلامة الشهير في الآفاق خليل بن إسحاق

---

(١) محمد ابراهيم علي، المذهب عند المالكية، ص٣، مخطوط، خاص.
(٢) مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء خليل، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة السعادة)، ج١، ص

لخصته من شرح شيخنا شيخ الإسلام العلامة المعمر الشيخ علي الأجهوري أبي الإرشاد جمعنا الله به يوم التناد،مشيراً له بصورة (عج)، وللحطاب بصورة (ح)،وللتتائي بصورة (تت)،وللشيخ أحمد الزرقاني بصورة (د)، ولابن مرزوق (مـق)، وللمواق (ق)، ولابن غازي (غ)، وللطخيني (طخ)، وللناصر اللقاني (صر)، وللعلامة الشيخ•ابراهيم•اللقاني بشيخنا (ق)... ».

وقد كتب عليه كل من العلامة محمد البناني والتاودي حاشية حققا مسائله وقوما ما عسى أن يكون فيه من خلل،فمن ثم أصبح هذا الكتاب مع حاشيتيه كتاباً معتبراً ومعتمداً في المذهب. وفي هذا الصدد يقول العلامة محمد البناني منوهاً بقيمة هذا الشرح والجوانب التي أتمها في حاشيته عليه بقوله:

« ... لما كان شرح الشيخ الأكمل... سيدي عبد الباقي يوسف الزرقاني على مختصر الشيخ الجليل أبي المودة خليل... شرحاً كفيلاً بعقل الشوارد محفوفاً بفرائد الفوائد، تطرب له المسامع،وينشط لحسن عبارته القارئ والسامع،اتخذته خلا مواسياً،وطبا آسياً،فوجدته طبق مرادي،ولذلك جعلته حلف أنسي ووداي. بيد أنه كثير ما ينزل النقل في غير محله، ويلحق الفرع بغير أصله.. وأتكلم على ما عثرت عليه للشيخ سيدي محمد الخرشي في عدة أماكن،ولغيره أيضاً في مواطن، لكن بيت القصيد هو الأول وعلى كلامه المعول... »[1].

الخرشي على مختصر سيدي خليل: تأليف محمد بن عبد الله بن علي الخرشي (ت١١٠١هـ):

شرح لمختصر أبي الضياء خليل بن إسحاق،سهل العبارة واضح الأسلوب غزير المادة الفقهية في غير إطناب ولا اقتضاب، وقد استهدف المؤلف أن يذلّل معانيه،ويقرّب مفاهيمه للطلاب وهو ما عرضه في مقدمته بقوله:

«وقد وضعت عليه (المختصر) شرحاً يحلّ ألفاظه،يحتوي على تقييداته

---

(١) عبد الباقي الزرقاني، شرح مختصر الإمام الجليل أبي الضياء سيدي خليل، الطبعة الثانية، (مصر: المطبعة الأميرية ١٣٠٣هـ)، ج١، ص٢.

وفوائد يصعب فهمها على المبتدئين وغير الممارسين، ثم أدركتني رحمة الضعاف فثنى عنان القلم إليهم حبّ الإسعاف، حين طلب مني جماعة من الإخوان، وجملة من الخلان شرحاً آخر لا يكون قاصراً عن إفادة القاصرين، خالياً عن الإطناب وعما يصعب فهمه من الإيجاز على المبتدئين ليعمّ نفعه العباد، ويتعاطاه الحاضر والباد فأجبتهم إلى ذلك».

ووضع العلامة علي بن أحمد الصعيدي العدوي حاشية موسعة عليه تعرف بحاشية العدوي.

الشرح الكبير على مختصر سيدي خليل: تأليف أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي حامد العدوي المالكي الخلوتي الشهير بالدردير (ت١٢٠١هـ):

شرح موجز على مختصر خليل،اقتصر فيه مؤلفه على حلّ غامضه،وتقييد مطلقه، كما ألزم نفسه بذكر المعتمد من أقوال المذهب، وأشار في المقدمة إلى أنه حين يقتصر على ذكر قولٍ واحدٍ فهو الراجح الذي تجب به الفتوى وإن اعتمد بعض الشراح خلافه.

حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل:
(أوضح المسالك وأسهل المراقي،إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي) :
تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني (ت١٢٣٠هـ):

جمع فيها حاشيتي الإمام أبي عبد الله سيدي محمد التاودي بن الطالب بن سودة المري الأندلسي، وحاشية أبي عبدالله سيدي محمد بن الحسن بناني الفاسي إلى جانب ما أضافه المؤلف من فروع ومسائل، وهو ما عرضه في المقدمة بقوله:

« ... وكان مختصر العلامة أبي المودة خليل من أحسن ما ألف في ذلك؛ إذ هو مبين لما به الفتوى في مذهب إمام الأئمة أبي عبدالله إمامنا مالك، وكان شرحه للعلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني بالمكانة التي بينها محشياه شيخنا الإمام شيخ الجماعة أبو عبدالله بن سودة، والعلامة سيدي محمد بن الحسن

بناني، وقد تعرضا رضي الله عنهما لتتبع كلامه بما أراحا الناظر فيه من تعب وأوقفاه من كنوزه الخفية على ما طلب... لكنه بقيت مواضع يحتاج إلى التنبيه عليها لم تقع منهما إشارة إليها... كما أنهما رضي الله عنهما اعترضا كثيراً من مسائله الصحاح ونسباه فيه إلى الخطأ الصراح... فأردت أن أذكر هنا ما انفرد به شيخنا الإمام (ابن سودة) ليكون هذا مع حاشية الشيخ بناني لمن عجز عن تحصيل الحاشيتين مفيداً أتمّ فائدة،مروياً كل ظمآن قصد موارده، وأذكر مع ذلك تنبيهات أكيدة وأطرزه بفروع غريبة ومسائل مفيدة».[1]

قدم للكتاب بثلاث مقدمات: الأولى: في فضل العلم والحثّ عليه، الثانية: في بيان حكم تعلم العلم وتعليمه، الثالثة في التعريف بالشيخ التاودي، الشيخ البناني، الشيخ الجنوي.

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: تأليف محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ):

ذكر المؤلف بأنها تقييدات على شرح الشيخ أحمد الدردير وأنه اقتبسها من كتب الأئمة السابقين، ثم أوضح تفسير الرموز التي استعملها في الحاشية وهي:

(بن) العلامة سيدي محمد البناني محشي الشيخ عبد الباقي.
(طفى) مصطفى الرماصي محشي التتائي.
(ح) العلامة سيدي محمد الحطاب.
(شيخنا) العلامة أبو الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي .محشي الخرشي.
(عبق) العلامة الشيخ عبد الباقي الزرقاني.
(شب) الشيخ ابراهيم الشبرخيتي.
(خش) العلامة سيدي محمد الخرشي.

---

(١) حاشية الإمام الرهوني، الطبعة الأولى (مصر: المطبعة الأميرية ١٣٠٦ تصوير دار الفكر بيروت، ١٣٩٨، ص١٩٧٨، ج ١، ص ٤٢٣

(مج) مجموع خاتمة المحققين الشيخ محمد الأمير.

المجموع الفقهي في مذهب الإمام مالك: تأليف محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر بن عبد العزيز السنباوي المعروف بالأمير (ت ١٢٣٢ هـ):

متن مختصر جليل في فقه الإمام مالك،توخى فيه المؤلف تدوين المفتى به من الآراء عند المتأخرين،سواء في ذلك المشهور وما جرى به العمل، وهو في هذا الكتاب بعرضه للأحكام والمسائل المفتى فيها يستدرك على مختصر الشيخ خليل بن إسحاق المالكي ما دونه منها على خلاف ذلك.

وقد وضح عن هذا بقوله:

« ... وبعد فيقول عبد مولاه محمد بن محمد الأمير المالكي عفا الله عنه لما كان مختصر مولانا الأستاذ أبي محمد ضياء الدين خليل بن إسحق بن موسى رضي الله عنه جامعاً لمعظم مذهب مالك، موضحاً لما استتر منه في البقاع الحوالك. وهو كما ترى يغنيه لسان حاله الفصيح عن تغالي لسان القال فيه بالمديح، غير أن فيه بعض فروع اعتمد المتأخرون خلافها، وفصوص نصوص لا يجتاز نظر القاصر غلافها أردت جمعه في مختصر واضح، وأضمّ إليه فروعاً جازماً في كل ذلك بالراجح.... ».

وقد شرحه المؤلف ثم وضع له حاشية بعنوان (ضوء الشموع على شرح المجموع)، كما وضع عليه حجازي العدوي حاشية أخرى نوه في مقدمته بأهمية (المجموع) في فقه الإمام مالك بقوله:

« وكان من أعظم ما صنف فيه (علم الفقه) مجموع أستاذنا المدقق العلامة النحرير سيدي محمد بن محمد الأمير فإنه مع صغر حجمه،ووجازة لفظه جامع لمعظم المسائل وغرر الفوائد مع مزيد الضبط والبيان... »[1].

---

(١) حاشيتا حجازي عدوي وسيدي محمد الامير على المجموع، ص ٢.

• من أهم مصادر الفقه الشافعي •

الأم: تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ):

نموذج رائع في الكتابة الفقهية الأصيلة، ومثال فرد بين مدوناته في منهجه وأسلوبه. يفتتح كلّ موضوع فقهي بدليله من الكتاب الحكيم، أو بما صحّ لديه من السنة، ثم يعقب هذا باستنباط الأحكام المستفادة منها بطريقةٍ موضوعيةٍ دقيقةٍ وبشكلٍ مفصل.

والأم وإن كانت في الأصل كتاب فقه استدلالي فهي تؤسس منهجاً تطبيْقياً للقواعد الأصولية،وبناء الأحكام الفروعية على أساسها في صورة متكاملة، تبين العلاقة بين الفقه والأصول، وتوضح بصورة علمية طريقة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية في أسلوب سلس،وبيان واضح.

وفيما يلي نموذج لهذا المنهج الذي سلكه الإمام الشافعي في هذا الكتاب:
«الطهارة: أخبرنا الربيع بن سليمان، قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال: قال الله عزّ وجلّ (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) الآية.

(قال الشافعي) فكان بيّنا عند من خوطب بالآية أن غسلهم إنما كان بالماء، ثم أبان في هذه الآية أن الغسل بالماء، وكان معقولاً عند من خُوطب بالآية أن الماء ما خلق الله تبارك وتعالى مما لا صنعة للآدميين فيه، وذكر الماء عاماً، فكان ماء السماء وماء الأنهار والآبار، والقلات، والبحار العذب من جميعه، والأجاج سواء في أن يطهر من توضأ واغتسل منه، وظاهر القرآن يدلّ على أن كلّ ماء طاهر، ماء بحر وغيره، وقد روي فيه عن النبي ﷺ حديث يوافق ظاهر القرآن في إسناده من لا أعرفه... فكلّ الماء طهور ما لم تخالطه نجاسة...».

ويسير على هذا النمط من التفصيل،وذكر الأدلة،واستنتاج الأحكام منها في

وضوح وبيان، ويظهر في بعضها حسب المناسبة تطبيقه للقواعد الأصولية في استخراج الأحكام الفروعية.

وطريقته هذه لا شكّ تربي الملكة الفقهية الاجتهادية،ولو اتخذت أمثال هذه المدونات كتباً للدرس والتحصيل لآتت ثمارها ولخلع طلاب الفقه الإسلامي عن أنفسهم وصمة الجمود والتقليد.

مختصر المزني: تأليف أبي ابراهيم اسماعيل بن يحيى المزني (ت ٢٦٤ هـ):

يقول المزني في مقدمة الكتاب:

«هذا مختصر اختصرته من علم الشافعي، ومن معنى قوله،لأقربه على من أراده،مع إعلامه نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه،ويحتاط فيه لنفسه»، وهو أول من صنف في مذهب الشافعي.[1]

وقد ذكر النووي في كتابه (تهذيب الأسماء واللغات) الكتب المشهورة والمتداولة بين الأصحاب في كلّ الأمصار وعد منها (مختصر المزني) في قوله:

«... فأجمع إن شاء الله الكريم،الرؤوف الرحيم ذو الطول والإحسان،والفضل والامتنان كتاباً في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي ابراهيم المزني، والمهذب، والتنبيه والوسيط، والوجيز، والروضة وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز لأبي القاسم الرافعي رحمه الله... وخصصت هذه الكتب بالتصنيف لأن الخمسة الأولى منها مشهورة بين أصحابنا، يتداولونها أكثر تداول، وهي سائرة في كلّ الأمصار، مشهورة للخواص والمبتدئين في كل الأقطار،مع عدم تصنيفٍ مفيدٍ يستوعبها... »[2].

يقول تاج الدين السبكي:

«وينبغي أن يكون الفيصل في المزني أن تخريجاته معدودة في المذهب لأنها على قاعدة الإمام الأعظم... وأما اختياراته الخارجة عن المذهب فلا وجه لعدّها البتة.

---

(١) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٦٣٥.

(٢) أبو زكريا محي الدين النووي (لبنان: دار الكتب العلمية)، ج١ ص٣.

وأما إذا أطلق فذلك موضع النظر والاحتمال، وأرى أن ما كان من تلك المطلقات في (مختصره) تلتحق بالمذهب لأنه على أصول المذهب بناه...»[1]

وللمزني من المؤلفات:

كتاب (المنثور) و (المسائل المعتبرة) و (كتاب الوثائق) و (كتاب العقارب) و (كتاب نهاية الاختصار)[2]

والمختصر يعتبر في مقدمة الكتب الخمسة المتداولة والمشهورة بين المتقدمين من الشافعية، وقد ذكرها النووي في كتابه تهذيب اللغات. ثانيها: المهذب، ثالثها: التنبيه، رابعها: الوسيط، خامسها: الوجيز.

وسيأتي عرضها ومناهج مؤلفيها.

المهذب: تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)

يعتبر هذا الكتاب وأحداً من أهم كتابين في فقه الشافعية كانت شغل الدارسين وبحث المحصلين. أما الثاني فهو كتاب «الوسيط» للإمام الغزالي بدأ المؤلف تصنيفه عام خمس وخمسين وأربعمائة، وانتهى منه عام تسع وستين وأربعمائة أي أنه أنجزه في مدة أربع عشرة سنة. ويذكر منهجه في الكتاب بقوله:

«هذا كتاب مهذب أذكر فيه إن شاء الله تعالى أصول مذهب الشافعي رحمه الله بأدلتها، وما تفرع على أصوله في المسائل المشكلة بعللها».

قيل إن سبب تصنيفه (المهذب) أنه بلغه أن ابن الصباغ قال: «إذا اصطلح الشافعي وأبو حنيفة ذهب علم أبي اسحاق الشيرازي. يعني أن علمه هو مسائل الخلاف بينهما، فإذا اتفقا ارتفع فصنف الشيخ حينئذ (المهذب)»[3].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى، الطبعة الأولى (مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه) ج٢، ص١٠٢ - ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٢٢.

التنبيه في فروع الشافعية: تأليف أبي اسحق ابراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ):

هو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة بين الشافعية كما صرح به النووي في تهذيبه، أخذه من تعليقة الشيخ أبي حامد المروزي. وقد اهتمّ به فقهاء الشافعية فتناولوه بالشرح والاختصار، ومن بينها شرح الإمام النووي سماه «التحرير» وذكر «أن التنبيه من الكتب المباركة النافعة فينبغي أن يعتنى بتحريره وتهذيبه، ومن ذلك نوعان أهمهما: ما يفتى به، وتصحيح ما ترك المصنف تصحيحه، أو خولف فيه، أو جزم بما هو خلاف المذهب وأنكر عليه» ثم قال: «وقد جمعت ذلك في كراسٍ قبل هذا، والثاني بيان لغاته وضبط ألفاظه» فذكر فيه جميع ما يتعلق بألفاظه. تبلغ الشروح والمختصرات عليه بما يزيد على المائة.[1]

نهاية المطلب في دراية المذهب: تأليف إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨ هـ):

قال ابن السبكي: «لم يصنف في المذهب مثلها فيما أجزم به»[2]. ونوه عنه ابن خلكان بقوله: «ما صنف في الإسلام مثله» قال ابن النجار: «إنه مشتمل على أربعين مجلداً»[3].

واختصرها في كتاب سماه «مختصر النهاية».

قال ابن السبكي: «وهو عزيز الوقوع من محاسن كتبه، قال هو نفسه فيه: إنه يقع في الحجم من النهاية أقلّ من النصف، وفي المعنى أكثر من الضعف».[4]

البسيط في الفروع: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

«هو كالمختصر (لنهاية المطلب) لشيخه إمام الحرمين».[5]

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢) المصدر السابق، ج ٥، ص ١٧١.

(٣) كشف الظنون، ج ٥، ص ١٩٩٠.

(٤) المصدر السابق، ج ٥، ص ١٧٢.

(٥) عبد الرحمن بدوي، مؤلفات الغزالي (الجمهورية العربية المتحدة. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية)، ص١٧.

الوسيط في فروع المذهب: تأليف حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة عند الشافعية، وهو مختصر من كتابه (البسيط) فعمد فيه إلى حذف الأقوال الضعيفة، والتفريعات الشاذة، وقد نوه عن هذا في المقدمة بقوله:

«أما بعد: ... فإني رأيت الهمم في طلب العلوم قاصرة، والآراء في تحصيلها فاترة، وكان تصنيفي (البسيط في المذهب) على حسن ترتيبه، وغزارة فوائده، ونقائه عن الحشو والتزويق، واشتماله على محض المهم وعين التحقيق، مستدعياً همة عالية، ونية مجردة عما عدا العلم خالية، وهي عزيزة الوجود مع ما يستولي على النفوس من الكسل والفتور، وصار لا يظفر بها إلا على الندور، فعلمت أن النزول إلى حدّ الهمم حتم، وأن تقدير المطلوب على قدر همة الطالب حزم. فصنفت هذا الكتاب، وسميته (الوسيط في المذهب) نازلاً عن البسيط الذي هو داعية الإملال، مترقياً عن الإيجاز القاضي بالإخلال، يقع حجمه من البسيط موقع الشطر، ولا يعوزه من مسائل أكثر من العشر، [وفي الهامش: ثلث: صح] ولكني صغرت حجم الكتاب بحذف الأقوال الضعيفة، والوجوه المزيفة السخيفة، والتفريعات الشاذة النادرة، وتكلفت فيه مزيد تأنق في تحسين الترتيب، وزيادة تحذق في التنقيح والتهذيب».

ينتهي الجزء الأول بالفصل الثاني في محلّ إراقة الدماء وزمانها...
الجزء الثاني: أول كتاب البيع، وينتهي بالفصل الثالث في صدقة التطوع،
الجزء الثالث: يبدأ بكتاب النكاح، وينتهي بالفنّ الثاني في حكم القصاص الواجب في الاستيفاء والعفو.
الجزء الرابع: يبدأ بكتاب الديات، وينتهي بكتاب أمهات الأولاد.[1]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١.

الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي: للمؤلف السابق:

أخذه من البسيط والوسيط من تأليفه،وزاد فيه أموراً، وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة أكثر تداول كما صرح به النووي.

وفيما يلي يتحدث الغزالي عن كتابه ومنهجه فيه بقوله:

«أما بعد فإني متحفك أيها السائل المتلطف، والحريص المتشوف بهذا الوجيز الذي اشتدت إليه ضرورتك وافتقارك، وطال في نيله انتظارك، بعد أن مخضت لك فيه جملة الفقه فاستخرجت زبدته، وتصفحت تفاصيل الشرح فانتقيت صفوته وعمدته، وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل، وخففت من حفظك ذلك العبء الثقيل، وأدمجت جميع مسائله بأصولها وفروعها بألفاظ محررة،في أوراق معدودة خفيفة.. واكتفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب الشافعي المطلبي رحمه الله،ثم عرفتك مذهب مالك وأبي حنيفة والمزني والوجوه البعيدة للأصحاب بالعلامات... ».

المحرر: تأليف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ):

«كثير الفوائد، عمدة في تحقيق المذهب، وقد التزم مصنفه أن ينصّ على ما صححه معظم الأصحاب .

وهو مقتبس من كتاب الوجيز تأليف حجة الإسلام أبي حامد الغزالي »[١].

وقد اشتغل به العلماء شرحاً،واختصاراً،وتدريساً، فمن شروحه«كتاب(كشف الدرر في شرح المحرر) تأليف شهاب الدين أحمد بن يوسف السندي الحصكفي (ت ٨٩٥) التزم فيه ذكر خلاف الأئمة الثلاثة مع تنقيح مذهبه،وبيان خلاف الترجيح بين الرافعي والنووي وما عليه الفتوى »[٢].

---

(١) محمد ابراهيم أحمد علي، المذهب عند الشافعية (مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد الثاني، ١٣٩٨) ص٣٦.

(٢) كشف الظنون، ج٢، ص١٦١٢.

فتح العزيز في شرح الوجيز: تأليف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (٦٢٣هـ)

شرح به كتاب (الوجيز) من تأليف الإمام الغزالي، وقد وضح في خطبة الكتاب السبب في اعتنائه بوضع شرح لكتاب (الوجيز) الذي أولع به الطلاب، واعتنى به الطلاب بالإكباب والإقبال، وهو يعترف أن (الوجيز) رغم أنه غزير الفوائد، جمّ العوائد فإنه يختصّ بصعوبة اللفظ،ودقة المعنى لما فيه من حسن النظم وصغر الحجم « فإنه من هذا الوجه محوج إلى أمرين: إما مراجعة غيره من الكتب، وإما شرح يذلّل صعابه، ومعلوم أن المراجعة لا تتأتى في كلّ وقت، وأنها لا تقوم مقام الشرح المغني لإيضاح الكتاب » ثم بعد ذكر هذه الأسباب يبين المجهود العلمي الذي سيقوم به نحو هذا الكتاب فيقول:

« فدعاني ذلك إلى عمل شرح يوضح فقه مسائله فيوجهها،ويكشف عما انغلق من الألفاظ، ودق من المعاني ليغتنمه الشارعون في ذلك الكتاب،المخصوصون بالطبع السليم، ويعينهم على بغيتهم... ولقبته (فتح العزيز في شرح الوجيز)... ».

قال ابن السبكي في الطبقات تحرز بعض أصحابنا عن تسميته بـ (العزيز) واختار تسميته بـ (فتح العزيز).[1] وله شرح آخر أصغر منه وأخصر « واعتمد في شرحيه ما عنّ له اعتماده،سواء من كتب العراقيين أو الخراسانيين حسبما ظهر له من الترجيح بقوة الدليل ».[2]

الروضة في الفروع: تأليف أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ):

اختصره من كتاب (فتح العزيز في شرح الوجيز) تأليف أبي القاسم الرافعي، حيث إن المؤلف في هذا الكتاب نقح المذهب أحسن تنقيح،وجمع

---

(١) فتح العزيز في شرح الوجيز بهامش المجموع (مصر: إدارة الطباعة المنيرية)، ج١. ص٧٣ - ٧٤.

(٢) محمد ابراهيم علي، ص ٣٦.

منتشره بعبارات وجيزات، وحوى جميع ما وقع له من الكتب المشهورات بما لا مزيد عليه من الاستيعاب،مع الإيجاز والإتقان. وإيضاح العبارات، وقد دفع الإمام النووي إلى اختصاره كبر حجمه بحيث لا يقدر على تحصيله أكثر الناس في معظم الأوقات. ولذلك حاول باختصاره تسهيل الطريق إلى الإنتفاع به، فسلك طريقاً وسطاً بين المبالغة في الاختصار والإيضاح، فحذف الأدلة في معظمه، واستوعب جميع فقه الكتاب حتى الوجوه الغريبة المنكرة، كما اقتصر على الأحكام دون المؤاخذات اللفظية، وضمّ إليه كثيراً من التفريعات والمتمات، واستدرك في مواضع يسيرة على الرافعي، وجرى في ترتيب الكتاب على منوال ترتيب الأصل.

يقول النووي في المقدمة:

« وأرجو - إن تمّ هذا الكتاب - أن من حصله أحاط بالمذهب، وحصل له أكمل الوثوق به، وأدرك حكم جميع ما يحتاج إليه من المسائل الواقعات ».
كما وضح مصطلحاته بقوله: « وحيث أقول (على الجديد) فالقديم خلافه، أو: (القديم) فالجديد خلافه، أو: (على قول،أو وجه) فالصحيح خلافه،وحيث أقول: (على الصحيح،أو الأصح) فهو من الوجهين، وحيث أقول: (على الأظهر) أو المشهور فهو من القولين، وحيث أقول: (على المذهب) فهو من الطريقين أو الطرق، وإذا ضعف الخلاف قلت (على الصحيح) ،أو (المشهور) وإذا قوي قلت: على الأصح أو الأظهر، وقد أصرح ببيان الخلاف في بعض المذكورات ».

منهاج الطالبين: تأليف أبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ):

« اختصار لكتاب المحرر الذي ألفه الرافعي،ويمتاز عنه بما ضمنه النووي من التنبيه على قيود بعض المسائل محذوفة من الأصل، ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار في المذهب... ومنها إبدال ما كان من ألفاظه غريباً أو موهماً خلاف الصواب بأوضح وأخصر منه بعبارات جليات،

ومنها بيان القولين،والوجهين والطريقين والنص ومراتب الخلاف في جميع الحالات . . ومنها مسائل نفسية ضمها إليه ينبغي ألا يخلو الكتاب منها، وبذلك جاء هذا المختصر كما أراده له مؤلفه في معنى الشرح للمحرر،إلا أنه أكثر تحريراً للرأي المعتمد في المذهب »[1].

قال تاج الدين السبكي: « ربما غيّر (النووي) لفظاً من ألفاظ الرافعي إذا تأمله المتأمل استدركه عليه، وقال: لم يف بالاختصار، ولا جاء بالمراد، ثم نجده عند التنقيب قد وافق الصواب، ونطق بفصل الخطاب، وما يكون من ذلك عن قصد منه لا يعجب منه، فإن المختصر ربما غير كلام من يختصر كلامه لمثل ذلك، وإنما العجب من تغيير يشهد العقل بأنه لم يقصد إليه ثم وقع فيه على الصواب... »[2] وذكر أمثلة استشهد بها على المعنى السابق.

التحقيق: تأليف أبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ):

يعتبر أول كتب النووي اعتماداً لدى اختلاف النقل عنه. جاء في بحث « المذهب عند الشافعية » مناقشة هذه النقطة بقوله:

« وقد رتب المتأخرون كتب النووي في الاعتماد عند اختلافها على النحو التالي:

١ - التحقيق: وهو أصح كتب النووي عند المتأخرين.
٢ - ثم المجموع شرح المهذب.
٣ - ثم التنقيح.
٤، ٥ - ثم الروضة،والمنهاج (منهاج الطالبين).
٦ - ثم الفتاوى.
٧ - ثم صحيح مسلم.
٨، ٩ - ثم تصحيح التنبيه ونكته »[3]

---

(١) محمد ابراهيم أحمد علي، ص ٣٦.
(٢) طبقات الشافعية، ج٨، ص٣٩٨.
(٣) محمد ابراهيم أحمد علي، ص ٤٠.

تحفة المحتاج لشرح المنهاج: تأليف أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيثمي (ت ٩٧٤هـ):

جاء في بحث «المذهب عند الشافعية» ما يأتي:

«مذهب علماء حضر موت، والشام، والأكراد وداغستان، وأكثر أهل اليمن إلى أن المعتمد ما قاله ابن حجر» بل في تحفته... وهو المقدم في الفتوى على غيره من كتب المذهب عموماً، سواء ما ألفه ابن حجر أو غيره باستثناء كتب الجمال الرملي.

وابن حجر في تحفته هذه يستمد كثيراً من حاشية شيخه عبد الحقّ في شرح المنهاج للجلال المحلي. ولقد أشار ابن حجر في مقدمة التحفة إلى منهجه في الترجيح بين الأقوال الواردة في المذهب فقال:

ثم الراجح منها - الأقوال - ما تأخر إن علم، وإلا فما نصّ على رجحانه، وإلا فما فرع عليه وحده، وإلا فما قال عن مقابله مدخول، أو يلزمه فساد، وإلا فما أفرده في محلّ أو جواب، وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به ....»

وإذا كانت التحفة هي في الدرجة الأولى من كتب ابن حجر فإن كتبه الأخرى حظيت بدرجات تالية من الاعتماد وقد رتبها المتأخرون ترتيباً ألزموا به من أراد معرفة الراجح في المذهب. ومن ثم قالوا:

«والذي يتعين اعتماده بعدها - أي التحفة - حيث لم يوجد فيها نص: «فتح الجواد) له ثم (الإمداد) لا (شرح العباب)، لأن الشيخ قصد به الجمع. اللهم إلا إذا وجدت المسألة فيه فقط، و (فتح الجواد والامداد) يفتى بما فيها لأنها غالباً موافقان لـ (محمد الرملي صاحب النهاية). ومن ثم كان الترتيب الأخير لكتب ابن حجر هو:

١ - التحفة ٢ - ثم فتح الجواد ٣ - ثم الامداد، ٤ - ثم الفتاوى وشرح العباب، لكن يقدم عليها شرح مختصر بافضل».[1]

---

(١) محمد ابراهيم أحمد علي، ص ٤٤، ٤٥.

مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (ت ٩٧٧هـ):

شرح يوضح معاني ألفاظ منهاج الإمام النووي، كثير التنبيهات والفوائد مشتمل على الأدلّة والتعليلات الفقهية، موضح لما عليه المعول من كلام المتأخرين والأصحاب.

يتحدث المؤلف عن موضوع الكتاب ومنهجه في المقدمة بقوله:

« ... شرعت في شرح يوضح من معاني مباني منهاج الإمام النووي ما خفا، ويفصح عن مفهوم منطوقه بألفاظ تذهب عن الفهم جفا، تبرز المكنون من جواهره، وتظهر المضمر في سرائره، خال عن الحشو والتطويل، حاو للدليل والتعليل، مبين لما عليه المعول من كلام المتأخرين والأصحاب، عمدة للمفتي وغيره ممن يتحرى الصواب، مهذب الفصول، محقق الفروع والأصول، متوسط الحجم، وخير الأمور أوساطها، لا تفريطها ولا إفراطها ... ».

نهاية المحتاج شرح المنهاج: تأليف شمس الدين الجمال محمد بن أحمد بن حمزة الرملي (ت ١٠٠٤هـ):

جاء في بحث (المذهب عند الشافعية) ما يفيد أهمية هذا الكتاب في المذهب الشافعي بقوله:

« اشتهر كتابه (نهاية المحتاج شرح المنهاج) عند المتأخرين، ونال من التقدير والثقة ما جعله المعتمد المنفرد في المذهب عند أكثر الشافعية من علماء مصر وغيرهم، وآخرون جعلوا (النهاية) و(تحفة المحتاج) صنوين لا يعدوهما (المذهب) بحال.

والرملي في نهايته : في الربع الأول يماشي الخطيب الشربيني (مؤلف مغني المحتاج) ويوشح من التحفة، ومن فوائد والده وغير ذلك. وفي الثلاثة الأرباع يماشي التحفة ويوشح من غيرها، ولذا فقد وقع للجمال الرملي في نهايته مسائل انفرد بها عن التحفة

وهو يوافق والده في أكثر المسائل بل جعل مخالفاته للتحفة يوافق فيها

والده ».

« وقد أوضح الرملي في مقدمة كتابه (نهاية المحتاج) منهجه في الترجيح بين الأقوال في المذهب، وبين أن الراجح منها - من الأقوال - ما نص على رجحانه، وإلا فما علم تأخره، وإلا فما فرع عليه وحده، وإلا فما قال عن مقابله مدخول، أو يلزمه فساد، وإلا فما أفرده في محلّ أو جواب، وإلا فما وافق مذهب مجتهد لتقويه به ».

« وللرملي العديد من الكتب الفقهية منها: شرح المنهاج أتى فيه بالعجب العجاب، وشرح البهجة الوردية، وشرح الواضح للشيخ أحمد الزاهر سماه عمدة الرابح، وشرح العباب - لكن لم يتم -، وشرح الزبد - وهو غير شرح والده وشرح الإيضاح مسك النووي، وشرح المسالك الدلجية...، وشرح رسالة والده في شروط المأموم والإمام، وسماه غاية المرام، وشرح مختصر الشيخ عبد الله بافضل الصغير، وله حاشية على التحرير لشيخ الإسلام، وحاشية على العباب وغير ذلك »[1]

---

(١) محمد ابراهيم أحمد علي، ص ٤٦، ٤٥ .

• من أهم مصادر الفقه الحنبلي •

مختصر الخرقي: تأليف أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي (ت ٣٣٤هـ):

أول كتاب في فقه الإمام أحمد بن حنبل جاء مرتباً على طريقة الفقهاء، «اشتهر في مذهب الإمام أحمد عند المتقدمين والمتوسطين، ولم يخدم كتاب في المذهب مثل ما خدم هذا المختصر حتى قال العلامة يوسف بن عبد الهادي في كتابه (الدرّ النقي في شرح ألفاظ الخرقي): وقد اطلعنا له على ما يقرب من عشرين شرحاً... قال أبو إسحاق البرمكي: عدد مسائل الخرقي ألفان وثلاثمائة مسألة... وبالجملة فهو مختصر بديع،لم يشتهر متن عند المتقدمين اشتهاره،وأعظم شروحه وأشهرها (المغني) للإمام موفق الدين المقدسي[١]». ويعتبر كتابه هذا أحد الكتب التي تمثل المذهب عند المتقدمين.

شرح الخرقي: تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي (ت ٤٥٨هـ):

« طريقته أنه يذكر المسألة من الخرقي،ثم يذكر من خالف فيها، ثم يقول: ودليلنا فيفيض في إقامة الدليل من الكتاب،والسنة،والقياس على طريقة الجدل... » وهو في هذا الكتاب «لايذكر شيئاً زائداً على ما في المتن، ولكنه يحقق مسائله ويذكر أدلتها،ومذاهب المخالفين لها..[٢]».

مسائل عبد العزيز غلام الخلال التي خالف فيها الخرقي: تأليف أبي الحسين محمد بن الحسين بن أبي يعلى (ت ٤٥٨هـ):

ذكر فيه ثمان وتسعين مسألة مما خالف فيها الخلال الخرقي، ومنهجه أنه يذكر المسألة من مختصر الخرقي مما له اعتراض عليها، ثم يعقب بتوجيهها

---

(١) عبد القادر بن أحمد بن مصطفى المعروف بابن بدران، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل (مصر: ادارة الطباعة المنيزية)، ص٢١٤ .

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٦ .

حسب الحكم المذكور، ثم يذكر الرواية الثانية إن وجدت مع اختياره لها وتعليل ذلك والاستدلال له. ويمكن توضيح هذا بالمسألة الأولى من الكتاب وهي:

« قال الخرقي: (وإذا كان معه في السفر إناءان نجس وطاهر، واشتبها عليه أراقهما وتيمم) وهي منصوصة، وبها قال أبو حنيفة ووجهها: أن معه ماء طاهراً بيقين، فلم يجز التيمم مع وجوده، كما لو كان عالماً به. وفيه رواية ثانية: لا تجب الإراقة. اختارها أبو بكر. ووجهها: أن وجود الماء الطاهر إذا تعذر استعماله فبقاؤه لا يمنع التيمم، كالماء الذي يحتاج إلى شربه ».

وفي ختام الكتاب جملة من اختيارات أبي بكر عبد العزيز التي خالف فيها شيخه الخلال.

رؤوس المسائل: تأليف عبد الخالق بن عيسى بن أحمد بن أبي موسى الهاشمي (ت ٤٧٠ هـ):

« طريقته أنه يذكر المسائل التي خالف فيها الإمام أحمد واحداً من الأئمة أو أكثر، ثم يذكر الأدلة منتصراً للإمام، ويذكر الموافق له في تلك المسألة بحيث إن من تأمل كتابه وجده مصححاً للمذاهب، وذاهباً من أقوالها المذهب المختار[١] ».

التذكرة: تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل البغدادي (ت ٥١٣ هـ):

« جعلها على قول واحد في المذهب مما صححه واختاره، وهي وإن كانت متناً وسطاً لا تخلو من سرد الأدلة في بعض الأحايين كما هي طريقة المتقدمين من أصحابنا[٢] ».

الهداية: تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (ت ٥١٦ هـ):

« يذكر فيه المسائل الفقهية والروايات عن الإمام أحمد بها، فتارة يجعلها

---

(١) المصدر نفسه، ص س ٢١٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

مرسلة، وتارة يبين اختياره، وإذا قال فيه قال شيخنا، أو عند شيخنا فمراده القاضي أبو يعلى بن الفراء حذا فيه حذو المجتهدين في المذهب، المصححين لروايات الإمام[1] » يذكر في خطبة الكتاب قوله:

« هذا مختصر ذكرت فيه جملاً من أصول مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه في الفقه، وعيوناً من مسائله ليكون هداية للمبتدئين وتذكرة للمنتهين... ».

المستوعب: تأليف محمد بن عبدالله بن محمد بن إدريس السامري (ت٦١٠هـ):

« كتاب مختصر الألفاظ، كثير الفوائد والمعاني، ذكر مؤلفه في خطبته: أنه جمع فيه مختصر الخرقي، والتنبيه للخلال، والإرشاد لابن أبي موسى، والجامع الصغير، والخصال للقاضي أبي يعلى، والخصال لابن البنا، وكتاب الهداية لأبي الخطاب، والتذكرة لابن عقيل، ثم قال: فمن حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة، إذ لم أخل بمسألة منها إلا وقد ضمنته حكمها وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا التي تضمنتها هذه الكتب، اللهم إلا أن يكون في بعض نسخها نقصان، ولقد تحريت أصح ما قدرت عليه منها، ثم زدت على ذلك مسائل وروايات لم تذكر في هذه الكتب نقلتها من الشافي لغلام الخلال، ومن المجرد، ومن كفاية المفتي، ومن غيرها من كتب أصحابنا... وبالجملة فهو كتاب أحسن متن صنف في مذهب الإمام أحمد واجمعه...[2] ».

الكافي: تأليف موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ):

وسط بين التطويل والاختصار، يذكر فيه اختياراته. ألفه للمتوسطين من الطلاب الذين لم يبلغوا مرتبة الاجتهاد، فقد ذكر فيه كثيراً من الأدلة لتسمو نفس قارئه إلى مرتبة الاجتهاد وفي المذهب حينما يرى الأدلة، وترتفع نفسه إلى مناقشتها. وقد شرح منهجه في المقدمة بقوله:

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

«هذا كتاب استخرت الله تعالى في تأليفه على مذهب إمام الأئمة، ورباني الأمة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه في الفقه، توسطت فيه بين الإطالة والاختصار، وأومأت إلى أدلة مسائله مع الاقتصار، وعزيت أحاديثه إلى كتب أئمة الأمصار، ليكون الكتاب كافياً في فنه عما سواه، مقنعاً لقارئه بما حواه، وافياً بالغرض من غير تطويل، جامعاً بين بيان الحكم والدليل.. ».

المقنع: تأليف موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ):

«اجتهد المؤلف في جمعه وترتيبه، وإيجازه وتقريبه، وسطاً بين القصير والطويل، وجامعاً لأكثر الأحكام مجردة الدليل والتعليل. يذكر فيه الروايات عن الإمام ليجعل لقارئه مجالاً إلى كد ذهنه ليتمرن على التصحيح.

وقد تضافرت جهود العلماء المتأخرين عليه بالشرح والتدريس حتى أصبح أصلاً لمتون المتأخرين من الحنابلة[1].

العمدة: تأليف موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ):

«كتاب مختصر في الفقه،جرى فيه على ذكر قول واحد مما اختاره من أقوال الإمام، وهو سهل العبارة يصلح للمبتدئين. وطريقته: أنه يصدر الباب بحديث من الصحاح، ثم يذكر من الفروع ما إذا دققت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث،فترتقي همة مطالعه إلى طلب الحديث، ثم يرتقي إلى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الأحكام، ولنفاسته ولطف مسلكه شرحه الإمام... أحمد بن تيمية الملقب بشيخ الإسلام، وأفرغ عليه من لباس الإجادة صنوفه، وكساه حلل الدليل، وحلاه بحلى جواهر الخلاف، وزينه بالحقّ والإنصاف..[1] ».

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠، ٢٠٤.

(١) المصدر نفسه، ص ٢١٨.

المحرر: تأليف مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن علي بن تيمية (ت ٦٥٢ هـ):

« حذا فيه حذو الهداية لأبي الخطاب بذكر الروايات، فتارة يرسلها، وتارة يبين اختياره فيها[1]، على أنه تعمد ان يكون خالياً من الدليل والتعليل كما جاء في مقدمة ذلك بقوله:

(أما بعد: فهذا كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني رضي الله عنه. هذبته مختصراً، ورتبته (محررا)، حاوياً لأكثر أصول المسائل، خالياً من العلل والدلائل، واجتهدت في إيجاز لفظه، تيسيراً على طلاب حفظه...).

والكتاب مطبوع مع حاشية بعنوان (النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لابن تيمية) من تأليف شمس الدين محمد بن مفلح الحنبلي (ت٧٦٣ هـ).

الشافي (الشرح الكبير): تأليف عبد الرحمن بن الإمام أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢ هـ):

شرح فيه كتاب (المقنع) لموفق الدين عبد الله بن محمد بن قدامة. ذكر في خطبة الكتاب أنه اعتمد في جمعه على كتاب المغني « وذكرت فيه من غيره ما لم أجده فيه من الفروع، والوجوه، والروايات، ولم أترك من كتاب المغني إلا شيئاً يسيراً من الأدلة، وعزوت من الأحاديث ما لم يعز مما أمكنني عزوه ».

وطريقته فيه « أنه يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة، ثم يذكر مذهب الموافق فيها والمخالف لها، ويذكر ما لكل من دليله، ثم يستدلّ ويعلل للمختار، ويزيف دليل المخالف، فمسلكه مسلك الاجتهاد إلّا أنه اجتهاد مقيد في مذهب أحمد ».

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

«ومتى قال الأصحاب: قال في (الشرح) كان المراد هذا الكتاب، ومتى قالوا: الشارح أرادوا مؤلفه[1] ».

كتب الفقه في مجموعة فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

جمعت الكتب والفتاوى الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية مع مجموع فتاواه وهي موسوعة فقهية استغرقت منها خمسة عشر مجلداً تضمنت الموضوعات الفقهية التالية:

الجزء الحادي والعشرون: كتاب الطهارة.

الجزء الثاني والعشرون: كتاب الصلاة.

الجزء الثالث والعشرون: سجود السهو، صلاة التطوع، صلاة الجماعة، الإمامة.

الجزء الرابع والعشرون: من صلاة أهل الأعذار إلى الزكاة.

الجزء الخامس والعشرون: الحج.

الجزء السادس والعشرون: الزكاة والصوم.

الجزء السابع والعشرون: الزيارة.

الجزء الثامن والعشرون: الجهاد.

الجزء التاسع والعشرون: في العقود المالية.

الجزء الثلاثون: تكملة العقود، ابتدأ بباب الحجر وانتهى بباب اللقطة.

الجزء الحادي والثلاثون: تضمن الموضوعات التالية:
الوقف، الهبة والعطية، الوصايا، الفرائض، العتق.

الجزء الثاني والثلاثون: كتاب النكاح.

الجزء الثالث والثلاثون: كتاب الطلاق.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٢١، ٢٠٨.

الجزء الرابع والثلاثون: كتاب الظهار. ما لحق من النسب، العدد، الاستبراء، الرضاع، النفقات، الحضانة، الجنايات
باب الحدود: حد الزنا، حد القذف، حد السكر،
باب التعزير، القطع في السرقة، حد قطاع الطريق.

الجزء الخامس والثلاثون: باب الخلافة والملك، قتال أهل البغي، حكم المرتد، الأطعمة، الزكاة، الأيمان والنذور، القضاء، الشهادات، القسمة.

وهي ثروة علمية تدلّ على أصالة وصفاء فكريّ،يدرك هذا كلّ من عاش فكر هذا الإمام في كتبه ومدوناته، وهي جديرة بدراسة عميقة متأنية.

تحرير المقرر في شرح المحرر: تأليف عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله بن علي بن مسعود القطيعي الملقب بصفي الدين (ت ٧٣٩ هـ):

هو شرح لكتاب (المحرر) تأليف مجد الدين بن تيمية السابق ذكره. « وطريقته في الشرح أنه يذكر المسألة من الكتاب، ثم يشرع في شرحها ببيان مقاصدها،ويبين منطوقها ومفهومها، وما تنطوي عليه من المباحث، ولا يخلّ مع ذلك بذكر الدليل والتعليل والتحقيق[١] ».

الفروع: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح الحنبلي (ت٧٦٣هـ):

متن وسط في المذهب الحنبلي، قصد به تصحيح المذهب وتحريره وجمعه، قدم له بمقدمة تبين منهجه واصطلاحه في الكتاب عند معالجته ومناقشته للمسائل الفقهية. ويعتبر (الفروع) الخطوة الأولى في تنقيح المذهب وتهذيبه عند المتأخرين. وهنا نقتبس جزءاً من مقدمته المستفيضة:

« أما بعد: فهذا كتاب في الفقه على مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني رضي الله عنه، اجتهدت في اختصاره وتحريره، ليكون

---

(١) ابن بدران، ص ٢٢٠.

نافعاً وكافياً للطالب، وجردته عن دليله وتعليله غالباً ليسهل حفظه وفهمه على الراغب، وأقدم الراجح في المذهب، فإن اختلف الترجيح أطلقت الخلاف، و (على الأصح) أي أصح الروايتين، و (في الأصح) أي أصح الوجهين، وإذا قلت: وعنه كذا، أو وقيل كذا فالمقدم خلافه، وإذا قلت: ويتوجه، أو يقوى، أو عن قول أو في رواية وهو،أو هي أظهر، أو أشهر... أو يؤيده أو المراد كذا فهو من عندي. وإذا قلت: المنصوص، أو الأصح، أو الأشهر، أو المذهب كذا فثم قول... ».

والكتاب كما يتعرض للخلاف في إطار المذهب الحنبلي فهو أيضاً يشير إلى مواطن الاتفاق والاختلاف بين المذهب الحنبلي والمذاهب الثلاثة الأخرى وكذلك اصطلاح الإمام أحمد في التعبير عن الأحكام التكليفية الخمسة.

تصحيح الفروع: تأليف علاء الدين علي بن سليمان المرداوي ثم الصالحي (ت٨٨٥هـ):

هذا الكتاب تكملة وتتمة لما قام به ابن مفلح في كتاب الفروع من تحديد المذهب الحنبلي وتحريره عند المتأخرين فاستدرك على كتاب الفروع بعض المسائل التي اعتبرها ابن مفلح هي المذهب، وأخرى أطلق فيها الخلاف والمذهب فيها مشهور. وقد وضح المرداوي عدد هذه المسائل وبين أن أهمية هذا الكتاب هي التي دفعته إلى هذا التصحيح في قوله:

« وقد أحببت أن أصحح الخلاف من المسائل وأمشي عليها، وأنقل ما تيسر من كلام الأصحاب في كل مسألة منها،وأحرر من المذهب من ذلك إن شاء الله تعالى، وهي تزيد على ألفين ومائتين وعشرين مسألة على ما يأتي بيانه في كل باب،وجمعها في آخر الكتاب. وربما نبهت على بعض مسائل فيها بعض خلل: إما في العبارة أو الحكم، أو التقديم، أو الاطلاق، ولكن على سبيل التبعية وهي تزيد على ستمائة وثلاثين تنبيهاً.فإن هذا الكتاب جدير بالاعتناء به والاهتمام، لأنه قد حوى غالب مسائل المذهب وأصوله ونصوص الإمام، فإذا انضم هذا التصحيح إلى ما حرره، وقدمه وصححه حصل بذلك تحرير

المذهب وتصحيحه إن شاء الله[1].

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: تأليف علاء الدين علي بن سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحي (ت ٨٨٥ هـ):

شرح به المؤلف كتاب (المقنع) تأليف موفق الدين عبد الله بن محمد بن قدامة، لأنه كتاب جامع لأكثر الأحكام كما قال عنه مصنفه «إلا أنه أطلق في بعض مسائله الخلاف من غير ترجيح فاشتبه على الناظر فيه الضعيف من الصحيح»، ومن ثم جعل المرداوي همه في كتاب (الانصاف) تبيين الصحيح من المذهب والمشهور والمعول عليه والمنصور، وما اعتمده اكثر الأصحاب وذهبوا إليه ولم يعرجوا على غيره، ولم يعولوا عليه.

ويعتبر ما قام به المرداوي في هذا الكتاب تكملة وتتمة لما بدأه ابن مفلح في كتاب (الفروع) من تهذيب المذهب وتحريره عند المتأخرين.

بدأ هذا الكتاب بفصل شرح فيه اصطلاح ابن قدامة بالنسبة لبعض العبارات الواردة لدى عرضه للمسائل مثل (الروايتين)، (الوجهين)، (الوجه)، (الأوجه)، (الاحتمالين)، (الاحتمالات)، وغير ذلك.

وبحث في هذا الفصل أيضا الطريقة التي يجب اتباعها عند تعدد النقل والرواية عن الإمام أحمد.

كما وضح منهجه لدى مناقشة مسائل (المقنع) بقوله:
« وأحشي على كل مسألة إن كان فيها خلاف واطلعت عليه، وأبين ما يتعلق بمفهومها ومنطوقها، وأبين الصحيح من المذهب من ذلك كله، فإنه المقصود والمطلوب من هذا التصنيف، وغيره داخل تبعاً، وهذا هو الذي حداني إلى جمع هذا الكتاب لمسيس الحاجة إليه، وهو في الحقيقة تصحيح لكلّ ما في معناه من المختصرات، فإن أكثرها - بل والمطولات - لا تخلو من إطلاق الخلاف ».

---

(١) تصحيح الفروع، الطبعة الثانية (قطر: الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني. ١٣٧٩/ ١٩٦٠). ج١، ص٢٤.

كما عرض المؤلف عناوين الكتب التي استعان بها في تأليف هذا الكتاب، والتي بلغت مائة وأربعة عشر مصدراً، وقد اتخذ لنفسه مقاييس علمية موضوعية في ترجيح الآراء المختلفة مما جعل عمله هذا أساساً للأعمال العلمية الأخرى لمن جاء بعده، فاعتمده المتأخرون، وأصبحت مؤلفاته هي المصدر والمورد لهم بعد ذلك.

التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع: تأليف علاء الدين علي بن سليمان السعدي المرداوي ثم الصالحي (ت ٨٨٥ هـ):

أول الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي لدى المتأخرين.

لمّا رأى المؤلف أن كتابه (الانصاف) قد اتسع بما استطرد له من بحوث وفوائد اختار أن يلخصه ويجمع مزاياه في هذا الكتاب، وقد بذل المؤلف في هذا جهداً علمياً محموداً. وقد أشار إلى هذا الجهد في مقدمة الكتاب بقوله:

«أما بعد: فقد سنح بالبال أن أقتضب ما في كتابي (الانصاف) من تصحيح ما أطلق الشيخ الموفق في المقنع من الخلاف، وما لم يفصح فيه بتقديم حكم، وأن أتكلم على ما قطع به، أو قدمه، أو صححه، أو ذكر أنه المذهب وهو غير الراجح في المذهب، وما أخل به من قيد، أو شرط صحيح في المذهب، وما حصل في عبارته من خلل، أو إبهام، أو عموم، أو إطلاق، ويستثنى منه مسألة أو أكثر حكمها مخالف لذلك العموم أو الإطلاق...

فإذا وجدت في هذا الكتاب لفظاً أو حكماً مخالفاً لأصله أو غيره فاعتمده فإنه وضع عن تحرير، واعتمد أيضاً ما فيه من تصريح وقيود في مسائله فإنه محترز به عن مفهومه...».

وأصبح لهذا الكتاب لما تميز به من دقة وتحرير أهمية فقهية كبيرة في المذهب الحنبلي، فصار تصحيحاً لغالب كتب المذهب، والمرجح في الخلاف بينها. ومن ثم أصبح معتمداً لدى المتأخرين أن المذهب ما أخرجه المرداوي في كتابه (التنقيح)، والحجاوي في كتابه (الإقناع)، وابن النجار في كتابه (المنتهى) واتفقوا على القول به، فإن اختلفوا فالمذهب ما اتفق على إخراجه والقول به

اثنان منهم، وإذا لم يتفقوا فالمذهب ما أخرجه صاحب (المنتهى) على الراجح «لأنه أدق فقهاً من الاثنين، وقد يفضل بعضهم (الإقناع) لكثرة مسائله، ولا مشاحة في الاصطلاح[1].

الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل: تأليف موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي (ت ٩٦٨ هـ):

ثاني الكتب المعتمدة في المذهب عند متأخري الحنابلة، وهو أكثرها مسائل وتفصيلاً، خال عن الدليل والتعليل، وفي مقدمة الكتاب يوضح المؤلف منهجه،ومصادر كتابه، ومصطلحاته بقوله:

« فهذا كتاب في الفقه على مذهب إمام الأئمة... أبي عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل الشيباني رضي الله عنه وأرضاه، وجعل جنة الفردوس مأواه، اجتهدت في تحرير نقوله، واختصارها لعدم تطويله، مجرداً غالبا عن دليله وتعليله، على قولٍ واحد، وهو ما رجحه أهل الترجيح، منهم العلامة القاضي علاء الدين في كتبه الانصاف، وتصحيح الفروع، والتنقيح، وربما ذكرت بعض الخلاف لقوته، وربما عزوت حكماً إلى قائله خروجاً من تبعته، وربما أطلقت الخلاف لعدم مصحح، ومرادي (بالشيخ) شيخ الإسلام بحر العلوم أبو العباس أحمد بن تيمية، وعلى الله أعتمد، ومنه المعونة أستمد.. ».

وقد أصبح قاعدة بين المتأخرين من علماء المذهب أنه حيثما جرى خلاف بين كتابي (منتهى الارادات) و (الإقناع) فالمرجح هو ما يؤيده كتاب (التنقيح للمرداوي).

منتهى الارادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات: تأليف تقي الدين محمد ابن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي، المشهور بابن النجار (ت٩٧٢هـ):

---

(١) علي بن محمد الهندي. مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي (مكة: مطابع قريش عام ١٣٨٨/١٩٦٨). ص١٤.

ثالث الكتب المعتمدة في المذهب التي عليها تجري الفتوى عند المتأخرين.

وقد نوه في المقدمة بمصادر الكتاب وبيان مصطلحاته بقوله:

«وبعد: ف (التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع) في الفقه على مذهب الإمام المبجل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رضي الله تعالى عنه قد كان المذهب محتاجاً إلى مثله، إلا أنه غير مستغنٍ عن أصله، فاستخرت الله تعالى أن أجمع في مسائلها في واحد، مع ضم ما تيسر عقله من الفوائد والشوارد، ولا أحذف منها إلا المستغنى عنه، والمرجوح،وما بني عليه، ولا أذكر قولاًغير ما قدم أو صحح في (التنقيح) إلا إذا كان عليه العمل، أو شهد أو قوي الخلاف فربما أشير إليه. وحين قلت: (قيل، وقيل) - ويندر ذلك - فلعدم الوقوف على تصحيح، وإن كان لواحد فلإطلاق احتماليه. وسميته: منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات».

كشاف القناع عن متن الإقناع: تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ):

شرح لكتاب (الإقناع)، وقد مزج المتن بالشرح فتآلفت ألفاظها ومعانيها حتى أصبحا كالشيء الواحد، بذل المؤلف في تحريره وتحقيق أصوله جهداً واسعاً، حتى بلغ به الأمر إلى تتبع أصول المتن التي اقتبس منها كالمقنع والمحرر، والفروع،والمستوعب، وما تيسّر له الاطلاع عليه من شروح تلك الكتب وحواشيها كالشرح الكبير،والمبدع، والإنصاف،وغيرها. وكان جلُّ اعتماده على كتابي شرح المنتهى والمبدع.

كما اهتمّ بذكر ما أهمله المتن من قيود، وتكلم عن علل الأحكام وأدلتها على طريق الاختصار غير المردود. وبين المعتمد من المواضع التي تعارض كلامه فيها، وما خالف فيه المنتهى.

شرح منتهى الإرادات: تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي (ت ١٠٥١ هـ):

شرح لكتاب المنتهى السابق ذكره، استخرجه المؤلف من كتابين من شرح صاحب المتن عليه تقي الدين محمد بن النجار، ومن كتاب (كشاف القناع على متن الإقناع)، للمؤلف نفسه. يتميز هذا الكتاب بالعرض المفصل، والتدليل والتعليل لما يذكره من مسائل في أسلوب سهل مبسط، خال من التعقيد، ذكر في مقدمة الكتاب اصطلاحه، فحيث يقول: (في شرحه) فالمراد به شرح المؤلف للمنتهى، وفي (الشرح) فالمراد به شرح المقنع الكبير.

● بعض مصادر المذاهب الفقهية الأخرى ●

من مصادر فقه الشيعة الإمامية:

كتاب من لا يحضره الفقيه: تأليف أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ):

«هو مرجع في تطبيق أحكام الفقه، صنفه باقتراح الشريف محمد بن الحسن نعمة الله، الذي لقيه في بلخ، وسماه بهذا الاسم، مجاراة لكتاب الرازي الطبيب (كتاب من لا يحضره الطبيب).

وهذا الكتاب هو أحد الكتب الأربعة الأساسية عند الشيعة إلى جانب كتب الكافي للكُليني، والاستبصار للطوسي، وتهذيب الأحكام للطوسي أيضا[1]».

وسيأتي التعريف بكل منها إن شاء الله.

الاستبصار في ما اختلف من الأخبار: تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠ هـ):

«هو أحد الكتب الأربعة والجامع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الاثني عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم، جزآن في العبادات، والثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والإيقاعات والأحكام إلى الحدود والديات، وهو مشتمل على عدة كتب التهذيب. غير أنه مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار، وطريق الجمع بينها، والتهذيب جامع للخلاف والوفاق، وقد حصر الشيخ نفسه أحاديث الاستبصار في آخره في ٥٥١١ حديثاً، وقال: حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان الخ...

وعلى الاستبصار شروح وتعليقات...[2]».

---

(١) بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج ٣، ص ٣٤٥.

(٢) أغا بزرك الطهراني، حياة الشيخ الطوسي في بداية كتاب النهاية، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٠/ ١٩٧٠ هـ). ص س.

تهذيب الأحكام: تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ):

أحد الكتب الأربعة، والجاميع القديمة المعول عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم، استخرجه شيخ الطائفة من الأصول المعتمدة للقدماء، والتي هيأها الله له وكانت تحت يده... وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة إلى كتاب الصلاة بعنوان الشرح على (المقنعة) تأليف أستاذه المفيد الذي توفي عام ٤١٣ هـ... ثم تممه بعد وفاته، وقد أنهيت أبوابه إلى ثلاثمائة وثلاثة وتسعين باباً، وأحصيت أحاديثه في ١٣٥٩٠ حديثاً...[١] ».

ومن المؤلفات الفقهية المعتبرة عند الشيعة كتاب:

الكافي من فقه الشيعة: تأليف أبي منصور أحمد بن الطبرسي الشيعي (ت ٥٨٨ هـ).

شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام: تأليف أبي القاسم نجم الدين جعفر ابن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي المشهور بـ (المحقق الحلي) (ت ٦٧٦ هـ):

« يعد كتاب (شرائع الإسلام) من أهم كتب المتون في الفقه الإمامي، واكثرها فروعاً، وأدقها منهجة، وقد حظي منذ أقدم الأزمنة بعناية العلماء، وطلاب الدراسات الفقهية، فكان موضعاً لتدارسهم وشروحهم، وتعليقاتهم، ولعلّ أهم الموسوعات الفقهية التي ألفت منذ عصره حتى عصرنا الحاضر كانت شروحاً له ».

يقول صاحب الذريعة: « وقد ولع به الأصحاب من لدن عصر مؤلفه إلى الآن، ولا يزال من الكتب الدراسية في عواصم العلم الشيعية، وقد اعتمد عليه الفقهاء خلال هذه القرون العديدة، فجعلوا أبحاثهم وتدريساتهم فيه، وشرحهم وحواشيهم عليه...[٢] ».

---

(١) المصدر نفسه، ص.ص

(٢) شرائع الإسلام، تقديم محمد تقي الحكيم، الطبعة الأولى (النجف: مطبعة الآداب، ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م) ص٤.

بني الكتاب على أقسام أربعة:

القسم الأول: في العبادات، وهي عشرة كتب ابتدأه بكتاب الطهارة وختمه بكتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

القسم الثاني: في العقود وفيه خمسة عشر كتاباً، ابتدأه بكتاب التجارة وختمه بكتاب النكاح.

القسم الثالث: في الايقاعات وهي أحد عشر كتاباً ابتدأه بكتاب الطلاق، وختمه بكتاب النذور.

القسم الرابع: في الأحكام وهي اثنا عشر كتاباً، ابتدأه بكتاب الفرائض وختمه بكتاب الديات.

وقد التزم المؤلف بقاعدة معينة في ترتيب الأحكام حيث بدأ بالواجب في كل قسم فأتبعه بالمندوب،وبعده بالمكره،وأخيراً بالمحرم إن وجد. وهو من أحسن الكتب الفقهية ترتيباً، وأسلسها أسلوباً، وأجمعها للفروع.

المختصر النافع في فقه الإمامية: للمؤلف السابق:

لخصه المؤلف من كتاب (شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام)، وجاء ترتيبه كالتالي:

قسم العبادات: يبدأ بكتاب الطهارة، وينتهي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قسم العقود: يبدأ بكتاب التجارة،وينتهي بكتاب النكاح.

قسم الإيقاعات: يبدأ بكتاب الطلاق،وينتهي بكتاب النذر.

قسم الأحكام: يبدأ بالصيد والذباحة وينتهي بالديات.

يقول الأستاذ محمد تقي القمي «واشتمال كلّ قسم على الكتب المشار إليها بهذه الصورة هو المتعارف عليه في مؤلفات الإمامية منذ عصر المؤلف إلى الآن».

وجاء في مقدمة الكتاب قول المؤلف: «أما بعد: فإني مورد لك في هذا المختصر خلاصة المذهب المعتبر بألفاظ مجدة، وعبارة محررة،تظفرك بنخبه،

وتوصلك إلى شعبه، مقتصراً على ما بان لي سبيله ووضح لي دليله[1] ».

الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية: تأليف زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي (ت ٩٦٦ هـ):

شرح للرسالة الفقهية المسماة بـ (اللمعة الدمشقية) من تأليف محمد بن جمال الدين مكي العاملي وقد جمع فيها أبواب الفقه، ولخص فيها أحكامه ومسائله وتعتبر من المتون الفقهية المعتمدة، ثم عمد زين الدين الجبعي إلى شرحها ونوه عن طريقة معالجته للمتن بقوله:

« فهذه تعليقة لطيفة، وفوائد خفيفة أضفتها إلى المختصر الشريف والمؤلف المنيف، المشتمل على أمهات المطالب الشرعية الموسوم بـ (اللمعة الدمشقية) من مصنفات شيخنا... أبي عبد الله الشهيد محمد بن مكي أعلى الله درجته،كما شرف خاتمته، جعلتها جارية له مجرى الشرح،الفاتح لمغلقه والمقيد لمطلقه،والمتمم لفوائده، والمهذب لقواعده...[2] ».

---

(١) المختصر النافع في فقه الإمامية، ص م، ٢٥.

(٢) زين الدين الجبعي، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، ج١، ص١٠١م، ٥.

دعائم الإسلام، وذكر الحلال والحرام، والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليه وعليهم أفضل السلام: تأليف القاضي النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ):

«أقوم مصدر لدراسة القانون عند الفاطميين وهو مقسم إلى جزأين: الأول يبحث في العبادات وهي:

أ) الإيمان من وجهة نظر الفاطميين.
ب) الطهارة.
ج) الصلاة ويشتمل أيضا على الجنائز.
د) الزكاة.
هـ) الصوم.
و) الحج.
ز) الجهاد.

وهذه هي دعائم الإسلام عند الشيعة الفاطميين، وهذا الجزء في ثمانية كتب... ويغلب على معالجته للموضوعات الصبغة الدينية والكلامية، كما نجد بها مسائل تشريعية. أما الجزء الثاني: فهو يبحث في المعاملات ويشتمل على خمسة وعشرين كتاباً مبدوءاً بالبيوع، ومنتهيا بالقضاء.

والجزء الأول قيم للباحث في علم الكلام كما يتضح ذلك من الكتاب الأول الذي يعدّ من أقدم النصوص في عقائد الفاطميين، فهو يبدأ بتعريف الإيمان، والفرق بين الإسلام والإيمان، ثم يتحدث عن ضرورة الاعتقاد في الإمامة، وواجب كل مؤمن أن يتبع الأئمة في معتقداتهم، ورأي الاسماعيلية في الولاية لا ينصب فقط على حب الأئمة من أهل البيت بل على الخضوع التام لأوامرهم.

وبجانب ما نراه في الكتاب الأول من الجزء الأول من الدعائم نرى في الكتاب الثاني الحديث عن وصية علي بن أبي طالب، وبكتاب الوصايا أهم الآراء المنسوبة إلى علي نفسه في توثيق عقيدة الولاية، فكتاب الإيمان، وكتاب

وصاية علي من أقدم المصادر الأساسية لبحث هذه العقيدة من عقائد الفاطميين... ».

ومنهج المؤلف في عرض الأحكام البدء بآية من القرآن الكريم ذات صلة بموضوع الكتاب متى وجد ما يدلّ على ذلك، ثم سرد الأحاديث المروية في الموضوع عن أهل البيت والمنسوبة إليهم.

تأويل الدعائم: تأليف القاضي النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ):

« هذا هو العنوان المتداول لهذا الكتاب، ولكن اسمه (تربية المؤمنين بالتوفيق على حدود باطن علم الدين) وهو تفسير وإيضاح للكتاب السابق (دعائم الإسلام)،أو بالأحرى في التأويل الباطني للأحكام التي جاءت في كتاب (دعائم الإسلام)[1].

وهو يعدّ ثاني كتاب مهم بعد (الدعائم). وقد عدد محقّق الكتاب محمد حسن الأعظمي المصادر الرئيسية عند الفاطميين، وهي خمسة كتب:

أولاً: دعائم الإسلام للنعمان بن محمد.

ثانياً: تأويل الدعائم للنعمان بن محمد أيضا.

ثالثا: راحة العقل لداعي دعاة الفاطميين أحمد حميد بن عبد الله الكرماني.

رابعاً: الأنوار اللطيفة في الحقيقة (فلسفة البدء والمعاد) للداعي اليماني طاهر ابن ابراهيم الحارثي.

خامساً: المجالس المؤيدية، وملخصها جامع الحقائق لداعي الدعاة الفاطميين هبة الله بن موسى المؤيد.

ومن الكتب المهمة الأخرى: كتاب الذخيرة، وكنز الولد، وأسرار النطقاء وسرائر النطقاء.

---

(١) القاضي أبو حنيفة النعمان التميمي، دعائم الإسلام، تحقيق آصف بن علي أصغر فيضي، الطبعة الثالثة (مصر: دار المعارف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م). ج١، ص٩.

كتاب الاقتصار: تأليف القاضي النعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيون التميمي المغربي (ت ٣٦٣ هـ):

يأتي هذا الكتاب في نهاية سلسلة من كتب فقه أهل البيت،أو بالأحرى كتب فقه المذهب الفاطمي التي ألفها القاضي النعمان حيث اقتصره على ما أجمعوا عليه،واختلفوا فيه في عبارة موجزة. وهو يتكلم في مقدمة هذا الكتاب عن سلسلته الفقهية بقوله:

«أما بعد: فإني تصفحت في الكتب المروية عن أهل البيت صلوات الله عليهم مما كان لي من سماع، أو مناولة، أو أخذته بإجازة، أو صحيفة مع ما ينسب منها إليهم من المشهور والمعروف والمأثور في السنن والأحكام ومسائل الفتيا في الحلال والحرام، فرأيت كثيراً قد اختلف الرواة فيه، ومنه ما أجمعوا عليه، وأكثره غير ملخص ولا مصنف، فكثرت فيها على أكثر الناس شبهه، وأنزله كثير منهم ممن لم يتسع في العلم في منازل التهمة.

فرأيت جمعه وتصنيفه وبسطه وتأليفه على ما أدته الرواة في كتاب سميته (الإيضاح) أوضحت فيه مسائله وبسطت أبوابه، وذكرت ما أجمعوا عليه، وما اختلفوا فيه على ما أداه الرواة إلينا لم أعد قولهم، وبنيت الثابت من ذلك بالدلائل والبراهين، فبلغ زهاء ثلاثة آلاف ورقة. وأنا إن مدّ الله في عمري أؤمل تفريع أصوله،ليكون مشتملاً على جميع ما يحتاج إليه مما نزل فيوجد فيه إن شاء الله. ثم جردت منه كتاباً سميته (كتاب الأخبار) أخبرت فيه عما أجمع الرواة عليه، واختلفوا فيه من أصول الفتيا، وقربت معانيه بطرح عامة الفروع والأسانيد والحجج، فاجتمع في نحو ثلاثمائة ورقة.

ثم رأيت وبالله توفيقي أن أقتصر على الثابت مما أجمعوا عليه، واختلفوا فيه بمجمل من القول لتقريبه، وتخفيفه، وتسهيله، فجمعت ذلك في هذا الكتاب، وسميته كتاب (الاقتصار)،وفيه إن شاء الله لمن اقتصر عليه كفاية إذا وفقه الله عز وجل لفهمه.

وقد نظمته أيضاً موزوناً،رجزاً مزدوجاً في قصيدة سميتها (المنتخبة) انتخبتها لمن أراد حفظها، والله يعين على العلم من هداه لطلبه، ويوفقه للعمل به إن شاء الله تعالى ».

كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار: تأليف أحمد بن يحيى بن المرتضى الحسني اليماني (ت ٨٤٠هـ):

جاء في تقديم الكتاب بأنه «خلاصة ما اعتمده الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، والإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم رضوان الله عليهم، وخلاصة ما اعتمده الأئمة وأتباعهم من العلماء الأخيار في أحكام الفروع والعبادات والمعاملات...».

بدأ الكتاب بـ (مقدمة لا يسع المقلد جهلها) بيَّن فيها حكم التقليد لغير المجتهد، وصفات المجتهد الذي يقلد، ثم تكلم في التفاضل بين المجتهدين، والتزام مذهب معين، وأن الالتزام يكون بالنية، وتخريج الأحكام والتأهيل لها. ثم عرض أول ما عرض لكتاب الطهارة إلى آخر الموضوعات الفقهية الأخرى،وختمه بكتاب السير، خالية من التدليل والتعليل.

وللمؤلف كتاب (الأنوار في أدلة الأزهار) حيث خصه بأدلة الأحكام التي تعرض لها في كتاب (الأزهار).

كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير: تأليف الحسين بن أحمد بن الحسين بن أحمد السياغي اليمني (ت ١٢٢١ هـ):

هذا الكتاب شرح للمجموع الفقهي المنسوب إلى أبي الحسين زيد بن علي ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم الذي تولى جمعه تلميذه أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي. وهذا المجموع هو أساس الفقه الزيدي وعمدته ، ويعده اتباع هذا المذهب بأنه أول تصنيف في الآثار والسنن، وكتاب الروض يعتبر من أوسع وأشمل الشروح،وطريقته أنه يذكر الأثر المروي من كتاب المجموع فيتبعه بشواهد عديدة من السنة من طرق مختلفة تشهد له بالصحة،ثم يتكلم على مفردات ألفاظ الحديث،وبعد هذا التحليل يبدأ في ذكر أقوال أئمة أهل البيت وفي مقدمتهم زيد بن علي رضي الله عنه،ثم سرد الموافق والمخالف لهم

من فقهاء الأمة مع العرض المفصل لأدلتهم.

قال عنه العلامة الشيخ بخيت المطيعي في تقريظه:

« فوجدته مجموعاً،جمع المسائل الفقهية،والأحكام الشرعية ما هو مدلل عليه بالآيات القرآنية،والأحاديث النبوية، وهو موافق في معظم أحكامه لمذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ».

ومن المؤلفات المعتمدة في الفقه الزيدي التي تتناول الموضوعات والمباحث الفقهية بالأدلة:

« كتاب الأنوار في أدلة الأزهار: تأليف أحمد بن يحيى المرتضى الحسني اليماني (ت ٨٤٠هـ)

كتاب الغيث المدرار.

كتاب المنتزع المختار.

كتاب الأثمار وشرحه.

كتاب الأحكام للهادي.

كتاب ضوء النهار.

كتاب حاشية المنار.

كتاب نيل الأوطار، والروض النضير[1] ».

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى الحسيني، كتاب الأزهار، تقديم يحيى عبد الكريم الفضيل، الطبعة الرابعة، ١٣٩٣ (الناشر: بدون)، ص٨.

● من مصادر فقه الظاهرية ●

المحلى: تأليف أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ):

بدأه بمسائل من التوحيد وأصول الفقه، بلغ عدد مسائل المحلى ثمانية وثلاثمائة وألف مسألة، ويشرح منهجه الأستاذ محمد المنتصر الكتاني بقوله:

«وطريقة ابن حزم في المحلى أن يقول: (مسألة) ثم يقول: قال أبو محمد - وهي كنيته - أو قال علي - وهو اسمه ويعني بذلك نفسه.

يذكر فقهه ثم يستدل عليه بآية،أو حديث،ويسوقه بسنده منه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد يذكره من طرق مختلفة متعددة، وكلها مسندة، وقد يستدل بالإجماع، والإجماع عنده هو إجماع علماء كل عصر إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف، ويعني بالعلماء المجتهدين الذين حفظت عنهم الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلماء الأمصار وأئمة الحديث ومن تبعهم، وقد يستدلّ بآية،وحديث،وإجماع في المسألة الواحدة، وقد يقتصر على الموجود منها في الاستدلال لتلك المسألة. ثم يذكر في المسألة مع فقهه: فقه الصحابة والتابعين ومن تبعهم إلى فقه الثلاثة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وقد يذكر فقه بعض كبار أصحابهم ممن لم يستهلك في التقليد...

وكلّ تلك الآراء والمذاهب يوردها بسنده منه إلى قائليها،فيصحح،ويضعف، ويعدل،ويجرح، ويقبل،ويرفض، ويقارن بين فقهه وفقه غيره من جميع من ذكر، ويناقش أدلتهم وحججهم بلغة علمية أدبية في بيان وإيضاح رائعين اشتهر بها فقهاء الأندلس في كتابتهم للفقه[1] ».

والكتاب وإن كان بالأصالة مصدراً في الفقه الظاهري،فهو مصدر أيضاً من مصادر الفقه الإسلامي المقارن.

(١) محمد المنتصر الكتاني، المحلى لابن حزم وخصائصه في كتاب معجم فقه ابن حزم الظاهري، ص٢٦ م.

كتاب الإيضاح: تأليف عامر بن علي بن عامر بن سيفاو الشماخي

يعتبر من أمهات كتب الفقه الإباضية، وأهم مراجعها في المغرب الاسلامي من ليبيا إلى مراكش، ويعطيه كثير من العلماء الدرجة الثانية بعد ديوان الأشياخ. أما في عمان وزنجبار سابقاً فرغم كثرة الكتب المؤلفة في مادته عندهم فإنهم يضعونه في المرتبة الأولى من كتب المغرب الإسلامي.

وهو كتاب فقه استدلالي، يذكر المسألة وحكمها، والدليل عليها، ثم يبين الخلاف فيها وأدلة كلّ مذهب، ويرجح منها واحداً بالدليل، والتعليل في أسلوب سلس، وتعبير واضح.

بدأ الكتاب بـ (باب في إيضاح الصلاة بدلائلها وجميع وظائفها المعلقة بأصولها ومسائلها) وهذا فيه إشارة إلى منهجه الاستدلالي في معالجة المسائل الفقهية.

وقد وضع أبو عبد الله محمد بن عمر بن أبي ستة تعليقات وحواشي على الجزئين الثالث والرابع، وجاء في بداية هذه التعليقات تعريف بالكتاب وأهميته، وتعداد لأهم كتب الفقه الاباضي حسب أهميتها بقوله:

« ... فإنه رحمه الله جعل ديوانه المسمى بـ (الإيضاح) عدة أسفار، قال عمنا أحمد بن سعيد الشماخي في كتاب السير عند التعريف بالمصنف رحمه الله: جعل ديوانه في عشرة الثلاثين بعد موت عمنا عيسى، وقبل موت عمنا أبي عزيز ولم يكمله لأمرٍ عرض إليه، فالكتاب الأول في الصلاة سفر مستقلّ، والثاني في الزكاة والصوم والحج والنذور والأيمان والحقوق وهو سفر ضخم، والثالث في البيوع والقسمة والرهن، والرابع في الوصايا والهبات، ثم امتنع من تكميل الفقه.

وهذا التأليف ما أظنّ ألف في المذهب مثله جمعاً، وتعليلاً، واختصاراً غير مخلّ وتطويلاً غير مملّ ولا مكرر، وهو اعتماد أهل المغرب في وقتنا، خصوصاً (نفوسة)، وبعده ديوان أبي زكريا يحيى بن الخير، وبعدهما الديوان ديوان

الأشياخ إلى أن قال: وإذا أطلق الشيخ في عرف أهل زماننا فهو المعني... ».

ذكر في مقدمة الجزء الأول مصادر مادة الكتاب ومنهج السير فيه بقوله:

« أما بعد حمد الله تعالى بجميع محامده، والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله، فإنه قد دعاني إلى إيضاح ما ألفت في هذا الكتاب من مسائل الصلاة ووظائفها بجميع الأسباب، وما عليه عولت إن شاء الله وقدر سلامة وأعان على هداه مما قد اعتنيت به وألفته، ومن أقوال أصحابنا خاصة جمعته بدلائل مسموعات مستندات، وقياسات مستنبطات مستخرجات، طلبي لمرضاة الله تعالى وابتغاء ما عنده لا لشيء سواه، لا. لا. وأن أكون في ذلك عوناً للمتعلمين، ومتبعاً سبيل من سلك هذه الطريقة من صالح المؤمنين...، ولنقل في كل موضع (قلت) في كتابي هذا فعندي، أو العلة كذا وكذا أنه عندي في غالب الظن لا بمعنى علم مسموع قد ثبت واستن، وكذلك إذا قلت: والدليل كذا وكذا، وأن العلة كذا وكذا فإنما هو في الأكثر استدلال واعتلال مني لا من صاحب القول الذي على طريقته أسيّ... ».

كتاب النيل وشفاء العليل: تأليف ضياء الدين عبد العزيز الثميني (ت ١٢٢٣ هـ):

« يعتبر (كتاب النيل) معتمد المذهب الاباضي في الفتوى بالمغرب مثل كتاب الشيخ خليل في المذهب المالكي ».

يقول مؤلفه في مقدمته: «... قد قال ما يتردد في خاطري أن أجمع مختصراً في الفقه، جامعاً مبينا لما به الفتوى من مشهور المذهب، لا مملاً، ولا مخلاً مانعاً... وسميته بـ (النيل) رجاء من الله سبحانه وتعالى أن ينفع به كل من قرأه، أو حصله أو سعى في شيء منه كل وقت بعد عصره، كما نفع بالنيل كثيراً، وإن من غير مصره، مشيراً فيه (بجوز) إلى القول بالجواز (كرخص)، (وبمنع)، (وبكره)، كذلك بل أقل، معتبراً من المفاهيم مفهوم الصفة ومفهوم الشرط[1] ».

---

(١) ضياء الدين عبد العزيز الثميني، النيل وشفاء العليل، ج١، ص٤م٣، ٤ - ٥، ٦.

الخلاف في الأحكام: تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ):

من مؤلفات الشيعة المعتمدة في الفقه المقارن ويقال له (مسائل الخلاف) أيضاً، وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه، وقد صرح بأنه ألفه قبل كتابيه (التهذيب) و (الاستبصار)،وناظر فيه المخالفين جميعاً، وذكر مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء، وذكر مذهب كلّ من خالف على التعيين، وبيان الصحيح منه، وما ينبغي أن يعتقد إلى غير ذلك مما شرحه في أول الكتاب[1] ».

الإفصاح عن معاني الصحاح: تأليف أبي المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الدوري (ت ٥٦٠ هـ)

تكلم عن الفقه،وذكر المسائل المتفق عليها،والمختلف فيها بين الأئمة الأربعة يبدأ عبارته بكلمة (أجمعوا) في المتفق عليه، (اختلفوا) فيما جرى فيه خلاف بينهم ويذكر لكل إمام رأيه.

وأصل هذا أن ابن هبيرة بدأ في شرح كتاب الجمع بين الصحيحين للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي النصر الحميدي الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٨هـ فكشف عما فيه من الحكم النبوية، قال ابن شهبة في تاريخه « وسماه الإيضاح عن معاني الصحاح في عدة مجلدات، ولما بلغ فيه إلى حديث (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) شرح الحديث،وتكلم عليه على معنى الفقه فآل به الكلام إلى ذكر مسائل الفقه المتفق عليها،والمختلف فيها، فأفرده الناس من الكتاب،وجعلوه مجلداً،وسموه بكتاب الإفصاح وهو قطعة منه ».

بداية المجتهد ونهاية المقتصد: تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ):

---

(١) أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، النهاية، تقديم أغا بزرك الطهراني، ص.ص.

أحد الكتب الفقهية التي تهتم بالدراسات المقارنة بين المذاهب الفقهية وضح مؤلفه غرضه ومنهجه فيه بقوله:

« فإن غرضي في هذا الكتاب أن أثبت فيه لنفسي على جهة التذكرة من مسائل الأحكام المتفق عليها والمختلف فيها بأدلتها، والتنبيه على نكت الخلاف فيها ما يجري مجرى الأصول والقواعد، لما عسى أن يرد على المجتهد من المسائل المسكوت عنها في الشرع، وهذه المسائل في الأكثر هي المسائل المنطوق بها في الشرع، أو تتعلق بالمنطوق بها تعلقاً قريباً وهي المسائل التي وقع الاتفاق عليها، أو اشتهر الخلاف فيها بين الفقهاء الإسلاميين من لدن الصحابة رضي الله عنهم إلى أن فشا التقليد. وقبل ذلك فلنذكر كم أصناف الطرق التي تتلقى منها الأحكام الشرعية، وكم أصناف الأحكام الشرعية، وكم أصناف الأسباب التي أوجبت الخلاف بأوجز ما يمكننا في ذلك[1]... ».

المغني: تأليف موفق الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدس (ت ٦٢٠هـ):

موسوعة من موسوعات الفقه الإسلامي، التي جمعت الأقوال والمذاهب المختلفة، مصحوبة بالدليل والتعليل، وإعطاء كل مذهب حقه من العرض والتحليل، في نزاهة وإنصاف، وفي النهاية يرجح منها ما يبين الاستدلال قوته ورجحانه بصرف النظر عن قائله.

نهج هذا المنهج السوي في أسلوب سهل، وعبارة واضحة.

وهو شرح لمختصر الخرقي في مذهب الإمام أحمد. يذكر المسألة من هذا المختصر ويتخذ منها عنواناً لدراسته لها، فيشرحها ويحلل عباراتها، وما دلت عليه بمنطوقها ومفهومها ومضمونها، ثم يتبعها بما يشبهها من المسائل فيبين ما اختلف فيه، وما أجمع عليه، ويذكر لكل إمام مذهبه والدليل الذي يستند إليه، ويعطي اهتماماً خاصا بالروايات المنقولة عن الإمام أحمد بن حنبل

(١) ابن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج١، ص٢.

وأصحابه، وكذلك بالنسبة للمذاهب الإسلامية الأخرى ومجتهدي الصحابة والتابعين وتابعيهم.

وقد أثنى الفقهاء من علماء المذهب الحنبلي وغيره على هذا الكتاب،ومنهج مؤلفه، ومن ذلك ما قاله العز بن عبد السلام من علماء الشافعية تنويهاً بشأنه بقوله: « ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى والمجلى لابن حزم، وكتاب المغني للشيخ موفق الدين في جودتها وتحقيق ما فيها ». ونقل عنه أيضا قوله: « لم تطب نفسي بالافتاء حتى صارت عندي نسخة المغني[1] ».

المجموع شرح المهذب: تأليف أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦ هـ):

وضح المؤلف منهجه في مقدمة الكتاب،ومن أهم الجوانب التي ركز عليها ما عرض له بقوله:

« وأما الأحكام فهو مقصود الكتاب،فأبالغ في إيضاحها بأسهل العبارات،وأضم إلى ما في الأصل من الفروع والتتمات، والزوائد المستجادات، والقواعد المحررات، والقواعد الممهدات... أذكر في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى مذاهب السلف من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من فقهاء الأمصار رضي الله عنهم أجمعين بأدلتها من الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأجيب عنها مع الإنصاف إن شاء الله تعالى، وأبسط الكلام في الأدلة في بعضها، واختصره في بعضها بحسب كثرة الحاجة إلى تلك المسألة وقلتها، وأعرض في جميع ذلك عن الأدلة الواهية وإن كانت مشهورة[2] ».

قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية: تأليف محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي المالكي (ت ٧٤١ هـ):

تحدث عنه محقق الكتاب بقوله:

---

(١) ابن بدران، ص٢١٥.
(٢) أبو زكريا محي الدين النووي، المجموع شرح المهذب، الطبعة الاولى (مصر: المطبعة العربية)، ج١، ص٤ - ٥.

« يقول صاحب الإحاطة عن الكتاب الذي بين أيدينا: وكتاب القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية،والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية. ولكن المطلع على هذا الكتاب يجده كتاباً جامعاً في علم الخلاف، أو مقارنة الشرائع،وهو ما يسمى اليوم بالفقه المقارن، وقد ذكر فيه ابن جزي مسائل الفقه،وأحكام الشرع والاتفاق والاختلاف بين الأئمة الأربعة،وأعلام تابعي مالك كابن رشد وابن المواز وأبي زيد وابن العربي، ثم ذهب أحياناً كثيرة إلى آراء غيرهم من الأئمة قبل استقرار مذاهب أهل السنة كآراء الصحابة والتابعين وتابعي التابعين[1] ».

رحمة الأمة في اختلاف الأئمة: تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي من علماء القرن الثامن الهجري:

كتاب مختصر عرض فيه مسائل الخلاف،والوفاق في إطار المذاهب الأربعة دون ذكر الدليل، وقد أوضح منهجه في سرد مسائل الخلاف بقوله:

« إذا كان في المسألة خلاف لأحد من الأئمة الأربعة اكتفيت بذلك ولا أذكر من خالف فيها من غيرهم، فإن لم يكن أحد منهم خالف في تلك المسألة وكان فيها خلاف لغيرهم احتجت إلى ذكر المخالف ليظهر أن في المسألة خلافاً ».

كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: تأليف أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ):

« عمدة المتأخرين من أهل اليمن فيما يحكونه من المذاهب خصوصاً مذاهب أهل البيت... ».

ومنهجه أنه: « يذكر المسألة وينبه على ما فيها من إجماع أو اختلاف، ثم يحكي أقاويل العلماء من الصحابة والتابعين، وأئمة أهل البيت وسائر الفقهاء، ويذكر دليل كلّ قول وتعليله، مع الإشارة إلى ترجيح الراجح وتضعيفه ».

---

(١) محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي، قوانين الأحكام الشرعية، تقديم عبد العزيز سيد الأهل (بيروت: دار العلم للملايين) ص٨.

كشف الغمة عن جميع الأمة: تأليف عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني (ت ٩٧٣ هـ):

رتب الكتاب على ترتيب كتب الفقه، وصدره بميزان قرر فيه جميع أدلة الشريعة،وما ينبني عليها من أقوال المجتهدين، ختم الكتاب بباب جامع لجملة من أخلاق النبي ﷺ، ولجملة من هديه عليه الصلاة والسلام،وبعض من الأخلاق والصفات التي يحثّ عليها الإسلام.

يقول المؤلف بعد عرض مصادر الكتاب:

« فصار كتابنا هذا بحمد الله حاوياً لمعظم أدلة مذاهب المجتهدين، وما نعلم الآن في كتب المحدثين كتاباً أجمع للأحاديث الشريفة وآثارها منه، فإنه جمع مع صغر حجمه أدلة المجتهدين المشهورة ».

السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار: تأليف محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ):

هو شرح لكتاب مختصر الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، جعل منه الشوكاني حكماً بين المجتهدين. وقد بين في مقدمته الغاية منه ومنهجه الذي سيعالج به الخلاف بين الفقهاء فقال:

« فإن مختصر الأزهار لما كان درس طلبة هذه الديار،في هذه الأعصار ومعتمدهم الذي عليه في عباداتهم،ومعاملاتهم المدار، وكان قد وقع في كثير من مسائله الاختلاف بين المختلفين من علماء الدين،والمحققين من المجتهدين، أحببت أن أكون حكماً بينه وبينهم، ثم بينهم أنفسهم عند اختلافهم في ذات بينهم، فمن كان أهلاً للترجيح، ومتأهلاً للتسقيم والتصحيح،فهو إن شاء الله سيعرف لهذا التعليق قدره،ويجعله لنفسه مرجعاً، ولما ينويه ذخراً... وستقف يا طالب الحقّ بمعونة الله في هذا المصنف على مباحث تشد إليها الرحال، وتحقيقات تنشرح لها صدور الرجال، لما اشتمل عليه من إعطاء المسائل حقّها من التحقيق والسلوك فيا لها وعليها،في أوضح طريق مع كل فريق... وقد

طولت في مسائل المعاملات، وأبرزت من الحجج والنكات ما لم يسبق إليه سابق،لخفاء بعض دلائلها على كثيرٍ من المصنفين - كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى - واختصرت الكلام في مسائل العبادات،لأنها صارت أدلة مباحثها نصب الأعين، ولم أترك ما يتميز به الحقّ في كلّ مقام[1] ».

(١) محمد بن علي الشوكاني، السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. (مصر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٣٩٠/١٩٧٠)ج١ ص٣.



مصادر موضوعات فقهية متخصصة

* القضاء والإفتاء.
* السياسة الشرعية ومسؤوليات الدولة الإسلامية.
* النظام المالي في الإسلام.
* الحسبة.
* القانون الدولي العام.
* الضمانات.
* أحكام المولود.
* تاريخ الفقه الإسلامي.
* معاجم المصطلحات الفقهية.



أدب القاضي: تأليف أبي بكر أحمد بن عمرو الخصاف (ت ٢٦١ هـ):

من أجمع الكتب في علم القضاء، وأشملها لموضوعاته. احتوى مائة وعشرين باباً، بدأه بباب الدخول في القضاء والإكراه على القضاء، وختمه بباب المرأة تخاصم زوجها في ولدها. بحث في هذا الكتاب طرق الإثبات من اليمين والشهود، واختلاف البينات، والموضوعات الحقوقية من المعاملات والأنكحة والطلاق، وكلّ ما هو سبب في الخصومات. يفتتح بحث كلّ موضوع غالباً بحديث نبوي، أو أثر مرويّ عن الصحابة والتابعين مما ورد بصدده شيء من تلك الآثار، أو مسألة من المسائل الفقهية، وذكر حلها قضائياً.

افتتح الكتاب بحديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: يجاء بالقاضي العدل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يوّد أنه لم يكن قاضياً قضى بين اثنين.

قال في كشف الظنون: «وهو كتاب جامع غاية ما في الباب، ونهاية مآرب الطلاب، ولذلك تلقوه بالقبول، وشرحه فحول أئمة الفروع والأصول».

وقد اهتم بعض الباحثين حديثاً بتحقيقه وإخراجه إخراجاً علمياً لتحصيل درجة الدكتوراه من جامعة لندن.

ومن أشهر شروحه شرح حسام الدين أبي المعالي عمر بن عبد العزيز بن مازه (ت ٥٣٦ هـ). وهو المشهور المتداول من بين الشروح، وقد مزجه مع كلام الخصاف دون تميز بينه وبين شرحه وإضافاته إلا بما ينوه عنه، وقد ذكر في خطبة الكتاب سبب قيامه بشرح هذا الكتاب والمنحى الذي نحاه في شرحه بقوله:

«أما بعد: فقد طلب مني بعض أصحابنا لكلّ مسألة من مسائل أدب القاضي الذي جمعه القاضي الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو الخصاف رحمه الله نكتة وجيزة،

فيه ما يحتاج الناظر إليها للتفهم، فأجبتهم إلى ذلك مستعيناً بالله تعالى، وعددت أبوابه فكانت مائة وعشرين باباً لاندراج بعض الأبواب في البعض، وفصلته في ابتدائه كيلا يتعذر على من يروم مسألة، وبالله التوفيق».

أدب القاضي: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي (ت ٤٥٠ هـ):

يقول محقّق الكتاب:

«لم يكن أدب القاضي إلا جزئين من كتاب الحاوي الكبير في الفقه الشافعي، ولما كان قسماً من الحاوي فقد سار على نفس منهجه في ذلك إذ هو شرح لمختصر المزني الذي جمعه من كلام الشافعي. ولذلك احتوى - في تبويبه - نفس الأبواب التي احتواها مختصر المزني.

وقد تظن أنه جمد على تلك المواضيع والأبواب، فالواقع أن المؤلف جعل مسائل المختصر - بل كلماته - عناوين لبحوث مستفيضة موسعة. فحين يشرح صفات القاضي مثلاً وما يجب أن يتوفر فيه يذكر أن من صفاته الاجتهاد، ونبذ التقليد، وإذا فسد التقليد، فقد وجب النظر في أصول الشرع، وأصوله أربعة: الكتاب - السنة - الإجماع - القياس. ويأخذ في سرد مواضيع كل بحث مستقصياً فروعه ومسائله، حتى جاء على ما يقرب من مائتي صفحة في هذا الموضوع.

وحين يتكلم على الشهادات وشروط من تقبل شهاداتهم يأخذ في الكلام عما يسقط الشهادة، أو يجرح بها، من العادات والصنائع والاعتقادات...

وهو حين يتناول هذه المواضيع لا يألو جهداً في بيان حكمها في الشرع وبيان اختلاف الفقهاء فيها، كما لا يألو بأن يدخل في ثنايا البحث ما شغفه من حبّ الأدب فيأتي بالأبيات الشعرية بل والغزلية وغيرها»[1].

---

(١) أبي الحسن علي بن محمد الماوردي. أدب القاضي، تحقيق محي هلال السرحان، ج١، ص٦٥.

أدب القضاء: المسمى بـ (الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات): تأليف شهاب الدين أبي اسحاق إبراهيم بن عبد الله المعروف بابن أبي الدم الحموي الشافعي (ت ٦٤٢ هـ):

هدف المؤلف إلى جمع أحكام أدب القضاء على المذهب الشافعي، والنص على الأحكام المهمة، والمبادىء العامة في المذهب، كما قدم بعض الأمثلة التطبيقية، ونماذج من التوثيقات والشروط التي تتضمن الأسس العامة في كل جانب، أو في كل نوع من العقود. وذكر في المقدمة أنه مرتب على ستة أبواب، كل باب منها يتضمن فصولاً:

الباب الأول: في صفة القضاء.

الباب الثاني: فيما يجب على الحاكم في الخصوم والشهود.

الباب الثالث: في الدعاوى والبينات ومجامع الخصومات.

الباب الرابع: في الشهادات.

الباب الخامس: في إنهاء ما جرى عند الحاكم التنازع لديه إلى قاضٍ آخر.

الباب السادس: في الشروط المكتتبة من المحاضر والسجلات والكتب الحكمية، وكتب الابتياعات والوثائق والاجارات وغير ذلك.

الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام: تأليف: شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ):

وضع هذا الكتاب جواباً عن أسئلة وجهت إليه حول الفتيا ومواضيع مهمة تتصل بالقضاء، والإمامة، عدد الأسئلة أربعون سؤالاً. يوضح هذا في خطبة الكتاب بقوله:

«أما بعد فإنه قد وقع بيني وبين الفضلاء مع تطاول الأيام مباحث في أمر الفرق بين الفتيا التي تبقى معها فتيا المخالف، وبين الحكم الذي لا ينقضه المخالف، وبين تصرفات الحكام وتصرفات الأئمة. ويختلف في إثبات أهلة

رمضان بالشاهد الواحد، هل يلزم ذلك من لا يرى إثباته إلا بالشاهدين أم لا؟ ويختلف إذا باع الحاكم من مال الأيتام شيئاً هل ذلك حكم بصحة ذلك البيع؟ فلا ينقضه غيره أم لا؟ وهل إذا حكم بعدالة إنسان هل لغيره أن يبطلها؟ أم ذلك حكم لا ينقض؟ ونحو هذه المسائل.

ثم يقع السؤال عن حقيقة الحكم المشار إليه بعبارة توفي به فلا يجاب إلا بأن الحكم إلزام، والفتيا إخبار...

ثم يقع السؤال عن حكم الحاكم هل هو نفساني أو لساني؟ وهل هو إخبار، أو إنشاء؟ فلا يوجد من يجيب عن ذلك محرراً، ونظائر هذه الأسئلة كثير.

فأردت أن أضع هذا الكتاب مشتملاً على تحرير هذه المطالب. وأوردها أسئلة كما وقعت بيني وبينهم، ويكون جواب كل سؤال عقيبه، وأنبه على غوامض تلك المواضع وفروعها في الأحكام،والفتاوى،وتصرفات الأئمة... وعدد الأسئلة أربعون سؤالاً.

الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

يثبت في هذا الكتاب أن القضاء في الأحكام كما يثبت بظواهر البنيات فإن الشرع الإسلامي أيضا يعتمد الاستدلال بالأمارات، يقول ابن القيم في هذا الصدد:

«والحاكم إن لم يكن فقيه النفس في الأمارات،ودلائل الحال ومعرفة شواهده، وفي القرائن الحالية والمقالية كفقهه في جزئيات وكليات الأحكام أضاع حقوقاً كثيرةً على أصحابها، وحكم بما يعلم الناس بطلانه،ولا يشكون فيه اعتماداً منه على نوع ظاهر لم يلتفت إلى باطنه وقرائن أحواله».

ثم ناقش وسائل الإثبات،وتعددها في الشريعة الإسلامية، ومشروعية التعزير بالعقوبات المالية،ثم الحكم بالقرعة. تعرض إلى كل الجوانب القضائية مقسمة في فصول، في عرضٍ شيّق، وتعبيرٍ واضح. وأسلوبٍ سهل.

إعلام الموقعين عن رب العالمين: تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

عرض فيه إلى شروط التبليغ عن الله،وبين أهمية مرتبة الفتيا،وما يجب توفره فيمن هيأ نفسه لهذا المنصب الشرعي المهم ،وضرب لهذا مثلاً بمنصب التوقيع عن الملوك، فإنه من أعلى المراتب السنيات فكيف بمنصب التوقيع عن ربّ الأرض والسموات؟ استعرض في الكتاب أسماء المشاهير من مفاتي الصحابة والتابعين،وسيرتهم في الفتيا، وتكلم عن فقهاء كلّ مصر من أمصار الإسلام، وبيان أصول فتاوى الإمام أحمد وحكم الافتاء بالرأي. وبسط القول فيما تضمنه خطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري، وما تضمنه من قواعد وأصول في القضاء والتشريع، وتكلم عن التقليد،وتعرض أيضا لبعض المسائل والمشاكل الفقهية المهمة مثل موضوع: تغير الفتوى بتغير الزمان والحال، حكم اليمين بالطلاق، العبرة في الشريعة بالمقاصد والنيات، والحيل وأنواعها وأحكامها، وختم دراساته بفوائد وإرشادات تتعلق بالإفتاء،وأنهى هذا الموضوع بجملة فتاوى النبي ﷺ.

وقد تناول المؤلف هذه الموضوعات تناولاً عميقاً بفكرٍ حرّ طليقٍ لم يأسره التقليد.

تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام: تأليف برهان الدين ابراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون المالكي المدني (ت ٧٩٩ هـ):

تحدث في مقدمة الكتاب عن أهمية علم أصول القضاء، وبين أن علماء المالكية اهتموا بهذا النوع من العلم فألفوا كتب الوثائق، وذكروا فيها أصول هذا العلم لكن على وجه الاختصار والإيجاز، ثم يذكر السبب في تصديه للتأليف في هذا العلم بقوله:

« ولم أقف على تأليف اعتني فيه باستيعاب الكشف عن غوامضه ودقائقه وتمهيد أصوله، وبيان حقائقه، فرأيت نظم مهماته في سلك واحد مما تمسّ الحاجة إليه، وتتمّ الفائدة بالوقوف عليه ».

ثم وضح منهجه وتقسيمه للكتاب بقوله:

« وجردته عن كثير من أبواب الفقه إلا ما لا ينبغي تركه لتعلقه بأبواب هذا الكتاب إيثاراً للاقتصار، واستغناء بما ألفوه في ذلك، لأن الغرض بهذا التأليف ذكر قواعد هذا العلم، وبيان ما تفصل به الأقضية من الحجاج وأحكام السياسة الشرعية وبيان مواقعها، وما وقع فيه من تكرار المسائل فإنما ذلك لمناسبة ذكر ذلك في المجلس وعدم الاستغناء بأحدهما عن الآخر... ورتبته على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: في مقدمات هذا العلم التي تنبني عليه الأحكام.

القسم الثاني: فيما تفصل به الأقضية من البينات وما يقوم مقامها.

القسم الثالث: في أحكام السياسة الشرعية.

وكل قسم اشتمل على أبواب وفصول متعددة.

معين الحكام على معرفة الأحكام: تأليف أبي الروح عيسى الغزي الشافعي (ت ٧٩٩ هـ).

تعرض فيه إلى المسائل التي تقع غالباً عند الحكام لتوضيحها وبيان سبلها الصحيحة دون تعرض للخلاف،أو لما يندر وقوعه. دفعه إلى تأليف هذا الكتاب ما بلغه عن قضاة بعض زمانه ممن اشتهر بالعلم أنه جرى منه أمور فاحشة وأخطاء كبيرة في طريقة الحكم، ومن ثم افتتح الكتاب بما يجب على من تولى القضاء أن يكدّ نفسه في تحصيل العلم،وحفظ مسايله ليوافق قضاؤه منقول مذهبه، ولا يهمل نفسه فتزلّ قدمه، ثم يذكر بعد ذلك أمثلة من تلك الأخطاء التي وقع فيها قضاة زمانه. وفي خطبة الكتاب يعرض لمنهجه فيه وسبب التأليف فيقول:

« لما قدر الله سبحانه وتعالى عليّ بنيابة الحكم بدمشق في سنة تسعين وسبعمائة يسرّ الله تعالى بكتابة مسايل يسيرة تتعلّق بالحكام، ولم أقصد استيعاب المسائل فإنها تحتاج إلى مجلدات، فاقتصرت على ما يقع غالباً عند

الحكام وقصدت به الايضاح. فلم أتعرض لسؤال،ولا لخلاف،ولا لما يندر وقوعه. ورتبته على أبواب:

الباب الأول: في الدعاوى.

الباب الثاني: في الأيمان.

الباب الثالث: في الشهادات.

الباب الرابع: في تعارض البينات.

الباب الخامس: في تلفيق الشهادات.

الباب السادس: في إبطال العقود الفاسدة والحكم الفاسد.

الباب السابع: في الحكم بالموجب والثبوت،وبيان ما لا يجوز للقاضي إثباته. والتنفيذ،وثبوت الملك والحيازة والقيمة. وما يقوم مقام ذلك. ومسائل أخر تتعلق بتصرف الحكام،والبيع في الديون. وما يجوز بدون ثمن مثله. وما لا يباع إلا بثمن مثله. والاحضار. والحبس والترسيم.

الباب الثامن: في حكم الأمناء كالوكيل والوصي،والمقارض،والمرتهن،ونحوهم.

الباب التاسع: في مسايل كثيرة تتعلق بغرض الكتاب من أبواب شتى وأرجو أن تكون مرتبة على أبواب الفقه.

الباب العاشر: في فوائد ونفايس لا يستغنى عنها... ».

جواهر العقود ومعين القضاة والموقعين والشهود: تأليف شمس الدين محمد بن أحمد المنهاجي الأسيوطي (ت ٨١٠ هـ):

« كتاب فقهي بديع الترتيب، جيد التأليف والتركيب، جمع الأحكام الفقهية،والقواعد الأصولية على المذاهب الأربعة في كل المسائل التي تضطرب فيها حياة الناس في الأسرة وخارجها، من زواج وما يتعلق به، وطلاق وخلع وبيوع، وما يتعلق بها، ومواريث ووصايا،وهبات،وأقضية ».

ونقتطف هنا بعض فقرات من مقدمة المؤلف بما يوضح هدفه من تأليفه ومنهجه الذي سلكه في معالجة بحوثه.

«وكان السبب الباعث على تحرير هذا الكتاب، وتقرير ما حواه من المعنى الدقيق الذي اطرحت منه القشر وأثبت اللباب: هو أني وقفت على كثير من كتب المتقدمين في الوثائق والشروط، وأتيت على ما فيها من المصطلحات الحكمية، وتأملت المختصر منها والمسوط. فإذا هي ذات عبارات مؤتلفة ومختلفة، وحالات قوانين،أوضاعها يغنيك موصوفها عن الصفة، وفي غضونها من الألفاظ ما تمجه الاسماع لطوله وبسطه، وربما حصل لمتأمله ملل أداه إلى الإخلال بمقصود المؤلف وشرطه. ورأيت مع ذلك أن مصطلح الأولين بالنسبة إلى أفهام المتأخرين لما فيه من التركيب العجيب غريب، ومنه ما هو محتاج إلى تهذيب،وتقريب،وترتيب... وربما قال الذي عنده علم من الكتاب لا بأس أن تضع في هذا الفن كتاباً تكشف فيه ظلمة ما أبهم من الإشكال فيتضح. فقلت أبشر... وشرغت والشروع كما علمت ملزم..».

ثم ينتهي به القول إلى شرح منهجه فيقول:

«سلكت فيه سبيل مصطلح أهل هذا الزمان، منبهاً في كل باب من أبوابه على الحكم المتعلق به بأوضح بيان، ثم على مسائل الخلاف الجاري في كل مسألة بين إمامنا الشافعي،ومالك،وأحمد،وأبي حنيفة النعمان. وإذا انتهى ذكر الحكم وتفصيل الخلاف ذكرت المصطلح بعبارة وجيزة، وسبكت معنى الألفاظ مع الاختصار في محله سبكاً... وقد عزمت على أن لا أدع في بابٍ من أبوابه فرعاً يتعلق بمقصود إلا ذكرته بقصد حصول الفائدة،والتزمت أني لا آتي على لفظٍ ركيك، ولا كلمة ذات معنى غريب إلا نبهت على معناها، وأشرت إليه بحسب الامكان على القاعدة سائقا ما لا يستغني الكتاب عنه في الجملة من تناسق مقصد في غاية،أو مناسبةٍ بين كلمةٍ وكلمة في بدايةٍ أو نهاية.وبنيت المقصود منه على قواعد وأصول،ورتبته على أبواب الفقه،وقسمت الأبواب إلى فصول،وأضفت إلى كلّ باب منها ما يتعلق به من المقتضيات التي هي في حكمه ليسهل تناولها...وقدمت بين يدي ذلك كله مقدمة كلها نتائج... وأذيله - إن شاء الله - بذكر ما اصطلح عليه أهل هذا العصر من ألقاب

الخلفاء الراشدين. وعظماء الملوك والسلاطين،وكفّال الممالك الإسلامية ».

معين الحكام فيما يتردّد بين الخصمين من الأحكام: تأليف علاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي (ت ٨٤٤ هـ):

وضح في مقدمة الكتاب أن الغرض منه ذكر قواعد علم القضاء،وبيان ما تفصل به الأقضية من الحجاج. وأحكام السياسة الشرعية. وعدم الاستغناء بأحدهما عن الآخر. ورتبه على ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: في مقدمات هذا العلم التي تنبني عليها الأحكام.

القسم الثاني: فيما تفصل به الأقضية من البينات. وما يقوم مقامها.

القسم الثالث: في أحكام السياسة الشرعية.

اشتمل القسم الأول على أبواب وفصول. والقسم الثاني على إحدى وخمسين باباً. وجعل القسم الثالث في فصول. وختمها بفصل في القضاء بنفي الضرر. وذكر في خاتمته قوله: «ولقد استوفيت فيه على صغر حجمه جميع القوانين،واستقصيت فيه أشكال البراهين... ».

لسان الحكام في معرفة الأحكام: تأليف أبي الوليد ابراهيم بن أبي اليمن محمد ابن أبي الفضل المعروف بابن الشحنة الحنفي (ت ٨٨٢ هـ):

ذكر في خطبة الكتاب أنه ابتلي بالقضاء،فأحبّ أن يجمع مختصراً في الأحكام منتخباً من كتب العلماء الأعلام، ذاكراً فيه ما يكثر وقوعه على وجه الإتقان والاحكام؛ليكون عوناً للحكام على فصل القضايا والأحكام. رتبه على ثلاثين فصلاً. خصّ الفصل الأول بآداب القضاء وما يتعلق به، والفصل الثاني في أنواع الدعاوى والبينات. وختمه بالكلام على الفرائض، وجعل الخاتمة تتضمن مسائل شتى وهي مجموعة أسئلة والإجابة عنها.

حلى المعاصم لبنت فكر ابن عاصم: تأليف أبي عبد الله محمد التاودي (ت ١٢٠٩ هـ)

شرح مختصر للأرجوزة المشهورة المسماة (تحفة الحكام في نكت العقود

والأحكام) من تأليف القاضي أبي بكر محمد بن محمد بن عاصم الأندلسي الغرناطي (ت٨٢٩هـ)

قصد به حلّ ألفاظها بلفظ وجيز، لم يهتم بإعرابها كما فعل التسولي في شرحه عليها. وقد بين منهجه في خطبة الكتاب بقوله:

« ... وبعد: فهذا شرح وجيز على رجز الإمام القاضي أبي بكر محمد بن عاصم رحمه الله تعالى،قصدت فيه حلّ ما يحتاج من ألفاظه إلى الحل، والاقتصار على ما لا مندوحة عنه من النقل، متوخياً في ذلك أسعد النقول بعبارته، وأقربها إلى رمزه وإشارته،متجافياً عن طريق التطويل المملّ، والإيجاز المخلّ، معرضاً عن إعرابه البين، آتياً بما هو منه في نظري متعين... ».

قدم للكتاب بمقدمة مختصرة في إخلاص النيات، ثم ترجم بترجمة مختصرة لابن عاصم ومن بعد ذلك بدأ في شرح المنظومة.

البهجة في شرح التحفة: تأليف أبي الحسن علي بن عبد السلام التسولي (ت ١٢٥٨ هـ)

شرح آخر للأرجوزة السالفة الذكر المسماة (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام) وهي في علم القضاء، من أشهر المؤلفات في هذا المجال أصبحت عمدة القضاة ومرجعهم، ويذكر شارحها التسولي أهميتها ومنهجه في شرح عباراتها بقوله: « لما كانت تحفة الحكام من أجلّ ما ألف في علم الوثائق والإبرام،لسلامة نظمها،ووجازة لفظها، ولكونها قد اجتمع فيها ما افترق في غيرها، ومنّ الله علينا بتدريسها وإقرائها وإبراز خفيّ معانيها... طلب مني الكثير من طلبة العلم أن أضع لهم شرحاً عليها يشفي الغليل، ويكمل المرام، ويكشف من خفيّ معانيها ما وراء اللثام، ويحتوي على إعراب كلّ ألفاظها ليتدرب المبتدي بعلم النحو الذي عليه المدار في الفهم والإفهام، وعلى بيان منطوقها ومفهوم الكلام،وعلى إبراز فرائد الفوائد، وفروع تناسب المقام، مبيناً ما به العمل عند المتأخرين من قضاة العدل،والأئمة الكرام، مصلحاً فيه ما يحتاج إلى الإصلاح من ألفاظه المخلة بالنظام، شارحاً فيه غالب وثائق

الأبواب وإن أدى ذلك إلى الإطناب؛ ليتدرب بذلك من لم يتقدم له مسيس بالفتوى من الأنام. ويهتدي إلى كيفية تنزيل الفقه على وثائق الأحكام. فأجبتهم إلى ذلك... ».

بدأها بباب القضاء - باب الشهود وأنواع الشهادات - باب اليمين - باب الرهن وما يتعلق به - باب الضمان وما يتعلق به - باب الوكالة وما يتعلق بها - باب الصلح - باب النكاح وما يتعلق به - باب الطلاق والرجعة وما يتعلق بهما - باب النفقات وما يتعلق بها - باب البيوع وما شاكلها - باب الكراء وما يتصل به - باب التبرعات - باب في العتق وما يتصل به - باب في الرشد والأوصياء والحجر والوصية والإقرار والدين والفلس - باب الضرر وسائر الجنايات - باب التوارث والفرائض.

• من مصادر السياسة الشرعية •

الأحكام السلطانية والولايات الدينية: تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت ٤٥٠ هـ):

خص الحكام، وولاة المسلمين بهذا التأليف؛ ليعلموا ما لهم وما عليهم فيكون هذا أحرى بهم إلى توخي العدل.

يذكر هذا في مقدمته بقوله:

« ولما كانت الأحكام السلطانية؛ بولاة الأمور أحقّ، وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما له منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه توخّياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرّياً للنصفة في أخذه وعطائه... ».

تضمَّن هذا الكتاب من الأحكام السلطانية والولايات الدينية، عشرين باباً:

عقد الإمامة، تقليد الوزارة، تقليد الإمارة على البلاد، في تقليد الإمارة على الجهاد، الولاية على حروب المصالح، في ولاية القضاء، في ولاية المظالم، في ولاية النقابة على ذوي الأنساب، في الولاية على إمامة الصلوات، في الولاية على الحج، في ولاية الصدقات، في قسم الفيء والغنيمة، في وضع الجزية والخراج، فيما تختلف أحكامه من البلاد، في إحياء الموات واستخراج المياه، في الحمى والإرفاق، في أحكام الاقطاع، في وضع الديوان وذكر أحكامه، في أحكام الجرائم، في أحكام الحسبة.

الأحكام السلطانية: تأليف أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت ٤٥٨ هـ):

يذكر المؤلف في المقدمة أنه سبق أن صنف كتاب الإمامة، ثم ضمّنه كتابه المعتمد وشرح فيه مذاهب المتكلمين وحجاجهم، ثم رأى أن يفرد لها كتاباً يحذف منه ما تعرض له من الخلاف والدلائل مع إضافة فصول أخرى تتعلق بما يجوز للإمام فعله. تضمن الكتاب دراسة الموضوعات الرئيسية التالية:

فصول الإمامة وشروطها، ولايات الإمام وما يصدر عنه، ولاية القضاء، ولاية المظالم، ولاية النقابة، الولاية على إمامة الصلاة، ولاية الحج، ولاية الصدقات، قسمة الفيء والغنيمة، وضع الخراج والجزية، صدقاته ﷺ، إحياء الموات، الحمى والإرفاق، أحكام القطائع، وضع الديوان، أحكام الجرائم، أحكام الحسبة.

السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية: تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

• ذكر في مقدمة الكتاب الموضوع الرئيسي المقصود من تأليفه فيقول:

« فهذه رسالة مختصرة فيها جوامع من السياسة الإلهية والإنابة النبوية لا يستغني عنها الراعي والرعية، اقتضاها من أوجب الله نصحه من ولاة الأمور... وهذه رسالة مبنية على آية الأمراء في كتاب الله وهي قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، إن الله نِعِمّا يعظكم به، إن الله كان سميعاً بصيراً. يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم...) الآية.

وإذا كانت الآية قد أوجبت أداء الأمانات إلى أهلها والحكم بالعدل فهذان جماع السياسة العادلة، والولاية الصالحة » اشتمل الكتاب على الموضوعات التالية:

أداء الأمانات - الولايات - الأموال.

الأموال السلطانية - الغنيمة - الصدقة - الفيء. الظلم الواقع من الولاة والرعية. وجوه صرف الأموال. الحدود والحقوق - حدود الله وحقوقه وفيه ثمانية فصول.

الحدود والحقوق التي لآدمي معين وفيه ثمانية فصول.

كتاب الخراج: تأليف القاضي أبي يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الكوفي الأنصاري (ت ١٨٢ هـ):

ألف هذا الكتاب استجابة لطلب الخليفة هارون الرشيد في رسم السياسة المالية للدولة الإسلامية،

« إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور، والصدقات والجوالي، وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به، وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته، والصلاح لأمرهم... وطلب أن أبين له ما سألني عنه مما يريد العمل به، وأفسره، وأشرحه، وقد فسرت ذلك وشرحته ».

تضمنت مقدمة الكتاب نصيحة شجاعة بليغة عَرَّف فيها الخليفة ما ينبغي له العمل به، والقيام بحقّ رعيته، وحذره نتائج المخالفة والانحراف عن الطريق السويّ. ثم يقول بعد ذلك « وقد كتبت لك ما أمرت به، وشرحته لك وبينته، فتفقهه وتدبره وردِّد قراءته حتى تحفظه، فإني قد اجتهدت لك في ذلك، ولم آلك والمسلمين نصحاً ابتغاء وجه الله وثوابه، وخوف عقابه، وإني لأرجو ان عملت بما فيه من البيان - أن يوفر الله لك خراجك من غير ظلم مسلم، ولا معاهد، ويصلح لك رعيتك فإن صلاحهم بإقامة الحدود، ورفع الظلم عنهم، والتظالم فيما اشتبه من الحقوق عليهم ».

ثم رسم له السياسة المالية للدولة إيرادات، ومنصرفات، وبعض الأمور الدينية والاجتماعية التي يصلح بها أمر المجتمع المسلم على ضوء من الكتاب والسنة. بدأه بقسمة الغنائم. وختمه بفصل في قتال أهل الشرك، وأهل البغي، وكيف يدعون.

كتاب الخراج: تأليف يحيى بن آدم بن سليمان القرشي (ت ٢٠٣ هـ):

رتب الكتاب على أربعة أجزاء، جمع فيها الأحاديث والآثار الواردة في

الغنيمة،والفيء،وتقسيمها ،وأرض الخراج . وأرض العشر . والقطائع . وإحياء الأرض الميتة . والتحجير . والعيون والأنهار والزرع والثمار ، وجعل محور الجزء الرابع باب قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده).

كتاب الأموال: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ):

جاء في مقدمة الناشر حديثه عن هذا الكتاب قوله:

« فللكتاب قيمة علمية لا تنكر،فهو خير ما ألف في الفقه الإسلامي وأجوده وبه كلُّ ما يتعلّق بالنظام المالي في الإسلام. فهذا الفنّ من فنون الفقه قد يصيبك الجهد وأنت تبحث عن مسائله، أو تنقِّب عن ذخائره المنثورة في ثنايا الكتب،فقليل من العلماء من بحث فيه،والأقلّ من أفرد له كتاباً كأبي يوسف في كتاب الخراج، وكتاب الخراج أيضا ليحيى بن آدم.

أما من وفى هذا البحث حقه،وأفرده عن جنسه،فهو أبو عبيد مؤلف كتابنا هذا .. » جعل الكتاب في أربعة أجزاء ، وقسم الأجزاء إلى أبوابٍ وكتب؛ احتوى الجزء الأول الأبواب التالية:

بدأه بباب حقّ الإمام على الرعية،وحق الرعية على الإمام. ثم كتاب سنن الفيء،والخمس،والصدقة. وهي الأموال التي تليها الأئمة للرعية.

باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب.

باب أخذ الجزية من المجوس.

باب من تجب عليه الجزية،ومن تسقط عنه من الرجال والنساء.

كتاب فتوح الأرضين صلحاً،وسننها وأحكامها.

باب أرض العنوة تقرّ في أيدي أهلها.

باب أرض الخراج من العنوة يسلم صاحبها.

باب ما يجوز لأهل الذمة أن يحدثوا في أرض العنوة،وفي أمصار المسلمين.

باب الحكم في رقاب أهل العنوة من الأسارى والسبي.

الجزء الثاني:

كتاب افتتاح الأرضين صلحاً وأحكامها،وهي من الفيء ولا تكون غنيمة.

كتاب مخارج الفيء ومواضعه التي يصرف إليها.

الجزء الثالث:

باب إجراء الطعام على الناس من الفيء.

كتاب أحكام الأرضين في إقطاعها،وإحيائها،وحماها،ومياهها.

باب إحياء الأرضين واحتجارها، والدخول على من أحياها.

كتاب الخمس وأحكامه.

كتاب الصدقة،وأحكامها،وسننها.

الجزء الرابع:

باب صدقة مال اليتيم،وما فيه من السنة.

جماع أبواب صدقة ما تخرج الأرضون من الحب والثمار، وما فيها من العشر ونصف العشر.

جماع أبواب مخارج الصدقة،وسبلها التي توضع فيها.

وقد تضمن كل باب وكتاب المسائل والتفصيلات العديدة بما يضيق المقام بذكره هنا.

نهاية الرتبة في طلب الحسبة: تأليف عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله الشيزري (ت حوالي ٥٨٩ هـ):

أوضح في المقدمة أسباب وضعه الكتاب،ومنهجه في معالجة موضوعاته بقوله:

« وبعد فقد سألني من استند لمنصب الحسبة. وقلد النظر في مصالح الرعية. وكشف أحوال السوقة،وأمور المتعيشين،أن أجمع له مختصراً كافياً في سلوك منهج الحسبة على الوجه المشروع،ليكون عماداً لسياسته،وقواماً لرياسته. فأجبته إلى ملتمسه. ذاهباً إلى الوجازة لا إلى الإطالة. وضمنته طرفاً من الأخبار. وطرزته بحكاياتٍ وآثار، ونبهت فيه على غش (المتعيشين في) المبيعات. وتدليس أرباب الصناعات. وكشف سرهم المدفون،وهتك سترهم المصون. راجياً بذلك ثواب المنعم ليوم الحساب، واقتصرت فيه على ذكر الحرف المشهورة دون غيرها،لمسيس الحاجة إليها، وجعلته أربعين باباً، يحتذي المحتسب على مثالها وينسج على منوالها... ».

يقول نقولا زيادة: « يعتبر كتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) أقدم كتب الحسبة التي وصلت إلينا، ومن حسن الحظ أننا حصلنا عليه فهو بالاضافة إلى كونه أقدم هذه الكتب فهو أيضاً (كتاب أم) بمعنى أن كثيرين من المؤلفين في الحسبة مثل ابن الاخوة،وابن بسام، نقلوا عنه»[١]، ويتميز بالإسهاب في شرح غشوش العقاقير، ووصف فروع الطبّ المختلفة،ثم بمراقبة أهل الذمة،وحركات الباطنية[٢].

قسم الكتاب إلى أبواب، وكما تقدم فقد بلغت عدتها أربعين باباً، ووضع تحت الأبواب فصولاً.

---

(١) نقولا زيادة، (الحسبة والمحتسب في الإسلام (بيروت: المطبعة الكاثوليكية) ص٥٠.

(٢) الشيزري، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة السيد الباز العريني (بيروت: دار الثقافة). ص.ط.

الحسبة في الإسلام: تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

وضح في المقدمة أن هذه قاعدة في الحسبة، وأن أصل ذلك أن جميع الولايات في الإسلام ومقصودها أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا فإن الله سبحانه وتعالى إنما خلق الخلق لذلك، وبه أنزل الكتب.

اشتملت الرسالة على فصول أهمها:

جماع الدين والولايات الأمر والنهي. عموم الولايات وخصوصها. الغش والتدليس في الديانات مثل البدع المخالفة. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتمّ إلا بالعقوبات الشرعية. التعزير بالعقوبات المالية مشروع. الثواب والعقاب يكونان من جنس العمل. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. الأقوال والأفعال وموافقتها للشرع.

وبحثه لم يكن متناولاً وظائف المحتسب فحسب، بل تكلم عن مسؤوليات الدولة الإسلامية، ووظائفها، وولاة الأمور فيها. وقد بدا في هذا الكتاب كعادته «صاحب دعوة للإصلاح جريئة لاهبة، وروحه القوية العنيفة تبدو حتى من خلال بحثه الهادىء الرزين»[1].

معالم القربة في أحكام الحسبة: تأليف محمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الأخوة (ت ٧٢٩ هـ):

ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب منهجه، والموضوعات التي يشتمل عليها الكتاب وتقسيمه إلى أبواب وفصول بقوله:

«وبعد: فقد رأيت أن أجمع في هذا الكتاب من أقاويل العلماء، مستنداً به إلى الأحاديث النبوية عليه أفضل الصلاة والسلام ما ينتفع به من استند لمنصب الحسبة وقلد النظر في مصالح الرعية، وكشف أحوال السوقة وأمور

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٧.

المتعيشين على الوجه المشروع،فيكون ذلك عماداً لسياسته، وقواماً لرئاسته، فاستخرت الله تعالى في ذلك وضمنته طرفاً من الأخبار، وطرزته بالحكايات والآثار، ونبهت فيه على غش المبيعات،وتدليس أرباب الصناعات، ما يستحسنه من تصفحه من ذوي الألباب والعلوم، والمشهور أن الكتاب عنوان عقول الكتاب، وجعلته سبعين باباً يشتمل كلُّ بابٍ منها على فصولٍ شتى ».

بدأه بالباب الأول في شرائط الحسبة،ووظيفة المحتسب، وختمه بالباب السبعين مشتملاً على تفاصيل من أمور حسبية لم تذكر في غير هذا الكتاب.

نهاية الرتبة في طلب الحسبة: تأليف محمد بن أحمد بن بسام المحتسب [1]

« اعتمد مؤلفه كثيراً على الشيزري،بل واستعمل الاسم نفسه لكتابه... افتتح ابن بسام كتابه بقوله (... وقد رأيت المؤلفين من المتقدمين سبقوا إلى ذكر كثيرٍ مما يحتاج إليه وينتفع،ولم أجد أحداً منهم ذكر ما ينبغي ذكره من الغبن،والفحش،والخيانة من الناس في المعاملات،والمبايعات،والتنبيه على ذلك،والتحذير منه حتى لا يكون ولا شيء منه بعون الله تعالى. فأحببت أن أؤلف كتاباً أدل فيه على ما تيسر من أنواع ذلك،رجاء لثواب الله،وجعلته أبواباً أذكر في كلّ بابٍ منها ما يقربه ويشاكله وبالله التوفيق).

والكتاب أطول من كلّ من كتابي الشيزري وابن الاخوة، وأوسع مادة، ولم يترك ابن بسام صناعة من صنائع عصره إلا ذكر أصحابها،وأحوالها،وطرق خداعهم، ويبدو بشكل واضح اهتمامه، كمحتسب، بأمور من شأنها أن تفيد المجتمع فائدة اجتماعية أدبية صحية »[2].

آداب الحسبة: تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد السقطي :

« الكتاب مقسم إلى ثمانية أبواب، بعد مقدمة تناول المؤلف فيها الحسبة بشكلٍ عام... وقد عرفنا السقطي بكتابه في مقدمة لطيفة جاء فيها:

---

(١) « وهو غير ابن بسام الأديب الشاعر صاحب الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة » نقولا زيادة، ص٥٢.

(٢) المصدر نفسه. ص٥٢.

« وبعد فإني لكثرة ما لزمت من الأسفار، وحملت من البلاد والأقطار، أيام رحلتي وعنفوان شبيبتي وقوتي، وعرفني ثقات المسافرين، وأمناء التجار المتجولين، ألسنة الزمان، وحدثات الحوادث من مكانٍ إلى مكان، مع ما تصرفت فيه من الأشغال. وظهرت عليه بسبب الاشتغال، ونبهني على جلائه من رغب القرب، ونصح في الكشف عنه من أظهر في ولايتي الاعتقاد والحب... تحصل في فهمي، وتقرر في حقيقة علمي، من أخبار مفسدي الباعة، والصناع بالأسواق، وغشهم في الكيل والميزان، وبخسهم واستعمالهم الخدع للناس في معاملتهم، والتلبيس عليهم في مداخلتهم وملابستهم، وإحراز الحسبة عليهم، وتقلد النظر في أمورهم من لا يحسن لذلك تناولاً، ولا يعرف من الحلال والحرام مفصلاً ولا مجملاً، ما لم يسعني معه إلا التنبيه على مكرهم والقول بالمعروف في نكرهم، لقول الله تعالى وتبارك: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وأولئك هم المفلحون). مع أن الخطة لم تزل عظيماً شأنها، رفيعاً مكانها، وسيطة بين خطة القضاء والمظالم، تجاذبها في وجوه وتشاركها، وتماثلها في أمور وتشابكها، فتجمع بين نظر شرعي، وزجر سلطاني، موقوفة على هيئة متقلدها، وتنفيذ الحقوق للمعترف بها »[1].

نثر موضوعات الكتاب في ثمانية أبواب.

كتاب التيسير في أحكام التسعير: تأليف أبي العباس أحمد بن سعيد الجيلدي (ت ١٠٩٤ هـ):

« تضمن كتاب التيسير تلخيصاً وجيزاً لما دفع المؤلف إلى تأليف كتابه، وإشارة إلى المصادر التي اعتمد عليها في التأليف، ثم مقدمة وخاتمة تحصران بينها عشرة أبواب أقصرها الثالث، وأطولها السابع والثامن والعاشر، أربعة منها مع المقدمة خصصت لقضية التسعير مما يبرر تسمية الكتاب (التيسير في أحكام التسعير) لم تتضمن الأبواب شيئاً غير مألوف عن الحسبة، إلا أن

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٦ .

الكتاب كان أوجز عمل شمل مراكز الاهتمام في موضوع الحسبة. وكان خلاصة وافية بالقواعد العامة لخطة الحسبة المذهبية كما يراها مجتهدو مذهب مالك بن أنس، وكما جرت به العادة في إفريقية والمغرب »[1].

ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب: اعتنى بتحقيقها الأستاذ أ. ليفي بروفنسال:

الأولى: رسالة محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي وهي حافلة بالمعلومات التي يفيد منها المؤرخ الاجتماعي، والاقتصادي فوائد كبيرة جداً.

بدأ الرسالة بقوله:

« قال محمد بن أحمد بن عبدون التجيبي: نظراً منه لطيب نفسه، وإخلاص وده، وصحة يقينه وطويته، ونصحه للمسلمين - حرسهم الله - على طريق الاحتساب عليهم، والتسديد لشأنهم، وإصلاح أحوالهم وأفعالهم، والنظر لهم، والجري إلى الخير والعمل به، والسعي إلى العدل والتعلق به، ومن تغيير المنكر، والعصيان المشهور، قمع الظلم والجور، إن قدر على ذلك، فالعدل أبداً مألوف، والخير محبوب، والقوام مرغوب، والخلاف مرفوض، والشرّ مبغوض، والحق أبلج، والباطل معوج، والإهمال والغفلة تكون الفقر والقلة، والسبب إلى كلّ فساد وعلة، فيكثر الهرج والفساد، ويكون ذلك داعيةً لخراب البلاد... ».

تكلم أولاً عن أحوال الرئيس وأهميته فهو القطب، وهو كمركز الدائرة التي لا يكون حسنها وصحة محيطها إلا بثبات المركز وصحته، وما يجب عمله على الفقهاء لتقويمه وإصلاحه، ثم بدأ بباب الحرث، وتحدث عن بعض موضوعاته بصورة مستقلة بحيث تحمل عنوان الموضوع، ثم تكلم عن بيت المال وأبوابه، وجرى على نفس منهجه في الباب الأول تلاه بعد ذلك بالفصول الآتية:

---

(١) أحمد بن سعيد المجيلدي. التيسير في أحكام التسعير، تقديم وتحقيق موسى لقبال (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع). ص٢٨

فصل في ذكر وزير السلطان.

فصل في صاحب المدينة، وصاحب المواريث، والقاضي، والحاكم، والمحتسب، وناقش تحته كثيراً من الموضوعات التي يجب توفرها بالمدينة، والمرافق العامة المختصة، ووسائل صيانتها، والمحافظة عليها كالمساجد، والمقابر وأبواب المدينة.

فصل في المباني وإصلاح الطرق، والسروب، والمزابل، وإحاطة ما فيه ضرر للمسلمين.

ثم أعقب هذا بموضوعين أسهب فيهما تحت عنوان ذكر الأكيال والموازين و« ذكر الباعة وأهل الصنائع ».

ختم الرسالة بقوله.

« وقد جمعنا في منافع المسلمين، وإصلاح شأنهم ما قدرنا عليه، وما كانوا في هذا العصر محتاجين إليه بعون من الله وتأييده، والذي لم نذكر أكثر مما ذكرته »..

الثانية: رسالة أحمد بن عبد الله بن عبد الرؤوف في آداب الحسبة والمحتسب:

تكلم في خطبة الكتاب عن حكم الحسبة، وأنه مأمور بها، وأن على القائم بها أن يمحص نفسه، ويترك شهوته، ويتبع الفرض، ويحكم بالسنة، ولا يكون ممن أمر غيره ونهاه، وأهمل نفسه واتبع هواه.

بدأ موضوعات الرسالة بـ (النظر في موضوع الصلاة)؛ لأنها أول ما ينظر فيه من عمل العبد، وبحث تحته أحكام صلاة الجمعة، وما يجب عمله على المحتسب عندما يرتفع النداء لصلاة الجمعة.

جعل لكلّ موضوعٍ عنواناً مستقلاً يميزه عن الموضوعات الأخرى، بادئاً إياه بكلمة (النظر). جاءت الرسالة محتوية على سبعة وثلاثين موضوعاً، تطرق إليها من خلال ما يجب فعله شرعاً، ودور المحتسب في كيفية المحافظة على ذلك.

وكثيراً ما يشير المؤلف إلى الأقوال في مذهب الإمام مالك للمسألة التي يتعرض لحكمها.

الثالثة: رسالة عمر بن عثمان بن العباس الجرسيفي في الحسبة:

رسالة مختصرة، بدأها ببيان أهمية الحسبة في الإسلام وأنها وظيفة وواجبات ولاة الأمر في الإسلام، ولكن لما أعرض عنها هؤلاء تضعضع أمرها، وهو ما يعبر عنه في قوله:

«أما بعد: فإن ديوان الحسبة من أعظم الدواوين، إذ يحتاج إلى كثير من القوانين، وليس بعد خطة القضاء أشرف من خطة الحسبة، لأنها من الأمور الدينية، وهي تشترك مع خطة القضاء في فصول كثيرة.

قال القاضي أبو الحسن الماوردي - رحمه الله - وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم، لعموم صلاحها، وجزيل ثوابها، ولكن لما أعرض عنها السلطان وندب إليها من هان، وصارت عرضة للتكسب وقبول الرشا، لان أمرها، وهان على الناس نظرها... وحقيقتها على الجملة أمر بمعروف ونهي عن منكر...».

ثم يشرح منهجه في عرض موضوعاتها وسردها بقوله

«وهنا أنا أبين فصولها على الإيجاز والاختصار، وأنكب عن التطويل والإكثار، فأولها ومعتمدها إصلاح آلات الكيل والرزق بالتحقيق والتسديد وضبط الأشياء المشتتة من التبديد، وحسم البياعات والصناعات من أنواع الغشّ والتدليس في الثمن والمثمون، ووجوه الخيانة، والمنع من تلقي السلع قبل أن ترد أسواقها المعلومة، ويتقدم في النهي عن البيع يوم الجمعة، والإمام على المنبر».

يقول الدكتور نقولا زيادة:

«لسنا نعرف عن ابن عبد الرؤوف، وعمر بن عثمان الجرسيفي إلا أنهما أندلسيان، وإلا أن كلاً منهما خلف رسالة عن الحسبة والمحتسب. ورسالة ابن

عبد الرؤوف تقع في ٣٧ فصلاً. ومؤلفها يشير إلى مالك بن أنس، وإلى فقهاء المالكية في الأندلس والمغرب ومصر كابن حبيب صاحب الواضحة، وابن القاسم أحد العاملين على نشر المذهب المالكي في المغرب، والأصبغ والأشهب وابن وهب. ومع أن الجرسيفي مالكي فانه يعتمد على الشافعي كثيراً. والمؤلفان يعتبران (تغيير المنكر) أساساً في عمل المحتسب وواجبه نحو المجتمع، فهما مثل ابن عبدون والسقطي، يشددان على الواجب الديني، والمظهر الإسلامي في وظائف الدولة. ولعل في هذا ما يدلّ على أنهما كتبا في عهد المرابطين أو الموحدين. وبذلك يكونان معاصرين للسقطي وابن عبدون أو متأخرين عنهما قليلاً »[1].

---

(١) نقولا زيادة، ص٥٨.

كتاب السير الكبير: تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩ هـ):

كتاب متخصص في الأحكام الفقهية المتعلقة بالغزوات والحرب، وعلاقات المسلمين بغيرهم، وهو يمثل مصدراً أصيلاً في القانون الدولي العام عند المسلمين.

« تكلم فيه محمد بن الحسن عن أهل الإسلام، وأهل الحرب المشركين، وبين أحكام الأسارى من الفريقين، سواء كانوا رجالاً أم نساءً أم أطفالاً، وإسلام المشركين والأمان على اختلاف ضروبه وألفاظه، والمستأمنين، والرسل الذين يفدون إلى دار الإسلام من دار الحرب، والحصانات التي يتمتعون بها، والغنائم، والصلح، والتحكيم، والفداء، وأحكام السلاح والرقيق والكراع، والأراضي التي يستولي عليها أهل الحرب في الحرب، وأهل الإسلام في دار الحرب، ونقض المعاهدات، وجرائم الحرب، هذا إلى مئات من المسائل المتعلقة بأهل الحرب، وصلاتهم بالمسلمين في أيام الحرب والسلم معاً.

وقد اعتمد الشيباني في ذلك كله على القرآن، أو الأحاديث التي قيلت في مغازي الرسول على أثر حوادث معينة وقعت، وعلى الأحكام التي وقعت أثناء حروب المسلمين وفتوحهم، كما أعمل القياس في أحايين كثيرة، وجعل لذلك كله أحكاما جيدة »[1].

أحكام أهل الذمة: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

يعالج الكتاب موضوع الذميين وما يجري عليهم من أحكام في ظل الدولة الإسلامية، وقد ألفه ابن القيم إجابة لسؤال وجه إليه في ذلك، فتولى الإجابة

---

(١) محمد بن أحمد السرخسي، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد (مصر: معهد المخطوطات العربية، ١٩٧١)، ج١ ص١٣.

عليه موضوعاً موضوعاً في تفهم وعمق، وأتى فيه ببعض المفاهيم الجديدة بالنسبة لفلسفة الإسلام في تشريعاته الخاصة بالذميين.

جاء السؤال كالآتي وهو في نفس الوقت يتضمن العناصر والموضوعات الرئيسية للكتاب.

« سئل الشيخ الإمام العالم العلامة شمس الدين زاد الله من فضله عن كيفية الجزية الموضوعة على أهل الذمة بالبلاد الإسلامية، وسبب وضعها، وعن مقدار ما يؤخذ من الأغنياء، والمتوسطين، ومن الفقراء، وعن حدّ الغني والمتوسط والفقير فيها، وهل يثاب أولياء أمور المسلمين أمدهم الله تعالى على الزامهم بها على حسب حالهم أم لا؟ وهل يؤخذ من الغني والفقير والمتوسط »؟.

ثم جاء الجواب مفصلاً بعد ذلك حسب ما جاء في السؤال. وهذا الموضوع « كتب فيه الفقهاء فأكثروا، ونثروا جلّ تفصيلاته في كتب الفقه المختلفة، وألف فيه بعضهم قبل ابن القيم مجلداتٍ ضخاماً، كأبي بكر الخلال في (أحكام أهل الملل)، لكن كتاب إمامنا ابن القيم امتاز عن سابقه بالدقة والعمق والشمول، فكان أول كتاب جامع في بابه »[١].

---

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، تحقيق وتعليق صبحي الصالح، الطبعة الأولى (سوريا: مطبعة جامعة دمشق) ١٣٨٣/١٩٦١، ج١، ص٥.

كتاب مجمع الضمانات في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: تأليف أبي محمد غانم بن محمد البغدادي (ت ١٠٣٠):

استقرأ مسائل الضمان في كل أبواب الفقه الإسلامي، والآثار المترتبة في كل مسألة على المذهب الحنفي، فجاء الكتاب مشتملاً على ثمانية وثلاثين باباً، ابتدأه بباب الزكاة، وختمه بالباب الثامن والثلاثين في المتفرقات، ودراسته شاملة للضمان في الصناعات، والمعاملات، والأنكحة، والجنايات. وهو نموذج للدراسة الموضوعية المتخصصة. وفي العبارات التالية يوضح المؤلف الباعث على تأليفه، والمنهج الذي سلكه في عرضه وتبويبه:

«إن معرفة مسائل الضمانات من أهم المهمات؛ إذ أكثر المنازعات فيها تقع والخصومات، خصوصاً من تقلد القضاء والإفتاء فهي في حقه فرض بلا امتراء.... فرأيت أن أبرز في ذلك وسعي ومقدرتي، وأتتبع الكتب المعتبرة في الفتوى كقاضيخان، والهداية، والصغرى، والخلاصة، وغير ذلك مما تجد في الكتاب المسطور، وأقص الأثر، وأجيل الفكر والنظر، ولا أدع صغيرة ولا كبيرة، ولا رابطة ولا جزئية تعلق بها نظري، أو تناولها فكري إلا قيدتها بقلم التحرير، ذاكراً كلّ مسألة في بابها، مورداً كلّ فرع فيما يختصّ به من أنواعها ليسهل الطلب، ويقلّ التعب... غير أني تركت الأدلة إلا اليسير منها، لأن هذا الكتاب ليس موضع تحقيق، بل الواجب فيه علينا بيان الصحيح والأصح والمفتى به من غيره على ما ثبت وتقرر في كتب السلف الصالحين والأئمة المهديين، وقد تكرر ذكر بعض المسائل لغرض دعا إلى ذلك يظهر عند الطلب والتأمل».

تحفة المودود في أحكام المولود: تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ):

يدرس ابن القيم في هذا الكتاب الأحكام المتعلقة بالمولود دراسة موضوعية متخصصة، يتحدث عن هذا في فصل مستقلّ ضمن المقدمة فيقول:

« قصدنا فيه ذكر أحكام المولود المتعلقة به بعد ولادته ما دام صغيراً من عقيقته وأحكامها، وحلق رأسه، وتسميته، وختانه، وبوله، وثقب أذنه، وأحكام تربيته، وأطواره من حين كونه نطفة إلى مستقره في الجنة أو النار، فجاء كتاباً بديعاً في معناه، مشتملاً من الفوائد على ما لا يكاد يوجد في سواه، من نكت بديعة من التفسير، وأحاديث تدعو الحاجة إلى معرفتها وعللها والجمع بين مختلفها، ومسائل فقهية لا يكاد الطالب يظفر بها، وفوائد حكمية تشتدّ الحاجة الى العلم بها ».

اشتمل الكتاب على سبعة عشر باباً.

بدأه باستحباب طلب الأولاد، والفصل السادس عشر خصه بذكر فصول نافعة في تربية الأولاد، وختمه بالباب السابع عشر في أطوار الطفل من حين كونه نطفة إلى وقت دخوله الجنة أو النار.

كتاب أحكام الوقف: تأليف هلال بن يحيى بن سلمة الرأي البصري (ت ٢٤٥ هـ):

يعتبر من أهمّ الكتب وأقدمها في موضوعه بحثاً وتدقيقاً على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه، حيث أتى المصنف بمسائل الوقف وجزئياته على صفة السؤال والجواب، جاعلاً تلك المسائل والجزئيات في أبواب، وقد استوعب المسائل والاختلافات الفقهية والروايات، وفي طرحه المسألة يحلّل جوانبها ويبدي جوانب الاعتراض فيها فيأتي الجواب على مثل السؤال شمولاً وتوضيحاً.

أحكام الأوقاف: تأليف أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، المعروف بالخصاف (ت ٢٦١ هـ):

يعتبر هذا الكتاب حجة في موضوعه، فقد حوى من أحكام الوقوف مسائلها الدقيقة، ومشاكلها الكثيرة، قسم الكتاب إلى أبواب ومطالب. بدأه بما روي عن النبي ﷺ وصحابته والتابعين في الصدقات، ثم تناول الموضوعات الخاصة بالوقف، مبتدئاً بباب الوقف على الرجل والشرط فيه وتحته مطالب.

ثم باب الرجل يقف الأرض من أرض الخراج أو من أرض الصدقة، وما يدخل تحت هذا الباب. ويجعل من كلّ مسألة باباً يعالجها في شرح وتحليل مشبع من كل أطرافها،والجوانب المتعلقة بها.

وبحث في جملة ما بحث أبواب:

وقف الحربي، والشهادة على الوقف، ووقوف أهل الذمة. وختم كتابه بباب: الرجل المسلم يقف الأرض على قوم بأعيانهم،أو في أبواب البرّ ويجعل آخر ذلك للمساكين،ويرتدّ عن الإسلام والعياذ بالله.

كتاب الإسعاف في أحكام الأوقاف: تأليف برهان الدين ابراهيم بن موسى ابن أبي بكر بن علي الطرابلسي (ت ٩٢٢ هـ):

مختصر من كتاب (أحكام الأوقاف للخصاف) وقد نوه المؤلف عن هذا في خطبة الكتاب فحذف منه المكرر، وأضاف إليه كثيراً من المسائل والأصول:

« ... وإن كتاب أحكام الأوقاف للإمام الهمام أبي بكر أحمد بن عمرو الخصاف بوأه الله دار السلام، لما كان العمدة في هذا الفنّ من تأليف الأوائل، وكان مكرر الصور والمسائل، مشحوناً بجمل أحكام الوصايا له دلائل، وكان كثير الأبواب،غير خال عن الإطناب، اختصرته إلى كتاب احتوى لي ما فيه من المقاصد،وعلى ما في كتاب هلال بن يحيى من الزوائد، وضممت إليه كثيراً من المسائل والأصول ».

وقد رتبه المؤلف على أبواب وفصول بدأها بـ (كتاب الوقف) تكلم فيه عن تعريف الوقف وحكمه.

● مصادر أصول الفقه ●

من أهم المصادر الأصولية عند الشافعية والمتكلمين

الرسالة. (الكتاب) : تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤ هـ):

تعد أول مؤلَّفٍ كاملٍ وصل إلينا في علم أصول الفقه. ناقش فيه الإمام الشافعي الموضوعات التالية:

أولاً: بيان الكتاب الحكيم، والوجوه التي يحصل بها وحصرها في أربعة وجوه: ما أبان الله لخلقه نصاً، ما أحكم فرضه بكتابه وبين كيف هو على لسان نبيه، ما سنّ رسول الله ﷺ مما ليس لله فيه نصّ حكم، ما فرض الله على خلقه من الاجتهاد. وتعرَّض لكلٍّ هذه الوجوه بالشرح والتحليل.

ثانياً: موضوعات السنة النبوية وعلاقتها بالكتاب.

ثالثاً: الإجماع وحجيته.

رابعاً: القياس وحجيته وشروطه الأساسية.

خامساً: الاستحسان وعدم جواز ما كان منه على غير قياسٍ صحيح.

سادساً: باب الاختلاف وذكر فيه المذموم منه والممدوح.

سابعاً: أقاويل الصحابة، والاستدلال بها.

عرض لهذه الموضوعات وجزئياتها الأخرى في عبارة سهلة بليغة، وأسلوب جزل، فجاءت تعبيراً صادقاً لتلك الخصائص العلمية والأدبية التي تمتع بها الإمام الشافعي.

تميزت الرسالة بإقامة الأدلة من الكتاب والسنة وشواهد اللغة على القواعد التي يقررها، والتحليل المفصل لما يتعرض له من المسائل والموضوعات الأصولية أو غيرها، كما تميزت بإنصافه التام للمخالفين له في الرأي، وخلوها من المصطلحات المنطقية.

الإحكام في أصول الأحكام: تأليف الحافظ أبي محمد علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ):

تقع بحوث الكتاب في أربعين باباً ملئت بالمذاهب ومختلف الآراء،والأدلة التي تؤيدها،أو تنقضها كما ينظر إليها المؤلف. وهو نمط مستقل بين كتب أصول الفقه في أسلوبه ومنهجه. لم يخصص باباً بالمقدمات المنطقية واللغوية فقد استغنى عنها بما ألفه في كتاب مستقلّ سماه (التقريب لحد المنطق والمدخل إليه) بل بدأ منذ الأبواب الأولى دراسة الموضوعات الأساسية في علم الأصول، وأسلوبه واضح مبسط،ليس فيه تعقيدات الأصوليين.

كتاب المعتمد في أصول الفقه: تأليف أبي الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي (ت ٤٣٦ هـ):

يعد هذا الكتاب أحد أركان علم أصول الفقه، نهج فيه المؤلف إلى بحث وتحليل الموضوعات الأصولية التي هي من صميم علم الأصول، وأغفل قصداً دراسة الموضوعات الأخرى مما لا يعتبر من الأصول،وتورط فيها المؤلفون قبله وفي عصره، والتزم هذا المنهج في كتابه، ويغلب الإسهاب أحياناً في بحثه إلا أنه متأثر في مناقشتها بعقيدة الاعتزال.

جاءت الموضوعات الرئيسية مرتبة في الكتاب كالتالي:

أقسام الكلام، الأمر والنهي، العموم والخصوص، المجمل والمبين، الأفعال، الناسخ والمنسوخ، الإجماع، الإخبار، القياس، الحظر والإباحة، طرق الأحكام، كيفية الاستدلال بالأدلة، صفة المفتي والمستفتي، إصابة المجتهدين.

كتاب البرهان في أصول الفقه: تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨ هـ):

اشتمل البرهان على مقدمة في المبادىء الأصولية بحث فيها استمداد أصول الفقه وموضوعه، ومسائل أخرى تتعلق بالتكليف، والعلوم ومداركها، والقول في البيان،تلا هذا كتاب الأوامر، القول في النواهي، العموم

والخصوص، مسائل الاستثناء، مباحث التخصيص، مفهوم الموافقة والمخالفة، أفعال الرسول ﷺ،القول في التعلق بشرائع الماضين، وهل كان النبي ﷺ على دين نبي قبل البعثة، كتاب التأويلات، كتاب الأخبار،ثم الإجماع،والقياس والترجيحات،والنسخ، ثم يختمه بكتاب جامع في الاجتهاد والفتيا.

والبرهان يعتبر مصدراً مهماً من مصادر أصول الفقه إذ هو أحد الكتب الأربعةالتي تعد قواعد وأركان هذا العلم.

الورقات في أصول الفقه: تأليف أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي (ت ٤٧٨ هـ):

كتاب موجز، وهو أجرومية علم أصول الفقه، فهو الكتاب الأول في تدريس علم الأصول للمبتدئين،وقد اعتنى به علماء الإسلام على مرّ العصور شرحاً وتدريساً، جمع هذا الكتاب بين الاختصار والشمول،،فكلُّ كلمة من كلماته تحمل تفسيراتٍ وشروحاً وتعليقات، فكأن كلّ لفظ فيها عنوان لموضوع أو رأس لمسألة من مسائل أصول الفقه. وقد نهج فيه بذكر الراجح من الأقوال دون تعرض للخلاف والحجاج.

وقد أشار الجويني إلى المنهج الذي سلكه في العنوان إذ أنه سماها (الورقات) وأنه نهج الاختصار،وقد ذكر هذا في المقدمة بقوله:

« فهذه ورقات تشتمل على معرفة فصول من أصول الفقه... ».

المستصفى من علم الأصول: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥ هـ):

يعتبر هذا الكتاب أحد أركان هذا العلم، وقد عالج الغزالي فيه الموضوعات الأصولية بأسلوبَ علميّ متين،وتفكير هادىء منظم،واعتنى بتأليفه غاية الاعتناء.

عرض في البداية إلى تعريف الاصطلاحات المنطقية التي تتطلبها دراسة علم الأصول،ثم قسم موضوعات علم الأصول في هذا الكتاب إلى أربعة أقطاب:

القطب الأول: في البحث عن حقيقة الحكم، وما يتعلق به كالحاكم والمحكوم عليه والمحكوم فيه، وعن مظهر الحكم.

القطب الثاني: في دراسة الأدلة كالكتاب، والسنة والإجماع، وهي ما سماها بالمثمر.

القطب الثالث: في طرق استثمار الأحكام، وتشتمل على دلالة اللفظ من حيث صيغته، ومنظومه، أو فحواه ومفهومه، أو اقتضاؤه وضرورته، أو معقوله ومعناه.

القطب الرابع: يبحث فيه عن المجتهد وصفاته، وفي مقابله يتحدث عن المقلدين وأحوالهم.

شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل: تأليف أبي حامد محمد ابن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

قسم موضوعات الكتاب إلى مقدمة، وخمسة أركان:

المقدمة في بيان معاني القياس، والعلة، والدلالة.

ثم قسم مقصود كتاب القياس إلى خمسة أركان:

الركن الأول: في طرق إثبات علة الأصل.

الركن الثاني: في العلة.

الركن الثالث: في الحكم.

الركن الرابع: في الاصل الذي عليه القياس.

الركن الخامس: في الفرع الملحق بالأصل.

وقد فصل في البداية بعد خطبة الكتاب الموضوعات والجزئيات التي تدخل تحت كلّ ركنٍ من الأركان الخمسة.

وهو كتاب متخصص في موضوعه، عالجه الغزالي بإسهاب ووضوحٍ وعمق، منسجم الأبواب والفصول.

المنخول من تعليقات علم الأصول: تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ):

بدأ كتابه بالتعريف بعلوم الشرع وأنها ثلاثة:

الكلام، والأصول، والفقه. وتكلم عن مادتها، واستمدادها، والمقصود منها، ثم بين أسباب الإجماع فيما أجمع عليه من قضاياها، وأسباب الخلاف فيما جرى بين العلماء من اختلاف في مسائلها، ونظرياتها. ثم أردف هذا ببابين:

باب القول في الأحكام الشرعية، ثم باب الكلام في حقائق العلوم. وهي مقدمة منطقية.

جعل الموضوعات الأصولية في كتب وهي:

كتاب البيان: وضمنه المقدمات اللغوية.

كتاب الأوامر: وبحث فيه القواعد والمسائل المتصلة به، كما ضمن هذا الكتاب القول في النهي.

كتاب العموم والخصوص:

كتاب التأويل - كتاب المفهوم - كتاب الأخبار - كتاب النسخ - كتاب الإجماع - كتاب القياس - كتاب الترجيح - كتاب الاجتهاد - كتاب الفتوى.

والمنخول اختصار لكتاب البرهان من تأليف إمام الحرمين عبد الملك الجويني، وهو ما يقرره الغزالي في خاتمة الكتاب بقوله:

«هذا تمام القول في الكتاب، وهو تمام المنخول من تعليق الأصول بعد حذف الفضول، وتحقيق كلّ مسألة بماهية العقول، مع الإقلاع عن التطويل، والتزام ما فيه شفاء الغليل، والاقتصار على ما ذكره إمام الحرمين رحمه الله في تعاليقه من غير تبديل، وتزييد في المعنى وتعليل، سوى تكلف في تهذيب كلّ كتاب، بتقسيم فصول، وتبويب أبواب، روماً لتسهيل المطالعة عند مسيس الحاجة إلى المراجعة والله أعلم بالصواب»[1].

---

(١) المنخول، ص ٥٠٤ .

كتاب المحصول في أصول الفقه: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ)

بدأ كتابه المحصول بالبحث في المقدمات الأصولية المعروفة،وقسمها إلى فصول،[٢] وفي الفصل العاشر من هذه المقدمة دوَّن تصوره الخاصّ لترتيب الموضوعات الأصولية من حيث أهميتها، وارتباطها ببعضها البعض ترتيباً ذهنياً بحيث يسهل على الدارس تذكرها،وإدراك ما يسبقها،أو يعقبها من موضوعات.

وقد جعله بعنوان:

« الفصل العاشر في ضبط أبواب أصول الفقه » وقد جاءت حسب تصوره كالآتي:

أولها: اللغات، ثانيها: الأمر والنهي، ثالثها: العموم والخصوص، رابعها: المجمل والمبين، خامسها: الأفعال، وسادسها: الناسخ والمنسوخ، وسابعها: الإجماع، وثامنها: الأخبار، وتاسعها: القياس، وعاشرها: الترجيح، وحادي عشرها الاجتهاد، وثاني عشرها: الاستفتاء، وثالث عشرها: الأمور التي اختلفوا في أنها هل هي طرق الأحكام الشرعية أم لا؟ ».[١]

وقبل البحث والتحليل للموضوع يقدم له الرازي بمقدمة مناسبة للمضمون والمحتوى، كما يتميز بالاستكثار من الأدلة والحجاج.

مصادر المحصول كما نوه عنها القاضي البيضاوي هي كتاب المستصفي للغزالي والمعتمد لأبي الحسين البصري. وهو متأثر كثيراً بمنهج الغزالي في إسهابه واهتمامه بالمقدمات.

الإحكام في أصول الأحكام: تأليف سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي ابن محمد الآمدي (ت ٦٣١ هـ):

يذكر العلامة ابن خلدون أن سيف الدين الآمدي،وفخر الدين الرازي لخصا ما اشتملت عليه الكتب الأربعة: العمد للقاضي عبد الجبار، البرهان

للجويني والمعتمد لأبي الحسين البصري والمستصفى للغزالي.

ويذكر الآمدي منهجه في هذا الكتاب والذي هو ثمرة اهتمامه بالأحكام الشرعية والقضايا الفقهية في قوله:

« ... فأحببت أن أجمع كتاباً حاوياً لجميع مقاصد قواعد الأصول، مشتملاً على حلّ ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، متجنباً للإسهاب وغثّ الإطناب، مميطاً للقشر عن اللباب ».

اختار تقسيم مباحث الكتاب إلى قواعد أربع يتفرع عن كلّ منها أقسام وفصول ومسائل وهي:

الأولى: في تحقيق مفهوم أصول الفقه ومبادئه.

الثانية: في تحقيق الدليل السمعي، وأقسامه وما يتعلق به من لوازمه وأحكامه.

الثالثة: في أحكام المجتهدين، وأحوال المفتين، والمستفتين.

الرابعة: في ترجيحات طرق المطلوبات.

منتهى الأصول والأمل في علمي الأصول والجدل: تأليف أبي عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ):

من أهمّ الكتب الأصولية التي عكف على دراستها وتدريسها العلماء في كل الاقطار الإسلامية، وهو كتاب جامع لموضوعات أصول الفقه ومسائله في أسلوب علمي دقيق.

وقد نوه المؤلف عن منهجه فيه بقوله:

« أما بعد: فإني لما رأيت قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار، صنفت مختصراً في أصول الفقه، ثم اختصرته على وجهٍ بديع، وسبيلٍ منيع، لا يصدّ اللبيب عن تعلمه صادّ، ولا يردّ الأريب عن تفهمه رادّ، والله تعالى أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل ».

فالكتاب مختصر من كتابه المعروف بالمختصر الكبير الذي هو اختصار لكتاب

الإحكام في أصول الفقه من تأليف سيف الدين الآمدي.

وقد حصر موضوعات الأصول في المبادىء، والأدلة السمعية، والترجيح، والاجتهاد.

شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول: تأليف أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ):

شرح لكتابه (تنقيح الفصول) الذي جعل منه المؤلف مقدمة لكتاب (الذخيرة) في الفقه المالكي، ولما كثر المشتغلون به وضع لهم هذا الشرح، ليكون عوناً لهم على فهمه، وهو ما يذكره في المقدمة بقوله:

«فلما كثر المشتغلون به رأيت أن أضع له شرحاً يكون عوناً لهم على فهمه وتحصيله، وأبين فيه مقاصد لا تكاد تعلم إلا من جهتي، لأني لم أنقلها عن غيري وفيها غموض، وأوشح ذلك - إن شاء الله - بقواعد جليلة، وفوائد جميلة...».

عرض لدراسة مباحث علم الأصول في عشرين باباً، وجعل من تحتها فصولاً.
ابتدأ الأبواب بالاصطلاحات المنطقية واللغوية، ثم الأوامر والنواهي، العمومات، والمطلق، والمقيد، والمفاهيم، أفعال الرسول ﷺ، النسخ، الإجماع، القياس، التعارض والترجيح، الاجتهاد والباب العشرون في عرض أدلة المجتهدين وتصرفات المكلفين.

منهاج الوصول إلى علم الأصول: تأليف القاضى ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوى (ت ٦٨٥ هـ):

بدأ مباحث الكتاب بالحكم وما لا بدّ للحكم منه، ثم خصّ كلّ مصدرٍ من مصادر التشريع بكتاب، فالكتاب الأول في كتاب الله، ومباحثه في أبواب وفصول، والكتاب الثاني: في السنة، والكتاب الثالث: في الإجماع، والكتاب الرابع: في القياس، والكتاب الخامس: في دلائل اختلف فيها، والكتاب السادس: في التعادل والتراجيح، والكتاب السابع: في الاجتهاد والإفتاء.

وهذا الكتاب مستمدّ أساساً من كتاب الحاصل تأليف تاج الدين الأرموي، والحاصل أخذه مؤلفه من المحصول للإمام فخر الدين الرازي السابق.

يعد كتاب المنهاج من الكتب التي نالت عناية العلماء بالدرس،والتحليل والشرح، ومن أهمّ شروحه شرح القاضي جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي (ت٧٧٢هـ) إذ يصف هذا الكتاب في المقدمة بقوله:

«ثم إن أكثر المشتغلين به (أصول الفقه) في هذا الزمان قد اقتصروا من كتبه على (المنهاج) للإمام العلامة قاضي القضاة ناصر الدين البيضاوي رضي الله عنه،لكونه صغير الحجم، كثير العلم،مستعذب اللفظ، وكنت أيضاً ممن لازمه درساً وتدريساً، فاستخرت الله في وضع شرح عليه...».

الموافقات في أصول الفقه: تأليف أبي إسحاق الشاطبي ابراهيم بن موسى الغرناطي المالكي (ت٧٩٠هـ):

عمد الشاطبي في البداية إلى تأليف كتاب في بيان مقاصد الكتاب والسنة فسماه (التعريف بأسرار التكليف)،ثم اتجه به إلى الدراسات الأصولية فسماه بـ (الموافقات). افتتح كتابه بثلاث عشرة قاعدة،أتبعها بخمسة فصول بين فيها منهجه في هذا الكتاب،وهو أنه لن يهتم في هذا الكتاب بالمسائل التي ليست من صميم هذا العلم، أو مما لا ينبني عليها فروع فقهية، وهذه المقدمات تمثل القسم الأول من الكتاب.

القسم الثاني: في الأحكام،وما يتعلق بها.
القسم الثالث: في المقاصد الشرعية،وما يتعلق بها من الأحكام.
القسم الرابع: في حصر الأدلة الشرعية،وما ينضاف إلى ذلك.
القسم الخامس: في أحكام الاجتهاد،والتقليد.

وتتميز (الموافقات) بالعرض الهادىء،والنقاش البناء،في أسلوبٍ واضحٍ، وصياغةٍ علميةٍ متينة. والطريقة التي سلكها الشاطبي تعتبر مدرسةً مستقلةً في مباحثها الأصولية،ومناهجها العلمية.

الفصول في الأصول: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي (ت٣٧٠هـ):

يبدأ الكتاب بباب صفة العموم،وصفة الخصوص ومباحثها،ثم ينتقل بعد ذلك إلى باب البيان ثم باب القول في الأمر، وباب القول في النهي، وباب الكلام في الناسخ، وباب القول في شرائع من كان قبلنا، وباب الكلام في الأخبار،ثم ينهي هذا القسم بباب القول في أفعال النبي ﷺ. وبعدها ينتقل إلى الأدلة الأخرى فيأتي باب الإجماع،فباب القول في وجوب النظر وذمّ التقليد، ثم باب الكلام في إثبات القياس والاجتهاد، وباب الاستدلال بالأصول في أحكام الحوادث، ويختم هذه الأبواب بالكلام على الاستحسان وباب صفة المجتهد. وهو من أعظم الكتب جودةً وتحقيقاً في موضوعه.

تقويم الأدلة في الأصول: تأليف أبي زيد عبيد الله بن عمر الدبوسي (ت ٤٣٠ هـ):

وهو من أقدم كتب الأصول عند الأحناف وأهمها، شرحه الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي قال في كشف الظنون «وهو شرح حسن اعتبره العلماء الحنفية، واختصره أبو جعفر محمد بن الحسين الحنفي»[1].
والدبوسي أول من وضع علم الخلاف في كتابه (تأسيس النظر).

أصول البزدوي: تأليف فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي (ت ٤٨٢ هـ):

من أهم كتب الأصول عند الأحناف،وقد نبه المؤلف في المقدمة على المقصود من الكتاب بقوله: «وهذا الكتاب لبيان النصوص بمعانيها،وتعريف الأصول بفروعها على شرط الإيجاز،والاختصار».

بدأ الكتاب بمباحث الأدلة الشرعية:الكتاب،والسنة،والإجماع،والقياس، وقد

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٤٦٧.

تكلم على شرايع من قبلنا من بعد السنة مباشرة،ثم تكلم عن الاستحسان، وأنهى الكتاب بمباحث باب معرفة أحوال المجتهدين، ثم باب بيان الأهلية.

أصول السرخسي: تأليف أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي (ت ٤٩٠ هـ):

اتخذ المؤلف منه مفتاحاً لشرح الكتب التي صنفها محمد بن الحسن.
يقول في هذا الصدد «... رأيت من الصواب أن أبين للمقتبسين أصول ما بنيت عليها شرح الكتب؛ليكون الوقوف على الأصول معيناً لهم على فهم ما هو الحقيقة في الفروع،ومرشداً لهم إلى ما وقع الإخلال به في بيان الفروع... ».
بدأ الكتاب بباب الأمر ومباحثه،وناقش كل الموضوعات الأصولية على طريقة الأحناف بتفصيل ودقة. وهو من أفضل كتب الأصول وأوسعها.

المنتخب في أصول المذهب: تأليف حسام الدين محمد بن محمد بن عمر الاخسيكي الحنفي (ت ٦٤٤هـ):

وصفه بعض العلماء بأنه «محذوف الفضول، مبين الفصول متداخل النقوض،والنظائر،منسرد اللآلىء والجواهر».
يقول شارحه عبد العزير البخاري في كتاب التحقيق: (إن المختصر المذكور فاق سائر التصانيف المختصرة بحسن التهذيب،ومتانة التركيب،بيد أنه اقتصر فيه على الأصول كلّ الاقتصار)[1].

منار الأنوار: تأليف أبي البركات عبدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي (ت٧١٠ هـ):

«وهو متن جامع مختصر نافع، وهو فيا بين كتب الأصول المبسوطة ومختصراته المضبوطة أكثرها تداولاً وأقربها تناولاً... »[2].

---

(١) كشف الظنون ، ٢ ، ص١٨٤٩ .

(٢) المصدر نفسه، ج ٢ ، ص١٨٢٣ .

يبدأ الكتاب بعرض مباحث وموضوعات الكتاب فالسنة، ثم يعقب هذا مبحث شرائع من قبلنا، ثم الإجماع، فالقياس، فالاستحسان، فشروط الاجتهاد، فالترجيح ويختم الكتاب بمباحث الأهلية.

المغني في أصول الفقه: تأليف جلال الدين عمر بن محمد الخبازي الخجندي الحنفي (ت٦٧١ هـ):

عرّف به في كشف الظنون بقوله «محتوٍ على المقاصد الكلية الأصولية منطوٍ على الشواهد الجزئية الفروعية، مرشد إلى أغراض الطُلاب، موصل إلى محض قواعد أصول فقه أولي الألباب شامل لخلاصة شمس الأئمة وزبدة أصول فخر الإسلام».[1]

مرقاة الوصول إلى علم الأصول: تأليف العلامة محمد بن فرامرز المعروف بخسرو (ت٨٨٥ هـ):

من الكتب التي اهتم بها المتأخرون،واعتنوا بها درساً وتأليفاً.
جاءت مباحث الكتاب كتقسيم المؤلف في مقصدين،وخاتمة فالمقصد الأول في أحوال الأدلة، والثاني في الأحكام.
أما الخاتمة ففي بيان أحوال الاستنباط وما يتعلّق به.

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص١٧٤٩.

كتاب البديع: تأليف مظفر الدين أحمد بن علي المعروف بابن الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ)

اختطّ ابن الساعاتي لنفسه منهجاً يجمع بين محاسن الطريقتين الشافعية والحنفية، فركز على تحرير القواعد الأصولية كما هو منهج الشافعية، وأردفها بالاستشهاد لها من المسائل الفروعية كما هو منهج الأحناف، فجمع للدارس بين النظريات والقواعد الأصولية من جهة،ثم التطبيق لها على المسائل الفروعية من جهة أخرى، ومن ثنايا ذلك يتبين الدارس طرق الاستنباط والاستنتاج. ويذكر موقف المذهبين من جميع المسائل الاصولية يشرح المؤلف منهجه بقوله:

«وقد منحتك أيها الطالب لنهاية الوصول إلى علم الأصول بهذا الكتاب البديع في معناه، المطابق اسمه لمسماه. لخصته لك من كتاب الأحكام، ورصعته بالجواهر النفيسة من أصول فخر الإسلام،الجامعان لقواعد المعقول والمنقول، المشتملان على التحقيق،والتدقيق. هذا حاوٍ للقواعد الكلية الأصولية، وذلكِ مشحون بالشواهد الجزئية الفروعية. وهذا الكتاب يقرب منهما البعيد، ويؤلف الشريد. ويعبّد لك الطريقين، ويعرّفك اصطلاح الفريقين، مع زياداتٍ شريفة. وقواعد منقحةٍ لطيفة، واختيار للغض واللباب، ورعاية للمذهب الذي هو أصل الباب».

تنقيح الأصول: تأليف القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري (ت ٧٤٧ هـ):

قصد من كتابه تنقيح وتنظيم كتاب فخر الإسلام، وتبيين موادّه، كما بين أنه أورد في كتابه زبدة مباحث المحصول، وأصول الإمام المدقق جمال العرب ابن الحاجب، مضيفاً إلى ذلك تحقيقات بديعة، وتدقيقاتْ غامضة منيعة، تخلو الكتب عنها.

كتاب جمع الجوامع: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن السبكي (ت ٧٧١ هـ):

وعنوانه يشير إلى الحقيقة المتمثلة في هذا الكتاب،حيث استخلصه من مطولات ومختصرات هذا الفنّ،متحصلاً من زهاء مائة مصنف.
اشتهر لدى العلماء بذكر المسائل،وتحرير مواضع الخلاف،دون ذكر الدلائل وأسماء أصحاب الأقوال إلا يسيراً منها. وأصبح في هذا الجانب عمدة يرجع إليه فيه العلماء،كما اعتبر في العصور المتأخرة النهاية والغاية في التحصيل لطالب هذا الفنّ.

فصول البدائع في أصول الشرائع: تأليف شمس الدين محمد بن حمزة الفناري (ت ٨٣٤ هـ):

يقع الكتاب في فاتحة ومطلب، أما الفاتحة ففي مقاصد أربعة:الماهية. والفائدة، والموضوع، والاستمداد الإجمالي.
أما المطلب ففيه مقدمتان، ومقصدان، وخاتمة، وهي في الاجتهاد وما يتبعه.
جمع فيه المنار، والبزدوي، ومحصول الرازي، ومختصر ابن الحاجب، وغير ذلك. أقام في تأليفه ثلاثين سنة.

كتاب التحرير في أصول الفقه: تأليف كمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام الحنفي (ت ٨٦١ هـ):

أوضح المؤلف منهجه بقوله:
« فإني لما صرفت طائفة من العمر للنظر في طريق الحنفية والشافعية في الأصول خطر لي أن أكتب كتاباً مفصحاً عن الاصطلاحين،وسميته بالتحرير بعد ترتيبه على مقدمة وثلاث مقالات ». أولاها في المبادئ اللغوية، وثانيها في أحوال موضوع علم الأصول، وثالثها في ماهية الاجتهاد وما يقابله من التقليد وما يتبعها من الأحكام.
مسلم الثبوت: تأليف العلامة محبّ الله بن عبد الشكور (ت ١١١٩ هـ):

أراد به أن يحرر في علم الأصول سفراً وافياً،وكتاباً كافياً يجمع إلى الفروع أصولاً وإلى المشروع معقولاً ويحتوي على طريقتي الحنفية والشافعية،ولا يميل ميلاً عن الواقعية، وهو من أدق كتب المتأخرين. جعله في مقدمة تكلم فيها عن علم أصول الفقه،وموضوعه، ومقالات ثلاث في المبادئ الكلامية والأحكامية،واللغوية، وأصول في المقاصد وهي: الكتاب،والسنة،والإجماع والقياس، وخاتمة في الاجتهاد والتقليد.

تاريخ الفقه الاسلامي لم يكتب فيه العلماء الأقدمون كتاباتٍ مستقلةً،بل تركوا لنا كتاباتٍ متناثرةً،أو مختصرة كما فعل ابن خلدون في مقدمته ، وأولاه العلماء في العصر الحديث عنايةً خاصةً فألفوا فيه كتباً مستقلة،ودرسوه دراسةً منهجيةً مفصلة. ومن أهمّ هذه المؤلفات:

الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: تأليف محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي (ت ١٣٧٦ هـ):

من أهم الكتب في تاريخ الفقه الإسلامي لما اشتمل عليه من دراسةٍ دقيقةٍ للفقه الإسلامي وتطوُّره منذ عهد الصحابة ، وترجمة لأئمة المذاهب الإسلامية،وأعيان فقهاء كلّ مذهب على مرّ العصور الإسلامية ، وعرض مفصل لمصادر التشريع عند كلّ مذهب.

يذكر في خطبة الكتاب منهجه في تقسيم الأدوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي ، والتمهيدات التي أراد أن يمهد بها إلى موضوع الكتاب فيقول:

« أما بعد: فقد سألتني رعاك الله كيف نشأ الفقه الإسلامي إلى أن صار لما هو عليه الآن ، فأجبتك إلى رغبتك ، مستعيناً بالله سبحانه مقدماً أمام المقصود ثلاث تمهيدات:

الأول: في مسمى الفقه،وهل هو علم ديني محض أم لا ؟
الثاني: في الفقه قبل الإسلام ، وهل كان عند العرب فقه وفقهاء أم لا ؟
الثالث: في منزلة الفقه في الإسلام.

ثم (المقصد) في الفقه على عهد الإسلام وهو أقسام أربعة باعتبار أطوار الفقه الأربعة التي تطور فيها في نظري:

الطور (الأول) طور الطفولة وهو من أول بعثة النبي ﷺ إلى أن توفي.
(الثاني) طور الشباب، وهو من زمن الخلفاء الراشدين إلى آخر القرن الثاني.
(الثالث) طور الكهولة إلى آخر القرن الرابع.

(الرابع)طور الشيخوخة والهرم؛ وهو ما بعد القرن الرابع إلى الآن مبيناً الأسباب الموجبة لتلك التطورات، ومقدماً أمام كلّ قسم ملخص التاريخ السياسي لتلك المدة في الأمم الإسلامية بإجمال، وفي كلّ قسم أذكر أشهر مشاهير فقهائه، وسنذيله بما يتطلبه الفقه من التجديد، ثم بيان الاجتهاد والتقليد ».

تاريخ التشريع الإسلامي: تأليف محمد الخضري بك

قسم الأدوار التي مرّ بها الفقه الإسلامي إلى ستة أدوارٍ حسب الطابع الخاص لحال المسلمين الاجتماعية. وهذه الأدوار كما ذكرها:

١ - التشريع في حياة رسول الله ﷺ، وهو الأصل الذي يصرح كل فقيه أنه مستند إليه.

٢ - التشريع في عهد كبار الصحابة وهذا العهد ينتهي بانتهاء الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

٣ - التشريع في عهد صغار الصحابة ومن ساماهم من التابعين لهم بإحسان وهذا العهد ينتهي بانتهاء القرن الأول من الهجرة، أو بعد ذلك بقليل.

٤ - التشريع في العهد الذي صار فيه الفقه علماً من العلوم، وظهر فيه نوابغ الفقهاء الذين ألقيت إليهم مقاليد الزعامة الدينية وتلامذتهم الذين بيّنوا آراءهم من غير أن يكون لهذه النسبة أثر في استقلالهم الفقهي، وينتهي هذا الدور بانتهاء القرن الثالث.

٥ - التشريع في العهد الذي دخلت فيه المسائل الفقهية في دور الجدل لتحقيق المسائل المتلقاة من الأئمة، وظهور المؤلفات الكبيرة، والمسائل الكثيرة. وينتهي هذا العهد بانتهاء الدولة العباسية من بغداد وإغارة التتر على ممالك الإسلام، وبعد ذلك بقليل في مصر.

٦ - التشريع في عهد التقليد المحض: وهو ما بعد ذلك إلى الآن.

يقول المؤلف بعد العرض السابق: « هذا الترتيب هو الذي رأيت أن أتبعه في

كتابي هذا، والله أسأل أن يوفقني لإتمام ما أردت ».

فقه أهل العراق وحديثهم: تأليف محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١ هـ):

جاء هذا الموضوع تقديماً لكتاب (نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية)، ولما كان هذا التقديم بحثاً يمكن أن يكون رسالة مستقلة شكلاً وموضوعاً فإن الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة طبعه طبعة محققة في صورة مستقلة، ليتيسر تناوله للباحثين، وتشمل فائدته الجميع.

تكلم في البداية عن الرأي والاجتهاد، وتعرض لمناهما وتاريخ الأخذ بهما والمعارضين لهما، ثم تكلم عن الاستحسان وحرَّر موقف الأحناف منه، وسرد جزءاً مهماً من كتاب (الفصول) لأبي بكر الرازي.

ثم تكلم عن شروط قبول الأخبار، وموقف الأحناف من الخبر المرسل.

وبحث منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد، وطريقة أبي حنيفة في التفقيه. حتم الكتاب بعرض تراجم مختصرة لبعض كبار الحفاظ، وكبار المحدثين من أصحاب أبي حنيفة و أهل مذهبه، وكلمة في كتب الجرح والتعديل.

تاريخ الفقه الإسلامي: تأليف الدكتور محمد يوسف موسى

ذكر المؤلف في افتتاحية الكتاب أنه جعل الكتاب على قسمين:

احتوى القسم الأول على ثلاثة أبواب وخاتمة:

الباب الأول: بحوث تمهيدية.

الباب الثاني: فقه الصحابة.

الباب الثالث: فقه التابعين.

ثم خاتمة البحث في هذا القسم ونتائجه.

ثم القسم الثاني في أربعة أبواب وخاتمة.

الباب الأول: بحوث تمهيدية

الباب الثانى : فقه تابعى التابعين

الباب الثالث: في النزاع في أصول الفقه ومادته

الباب الرابع: في وضع مصطلحات الفقه وأصوله، ثم خاتمة البحث ونتائجه.

طِلْبةُ الطَّلَبة: تأليف نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ):

قال في كشف الظنون:

« طلبة الطلبة في اللغة على ألفاظ كتب أصحاب أبي حنيفة »[١].

وذكر مثله محمد عبد الحي اللكنوي فقال:

« قيل إنه صنف قريباً من مائة مصنف... ومن تصانيفه أيضاً طلبة الطلبة في شرح ألفاظ كتب أصحابنا... »[٢].

كتاب المغرب في ترتيب المعرب: تأليف أبي الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي[٣] الفقيه الحنفي الخوارزمي (ت ٦١٦ هـ):

موضوع الكتاب تفسير غريب الألفاظ من مصطلحات الحنفية في مصنفاتهم الفقهية، وهو مختصر من كتابه المعرب، وهو ما يعبر عنه في مقدمة الكتاب بقوله:

« فهذا ما سبق به الوعد من تهذيب مصنفي المترجم بالمعرب وتنميقه، وترتيبه على حروف المعجم وتلفيقه، اختصرته لأهل المعرفة من ذوي الحمية والأنفة، من ارتكاب الكلمة المحرفة، بعدما سرحت الطرف في كتب لم يتعهدها في تلك النوبة نظري، فتقصيتها حتى قضيت منها وطري كالجامع لشرح أبي بكرِ الرازي، والزيادات بكشف الحلوائي، ومختصر الكرخي، وتفسير أبي الحسين القدوري، والمنتقى للحاكم الشهيد الشهير، وجمع التفاريق لشيخنا الكبير، وغيرها من مصنفات فقهاء الأمصار، ومؤلفات الأخبار والآثار، وقد اندرج في أثناء ذلك ما سألني عنه بعض المختلفة إلي، وما ألقي

---

(١) ج ٢، ص ١١١٤.

(٢) الفوائد البهية (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر) ص ١٥٠

(٣) جاء في ابن خلكان: « والمطرزي بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المهملة وكسرها وبعدها زاي معجمة، هذه النسبة الى من يطرز الثياب ويرقمها ».

في المجالس المختلفة علي... » رتبه المؤلف على حسب حروف المعجم الأول فالأول وقد شرح منهجه في هذا بقوله:

« فقدمت ما فاؤه همزة ثم ما فاؤه باء حتى أتيت على الحروف كلها وراعيت بعد الفاء العين ثم اللام، ولم أراع فيما عدا الثلاثي بعد الحرفين إلا الحرف الأخيرة الأصلي إذ لم أعتد في أوائل الكلم بالهمزة الزائدة للقطع، أو الوصل، ولا بالمبدلة في أواخرها وإن كانت من حروف أصل، ولا بنون في فنعل، ولا بالواو وأختها في فوعل وفعول، وربما فسرت الشيء مع لفقه في موضع ليس بوفقه، لئلا ينقطع الكلام، ويتضلع النظام، ثم إذا انتهيت الى موضعه الذي يقتضيه أثبته غير مفسر فيه كل ذلك تقريباً للبعيد، وتسهيلاً على المستفيد ».

تهذيب الأسماء واللغات: تأليف أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)[١]:

جعل من هذا الكتاب مفتاحا فقهيا، وقاموسا في اللغة والتراجم لكل ما حوته الكتب الفقهية الستة الآتية على مذهب الإمام الشافعي:
مختصر المزني، المهذب، التنبيه، الوسيط، الوجيز، الروضة.
شرح المؤلف في خطبة الكتاب هذا المعنى، وبين الباعث له على ذلك، والمنهج الذي خطه لنفسه، ومصادر هذا الكتاب، نقتبس منها الآتي:

« فلما كان أمرها (اللغة العربية) ما ذكرته، وجلالتها بالمحل الذي وصفته، أردت أن أسلك بعض طرق أهلها... فأجمع إن شاء الله الكريم الرؤوف الرحيم ذو الطول والإحسان والفضل والامتنان كتاباً في الألفاظ الموجودة في مختصر أبي ابراهيم المزني، والمهذب، والتنبيه، والوسيط، والوجيز، والروضة وهو الكتاب الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله، فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات، وأضمّ إلى ما فيها

---

(١) وضع هذا الكتاب بين كتب الفقه لأنه يعتبر قاموساً فقهياً لحلّ رموز مجموعة منها، كما ييسر وضعه بينها التعرف عليه للصلة بينه وبينها.

جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى اللغة العربية، والعجمية، والمعربة والاصطلاحات الشرعية، والألفاظ الفقهية، وأضمّ إلى اللغات ما في هذه الكتب من أسماء الرجال والنساء، والملائكة والجنّ، وغيرهم ممن له ذكر في هذه الكتب برواية وغيرها، مسلماً كان، أو كافراً، براً كان، أو فاجراً.

وخصصت هذه الكتب بالتصنيف لأن الخمسة الأولى منها مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر تداول. وهي سائرة في كلّ الأمصار، مشهورة للخواص والمبتدئين في كلّ الأقطار، مع عدم تصنيف مفيد يستوعبها... وأرتب الكتاب على قسمين:

الأول في الأسماء، والثاني: في اللغات . ثم بين منهجه في طريقة عرض تراجمهم «وأما اللغات فأرتبها أيضاً على حروف المعجم على حسب ما سبق من مراعاة الحرف الأول والثاني وما بعدها، مقدماً الأول فالأول، معتبراً الحروف الأصلية، ولا أنظر إلى الزوائد... وأضبط إن شاء الله تعالى من أسماء الأشخاص، واللغات، والمواضع كل ما يحتاج إلى ضبط بتقييده بالحركات والتخفيف والتشديد... وأنقل كلّ ذلك إن شاء الله تعالى محققاً مهذباً من مظانه المعتمدة، وكتب أهل التحقيق...»

المطلع على أبواب المقنع: تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ):

«ذكر فيه مؤلفه الألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب (المقنع) على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لشيخ الاسلام موفق الدين بن قدامة المقدسي رحمه الله، فأبان عن معانيها، وضبط ألفاظها، واستوعب أقوال أئمة اللغة في شرح الكلمة، ووجوه استعمالها،.... وقد اعتمد المؤلف رحمه الله في تأليفه هذا على أمهات كتب اللغة، كـ (المخصص)، (التهذيب)، و(الصحاح) وغيرها من كتب اللغة التي كان يتداولها الناس»[1].

---

(١) المطلع على أبواب المقنع، الطبعة الأولى، (بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ١٣٨٥- ١٩٦٥)، ص ج .

وهو مرتب على أبواب كتاب المقنع كما يقول المؤلف «وهو مرتب على أبوابه،ولا نؤخر اللفظة من باب إلى آخر غالباً إلا أن تكون مضافة إلى بعض الأبواب فتذكر ثم،كلفظة الغسل، والصلاة، والزكاة، والحجّ، والجهاد ونحو ذلك فتطلب في أول ذلك الباب».

كما اهتمّ المؤلف بترجمة كلّ من ورد له ذكر في الكتاب،فبدأ بذكر النبي ﷺ، ثم بذكر الإمام أحمد بن حنبل ثم بترجمة ابن قدامة مؤلف الكتاب ثم بباقي الأسماء مرتبة على حروف المعجم.

تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب: تأليف عز الدين أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن اسحاق الأموي التونسي (ت ٧٤٩هـ):

«مختصر مشتمل على شرح ألفاظ كتاب (جامع الأمهات في فقه مالك) لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، وتقييدها لفظاً، مرتباً على الحروف كالمصباح المنير».

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: تأليف أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت ٧٧٠ هـ):

الشرح الكبير من مدونات الفقه الشافعي ومصادره المعتبرة لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي (ت ٦٢٣ هـ)،شرح فيه كتاب (الوجيز في الفروع) من تأليف حجة الإسلام الغزالي سماه (فتح العزيز على كتاب الوجيز).

وكتاب (المصباح المنير) جمع فيه المؤلف غريب هذا الشرح،وأضاف إليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات، وهو مختصر عن شرح أوسع منه، جمع أصله من نحو سبعين مصنفاً مطولاً ومختصراً[1].

رتبه المؤلف على حسب حروف المعجم معتبراً في ذلك الأصول، مقدماً فاء الكلمة ثم عينها، لكن إن وقعت العين ألفاً وعرف انقلابها فالمعتبر في الكشف

---

(١) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٧١٠.

عنها أصلها، وإن جهل ولم تمل اعتبرها واواً، وإن وقعت الهمزة عيناً وانكسر ما قبلها اعتبرها ياء، وإن انضم ما قبلها اعتبرها واواً وكذا في الفتح، وأما الأسماء الزائدة على الأصول الثلاثة فإن وافق ثالثها لام ثلاثي ذكرته في ترجمته نحو البراقع فيذكر في برق، وإن لم يوافق لام ثلاثي فإنما ألتزم في الترتيب الأول والثاني، وأذكر الكلمة في صدر الباب مثل اصطبل... »

كتاب الحدود: تأليف أبي عبد الله محمد بن عرفة الورغميّ التونسي (ت ٨٠٣هـ):

كتاب نفيس في موضوعه،محكم في بنائه وترتيبه،عرض فيه الى تعريف ماهيات الحقائق الفقهية الكلية بالحقائق والألقاب التي صيرها الشارع أو أهملها.

جرى فيه على نهج طريق تحقيق القواعد المنطقية في التوصل إلى تصور الأمور الكلية. جاءت التعريفات بالحد الحقيقي مرة، والرسمي مرة أخرى، وربما ذكر الحدّ بما يعمّ المشهور وغيره، وربما وقع له بما يخص المشهور، وربما اعترض على ابن الحاجب في قصوره على ذلك، وأحياناً يحد الحقيقة العرفية باعتبار أعمّ معناها، وباعتبار أخصه عرفاً، كما قال في البيع الأعم،والبيع الأخص العرفي، والمقصد عنده إنما هو الحقيقة العرفية الفرعية، وكثير من الحقائق ما يذكر فيها حدّ الاسم، وحدّ المصدر، ويظهر في ذلك أنه إنما يخصص ذلك فيما غلب فيه العرف في الأمرين، وأما ما خصه بأحدهما فلا يحتاج إلى حد غيره.

والتزم المؤلف في كل ذلك نسبة التعريف إلى قائله إذا وجد من سبقه برسم ليس فيه ايراد يأتي به.

وهناك كتب ضمت الى المصطلحات الفقهية مصطلحات العلوم الأخرى منها:

كتاب التعريفات: تأليف علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ):

« يتضمن هذا الكتاب جملة مختارة من مصطلحات الفلسفة،والمنطق،واللغة والبلاغة،والفقه،والأصول،والتصوف ، وقد توخى الجرجاني في هذا الكتاب التعريف الدقيق الموجز ... والكتاب لا غنى له عن كل باحث ... » وهو ما يتحدث عنه في المقدمة مبيناً منهجه فيها بقوله:

« وبعد: فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء الى الياء ، تسهيلاً تناولها للطالبين، وتيسيراً تعاطيها للراغبين... » قال في كشف الظنون « وللمولى الفاضل أحمد بن سليمان بن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠ هـ زاد فيه بعض زيادات مفيدة... وفيه تأليف لطيف للمناوي سماه التوفيق »[١] وهو (التوفيق على مهمات التعاريف) تأليف عبد الرؤوف محمد المناوي المصري (ت ١٠٣٠ هـ).

كشاف اصطلاحات الفنون: تأليف محمد أعلى بن علي التهانوي (ت بعد ١١٥٨ هـ)[٢]:

يحمل هذا الكتاب عنواناً آخر وهو (موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية) وكما هو واضح من العنوان فإنه لا يختص بعلم دون علم بل يتعرض لمصطلحات كافة العلوم الاسلامية ، والمؤلف يقسم العلوم الى قسمين « نظرية أي غير متعلقة بكيفية عمل، أو عملية أي متعلقة بها فالمنطق والحكمة العملية والطب العملي وعلم الخياطة كلها داخلة في العملي لأنها بأسرها متعلقة بكيفية عمل » وقسمها بعد ذلك الى تقسيمات عديدة باعتبارات مختلفة.

عرض في مقدمة الكتاب لتعريفات العلوم وحدودها « وكان ذكرها مجموعة موجباً للإيجاز والاختصار » وهو بهذا يقصد الى جعل القارئ على معرفة بحقيقة كل علم أولاً حتى إذا قرأ في الكتاب « هذا اللفظ في اصطلاح

---

(١) كشف الظنون، ج ١ ، ص ٤٢٢ .

(٢) كذا في خير الدين الزركلي، الأعلام، الطبعة الثالثة، ج ٧ ، ص ١٨٨ .

النحو موضوع لكذا مثلاً وجب لذا أن نعلم النحو أولاً ».

رتبه المؤلف على حسب « ترتيب حروف التهجي كي يسهل استخراجها لكل أحد... ورتبته على فنين. فن في الألفاظ العربية، وفن في الألفاظ العجمية ».

يذكر المؤلف منهجه في الفن الأول في الألفاظ المصطلحة العربية بأنه « مشتمل على أبواب، والأبواب مشتملة على فصول، والمراد بالباب أول الحروف الأصلية وبالفصل آخرها... والألفاظ المركبة تطلب من أحد أبواب مفرداتها »[1]. وهو مطبوع معروف متداول.

جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (الملقب بدستور العلماء): تأليف عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري انتهى من تأليفه عام ١١٧٣ هـ:

من الكتب التي عرضت مصطلحات العلوم النقلية والعقلية على السواء، وهو ما يشير اليه المؤلف بقوله: « إن هذا(دستور العلماء) جامع العلوم العقلية، حاوي الفروع والأصول النقلية، فيه فوائد غريبة وجرائد عجيبة في تحقيقات اصطلاحات العلوم المتناولة، وتدقيقات لغات الكتب المتداولة، وتوضيحات مقدمات منتشرة مشكلة على المعلمين، وتلويحات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين، بعبارات واضحة ليتيسر الوصول بها الى المرام ».

رتب مواد الكتاب على حسب حروف المعجم، ملتزماً في ذكرها هذا الترتيب حسب أولية الحروف الأول والثاني من الكلمة.

وهو كتاب مطبوع في مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، وصور ببيروت.

---

(١) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، بيروت: شركة خياط للكتب والنشر، ج ١، ص هـ، ٢، ٣، ٥٣.

من مصادر القواعد الفقهية عند الأحناف

أصول أبي الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي (ت ٣٤٠ هـ):

يعتبر من أول مصادر القواعد الفقهية عند الأحناف، وإن عده ابن خلدون في المقدمة من كتب الأصول. دون في هذا الكتاب القواعد الفقهية التي عليها مدار كتب الأحناف، وإنما اعتبرت بين كتب الأصول حيث إنه بدأ كلّ قاعدة بقوله (الأصل).

وقد بلغت تسعاً وثلاثين قاعدة (أصلاً). بدأها بقوله « الأصل: أن ما ثبت باليقين لا يزول بالشك ». وختمها بالقاعدة التالية:

« الأصل: أن البيان يعتبر بالابتداء إن صحّ الابتداء وإلا فلا ».

تأسيس النظر: تأليف أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي (ت ٤٣٠ هـ):

استهدف المؤلف تيسير مسائل الخلاف بين الفقهاء واستحضارها وإدراك أسباب النزاع فيها عند التخاصم،فيصرف المتأمل عنايته إلى ترتيب الكلام، وتقوية الحجج في المواضع التي عرف أنها مدار القول ومحال التنازع. ذكر المؤلف أنه استقرأ المسائل التي اختلف فيها الفقهاء فوجدها منقسمة على ثمانية أقسام:

قسم منها: خلاف بين أبي حنيفة رحمه الله وبين صاحبيه محمد بن الحسن وأبي يوسف ابراهيم الأنصاري.

وقسم منها: خلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف وبين محمد بن الحسن رحمهم الله.

وقسم منها: خلاف بين أبي حنيفة ومحمد بن أبي يوسف رحمة الله تعالى عليهم.

وقسم منها: خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمها الله تعالى.

وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن، والحسن بن زياد وبين زفر رحمة الله عليهم أجمعين.

وقسم منها: خلاف بين علمائنا وبين الإمام الأقدم مالك بن أنس رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة محمد بن الحسن، والحسن بن زياد وزفر وبين ابن أبي ليلى.

وقسم منها: خلاف بين علمائنا الثلاثة وبين أبي عبد الله الإمام القرشي محمد ابن إدريس الشافعي رحمه الله.

وقد جعل لكلّ قسم من هذه الأقسام الثمانية باباً، وذكر لكلّ بابٍ منه أصولاً وأورد لكلّ ضرباً من الأمثلة والنظائر. وأودع في آخر الأقسام الثمانية قسماً ذكر فيه أصولاً، يشتمل كلّ أصلٍ على مسائل خلافية متفرقة. والكتاب يعتبر مصدراً من مصادر القواعد الفقهية التي يتبين بها ترتيب الفروع على القواعد التي جرى عليها الاختلاف بين الفقهاء من الأقسام الثمانية.

الأشباه والنظائر: تأليف زين العابدين ابراهيم بن نجيم (ت ٩٧٠ هـ):

اشتمل الكتاب على سبعة فنون:

الفنّ الأول: في القواعد، وقسمها إلى نوعين: النوع الأول من القواعد والنوع الثاني في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، وذكر تحتها تسع عشرة قاعدة.

الفنّ الثاني: في القواعد من الطهارات إلى الفرائض على ترتيب الكنز.

الفنّ الثالث: في الجمع والفرق من الأشباه والنظائر.

الفنّ الرابع: في الألغاز

الفنّ الخامس: فنّ الأشباه والنظائر.

الفنّ السادس: فنّ الحيل.

الفنّ السابع: فنّ الحكايات.

كما وضح في مقدمة الكتاب التنويه بجهود العلماء السابقين في هذا المجال

وأبدى إعجابه بكتاب الشيخ تاج الدين السبكي، وعرض لذكر المصادر التي اعتمد عليها واقتبس مادة كتابه منها.

مجامع الحقائق: تأليف محمد أبي سعيد محمد بن مصطفى بن عثمان الحسيني الخادمي (ت ١١٧٦هـ):

هذا الكتاب متن في أصول الفقه جعل له خاتمةً جمع فيها مجموعةً كبيرةً من القواعد الفقهية. عرضها بنصوصها دونما شرح، ورتبها على حروف المعجم. بلغت أربعة وخمسين ومائة قاعدة، ثم شرحها مع شرحه للكتاب الأصولي محمد الكوز الحصاري البولداني في كتاب (منافع الدقائق) تحت عنوان:

« خاتمة في بيان قواعد كلية أو أكثرية مهمة نافعة ».

مجلة الأحكام العدلية: تأليف لجنة من علماء الدولة العثمانية:

عرض منظم في شكل مواد لأحكام المعاملات والقضاء. خصصت المقالة الثانية منها في بيان القواعد الفقهية، بلغ مجموع المدون منها تسعاً وتسعين قاعدة.

الفرائد البهية في القواعد والفوائد الفقهية: تأليف محمود أفندي حمزة الحسيني (ت ١٣٠٥هـ):

اشتمل الكتاب على القواعد الفقهية وأتبع كلّ قاعدة بالفوائد المتصلة بها. رتب الكتاب حسب الأبواب الفقهية معنوناً لها بمسائل الطهارات، ومسائل الحج، مستعرضاً لكل الأبواب الفقهية على هذا النمط مبتدئاً إما بقاعدة، أو فائدة ذات مساسٍ بالعنوان، وكان غرضه من هذا التأليف كما قال في المقدمة:

« فوجب تقريب الطريق للوصول إلى أجوبة النوازل، برعاية الضوابط والقواعد، وتسهيل المسالك على السالك بتحرير الفوائد، وحذف الزوائد،

فاستخرت الله تعالى في جمع كتابٍ يحتوي على ما ذكر،آخذاً ذلك من الكتب المعتمدة... ».

ثم بين المصادر التي اعتمدها في تأليفه. وقد جاء كتاباً جامعاً مفيداً سهل المأخذ،واضح الأسلوب،والمعنى.

• من مصادر القواعد الفقهية عند المالكية •

الفروق: تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المالكي (ت ٦٨٢ هـ):

اشتهر هذا الكتاب بهذا العنوان على أن المؤلف رحمه الله ترك للقارئ الخيار بأن يطلق على كتابه واحداً من العناوين التالية: (أنوار البروق في أنواء الفروق) أو (كتاب الأنوار والأنواء) أو (كتاب الأنوار والقواعد السنية في الأسرار الفقهية).

جمع في كتابه هذا خمسمائة وثماني وأربعين قاعدة ثم أردف كل قاعدة بما يناسبها من الفروع. ويشرح منهج بحثه للقواعد في العبارة التالية:
« وجعلت مبادئ المباحث في القواعد بذكر الفروق والسؤال عنها بين فرعين أو قاعدتين، فإن وقع السؤال عن الفرق بين الفرعين فبيانه بذكر قاعدة، أو قاعدتين يحصل بها الفرق وهما المقصودتان وذكر الفرق وسيلة لتحصيلها، وإن وقع السؤال عن الفرق بين القاعدتين فالمقصود تحقيقها، ويكون تحقيقها بالسؤال عن الفرق بينها أولى من تحقيقها بغير ذلك، فإن ضمّ القاعدة إلى ما يشاكلها في الظاهر ويضادُّها في الباطن أولى، لأن الضدّ يظهر حسنه الضدّ، وبضدّها تتميز الأشياء ... ».
والكتاب من أنفس ما انتجه الفكر الإسلامي في هذا المجال.

كتاب القواعد: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد القرشي التلمساني الشهير بالمقري (ت ٧٥٩ هـ):

« اشتمل على ألف قاعدة ومائتي قاعدة، قال العلاّمة الونشريسي في حقه إنه كتاب غزير العلم، كثير الفوائد لم يسبق إلى مثله، بيد أنه يفتقر إلى عالم فتاح ».
قال عنه حفيده صاحب نفح الطيب:

« وقد أشار فيه إلى مأخذ الأربعة، وهو قليل بهذه الديار المشرقية، ولم أر منه إلا نسخة عند بعض الأصحاب، وذكر أنها من أوقاف رواق المغاربة

بالأزهر المعمور، وأما قول لسان الدين في (الاحاطة) عند تعرضه لذكر تآليف مولاي الجد ما صورته: ألف كتاباً يشتمل على أزيد من مائة مسألة فقهية، ضمنها كلّ أصل من الرأي والمباحثة فهو غير القواعد بلا مرية[1] ».

يتحدث المؤلف في مقدمة الكتاب عن تعداد القواعد التي حواها ومنهجه في عرضها بقوله:

« الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى. قصدت إلى تمهيد ألف قاعدة ومايتي قاعدة هي الأصول القريبة - لأمهاتها مسائل الخلاف المبتذلة والغريبة، رجوته أن يقتصر عليها من سمت به الهمة إلى طلب المباني، وقصرت به أسبابها... الأصول على الوصول إلى مكامن الفصوص من النصوص والمعاني. فلذلك شفعت كل قاعدة منها بما يشاكلها من المسائل وصفحت في جمهورها عما يحصلها من الدلائل، ونعني بالقاعدة كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود وجملة الضوابط الفقهية الخاصة وبالله أستعين[2] ... ».

المنهج إلى أصول المذهب:

تأليف أبي الحسن علي بن قاسم الزقاق التجيبي (ت ٩١٢ هـ):

منظومة في القواعد الفقهية على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، وقد عبر الزقاق عن هذا في مقدمة المنظومة بقوله:

وبعـد فالقصد بهذا الرجز نظم قواعد بلفظ موجز
مما انتمى إلى الإمام ابن أنس وصحبه وما لديهم من أسس

---

(١) أحمد بن محمد المقري التلمساني. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. (مصر: مطبعة السعادة ١٣٦٩/١٩٤٩) الطبعة الأولى، ج٧. ٢٠٥.

(٢) مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس رقم ١٤٦٨٢. البياض سقط من الأصل.

مـع نبـذ ممـا عليها قررا   أومي لها فقط كي أختصرا
أفصلــه كما يليـق بالفصول   إذ هو أقرب لطالب الوصول

وقد قسم القواعد إلى قسمين:

الأول: ما هو أصول لأمهات الخلاف. وقد بدأها بقاعدة هل الغالب كالمحقق أم لا؟، وهل المعدوم شرعاً كالمعدوم حساً أم لا؟، وهل الموجود شرعاً كالموجود حساً .نظمها بقوله:

هـل غالب أو ما بشرع قد علم   أو ضـده كما بتحقيـق علـم

الثاني: أصول المسائل وقواعدها مما قصد بها ذكر النظائر والفروع التي تدخل تحت أصلٍ واحدٍ وقاعدة واحدة من غير إشارة إلى الخلاف وقد بدأها بقاعدة: إعطاء الموجود حكم المعدوم، والمعدوم حكم الموجود. وهذا أصل من أصول المالكية وقاعدة من قواعدهم وذلك قوله:

إعطاء ما وجد حكم ما عدم   وعكسه أصـل لـذاك ما علم
من غرر نـذر وما قد عسرا   من حـدث وشبهـه وذكرا
لـذا المقرر من الملـك كما   بديــة عتــق وحول علما

تولى شرحها جماعة من العلماء منهم:

أبو عبدالله محمد التاودي(ت ١٢٠٩ هـ)[١] وابنه أبو العباس أحمد بن علي الزقـــاق (ت ٩٣١هـ)[٢]. وأبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمن المعروف بالمنجور (ت٩٩٥هـ) سماه (شرح المنهج المنتخب) يعرف بـ (شرح المنجور)،كما شرحها شرحاً مختصراً محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني وسماه (المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج) وقد ذكر في مقدمة الشرح هدفه من شرح هذه المنظومة ومنهجه في معالجة معانيها،وحل ألفاظها بقوله:

« ... قصيدي فيه أن أحل ما أمكنني من ألفاظه،على حالة تسهل بها معرفته على حفاظه. وجه اعتمادي فيه على المنجور مشيراً له بكذا في

---

(١) محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية،(بيروت: دار الكتاب العربي طبعة بالاوفست عن الطبعة الاولى سنة ١٣٤٩) ج١، ص٣٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص ٧٤.

الشرح،أو في الأصل، وقد أقول في المنجور، وربما ردت على المنجور بشيء من غوامض الفقه، وسميته (بالمنهج إلى المنهج الى أصول المذهب المبرج). ويمتدح الشارح في مقدمته شرح المنجور رغم بعض المآخذ عليه، وبيان الإضافات التي ألحقها بشرحه فيقول:

« وليعلم الواقف عليه أن شرح المنجور لا يأتي الزمان بمثله،إلا أنه يتعرض للنقول قصداً للمصلحة بين التفسير أو قبله،فيؤدي ذلك إلى سآمة المفسر به كما شاهدته في نفسي. وقد أذكر شيئاً من علم البيان. أو من علم الأصول،زيادة مني عليه لغرض يظهر لك هناك[1]

وقد ذيل عبد الله بن محمد بن أحمد ميارة (ت ١٠٧٢) هذه المنظومة بأربعمائة بيتٍ ليكتمل عقدنظمها ألف بيت،تمم فيها ما فات الزقاق في منظومته السابقة. سمى هذه التكملة (بستان فكر المنهج) شرحها ميارة نفسه كما شرحها عبد القادر السجلماسي واستفاد محمد يحي بن محمد المختار من الشرحين السابقين فشرحها شرحاً مختصراً سماه (البحر الطامي ذي اللجج،على بستان فكر المنهج).

كتاب إيضاح السالك إلى قواعد الإمام مالك: تأليف الفقيه أحمد بن يحيى الونشريسي (ت ٩١٤).

جمع فيه المؤلف مائة وثماني عشرة قاعدة على وجه الاختصار،وشرحها شرحاً موجزاً، بدأها بقاعدة:

« هل الغالب كالمحقق أم لا ».

وختمها بقاعدة « كل ما أدى إثباته إلى نفيه فنفيه أولى ».

ثم نظمها ابنه أبو مالك عبد الواحد بن أحمد الونشريسي.

ومن مدونات القواعد الفقهية في مذهب الإمام مالك كتاب (المسندالمذهب في قواعد المذهب) للشيخ عظوم من رجال القرن التاسع الهجري.

---

(١) محمد الأمين بن أحمد زيدان الجكني. المنهج إلى المنهج إلى أصول المذهب المبرج، ص٢. نسخة خطية خاصة بفضيلة الشيخ حسن محمد المشاط.

قواعد الأحكام في مصالح الأنام: تأليف أبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي (ت ٦٦٠ هـ):

أرجع أحكام الشريعة الإسلامية كلها إلى قاعدة (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)،وعليها بنى دراسته الواسعة في هذا الكتاب. وقد عقد فصلاً في بيان مقاصد هذا الكتاب،والموضوعات التي يبحثها فقال:

«الغرض بوضع هذا الكتاب بيان مصالح الطاعات والمعاملات وسائر التصرفات لسعي العباد في تحصيلها، وبيان مقاصد المخالفات ليسعى العباد في درئها، وبيان مصالح العبادات ليكون العباد على خبر منها. وبيان ما يقدم من بعض المصالح على بعض. وما يؤخر من بعض المفاسد على بعض. وما يدخل تحت اكتساب العبيد دون ما لا قدرة لهم عليه،ولا سبيل لهم إليه. والشريعة كلها مصالح،إما تدرأ مفاسد،أو تجلب مصالح. فإذا سمعت الله يقول (يا أيها الذين آمنوا). فتأمل وصيته بعد ندائه فلا تجد إلا خيراً يحثُّك عليه،أو شراً يزجرك عنه،أو جمعاً بين الحثّ والزجر. وقد أبان في كتابه ما في بعض الأحكام من المفاسد حثاً على اجتناب المفاسد، وما في بعض الأحكام من المصالح حثاً على إتيان المصالح».

جعل موضوعات الكتاب ومسائله في فصول. بدأه بفصل في بيان جلب مصالح الدارين،ودرء مفاسدها على الظنون، وختمه بفصل في معرفة تفضيل بعض الحادثات على بعض الجواهر.

الأشباه والنظائر في الفروع: تأليف صدر الدين محمد بن عمر المعروف بابن الوكيل (ت ٧١٦ هـ):

«قيل هو من أحسن الكتب في موضوعه إلا أنه لم ينقح ولم يحرر».[1]

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ١٠٠.

قواعد العلائي في الفروع: تأليف أبي سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي الشافعي (ت ٧٦١ هـ):

« وهي أجود القواعد ».[١]

الأشباه والنظائر في الفروع: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي الشافعي (ت ٧٧١ هـ):

« وهو أحسن من الجميع كما ذكره ابن نجيم...
قصد السبكي بكتابه هذا لتحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته، وجمع أقسام الفقه،وأنواعه ولم تجمع في كتاب سواه ».[٢]
وكان هذا الكتاب هو الدافع الأول لابن نجيم في تأليف كتابه (الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان) ويصرح بهذا في خطبة الكتاب بقوله:

« وإن المشايخ الكرام قد ألفوا لنا ما بين مختصرٍ ومطولٍ من متونٍ وشروحٍ وفتاوى،واجتهدوا في المذهب والفتوى،وحرروا ونقحوا شكر الله سعيهم،إلا أني لم أر لهم كتاباً يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملاً على فنونٍ في الفقه... ».[٣]

القواعد في الفروع: تأليف بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ):

جمع القواعد الفقهية ورتبها على حروف المعجم،فبدأ بقواعد الإباحة ذاكراً القواعد والأمثلة من الفروع التي تدخل تحتها، ذكر في خطبة الكتاب أهمية هذا النوع من علوم الفقه،والجهود التي بذلها في جمعها ومنهجه في عرضها بقوله:

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٥٨ .
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٠٠ .
(٣) زين العابدين ابراهيم بن نجيم، الأشباه والنظائر (مصر: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع ١٣٨٧/١٩٦٨)، ص ١٥.

« وهذه قواعد تضبط للفقيه أصول المذهب،وتطلعه من مآخذ الفقه على نهاية المطلب وتنظم عقده المنثور في سلك، وتستخرج له ما لم يدخل تحت ملك، أصّلتها لتكون ذخيرة عند الاتفاق، وفرّعت عليها من الفروع ما يليق بتأصيلها على الخلاف والوفاق، وغالبها بحمدالله فيما لا عهد للأنام بمثلها، ولا ركضت جياد القراع في جواد سهلها، تتنزه في رياضها عيون العقول، ويكرع من حياضها لسان المنقول، وتستخرج من أبحر المعاني درها الثمين، ويتناول عقدها الفريد باليمين، ورتبتها على حروف المعجم؛ليسهل تناول طرازها المعلم، والله المسؤول وهو خير مأمول... ».

الأشباه والنظائر: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي (ت ٩١١ هـ):

رتبه السيوطي على كتب سبعة:

الكتاب الأول: في شرح القواعد الخمس التي ذكر الأصحاب أن جميع مسائل الفقه يرجع إليها.

الكتاب الثاني: في قواعد كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي أربعون قاعدة.

الكتاب الثالث: في القواعد المختلف فيها.

الكتاب الرابع: في أحكام يكثر دورها، ويقبح بالفقيه جهلها.

الكتاب الخامس: في نظائر الأبواب التي هي من بابٍ واحدٍ، مرتبةٍ على أبواب الفقه.

الكتاب السادس: فيما افترقت فيه الأبواب المتشابهة.

الكتاب السابع: في نظائر شتى.

صدر كلّ قاعدة بأصلها من الحديث والأثر كما قدم بين يدي الكتاب الأول فصلاً في فائدة علم الأشباه والنظائر. وقد ذكر السيوطي في أشباهه النحوية أن « أول من فتح هذا الباب شيخ الإسلام

ابن عبد السلام في قواعده الكبرى، فتبعه الزركشي في القواعد، وابن الوكيل في أشباهه، وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب ابن الوكيل بإشارة والده في ذلك، كما ذكره في خطبته، وجمع أقسام الفقه وأنواعه ولم يجمع في كتاب سواه».[1]

---

(١) كشف الظنون. ج ١ . ص ١٠٠ . ١٨٦ .

القواعد الكبرى والقواعد الصغرى: تأليف سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي (ت ٧١٠ هـ):

ذكرهما ابن بدران في كتابه (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) دون أن يقدم لهما أي تعريف بتنظيمهما ومنهج المؤلف فيهما. كما نوه عنها في كشف الظنون.[١].

القواعد النورانية: تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

تكلم على القواعد الفقهية،وقد تناولها بطريقة خاصة ذلك أنه رتب كتابه هذا على أساس الموضوعات الفقهية ابتداءً بموضوعات الطهارة والنجاسة وانتهاءً بباب الأيمان والنذور. وذكر في كلّ موضوع منها القواعد والضوابط التي تحكمها،واختلاف آراء الفقهاء مع الاستدلال لكلّ وما يتفرع عن ذلك من فروع فقهية.

قسم الكتاب إلى أصول وقواعد.

خص الأصل الأول بالصلاة. ويدخل تحته فصول، الأصل الثاني الزكاة وتحته فصول،الأصل الثالث الصيام. الأصل الرابع الحج، ثم بحث العقود من المعاملات المالية،والنكاحية وغيرها،وحصر أحكامها في خمس قواعد:

القاعدة الأولى : في صيغ العقود.

القاعدة الثانية : في المعاقد حلالها وحرامها.

القاعدة الثالثة : العقود والشروط فيها.

القاعدة الرابعة : الشرط المتقدم على العقد.

القاعدة الخامسة : في الأيمان والنذور.

---

(١) ابن بدران، ص ٢٣٦ ؛ كشف الظنون. ج١. ص١٥٩.

القواعد: تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)

ذكر فيها مائة وستين قاعدة فقهية وأردفها بفصلٍ في فوائد تلحق بالقواعد في مسائل مشتهرة،فيها اختلاف في المذهب،يبني على الاختلاف فيها فوائد متعددة بلغت إحدى وعشرين فائدة. ومنهجه في عرض القواعد أنه يذكر القاعدة الفقهية،والخلاف فيها أولاً في أسلوبٍ متينٍ محكم يعسر فهمه أحياناً،لشدَّة حبكها،ودقَّة أسلوبها،وتماسك عباراتها،ثم يتبعها بسرد الفروع من كلّ فصلٍ وبابٍ،في عرضٍ مبسطٍ، وتحليلٍ واف. بدأها بالقاعدة الأولى القائلة: «الماء الجاري هل هو كالراكد أو كلّ جرية منه لها حكم الماء المنفرد. فيه خلاف في المذهب ينبني عليه مسائل» ثم يعدد بعد ذلك المسائل المنطوية تحتها على ضوء الخلاف القائم فيها. وختمها بالقاعدة القائلة:

«تستعمل القرعة في تمييز المستحق إذا ثبت الاستحقاق ابتداءً لمبهم غير معينٍ عند تساوي أهل الاستحقاق. وتستعمل أيضا في تمييز المستحقّ المعين في نفس الأمر عند اشتباهه،والعجز على الاطلاع عليه، وسواء في ذلك الأموال والأبضاع في ظاهر المذهب...» وقد نوه حاجي خليفة بقيمتها العلمية في قوله:

«وهو كتاب نافع من عجائب الدهر حتى انه استكثر عليه، وزعم بعضهم أن ابن رجب وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيمية فجمعها، وليس الأمر كذلك بل كان رحمه الله فوق ذلك»[1].

ولخصها القاضى أحمد بن عبدالله القارى، وجعلها مقدمة لكتابه (مجلة الأحكام على مذهب الامام احمد بن حنبل)(٢)

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥ . ١٣٥٩

(٢) مجلة الأحكام الشرعية على مذهب الامام أحمد ، دراسة وتحقيق عبدالوهاب ابراهيم ابوسليمان ومحمد ابراهيم احمد على (جدة : تهامة) ص ٧٧

تخريج الفروع على الأصول: تأليف شهاب الدين محمود بن أحمد الزنجاني (ت ٦٥٦ هـ):

رتب المؤلف كتابه على أبواب الفقه، وجعل الأصول والقواعد تابعة لتلك الأبواب، لأنه قصد تطبيق الفروع الفقهية على الأصول، وقد أوضح عن الدافع لتأليف هذا الكتاب، والمنهج الذي سار عليه بقوله:

« ثم - لا يخفى عليك أن الفروع إنما تبنى على الأصول وأن من لا يفهم كيفية الاستباط ولا يهتدي إلى وجه الارتباط بين أحكام الفروع وأدلتها التي هي - أصول الفقه - لا يتسع له المجال، ولا يمكنه التفريع عليها بحال، فإن المسائل الفرعية على اتساعها وبعد غاياتها لها أصول معلومة، وأوضاع منظـومة، ومن لم يعرف أصولها وأوضاعها لم يحط بها علماً.
وحيث لم أر أحداً من العلماء الماضين والفقهاء المتقدمين تصدًى لحيازة هذا المقصود، بل استقلّ علماء الأصول بذكر الأصول المجردة، وعلماء الفروع بنقل المسائل المبددة، من غير تنبيهٍ على كيفية استنادها إلى تلك الأصول، أحببت أن أتحف ذوي التحقيق من الناظرين بما يسرُّ الناظرين، فحررت هذا الكتاب، كاشفاً عن البناء اليقين، فذلّلت فيه مباحث المجتهدين، وشفيت غليل المسترشدين فبدأت بالمسألة الأصولية التي ترد إليها الفروع في كل قاعدة، وضمنتها ذكر الحجة الأصولية من الجانبين، ثم رددت الفروع الناشئة منها إليها، فتحرر الكتاب مع صغر حجمه، حاوياً لقواعد الأصول، جامعاً لقوانين الفروع، واقتصرت على ذكر المسائل التي تشتمل عليها تعاليق الخلاف، روماً للاختصار، وجعلت ما ذكرته أنموذجاً لما لم أذكره ودليلاً على الذي لا تراه من الذي ترى ».

مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول: تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي التلمساني (ت ٧٧١ هـ):

يتميز الكتاب كما هو واضح من عنوانه بتطبيق المسائل الفقهية على

القواعد الأصولية. يذكر القواعد الأصولية، ويفصح عن ثمرة الخلاف فيها بآيات الأحكام والأحاديث والآثار. رتب القواعد الأصولية حسب انتمائها إلى الموضوعات الأصولية في كتب الأصوليين، غير أن الترتيب العام للموضوعات الأصولية في الكتاب بناه على منهج خاص يختلف عما هو مألوف عند الأصوليين.

وقد لخص هذا الاتجاه في تبويب موضوعاته بقوله:

«اعلم أن ما يتمسك به المستدل على حكم من الأحكام في المسائل الفقهية منحصر في جنسين: دليل بنفسه، ومتضمن للدليل.

الجنس الأول: الدليل بنفسه وهو متنوع نوعين، أصل بنفسه ولازم عن أصل.

النوع الأول: الأصل بنفسه وهو صنفان: أصل نقلي وأصل عقلي.

الصنف الأول: وهو الأصل النقلي.

(اعلم) أن الأصل النقلي يشترط فيه أن يكون صحيح السند إلى الشارع صلوات الله عليه. متضح الدلالة على الحكم المطلوب، مستمرّ الإحكام راجحاً على كلّ ما يعارضه، فهذه أربعة شروط ينبغي أن نعقد في كل شرط باباً».

ثم بدأ بحث هذه الموضوعات واحداً بعد الآخر.

بحث أولاً الأصل النقلي، وتكلم في الباب الأول منه عن السند، وفي الثاني: في كون الأصل النقلي متضح الدلالة وناقش فيه المنطوق والمفهوم.

الباب الثالث: في كون الأصل النقلي مستمرُّ الإحكام، ويجب فيه موضوع النسخ.

والباب الرابع: في كون الأصل النقلي راجحاً، وبحث فيه التعارض والتراجيح.

ثم انتقل بعد ذلك لبحث الصنف الثاني مما هو أصل بنفسه، وهو الأصل العقلي وتكلم فيه عن الاستصحاب. وبعد ذلك تكلم عن النوع الثاني وهو ما كان

لازماً عن أصل وبحث فيه موضوع القياس وأحكامه.

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن القرشي الأسنوي الشافعي (ت ٧٧٥ هـ):

نهج في عرض القواعد الأصولية والفروع بالبدء بذكر القاعدة الأصولية، ثم يتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها، ويوضح هذا في قوله:

«فأذكر أولاً المسألة الأصولية بجميع أطرافها،منقحة مهذبة ملخصة، ثم أتبعها بذكر شيء مما يتفرع عليها،ليكون ذاك تنبيهاً على ما لم أذكره، والذي أذكره على أقسام فمنه ما يكون جواب أصحابنا فيه موافقاً للقاعدة، ومنه ما يكون مخالفاً لها، ومنه ما لم أقف فيه على نقل بالكلية فأذكر فيه ما تقتضيه قاعدتنا الأصولية ملاحظاً أيضاً القاعدة المذهبية،والنظاير الفروعية، وحينئذ يعرف الناظر مأخذ ما نصّ عليه أصحابنا، وأوصلوه وأجلوه أو فصّلوه، ويتنبه به على استخراج ما أهملوه... فإن المذكور (التمهيد) جامع لذلك وافٍ بما هنالك، لا سيا أن الفروع المشار إليها مهمة مقصودة في نفسها بالنظر، وكثير منها قد ظفرت به في كتب غريبة، أو عثرت به في غير مظنته،أو استخرجته أنا وصورته...».

جاء ترتيب القواعد الأصولية في معرض أبوابها التي تنتمي إليها في علم الأصول. بدأ بباب الحكم الشرعي وأقسامه،وعرض تحته القواعد الأصولية والفروع التي تدخل تحتها في (مسائل)،ثم قسم الموضوعات الأخرى إلى سبعة كتب:

الأول: الكتاب (القرآن) ومباحثه.

الثاني: في السنة.

الثالث: في الإجماع.

الرابع: في القياس.

الخامس: في دلايل اختلف فيها.

السادس: في التعادل والتراجيح.

السابع: في الاجتهاد والتقليد.

والكتاب في مجموعه نموذج جيد لأصول الفقه التطبيقي، وهو ومجموعة الكتب الأخرى في هذا المجال تجعل الدارس يلمس بشكل مباشر الفائدة والجدوى من علم الأصول.

القواعد والفوائد الأصولية: تأليف أبي الحسن علاء الدين (ابن اللحام) علي بن عباس البعلي الحنبلي (ت ٨٠٣ هـ):

ذكر فيه ستاً وستين قاعدة أصولية ثم أردف كلّ قاعدة بفروع فقهية عديدة توضح جوانب تلك القاعدة بما فيها من اتفاق أو اختلاف، وكثيراً ما يتبع هذا بفوائد مهمة مناسبة لما قبلها. وفي ذكر الخلاف لا يتوقف على الحنابلة فقط بل إنه أيضا يعرض لخلاف الفقهاء سواهم. وفي نهاية الكتاب مجموعة من الفوائد الفقهية والأصولية وضعت ملحقاً لتلك القواعد الأصولية. ومن ميزاته سلاسة العبارة ووضوح المعنى.

الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم: تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيدالبطليوسي(ت٥٢١هـ):

«أرجع فيها الأسباب الموجبة للخلاف إلى ثمانية أوجهٍ هي: اشتراك الألفاظ والمعاني، الحقيقة والمجاز، الافراد والتركيب، الخصوص والعموم، الرواية والنقل، الاجتهاد فيما لا نصّ فيه، الناسخ والمنسوخ، الإباحة والتوسيع.

وقف ابن السيد طويلاً إلى حدّ ما - عند الأسباب الأربعة الأولى، وهي أسباب تعود إلى موضوع اللغة كما هو واضح ففصل فيها القول، واستشهد لما بما حضره - وهو كثير - من كلام العرب نثراً وشعراً، وإذا جاز لنا أن نعد هذه الأسباب الأربعة قسيماً للسبب الخامس.... فإن موضوع الرواية والنقل ربما كان لا يزال فيه متسع للمزيد من القول في كتاب ابن السيد رحمه الله على دقة التقسيم والتعليل في هذا الباب. وكأني بالرسالة القيمة التي كتبها شيخ الإسلام ابن تيمية - رفع الملام عن الأئمة الأعلام - تكمل هذا النقص وتسده...»[1].

رفع الملام عن الأئمة الأعلام: تأليف شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ):

في هذا الكتاب يبرئ شيخ الإسلام ابن تيمية الأئمة المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً من مخالفة الرسول ﷺ في شيء من سننه، وأنهم جميعهم متفقون اتفاقاً يقيناً على وجوب اتباع الرسول ﷺ،وأنه إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلابدّ له من عذرٍ في تركه. وأرجع هذه الأعذار إلى ثلاثة أصناف: أحدها: عدم اعتقاده أن النبي ﷺ قاله.

---

(١) ابن السيد البطليوسي. الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف. تحقيق محمد رضوان الداية. الطبعة الأولى (دمشق: دار الفكر. ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م). ص٩.

الثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.
الثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.
ثم ذكر أن هذه الأصناف الثلاثة تتفرع إلى أسباب متعددة. وجاء الكتاب بعد هذا تحليلاً وتفصيلاً لتلك الأسباب مستوفاة الدراسة والبحث على الطريقة الدقيقة التي عرفت عنه.

الانصاف في بيان سبب الاختلاف في الأحكام الفقهية: تأليف شاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي (ت ١١٧٦ هـ):

رسالة جامعة مفيدة وضعها المؤلف جواباً لسؤال عن سبب اختلاف الصحابة ومن بعدهم في الأحكام الفقهية بخاصة. اشتملت على الموضوعات التالية:

باب أسباب اختلاف الصحابة والتابعين في الفروع.
باب أسباب اختلاف مذاهب الفقهاء.
باب أسباب الاختلاف بين أهل الحديث،وأصحاب الرأي.
باب حكاية الناس قبل المائة الرابعة،وبيان سبب الاختلاف بين الأوائل والأواخر في الانتساب إلى مذهب من المذاهب وعدمه.
باب حكاية ما حدث في الناس بعد المائة الرابعة.

وجاء في مقدمة الرسالة قول المؤلف:
«إن الله تعالى ألقى في قلبي وقتاً من الأوقات ميزاناً أعرف به سبب كل اختلاف وقع في الملة المحمدية على صاحبها الصلوات والتسليمات. وأعرف به ما هو الحق عند الله وعند رسوله. ومكنني من أن أبين ذلك بياناً لا يبقى معه شبهة ولا إشكال».

• مصادر تراجم الفقهاء وطبقاتهم •

كتب طبقات الفقهاء

يذكر الدكتور إحسان عباس في تقديمه لكتاب (طبقات الفقهاء) لأبي اسحاق الشيرازي أن:

« هنالك عدداً من الكتب تناولت طبقات الفقهاء قبل أن يكتب أبو إسحاق كتابه هذا، عرفنا منها:

١ - طبقات الفقهاء والمحدثين للهيثم بن عدي (ت٢٠٧هـ). في أربعة مجلدات.

٢ - المذهب في ذكر شيوخ المذهب، وهو خاص بالشافعية لأبي حفص عمر ابن علي المطوعي.

٣ - مختصر في مولد الشافعي، عدَّ في آخره جماعة من الأصحاب لأبي الطيب الطبري (ت ٤٥٠ هـ) استاذ أبي اسحاق الشيرازي.

٤ - كتاب مختصر في الطبقات لأبي عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت ٤٥٨ هـ).

٥ - طبقات الفقهاء للحسن بن أحمد البغدادي الحنبلي المعروف بابن البناء (- ٤٧١ هـ). »[١]

طبقات الفقهاء: تأليف أبي إسحاق الشيرازي الشافعي (ت٤٧٦هـ):

وضح منهجه بقوله:

« هذا كتاب مختصر في ذكر الفقهاء، وأنسابهم، ومبلغ أعمارهم، ووقت وفاتهم، وما دلّ على علمهم من ثناء الفضلاء عليهم، وذكر من أخذ عنهم العلم من أتباعهم وأصحابهم، لا يسع الفقيه جهله، لحاجته إليه في معرفة من يعتبر قوله في انعقاد الإجماع، ويعتدّ به في الخلاف، وبدأت بفقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم من بعدهم من التابعين، وتابعي التابعين رحمهم الله، ثم بفقهاء الأمصار ».[٢]

---

(١) أبو اسحاق الشيرازي. طبقات الفقهاء. تحقيق وتقديم د. إحسان عباس (بيروت: دار الرائد العربي. ١٩٧٠م). ص٢٣.

(٢) المصدر نفسه. ص ٣١.

بدأ بفقهاء الشافعية، ففقهاء الحنفية،ففقهاء المالكية،ففقهاء الحنابلة،ثم فقهاء الظاهرية طبقة بعد طبقة.

وجاء بعده من العلماء من ألف تمات وتكملة لما بدأه أبو إسحاق في كتابه الطبقات من ذلك:

١ - طبقات الفقهاء لأبي عبدالله محمد بن عبد الملك بن ابراهيم الهمذاني (ت ٥٢١ هـ) ويقول ابن خلكان: إنه ذيل على طبقات أبي إسحاق.

٢ - طبقات الفقهاء لعلي بن أنجب الساعي البغدادي (- ٦٧٤هـ)، وقد ذكر صاحب كشف الظنون أنه ذيل على طبقات الشيرازي.

وقد كثرت الكتب في طبقات الفقهاء بعد الشيرازي، منها العام الجامع، ومنها المقصور على رجال مذهب واحد[1] وهو ما يجري عرضه فيما يأتي:

مصادر تراجم فقهاء المذهب الحنفي:

الجواهر المضية في طبقات الحنفية: تأليف محي الدين عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المصري الحنفي (ت ٧٧٥ هـ):

« رتب التراجم على الحروف، ثم ذكر الكنى، والأنساب، والألقاب، ثم ختم بكتاب الجامع، وفيه فوائد، وقدم مقدمة تشتمل على ثلاثة أبواب:

الأول : في الأسماء الحسنى.

الثاني : في أسماء الرسول عليه الصلاة والسلام.

الثالث : في مناقب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ».[2]

تاج التراجم في طبقات الحنفية: تأليف الشيخ أبي العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ):

ترجم فيه لمائتين وسته وثمانين فقيهاً من فقهاء الأحناف، قاصداً الاقتصار على ذكر من له تصنيف، مقتفياً في هذا المنهج شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقريزي. ورتب التراجم ترتيباً هجائياً.

(١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٢) كشف الظنون، ج ١، ص ٦١٦.

الطبقات السنية في تراجم الحنفية: تأليف المولى تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي المصري الحنفي (ت ١٠٠٥ هـ):

« يعتبر من أشمل الكتب في هذا الموضوع،لأنه استقى مادته من الكتب التي سبقته،كما أنه لقي كثيراً من المترجين المعاصرين له،وأفاد منهم ، إلى جانب ما تعرض له من أبواب الفقه،وعيون المسائل في مختلف المعارف، ورتب التراجم ترتيباً هجائياً،وذيله بأبواب الكنى، والألقاب،والأبناء والأنساب مما جعله قريب الجنى ، داني القطوف للدارسين والباحثين »[١]

بدأه بسيرة الرسول ﷺ وفوائد تتعلق بفنّ التاريخ ثم ترجم لمائتين وستة وسبعين فقيهاً عدا ترجمة الإمام أبي حنيفة التي أطنب فيها القول.

الفوائد البهية في تراجم الحنفية: تأليف العلامة محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤ هـ):

ذكر فيه مشاهير الحنفية إلى عصره مرتباً تراجمهم على حسب حروف المعجم.

---

(١) الطبقات السنية ، تصدير: محمد ابوالفضل ابراهيم وتحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، ص ٧.

ترتيب المدارك،وتقريب المسالك،لمعرفة أعلام مذهب مالك: تأليف القاضي عياض بن موسى السبتي (ت ٥٤٤ هـ):

بدأه بمقدمات تشتمل على أبواب:في ذكر المدينة وفضلها،وتقديم علمائها، وترجيح مذهب مالك بن أنس،واقتداء الأئمة به،وثناء العلماء عليه،ثم أثبت بعد ذلك جريدة في أسماء مشاهير الرواة عن مالك،وحملة الفقه والعلم عنه، ثم ابتدأ بذكر الفقهاء من أصحابه خاصة،ثم بأتباعهم طبقة،طبقة وأخلافهم أمة أمة إلى شيوخه الذين أدركهم،والأئمة الذين عاصرهم.

الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: تأليف برهان الدين ابراهيم ابن علي بن محمد بن فرحون اليعمري المدني المالكي (ت ٧٩٩ هـ):

ترجم فيه لستمائة ونيف وثلاثين فقيهاً مالكياً،مرتباً على حروف المعجم، بدأه بمقدمة تشتمل على ترجيح مذهب مالك،والحجة في وجوب تقليده، ثم أتبع هذا بذكر ترجمة الإمام مالك،والتعريف بنبذة يسيرة من أحواله، وقد جمع كتابه هذا من نحو عشرين كتاباً.

أوضح في المقدمة الجوانب التي نالت اهتمامه عند سرد التراجم فقال:
«وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز مشاهير الرواة،وأعيان الناقلين للمذهب والمؤلفين فيه ومن تخرج به أحد من المشاهير،وجماعة من حفّاظ الحديث، وأضربت عن ذكر المشاهير إيثاراً للاختصار،لأن الإحاطة بهم متعذرة، واستيفاء من يمكن ذكره يخرج عن المقصود ، وذكرت جماعة من المتأخرين ممن لم يبلغ درجة الأئمة المقتدى بهم،قصداً للتعريف بحالهم،لكونهم قصدوا التأليف ولأن لكلّ زمان رجالاً».[1]

نيل الابتهاج بتطريز الديباج: تأليف أبي العباس أحمد بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت المعروف ببابا التنبكتي (ت ١٠٣٢ هـ):

---

(١) ابن فرحون، الديباج المذهب، ص ٢ .

مرتب على حروف المعجم،وطبع تكملة وتتمة لديباج ابن فرجون،إذ استدرك عليه بعض ما فاته،وترجم لمن جاء بعد وفاته من أئمة المذهب وهو ما نوه عنه في المقدمة بقوله:

«لولا فضل المولى ذي الفضل والإحسان،الذي يفتح على من يشاء من عباده بما شاء من أنواع الامتنان ما جمعت في هذه الكراريس ما تيسر لي من ذلك ممن ليس في ديباج ابن فرحون مذكورة. وزدت في بعض تراجم من ذكره ما ترك من أوصافه المشكورة،فجاء بحمدالله تعالى فوق ما أردت».[1] وذكر أنه زاد على الديباج لابن فرحون بما يزيد على مائتين من عدده.

شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: تأليف محمد بن محمد مخلوف:

يحتوي الكتاب على مقدمة ومقصد. أما المقدمة فتشتمل على سبع فوائد في فضيلة علم التاريخ، والجغرافيا، والإسناد، وتواتر القرآن الكريم، والفقهاء السبعة، ومعرفة طبقات الحديث والأئمة أصحاب السنن، والأئمة المجتهدين، ثم خصائص هذه الأمة.

أما المقصد فإنه مؤلف من سبع وعشرين طبقة ابتداءً من طبقة الرسول ﷺ إلى الطبقة السابعة والعشرين طبقة شيوخه ومن عاصرهم،ووصل عدد من ترجم لهم نحو الثانية عشر مائة. وختمه بخاتمة في تاريخ فنون السنة وأدوارها، وتتمة في طبقات أمراء إفريقية.

---

(١) التنبكتي. نيل الابتهاج بتطريز الديباج، ص١٩.

• مصادر تراجم فقهاء الشافعية:

كتاب طبقات الفقهاء الشافعية: تأليف أبي عاصم محمد بن أحمد العبادي (ت ٤٥٨ هـ)

عمد إلى أسماء الذين عرفهم من أصحاب الشافعي رحمه الله،وأشياعه،وأنصاره، ورواته فترجم لهم،وتكلم عن صفاتهم. وما يروى عنهم من المسائل والأقوال. بدأ أولاً بترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه، ثم قسم أصحابه إلى ستّ طبقات.

طبقات الشافعية الكبرى: تأليف تاج الدين عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٧١ هـ):

قدم المؤلف لكتابه بمقدمة طويلة، استغرقت مجلداً كاملاً. وضّح خلاله التعريف بمنهجه في عرض التراجم،ومحتوى الكتاب من العلوم والفنون. كما تعرض إلى سرد أسماء المؤلفين في طبقات الشافعية قبله. وهنا نقتبس جملاً مما ذكره في هذه الجوانب.

يتحدث عن منهجه في عرض التراجم وترتيبها بقوله:

«فأنزلت الشافعية رضي الله عنهم في طبقات. وضربت لكل منهم في هذا المجموع سرادقات، ورتبتهم على سبع طبقات. كل مائة عام طبقة».[1]

«ونجري في كل طبقة على حروف المعجم. ونأتي بترتيب أشرح فيه الاختيار الحسن والجمّ،ونقضي لمن اسمه محمد أو أحمد بالتقديم. ونمضي ذلك وإن كان الترتيب يقضي لمن اسمه ابراهيم إجلالاً لهذين الاسمين الشريفين...».[2]

وفيما يتصل بمحتوى الكتاب يقول:

«وهذا كتاب حديثٍ وفقه. وتاريخ وأدب. ومجموع فوائد،تنسل إليه الرغبات من كل حدب، نذكر فيه ترجمة الرجل مستوفاة على طريقة

---

(١) ابن السبكي. ج ١. ص ٢٠٧

(٢) المصدر نفسه. ج ١. ص ٣٤٥

المحدثين والأدباء. ونورد نكتاً تسحر عقول الألباب.... ولم نخل الكتاب عن زوائد تقرّ العين، وفرائد... وفوائد... ولربما جرت مناظرة بين كثيرين فشرحناها على وجهها، غير تاركين للفظة منها، أو كاينة تاريخية فأوردناها... فاحتوى هذا المجموع على أشعار غالية الأسعار، وحكايات ليس فيها شكايات. ومواعظ يصمت عندها اللافظ، ومناظرات رياضها ناضرات...، وتعاليل ألذّ عند النديم من اليعاليل، ونوادر تتبعها مواعظ وزواجر. وملح للحسن فيها لمح.

وكل هذا وراء مقصودنا الأعم فيه... إذ أعظم مقاصدنا أنا عند الفراغ من ترجمة كلّ رجل،أو في أثنائها ننظر. فإن كان من المشهورين الذين طارت تصانيفهم فملأت الأقطار ودارت الدنيا، ولم نكتف بمصر من الأمصار، نظرنا فإن وجدنا تصنيفاً غريباً استخرجنا منه فوائد، أو مسائل غريبة، أو وجوها في المذهب واهية وكتبناها، وإلا فنذكر وجهاً وجهاً غريباً ذكر عنه، أو مقالة غريبة ذهب إليها. وشذ بها عن الأصحاب، وإن كان من المقلين أعملنا جهدنا في حكاية شيء من ذلك عنه... وبالجملة لم آل جهداً، ولم أدع الجنان يقرّ قراره ولا يهدأ، فبينا الفقيه منها في عريص الفروع المشتبكة، إذا به في رياض من آداب تحرك فاقد الحركة، وبينا الأديب في نشر حلل مطرزة،إذا به في مواعظ وحكم موجزة، وبينا المريد في سلوك الطريق إذا به في أحاديث مسندة يعلم أنها باب التوفيق، وبينا المؤرخ في حكايات انقضى زمانها،إذا به قد عبر على تراجم يعزّ على المنقب وجدانها... ».[1]

طبقات الشافعية: تأليف جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي (ت ٧٧٢ هـ)

جمع فيه المؤلف تسعاً وثمانين ومائتين وألف ترجمة لفقهاء المذهب الشافعي، رتبها ترتيباً أولياً حسب حروف المعجم، وجعل الشهرة هي مفتاح الترجمة، ثم ذكر في كل حرف فصلين أوله في رجال الشرح الكبير والروضة،والثاني في

---

(١) المصدر نفسه. ج١. ص٢٠٧. ٢٠٨. ٢٠٩.

الزائد عليها. وقد أخرجه عبدالله الجبوري محققاً عام ١٣٩١ هـ وذيله بفهارس مفصلة تسهل الاستفادة من الكتاب، ومن جملة الفهارس الملحقة بالكتاب فهرس الكتب التي نقل عنها الأسنوي، والكتب التي نقلت عن الأسنوي، وفهرس المعارف والفنون.

طبقات الشافعية: تأليف أبي بكر هداية الله الحسين (ت ١٠١٤هـ):

كتاب موجز في تراجم علماء الشافعية، ابتدأه بذكر الإمام الشافعي ومن كان في عصره وهي المائة الثالثة، وأنهاه بفقهاء القرن العاشر الهجري. قسم كتابه أبواباً وفصولاً، فالأبواب حسب المئات فيقول:

« باب في المائة التاسعة ». وأما الفصول فهي الخمسينات فيقول: « فصل في الخمسين الأولى منها »،و « فصل في الخمسين الثانية منها ». راعى في ترتيب التراجم الأقدم وفاة ممن يليه، وختم الكتاب بباب مستقلّ تحت عنوان (باب في ذكر كتب المذهب) دون فيه طائفةً كبيرةً من كتب المذهب الشافعي فقهاً وأصولاً.

• مصادر تراجم الحنابلة •

طبقات الحنابلة: تأليف القاضي أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى بن محمد ابن الحسين بن الفراء (ت ٥٢٧ هـ):

ترجم لأئمة وفقهاء الحنابلة،بدءاً بالإمام أحمد بن حنبل حتى سنة اثنتي عشرة وخمسمائة. رتب كتابه على أساس الطبقات،ويشرح منهجه في عرضها بقوله:

«وقد جعلناه ستّ طبقات:

الطبقة الأولى: في ذكر أصحاب إمامنا أحمد، ومن روى عنه حديثاً،أو مسألةً، أو حكاية. وذكرنا ما انتهى إلينا من مواليدهم ووفاتهم، ومصنفاتهم،ومن كان منسوباً إلى بلدٍ أو غيرها.

والطبقة الثانية: في ذكر أصحاب أصحابه،وكذلك الطبقات التي بعدهم على الترتيب.

وجعلنا الطبقة الأولى والثانية على حروف المعجم في أوائل الأسماء، وكذلك أسماء آبائهم، ليسهل على من أراد أن ينظر في ترجمة منها. وما بعدها من الطبقات على تقديم العمر والوفاة... »[1]

الذيل على طبقات الحنابلة: تأليف الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي،المعروف بابن رجب (ت ٧٩٥ هـ):

يعد هذا الكتاب امتداداً وتتمةً لطبقات أبي يعلى، إذ يبدأ في ترجمة فقهاء الحنابلة من الفترة التي انتهى إليها أبو يعلى. إلا أنه خالفه في المنهج؛ حيث رتبها حسب ترتيب السنين فيبدأ بوفيات المائة الخامسة،وينتهي بوفيات المائة السادسة. يتحدث عن منهجه في عرض التراجم وترتيبها في عبارة موجزة بقوله:

---

(١) أبو يعلى. طبقات الحنابلة (مصر: مطبعة السنة المحمدية) ص ٢٠.

«هذا كتاب جمعته، وجعلته ذيلاً على كتاب (طبقات فقهاء أصحاب الإمام أحمد) للقاضي أبي الحسين محمد بن القاضي أبي يعلى رحمهم الله تعالى. وابتدأت فيه بأصحاب القاضي أبي يعلى، وجعلت ترتيبه على الوفيات..»[1].

وتتميز هذه الطبقات بالترجمة الوافية لمن تعرض لهم، وذكر المسائل والخصائص العلمية،والمراسلات التي جرت للمترجم له بما يزود الباحث بكثير من الدراسات والتحليلات المفيدة، واستيفائه أسماء مؤلفات المترجم، وذكر الاختيارات الفقهية المنسوبة إليهم.

المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: تأليف برهان الدين ابراهيم ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح (ت ٨٨٤ هـ):

«ابتدأه بترجمة الإمام أحمد، ثم رتب تراجم الأصحاب على حروف المعجم إلى زمنه... غير أنه مال إلى الاختصار،وإذا ترجم من الأصحاب من له مؤلفات يذكر أحياناً كتاباً من مؤلفاته، وأحياناً لا يذكر منها شيئاً»[2].

المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد: تأليف أبي اليمن مجير الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن العليمي (ت ٩٢٨ هـ):

«جمع فيه التراجم التي وردت في الكتب التي سبقت كتابه،ابتداءً من الإمام أحمد، حتى إذا فرغ من تراجم الذين ترجم لهم العلماء السابقون عليه زاد عليهم إلى العصر الذي كان يعيش فيه، وقد اصطنع لنفسه منهجاً فيه نوع غرابة،فهو بعد أن ينتهي من ترجمة الإمام أحمد يترجم لأصحاب الإمام الذين ماتوا في حياة الإمام مرتباً لهم على سني الوفاة،ثم يترجم للطبقة الأولى من أصحاب الإمام الذين عرفت سنو وفاتهم وكانت وفاتهم بعد الإمام مرتبين على سني الوفاة أيضا، ثم يترجم للذين لم يصل إلى تاريخ وفاتهم من أهل هذه الطبقة مرتباً لهم على حروف المعجم ترتيباً غير دقيق، فإذا انتهى من هذه الطبقة،بجميع أنواعها التي نوعهم إليها انتقل إلى الطبقة الثانية وهلم جرا»[3].

---

(١) ابن رجب، الذيل على الطبقات (مصر: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٢ هـ ١٩٥٢).

(٢) ابن بدران، ص ٢٤٩.

(٣) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد. تحقيق محي الدين عبد الحميد. (مصر: مطبعة المدني). ص ٣٠.

• من مصادر تراجم فقهاء المذهب الأباضي:

طبقات المشائخ بالمغرب: تأليف أبي العباس أحمد بن سعيد الدرجيني (ت ٦٧٠ هـ):

كتاب مكون من جزئين، يترجم لرجال الأباضية العاملين بالشمال الإفريقي إلى حدود القرن السابع للهجرة.

وقد رتبه حسب ترتيب تاريخ أبي زكريا يحيى بن أبي بكر الذي يعتبر أصل هذا الكتاب. وذلك أنه يسمي كلّ من تيسر له ذكره ممن اشتملت عليه كلّ خمسين سنة من المئين. لأنه بهذه الطريقة يثبت أن إسناد أمر دينهم يكون جملة،عن جملة لا يتخلله خلل ولا اختلال فيكون في حكم التواتر. وعلى هذا الترتيب بلغ بهم إلى اثنتي عشرة طبقة.

قدم بين يدي الكتاب بمقدمة تضمنت شرح وتفسير ألفاظ اصطلح عليها الأباضية المتأخرون مثل:لفظة الغرابي. الختمة. الهجران، الظهور، الكتمان، ولاية الدفاع.

ثم تكلم عن أول داع لمذهب الأباضية بالمغرب، وذكر طرفاً من تاريخ الأمم المتقدمين. وبعد ذلك استعرض تراجم رجال الأباضية وذكر مناقبهم.

● من مصادر تراجم فقهاء الشيعة:

أمل الآمل: تأليف محمد بن الحسن (الحر العاملي) (ت ١١٠٤ هـ):

يعتبر من أوسع كتب التراجم الشيعية انتشاراً، يذكر المحقق السيد أحمد الحسيني في التعريف بالكتاب بأن المؤلف: «قدم للكتاب مقدمة طويلة فيها اثنتا عشرة فائدة، ذكر فيها مكانة الرواة والمحدثين، وجواز الخوض في أحوال الرجال، وكيفية معرفة العدالة، والتنديد بمن يرى لنفسه الفضل عندما يستدرك شيئاً على من سبقه، وتفضيل المتقدمين على المتأخرين، وبالعكس، ووجه الاهتمام بجمع العلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي، ووجه تقديم علماء جبل عامل على غيرهم من العلماء... الخ»[1].

تقسيم الكتاب:

قسم المؤلف الكتاب إلى قسمين هما:

«**القسم الاول:** يختصّ بتراجم علماء جبل عامل، وأسماه (أمل الآمل في علماء جبل عامل)، وفيه ما يربو على مائتي ترجمة، وقد حاول المؤلف أن يجمع كل التراجم المختصة بعلماء جبل عامل حتى الذين لم يقطنوا في جبل عامل بل كانوا ينسبون إليه فقط...

ومما يستحسن من المؤلف أنه توسع في هذا القسم.

القسم الثاني: ويذكر فيه العلماء المتأخرين عن الشيخ الطوسي، وبعض المعاصرين له، ومن قارب زمانه غير علماء جبل عامل حيث ذكرهم في القسم الأول، وسمى هذا القسم (تذكرة المتبحرين في العلماء المتأخرين).

وفي هذا القسم ما يقارب ألف ترجمة...

وشفع المؤلف هذا القسم بخاتمة طويلة فيها اثنتا عشرة فائدة، ذكر فيها

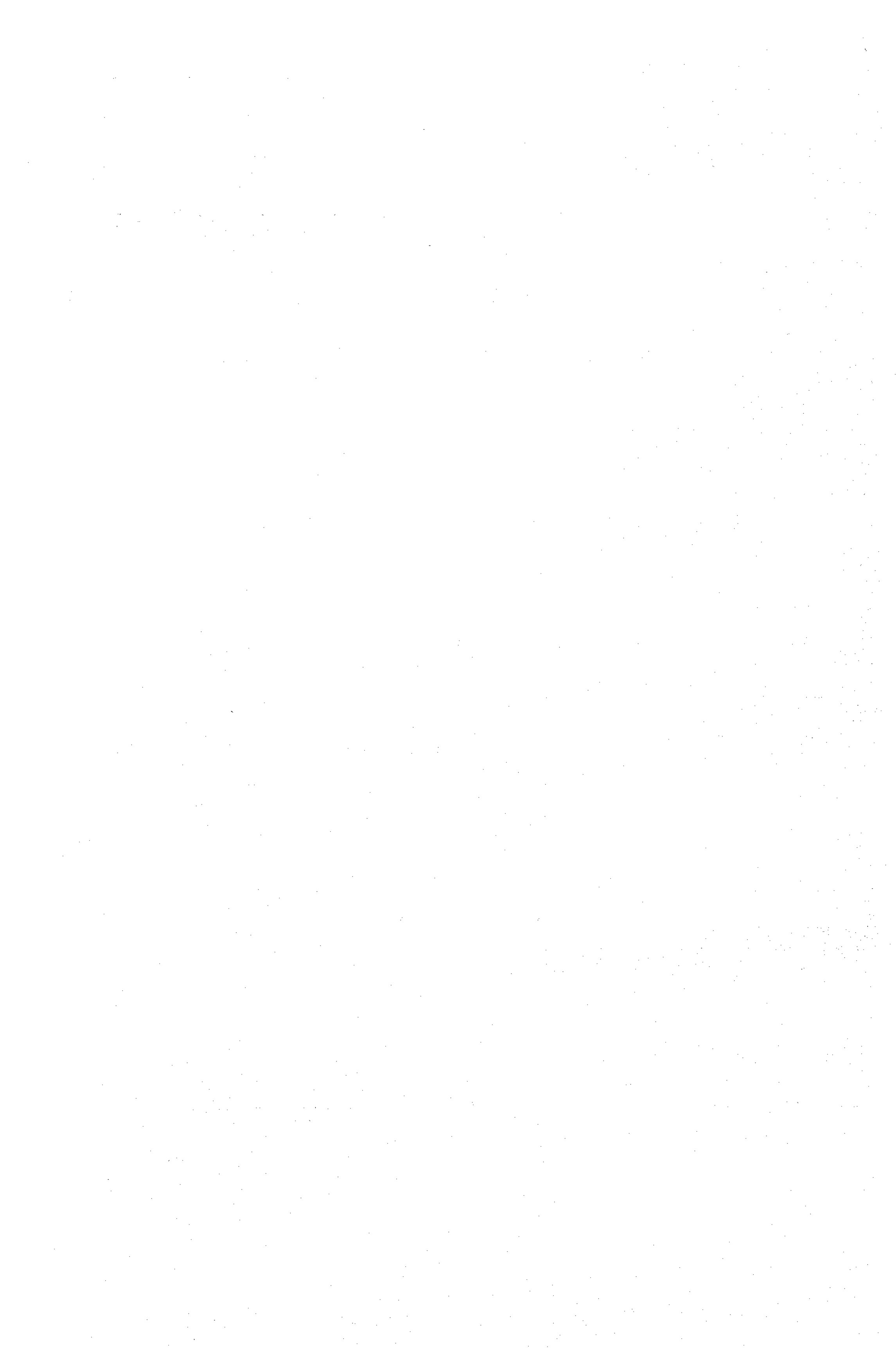
---

(١) أمل الآمل. تحقيق السيد أحمد الحسيني. (بغداد مكتبة الأندلس. الطبعة الأولى ١٣٨٥)، ج١، ص٥٣.

الكتب المجهولة التي ذكرها ابن شهر آشوب،وأنه ذكر أسماء من معالم العلماء ولم تكن في مصدر آخر... »[1].

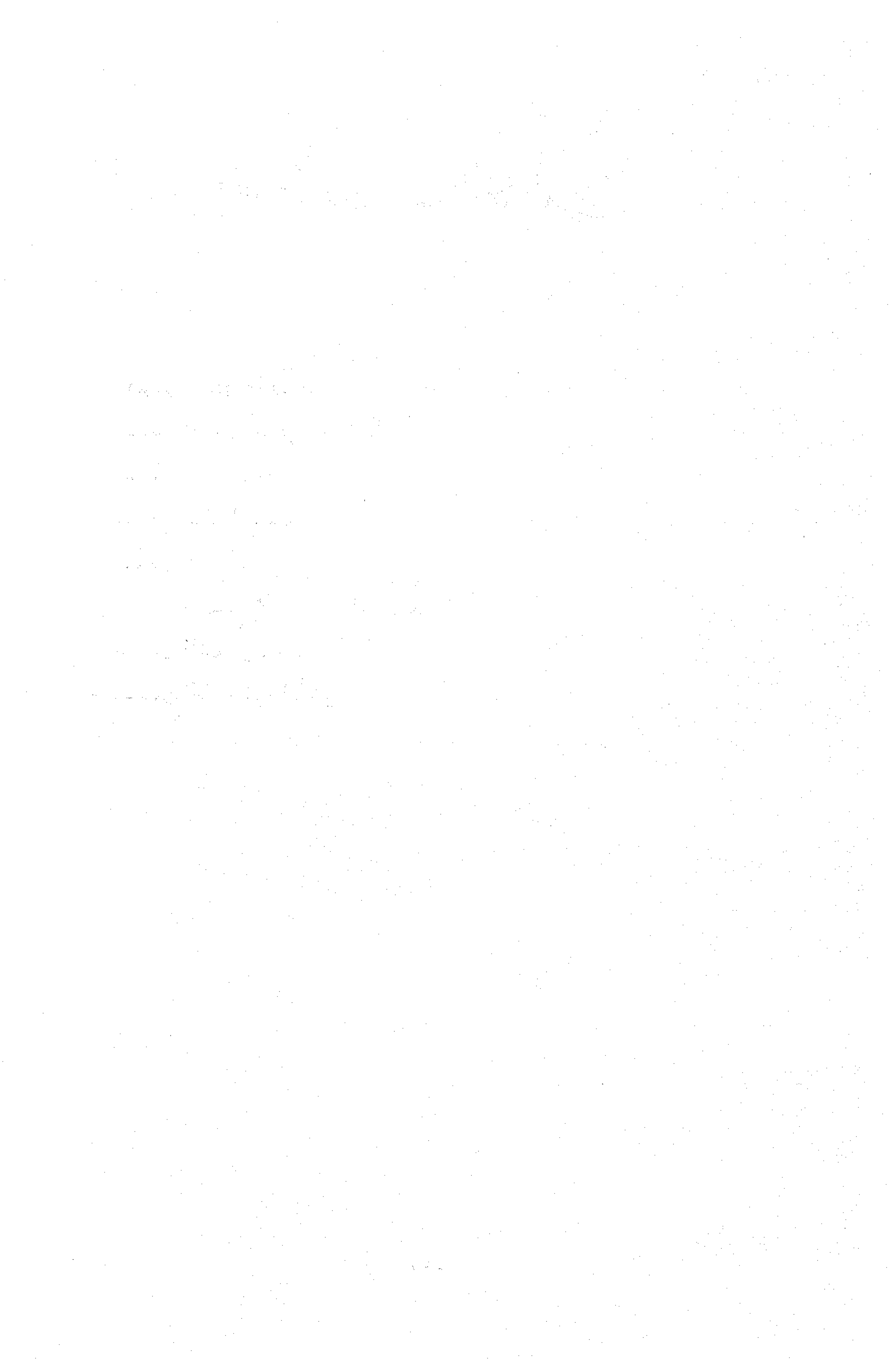
وذكر أخيراً «أن كتاب الأمل متمم لكتاب ميرزا محمد بن علي الاسترابادي في الرجال وتأصل مذهب الشيعة... »[2].

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٥ - ٥٧.
(٢) المصدر نفسه، جـ١، ص ٥٥ - ٥٧.



مَصَادِرُ دِرَاسَاتِ اللّغةِ العَرَبيّة

* مصادر النحو والصرف.
* مصادر أصول النحو.
* مصادر فقه اللغة.
* معاجم اللغة العربية.
* مصادر علم العروض.
* مصادر طبقات اللغويين والنحويين.
* مصادر النقد والبلاغة.
* مصادر الدراسات الأدبية.



كتاب سيبويه (الكتاب): تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت ١٨٠ هـ):

درج القدماء على استعظام كتاب سيبويه، فإذا أطلق (الكتاب) عند النحويين فهو المراد، كما سموه (قرآن النحو) يقول شوقي ضيف: «وكأنما أحسُّوا فيه ضرباً من الإعجاز لا لتسجيله فيه أصول النحو وقواعده تسجيلاً تاماً فحسب، بل أيضا لأنه لم يكن يترك ظاهرة من ظواهر التعبير العربيّ إلا أتقنها فقهاً وعلماً وتحليلاً»[١]

«جمع سيبويه في كتابه ما تفرق من أقوال من تقدَّمه من العلماء كأبي الخطاب الأخفش، والخليل، ويونس، وأبي زيد، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو ابن العلاء وغيرهم في علمي النحو والصرف؛ إذ كان النحو في ذلك الحين يطلق عليهما، واسمه يعمهما، وأكثرهم نقلاً عنه الخليل الذي كان لا يملُّ لقاءه، وأنابه في رواية الفنّ عنه، فكان كتاب سيبويه سجلاً لآراء الخليل في النحو، ولذا كثيراً ما يقول فيه (سألت الخليل) وإذا أضمر وقال مثلاً: - سألته - أو حدثني، أو قال لي، إنما يعني الخليل بن أحمد، وذلك مستفيض في الكتاب...

وقد ضمّ إلى أقوال هؤلاء العلماء ما استخرجه بنفسه، من القواعد اعتماداً على سماعه من العرب الخلص. فإذا اختلفت أقوال العلماء فإنه يحكيها ويوازن بينها، ثم يحكم بالترجيح.

كوَّن سيبويه كتابه من أقوال العلماء، ومما استنبطه هو بنفسه، فكان جماع الفنّ، شاملاً كل ما يحتاج إليه طالبه مع الترتيب والتبويب»[٢].

---

(١) شوقي ضيف. المدارس النحوية. الطبعة الثالثة (مصر: دار المعارف). ص ٦.

(٢) محمد الطنطاوي. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الطبعة الثانية. (مصر: مطبعة السعادة). ص ٦٧ - ٦٨.

قسم الكتاب إلى قسمين، وجاءت موضوعاته متسلسلة كالآتي:

الجزء الأول: اشتمل على ما يأتي:

الكلمة، فاعل اللازم والمتعدي من الأفعال وأشباهها، أسماء الأفعال، إضمار الفعل، المصادر المنصوبة، الحال، المفعول فيه، الجرّ والتوابع، عمل الصفات، بعض المنصوبات، المبتدأ والخبر، النكرة والمعرفة، الابتداء، إن وأخواتها، كم، النداء، الندبة، الترخيم، لا التبرئة، الاستثناء، الضمائر، أي، من، ذا، نواصب الفعل المضارع وجوازمه، أسماء الشرط، توكيد الأفعال، إن،وأن، أم، أو.

الجزء الثاني: ويشتمل من الموضوعات على:

ما ينصرف وما لا ينصرف، النسب، التصغير، حروف القسم، نونا التوكيد، إدغام المضعف، المقصور والممدود، تمييز الأعداد، التكسير، أوزان المصادر، صيغ الأفعال،ومعاني الزوائد، زنة المصادر ذوات الزوائد، أسماء الأماكن، اسم الآلة، ما أفعله، أحكام حلق العين، الإمالة، هاء السكت مع ألف الوصل، الوقف، هاء الضمير، الترنم، حروف الزوائد، القلب، الإعلال، وزن أفعلاء، التضعيف، الإدغام.. ما خفف شذوذاً »

إصلاح المنطق: تأليف أبي يوسف يعقوب بن إسحق المعروف بابن السّكيت (ت ٢٤٤ هـ):

يقول محقّق الكتاب:

« وهذا الكتاب قد أراد ابن السكيت أن يعالج داءً كان قد استشرى في لغة العرب والمستعربة، وهو داء اللحن والخطأ في الكلام. فعمد إلى أن يؤلف كتابه ويضمنه أبواباً يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان أو أكثر، وما يعل ويصحح، وما يهمز وما لا يهمز، وما

يشدد، وما تغلط فيه العامة. وقد عرف هذا الكتاب قديماً وعني به كبار اللغويين »[1].

كتاب التصريف: تأليف أبي عثمان المازني، النحوي البصري (ت ٢٤٧ هـ):

يعد أهمّ تصانيف المازني، وهو أول ما وصل إلينا من كتب تعنى بالصرف وحده مستقلاً عن النحو.

ينوه ابن جني به في خطبة شرحه بقوله:

« ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب التصريف، وأسدها، وأرصنها، عريقاً في الإيجاز والاختصار، عارياً من الحشو والإكثار، متخلصاً من كزازة ألفاظ المتقدمين، مرتفعاً عن تخليط كثيرٍ من المتأخرين، قليل الألفاظ، كثير المعاني، عنيت بتفسير مشكله، وكشف غامضه، والزيادة في شرحه... ».

كتاب المقتضب: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ):

يقول محقق الكتاب واصفاً أهمية هذا الكتاب في علم العربية،ومنهج المؤلف في معالجة الموضوعات النحوية:

« ألفه شيخ العربية في وقته في زمن شيخوخته،بعد أن اكتمل نضجه العقلي، وعمق تفكيره، واستوت ثقافته، لذلك كان أنفس مؤلفاته، وأنضج ثمراته...

والمقتضب أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح، والعبارة المبسوطة... وللمبرد ولع بتعليل الأحكام النحوية،فقد وقف وقفة طويلة ليعلل لِمَ كانت الأسماء على خمسة أصول؟ والأفعال لا تتجاوز الأربعة؟ ولِمَ عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف؟ وغير ذلك كثير.

---

(١) ابن السكيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون (مصر: دار المعارف). ص ١٢.

والمبرد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز، فلم يصطنع له العناوين المطولة، أو الخفية »[1].

بدأ كتابه بعنوان: (هذا تفسير وجوه العربيه وإعراب الأسماء والأفعال)، وختمه بباب الاستثناء.

وقد قام المحقق محمد عبد الخالق عضيمة بجهد مشكور في فهرست الموضوعات، وهو يرجع صعوبة الرجوع إلى كتب النحو والاستفادة منها بسبب عدم معرفة كتبه للفهارس الدقيقة الوافية، ولهذا فقد سلك في فهرس الموضوعات بجمع المسائل المتفرقة في أبوابٍ كثيرةٍ، وتجمعها جامعة واحدة في مكانٍ واحد، وينوه عن قيمة هذا العمل بقوله:

« وهذا الفهرس يعتبر دليلاً لكثير من أمهات كتب النحو، لأني قد حرصت على أن أثبت مراجع كثيرة لكلّ ما عرض له المبرد في المقتضب »[2].

ما ينصرف وما لا ينصرف: تأليف أبي إسحق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١ هـ):

هذا الكتاب يبحث في موضوع ما ينصرف وما لا ينصرف، وهو موضوع يحظى بعناية المؤلفين مذ ألفوا كتباً في النحو، فلا نجد كتاباً في النحو إلا وباب ما ينصرف وما لا ينصرف ينتظم منه صفحات تقلّ أو تكثر تبعاً لاهتمام المؤلف بهذا الباب، وبعضهم اهتمَّ به اهتماماً بالغاً حتى أفرده بكتابٍ مستقلّ مثل ثعلب في كتابه (ما يجري وما لا يجري)، والزجاج في هذا الكتاب بحث أول ما بحث في مقدمة الكتاب معنى المنصرف وغير المنصرف، وبين أن التنوين علامة لأمكن الأشياء عندهم، وقد يكون متمكناً لا تنوين فيه فيترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيل عندهم، وذلك كل ما لا ينصرف

(١) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (الجمهورية العربية المتحدة. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. لجنة إحياء التراث الإسلامي) جـ ١، ص ٦٦ - ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣ من الملحق « كلمة لا بدّ منها ».

غير منوّن ليفصل بين المستوفي التمكن، وبين الناقص التمكن. فهذه علة التنوين في جميع ما ينصرف، وعلة تركه في جميع ما لا ينصرف. ثم بعد ذلك بين منهجه بقوله:

« ونحن نبين ما ينصرف وما لا ينصرف مختصراً. ونملي منه القصد وقدر الحاجة،إلا أنا استقصينا شرح الأصل ليستدلّ به على كل الفروع فنجتزئ مع ذلك بالاختصار في ذكر الفروع إذا استقصينا الأصل إن شاء الله ».

« وهو في كتابه يورد آراء النحويين في المسألة التي يبحثها،فيعرض لآراء سابقيه... ونراه كثيراً ما يستحسن الآراء،ويختار منها ما يراه صواباً فتبدو شخصيته النحوية متميزة في اختياره للآراء واتباع من سبقه... والآراء التي ينفرد بها نراه يعلل لها بالاستدلال المنطقي أو القياس... »[1]

الجمل: تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ):

كتاب سهل العبارة واضح المعنى، استعان مؤلفه بالإكثار من الأمثلة والشواهد لتبسيط قواعده، وتوضيح المراد من عبارته.

قسم الكتاب إلى أربعة أرباع:

الربع الأول: اشتمل على خمسة وعشرين بابا. بدأه بعلامات الإعراب، وأنهاه بباب الصفة المشبهة.

الربع الثاني: اشتمل على اثنين وأربعين باباً، بدأه بالتعجب،وختمه بباب (كم).

الربع الثالث: اشتمل على ثمانية وثلاثين باباً ابتدأه بباب ما ينصرف وما لا ينصرف،وختمه بباب ما يحذف منه التنوين.

الربع الرابع: اشتمل على سبعة وثلاثين باباً، مبدوءاً بباب مواضع (ما)، ومختتماً بباب شواذّ الإدغام وهو آخر الكتاب.

---

(١) أبو اسحق الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة. (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية). ١٣٩١/١٩٧١)، ص ٢٧.

وجاءت عدة أبوابه جملة مائة واثنين وأربعين باباً.

قال في كشف الظنون: «وهو كتاب نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة. قالوا هو من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا انتفع به، ويقال إنه ألفه بمكة المكرمة، كان إذا فرغ من بابٍ طاف أسبوعاً، ودعا الله سبحانه وتعالى أن يغفر له وأن ينفع به قارئه، وله شروح أحسنهـا شرح الأستـاذ أبي محمد عبدالله بن السيد البطليوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ..[1]»واستدرك عليه ابن السيد البطليوسي في كتاب (إصلاح الخلل الواقع في الجمل) وقد امتدح الكتاب في المقدمة، وطريقته أن يبدأ بذكر المسألة التي يعترض عليها، ثم يأتي الجواب بعد عبارة (قال المفسر). وهو مخطوط بدار الكتب المصرية »[2]

الأفعال (تصاريف الأفعال): تأليف أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن ابراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف بابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ):

« موضوعه البحث عن صيغتي فعل وأفعل سواء اتفقتا في المعنى أو اختلفتا، أو حين لا يرد للعرب إلا إحداهما... وابن القوطية يبرز فضل الأفعال في مقدمة كتابه فيقول: اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سمتها العلماء الأبنية، وبعلمها يستدلّ على أكثر علم القرآن والسنة، وهي حركات مقتضيات، والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها، وهي أقدم منها بالزمان، وإن كانت الأسماء أقدم بالترتيب في قول الكوفيين... »

يحتوي المؤلف على مقدمة وثلاثة أقسام رئيسية:

المقدمة: عبارة عن موضوعات تمهيدية، فيتحدث عن الأفعال الثلاثية وأضربها: صحيحة، ومعتلة، ومضاعفة، ومتعدية... الخ. وعن مصادر الثلاثي،والشواذ في ذلك، واختلاف المصادر بالنسبة لاختلاف الصيغ...

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٦٠٣.

(٢) البير حبيب مطلق، الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف (بيروت: المكتبة العصرية بصيدا ١٩٦٧)، ص ٣١٥ - ٣٢٠.

القسم الأول: لما فيه فعل وأفعل.

القسم الثاني: لما فيه أفعل وحدها.

القسم الثالث: لما فيه فعل وحدها[1].

الاستدراك على سيبويه: تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت٣٧٩ هـ):

كان الزبيدي معجباً أشدّ الإعجاب بكتاب سيبويه،وينعى على الآخرين تأليفهم كتباً هي في حقيقتها تكرار ومسخ لما قاله صاحب الكتاب (سيبويه) من قبل. غير أن هذا الإعجاب لم يمنعه من وزن كتاب سيبويه بميزان الحقيقة، فهو يعرف ما له وما عليه. شرح المؤلف منهجه في مقدمة الكتاب بقوله:

« فرأيت أن أفرد في الأبنية كتاباً ألخص ذكرها فيه، وأبدأ بما يجب أن يكون صدراً لها ومدخلاً إليها مما يشاكلها وينتظم بها، بل هو أصل لها، وهي فرع منه مبنية عليه، وذلك بأن أبتدئ بذكر أقلّ أصول الأسماء والأفعال والحروف، وأكثر أصولها غير مزيدة، وأقصى ما تنتهي إليه الزيادة، ونذكر حروف الزيادة والبدل، ثم نعقب من بعد بأبنية الأسماء والأفعال على حسب ما ذكرها سيبويه بناءً بناءً ،ونعد ما نورد منها في كلّ باب حتى تأتي إحاطة العدد على جميع أبنية الأسماء والأفعال... »

ويمكن تقسيم الكتاب إلى مقدمة وإلى موضوعين رئيسيين:

فالمقدمة: تشتمل على الأبواب التالية:

١ - باب ذكر أقلّ أصول الأسماء وأكثر أصولها.

٢ - باب ذكر أقلّ أصول الأفعال وأكثر أصولها.

٣ - باب ذكر الحروف.

٤ - باب الحروف الزوائد وهي عشرة.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٠ - ١٧٢.

٥ - باب حروف البدل وهي اثنا عشر حرفاً.

الموضوع الرئيسي الأول: باب ذكر أبنية الأسماء.

الموضوع الرئيسي الثاني: باب ذكر أبنية الأفعال[١].

لحن العامة، لحن العوام: للمؤلف السابق

«نظر الزبيدي إلى لغة الناس من حوله فأحس أن هناك فارقاً ما بين لغتهم وبين اللغة الفصيحة، فأراد أن يبين هذه الأخطاء، أو ما اعتبره من الأخطاء. ويشرح لنا في المقدمة هذا الأمر فيقول:

«ولم تزل العرب في جاهليتها وصدر من إسلامها، تبرع نطقها بالسجية، وتتكلم على السليقة، حتى فتحت المدائن، ومصرت الأمصار، ودونت الدواوين، فاختلط العربيّ بالنبطيّ، والتقى الحجازيّ بالفارسيّ، ودخل الدين أخلاط الأمم، وسواقط البلدان، فوقع الخلل في الكلام، وبدأ اللحن في ألسنة العوام...

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية:

أ - ذكر ما أفسدته العامة وما وضعوه غير موضعه. وهو أكبر الأبواب الثلاثة..

ب - ومما وضعته العامة في غير موضعه، وهو باب متوسط.

ج - ومما يوقعونه على الشيء وقد يشركه فيه غيره، وهو أقصر الأبواب...»[٢]

شرح أبيات سيبويه: تأليف أبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله ابن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥ هـ):

تولى شرح وتحليل الأبيات الشعرية التي جاءت في كتاب إمام النحو وشيخ النحاة سيبويه.

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٦، ١٥٢.

يبدأ بشرح الألفاظ اللغوية، وبيان المعنى العام الذي وردت في سياقه، وأثناء ذلك يعرج على إعراب الكلمات، وفي عرض حديثه يناقش الاعتراضات الواردة على سيبويه في الاستشهاد، ويجيب عما يمكن الإجابة عليه، كما أنه يكمل الأبيات التي تذكر ناقصة، أو يضمّ إلى ما ذكر منها بيت الأبيات الأخرى، لكي يتبين المراد منها.

سر صناعة الإعراب: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ):

«هو دراسة صوتية واسعة لحروف المعجم ومخارجها وصفاتها، وما يحدث في صوت الكلمة من إعلالٍ وإبدالٍ وإدغامٍ ونقلٍ وحذف، وما يجري في حروفها من تلاؤم يؤدي إلى جمال الجرس»[١] ويتحدث ابن جني عن منهجه فيه بقوله:

«هديت أطال الله بقاءك كتاباً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كلّ حرف منها الواقعة في كلام العرب، وأتبع كلاً منها مما رويته عن حذاق أصحابنا، وحذوته على مقاييسهم، وأذكر فرق ما بين الحرف والحركة، وأبين محلّ الحركة من الحرف إلى غير ذلك، وأفرد لكلّ حرف منها باباً».

ولابن جني أيضاً:

التصريف الملوكي: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ):

كتاب موجز جداً يتناول علم الصرف بمعناه الدقيق، فيتحدث عن المجرد والمزيد، والإبدال، والتغيير بالحركة، والسكون، والحذف، والإعلال مع تدريبات صرفية كثيرة.[٢]

---

(١) شوقي ضيف المدارس النحوية. ص ٢٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

ولابن جني أيضاً كتاب:

المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني):

شرح لكتاب التصريف من تأليف المازني الذي يعتبر من أرصن كتب الصرف، وأعرقها في الإيجاز والاختصار، فعمد ابن جني إلى شرح غامضه ومشكله، وعويصه وغريبه، ليكون شرحه المرجع الوافي في مشاكل الصرف. وقد شرح هذا في مقدمته، وبيَّن أيضا الإضافات التي زادها على ما في المتن الأصل بقوله:

« هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني رحمه الله في التصريف، بتمكين أصوله، وتهذيب فصوله، ولا أدع فيه بحول الله وقوته غامضاً إلا شرحته، ولا مشكلاً إلا أوضحته، ولا كثيراً من الأشباه والنظائر إلا أوردته، ليكون هذا الكتاب قائماً بنفسه، ومتقدماً في جنسه، فإذا أتيت على آخره أفردت فيه باباً لتفسير ما فيه من اللغة العربية، فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلاً من المسائل المشكلة العويصة، التي تشحذ الأفكار، وتروض الخواطر... ».

اعتنى به أئمة النحو وأعلامه، وفي مقدمتهم أبو عمرو عثمان بن الحاجب، فشرحه في كتاب سماه (الإيضاح)، وشرحه الشيخ أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري النحوي وسماه (الإيضاح) أيضاً. وشرحه موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي، المعروف بابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ).[١]

الجمل: تأليف أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ):

كتاب مختصر في علم النحو قصد منه تقريب مسائله للمبتدئين المتوسطين في أسلوبٍ سهل، وطريقةٍ ميسرةٍ، وقد نوه عن هذا في المقدمة بقوله:

---

(١) لمعرفة المزيد من الأعمال العلمية حول هذا الكتاب يراجع كشف الظنون، جـ ٢، ص ١٧٧٥.

« قال الشيخ أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني هذه جمل رتبتها ترتيباً قريب المتناول، وضمنتها جميع العوامل، تهذب ذهن المبتدئ وفهمه، وتعرفه سمت الأعراب ورسمه، وتقيد في حفظ المتوسط الأصول المتفرقة، والأبواب المختلفة لنظمها في أقصر عقد، وجمعها في أقرب حد، وجعلتها خمسة فصول:

الفصل الأول: في المقدمات.

الفصل الثاني: في عوامل الأفعال.

الفصل الثالث: في عوامل الحروف.

الفصل الرابع: في عوامل الأسماء.

الفصل الخامس: في أشياء متفردة.

اهتم النحاة بشرحه وتحليله، كما أن المؤلف نفسه شرحه بكتاب سماه (التلخيص). وقد سبقه إلى هذا المنحى حسين بن أحمد المعروف بابن خالويه النحوي في كتابه (الجمل في النحو)، ثم نحى المنحى نفسه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي (ت ٥٧٠ هـ) في كتابه (الجمل في النحو)[١]

المفصل في صيغة العربية: تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد ابن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

عبر في مقدمة الكتاب عن مدى تحمسه للغة العربية، وتصدّى للردّ على الذين يغضون من العربية ويضعون مقدارها، ثم تحدث بعد ذلك عن الأسباب الدافعة لتأليف هذا الكتاب، ومنهجه، وتقسيمه لموضوعاته بقوله:

« ولقد ندبني ما بالمسلمين من الأرب إلى معرفة كلام العرب، وما بي من الشفقة والحدب، على أشياعي من حقدة الأدب، لإنشاء كتاب في معرفة الإعراب، محيط بكافة الأبواب، مرتب ترتيباً يبلغ بهم الأمد البعيد بأقرب

---

(١) كشف الظنون، ج ١، ص ٦٠٢، ٦٠٥.

السعي، ويملأ سجالهم بأهون السقي، فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الأعراب مقسوماً أربعة أقسام:

القسم الأول: في الأسماء.

القسم الثاني: في الأفعال.

القسم الثالث: في الحروف.

القسم الرابع: في المشترك من أحوالها.

وصنفت كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً، وفصلت كلّ صنفٍ منها تفصيلاً، حتى رجع كل شيء إلى نصابه، واستقرّ في مركزه، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة،ونظمت من الفرائد المتناثرة،مع الإيجاز غير المخلّ، والتلخيص غيز المملّ،مناصحة لمقتبسيه...»

ومن مؤلفاته في علم النحو:

النموذج ،الأمالي ، المفرد، المؤلف، وعني العلماء بالمفصل شرحاً وتعليقاً، فمن أشهر شروحه شرح ابن يعيش وشرح الأندلسي»[1].

المرتجل: تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب (ت٥٦٧ هـ):

شرح لكتاب الجمل من تأليف الجرجاني، عنونه بهذا العنوان حيث إنه أملاه ارتجالاً،وهو ما نوه عنه في خطبة الكتاب بقوله:

«هذا إملاء على مختصر أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني رحمه،الله الذي وسمه بالجمل يجري مجرى الشرح له، وإن كان غير مستقص، ارتجلته مملياً في أيامٍ قليلة العدد، قبل سنة عشرين وخمسمائة، وكان مستمليه على جناح سفر،فوسمته لذلك بالمرتجل».

وهو أول شرحٍ لكتاب الجمل وقد درج في شرحه على تقسيم الجرجاني

---

(١) محمد الطنطاوي. ص ١٧٥

لكتابه الجمل. وهو يذكر في أول كلّ فصلٍ جملةً أو أكثر من كلام الجرجاني، ثم يأتي بعدها بالشرح.

«وهو يبدأ فصوله بالتعريفات والحدود... أما مصطلحاته فهي مصطلحات النحويين السابقين له. وابن الخشاب مولع بالعلة. فلم يدع حكماً من أحكام المرتجل بلا تعليلٍ حتى انه كاد يستوفي أنواع العلة»[1].

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين: تأليف كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ):

تصدى لحصر المسائل الخلافية المشهورة في علم النحو بين نحويي البصرة والكوفة، وعددها ثماني عشرة ومائة مسألة، وفيها بعض مسائل صرفية وزيد عليها في بعض النسخ ثلاث، فيعرض المسألة الخلافية ويذكر لكلّ فريق دليله، ثم ينتصر لأحد الرأيين، ويرجحه حسب قوة الدليل والتعليل، وهذا ما نثره وصرح به في مقدمة الكتاب بقوله:

«وبعد: فإن جماعة من الفقهاء والمتأدبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين بعلم العربية، بالمدرسة النظامية، عمَّر الله مبانيها، ورحم الله بانيها - سألوني أن ألخِّص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتابٍ صنف في علم العربية على هذا الترتيب، وألف على هذا الأسلوب، لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف، ولا ألف عليه أحد من الخلف، فتوخّيت إجابتهم على وفق مسألتهم، وتحريت إسعافهم لتحقيق طلبتهم، وفتحت في ذلك الطريق، وذكرت من مذهب كلّ فريقٍ ما اعتمد عليه أهل التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من

---

(١) ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر، ص ٢٧.

مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف. لا التعصب والإسراف...»[1].

الكافية في النحو: تأليف جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي (ت ٦٤٦ هـ):

من متون علم النحو التي نالت شهرة كبيرة،وأقبل عليها العلماء،واعتنوا بدراستها وتدريسها.

قال في كشف الظنون: «وهي مختصرة معتبرة،شهرتها مغنية عن التعريف وله (لابن الحاجب) عليها شرح. ونظمها في أرجوزة وسماها الوافية وشرحها... وشروحها كثيرة أعظمها شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي...»[2]. ثم ذكر قائمة طويلة للأعمال العلمية التي قام بها العلماء من شروحٍ وحواشٍ عليها.

لم يضع ابن الحاجب لها مقدمة بل بدأها بقوله:

«الكلمة: لفظ وضع لمعنى مفرد، وهي اسم، وفعل وحرف...»

ولابن الحاجب أيضاً كتاب:

الشافية في التصريف: وهي مقدمة مشهورة في هذا الفنّ، جمع فيها زبدة فنّ التصريف في أوراق قلياة، غير تاركٍ مما يجب علمه، ولا يجمل بالمتأدب جهله شيئاً، مشيراً فيها إلى اختلاف العلماء أحياناً، وإلى لغات العرب ولهجاتهم أحياناً أخرى. وقد جاء في المقدمة قوله:

---

(١) جاء في كتاب(نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة) ص ١٣٤ في البحث في أولية التأليف في الخلاف بين النحويين قوله:

«وأغلب الظنّ أن أول من كتب في ذلك ثعلب. ألف كتابه (اختلاف النحويين) ثم ترادفت المؤلفات فصنف ابن كيسان كتابه (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون)، ثم دون بعده أبو جعفر النحاس المصري مؤلفه (المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين) ثم ألف بعده ابن درستويه كتابه (الردّ على ثعلب في اختلاف النحويين) وهذه الكتب لم نطلع عليها حتى نقدر ما فيها».

(٢) **كشف الظنون**، ج ٢، ص ١٣٧٠.

« وبعد: فقد التمس إليّ من لا تسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها ومقدمة في الخط، فأجبته سائلاً متضرعاً أن ينفع بهما، كما نفع بأختها والله الموفق ».

وقد اعتنى بها العلماء شرحاً وتدريساً، والمتداول من شروحها شرح الفاضل فخر الدين أحمد بن الحسن فخر الدين الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ).

الممتع في التصريف: تأليف أبي الحسن علي بن أبي الحسين مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ):

« وضع أبو الحسن في مقدمة كتابه مخططاً عاماً يستنير به في بناء أجزاء الكتاب فالتصريف (ينقسم قسمين):

أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني...، وهذا النحو من التصريف جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف. فلذلك لم نضمنه في هذا الكتاب...

والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم: قول إلى قال... وهذا التغيير منحصر في: النقص كعدة، والنقل كنقل عين شاك إلى محل اللام، وكنقل حركة العين إلى الفاء في نحو قلت وبعت ».

وتبعا لهذا التقسيم للصرف يجعل علي بن مؤمن كتابه قسمين اثنين:

أحدهما: خاص بأبنية المجرد والمزيد، وحروف الزيادة.

والثاني: مقصور على الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف، والإدغام، ثم يختم الكتاب بعرض مسائل للتمرين على ما قدمه في قسمي الكتاب »[1].

---

(١) فخر الدين قباوة. ابن عصفور والتصريف. الطبعة الأولى، (حلب: دار الأصمعي للنشر والتوزيع، ١٣٩١/١٩٧١)، ص ١٤٦.

الكافية الشافية: تأليف جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك الطائي الجياني النحوي (ت ٦٧٢ هـ):

« منظومة طويلة تقع في اثنين وثمانمائة وألفي بيت. تضمّ النحو والصرف معاً، تناول فيها مسائلها في أربعة وستين باباً. تشتمل على سبعة وستين فصلاً. بدأها بباب "شرح الكلام وما يتألف منه" وختمها بباب "تصريف الأفعال والأسماء المشتقة".

يقول في تقديمها:

وهـــــذه أرجوزة مستوفيــــه	عن أكثر المصنفـات مغنيـه
تكون للمبتدئــــــي تبصره	وتظفر الذي انتهى بالتذكره
فليكن الناظر فيهـا واثقـا	بكونـه إذا يجـارى سابقـا
فمعظم الفنّ بهـا مضبوطـا	والقول في أبوابهـا مبسوطـا
وكم بهـا من شاسعٍ تقربـا	ومن عويـص الجـلى مهذبـا
فمن دعاها قاصدا بالكافيه	مصدق ولو يزيد الشافيه[1]

شرحها ابن مالك نفسه في كتاب سماه (الوافية) وعلق عليه نكتا.
وشرحها أيضاً ولده بدر الدين محمد (ت ٦٨٦ هـ).

ألفية ابن مالك في فن النحو: للمؤلف السابق.

منظومة تقع في ألف بيت. أودع فيها ابن مالك خلاصة ما في الكافية الشافية من نحوٍ وتصريفٍ قدمها بقوله:

وأستعـــين اللــه في ألفيــه	مقاصـد النحو بهـا محويـه
تقرب الأقصى بلفظ موجز	وتبسط البـذل بوعـد منجز

وقد سار في ترتيبها على نمط الكافية في الغالب بلا تبويب ولا تفصيل إلا في بعض الفصول التي أشير إليها حين عرض لموضوعاتها. مكتفياً بذكر رؤوس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة وسبعين عنواناً...

(١) ابن مالك. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق وتقديم محمد كامل بركات (مصر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. ١٩٦٧/١٣٨٧). ص ١٨ ـ ٨٠.

وقد تميزت الألفية بالإيجاز مع الوضوح. حظيت الألفية باهتمام الدارسين والمؤلفين منذ ثمانمائة عام حتى اليوم بما لم يحظ به مؤلف سواها. أكثر شروحها شهرة حتى اليوم شرح ابن عقيل، وشرح الأشموني. ومن الحواشي. حاشية الصبان على شرح الأشموني. وحاشية الخضري على ابن عقيل.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: للمؤلف السابق.

« تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف في ثمانين باباً تتضمن مائتين وأحد عشر فصلا على خلاف بين نسخ التسهيل، منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف، ومخارج الحروف، والإمالة، والوقف، والهجاء. وبقية الأبواب في النحو. بدأ ابن مالك أبواب تسهيله بباب شرح الكلمة، والكلام، وما يتعلق به.. قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول. ولعله أول من أحدث هذا التقسيم في النحو. فقد قسم سيبويه مسائل النحو في كتابه إلى أبواب. وقسمها الزمخشري في مفصله إلى فصول. وجعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبوابا. وفروعها فصولا فجاء هذا التقسيم فريدا في نوعه بين كتب النحو. وهذه سمة من السمات التي تميز بها صنيع ابن مالك في التسهيل.

وسمة أخرى يمكن أن نلمحها... هي اجتهاد ابن مالك وابتكاره في كثير من المسميات والمصطلحات التي لا تزال إلى اليوم على وضعها الذي ابتكره ابن مالك... »[1].

قال في كشف الظنون: « لخصه من مجموعته المسماة بالفوائد. وهو كتاب جامع لمسائل النحو بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده. ولذلك اعتنى العلماء بشأنه فصنفوا له شروحاً »[2].

يقول ابن مالك في مقدمة التسهيل:

« هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله، مستوليا على

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٥

(٢) كشف الظنون، ج ١. ص ٤٠٥

أبوابه وفصوله. فسميته لذلك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)،فهو جدير بأن يلبي دعوته الألباء. ويجتنب منابذته النجباء... وإذا كانت العلوم منحاً إلهية. ومواهب اختصاصية. فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثيرٍ من المتقدمين. أعاذنا الله من حسد يسدّ باب الإنصاف، ويصدّ عن جميل الأوصاف، وألهمنا شكراً يقتضي توالي الآلاء. ويقضي بانقضاء اللأواء... »

شرح الكافية: تأليف محمد رضى الدين بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ):

شرح نفيس على كافية ابن الحاجب، أثنى العلماء عليه ثناءً كبيراً،لما جمعه من أصول النحو وفروعه،وما زخر به من مسائل ومعاني محررة، وقد نوه الشريف الجرجاني بمنهج مؤلفه وأهميته،وما اشتمل عليه من مادة علمية غزيرة بقوله:

« ... وإن شرح الكافية للعالم الكامل،نجم الأئمة،وفاضل الأمة،محمد بن الحسن الرضى الاستراباذي تغمّده الله بغفرانه وأسكنه بحبوحة جنانه كتاب جليل الخطر. محمود الأثر. يحتوي من أصول هذا الفنّ على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها. قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها. وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه. وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم، بزواهر الكلم... ».

ويقول السيوطي أيضاً:

« الرضى الإمام المشهور. صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها،بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا،وتحقيقا،وحسن تعليل، وقد أكب الناس عليه وتداولوه، واعتمده شيوخ العصر فمن قبلهم في

مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة، واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها »[1].

شرح الشافية: للاستراباذي أيضاً.

من أفضل الشروح وأوسعها على شافية ابن الحاجب في علم الصرف، وقد أراد الاستراباذي أن يجعل منه صنواً لشرحه على الكافية في النحو، وهو ما يصرح به في قوله:

« وقد عزمت على أن أشرح مقدمة ابن الحاجب في التصريف والخط، وأبسط الكلام في شرحها كما في شرح أختها بعض البسط، فإن الشراح قد اقتصروا على شرح مقدمة الإعراب، وهذا - مع قرب التصريف من الإعراب في مساس الحاجة إليه، ومع كونهما من جنسٍ واحدٍ - بعيد عن الصواب... »

وفي الثناء على مضمون الكتاب ومحتواه يقول محققه:

« جمع فيه أوابد الفنّ وشوارده، وأتى بين ثناياه على غرر ابن جني وتدقيقه، وأسرار ابن الأنباري واستدلاله وتعليله، وإفاضة المازني وترتيبه، وأمثلة سيبويه وتنظيره، ولم يترك في كلّ ما بحثه لقائلٍ مقالا، ولا أبقى لباحث منهجاً حتى كان حرياً بأن ينتجعه طالب الفائدة... ».

ارتشاف الضرب في لسان العرب: تأليف أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي (ت ٧٤٥ هـ):

« ذكر فيه أن المتقدمين ربما أهملوا كثيراً من الأبواب، وأهملوا ما فيه الصواب، ولما كان كتابه شرح التسهيل جامعاً، جرد أحكامه عن الاستدلال والتعليل ليكون هذا مختصاً بزوائد، فصارت معانيه تدرك بلمح البصر، لا يحتاج إلى إعمال فكر، وجعله في جملتين:

---

(١) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الادب ولب لباب لسان العرب (القاهرة: ج ١، ص ٢٩، ٢٨. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧)، ص ٢٩، ٢٨.

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.
الثانية: في أحكامها حال التركيب.

وذكر أنه استقرى حروف الهجاء بفروعه المستحسنة والمستقبحة فبلغت سبعة وأربعين حرفاً»[1].

قال السيوطي في طبقات النحاة: «ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين (التذييل والتكميل في شرح التسهيل، والارتشاف) ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال،وعليها اعتمدت في كتابي جمع الجوامع».

ثم ذكر من مصنفاته في النحو واللغة ما يأتي:

التنخيل الملخص من شرح التسهيل. الإسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار. التجريد لأحكام كتاب سيبويه. التذكرة في العربية أربع مجلدات كبار. غاية الإحسان في النحو. شرح الشذا في مسألة كذا. اللمحة الشذرة كلاهما في النحو[2].

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ):

يعرو ابن هشام في مقدمة الكتاب الأسباب التي اقتضت تطويل كتب الإعراب إلى ثلاثة أمور:

أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية. فتراهم يتكلمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام. ثم ذكر أمثلة على ذلك.

الثاني: إيراد ما لا يتعلق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق اسم، أهو من السمة كما يقول الكوفيون، أو من السمو كما يقول البصريون

---

(١) كشف الظنون. ج ١. ص ٦١

(٢) جلال الدين السيوطي. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (بيروت: دار المعرفة، تصوير). ص ١٢١

والاحتجاج لكلّ من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين،
والكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطا؟...

والثالث: إعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، والجار
والمجرور، والعاطف والمعطوف.

ثم يعقب على هذا بقوله:

« وقد تجنبت هذين الأمرين، وأتيت مكانها بما يتبصر به الناظر، ويتحين به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، وبعض ما اتفق في المجالس النحوية ».

بدأ ابن هشام بتأليف هذا الكتاب في مكة المكرمة عام ستّ وخمسين وسبعمائة بعد عودته إليها للمرة الثانية بدلاً عن كتاب ألفه سابقاً أصيب به مع غيره من الكتبْ عند منصرفه إلى مصر في المرة الأولى. ينوه ابن هشام عن أهمية كتابه (المغني) وما أودعه فيه من نفائس هذا العلم، والمنهج الذي سلكه فيه بقوله:

« ووضعت هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأنضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها، فدونك كتاباً تشدّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله ».

وضع موضوعات الكتاب ومسائله في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المفردات، وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل، وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف، والجار والمجرور، وذكر أحكامها.

الباب الرابع: في ذكر احكام يكثر دورها، ويقبح بالمعرب جهلها.
الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.
الباب السابع: في كيفية الإعراب.
الباب الثامن: في ذكر أمورٍ كليةٍ يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

وقد حصر في الباب الرابع ما جرى تكراره فيقول « فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب، فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه ».

ولابن هشام أيضا كتاب:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: وهو إعادة لصياغة ألفية ابن مالك،ولكن في قالبٍ نثري بصورةٍ أبسط وأوضح،بحيث تقرب معانيها وتحل ألفاظها، وقد نوه عن هذا وعن منهجه في خطبة الكتاب بقوله:

« ... فإن كتاب الخلاصة الألفية في علم العربية نظم الإمام جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك الطائي رحمه الله كتاب صغر حجماً، وغزر علماً، غير أنه لإفراط الإيجاز قد كاد يعدّ من جملة الألغاز.

وقد أسعفت طالبيه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحلّ به ألفاظه، وأوضح معانيه، وأحلل به تراكيبه، وأنقح مبانيه، وأعزب به موارده، وأعقل به شوارده، ولا أخلي منه مسألة من شاهد أو تمثيل، وربما أشير فيه إلى خلافٍ أو نقدٍ أو تعليل، ولم آل جهداً في توضيحه وتهذيبه، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه ».

ولابن هشام أيضاً كتاب:

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب.

وهو متن مختصر في النحو ألفه ابن هشام للمبتدئين، شرحه المؤلف نفسه، وقد وضح ابن هشام في مقدمة هذا الشرح منهجه،وقصده منه بقوله:

« وبعد: فهذا كتاب شرحت به مختصري المسمى (شذور الذهب في معرفة كلام العرب) تممت به شواهده، وجمعت به شوارده، ومكنت من اقتناص أوابده رائده. قصدت فيه إلى إيضاح العبارة، لا إلى إخفاء الإشارة، وعمدت فيه إلى لف المباني والأقسام، لا إلى نشر القواعد والأحكام، والتزمت فيه أني كلما مررت ببيت من شواهد الأصل ذكرت إعرابه، وكلما أتيت على لفظٍ مستغربٍ أردفته مما يزيل استغرابه، وكلما أنهيت مسألةً ختمتها بآيةٍ تتعلق بها من آي التنزيل. وأتبعتها بما تحتاج إليه من إعرابٍ وتفسيرٍ وتأويل، وقصدي بذلك تدريب الطالب، وتعريفه السلوك إلى أمثال هذه المطالب ».

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: تأليف أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ):

« اشتهر بالشواهد الكبرى،جمعها من شروح التوضيح وشرح ابن المصنف وابن أم قاسم، وابن هشام. وابن عقيل. ورمز إليها بالظاء والقاف والهاء والعين. عدد الأبيات المستشهدة ألف ومائتان وأربعة وتسعون »[١].

جمع الجوامع (في النحو): تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

متن من متون النحو،مختصر العبارة، تعرض فيه المؤلف إلى اختلاف النحاة،وأقاويلهم،جمعه من نحو مائة مصنف؛ولهذا سماه بـ جمع الجوامع.

---

(١) المصدر السابق. ج ١. ص ١٥٤.

وضعه في مقدمةٍ وسبعة كتب، وقد نوه عن هذا في خطبة الكتاب بقوله:

« ... وأستعينك (يا الله) في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف. حاوٍ لإجازة اللفظ وحسن الائتلاف، محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ فائق الانسجام قريب من الأفهام، وأسألك النفع به على الدوام، وينحصر في مقدمة وسبعة كتب ».

المقدمة: في تعريف الكلمة وأقسامها، والكلام، والكلم، والجملة، والقول والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره.

الكتاب الأول: في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ.

الكتاب الثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.

الكتاب الثالث: في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضمّ إليها من بقية صروف المعاني.

الكتاب الرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به، وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيه.

الكتاب الخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية، والتسمية وضرائر الشعر.

وهذه الكتب الخمسة في النحو.

الكتاب السادس: في الأبنية.

الكتاب السابع: في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة، والحذف، والإبدال، والنقل، والإدغام.

خاتمة الخط: تكلم فيها عن بعض قواعد رسوم الكلمات وهي القواعد الإملائية.

ويعقب السيوطي على هذا في همع الهوامع بقوله:

« وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه،حذوت فيه حذو كتب الأصول، وفي جعلها سبعة،مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره (إن الله وتر يحبّ الوتر، أما ترى السموات سبعاً والأيام سبعاً، والطواف سبعاً...)الحديث.

وللحافظ السيوطي أيضاً كتاب:

همع الهوامع شرح جمع الجوامع:

ذكر المصنف في مقدمة الكتاب أنه كان يقصد إلى وضع شرح واسع لكتابه جمع الجوامع،كثير النقول، طويل الذيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلة والأقاويل، منبهاً على الضوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، ولكنه عدل عن ذلك لضيق الزمن،وقصور الهمم. ومن ثم وضع هذا الشرح الوسط حيث يرشدهم إلى مقاصده،ويطلعهم على غرائبه وشوارده، (فتخيرت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه مسماة بـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع[1].

وللحافظ السيوطي أيضاً كتاب:

الأشباه والنظائر في النحو:

ضمنه القواعد النحوية،ذوات الأشباه والنظائر،مما يتخرج عليها كثير من الفروع وضح المؤلف في مقدمة الكتاب بأن السبب الحامل له على تأليف هذا الكتاب الذي يعتبر الأول من نوعه في علم العربية هو أن يسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه،وألفوه من كتب الأشباه والنظائر. فالتأليف في علم النحو على هذا النمط هو من ابتكاره،وبهذا ضمّ علماً جديداً إلى علوم اللغة. ومن ثم جاء كتابه هذا في تنظيمه وتبويبه،ووضع عناوينه مطابقاً لما هو موجود في كتب الأشباه والنظائر في الفقه. اشتمل الكتاب على سبعة فنون:

---

(١) قال في القاموس « همعت عينه كجعل ونصر همعاً وهموعاً وهمعاناً وتهماعاً أسالت الدمع وكذا الطل على الشجرة إذا سال، وسحاب همع ككتف ماطر ودموع هوامع ».

الأول: فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع، وهو مرتب على حروف المعجم، وهو معظم الكتاب ومهمه. يقول السيوطي:

«وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق، وأشبعت القول فيه، وأوردت في ضمن كلّ قاعدة ما لأئمة العربية فيها من مقالٍ، وتحريرٍ، وتنكيتٍ، وتهذيبٍ، واعتراضٍ وانتقاد...».

الثاني: فن الضوابط، والاستثناءات، والتقسيمات.

الثالث: فن بناء المسائل بعضها على بعض. يقول السيوطي:

«وقد ألفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مسمى (بالسلسلة)، كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك، وألف الزركشي كتاباً في الأصول كذلك سماه (سلاسل الذهب).

الرابع: فن الجمع، والفرق.

الخامس: فن الألغاز، والأحاجي، والمطارحات، والممتحنات.

السادس: فن المناظرات، والمجالسات، والمذاكرات، والمراجعات والمحاورات، والفتاوى، والواقعات، والمراسلات، والمكاتبات.

السابع: فن الإفراد والغرائب.

أفرد كلّ فنّ من هذه الفنون بخطبةٍ وتسميةٍ ليكون كلّ فنّ من السبعة تأليفاً مفرداً.

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٣٠ هـ):

شرح لشواهد الرضي الاستراباذي التي ذكرها في شرحه لكافية ابن الحاجب، نوه عنها المحبي في خلاصة الأثر بقوله:

«ألف المؤلفات الفائقة، منها شرح شواهد شرح الكافية للرضي الاستراباذي في ثماني مجلدات، جمع فيه علوم الأدب واللغة بأسرها إلا القليل ملكته بالروم، وانتفعت به، ونقلت منه في مجاميع لي نفائس أبحاث يعز

وجودها في غيره ».

نوه في مقدمة الكتاب بشرح الرضي الاستراباذي لكافية ابن الحاجب في النحو، وبين السبب في تصديه لشرح أبيات الشواهد التي تبلغ زهاء ألف، وأخيراً قدم (الخزانة) هدية إلى السلطان محمد خان بن ابراهيم خان العثماني.

قدم بين يدي الكتاب بمقدمة تشتمل على أمور ثلاثة يرى أهمية البدء بها قبل الشروع في المقصود وهي:

الأمر الأول: في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة،والنحو،والصرف.

الأمر الثاني: ذكر المواد التي اعتمد عليها في كتابه، ويعني بها مصادر الكتاب

الأمر الثالث: ترجمة شارح الكافية محمد بن الحسن الاستراباذي.

يقول محقق الكتاب عبد السلام محمد هارون:

« خزانة الأدب هو الكتاب الذي خلد اسم البغدادي، ويعد أعلى موسوعة في علوم العربية وآدابها، شحنه بالنصوص النادرة، وحفظ لنا به بقايا من كتب قد فقدت،أو اندثرت، مع عناية حازمة بالنقد والتحقيق لكلّ ما يورده من ذلك »[1].

---

(١) خزانة الأدب. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، جـ ١، ص ١٩.

● من مصادر علم أصول النحو ●

كتاب الأصول: تأليف أبي بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (٣١٦ هـ):

قال ياقوت:

«وهو أحسن تصانيفه النحوية وأكبرها، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه،جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه، ورتبها أحسن ترتيب».

ومن مؤلفاته النحوية: كتاب جمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، والموجز».

لمع الأدلة في أصول النحو: تأليف كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧ هـ):

يذكر ابن الأنباري انه مبتكر علم أصول النحو، وأنه بهذا المؤلف أضاف جديداً إلى علوم اللغة العربية.

«أما بعد: فإن جماعةً من أهل الفضل والاستبصار سألوني بعد ابتكار كتاب: (الإنصاف في مسائل الخلاف)،وكتاب (الاعراب في جدل الأعراب) أن أعزز لهم بكتاب ثالث في الابتكار يشتمل على علم أصول النحو، المفتقر إليه غاية الافتقار؛ ليكون أول ما صنف في هذه الصناعة الواجبة الاعتبار، فأجبتهم على وفق طلبتهم في ثلاثين فصلاً على غاية الاختصار.

خصص الفصل الأول لمعنى كلمة (أصول النحو وفائدته) وبين أنها: «هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله، وفائدته: التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل،والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل».

---

(١) محمد الطنطاوي. ص ١٤٩.

وذكر بعد هذا أقسام أدلة النحو فجعلها «ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال، ولهذه الأقسام الثلاثة ثلاث مراتب: الأولى: لدليل النقل والثانية: لدليل القياس، والثالثة: لدليل استصحاب الحال، وعلى هذا الترتيب فصلناها في فصولها مسرودة بفروعها وأصولها».

ثم تكلم عن معنى الدليل، والدلالة، والدال، وناقش كلّ دليل مما ذكر مناقشة مفصلة.

كتاب الاقتراح في علم أصول النحو: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

ذكر السيوطي في مقدمته أنه لم يسبقه أحد إلى التأليف في علم أصول النحو، فمن ثم جاء هذا الكتاب «غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله...» وبعد تمامه لهذا الكتاب اطلع على ما كتبه ابن الأنباري،وأنه أضاف إلى علوم اللغة علمين: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، «فتطلبت هذين الكتابين حتى وقفت عليهما فإذا هما لطيفان جداً، وإذا في كتابي هذا من القواعد المهمة والفوائد ما لم يسبق إليه أحد، ولم يعرج في واحد منهما عليه». وذكر أنه أخذ من كتاب ابن الأنباري (لمع الأدلة) اللباب، وعزا ما نقل عنه أثناء الكتاب.

يذكر السيوطي أيضاً مصادر هذا الكتاب ومنهجه فيه فيقول:

«واعلم أني قد استمددت في هذا الكتاب كثيراً من كتاب (الخصائص) لابن جني،فإنه وضعه في هذا المعنى، وسماه (أصول النحو)،لكن أكثره خارج عن هذا المعنى، وليس مرتباً، وفيه الغثّ والسمين والاستطرادات، فلخصت منه جميع ما يتعلق بهذا المعنى بأوجز عبارة وأرشقها، وأوضحها معزواً إليه، وضممت إليه نفائس أخر ظفرت بها في متفرقات كتب اللغة والعربية والأدب وأصول الفقه، وبدائع استخرجتها بفكري، ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم».

قسمه إلى مقدمة وسبعة كتب:

الكلام في المقدمات ويشتمل على مسائل: حدّ أصول النحو، مناسبة الألفاظ للمعاني، الدلالات النحوية، الحكم النحوي، تعلق الحكم، هل بين العربي والعجمي واسطة، تقسيم ابن الطراوة للألفاظ.

الكتاب الأول: في السماع،

الكتاب الثاني: في الإجماع،

الكتاب الثالث: في القياس،

الكتاب الرابع: في الاستصحاب،

الكتاب الخامس: في أدلة شتى،

الكتاب السادس: في التعارض والترجيح،

الكتاب السابع: في أحوال مستنبط هذا العلم.

وهذا يعطي صورةً وافيةً عن التأثر التام بطرق ومناهج علماء أصول الفقه.

الخصائص: تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ):

« وهو من أثمن كتب العربية، وأجدرها باسم (الخصائص) أو خصائص العربية، وأدخلها في موضوع فقه اللغة، وأولاها بأن يحمل اسم هذا العلم، وضعه ابن جني بعد طول تأملٍ وتفكير، وأحاطه بعنايته، وبذل فيه جهده، أدار ابن جني الكلام في كتابه على موضوعات هي من اللغة أصولها وفلسفتها وفقهها، فتناول أصل اللغة، وكيف نشأت، وتحدث عن الإعراب، والبناء، والعلة، والسماع، والقياس، والاحتجاج، والإجماع، والاشتقاق... غير ناس أن هذا الكتاب ليس مبنياً على حديث وجوه الاعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدىء وإلام نَحَى، وهو كتاب يتساهم ذوو النظر من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأدبين للتأمل له، والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كل إنسان منهم بما يعتاده، ويأنس به ليكون له سهم منه، وحصة فيه.

والكتاب واضح الدلالة على ما كان يتصف به ابن جني من معرفةٍ واسعةٍ وعميقةٍ بألفاظ العرب، وأساليب لغتهم وأسرارها، ومن قدرة على القياس والاستنتاج، ومن اعتماد على النفس، واستقلال في الرأي، ومن ذكاء وبعد نظر »[1].

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥ هـ):

« هذا أول كتاب عربيّ يشتمل عنوانه على عبارة (فقه اللغة)، نسب الكتاب إلى الصاحب بن عباد، لأنه لما ألفه أودعه خزانة الصاحب »[2].

---

(١) مازن المبارك. النصوص اللغوية (بيروت: دار الفكر). ص ١١.

(٢) السيد يعقوب بكر. نصوص في فقه اللغة العربية (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. ١٩٧٠). ص ٤٨.

فقه اللغة وسرّ العربية: تأليف أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩ هـ):

نال كتاب الثعالبي شهرةً واسعةً؛لما يمتاز به من سداد المنهج وحسن التبويب، فقد جعل كتابه في ثلاثين باباً كبيراً يحمل كلّ منها عنواناً رئيسياً يتضمن موضوعاً عاماً، وكلّ باب ينقسم إلى زمرة من الفصول تتفاوت عدداً، فقد تقتصر على بضعة من الفصول، وقد تزيد على الستين، وهذه الفصول هي المعاني التي تتفرع من كلّ موضوع رئيسي.

فالباب الأول في الكتاب طابعه عام جعله مؤلفه (في الكليات)، ومن فصوله ما كان في ضروب الحيوان، وفي النبات،والشجر، وفي الأمكنة وفي الثياب الخ وهو يستهله بقوله: «كلّ ما علاك فأظلك فهو سماء، كل أرض مستوية فهي صعيد...»

وفي باب الأطعمة والأشربة يتناول فصولاً متعددة.

وفي باب الأصوات يخصّ كلّ نوعٍ من الأصوات بفصل، من ذلك فصل في الأصوات الخفية، وآخر في الأصوات الشديدة، ثم في أصوات المرضى، وأصوات الإبل، والخيل، والسباع، والطيور، والماء، والنار...

وإن الطابع المميز لمادة الكتاب اللغوية يقوم على توخي الدقة في المدلول، والتخصيص في المعنى،مما يكشف بوضوح عن غنى اللغة العربية بالألفاظ، واتساعها وشمولها لأدقّ الفروق في المسميات، وهذا ما دعا الثعالبي إلى أن يردف عنوان كتابه (فقه اللغة) بعنوان ملحق ذي مغزى في خصائص هذه اللغة وهو (سر العربية).[1]

المزهر في علوم اللغة: تأليف عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١ هـ):

تحدث في المقدمة عن جهوده في جمع المادة العلمية،ودوره في ترتيبها

---

(١) عمر الدقاق، مصادر التراث العربي، (حلب: نشر وتوزيع المكتبة العربية)، ص ٢٤٥.

وتقسيم الموضوعات التي تطرق لها بقوله:

« وهذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه، وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع، وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك، ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك، غير أن هذا المجموع لم يسبقني إليه سابق، ولا طرق سبيله قبلي طارق ».

جعل موضوعات الكتاب في خمسين نوعاً، ثمانية منها راجعة إلى اللغة من حيث الإسناد، وثلاثة عشر منها من حيث الألفاظ، وثلاثة عشر أيضاً من حيث المعنى، وخمسة منها من حيث لطائفها، والثانية التي تليها راجعة إلى رجال اللغة ورواتها، وخصّ النوع التاسع والأربعين في معرفة الشعر والشعراء. والخمسين في معرفة أغلاط العرب.

• معاجم اللغة العربية[1] •

العين: تأليف الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ):

« غرضه حصر اللغة،واستيعاب كلام العرب الواضح والغريب. رتب على الحروف الهجائية باعتبار مخارجها، مبتدئاً بالأبعد في الحلق، ومنتهيا بما يخرج من الشفتين (ع ح هـ خ غ ق ك ج ش ض ص س ز ط ت د ظ ذ ث ر ل ن ف ب م و ا ي ء) جعل لكلّ حرفٍ كتاباً ذكر فيه الثنائي المضاعف أولاً، فالثلاثي الصحيح،ثم اللفيف،ثم الرباعي،فالخماسي، يذكر الكلمة ومقلوباتها. سُمي باسم العين، لبدئه بحرف العين ».

النوادر في اللغة: تأليف أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥ هـ):

« شرح لمواد لغوية تتتابع بدون ترتيب، مع شواهد شعرية وعبارات. ملحق به كشاف هجائي بالمواد اللغوية لتيسير الاستعمال ».

الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى: تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام النحوي (ت ٢٢٢ هـ):

« سرد الألفاظ المتفقة في الشكل والمختلفة في معناها، دون التقيد بأيّ ترتيب، يذكر اللفظة مصحوبة بمعانيها المختلفة، ملحق به كشاف هجائي لما ذكر من ألفاظ ».

ما اتفق لفظه واختلف معناه: تأليف عبد الله بن خليد أبو العميثل الأعرابي، (ت ٢٤٠ هـ):

« يسرد بلا ترتيب الألفاظ المتفقة في رسمها،والمختلفة في معناها،مع إعطاء شروح لها تبين الفرق بين معانيها، ملحق به كشاف هجائي بالألفاظ المذكورة ».

---

(١) هذا القسم مقتبس من وجدي رزق غالي. المعجمات العربية ببيلوجرافية شاملة مشروحة (مصر: الهيئة المصرية للتأليف والنشر، ١٣٩١/١٩٧١).

جمهرة اللغة: تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ):

« يضمّ الجمهور الشائع من الكلام ،ويعنى بالمعرب والدخيل، ملحقاً الغريب بآخر المعجم ، لاغياً المستنكر الوحش ، جعل أساسه الأول في الترتيب الأبنية ، أي أنه مقسم إلى الثنائي المضاعف وما يلحق به ، الثلاثي وما يلحق به ، فالرباعي وما يلحق به ، فالخماسي وما يلحق به ، وقسمت هذه الأبنية إلى أبواب وفقاً للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها متبعاً نظام التقليبات .

المجلد الرابع فهارس هجائية بالألفاظ وغيرها ».

البارع في اللغة: تأليف اسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ):

« استغرق جمع مواده ١٧ عاماً (من عام ٣٣٩ هـ إلى ٣٥٦ هـ) وجمع فيه الصحيح من اللغة ، ورتب الحروف بحسب المخارج متبعاً نظام سيبويه مع بعض خلاف طفيف (هـ ع غ ق ك ض ج ش ل ر ن ط د ت ص ز س ظ ذ ث ف ب م و ا ي ء).

كما أخذ بنظام المقلوبات مثل الخليل بن أحمد في (العين) ، وملأ المعجم بالشواهد الشعرية . لم يطبع منه سوى - جزء واحد ١٤٨ ص - وبقيته ما زال مخطوطاً غير كامل ».

تهذيب اللغة: تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ):

« الغرض منه تخليص اللغة مما أصابها ودخلها من الشوائب والأخطاء، يتبع منهج الخليل بن أحمد في (العين) بحذافيره ، أي وفق مخارج الحروف . ملحق بكلّ مجلد كشاف ألفبائي بالمواد الواردة فيه لتسهيل استعماله . توافر على تحقيقه مجموعة من الأساتذة واللغويين ».

الصحاح: تأليف أبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ):

« يرمي إلى تدوين الصحيح من الألفاظ فقط ، رتب الفبائيا وفقاً لأواخر الأصول على طريقة الباب (الحرف الأخير) والفصل (الحرف الأول) ،ثم

حروف الوسط الأصول. مليء بالشواهد الشعرية،والحديثية،والقرآنية ».

مقاييس اللغة: تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ):

« يتحرى الألفاظ الصحيحة،ويهدف إلى استجلاء أصول المواد بكشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة.

رتبت أصول مواده ألفبائيا على ألا يبدأ بعد الحرف الأول إلا بالذي يليه، فيستهل باب الجيم مثلاً بها مع الحاء، أما الحروف السابقة فيضع الكلمات المؤلفة منها في ترتيبها المألوف بعد حرف الياء ».

مجمل اللغة: تأليف أبي الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ):

« يلتزم الصحيح والواضح من كلام العرب دون الحوشي المستنكر، يسير في ترتيبه حسب منهج (المقاييس) بدون تغيير، يؤثر الإيجاز،ويجمل في الشرح ».

الفروق اللغوية: تأليف أبي هلال العسكري (ت ٣٩٥ هـ):

« يوضح الفروق في دلالات الألفاظ، يقع في ثلاثين باباً، ويعالج الباب الألفاظ التي تطلق على العضو الواحد من الحيوانات المختلفة،وما شابه ذلك ». ولأبي هلال العسكري أيضاً كتاب:

المعجم في بقية الأشياء:

« يهدف إلى أن يخرج للتداول ألفاظاً رمى بها الزمن إلى زاوية من زوايا النسيان،فباتت معطلة. يرتب هذه الألفاظ ألفبائيا بأوائلها بحسب نطقها، يعدد باختصار معاني اللفظة،مستشهداً بالأقوال والأشعار ».

المحكم والمحيط الأعظم في اللغة: تأليف أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ):

« يتبع في ترتيبه منهج الخليل بن أحمد في معجمه (العين) وفقاً لمخارج الحروف، الأبعد فالأقرب، بعد ما أدخل أبو بكر الزبيدي عليه من إصلاح

في (مختصر العين) يهدف إلى جمع المشتت من المواد اللغوية في المعاجم والكتب السابقة عليه ».

« ومن غرائب ما تضمنه تميز أسماء الجموع من الجموع، والتنبيه على الجمع المركب، والفرق بين التخفيف القياسي وما انفرد به الفرق بين القلب والبدل، ومنه التنبيه على شاذّ النسب، والجمع والتصغير والمصادر والأفعال، والإمالة، والأبنية، والتصاريف، والإدغام، وغير ذلك. قال ابن سيده: « وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا إلا لمن مهر بصناعة الإعراب، والعروض، والقوافي الخ.

نظم ناصر الدين محمد بن قرناص في ترتيب حروفه هذه الأبيات:

عليك حروفاً هن خير غوامض — قيود كتابٍ جلّ شأناً ضوابطه
صراط سوى زل طالب دحضـــه — تزيد ظهوراً إذ تناءت روابطه
لذلـــكم نلتـــذّ فوزاً بمحـــكم — مصنفه أيضا يفوز وضابطه »[1]

أساس البلاغة: تأليف جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ):

« يبين مراسم البلاغة العربية، ويتتبع طرائقها. يفرق بين المعاني الحقيقية، والمعاني المجازية، وبين الكناية، والتصريح. القسم الأول من أي مادة مخصص للمعاني الحقيقية. ترتيبه ألفبائي حسب أوائل الأصول ».

التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية: تأليف الحسن ابن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ):

« تكملة ونقد لصحاح الجوهري، فالتكملة تشمل إيراد المواد، والصيغ والألفاظ، والمعاني، والشواهد، الشعرية التي أهملها الجوهري. ويشمل النقد اختلال الشعر، ونقد التصحيف في الشعر، واختلال الاستشهاد نفسه، ونقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة، وبعض التفسيرات الخاطئة. يسير على نفس ترتيب الصحاح وتقسياته ».

---

(١) كشف الظنون، ج ٢، ص ١٦١٦.

تهذيب الصحاح: تأليف محمود بن أحمد الزنجاني (ت ٦٥٦ هـ):

« اختصار للصحاح، لم يغفل منه إلا العشر متمثلاً في الشواهد ما عدا القرآن منها، وبعض المعاني، وبعض المواد، وبعض المشتقات،وبعض تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة. مرتب مثل الصحاح، على طريقة الباب والفصل. ملحق به فهارس للغة، والأعلام، والأرجاز، أهمها فهرس اللغة إذ يجمع مفردات اللغة الواردة في المعجم،ويرتبها ألفبائياً بأوائل أصولها وأمامها الصفحة التي ذكرت فيها ».

مختار الصحاح: تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦ هـ):

« يستمدّ مادته من الصحاح، فيجمع من المفردات ما يحتاج إليه المبتدئون في طلب العلم، وقد حذف كثيراً من صيغ الصحاح، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام،أو أقوال اللغويين، وكثيراً من الشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية. يعنى بالمعاني المتصلة بالحديث والفقه. ترتيبه الأصلي مثل الصحاح، ثم غيره محمود خاطر إلى الترتيب الحديث وفقاً لأوائل الأصول ».

لسان العرب: تأليف أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١ هـ):

«يهدف إلى استقصاء اللغة، إذ يضم ٨٠ ألف مادة، وقد جمعها من تهذيب الأزهري، ومحكم ابن سيده، وصحاح الجوهري، وحواشي ابن بري، ونهاية ابن الأثير.

يتبع طريقة الصحاح في ترتيب مواده، إذ رتبها ألفبائياً بأواخر الأصول ثم أوائلها ثم وسطها. يصدر بعض أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب. مليء بالاقتباسات والشواهد الشعرية والقرآنية والحديثية ».

القاموس المحيط: تأليف مجد الدين أبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت ٨١٧ هـ):

« ألفه فيما بين عامي ٧٩٦ و ٨٠٣ هـ (١٣٩٣ و١٤٠٠ م) بهدف جمع اللغة واستقصائها. بما فيها الفصيح،والغريب،والبسيط، فجمع ما في المحكم، والعباب، وغيرهما مختصراً إياها. يورد المادة موجزةً بلا شواهد، مهتما بوضع الأعلام في نهاية كل مادة. يعنى بأسماء النباتات،والحيوان، والمصطلحات الطبية وغيرها.

رتب ألفبائياً وفق أواخرالأصول،ثم أوائلها،ثم حروف الوسط الأصول فجعل الحرف الأخير هو (الباب) وهو الأساس في الكشف عن معنى الكلمة، والحرف الأول هو (الفصل) وهو ما يبحث عنه ضمن مادة (الباب).

تاج العروس من جواهر القاموس: تأليف محب الدين أبي الفيض السيد محمد المرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ):

« شرح وتحقيق لمادة (القاموس المحيط) يحوط مادة القاموس قوسان والشرح خارجها. يصدِّر كلّ باب بكلمة موجزة عن الحرف المعقود له الباب. ويضمّ إلى صميم اللغة أمشاجاً من التراجم،والبلدانيات،والمصطلحات المولدة. ويهتم بالشواهد،ويعنى باللهجات،ودلالات التراكيب.. ترتيبه الفبائي بأواخر الأصول باعتبار الباب والفصل،ثم حروف الوسط الأصول ». جار حسب الكتاب الأصل (القاموس المحيط).

● من مصادر علم العروض ●

كتاب القوافي: تأليف أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ):

« هذا الكتاب من أقدم الكتب المؤلفة في باب القوافي إن لم يكن أقدمها إطلاقاً، وهو على كلّ حالٍ أقدم كتاب وصل إلينا في هذا الباب، ويعد لذلك من الأصول القديمة الأولى في الثقافة العربية.

ضمن المؤلف كتابه بيان القواعد التي اتبعها شعراء العرب، والقيود التي التزموها في قوافي أشعارهم، وتفسير هذه القواعد والقيود... ثم ذكر العيوب التي كان يقع فيها شعراء العرب حين خروجهم على هذه القواعد الموضوعة والقيود المفروضة...

وروى المؤلف ما أورده في كتابه من معارف وأصول في فن القوافي عن العرب الفصحاء مباشرة، وكان يسمع منهم أقوالهم، أو يسألهم ويستفسر منهم عن أمور تهمه، أو تشكل عليه في هذا الموضوع، ويثبت هذه الأقوال، ويضع القواعد، ثم يسوق الدلائل والشواهد على آرائه ومذاهبه وقواعده من شعر العرب القديم ورجزهم...،وكذلك أخذ أبو الحسن الأخفش جملة من المعارف والآراء التي أدرجها في الكتاب من شيخه الأول الخليل بن أحمد الفراهيدي. والخليل هو الأستاذ الأول الذي شغل بفنّ العروض والقوافي في الثقافة العربية، واستنبط وأحصى كثيراً من أحكامها وقواعدها من شعر العرب القديم...

وأورد المؤلف في كتابه أقوالاً وآراء لعلماء آخرين أيضاً... وكان يذكرهم أحياناً بأسمائهم، ويسند أقوالهم إليهم، كما كان يسميهم أحياناً أخرى (أهل العلم)،أو (من أثق به).

وما كان أبو الحسن الأخفش ليكتفي بالرواية عن العرب الفصحاء، وإنما

كان ينظر في رواياتهم، ويقومها ليستنبط منها القواعد والأصول في فن القوافي »[١].

كتاب القوافي: تأليف أبي يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخي من أعلام النصف الثاني للقرن الرابع الهجري:

« صنف أبو يعلى كتابه تصنيفاً منطقياً تناول فيه سائر القوافي، وفصل القول في كل ما يتصل به تفصيلاً تاماً، فابتدأ بتعريف القافية، ووضع حدّ لها، ثم عرض أنواع القوافي باعتبار حركاتها، وبعدئذٍ بسط القول فيا يلحق عروض البيت، وضربه من تغييرات، ثم ما يلحق طرفي مصراعي البيت الأولين من زيادة أو نقص، وتناول الكلام على حروف القافية اللازمة، فعقد للحديث عن كلّ حرف منها باباً خاصاً، وتحدث بعد ذلك عن الحركات اللازمة للقوافي بمسمياتها وشواهدها، ثم استعرض القوافي المطلقة والمقيدة، وختم الكتاب بالحديث عن عيوب الشعر فإذا هي تسعة عيوب.

وقد أيد المصنف كلّ قسم من أقسام كتابه بأمثلةٍ وشواهد حية، أشار فيها إلى موضع القاعدة، وأحسن تخيرها من الشعر القديم، فجاءت شواهد الكتاب من الشعر الجاهلي في الأعمّ الأغلب، ومن الشعر الإسلامي في القليل الباقي، ومن شعر المخضرمين في الكثير منه، وهو يطمع في درس ضروبٍ عاليةٍ من القول، والوقوف على عقلية ناظميها وشعرائها »[٢].

كتاب الكافي في العروض والقوافي: تأليف أبي زكريا يحيى بن علي بن محمد ابن الحسن بن بسطام الشيباني التبريزي المعروف بالخطيب (ت ٥٠٢ هـ):

يبحث الكتاب في ثلاثة موضوعات: العروض والقافية وضمّ إليهما علم البديع. بدأ دراسته لعلم العروض، وعرفه بأنه: ميزان الشعر، بها يعرف

---

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش. كتاب القوافي، تحقيق عزة حسن (دمشق: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم. ١٣٩٠/١٩٧٠)، ص ١٣ - ١٤.

(٢) التنوخي. كتاب القوافي. تقديم وتحقيق عمر الأسعد ومحي الدين رمضان، الطبعة الأولى، (بيروت: دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع. ١٣٨٩/١٩٧٠)، ص ٤٢.

صحيحه من مكسوره. ثم استمرّ في بحث معناها لغوياً. ثم بدأ في الكلام على مكونات الشعر، وانتهى بعد ذلك إلى أن الشعر كله أربع وثلاثون عروضاً، وثلاثة وستون ضرباً، وخمسة عشر بحراً. ثم تناول كلّ هذا بالتحليل والتفصيل والاستشهاد. بعد أن قسمها إلى خمس دوائر. ثم انتقل إلى الكلام على القوافي وأنها تسع، ثلاث مقيدة وست مطلقة. وأخذ بعد ذلك في شرحها وتوضيحها، وعنون كل موضوع باسمه مكتفياً بذلك عن الأبواب والفصول.

ثم ختم كتابه بعرض أبواب من البديع، يعرفها أولاً، ثم يستشهد لها بأبيات من الشعر، وجعل معرفة هذا مما يحتاج إليه في صنعة الشعر.

قال في كشف الظنون أول من صنف فيه أبو العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. وهو مخصوص بالبصريين. ثم صنف فيه أبو سعيد حسن بن عبد الله السيرافي أيضاً سنة ٣٦٨ هـ.[1] وأبو بكر محمد بن حسن الزبيدي مات سنة ٣٧٩ هـ جمع من زمن أبي الأسود إلي زمانه.

وألف فيه صلاح الدين الصفدي، وابن قاضي شهبه[2]. وأنفعها وأجمعها طبقات جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي فإنه جمع ما في كتب الأقدمين فأوعى في سبع مجلدات، ثم لخصها في مجلد وهو الوسطى، ثم اختصره ثانياً وسماه (بغية الوعاة).

وصنف فيه أبو المحاسن مفضل بن محمد البصري المتوفى سنة ٤٤٣ هـ. وتاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد المكي (الرومي) المتوفى سنة ٧٤٣ هـ.

وأبو جعفر النجاس جمع أهل اللغة مات سنة ٣٣٨ هـ، وأبو الطيب اللغوي مات سنة ٣٣٨ هـ.

وجمال الدين علي بن يوسف القفطي (المصري) المعروف بالقاضي الأكرم مات سنة ٦٤٦ سماه (أنباه الرواة) ومختصره للذهبي.

وجمع أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي نحاة الأندلس وتوفي سنة ٧٤٥، وأبو عبد الله محمد بن الحسين الأديب اليمني المتوفى سنة ٤٠٠، وابن درستويه عبد الله بن جعفر النحوي، المتوفى سنة ٣٤٧، وأبو الفرج مفضل بن مسعود التنوخي المتوفى سنة ٤٤٢ هـ»[3]. وللفيروزأبادي (٨١٧) كتاب البلغة في تاريخ أئمة اللغة طبع بدمشق سنة ١٣٩٢ بتحقيق محمد المصري.

---

(١) نشره المستشرق كرنكو ببيروت سنة ١٩٣٦.

(٢) نشر الجزء الأول منه في بغداد سنة ١٩٧٣ بتحقيق محسن غياض.

(٣) كشف الظنون، ج ٢، ص ١١٠٧.

وهنا نعرض لتحليل مناهج بعض منها:

مراتب النحويين: تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي (ت ٣٣٨ هـ):

يعدّ هذا الكتاب من الكتب الأساسية الرائدة في تراجم علماء اللغة والنحو.

ومنهجه في عرض التراجم أن يذكر العالم،ويترجم له،ثم تلميذه وتلميذ تلميذه من بعده، ثم يرجع مجدداً إلى عالم آخر ليمسك برأس سلسلة جديدة ويمضي في تتبع حلقاتها وهكذا.

فليس الكتاب على حسب الترتيب الزمني،ولا الترتيب المعجمي المعتاد في مثل هذه الكتب. نشره بمصر محمد أبو الفضل ابراهيم.

كتاب طبقات النحويين واللغويين: تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ):

«ترجم فيه للنحويين واللغويين من عهد أبي الأسود حتى محمد بن يحيى الرياحي (- ٣٥٨/٩٦٩)، وقد كان مصدراً لكثير من المؤلفين الأندلسيين والمشارقة مثل ابن الفرض، وياقوت، والقفطي،والسيوطي، والمقريزي... وكان المنهج الذي اتبعه الزبيدي في هذا الكتاب هو الترجمة لعلماء اللغة والنحو على حسب التسلسل الزمني ذاكراً مولد المترجم له وتاريخ وفاته، ونتفاً من أخباره، والحكايات المتضمنة لفضائله، والمشتملة على محاسنه.

وقسم كتابه على طبقات، فجعل النحويين البصريين في عشر طبقات، ثم أورد بعدهم النحويين الكوفيين في ست طبقات، حتى إذا انتهى منهم عاد فأفرد فصلاً للغويين البصريين وجعلهم في سبع طبقات، وشفعهم بالكوفيين وجعلهم في خمس طبقات، ومزج بين النحويين واللغويين المصريين في فصل واحدٍ،وجعلهم في ثلاث طبقاتٍ، وجاء بعدهم بالنحويين واللغويين القرويين في أربع طبقات، وختم الكتاب بتراجم النحويين واللغويين الأندلسيين في ست طبقات.

أما الأساس الطبقي في هذا التقسيم فهو الأساس الزمني ،وهي قسمة تقريبية ... على أن الكتاب يعد أصلاً مهما في كتب التراجم، ولا تظهر قيمته إلا عند مقارنته بما ألف في مثل موضوعه. أما في تراجم اللغويين والنحويين الأندلسيين فيكاد يكون المصدر الوحيد حتى منتصف القرن الرابع »[1].

نشر بمصر بتحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

إنباه الرواة على أنباه النحاة: تأليف جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ):

« معجم شامل لتراجم مشايخ علمي النحو واللغة ممن تصدر لافادتها تصنيفاً، وتدريساً، ورواية من عصر أبي الأسود حتى عصر المؤلف في القرن السابع. وقد تضمن أيضاً تراجم كثيرة للقراء، والفقهاء، والمحدثين، والمتكلمين والمتصوفين، والعروضيين، والأدباء، والشعراء، والكتاب، والمؤرخين، والمنجمين، ممن كانت له أدنى مشاركة في اللغة أو معرفة بالنحو، وبهذا اجتمع فيه قرابة ألف ترجمة من تراجم العلماء.

ولم يختص هذا المعجم بعصرٍ دون عصر، أو إقليم دون آخر، بل شمل كلّ من له شأن...

والكتاب وإن كان موضوعاً على حسب حروف المعجم إلا أنه لم يرتب ترتيباً دقيقاً.. » حققه ونشره بمصر محمد أبو الفضل ابراهيم.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: تأليف الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

من أشمل وأجمع الكتب المؤلفة في تراجم اللغويين والنحاة،ذكر في مقدمة الكتاب أنه اطلع على كل ما ألف قبله في تراجم النحاة « فلم أر في ذلك ما يشفي العليل ولا يشفي الغليل، فجردت الهمة في سنة ثمان وستين وثمانمائة إلى جمع كتاب في طبقات النحاة، جامع مستوعب للمهات، وعمدت إلى التواريخ

---

(١) البير حبيب مطلق. ص ١٣٤.

الكبار التي هي أصول وأمهات، وما جمع عليها من فروع وتتمات، وطالعت ما ينيف على ثلاثمائة مجلد من ذلك».

وسرد بعد ذلك أهم المصادر التي اعتمدها، واستعان بها في جمع مادة كتابه ثم قال: «فجمعت كلّ ما تضمنته هذه الكتب المذكورة من ترجمة نحوي طالت، أو قصرت، خفيت أخباره، أو اشتهرت، وأوردت من فوائدهم وأخبارهم، ومناظراتهم، وأشعارهم، ومروياتهم، ومفرداتهم ما لا يجتمع في كتاب بحيث بلغت المسودة سبع مجلدات».

ثم عرض هذا العمل على الحافظ نجم الدين بن فهد بمكة المكرمة فأشار عليه بتلخيصها في مجلدة تحتوي على المهم من التراجم، فاستجاب السيوطي لإشارته، ولخص منها اللباب في هذا الكتاب، ويقول في النهاية:

«وصار الاعتماد في الطبقات الجامعة على هذه والمعول، وسميتها بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة».

بدأ كتابه بتراجم المحمدين (كلّ من اسمه محمد) تيمناً باسم النبي ﷺ، وبعد تمامهم ترجم للنحاة حسب الترتيب الهجائي لأسمائهم. وفي نهاية الكتاب سرد مصادر أخرى، وأكد على اقتباسه من بعض ما ذكره في المقدمة، ثم قال في أثناء ذلك:

«وهذه التواريخ المذكورة قد استوعبناها كلها، ولم ندع فيها ممن تحققنا أنه نحوي إلا ذكرناه، مع ما وقفنا عليه من التواريخ التي لا تختص ببلد...».

البديع: تأليف عبد الله بن محمد المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد العباسي (ت ٢٩٦ هـ):

« أول كتاب استقرت فيه صياغة نظرية لبعض الفنون البلاغية ،ذلك أن الذين سبقوا ابن المعتز كانوا يتعرضون للموضوعات البلاغيـة وهم بصدد أبحاث قرآنية،أو لغوية،أما هو فقد عمد إلى التأليف البلاغي عن قصد،وجعل من البلاغة غاية تأليفه... والبديع عند ابن المعتز يشمل خمسة فنون هي: الاستعارة، والتجنيس، والمطابقة، ورد اعجاز الكلام على ما تقدمها، والمذهب الكلامي،... ثم ذكر بعدها ثلاثة عشر فناً قال إنها من محاسن الكلام، وقد عدّ منها: الالتفات، والاعتراض وتأكيد المدح بما يشبه الذم، وتجاهل العارف، وحسن التشبيه، والتعريض،والكناية... وفصل ابن المعتز في الحديث عن الفنون البديعية ومحاسن الكلام... »[1]

عيار الشعر: تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم طباطبا (ت ٣٢٢ هـ):

« يتحدث عن صنعة الشعر،وقياس بلاغته، وكيف يبلغ الشاعر منه ما يريد، ولعلّ أبرز ما تناوله في الصنعة الشعرية ومعيارها موضوع التشبيه،فهو عنده موضوع مفصل،وبحث مسهب يعرض فيه لأنواع التشبيهات المختلفة،وما يتصل بها »[2]

نقد الشعر: تأليف قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧ هـ):

« يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام:

القسـم الأول منهـا تعريف الشعر وتفصيل عناصره، ويتناول في القسم

(١) مازن المبارك. **الموجز في تاريخ البلاغة**. (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر). ص ٧١.

(٢) المصدر نفسه. ص ٨٠.

الثاني شروط الجودة وهي التي ينبغي أن تتوفر في كل من عناصر الشعر ليكون جيداً.

ويبحث في القسم الثالث نعوت الرداءة، وهي التي يكون الشعر بسببها - إذا وجدت - رديئة...

تناول كثيراً من المباحث البلاغية،ووقف عندها يعرف ويحلل ويمثل، وهو لم يتناولها على أنها أبحاث في البلاغة،وإنما تناولها على أنها شروط تصل بالأسلوب - إذا توفرت فيه - إلى الجودة والجمال »[1].

الموازنة بين الطائيين: تأليف أبي القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدي (ت ٣٧١ هـ):

« وهي موازنة بين الشاعرين البحتري وأبي تمام. لجأ إلى كثير من الفنون البلاغية التي استعملها كل من الشاعرين فيستعين بها على الموازنة بينهما، فهو يفاضل بين تشبيهات واستعارات، ويوازن بين أنواع بديعية وقعت في شعر الشاعر،ليصل من وراء ذلك إلى تفضيل أحد الشاعرين،وإيثار مذهبه على الآخر »[2]

الوساطة بين المتنبي وخصومه: تأليف أبي الحسن علي بن عبد العزيز بن الحسن الجرجاني (ت ٣٩٢ هـ):

« قدم الجرجاني بحديثٍ طويلٍ فيه الكثير من الفنون البديعية - وفنون البديع في عصره كانت تشتمل على كثير مما خرج فيما بعد عن نطاق البديع - كالاستعارة،والتشبيه،والتمثيل...، وكذلك كان حديث الجرجاني عن شعر أبي الطيب حديثاً امتزج النقد فيه بالبلاغة، أو كانت البلاغة فيه عنصراً أساسياً »[3]

---

(١) المصدر نفسه. ص ٧٥.
(٢) المصدر نفسه. ص ٨٠.
(٣) المصدر نفسه. ص ٨١.

كتاب الصناعتين: تأليف أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥ هـ):

« يتألف الكتاب من عشرة أبواب،تشتمل على ثلاثة وخمسين فصلاً،تتناول الموضوعات البلاغية المختلفة من تحديد موضوع البلاغة لغةً واصطلاحاً إلى تمييز جيد الكلام من رديئه، ومعرفة صنعته، وحسن الأخذ وقبحه، إلى ذكر الإيجاز والإطناب والتشبيه، حده وما يستحسن منه،وما يستقبح، وذكر السجع والازدواج، والقول في البديع ووجوهه،وحصر أبوابه وفنونه، وقد بلغت فنون البديع عند أبي هلال خمسة وثلاثين فناً استغرقت من كتابه خمسة وثلاثين فصلاً »[1].

وقد ألف هذا الكتاب ليسدّ نقص كتاب الجاحظ (البيان والتبيين).

العمدة في صناعة الشعر ونقده: تأليف الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣ هـ):

« كتاب يعنى بفنّ الشعر وما يتصل به وبنقده، والنقد... ممتزج بالبلاغة معتمد في كثير من أحكامه عليها،ولذلك جاء كتاب العمدة كتاباً مشحوناً بالحديث عن البلاغة وفنونها.

يتألف كتاب العمدة من جزأين يشتملان على نيف ومائة باب، ويعالج ابن رشيق فيه كثيراً من الموضوعات الأدبية،والقضايا النقدية، كبيان فضل الشعر، والردّ على من يكرهه وشرح موقف الإسلام منه وبيان منافعه ومضاره، ويتعرض فيه للقدماء والمحدثين من الشعراء،وللمكثرين والمقلين منهم، ويتحدث عن الشعر والشعراء وطبقاتهم. »

سرّ الفصاحة: تأليف أبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦ هـ):

فرق بين لفظي الفصاحة والبلاغة، فالفصاحة عنده خاصة بالألفاظ،

---

(١) المصدر نفسه. ص ٨٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٦.

وأما البلاغة فهي للألفاظ مشتملة على المعاني، وتعرض لأول مرة في الدراسات البلاغية لموضوع الأصوات، فبحث في موضوع الأصوات ومخارجها وصفاتها بحثاً جيداً، كما تعرض لكثير من قضايا النقد،وآراء النقاد في الشعر والشعراء،وأقوالهم في القدماء والمحدثين، كما عرض في أثناء ذلك كثيراً من الفنون البلاغية، وناقش أقوال من تقدمه فيها كقدامة بن جعفر،والآمدي والجرجاني، ووازن بين أقوالهم، وفاضل بين مصطلحاتهم»[1].

دلائل الإعجاز: تأليف أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١ هـ):

يذكر الجرجاني في مقدمة الكتاب منزلة العلم بين الفضائل،ثم يخص من بينها علم البيان، كما يبين في أوائل كتابه غلط الناس في فهم النحو وتصغير شأنه،مع أن الألفاظ مغلقة على معانيها،حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها... » وينبه على أن المقصود من النظم ليس اتصال الألفاظ أو ترابطها وتتاليها من حيث هي حروف وأصوات، وإنما هو تتالي معانيها واتساقها فيما بينها، ويؤكد من خلال ذلك إلى أن إعجاز القرآن ليس في ألفاظه المفردة فاللفظ المفرد لا قيمة له في ميزان البلاغة، وإنما البلاغة في الأسلوب،أو الصياغة أو النظم، ثم يشرح مزايا النظم مبيناً أنها ترجع إلى المعاني... وهو في كل ذلك يضرب أمثالاً من القرآن الكريم أو الشعر، ومن خلال ذلك يشرح وجوهاً من البلاغة وفنوناً من الفصاحة. وهو في هذا الكتاب قد أرسى أركان علم المعاني[2].

ولعبد القاهر الجرجاني أيضا كتاب:

أسرار البلاغة:

يبين في أوله فضل الكلام،ومزية البيان، ويؤكد المعاني التي ذكرها في دلائل الإعجاز من أن ما يوصف به الكلام ليس في حقيقته وصفاً للألفاظ

---

(١) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٩ - ٩٤

المفردة، ويمثل ببعض الفنون البديعية التي سميت فيما بعد بالمحسنات اللفظية كالسجع،والجناس،فيحلل سرّ الجمال فيها، ثم يحثّ على ترك الاستكثار منها وأن العيب في تتبعها وتقصيها، وأن السر في البلاغة إنما هو «أمر المعاني كيف تختلف،وتتفق،ومن أين تجتمع وتفترق» ويعقد فصولاً كثيرةً من التشبيه والاستعارة والتمثيل فيحلل جمال التشبيهات المختلفة وما يتصل بذلك، وهو بهذا التحليل أوضح كثيراً من أسرار الجمال في الصورة الأدبية وكان له فضل كبير في تحديد معالم الفن الذي عرف فيما بعد بعلم البيان[1].

نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: تأليف فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦ هـ):

الكتاب تنظيم وتبويب لما صنفه عبد القاهر الجرجاني في كتابيه (دلائل الإعجاز)،و (أسرار البلاغة)،وقد نوه بعمل عبد القاهر وبراعته في استنباط أصول هذا العلم وقوانينه وأدلته وبراهينه، وعقب على ذلك بأنه «أهمل رعاية ترتيب الأصول،والأبواب،وأطنب في الكلام كلّ الاطناب».

ثم يقول «ولما وفقني الله لمطالعة هذين الكتابين التقطت منهما معاقد فرائدهما،ومقاصد فرائدهما، وراعيت الترتيب مع التهذيب والتحرير، مع التقرير، وضبطت أوابد الإجمالات في كلّ بابٍ بالتقسيمات اليقينية، وجمعت متفرقات الكلم في الضوابط العقلية، مع الاجتناب عن الإطناب المملّ، والاحتراز عن الاختصار المخلّ».

بنى الكتاب على مقدمة وجملتين، ثم قسم المقدمة إلى فصلين، تحدث في أولها عن السر في إعجاز القرآن، وثانيهما عن الفصاحة. والجملة الأولى دراسة خاصة بالمفردات والجملة الثانية خاصة بالنظم موزعة على ستة أبواب[2].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١٠٤.
(٢) شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، الطبعة الثالثة (مصر: دار المعارف) ص ٢٧٥.

مفتاح العلوم: تأليف أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي (ت٦٢٦هـ):

قسمه ثلاثة أقسام:

القسم الأول منسها للصرف، والقسم الثاني للنحو، والقسم الثالث للبلاغة وما تحتوي عليه من علوم المعاني والبيان والبديع،وما يلحق بهذه العلوم من قافيةٍ وعروض. وما وضعه السكاكي في مفتاح العلوم من تقسيم لعلوم البلاغة هو الذي أخذ به علماء البلاغة من بعده، وهو الذي استقرت عليه هذه العلوم إلى يومنا الحاضر. وقد استكملت البلاغة تقعيدها على طريقة الحدود والقوانين المنطقية على يد السكاكي في هذا الكتاب، وأصبح محوراً للتأليف البلاغي[1].

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: تأليف أبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ):

رتبه المؤلف على مقدمة،ومقالتين، أما المقدمة فتشتمل على أصول علم البيان وهي مشتملة على عشرة فصول.

أما المقالتان فالأولى في الصناعة اللفظية، والثانية:في الصناعة المعنوية.

وقد تعرض فيه لموضوعات علم البلاغة تحليلاً ونقداً وتمثيلاً. وفي مقدمة الكتاب يذكر دوافع تأليفه لهذا الكتاب وخصائصه فيقول:

« فإن علم البيان لتأليف النظم والنثر بمنزلة أصول الفقه للأحكام وأدلة الأحكام،وقد ألف الناس فيه كتباً، وجلبوا ذهباً وحطباً، وما من تأليف إلا وقد تصفحت شينه وسينه،فلم أجد ما ينتفع به إلا كتاب الموازنة لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي، وكتاب سر الفصاحة لأبي محمد عبد الله بن سنان الخفاجي ».

---

(١) مازن المبارك، الموجز في تاريخ البلاغة. ص ١١٠.

ثم أثنى على الكتابين،وأظهر ما في الأخير من ثغرات. ثم يستمر قائلاً:

« على أن كلا الكتابين قد أهملا من هذا العلم أبواباً، ولربما ذكرا في بعض المواضيع قشوراً،وتركا لباباً، وكنت قد عثرت على ضروب كثيرة منه في غضون القرآن الكريم،ولم أجد أحداً ممن تقدمني تعرض لذكر شيء منها، وهي إذا عدت كانت من هذا العلم بمقدار شطره، وإذا نظر إلى فوائدها وجدت محتوية عليه بأسره... »[1]

تلخيص المفتاح: تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ):

« أعجب القزويني بكتاب مفتاح العلوم،ولكنه رأى أن الفائدة لا تتم إلا بتهذيبه،وترتيبه،فوضع له ملخصاً،وذكر في أوله قوله: « وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل أبو يعقوب يوسف السكاكي أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعاً؛لكونه أحسنها ترتيباً، وأتمها تحريراً، وأكثرها للأصول جمعاً، ولكن كان غير مصونٍ عن الحشو،والتطويل،والتعقيد، قابلاً للاختصار، ومفتقراً إلى الإيضاح والتجريد،ألفت مختصراً يتضمن ما فيه من القواعد، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد... وسميته تلخيص المفتاح »[2].

الإيضاح: تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ):

وضح في المقدمة غرضه،ومنهجه في هذا الكتاب بقوله:

« فهذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها،ترجمته بـ(الإيضاح) وجعلته على ترتيب مختصري الذي سميته (تلخيص المفتاح)،وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له،فأوضحت مواضعه المشكلة، وفصلت معانيه المجملة، وعمدت إلى ما خلا عنه المختصر مما تضمنه (مفتاح العلوم)،وإلى ما خلا عنه المفتاح من

---

(١) المثل السائر. ج ١. ص ٣.
(٢) مازن المبارك. الموجز في تاريخ البلاغة. ص ١١٢.

كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابيه: (دلائل الإعجاز ، وأسرار البلاغة) وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زبدة ذلك كله ، وهذبتها ورتبتها حتى استقرّ كلّ شيء منها في محله،وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكري ، ولم أجده لغيري ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم ».

---

(١) المصدر نفسه. ص ١١٣.

● مصادر الدراسات الأدبية[1] ●

البيان والتبيين: تأليف أبي عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الملقب بالجاحظ (ت ٢٥٥ هـ):

جمع فيه فنوناً شتى من الأدب،فأورد فيه أخبار الخطباء في الجاهلية والإسلام،وبين صفات الخطيب الناجح، ووشّى كتابه بمنتخبات من الأشعار، مع الدراسة والنقد، ونقل فيه كثيراً من الرسائل الديوانية والإخوانية،وجمع فيه من أخبار النسّاك والقصاص، وقد خصّ الحمقى والنوكى بدراسةٍ وافيةٍ، وكثيراً ما كانت الحكمة تجري على ألسنتهم.

وللجاحظ أيضاً:

كتاب الحيوان:

وهو كتاب أدبٍ عناصره أصناف الحيوان،وما حيك حولها من قصص. وعلوم وما ألف فيها من عاداتٍ وأمراضٍ،وما قيل فيها من حكم وأشعار، كما يحوي فصولاً عديدةً من المعرفة في غير موضوع الحيوان،مثل وسائل البيان، وكتابة المعاهدات وضروب الخطوط،وأقوال الشعراء فيها، وفيه فصول عن البلدان والأجناس البشرية وأثرها في خلق الإنسان وعن مسائل في الفقه والدين.

عيون الأخبار: تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ):

قسم هذا الكتاب إلى عشرة كتب أي موضوعات هي:
كتاب السلطان،وكتاب الحرب، وكتاب السؤدد، وكتاب الطبائع، وكتاب العلم، وكتاب الزهد، وكتاب الإخوان، وكتاب الحوائج، وكتاب الطعام، وكتاب النساء. وهو في عرضه لهذه الموضوعات يبتعد عن الاستطراد،ويقصر عرضه للموضوع الذي تصدى له.

---

(١) هذا القسم من الكتاب مقتبس بتصرف من مصطفى الشكعة، مناهج التأليف عند العلماء العرب، قسم الأدب، الطبعة الثانية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤).

ولابن قتيبة أيضاً:

أدب الكاتب: واحد من أربعة كتب.

ذكر ابن خلدون أن مشايخه وأساتذته جعلوا أصول فن التأديب أربعة كتبٍ وما سواها تبع لها،وفروع منها وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، الكامل للمبرد، والبيان والتبيين للجاحظ، والنوادر لأبي علي القالي.
قسم ابن قتيبة الكتاب إلى أربعة كتب، كتاب المعرفة، كتاب تقويم اليد، كتاب تقويم اللسان، كتاب الأبنية.

الكامل في الأدب: تأليف أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي المشهور بالمبرد (ت ٢٨٦ هـ):

هو أحد الكتب الأربعة التي عدها ابن خلدون أصول فنّ التأديب،وهي مما لا غنى لطالب المعرفة والثقافة عن قراءتها.

والكتاب يضمّ ألواناً من الثقافة الإسلامية،والأدبية،والاخبارية، والتاريخية،واللغوية،والنحوية،وهو كما يقول مؤلفه: (يجمع ضروباً من الآداب ما بين كلامٍ منثورٍ،وشعرٍ مرصوف، ومثلٍ سائر، وموعظةٍ بالغة، واختيارٍ من خطبة شريفة،ورسالةٍ بليغة).

مجالس ثعلب: تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ):

يتحدث شارح الكتاب ومحققه عبد السلام هارون عن موضوع الكتاب، ومحتواه،وقيمته العلمية بقوله:

«اشتملت مجالس ثعلب على ضروب شتى من علوم العربية، وضحت في تضاعيفها كثيراً من المسائل النحوية على مذهب الكوفيين، ونستطيع أن نقول: إن هذه المجالس من أهم الوثائق العلمية في بيان مذهب أهل الكوفة، ومما هو جدير بالذكر أن ثعلباً كثيراً ما يستعرض في أثناء المجالس بعض آراء أهل البصرة.

وهو كذلك يروي لنا قدراً صالحاً من القرآن الكريم،والحديث، ويذكر

أقوال العلماء واللغويين في ذلك مجادلاً آراءهم، ذاكراً رأيه هو أيضاً في تأويل ذلك،وتفسيره مع الكلام في الإعراب والتخريج، وثعلب في ذلك كله الرجل الثقة،الثبت الذي يملأ نفس القارئ إيمانا بصحة ما يجد فيه من روايةٍ صادقة.

وأبو العباس أديب عبقري الذوق. وبالنظر فيما اختاره من أشعار العرب وأرجازها يلمس القارئ طيب الانتخاب، وجودة الاختيار، وروح الأديب، ودقة العالم»[1].

العقد الفريد: تأليف أحمد بن محمد بن عبد ربه عاش في الفترة بين عام ٢٤٦ هـ، ٣٢٨ هـ:

وهو موسوعة ثقافية عربية كبيرة،تشمل الفنون الأدبية،والفكرية من شعرٍ بمختلف موضوعاته،ونثرٍ على مختلف أغراضه،وخطابة،وتاريخ، يقول مؤلفه:

«وسميته كتاب (العقد الفريد) لما فيه من مختلف جواهر الكلام مع دقة السلك وحسن النظام.»

أمالي اليزيدي: تأليف أبي عبد الله محمد بن العباس بن محمد اليزيدي (ت٣١٠هـ):

ألوان من الآداب،وأشتات من الحكايات،وأخبار التاريخ،وهو مشحون بعددٍ من القصائد،ونصوص غير قليلة من الرجز.

أمالي الشريف المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد): تأليف علي بن الحسين الموسوي المعروف بالشريف المرتضى (ت ٣٤٦ هـ):

مليء بأخبار الخطباء، ومن نصوص الخطب أو الشعر يتخذ الشريف وسيلة لشرح معاني الكلمات الغريبة،ويستطرد منها إلى دروس في علوم اللغة ولكن بشكل أقلّ كثيراً من القالي في أماليه، وهو يكثر من الكلام عن

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب. مجالس ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام هارون (مصر: دار المعارف. الطبعة الثالثة). ج ١٥. ص ٢٤.

مذهب أهل العدل، ويتحدث عن المفكرين من أعلام الإسلام مثل الحسن البصري، وواصل بن عطاء رأس المعتزلة وعمرو بن عبيد، وأبي الهذيل العلاف، وبشر بن المعتمر، ويربط أماليه بين الحين والحين بملحة طريفة، أو نادرة فكهة.

الأغاني: تأليف أبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني (ت ٣٥٦ هـ):

أكبر مرجع عربي في ذكر الغناء وتاريخه وقواعده والآلات الموسيقية التي كانت على عصره، أو سابقة عليه، ليس هذا فحسب بل إن الناحية الأدبية فيه أوسع وأشمل فإنه ما يكاد يذكر صوتاً أي لحناً حتى ينطلق منه إلى المغني وأخباره وأشعاره، وإن كان متصلاً بخليفةٍ أو ملكٍ تحدث عن هذا الملك أو ذاك الخليفة، وعلى صفحاته تنتشر أخبار العرب، وأيامهم، وأنسابهم، ومفاخرهم ووصف لحياتهم الاجتماعية، ويركز على مراكز الغناء وبخاصة المدينة، ومكة وبغداد، هذا فضلاً عن مئات التراجم وعديد السير بالإضافة إلى المجموعة الهائلة من الصور الأدبية من شعر، وكتابة، وخطابة، وقصص ونوادر.

أمالي أبي علي القالي: تأليف أبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦ هـ):

أودعه مؤلفه فنوناً من الأخبار، وضروباً من الأشعار، وأنواعاً من الأمثال، وغرائب من اللغات، لم يذكر فيه موضوعاً إلا أشبعه ولا شعراً إلا كان مختاراً، ولم يخل من شرح لغريب القرآن، وحديث الرسول ﷺ.

والكتاب يقف من القارئ موقف المعلم، فما يكاد يرد فيه نص شعراً أو نثراً إلا وأتبعه المؤلف بشرح مستفيض.

الإمتاع والمؤانسة: تأليف علي بن محمد بن العباس المكنى بأبي حيان التوحيدي (ت ٣٨٠ هـ):

عرض فيه لكثيرٍ من الأخبار الأدبية، والشعر، والنثر، واللغة، والفلسفة

والمنطق، والأخلاق، والإلهيات، والتفسير، والحديث، والبلاغة، والسياسة، والحيوان والطعام، والشراب، والمجون، والغناء ، كما تعرض لتحليل شخصيات العصر من ساسة، وعلماء، وفلاسفة، وأدباء، وتحليل الحياة الاجتماعية المعاصرة.

أمالي ابن الشجري: تأليف أبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن الحسن ابن علي بن أبي طالب المشهور بابن الشجري (ت ٥٧٢ هـ):

نهج فيه نهج الشريف الرضي في أماليه، وطرق موضوعات القرآن، والحديث، والأخبار، والشعر، والنثر، وأخبار الشعراء، والخطباء ، وطرزه بكثير من الحكم، والطرف، والملح ، وتبدو في موضوعات الكتاب سمة الأديب حيناً، وسمة اللغوي النحوي حيناً آخر.

صبح الأعشى في صناعة الإنشاء: تأليف أبي العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١ هـ):

يتحدث المؤلف في مقدمة الكتاب عن موضوع وسبب تأليفه لهذا الكتاب عندما استقرّ به الأمر في كتابة الإنشاء بالأبواب السلطانية، فأنشأ مقامة بناها على أنه لا بدّ للإنسان من حرفةٍ يتعلق بها ، ومعيشة يتمسك بسببها ، وأن الكتابة هي الصناعة التي لا يليق بطالب العلم من المكاسب سواها... وجنح فيها إلى تفضيل كتابة الإنشاء وترجيحها ، ثم أشار عليه «من رأيه مقرون بالصواب» أن يتبعها «بمصنف مبسوط، يشتمل على أصولها، وقواعدها ، ويتكفل بحلّ رموزها، وذكر شواهدها ليكون كالشرح عليها، والبيان لما أجملته ، والتتمة لما لم يسقه الفكر إليها، فامتثلت أمره بالسمع والطاعة...»

رتبه المؤلف على مقدمة، وعشر مقالات، وخاتمة.

المقدمة: في مبادىء يجب تقديمها قبل الخوض في كتابة الإنشاء ، وتشتمل على خمسة أبواب.

المقالة الأولى: فيما يحتاج إليه الكاتب، وفيها بابان.

المقالة الثانية: في المسالك والممالك، وفيها أربعة أبواب.

المقالة الثالثة: في ذكر أمور تشترك فيها أنواع المكاتبات، والولايات وغيرها...

المقالة الرابعة: في المكاتبات، وفيها بابان.

المقالة الخامسة: في الولايات، وفيها أربعة أبواب.

المقالة السادسة: في الوصايا الدينية، والمسامحات، والإطلاقات، والطرخانيات وتحويل السنين، والتذاكر، ونسخ من ذلك، وفيها أربعة أبواب.

المقالة السابعة: في الإقطاعات، والمقاطعات، وذكر نسخ من ذلك وفيها بابان.

المقالة الثامنة: في الأيمان، وفيها بابان.

المقالة التاسعة: في عقود الصلح، والفسوخ الواردة على ذلك، وفيه خمسة أبواب.

المقالة العاشرة: في فنون من الكتابة يتداولها الكتّاب، ويتنافسون في عملها ليس لها تعلق بكتابة الدواوين السلطانية ولا غيرها، وفيها بابان.

الخاتمة: في ذكر أمور تتعلق بديوان الإنشاء غير أمور الكتابة، وفيها أربعة أبواب.[1]

وفي التعريف بهذا الكتاب يقول محمد عبد الرسول:

«هو كتاب جليل القدر، عظيم النفع، كبير الفائدة، لم ينسج على منواله في عالم التأليف في فنون الأدب والكتابة، ولا نعدّ مبالغين إذا قلنا: إنه أنفس كتاب ألف في اللغة العربية، وتاريخ آدابها... وعلى الجملة فهو كتاب ممتع، ودائرة معارف أدبية كبرى... »[2].

---

(١) صبح الأعشى (مصر: المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٣٣١هـ - ١٩١٣م) ج ١، ص ٨ - ٣٢.

(٢) صبح الأعشى (مصر: وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر)، ج ١، ص ١٣، ١٨.

المعلقات: جمع حماد بن سابور بن المبارك المعروف بحماد الراوية (ت١٥٥هـ):

جمع القصائد الجاهلية المشهورة،وسماها المعلقات أو السموط... لقيت المعلقات من عناية الدارسين والشارحين ما لم تنله أية مجموعة أو ديوان من دواوين الشعراء باستثناء ديوان المتنبي.

أهم الشروح التي كتبت على هذه القصائد وأجودها هي شروح الحسين ابن أحمد الزوزني المتوفى سنة ٤٨٦ هـ وأبي بكر الأنباري المتوفى سنة ٣٢٧ هـ، ويحيى بن علي التبريزى المتوفى سنة ٥٠٢ هـ.

جمهرة أشعار العرب: تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠ هـ):

هي مثال للجمع والاختيارات المبكرة للشعر العربي، ابتدأت بمقدمات في فصول وإن كانت قصيرة،ولكنها ذات قيمة، وربما كان صاحب الجمهرة أول أصحاب الاختيارات الذين قسموا حصيلة مختاراتهم إلى أقسامٍ متعددةٍ بأسماء مختلفةٍ جذابةٍ،فجعل قسماً منها تحت اسم المعلقات، وآخر تحت اسم الجمهرات وآخر تحت اسم المنتقيات والمذهبات... الخ.

ديوان المفضليات: جمع واختيار المفضل الضبي (ت ١٧٥ هـ):

تعتبر أول جمع أو اختيار للشعر يسجل على صفحات قرطاس، ويضمّ هذا الديوان مائة وثلاثين قصيدة مختارة.

الأصمعيات: جمع واختيار عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٢ هـ):

سميت بالأصمعيات لشهرة جامعها بلقبه دون اسمه، وهي تضمُّ اثنتين وتسعين قصيدة.

ديوان شعر الهذليين: شرح أبي سعيد الحسن السكري (ت ٢٧٥ هـ):

حوى بعض قصائد لشعراء من هذيل، يضمُّ المجلد الأول شعر أحد عشر شاعراً، ويضم المجلد الثاني قصائد لاثنين وخمسين شاعراً وشاعرة.

الحماسة: جمع واختيار أبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ):

تضم ثمانمائة وإحدى وثمانين قصيدة أو مقطوعة،وتشمل من الموضوعات موضوعات الحماسة، والمراثي،والأدب، والنسيب، والهجاء، والأضياف، والمديح،والسير،والنعاس، والصفات، والملح،وذم النساء،غير أن باب الحماسة وما قيل فيه من شعر يفوز بنصيب الأسد من حيث عدد القصائد. وأفضل شروحها شرح أبي علي أحمد بن محمد المرزوقي المتوفى سنة ٤٢١ هـ.

حماسة البحتري: تأليف أبي عبادة وليد بن عبد الله (عبيد) البحتري (ت ٢٨٤ هـ):

احتذى البحتري مسيرة أبي تمام، وقد جعل (حماسته) في مائة وأربعة وسبعين باباً،إذ عمد إلى الإكثار من وضع العناوين لأبواب حماسياته، بحيث صارت إلى العدد الكبير الذي ذكر، خص البحتري شعر المرأة بباب طويل هو الباب الأخير من حماسته،ولكنه اقتصر على إيراد المراثي من شعرهن. ووقف باختياراته عند شعراء مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية.

حماسة الخالديين (الأشباه والنظائر): الخالديان شاعران أخوان أحدهما محمد وكنيته أبو بكر (ت ٣٨٠ هـ)، والثاني سعيد وكنيته أبو عثمان (ت ٣٧١ هـ)، وهما ابنا هشام بن وعلة الخالدي نسبة إلى الخالدية وهي قرية من أعمال الموصل.

الكتاب يجمع المتشابه والمتناظر من معاني الشعر،وموضوعاته،ومناسباته، وموضوعاته فيها طرافة،وحسن انتقاء،وتسلسل لطيف،وهي قصائد مختارة من أشعار الجاهلية ومن تبعهم من المخضرمين،مع تجنب أشعار المشاهير.

الحماسة الشجرية: جمع أبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ):

يبلغ عدد مقطوعاتها تسعمائة وأربعاً وأربعين حماسية، واهتم ابن الشجري بالشعراء المحدثين،وبعض الأمويين،فعمد إلى الإكثار من الاختيار لشعرهم، ثم تابع مسيرة الشعر حتى شعر شعراء القرن السادس.

الحماسة البصرية: جمع صدر الدين أبي الفرج بن الحسين البصري (ت ٦٥٩ هـ):

تضم ألفا وستمائة وثماني وأربعين حماسة بين مقطوعة وقصيدة. وقف المؤلف بشعراء حماسياته عند منتصف القرن الثالث الهجري عند دعبل الخزاعي وديك الجن.

نهاية الأرب في فنون العرب: تأليف أحمد بن عبد الوهاب القرشي التميمي المعروف بالنويري وقد عاش في الفترة بين سنتي ٦٧٧ - ٧٣٣ هـ.

أحد الموسوعات الأدبية التي ضمت ألواناً من المعرفة، وأشتاتاً من الأخبار وموضوعاتٍ من الأدب، وقضايا من التاريخ، ونماذج من أنظمة الحكم، وظواهر من الكون، ويميل في طريقة عرضه إلى الاستطراد.

• مصادر تراجم الشعراء والأدباء •

طبقات الشعراء: تأليف محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ):

قسم الشعراء جميعاً من جاهليين وإسلاميين إلى طبقاتٍ متتابعةٍ، كل حسب قيمتها الفنية من وجهة نظره، وتبعاً لمعاييره الخاصة. فقد قسم الشعراء الجاهليين إلى عشر طبقات، وكذلك الشعراء الإسلاميين الذين عاشوا في عصر بني أمية.

الشعر والشعراء: تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ):

حوى هذا الكتاب ترجمة لمائتين واثنين من الشعراء، مرتبين ترتيباً زمنياً مبتدئاً بامرىءالقيس، ومنتهياً بعلي بن جبلة المعروف بالعكوك المتوفى سنة ٢١٣ هـ. ويسجل ابن قتيبة على شعرائه ما أخذ عليهم من الغلط والخطأ في ألفاظهم ومعانيهم، ويذكر ما سبق إليه المتقدمون فأخذه عنهم المتأخرون.

طبقات الشعراء لابن المعتز. (طبقات الشعراء المتكلمين من الأدباء المتقدمين) تأليف عبد الله بن الخليفة المعتز بالله بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد بن المهدي بن أبي جعفر المنصور (ت ٢٩٦ هـ):

تخصص الكتاب في عرض تراجم الشعراء الدين مدحوا بني العباس في أسلوب رخي رضي شائق، ولم يخل من نقد القصائد، كما يعرض لبعض القصص والأخبار والطرف الأدبية.

معجم الشعراء: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤ هـ):

بدأ المؤلف كتابه بأول حروف المعجم وهو العين مفتاحاً لتقديم أسماء شعرائه، فلم يلتزم التقديم الزمني، أو التحديد الموضوعي، ثم يثني بأولئك الذين تبدأ أسماؤهم بحرف الفاء، ثم القاف، ثم الكاف فاللام، فالميم، فالهاء، فالياء، وهكذا تتوالى الأسماء بعد العين في ترتيبها الطبيعي المعروف. لم يلتزم المؤلف في معجمه خطة التمثيل لكلّ شاعر بشيء من شعره، ففي حالاتٍ غير قليلةٍ يذكر اسم الشاعر وبعض خبره.

يتيمة الدهر: تأليف عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ):

ترجمة شاملة لشعراء القرن الرابع الهجري،جاعلاً لكلّ مصرٍ من الأمصار الإسلامية قسماً من كتابه. مطيلاً مسهباً عند من ينبغي الوقوف عندهم،غير أنه يختصر في بعض الأحيان وهي المعتمدة بالنسبة للقرن الرابع الهجري.

دمية القصر وزهرة أهل العصر: تأليف علي بن الحسن الباخرزي (ت ٤٦٧ هـ):

واحدة من حلقة سلسلة الطبقات بعد (يتيمة الدهر)،والبعض يعتبرها امتداداً لها.

زينة الدهر،وعصرة أهل العصر،وذكر ألطاف شعر العصر: تأليف سعد بن علي بن القاسم الأنصاري الوراق الحظري (ت ٥٦٨ هـ):

وهو يعتبر ذيلاً على دمية القصر للباخرزي.

خريدة القصر وجريدة العصر: تأليف عماد الدين محمد بن محمد صفي الدين المشهور باسم العماد الأصفهاني (ت ٥٩٧ هـ):

وهي شاملة لشعراء ما بعد المائة الخامسة إلى سنة ٥٧٢ هـ وقد،ضمت كل شعراء العراق والعجم، والشام، والجزيرة، ومصر، والمغرب. فجعل قسماً لكل قطر من هذه الأقطار.

معجم الأدباء: تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ):

جمع فيه أخبار النحويين، والمؤرخين، والوراقين، والكتّاب المشهورين، وأصحاب الرسائل، وأرباب الخطوط، وكل من صنف في الأدب، أو جمع في فنه. وقد التزم في ترتيب الذين ترجم لهم حروف المعجم التزاماً دقيقاً في الاسم،ثم في اسم الأب،ثم اسم الجد.

ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: تأليف أبي العباس أحمد بن محمد شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ):

قدم فيه نماذج مختارة مع التعريف بشعراء الشام،ومصر،والمغرب وجزيرة العرب، ولكن عمله هذا لم يكن من الاتساع بمكان،فجاء من بعده عالمان رسما على منواله،وأتما عمله وهما المحبي وابن معصوم.

نفحة الريحانة ورشحة طلا الحانة: تأليف محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (ت ١١١١ هـ):

وهو تكملة وتتمة لريحانة الخفاجي، وقد رتبه على ثمانية أبواب:

الأول: في محاسن شعراء دمشق ونواحيها.

الثاني: نوادر أدباء حلب.

الثالث: نوابغ بلغاء الروم.

الرابع: ظرائف ظرفاء العراق والبحرين.

الخامس: لطائف لطفاء اليمن.

السادس: عجائب نبغاء الحجاز.

السابع: غرائب فقهاء مصر.

الثامن: نجائب أذكياء المغرب.[١]

سلافة العصر في محاسن الشعراء بكلّ مصر: تأليف علي بن أحمد بن محمد معصوم المعروف بعلي خان مرزا (ت ١١١٩ هـ):

نهج في كتابه منهجاً مشابهاً للمحبي، واختار من ترجم لهم من أهل المائة الحادية عشرة وجعلهم خمسة أقسام:

الأول: في محاسن أهل الحرمين الشريفين.

الثاني: في الشام ومصر ونواحيها.

الثالث: في اليمن.

الرابع: في العجم والبحرين والعراق.

الخامس: في أهل المغرب.

وقد أخذ على الخفاجي إهماله جماعة من مجيدي الشعراء،ومفيدي البلغاء ومن ثم قام في كتابه هذا باستدراك النقص وضمنه في هذا الكتاب.

---

(١) لمعرفة المزيد من المؤلفات في طبقات الشعراء يراجع كتاب كشف الظنون، الجزء الثاني، صفحة ١١٠٢.

قلائد العقيان: تأليف الفتح بن محمد بن عبيد الله بن خاقان القيسي الأشبيلي المتوفى في حدود سنة ٥٣٣ هـ:

يضم نصوصاً شعرية،ونماذج نثرية لثمانية وخمسين من أدباء الأندلس. وقد قسم الكتاب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: للملوك والرؤساء.

القسم الثاني: للوزراء.

القسم الثالث: أعيان القضاة،والعلماء،والفقهاء.

القسم الرابع: أعيان الشعراء.

ولابن خاقان القيسي أيضاً كتاب:

مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس:

هو تتميم وتذييل لكتابه السابق (قلائد العقيان)،فهو يترجم لشعراء عاشوا القرن الثالث، وآخرين عاشوا القرن الرابع،وعدد وافر من شعراء القرنين الخامس والسادس. وقد ضمّ من ثنايا ذلك القصائد والأخبار التي لم تتكرر في غيره من الكتب التي عرضت للأدب الأندلسي.

الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: تأليف علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢ هـ):

يعالج الكتاب أدب القرن الخامس الهجري في بلاد الأندلس شعراً ونثراً، ويعرف بشعرائه وكتابه تعريفاً يفي بغرض الدارس، ويحمل الكتاب مسحة تاريخية،حيث شرح المحن التي ابتلي بها المسلمون في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري،والأسباب التي أدت إلى استيلاء طوائف الروم على البلاد.

تاريخ علماء الأندلس: تأليف أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣ هـ):

التزم فيه المؤلف نهج الترجمة المختصرة لفقهاء الأندلس، وعلمائها، ورواتها كما ترجم لعددٍ غير قليلٍ من الأدباء، والشعراء. مرتباً إياهم على حروف المعجم جاعلاً لكلّ اسم باباً.

جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه وذوي النباهة والشعر. تأليف أبي عبد الله محمد بن فتوح الحميدي (ت ٤٨٨ هـ):

عنوان الكتاب ينمُّ عن موضوعه.

يبدأ كتابه بفصل خاصّ بالترجمة للولاة الذين حكموا الأندلس منذ الفتح الإسلامي، وذلك على حسب تسلسلهم الزمني، فابتدأ بعبد الرحمن الداخل وأتبعه سائر أمراء بني أمية وخلفائهم، ثم انتقل في سائر الكتاب إلى ذكر التراجم جاعلاً إياها على حروف المعجم بعد البدء بأسماء المحمدين فالأحمدين. اجتمع له في كتابه زهاء ألف ترجمة[1].

الصلة: تأليف أبي العباس خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت ٥٧٨ هـ):

تكملة وتتمة لكتاب ابن الفرضي، وقد نهج فيه ابن بشكوال منهج أستاذه من حيث تبويب الأسماء على حروف المعجم كل اسم في باب، وذكر ميلاد، ووفاة، وإقامة، وصفة، ورحلة، وشيوخ المترجم له، وهو أكثر اهتماماً بالأدباء والشعراء من ابن الفرضي.

المطرب في أشعار أهل المغرب: تأليف ابن دحية أبي حفص عمر بن الحسن بن علي (ت ٦٣٣ هـ):

يضمُّ مختارات لطائفةٍ من شعراء أهل الأندلس، وإفريقية، وصقلية، وجزر البليار، ابتداءً من القرن الثاني حتى أوائل القرن السابع، وفي الكتاب مسحة

---

(١) عمر الدقاق، ص ٢٠٣.

تاريخية فهو يتحدث عن بعض الدول والملوك والسلاطين، وهو غير ملتزم بمنهج معين.

التكملة لكتاب الصلة: تأليف محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨ هـ):

تتمة لكتاب الصلة سار فيه مؤلفه على نهج سلفيه من حيث الترجمة للملوك والعلماء، والأدباء الأندلسيين مرتباً أسماءهم على حروف المعجم.

الكتيبة الكامنة في من لقيناه بالأندلس من شعراء المائة الثامنة: تأليف لسان الدين بن الخطيب محمد بن عبد الله بن محمد بن محمد بن سعيد السلماني (ت ٧٧٦ هـ):

يضم ترجمة لثلاثة ومائة من الشعراء الذين عاصرهم. قسم الكتاب أربعة أقسام:

١ - الخطباء الفصحاء، والصوفية الصلحاء.
٢ - طبقة المقرئين، والمدرسين، والممهدين لقواعد المعارف والمؤسسين.
٣ - طبقة القضاة أولى الخلال المرتضاة.
٤ - طبقة من خدم أبواب الأمراء من الكتّاب والشعراء.

نفح الطيب: تأليف أبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت ١٠٤١ هـ):

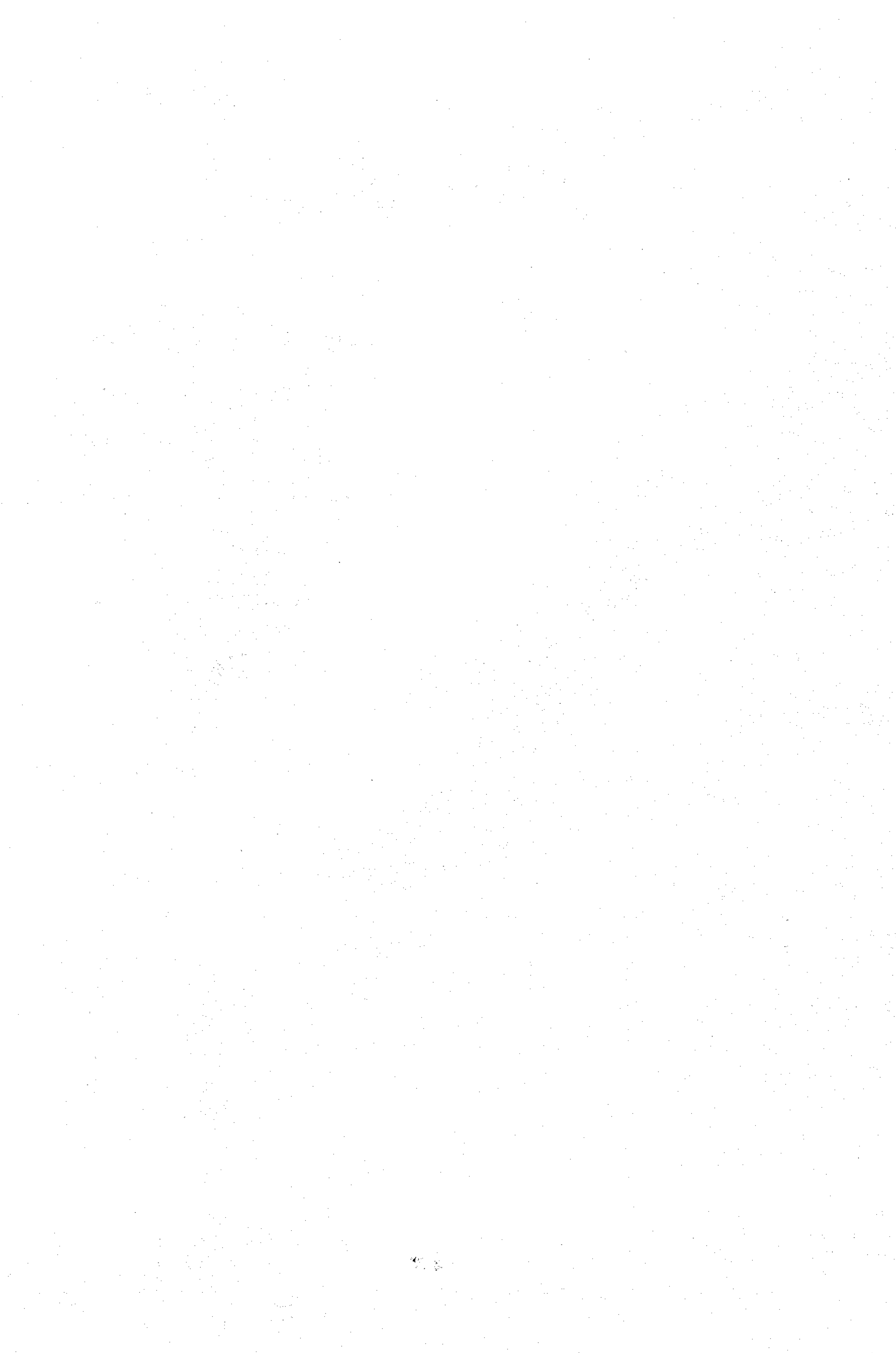
جعل المؤلف كتابه في قسمين، وكل قسم في ثمانية أبواب. خص القسم الأول بالأندلس وما يتعلق بها من وصف، وهذا القسم مليء بالأخبار، والأشعار الطريفة والترجمة لشخصيات الأندلس.

وأما القسم الثاني فخصه بحياة لسان الدين الخطيب، وما يتصل بها من الناحية الأدبية، والعلمية، والسياسية. والمقري يعتمد أسلوب أهل الحديث في ما يورده من أخبار.



مَصادرُ التّاريخ الإسْلامي

* مصادر المغازي والسير والطبقات.
* مصادر التاريخ العام.
* مصادر فتوح البلدان.
* مصادر الأمصار الاسلامية.
* مصادر الرحالة والجغرافيين.
* مصادر التراجم العامة.



• مصادر المغازي والسير والطبقات •

كتاب المغازي: تأليف محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي (ت ١٥١ هـ):

أول كتاب وصل إلينا كاملاً.

ينقسم الكتاب في الأصل إلى أجزاء ثلاثة: المبتدأ، والمبعث، والمغازي. عالج تاريخ الرسالات قبل الإسلام، وشباب النبي ﷺ ونشاطه في مكة وأخيراً الفترة المدنية.[١]

كتاب المغازي: تأليف محمد بن عمر الواقدي السهمي الأسلمي (ت ٢٠٧ هـ):

عنايته الحقيقية بالتاريخ تبدأ بظهور الإسلام، ويتبع في ذلك خطة ثابتة في عرضه المغازي: فيبدأ بذكر عام خروج الغزوة من المدينة ورجوعها، ويتبعه بأخبار الغزوة، ويتألف العرض في الفصول الطويلة من خبر رئيسي واحد مكون من كثير من الروايات الفردية التي يضيف إليها أخباره الخاصة. ويذكر في النهاية في غالب الأحيان نائب النبي ﷺ على المدينة في غيابه، وبعض الأشعار والآيات التي تحتوي على إشاراتٍ للحادث الذي يعالجه[٢]

السيرة النبوية: تأليف أبي محمد عبد الملك بن هشام المعافري الحميري (ت ٢١٣ هـ):

من أشهر كتب السيرة النبوية وأحسنها، ابتدأها بذكر نسب النبي ﷺ حتى وفاته، ورثاء الصحابة له ﷺ، وقد اعتمد فيها على مغازي محمد بن اسحق بشكلٍ رئيسي، وتميز بسلاسة الأسلوب، واستيعاب الأحداث وسعة الروايات والآراء.

---

(١) يوسف هورفتس. المغازي الأولى ومؤلفوها. ترجمة حسين نصار. الطبعة الأولى، (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. ١٣٦٩/١٩٤٩). ص ٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٦.

قال في كشف الظنون:

«ثم اعتنى به المتأخرون فشرح الإمام أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ غريب السير وسماه (الروض الأنف)،وهو كتاب مفيد معتبر».[1]

كتاب أخبار النبي ﷺ: تأليف أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠ هـ):

«بدأه بفصل تمهيدي يتناول تاريخ الأنبياء السابقين،ويضاف إليها تاريخ أجداد النبي ﷺ،ويلي ذلك عرض قصة طفولته ﷺ،والأعوام التالية حتى بعثته يذكر فيه فصلين عن علامات النبوة قبل الوحي وبعده، ثم يسرد الحوادث منذ أول دعوة إلى الإسلام حتى الهجرة، ويعالج الجزء الثاني لغزوات النبي ﷺ، وخاتمة سيرة النبي ﷺ في فصول مفصلة»[2].

الطبقات الكبرى: تأليف أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠ هـ):

جاء في تقديم الكتاب والتعريف به بأنه:

«عمل ضخم أراده (ابن سعد) ليخدم به السنة أو علم الحديث، فتحدث فيه عن الرسول ﷺ،والصحابة،والتابعين إلى عصره، مقتفياً خطى أستاذه الواقدي الذي ألف أيضاً كتاب (الطبقات)،ويبدو أن عمل ابن سعد شمل رواية الواقدي نفسه في السيرة والتراجم،مضافاً إليها روايات أخذها عن غير الواقدي في السيرة والتراجم أيضاً. فإذا كتابه صورة أكمل وأوسع،لأنه يمثل نشاط المحدثين،والأخباريين،والنسّابين في عصره وفيما قبله. غير أن الواقدي يغلب على من عداه في توجيه كثير من المادة، وإن كنا نجد فصولاً استجدها ابن سعد، فلم يرد فيها ذكر للواقدي إطلاقاً...»

بعد أن عرض ابن سعد في الجزأين الأولين سيرة الرسول ﷺ أضاف فصلاً عن الذين كانوا يفتون بالمدينة على عهد الرسول ثم أخذ يترجم للصحابة

---

(١) كشف الظنون. ج ٢. ص ١٠١٢.

(٢) المصدر السابق. ص ٢٦.

والتابعين فشغل بذلك جميع الأجزاء الباقية من كتابه ما عدا الجزء الأخير الذي خصصه للنساء، وقد راعى في التراجم عنصرين: عنصر الزمان، وعنصر المكان أما عنصر الزمان فقد تدخل في بناء الطبقات من أولها إلى آخرها، وكانت السابقة إلى الاسلام هي المحور الأكبر فيه، سواء اتصلت بالهجرة إلى الحبشة ثم بموقعة بدر، أو وقتت بما قبل فتح مكة، أو غير ذلك من النقط الزمانية التي وجهت التقسيم في هذا الكتاب...

وبعد هذا تدخل العنصر المكاني فأخذ يترجم للصحابة ومن بعدهم على حسب الأمصار التي نزلوها، فسمى من كان بمكة والمدينة والطائف واليمن واليمامة، ثم من نزل الكوفة، ثم من نزل البصرة ومن كان موطنه الشام ومصر وغيرها...

والطبقة في العادة تساوي جيلاً أو عشرين سنة أو عشر سنين وهي تساوي في كتاب ابن سعد عشرين سنة تقريباً »[1].

السيرة النبوية: تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٠١ هـ):

يذكر محقق الكتاب مصطفى عبد الواحد طريقة اكتشافه لهذا الكتاب الجليل ومن ثم إخراجه إلى أيدي القراء في قوله:

« ولكتابنا هذا الذي نقدمه اليوم قصة...

فلقد كان الخيط الذي أمسكنا به هو أن ابن كثير ذكر في تفسيره سورة الأحزاب في قصة غزو الخندق أنه قد كتب السيرة النبوية مطولة ومختصرة، حيث يقول: (وهذا كله مقرر مفصل بأدلته، وأحاديثه، وبسطه في كتاب السيرة الذي أفردناه موجزاً وبسيطاً والحمد لله) ومعنى ذلك أن كتابه للسيرة النبوية قد عرفت طريقها إلى أيدي الناس في عصره، ولكن البحث في ناحية المخطوطات لم يدلّ على وجود تلك السيرة ككتاب مستقلّ، ويبدو أنه حينما

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى، « محمد بن سعد وكتاب الطبقات » لإحسان عباس (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر) ج ١، ص ٩، ١٢.

ألف كتابه الضخم (البداية والنهاية) قد أدمج تلك السيرة فيه، وأن شهرة ذلك الكتاب،وانتشاره في الأنحاء قد جعل الناس يقرأون تلك السيرة فيه ولم يعد لها كيان مستقلّ ككتاب، وإذا كان ابن كثير قد ذكر أنه له السيرة النبوية مبسوطة أي مطولة فإنه لا يعقل أن يكتب فيها أكثر من ذلك القسم الموجود بكتابه (البداية والنهاية).

ومن هنا فقد اتجهت إلى نشر (السيرة النبوية لابن كثير وهي ذلك القسم الذي أفرده ابن كثير لأخبار العرب في الجاهلية،وسيرة النبي صلوات الله وسلامه عليه،وتاريخ دعوته حتى وفاته... »[1]

ويتحدث المحقق عن خصائص هذه السيرة بقوله:

١ - إن أول ما نلمسه في سيرة ابن كثير أنه اهتم بالرواية بالأسانيد تمشياً مع صبغته الغالبة عليه كإمامٍ محدث، وأكثر مروياته عن الإمام أحمد والبيهقي وأبي نعيم، فلم يكتف بنقل ما كتبه أهل السير أمثال ابن اسحق وموسى بن عقبة ولكنه جمع ما رواه أهل الحديث،وبذلك اكتسب مزية يتفرد بها بين من كتبوا في السيرة.

وقد نقد ابن كثير بعض الأسانيد عندما يكون المتن غريباً، ليحكم على بعض الأحاديث، وأحياناً يبين درجة الحديث دون أن ينقد السند.

٢ - ثم نجد ابن كثير ينقل عن بعض كتب السير المفقودة مثل كتاب موسى بن عقبة ومثل كتاب الأموي في المغازي، كما ينقل عن بعض شروح السيرة مثل الروض الأنف للسهيلي،والشفا للقاضي عياض.

٣ - وفي مجال الاستشهاد بالشعر لا يهمل ابن كثير هذه الناحية، ولكنه لا يتابع ابن هشام في كل مروياته من الشعر،فيختصر بعضها،ويهمل البعض الآخر.

---

(١) ابن كثير، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبد الواحد (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٨٤ - ١٩٦٤)، ج ١، ص ١٢.

٤ - وبالجملة فإن ابن كثير يحرص على جمع كل ما كتب في الموضوع الذي يتناوله ولكنه لا يدمج الأحاديث والأخبار بعضها في بعض،بل يحتفظ بكلّ نقلٍ بطابعه ومكانه، وكثيراً ما يعوزه الترتيب في النقل، فلا ينسق الأخبار التي ينقلها حتى تكون وحدة منسجمة. فأحياناً يبدأ بالخبر المطول، ثم يذكر بعده أخباراً تحتوي على جانب من هذا الخبر،أو تكرره.

٥ - فاذا تتبعنا نقول ابن كثير عن غيره وجدنا فيها ظاهرة عجيبة هي: أنه يكاد لا يلتزم نصّ أي شيء ينقله... فنقوله عن ابن إسحاق بالمعنى...

٦ - فإذا تصفحنا منهج ابن كثير في الروايات رأيناه لا يبالي برواية كثيرٍ من الأخبار الواهية، وخاصة في أخبار الجاهلية،وهتاف الجان وقصصه.

٧ - إن المطالع للسيرة النبوية لابن كثير يحمد لهذا الرجل جهده الذي قام به،إذ مزج أخبار السيرة بروايات الأحاديث،فسنّ بذلك نهجاً جديداً لم يكن مَنْ قبله يهتمون به.

وإذ جمع كلّ ما يمكن في هذا المجال فوضع أمام المطالع لكتابه مادةً وافيةً تمكنه من الدراسة والإحاطة والاستيفاء.

وقد أعان ابن كثير على ذلك عصره المتأخر،وإحاطته بالأحاديث، وإجادته للروايات والأخبار.»[١]

عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير: تأليف أبي الفتح محمد بن محمد ابن محمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس الشافعي (ت ٧٣٤ هـ):

يعد من أمهات السير المعتمدة وهو كتاب شامل لحياة النبي ﷺ نسبه، وولادته وحياته في السلم والحرب،وكل ما يؤثر عنه في ذلك حتى وفاته، ثم

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤ - ١٧.

أتبع ذلك بذكر أعمامه وعماته وأزواجه وأولاده، وحليته، وشمائله وعبيده وإمائه ومواليه، وما يتصل بذلك مما ذكره العلماء.

وقد شرح المؤلف منهجه في عرض السيرة النبوية بقوله:

«سالكاً في ذلك ما اقتضاه التاريخ من إيراد واقعة بعد أخرى، إلا ما اقتضاه الترتيب من ضمّ الشيء إلى شكله ومثله، حاشا ذكر أزواجه وأولاده عليه السلام فإني لم أسق ذكرهم على ما اقتضاه التاريخ، بل دخل ذلك كله فيما اتبعت به باب المغازي والسير من باب الحلى والشمائل، ولم استثن من ذلك إلا ذكرِ تزويجه عليه السلام خديجة عليها السلام لما وقع في أمرها من أعلام النبوة، [1] وهو منهج المحدثين في ذكر الأحداث بأسانيدها ثم يتكلم ما احتواه الكتاب إلى جانب الغرض الأصلي فيقول:

«وقد أتحفت الناظر في هذا الكتاب من طرف الأشعار بما يقف الاختيار عنده، ومن نتف الأنساب بما لا يعدو التعريف حده، ومن عوالي الأسانيد بما يستعذب الناهل ورده، ويستنجح الناقل قصده، وأرحته من الإطالة بتكرار ما يتكرر منها» [2].

وجعل عمدته في هذا الكتاب عالم السيرة النبوية محمد بن إسحق:

«وعمدتنا فيما نورده من ذلك على محمد بن إسحق، إذ هو العمدة في هذا الباب لنا ولغيرنا...»

ومن أجل هذا خصّ ابن إسحاق والدفاع عنه وكذلك بالنسبة لمحمد بن عمر بن واقد (الواقدي) أبو عبد الله المديني في مقالين: الأول بعنوان: ذكر الكلام في محمد بن اسحق والطعن عليه، والثاني: ذكر الأجوبة عما رمي به، ثم أتبع ذلك بالكلام عن مكانة الواقدي العلمية. [3]

---

(١) عيون الأثر، (لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر) ج ١، ص ٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧.

(٣) المصدر نفسه، ج ١ ص ١٠، ١٣، ١٧.

سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد: تأليف محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢ هـ):

يعرف المؤلف بكتابه في قوله:

«اقتضبته من أكثر من ثلاثمائة كتاب،وتحريت فيه الصواب. ذكرت فيه قطرات من بحار فضائل سيدنا رسول الله ﷺ... وأعلام أمته وشمائله وسيرته وأفعاله وأحواله وتقلباته إلى أن نقله الله تعالى إلى أعلى جنانه. وما أعده له فيها من الإنعام والتعظيم عليه من الله أفضل الصلاة وأزكى التنزيل. ولم أذكر فيه،شيئا من الأحاديث الموضوعة، وختمت كلَّ باب بإيضاح ما أشكل فيه وبعض ما اشتمل عليه من النفائس المستجادات،مع بيان غريب الألفاظ وضبط المشكلات،والجمع بين الأحاديث التي يظن أنها من المتناقضات»[1].

ثم وضح مصطلحهُ العلمي في الكتاب، ومصادره، ويذكر في نهاية المقدمة أن هذا الكتاب هو حصيلة عمره وأنه أثبت فيه نحو ألف باب، ثم سردها بعناوينها قبل بدئه في مقاصد الكتاب.

يشير محمد أبو الفضل ابراهيم إلى أهمية هذا الكتاب بين كتب السيرة الأخرى بعد عرضه لما سبقه من أعمال علمية في هذا المجال بقوله:

«... فألف (محمد بن يوسف الصالحي) هذه السيرة الكبرى والموسوعة العظمى. جمع فيها أطراف السيرة في كل جوانبها، وألمّ بشتيت فوائدها، ومنثور مسائلها، ومتشعب نواحيها، ولم يدع في هذا الشأن آبدة إلا قيدها، ولا شاردة إلا ردها إليه، وحكى فيها جميع أقوال من قبله...»[2]

---

(١) سبل الهدى والرشاد. تحقيق الدكتور مصطفى عبد الواحد. (جمهورية مصر العربية. المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية لجنة احياء التراث الاسلامي ١٣٩٢/١٩٧٢). ج ١. ص ١.

(٢) المصدر نفسه. ج ١. ص ر.

إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون: تأليف علي بن برهان الدين إبراهيم ابن أحمد بن علي بن عمر الحلبي الشافعي (ت ١٠٤٤ هـ):

ملخص وافٍ لكتابين من أهم كتب السيرة وأوفاها وهما: عيون الأثر لأبي الفتح بن سيد الناس، والسيرة النبوية لشمس الدين محمد بن يوسف الصالحي الشامي. ودعاه إلى تلخيصها أن مؤلف عيون الأثر أطال بذكر الإسناد، وسيرة الشمس الشامي أتى فيها بما هو في أسماع ذوي الأفهام كالمعادات. وخرج منهما بسيرة جمعت محاسن الكتابين وهو ما يذكره بقوله:

« فلما رأيت السيرتين المذكورتين على الوجه الذي لا يكاد ينظر لما اشتملتا عليه،عنّ لي أن ألخص من تينك السيرتين أنموذجاً لطيفاً يروق للأحداق،ويحلو للأذواق،يقرأ مع ما أضمه إليه بين يدي المشايخ على غاية الانسجام، ونهاية الانتظام... وقد يسر الله تعالى ذلك على أسلوبٍ لطيفٍ، ومسلكٍ شريف، لا تمله الأسماع،ولا تنفر منه الطباع »[1] ثم بين بعد ذلك اصطلاحه وإشاراته في نقله عن هذين الكتابين، واتخذ من عيون الأثر أصلا لسيرته، وهو ما عناه في عرضه بـ « الأصل » وختم الكتاب ببعض القصائد النبوية.

---

(١) إنسان العيون (مصر: المكتبة التجارية)، ج ١ ص ٣.

كتاب المعارف: تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ):

« موجز في تاريخ الخليقة، والرسل، والعرب في الجاهلية والسيرة النبوية والفتوح، والمغازي، وأخبار الصحابة، والتابعين، والعرب والعجم »[١].

ولابن قتيبة أيضاً:

كتاب الإمامة والسياسة:

« موضوعه الخلافة، وتاريخها، وشروطها، وتطورها حتى عصر الأمين والمأمون ». وله أيضاً:

كتاب عيون الأخبار:

وفيه فصول مهمة مثل كتاب السلطان، وكتاب الحرب، وكتاب العلم والعلماء »[٢]

أنساب الأشراف: تأليف أحمد بن يحيى بن جابر بن داود المعروف بالبلاذري (ت ٢٧٩ هـ):

قدم محقق الكتاب محمد حميد الله بدراسة شاملة مفيدة للكتاب نقتبس بعض فقراتها تعريفاً بالكتاب ومنهج المؤلف.

جاء في عنوان الكتاب كلمة (الأشراف) وهي جمع شريف « يطلق الشريف في اللغة على الرجل الماجد أو من كريم الآباء، ثم أطلق لقب الشريف على من كان من آل بيت رسول الله ﷺ ... ».

« والبلاذري لم يرد بعنوان كتابه أنساب الأشراف أن يترجم لآل البيت، وذلك واضح مما اشتمل عليه الكتاب من تراجم وأنساب، وما كان متعارفاً له في عهده وقبله من معنى الشريف في اللغة ... ».

---

(١) سيدة اسماعيل كاشف، **مصادر التاريخ الاسلامي ومناهج البحث فيه** (مصر: الطبعة الثانية)، ص ٣٣.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

«إن الكتاب يتناول أنساب العرب، ويشرحها، ويتناول الأخبار، ويستقصي في ذلك فهو من جهة يعد كتاب أنساب، ومن جهة أخرى يعد كتاب أخبار وتاريخ».

«ليست للمؤلف مقدمة في أول الكتاب ترينا ما كان يريد... لكنه وضع مقدمةً صغيرةً لا شأن لها بمنهج الكتاب، وإنما بين السبب في عدم إعرابه للأعلام... ».

ثم يذكر المحقق موضوعات الكتاب وطريقته بقوله:

«بدأ الكتاب بذكر نسب نوح عليه السلام، ثم تكلم عن العرب ونزل إلى عدنان الذي هو رأس عمود نسب الرسول، وظل ينزل إلى أجداد النبي واحداً واحداً، ذاكراً ما يتصل بكل جدّ على حدة، ذاكراً أبناءه باختصار حتى وصل إلى مولد الرسول في ص ٤١ المجلد الأول، واستغرقت الصفحات في سيرته ٢٣٧ صفحة، ثم تكلم عن أمر السقيفة، وبدأ بعد ذلك يصعد في نسب الرسول مرة أخرى، فتناول أبناء الجد الأول عبد المطلب واحداً واحداً، فبنيهم وبني أبنائهم ومن نزل، مستوفياً ما شاء من الأخبار والروايات، ثم صعد إلى أبناء الجد الثاني هاشم، ونجده ينتهي من بني هاشم بن عبد مناف في المجلد الرابع، ويبدأ ببني عبد شمس بن عبد مناف.

وهكذا يظلّ متتبعاً عمود النسب حتى يصل إلى النضر الذي يسمى قريشاً، فينتهي من نسب قريش في المجلد العاشر فيقول: انقضى نسب قريش. بسم الله الرحمن الرحيم: نسب بني كنانة بن خزيمة بن مدركة، وفي المجلد ١٢ ص ١٠٧٨ تم نسب ولد إياس بن مضر...

ثم ينزل متتبعاً نسل قيس حتى يصل إلى ثقيف في ص ١٢٠٠، ويترجم لبعض رجال ثقيف. ويبدو أنه توفي قبل أن ينتهي من بقية قبائل قيس.

ولا ندري أكان في منهجه أن يترجم لقبائل ربيعة والقبائل اليمنية أم أنه كان يريد الاقتصار على المضريين؟

ومع أن الكتاب خاص بالعرب نجده عند ذكر الخلفاء يتكلم على ما كان في عهدهم من رجالات، وثائرين، ولو لم يكونوا عرباً مثل أبي مسلم الخراساني وابن المقفع... »

« وأنساب الأشراف ككلّ الكتب ذات الأسانيد يذكر الخبر برواياته المختلفة. ويعقد تراجم مطولة لبعض الأعلام الذين اشتهروا من حكام وعلماء وأدباء... »

« وقد عني البلاذري بذكر الخوارج عناية كبرى، فلم يترك خليفةً أموياً يترجم له إلا بعد أن يعنون بما يأتي (الخوارج في عهده)، وهذا بخلاف ما ذكره في خلافة علي بن أبي طالب.

والكتاب يختلف عن كتب التاريخ فهو لا يسوق الحوادث على تسلسل الأعوام، ولا يتتبع تسلسل الحكام. ويختلف عن كتب الأنساب فلا يسرد النسب موجزاً، ولم يقتصر في ترجمته للحاكمين على مبدأ حياتهم ومنتهاها باختصار، بل هو صاحب طريقةٍ وأسلوبٍ يختلف عن كلّ ذلك، إنه يجمع بين التاريخ والتراجم، والأدب وتشابك الأنساب »[١].

الأخبار الطوال: تأليف أبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري (ت ٢٨٢ هـ):

من أهم المصادر التاريخية الأولى وأوفاها في سرد حوادث الحياة المعيشية، والسياسية، والحربية عند الفرس، وفي الإبانة عن الأحداث الدقيقة في الدولة الإسلامية من بعد ظهور الإسلام إلى آخر عهد الخليفة العباسي المعتصم بالله أبي إسحق محمد بن هارون الرشيد (ت ٢٢٧ هـ).

والكتاب يكشف إلى حدّ بعيدٍ عما ابتكر الإسلام، وأبدع في الحرب، والإدارة، والسياسة.

وتبدو القيمة التاريخية للكتاب في أن مؤلفه قد عاصر بعضاً من حوادثه، وأنه دون في كتابه تفاصيل ما شاهد ورأى.

---

(١) البلاذري، أنساب الأشراف، تحقيق محمد حميد الله (مصر: معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالاشتراك مع دار المعارف) جـ ١، ص ١٨ - ٢٨.

جاء في الصفحة الأولى من الكتاب بيان ما تضمنه وحواه من تاريخ وأحداث بقوله:

« فيه ذكر ملوك الأرضّ من لدن آدم عليه السلام إلى انقضاء ملك يزدجرد بن شهريار ابن كسرى أبرويز، وذكر من ملك من ملوك قحطان وملوك الروم، وملوك الترك في كل عصر وأوان، وذكر الأئمة والخلفاء والحروب التي كانت... مختصراً من السير مقتصراً عن الإطالة ».

تاريخ اليعقوبي: تأليف أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح المعروف باليعقوبي (ت ٢٨٤ هـ):

قسم كتابه إلى قسمين رئيسيين الأول:في التاريخ القديم من لدن آدم عليه الصلاة والسلام حتى أيام العرب قبل مولد خاتم الأنبياء محمد ﷺ. وقد تكلم فيه باختصارٍ عن ابتداء كون الدنيا،وأخبار الأوائل من الأمم المتقدمة، والممالك المفترقة، ويوضح منهجه في الجمع بين الروايات المختلفة والأقوال المتضاربة بقوله:

« ولم نذهب إلى التفرد بكتاب نصنفه ونتكلف منه ما قد سبقنا إليه غيرنا، لكنا قد ذهبنا إلى جمع المقالات والروايات؛لأنا قد وجدناهم قد اختلفوا في أحاديثهم وأخبارهم في السنين والأعمال، وزاد بعضهم ونقص بعض، فأردنا أن نجمع ما انتهى إلينا مما جاء به كل امرئ منهم لأن الواحد لا يحيط بكل العلم... »

ثم ابتدأ القسم الثاني بمولد خاتم الأنبياء محمد ﷺ حتى أيام أحمد المعتمد على الله عام ٢٥٩ هـ.

يذكر منهجه في ذكر الأحداث لهذه الفترة التاريخية بقوله:

« وأبتدئ كتابنا هذا (القسم الثاني) من مولد رسول الله وخبره في حالٍ بعد حال، ووقتٍ بعد وقت إلى أن قبضه الله اليه، وأخبار الخلفاء بعده وسيرة خليفة بعد خليفة وفتوحه، وما كان منه،وعمل به في أيامه،وسني ولايته... ».

ثم ذكر مصادره التي اعتمد عليها وينهي المقدمة بقوله:

وجعلناه كتاباً مختصراً حذفنا منه الأشعار، وتطويل الأخبار كل مصر من المدن والأقاليم، والطساسيج، ومن يسكنه ويغلب عليه ويترأس فيه من قبائل العرب، وأجناس العجم، ومسافة ما بين البلد والبلد، والمصر والمصر، ومن فتحه من قادة جيوش الإسلام، وتاريخ ذلك في سنته وأوقاته، ومبلغ خراجه، وسهله وجبله، وبره وبحره، وهوائه في شدة حره وبرده، ومياهه وشربه».

بدأ حديثه ببغداد وبرر هذا لأنها وسط الدنيا وسرة الأرض.

تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك): تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ):

يعتبر مدونة تاريخية حافلة ذات قيمةٍ علميةٍ كبيرةٍ في مجالها، ويتحدث محقق الكتاب محمد أبو الفضل ابراهيم عن أهميته العلمية بقوله:

«وكتابه المسمى تاريخ الرسل والملوك، أو تاريخ الأمم والملوك يعد أوفى عملٍ تاريخي بين مصنفات العرب، أقامه على منهج مرسوم، وساقه في طريق استقرائي شامل، بلغت فيه الرواية مبلغها من الثقة والأمانة والإتقان، أكمل ما قام به المؤرخون قبله كاليعقوبي والبلاذري، والواقدي وابن سعد، ومهد السبيل لمن جاء بعده كالمسعودي وابن مسكويه وابن الأثير وابن خلدون... وترجع قيمة هذا الكتاب إلى أنه قد استطاع أن يجمع بين دفتيه جميع المواد المودعة في كتب الحديث، والتفسير، واللغة، والأدب، والسير والمغازي، وتاريخ الأحداث، والرجال، ونصوص الشعر، والخطب، والعهود، ونسق بينها تنسيقاً مناسباً، وعرضها عرضاً رائعاً رائقاً، ناسباً كلّ روايةٍ إلى صاحبها، وكل رأي إلى قائله، كما أنه أودع هذا الكتاب فصولاً صالحة، ونتفاً متنوعةً من متون الكتب التي أتت عليها عوادي الأيام، وأورد من أقوال العلماء ما لا نجده إلا في هذا الكتاب»[1].

(١) تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، (مصر: دار المعارف)، ج ١، ص ٢١.

وفي توضيح منهج الطبري في عرض الأحداث التاريخية يقول المحقق:

« والطريقة التي سار عليها الطبري في كتابه هي طريقة المحدثين، بأن يذكر الحوادث مروية بمقدار ما عنده من الطرق، ويذكر السند حتى يتصل بصاحبه، لا يبدي في ذلك رأياً في معظم الأحيان، وهذه الطريقة هي التي سلكها في معظم الكتاب، وفيما عدا ذلك ينقل من الكتب فيصرح باسم الكتاب أحياناً، أو ينقل عن المؤلفين من غير تعيين الكتاب الذي نقل عنه أحياناً... »[1]

« بدأ أبو جعفر تاريخه بذكر الدلالة على حدوث الزمان، وأنه أول ما خلق بعد ذلك القلم،وما بعد ذلك شيئاً فشيئاً، على ما وردت بذلك الآثار، ثم ذكر آدم وما كان بعده من أخبار الأنبياء والرسل على ترتيب ذكرهم في التوراة، متعرضاً للحوادث التي وقعت في زمانهم، مفسراً ما ورد في القرآن الكريم بشأنهم، معرجاً على أخبار الملوك الذين عاصروهم، وملوك الفرس على الخصوص، مع ذكر الأمم التي جاءت بعد الأنبياء حتى مبعث الرسول عليه السلام.

أما القسم الإسلامي فقد رتبه على الحوادث من عام الهجرة حتى سنة ثلاثمائة واثنتين، وذكر في كلّ سنة ما وقع فيها من الأحداث المذكورة، والأيام المشهورة، وإذا كانت أخبار الحوادث طويلة جزأها على حسب السنين، أو يشير إليها بالإجمال، ثم يذكرها في الموضع الملائم... »[2]

مروج الذهب ومعادن الجوهر: تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦ هـ):

يعد هذا الكتاب خلاصة مختارة من كتابين ألفهما قبل هذا الكتاب هما: كتاب أخبار الزمان، والأوسط في التاريخ، ابتدأ الثاني من حيث انتهى الأول، فأودع في هذا الكتاب «لمع ما في ذينك الكتابين مما ضمناها وغير

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤، ص ٢٣.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤، ص ٢٣.

ذلك من أنواع العلوم، وأخبار الأمم الماضية، والأعصار الخالية مما لم يتقدم ذكره فيها »[1].

ويوضح المؤلف في مقدمة الكتاب أهمية الكتاب بما أودعه فيه من الفوائد والعلوم، فكان حرياً بهذا العنوان في قوله:

« وقد وسمت كتابي هذا بكتاب (مروج الذهب ومعادن الجوهر) لنفاسة ما حواه، وعظم خطر ما استولى عليه من طوالع بوارع ما تضمنته كتبنا السالفة في معناه، وغرر مؤلفاتنا في مغزاه، وجعلته تحفة للأشراف من الملوك وأهل الدرايات، لما قد ضمنته من جمل ما تدعو الحاجة إليه، وتنازع النفوس إلى علمه من درايات ما سلف وغبر في الزمان، وجعلته منبهاً على أغراض ما سلف من كتبنا، ومشتملاً على جوامع يحسن بالأديب العاقل معرفتها، ولا يعذر في التغافل عنها، ولم نترك نوعاً من العلوم، ولا فناً من الأخبار، ولا طريقةً من الآثار إلا أوردناه في هذا الكتاب مفصلاً، أو ذكرناه مجملاً، أو أشرنا إليه بضربٍ من الإشارات، أو لوحنا إليه بفحوى العبارات »[2].

وفي الباب الثاني من الكتاب ذكر ما اشتمل عليه الكتاب من الأبواب، بدأ الكتاب بـ (ذكر المبدأ، وشأن الخليقة، وذرء البرية من آدم إلى ابراهيم عليهما الصلاة والسلام).

وختمه بذكر خلافة المطيع العباسي. ثم تعرض إلى « ذكر جامع التاريخ الثاني من الهجرة إلى هذا الوقت » وهو جمادى الأولى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة وهو تاريخ فراغه من الكتاب. وذكر في هذا الكتاب جميع ما أثبته المنجمون في كتب زيجات النجوم من الهجرة إلى وقته، ليكون الكتاب أجمع لمعرفة تباين أصحاب التواريخ من الاخباريين والمنجمين، وما اتفقوا عليه من ذلك.

---

(١) مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. الطبعة الثانية (مصر: مطبعة السعادة). ١٣٦٧/١٩٤٨). ج ١، ص ١٠.

(٢) المصدر نفسه. ج ١، ص ١٨.

ثم أعقب هذا بذكر من حج بالناس من أول الإسلام إلى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة وهو آخر الكتاب. ومنهجه هو عرض الأحداث التاريخية حسب تسلسلها التاريخي. وعدد ما اشتمل عليه الكتاب مائة واثنان وثلاثون باباً.

وللمؤلف كتب أخرى في التاريخ وهي:

* كتاب أخبار الزمان ومن أباده الحدثان من الأمم الماضية والأجيال الغابرة والممالك الدائرة: وهو كبير طويل مثل اسمه، يدخل في ٣٠ مجلداً، وقد أكثر المسعودي من الإشارة إليه في مروج الذهب،إذا اختصر الكلام في باب قال: «وقد فصلنا ذلك في كتابنا أخبار الزمان» لكن هذا الكتاب ضائع إلى الآن وليس منه إلا الجزء الأول في مكتبة فيينّا.

* الكتاب الأوسط: هو وسط بين الكتابين المتقدمين، وقد ضاع أيضاً، ولكن في مكتبة أكسفورد نسخة يظنون أنها هو، ويظن بعض الباحثين أنه وقف على شيء منه في بعض مكاتب دمشق.

* كتاب التنبيه والاشراف: أودعه لمعا من ذكر الأفلاك وهيئاتها، والنجوم وتأثيراتها، والعناصر وتراكيبها، وأقسام الأزمنة وفصول السنة ومنازلها، والرياح ومهامها، والأرض وشكلها، ومساحتها، والنواحي والآفاق وتأثيرها في السكان، وحدود الأقاليم السبعة والعروض والأطوال، ومصابّ الأنهار، وذكر الأمم السبع القديمة ولغاتها ومساكنها، ثم ملوك الفرس على طبقاتهم، والروم وأخبارهم، وجوامع تواريخ العالم والأنبياء، ومعرفة السنين القمرية والشمسية وسيرة النبي ﷺ،وظهور الإسلام،وسير الخلفاء وأعمالهم ومناقبهم إلى سنة ٣٤٥، وفيه أشياء كثيرة لا توجد في غيره من كتب التاريخ،

وقد طبع في ليدن ١٨٩٤ في جملة المكتبة الجغرافية. في ٥٠٠ صفحة ».[١]

تجارب الأمم: تأليف أحمد بن محمد بن يعقوب مسكويه أبو علي (ت ٤٢١ هـ):

« يعد هذا الكتاب مصدراً جديراً بالثقة في أغلب الأحيان لأن ابن مسكويه اعتمد على الطبري إلى درجة كبيرة في الحوادث التي لم يدركها، ثم كان بعد ذلك متصلاً بأكبر الشخصيات في عصره قادراً على جمع المعلومات من مصادرها الصادقة، وفضلاً عن ذلك فإنه لم يكن كاتباً مؤرخاً، فحسب، بل كان فيلسوفاً،وطبيباً،وخبيراً بأحوال الحروب والسياسة مما يجعل أحكامه صادقة لا سيا وأنه كان عادلاً فيها ».[٢]

المنتظم في تاريخ الأمم: تأليف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ):

بدأه « من الهجرة إلى خلافة المستضيء على ترتيب السنين، وهو تاريخ كبير فيه نبذة من الفوائد الحديثية،وتراجم الملوك والأعيان ».[٣]

الكامل في التاريخ: تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ):

تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهما، بدأه منذ أول الزمان إلى آخر سنة ثمانية وعشرين وستمائة. وضح منهجه بقوله:

« ذكرت في كلّ سنة لكلّ حادثة كبيرة مشهورة ترجمة تخصها، فأما الحوادث الصغار التي لا يحتمل منها كل شيء ترجمة فإنني أفردت لجميعها

---

(١) المصدر نفسه. ج ١. ص ٨.
(٢) سيده اسماعيل كاشف. ص ٣٦.
(٣) كشف الظنون. ج ١. ص ١٨٥٠.

ترجمة واحدة في آخر كل سنة فأقول: ذكر عدة حوادث. وإذا ذكرت بعض من نبغ وملك قطراً من البلاد ولم تطل أيامه فإني أذكر جميع حاله من أوله إلى آخره عند ابتداء أمره،لأنه إذا تفرق خبره لم يعرف للجهل به، وذكرت في آخر كل سنة من توفي فيها من مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء ».[1]

المختصر في أخبار البشر: تأليف عماد الدين أبي الفداء اسماعيل (ت ٧٣٢ هـ):

أورد في كتابه هذا شيئاً من التواريخ القديمة والإسلامية، وهو كتاب مختصر عن مطولات ومدونات كتب التاريخ الإسلامي حتى زمن المؤلف، ذكر في المقدمة أنه ألفه ليكون تذكرة تغنيه عن مراجعة الكتب المطولة، ثم ذكر مصادره لهذا الكتاب.

قدم المؤلف لكتابه بمقدمة تتضمن ثلاثة أمور:

الأمر الأول: اختلاف المؤرخين بالنسبة للتواريخ القديمة.
الأمر الثاني: في معرفة نسخ التوراة.
الأمر الثالث: ابتكر جدولاً يتعرف به ما بين التواريخ المشهورة من المدد.

بدأ الكتاب بالفصل الأول: في عمود التواريخ القديمة،وذكر الأنبياء على الترتيب. أما التواريخ الإسلامية فرتبها على السنين حسب تأليف الكامل لابن الأثير.

تاريخ الإسلام: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ):

« اشتهر الذهبي بكتابه العظيم (تاريخ الإسلام) شهرة واسعة،ونال من أجله صيتاً ذائعاً، ولا غرابة في ذلك لما تميز به هذا الكتاب من ميزات عظيمة، إذ هو أضخم مؤلفات الذهبي الكثيرة، وأوسع التواريخ العامة حتى

---

(١) الكامل في التاريخ (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٣٨٥/١٩٦٥)، جـ ١، ص

عصره، تناول تاريخ الإسلام من بدء الهجرة النبوية حتى سنة ٧٠٠ هـ فحصر مادة ضخمة في نطاقه الزمني الممتدّ عبر سبعة قرون كاملة، وفي نطاقه المكاني الشامل لجميع الرقعة الواسعة التي امتدّ إليها الإسلام من الأندلس غرباً إلى أقصى المشرق، وقد شمل الحوادث الرئيسية التي مرت بها الجماعة الإسلامية منذ هجرة النبي ﷺ وتعاقب الأحداث والدول في شتى أنحاء العالم الإسلامي حتى نهاية القرن السابع الهجري. كما تضمن تراجم المشهورين في كل ناحية من نواحي الحياة،ولم يقتصر على فئة معينة منهم، وفي هذا المجال أعني التراجم تظهر عظمة كتاب الذهبي في العدد العديد، والشمول الفريد الذي أقدره بأربعين ألف ترجمة،وهو مما لا نجد في كتاب آخر من كتب من سبقه أو جاء بعده...

وضع خطة عامة للكتاب قسمه بوجهها إلى وحداتٍ زمنيةٍ أمدها عشر سنوات أطلق عليها لفظ (الطبقة)، ورتب الحوادث حسب السنوات... »[١]

مرآة الجنان وعبرة اليقظان: تأليف أبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي (ت ٧٦٨ هـ):

كتاب ملخص من مصادر تاريخيةٍ ودينيةٍ عديدةٍ ذكرها في مقدمة الكتاب. أرخ فيه للأحداث والأعيان حسب السنين بدأه بالسنة الأولى للهجرة وختمه بنهاية سنة خمسين وسبعمائة من الهجرة.

تكلم في الكتاب أيضاً عن غزوات النبي ﷺ، وشيء من شمائله ومعجزاته ومناقب أصحابه، وأموره وأمور الخلفاء والملوك وحدوثها في أي الأزمان.

وقد جاء في خاتمة الكتاب قوله:

« تناهى تاريخي الذي انتقيت معظمه من تاريخي الذهبي وابن خلكان، حاذفاً التطويل المملّ للإنسان، وما يكره ذكره للمتدين وهو الخلاعة والمجون المستقبحان، فجاء متوسطاً بين الاختصار والإطناب... ».

---

(١) بشار عواد معروف. الذهبي ومنهجه في كتابة تاريخ الاسلام. الطبعة الاولى (مصر مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه. ١٩٧٦). ص ١١ ـ ٢٧٩.

البداية والنهاية في التاريخ: تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي المعروف بابن كثير (ت ٧٧٤ هـ):

رسم في مقدمته الموضوعات والمراحل التاريخية التي سيتولى عرضها وقد أجملها في قوله:

(أما بعد: فهذا كتاب أذكر فيه بعون الله وحسن توفيقه ما يسره الله تعالى بحوله وقوته من ذكر مبدأ المخلوقات من خلق العرش والكرسي والسموات والأرضين وما فيهن وبينهن من الملائكة والجان والشياطين، وكيفية خلق آدم عليه الصلاة والسلام وقصص الأنبياء، وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني اسرائيل وأيام الجاهلية حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه، فنذكر سيرته كما ينبغي فتشفي الصدور والغليل، وتزيح الداء عن العليل.

ثم نذكر بعد ذلك إلى زماننا، ونذكر الفتن والملاحم، وأشراط الساعة، ثم البعث والنشور وأهوال القيامة، ثم صفة الجنان وما فيها من الخيرات الحسان وغير ذلك، وما يتعلق به، وما ورد في ذلك من الكتاب والسنة والآثار والأخبار المنقولة المقبولة عند العلماء وورثة الأنبياء، الآخذين من مشكاة النبوة المصطفوية المحمدية على من جاء بها أفضل الصلاة والسلام. ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ،وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب مما فيه بسط لمختصر عندنا،أو تسمية لمبهم ورد به شرعنا).[1]

كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم: تأليف العلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الاشبيلي (ت ٨٠٨ هـ):

خص هذا السجل التاريخي الحافل بمقدمته المشهورة التي تكلم فيها على نظم الحكم والسياسة في العالم الإسلامي، ويبحث ما عرفه المسلمون من مهن،

---

(١) البداية والنهاية. ج ١. ص ٦

وصنائع، ونظم اقتصاديه، وعلوم وفنون. ويضع لكتابة التاريخ منهجا جديدا من نقد الحقائق وتعليلها. ويجعل المجتمع وتكوينه ونظمه وتطورها موضوعا للدرس العميق والتفكير الحر.

يبدأ هذا الكتاب بأخبار العرب، وأجيالهم، ودولهم منذ بدء الخليقة إلى عصره. ومن خلال هذا تطرق إلى ذكر معاصريهم من الأمم المشاهير مثل السريانيين والنبط والكلدانيين والفرس والقبط وبني إسرائيل واليونان والروم والإلمام بأخبار دولهم. قدم لهذه الدراسة بمقدمتين إحداهما: في أمم العالم وأنسابهم على الجملة. الثانية في كيفية أوضاع الأنساب.

كما يتحدث عن أخبار البربر بديار الغرب.

يقول حاجي خليفة «وهو كتاب مفيد، جامع منافع لا توجد في غيره».[1]

---

(١) كشف الظنون. ج ٢. ص ١١٢٣.

● مصادر فتوح البلدان ●

فتوح الشام: تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر الواقدي (ت ٢٠٧ هـ):

كما هو ظاهر من عنوان الكتاب فإنه يختص بعرض أحداث الفتوح الإسلامية في بلاد الشام أولاً،وهذا هو موضوع الجزء الأول وبعض من الجزء الثاني، ولدى الانتهاء من ذكر فتوح الشام أنهاها بقوله:

« وملك الله الشام كله للمسلمين ببركة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطاهرين ».[١]

ثم انتقل إلى ذكر فتوح مصر ثانياً، ثم استمرّ يسرد أحداث الفتوح الإسلامية في كافة الأمصار وآخر ما عرض له من الفتوح فتوح العجم والعراق .

لم يقدم المؤلف لكتابه، ومنهجه في سرد الأحداث منهج المحدثين،وذلك بذكر السند لما يسوقه من الأخبار والأحداث.

بدأ الكتاب بخطبة أبي بكر رضي الله عنه في الصحابة،وإعلانه العزم توجيه أبطال المسلمين بأهليهم ومالهم إلى الشام، وذلك بعد قضائه على فتن مدعي النبوة والمرتدين بجزيرة العرب.

وفي نهاية الكتاب ينوه المؤلف بأهمية ما جمعه في هذا الكتاب بقوله:

« ولقد وضعت في هذا الكتاب كل نادرة عجيبة،وحكاية غريبة، وهو كتاب كامل المعاني والبيان، عظيم القدر والشان، لا يفهمه إلا ذوو البصائر والألباب، ولا يعقله إلا أهل الخطاب، ولا يقرؤه إلا أهل الذوق والمعرفة، فهو كالزهر في الرياض لمن اقتطفه... »[٢]

---

(١) الواقدي، فتوح الشام، الطبعة الرابعة (مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٨٥/١٩٦٦)، جـ ٢ ص ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢١٠.

فتوح مصر والمغرب: تأليف عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين ابن ليث المصري (ت ٢٥٧ هـ):

يتحدث محقق الكتاب عبد المنعم عامر معرفا للكتاب بقوله:

«إن كتاب (فتوح مصر والمغرب) لابن عبد الحكم أقدم مصدر من المصادر العربية في تاريخ فتح المسلمين لمصر وشمال إفريقية. وهو أهم بيان لعمارات العرب، وخططهم في الفسطاط، والإسكندرية، والجيزة وغيرها من البلاد المصرية»[1].

كما يوضح أن هذا الكتاب يعتبر مصدرا مهما لكلّ من ألف بعد ذلك في هذا الموضوع.

«وقد اهتمَّ المؤرخون العرب القدامى بكتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم اهتماماً كبيراً، واعتبروه مصدراً أول لتواريخهم التي تناولوا فيها النشاط العربي في البلاد التي خضعت لحكم العرب في إفريقية، وروى عن ابن عبد الحكم من جاء بعده من مؤرخي مصر الإسلامية كالكندي المتوفى سنة ٣٥٠ هـ. وابن زولاق المتوفى سنة ٣٥٧ هـ. والقضاعي المتوفى سنة ٤٥٤ هـ وابن دقماق المتوفى سنة ٨٠٩ هـ، والمقريزي المتوفى سنة ٨٤٥ هـ، وأبي المحاسن المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، والسيوطي المتوفى سنة ٩١٠ هـ، وابن إياس المتوفى سنة ٩٣٠ هـ، وقد اعتمد المؤرخون الأوروبيون على كتاب فتوح مصر لابن عبد الحكم اعتماداً واضحاً فيما دونوه في كتبهم...»[2].

ثم يتحدث المحقق عن المادة العلمية التاريخية التي حواها الكتاب في قوله:

«وتنقسم المادة التاريخية في الكتاب إلى سبعة أجزاء:

الجزء الأول: ويبحث في فضائل مصر، وصفتها، وتاريخها منذ القدم إلى دخول الإسلام فيها، وفتح المسلمين لها...

---

(١)، (٢) ابن عبد الحكم. فتوح مصر والمغرب (مصر: لجنة البيان العربي)، ص م- ن.

الجزء الثاني: وفيه يعالج ابن عبد الحكم الفتح الإسلامي لمصر تحت قيادة عمرو بن العاص في تفصيل صحيح ووضوح تام.

الجزء الثالث: وله أهمية خاصة فقد عرض فيه ابن عبد الحكم الخطط والرباع التي أقامها الفاتحون في الفسطاط وفي الجيزة، كما شرح النظام الضرائبي من الخراج والجزية، وما فرض على الإسكندرية من أخائذ في بسط مفيد لدارس النواحي الاقتصادية والعمرانية للدول العربية في مصر.

الجزء الرابع: وفيه يصف ابن عبد الحكم إدارة مصر تحت إمارة عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد، ويذكر فتوح الفيوم، وبرقة وطرابلس بقيادة عمرو بن العاص، والنوبة وشمال إفريقية بقيادة عبد الله بن سعد...

الجزء الخامس: وفيه بيان فتح شمال إفريقية واسبانيا إلى سنة ١٢٧ هـ.

الجزء السادس: وهو تاريخ مختصر لقضاة مصر حتى سنة ٢٤٦ هـ قبل وفاة المؤلف بعشر سنوات.

الجزء السابع: وهو أكبر الأجزاء وأوسعها، ويشمل هذا الجزء مختارات عديدة من الأحاديث والروايات المنسوبة لأصحاب رسول الله ﷺ الذين وفدوا على مصر، وقد ذكر ابن عبد الحكم في هذا الجزء اثنين وخمسين صحابياً، بدأهم بعمرو بن العاص وابنه عبد الله...»[1]

فتوح البلدان: تأليف أبي الحسن أحمد بن يحيى المعروف بالبلاذري (ت ٢٧٩ هـ):

خص المؤلف كتابه هذا بالفتوحات الإسلامية على عهد النبي ﷺ

---

(١) المصدر نفسه، ص ن - س

والخلفاء من بعده، سار فيه على طريقة المحدثين وذلك بذكر الإسناد للوقائع التي يحكيها.

لم يقدم البلاذري لكتابه هذا بخطبة كعادة المؤلفين،إلا أنه بدأه بعبارة تشير إلى منهجه وطريقته وهي قوله:

« قال أحمد بن يحيى بن جابر: أخبرني جماعة من أهل العلم بالحديث والسيرة وفتوح البلدان - سقت حديثهم واختصرته،ورددت من بعضه على بعض - ... »[1]

بدأ الكتاب بموضوع الهجرة النبوية من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة. وأتى بعد ذلك على ذكر الغزوات والأحداث التي جرت للرسول ﷺ بالمدينة،وما ظفر به المسلمون من أموال وفتوح. ثم انتقل من ذلك لعرض أحداث فتح مكة وهكذا يذكر الفتوح النبوية تباعاً تباعاً، ثم تكلم عن فتوح الشام، وفتوح أرمينية، وفتوح مصر والمغرب، وفتوح سواد العراق، وفتوح خُراسان، وفتوح السند، وفي نهاية الكتاب تعرض للموضوعات التالية:

أحكام أرض الخراج - العطاء في خلافة عمر بن الخطاب أمر الخاتم - أمر النقود - أمر الخط.

كتاب الفتوح: تأليف أبي محمد أحمد بن أعثم الكوفي (ت٣١٤هـ):

من أقدم المصادر التاريخية المتخصصة في جانب تاريخي. معين. وهو يهتم بالفتوح التي تمت على أيدي الخلفاء المسلمين من عهد الخليفة الراشد أبي بكر رضي الله عنه حتى خلافة المعتصم بالله سنة ثماني عشرة ومائتين من الهجرة. وهو لا يغفل أثناء ذلك ذكر بعض الأحداث ومآثر الخلفاء . بدأ تاريخه بذكر قصة تولية أبي بكر الخلافة وما كان بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، ثم تكلم أول ما تكلم على مسير خالد ابن الوليد إلى أهل الردة.

---

(١) البلاذري، فتوح البلدان (مصر: مطبعة السعادة). ص ١٧.

• مصادر الأمصار الإسلامية (١)

كتاب البلدان: تأليف أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح المعروف باليعقوبي (ت ٢٨٤ هـ):

يذكر اليعقوبي في مقدمة الكتاب عنايته واهتمامه بأخبار البلدان، ومسافة ما بين كلّ بلدٍ وبلد منذ عنفوان شبابه وحدة ذهنه، فقد أكثر في هذه السن الأسفار ودام تغربه، ويتحدث عن الطريقة التي جمع بها مادة هذا الكتاب وما حواه والمنهج الذي سلكه بقوله:

« فكنت متى لقيت رجلاً من تلك البلدان سألته عن وطنه ومصره، فإذا ذكر لي محل داره، وموضع قراره سألته عن بلده ذلك... ما هي؟ وزرعه ما هو؟ وساكنيه من هم عرب أو عجم... شرب أهله، حتى أسأل عن لباسهم... ودياناتهم، ومقالاتهم، والغالبين عليه... مسافة ذلك البلد وما يقرب منه من البلدان، والرواحل، ثم أثبت كل ما يخبرني به من أثق بصدقه، وأستظهر بمسألة قوم بعد قوم حتى سألت خلقاً كثيراً، وعالماً من الناس في الموسم وغير الموسم من أهل المشرق والمغرب، وكتبت أخبارهم ورويت أحاديثهم، وذكرت من فتح بلداً بلداً، وجند مصراً مصراً من الخلفاء والأمراء، ومبلغ خراجه، وما يرتفع من أمواله فلم أزل أكتب هذه الأخبار، وأؤلف هذا الكتاب دهراً طويلاً، وأضيف كلّ خبر إلى بلده، وكل ما أسمع به من ثقات أهل الأمصار إلى ما تقدمت عندي معرفته... فجعلنا هذا الكتاب مختصراً لأخبار البلدان... وقد ذكرت أسماء الأمصار، والأخبار، والأجناد، والكور، وما في كلّ مصر من المدن والأقاليم، والطساسيج، ومن يسكنه ويغلب عليه، ويترأس فيه من قبائل العرب، وأجناس العجم، ومسافة ما بين البلد والبلد، والمصر والمصر، ومن فتحه من قادة جيوش الإسلام، وتاريخ

---

(١) يجري ترتيب مصادر الأمصار الاسلامية على النحو التالي:
المصادر العامة للبلدان الاسلامية ثم مكة المكرمة، فالمدينة المنورة فالشام، فمصر، فاليمن، فالمغرب والأندلس.

ذلك في سنته وأوقاته، ومبلغ خراجه، وسهله وجبله، وبره وبحره، وهوائه في شدة حره وبرده، ومياهه وشربه».

بدأ حديثه ببغداد وبرر هذا لأنها وسط الدنيا وسرة الأرض.

معجم البلدان في معرفة المدن والقرى والخراب والعمار والسهل والوعر من كل مكان تأليف ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦ هـ):

«أوضح ياقوت في كتابه هذا الأرض، وهيئتها، والاصطلاحات في معنى الإقليم واشتقاقه، والبلاد المفتوحة في الإسلام، ثم ذكر أسماء البلاد والجبال والأصقاع والأودية والقرى والأمصار والبحار والأنهار. ورتب ياقوت معجمه على حسب حروف الهجاء، وفرغ من تأليفه سنة ٦٢١ هـ».

أخبار مكة وما فيها من الآثار: تأليف أبي الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرقي (ت ٢٢٣ هـ):

يقول محقق الكتاب: «كتاب أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار هو كتاب خطط أكثر منه كتاب تاريخ، فقد تتبع الأزرقي إنشاء الكعبة المعظمة، ومعاهد مكة المكرمة وما فيها من آثار وأماكن، وألمّ بمجمل تاريخها وجغرافيتها منذ نشأتها، وأتى على صورة موضحة مما سلف لها من مجدٍ طارفٍ وتليد، بحيث تجمعت في الكتاب ميزات خاصة قلما تجدها في كتاب غيره، وصار ما وضع بعد ذلك من الكتب التي تبحث في خطط مكة عالة على خطط الأزرقي».(١)

على أن المؤلف وضع لكلّ مبحثٍ عنواناً مستقلاً دون الارتباط ببابٍ أو فصل غالباً. نهج في سرد الأحداث طريق الرواية كما هي طريقة المحدثين والمؤرخين السابقين.

ويذكر محقق الكتاب عن أخبار مكة للأزرقي قوله:

«إن هـذا الكتـاب يشبه من بعض الوجوه كتاب ابن هشام في السيرة النبوية، وذلك باشتراك أشخاص عديدين في تأليفه،بيد أنه لا يشبهه من جهة كونه مختصراً من مجموعاتٍ كبيرةٍ، بل بالعكس فقد كان صغير الحجم،ثم زيد عليه علاوات كثيرة وضم إليه مواد عديدة أدت إلى اتساعه».(٢)

العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين: تأليف أبي الطيب التقي الفاسي محمد ابن أحمد الحسني المكي (ت ٨٣٢ هـ):

يتحدث محقق الجزء الأخير محمود محمد الطناحي عن أهمية هذا الكتاب في موضوعه بأنه:

---

(١)، (٢) الأزرقي، أخبار مكة وما فيها من الآثار، تحقيق رشد ملحس، الطبعة الثالثة، (مكة المكرمة: مطابع الثقافة)، ١٣٩٨/١٩٧٨)، ج١، ص٢٠،١٥.

«أكبر موسوعةٍ في تاريخ مكة، ومن حكمها، أو عاش فيها، أو دخلها أو سكنها من العلماء والفقهاء والحكماء والشعراء والأدباء وغيرهم».[1]

بدأ المؤلف الكتاب بمقدمة ملخصة من كتابه (شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام) في أربعين باباً تعرض فيها إلى ذكر مكة المشرفة، وحكم بيع دورها وإجارتها، وأسمائها، وكثير من الأحكام الشرعية المختصة بها، وتكلم عن أخبار الكعبة وما يتصل بها، والسقاية والأماكن التي تتعلق بها المناسك، والأماكن الأثرية بها، كما ضمنها أخباراً جاهلية وإسلامية لها تعلق بالحجاج، وعرض لولاة مكة في الإسلام على سبيل الإجمال، وقد أوضح المؤلف أنه جمع فيها بين ما ذكره الأزرقي، وبين ما كان بعد أبي الوليد الأزرقي من الأخبار الملائمة لذلك كله.[2]

ثم أتبع ذلك بذكر شيء من سيرة نبينا المصطفى ﷺ على وجه الاختصار، وقد ذكر إلى جملة الأسباب من تصديرها في مؤلفه «باعتبار كونه من البلد الأمين وسيادته للخلق أجمعين».

ومجموع ما ذكره من السيرة النبوية ملخص ومختصر من السيرة الصغرى للحافظ علاء الدين مغلطاي المصري الحنفي رحمه الله وأكده بلفظه.[3]

ثم شرع في ذكر التراجم حسب ترتيب حروف المعجم خلا المحمدين والأحمدين فإنه قدمهم على غيرهم «لشرف هذين الاسمين على غيرهما من الأسماء» يقول الفاسي رحمه الله «وذكرت في أثناء كثير من التراجم أحاديث وآثاراً، وحكاياتٍ وأشعاراً، اقتداء بأئمة الحديث الأخيار».

---

(١) الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق محمود محمد الطناحي (القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م)، ج ٨ ص ٤.

(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٧.

يشرح المؤلف منهجه في عرض التراجم بقوله:

« وبـدأت في هـذه التراجم بتراجم الرجال الذين أسماؤهم معروفة، ثم بعد انقضاء تراجمهم أتبعتها بباب فيه تراجم الرجال المعروفين بكناهم، وأسماؤهم معروفة ليس فيها اخلاف إلا في يسير منها... ثم أتبعت هذا الباب بتراجم النساء المعروفات بأسمائهن، ثم بتراجم النساء المعروفات بكناهن ممن لم يعرف لها اسم، أو عرف اسمها ولكن اختلف فيه، وذكرت معهن نسوة مشهورات بكناهن وأسماؤهن معروفة ليسهل بذلك الكشف عن أسمائهن، ثم أتبعت ذلك بنسوة لا تعرف أسماؤهن، وإنما يعرفن بالنسبة إلى آبائهن وغير ذلك... »[1]

وقد ذكر المؤلف في مقدمة هذا الكتاب المصادر التي ساعدته في الحصول على المادة العلمية لهذا الكتاب.

وللمؤلف الفاسي كتب أخرى في تاريخ مكة وهي:

* شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام - طبع في مصر سنة ١٩٥٦ في مجلدين.
* تحفة الكرام بأخبار البلد الحرام (مختصر شفاء الغرام) مخطوط.
* الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة.
* عجالة القرى للراغب في تاريخ أم القرى (اختصره من العقد الثمين)

يقول محمد الطيب حامد الفقي: « وقد جعله المؤلف (العقد الثمين) أساس كتبه المذكورة، وهي منه بمثابة المختصرات أو المستخرجات »[2]، [3].

تاريخ القطبي (المسمى كتاب الاعلام بأعلام بيت الله الحرام): تأليف قطب الدين ابن علاء الدين النهروالي المكي (ت ٩٨٨ هـ):

بدأ المؤلف بذكر سنده فيما ينقله من أخبار البلد الحرام ثم قسم موضوعات الكتاب إلى عشرة أبواب وخاتمة.

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص هـ.
(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص هـ.

الباب الأول: في وضع مكة المشرفة شرفها الله تعالى، وحكم بيعها وشرائها، وحكم المجاورة بها.

الباب الثاني: في بناء الكعبة المعظمة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما.

الباب الثالث: في بيان ما كان عليه وضع المسجد الحرام في الجاهلية وصدر الإسلام.

الباب الرابع: في ذكر ما زاد العباسيون في المسجد الحرام.

الباب الخامس: في ذكر الزيادتين اللتين زيدتا في المسجد الحرام بعد التربيع الذي أمر به المهدي العباسي.

الباب السادس في ذكر ما عمره ملوك الجراكسة في المسجد الحرام.

الباب السابع: في ذكر ملوك آل عثمان.

الباب الثامن: في دولة السلطان سليمان خان.

الباب التاسع: في ذكر دولة السلطان سليم خان.

الباب العاشر: في ذكر السلطان مراد الذي لأجله ألف الكتاب.

الخاتمة: في ذكر المواضع والأمكنة المشرفة التي يستجاب فيها الدعاء.

• مصادر تاريخ المدينة المنورة. •

أخبار مدينة الرسول ﷺ المعروف بالدرة الثمينة: تأليف الحافظ محمد بن محمود بن النجار (ت ٦٤٣ هـ):

يقول محقق الكتاب صالح محمد جمال في التعريف بالكتاب:

« ... وعلى الرغم من صغر حجمه وإيجاز تعبيراته فإنه يعطي صورةً واضحة الملامح للأطوار التي مرت (بالمدينة المنورة) من تاريخ الطوفان إلى العصر السابع الهجري عصر المؤلف وأهم الآثار بها كوادي العقيق وجبل أحد والخندق وبعض الآبار، وفي الوقت نفسه يأتي على الأدوار التي مرت بعمارة المسجد النبوي الشريف بمنبره وروضته منذ تأسيسه والزيادات التي طرأت عليه في عهد النبي ﷺ، ثم في خلافة عمر وخلافة أبي بكر، وخلافة عثمان وعصر الوليد بن عبد الملك الأموي، وأيام المهدي بن أبي جعفر العباسي بأسلوبٍ موجزٍ مستساغ، ثم يستطرد إلى ذكر مساجد المدينة وتاريخها ».

ويتحدث المحقق في تقديمه للطبعة الثانية عن السلسلة التاريخية عن المدينة المنورة الموجود منها والمفقود بقوله:

« لقد حظيت مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام أو دار الهجرة بعددٍ كبيرٍ من المؤلفات منذ فجر الإسلام إلا أن أكثرها فقد ولم يعثر إلا على ذكره في المعاجم وكتب التاريخ.

ولعلّ أول من ألف عن المدينة المنورة هو محمد بن الحسن بن زبالة وهو بعنوان (أخبار المدينة) وقد عاش في منتصف القرن الثاني للهجرة ومات في آخره وتتلمذ على الإمام مالك. ثم تلاه المؤرخ الزبير بن بكار وهو من مواليد المدينة وتوفي سنة ٢٥٦ هـ بمكة بعد أن تولى قضاءها ولم يعرف اسم كتابه بالضبط.

---

(١) أخبار مدينة الرسول، تحقيق صالح جمال، الطبعة الثانية (بيروت: دار الفكر، ١٣٩١/١٩٧١)، ص ٧.

ثم ألف عمر بن شبة كتابه (أمراء المدينة) و (أخبار المدينة) وكان معاصراً لابن بكّار.

ويتعاقب المؤلفون على المدينة عبر القرون التالية فتخبرنا كتب معاجم المؤلفين عن:

أخبار المدينة: ليحيى بن الحسن بن جعفر وعاش في أواخر القرن الثالث.
فضائل المدينة: للمفضل الجندي المتوفى سنة ٣٠٨.
إتحاف الزائر: لأبي اليمن بن عساكر.
بهجة النفوس والأسرار: لعبد الله بن محمد المرجاني المتوفى سنة ٦٩٩ هـ.
روضة الفردوس: لمحمد بن أحمد الأقشهري المتوفى سنة ٧٣٩.
التعريف بما أنست الهجرة من معالم دار الهجرة: لمحمد بن أحمد المطري المتوفى سنة ٧٦٥ هـ.
نصيحة المشاور وتعزية المجاور: لعبد الله بن محمد بن فرحون المتوفى سنة ٧٦٩ هـ.

ولم يعرف مصير هذه المؤلفات ولم يطبع منها شيء حسب علمنا، ثم تلا ذلك كتابان هما:

* تحقيق النصرة بتلخيص معالم الهجرة: للزين أبي بكر بن الحسين المراغي المتوفى سنة ٨١٦ وقد طبع هذا الكتاب مؤخراً..
* والمغانم المطابة في فضائل طابة: للمجد الفيروزأبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ. وقد ظهر محققاً بقلم الأستاذ حمد الجاسر ونشرته دار اليمامة بالرياض.

ومن الكتب المؤلفة قديماً عن المدينة كتاب (خلاصة الوفا) للسمهودي، وقد طبع عدة طبعات و (عمدة الأخبار) للعباسي وهو مطبوع ».[1]

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤ - ٦.

المغانم المطابة في معالم طابة: تأليف مجد الدين أبي الطاهر محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (ت ٨٢٣ هـ):

في التعريف بالكتاب يقول محققه الشيخ حمد الجاسر:

« في المقدمة يذكر (المؤلف) أنه زار المدينة في سنة ٧٨٢ فجدد نظره في معالمها فلم ير كتاباً حاوياً يجمع تأريخها فقام بوضع كتابٍ جامعٍ لما ذهب في كتب المتقدمين بدداً، متجنبا الإطناب، ثم ذكر اسم الكتاب (المغانم المطابة في معالم طابة) وذكر أبوابه الستة وهي:

(١) في فضل الزيارة وآدابها وما يتعلق بذلك.

(٢) في تاريخ البلد المقدس، وذكر من سكنه.

(٣) في أسماء المدينة.

(٤) في الفضائل المأثورة، وتحدث في هذا الباب عن بناء المسجد وذكر الدور التي حوله، وظهور نار الحجاز، ومقبرة البقيع، والمشاهد التي بظاهر المدينة، والمساجد التي صلى رسول الله ﷺ فيها.

(٥) في ذكر أماكن المدينة...

(٦) في تراجم ممن أدركهم في المدينة، أو ذكر له أشياخه المدنيون وغيرهم أنهم أدركوهم بها على اختلاف طبقاتهم، وذكر جماعة ممن لهم بالمدينة آثارا صالحة وإن لم يساكنوا أهلها وهو آخر الكتاب ».[1]

وقد اقتصر ناشر الكتاب ومحققه على طبع وتحقيق القسم الخامس من الكتاب وهو أطول الأبواب واعتذر عن نشر الباقي بقوله: « لقد كان الأولى أن يطبع الكتاب كاملاً غير أن ما في الباب الأول منه من مصادمة لرأي محققي العلماء كالإمام تقي الدين بن تيمية وغيره مما لا تتسع له صدور كثيرٍ من القراء إلا بعد التعليق على الأحاديث التي وردت فيه، وبيان ما في بعض

---

(١) المغانم المطابة في معالم طابة، تحقيق حمد الجاسر، الطبعة الأولى، (الرياض: منشورات دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٩/١٩٦٩)، ص ٤.

آراء مؤلفه من خطأ وهذا ما حملني على أن أدع هذا لأحد العلماء...»[1]

وفي المقدمة ذكر المحقق عرضاً موجزاً شاملاً ومفيداً للمهتمين بتاريخ المدينة المنورة منذ بداية تاريخٍ منفصلٍ لها حتى العصر الحديث مما وقع معرفته له.

وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: تأليف نور الدين علي بن أحمد المصري السمهودي (ت ٩١١ هـ):

يأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة كتب خصها المؤلف بدراسة وعرض تاريخ المدينة المنورة.

* اقتفاء الوفا بأخبار مدينة المصطفى : وهو «كتاب مفصل ذكر فيه ما أمكنه الوقوف عليه من تواريخ المدينة المنورة، وما عاينه من أمورٍ لم يظفر بها أحد من مؤرخيها وسلك فيه طريقة الاستيعاب، وجمع ما افترق من معاني تلك الأبواب، وتلخيص مقاصد جميع تواريخ المدينة التي وقف عليها، وإضافة ما اقتضى الحال أن يضاف إليها... ولم يظفر هذا الكتاب بالإتمام فضلاً عن الظهور والتداول فقد كان المؤلف تركه في المسجد النبوي وسافر إلى مكة المكرمة فاحترق الكتاب فيما احترق بحريق أماكن من المسجد النبوي»[2]
* خلاصة الوفا بأخبار دار المصطفى : «وهو كتاب مختصر في نحو نصف وفاء الوفا مع جمع مقاصده وتحسين وصفه».[3]
* وفاء الوفا : وهو وسط بين الكتابين السابقين إذ قصد به اختصار كتابه الأول «مع توسط غير مفرط» و «مع ما رأى من ذلك من الإتحاف بأمورٍ لا توجد في غيره من المختصرات ولا المبسوطات سيما

---

(١) المصدر نفسه، ص ف.

(٢) وفاء الوفاء تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، ج ١، ص ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣.

فيما يتعلق بأخبار الحجرة الشريفة، ومعالمها المنيفة، فقد استفاد ذلك عياناً وعلم أخبارها إيقاناً بسبب ما حدث في زمانه من العمارة... »

ورتبه على ثمانية أبواب:

الباب الأول: في أسماء هذه البلدة الشريفة (المدينة).

الباب الثاني: في فضائلها وبدء شأنها، وما يؤول إليه أمرها، وما يتعلق بذلك في ستة عشر فصلاً.

الباب الثالث: في أخبار سكانها في سالف الزمان، ومقدمه ﷺ.

الباب الرابع: فيما يتعلق بأمور مسجدها الأعظم.

الباب الخامس: في مصلى النبي ﷺ في الأعياد.

الباب السادس: في آبارها المباركات، والعين والفراس والصدقات التي هي للنبي ﷺ منسوبات.

الباب السابع: في أوديتها وأحمائها وبقاعها وجبالها وأعمالها ومضافاتها.

الباب الثامن: في زيارته ﷺ في أربعة فصول.[1]

---

(١) المصدر نفسه. ج ١. ص ٢.

تاريخ دمشق: تأليف علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١ هـ):

يقول محقق الكتاب صلاح الدين المنجد في التعريف بالكتاب:

«في المجلدتين الأولى والثانية تخطيط دمشق وسورها وأبوابها وخططها، وأنهارها ومصانعها، ومساجدها وآثارها، وفضائلها وخصائصها وما يتصل بذلك من تقويمها وتخطيطها. وترجم المؤلف في بقية المجلدات لكلّ من يصح أن يترجم له من أهل دمشق وخلفائها وأمرائها وحكامها وقضاتها، وعلمائها وأدبائها وشعرائها ممن ولد أو أقام بها أو زارها وحلّ بها منذ الفتح الإسلامي إلى زمان المؤلف، وقد يترجم لمن كان قبل الإسلام، وبذلك جمع أعظم عددٍ من رجال الثقافة الإسلامية، وأعلام حضارة العرب فجاء كتابه أشبه بمعلمة إسلامية».[١]

ومنهجه في التراجم هو ذكرها حسب ترتيب الحروف الهجائية مع اعتبار الحرف الثاني والثالث ومثله بالنسبة لآبائهم وأجدادهم إلا أنه بدأ التراجم بذكر من اسمه أحمد لموافقته لاسم المصطفى أحمد ﷺ، ويشرح منهجه مفصلاً بقوله:

«وبدأت بذكر من اسمه منهم أحمد لأن الابتداء بمن وافق اسمه اسم المصطفى أحمد، ثم ذكرتهم بعد ذلك على ترتيب الحروف مع اعتبار الحرف الثاني والثالث تسهيلاً للوقوف، وكذلك أيضاً اعتبرت الحروف في أسماء آبائهم وأجدادهم، ولم أرتبهم على طبقات أزمانهم أو كثرة أعدادهم، ولا على قدر علوهم في الدرجات والرتب، ولا لشرفهم في الأفعال والنسب، وأردفتهم بمن عرف بكنيته، ولم أقف على حقيقة تسميته، ثم بمن ذكر بنسبته، وبمن لم يسم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق، تحقيق صلاح الدين المنجد (دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي)، ج ١، ص د.

في روايته، وأتبعتهم بذكر النسوة المذكورات، والإماء الشواعر المشهورات. وقدمت قبل جميع ذلك جملة من الأخبار في شرف الشام وفضله، وبعض ما حفظ من مناقب سكانه وأهله، وما خصوا به دون أهل الأقطار، وامتازوا به على سائر سكان الأمصار، ما خلا سكان الحرمين، وجيران المسجدين المعظمين، وبوبت ذلك جميعه تبوبياً ورتبته في مواضعه ترتيباً... »[1]

الروضتين في أخبار الدولتين: تأليف شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المقدسي الشافعي (ت ٦٦٥ هـ):

يؤرخ المؤلف في هذا الكتاب الحوادث الواقعة في زمن الدولتين النورية ومؤسسها الملك العادل نور الدين زنكي والصلاحية ومؤسسها صلاح الدين الأيوبي ابتداء من سنة إحدى وأربعين وخمسمائة حتى وفاة صلاح الدين الأيوبي سنة تسع وثمانين وخمسمائة من الهجرة. ذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أهمية علم التاريخ وعناية السلف به فكان حافزاً له على صرف بعض العمر فيه. وفي هذه المقدمة يشير المؤلف إلى مصادر هذا الكتاب التي اقتبس منها مادته، وهي في نفس الوقت تشير إلى المصادر التاريخية المهمة لهذه الفترة، نعرضها هنا كما ذكرها المؤلف:

« ... فعمدت إلى أكبر كتاب وضع في هذا الفن على طريقة المحدثين وهو تاريخ مدينة دمشق حماها الله عز وجل الذي صنفه الحافظ الثقة أبو القاسم علي بن الحسن العساكري رحمه الله وهو ثمانمائة جزء في ثمانين مجلداً فاختصرته وهذبته، وزدت فوائد من كتب أخر جليلة وأتقنته، ووقف عليه العلماء، وسمعه الشيوخ والفضلاء، ومرّ بي فيه من الملوك المتأخرين ترجمة الملك العادل نور الدين، فأطربني ما رأيت من آثاره، وسمعت من أخباره، مع تأخر زمانه وتغير خلانه، ثم وقفت بعد ذلك في غير هذا الكتاب على سيرة سيد الملوك بعده الملك الناصر صلاح الدين فوجدتها في المتأخرين كالعمرين

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.

رضي الله عنها في المتقدمين... وقد سبقني إلى تدوين مآثرها جماعة من العلماء، والأكابر الفضلاء، فذكر الحافظ الثقة أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي في تاريخه ترجمة حسنة لنور الدين زنكي رحمه الله ولأجله تم ذلك الكتاب، وذكر اسمه في خطبته، وذكر الرئيس أبو يعلى حمزة بن أسد التميمي في مذيل التاريخ الدمشقي قطعة صالحة من أوائل الدولة النورية إلى سنة خمس وخمسين وخمسمائة.

وصنف الشيخ الفاضل عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري عرف بابن الأثير مجلدة في الأيام الاتابكية كلها وما جرى فيها، وفيه شيء من أخبار الدولة الصلاحية لتعلق إحدى الدولتين بالأخرى لكونها متفرعة عنها.

وصنف القاضي بهاء الدين أبو المحاسن يوسف بن رافع بن تميم الموصلي عرف بابن شداد قاضي حلب مجلدة في الأيام الصلاحية وسياق ما تيسر فيها من الفتوح واستفتح كتابه بشرح مناقب صلاح الدين رحمه الله تعالى.

وصنف الإمام العالم عماد الدين الكاتب أبو حامد محمد بن محمد بن حامد الأصفهاني في كتابين كلاهما مسجوع متقن بالألفاظ الفصيحة والمعاني الصحيحة أحدهما: الفتح القدسي اقتصر فيه على فتوح صلاح الدين وسيرته فاستفتحه بسنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، والثاني البرق الشامي ذكر فيه الوقائع والحوادث من الغزوات والفتوحات وغيرها مما وقع من سنة وروده دمشق وهي سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة إلى وفاة صلاح الدين سنة تسع وثمانين فاشتمل على قطعة كبيرة من أخبار أواخر الدولة النورية إلا أن العماد في كتابيه طويل النفس في السجع والوصف يمل الناظر فيه... فحذفت تلك الأسجاع إلا قليلاً منها استحسنتها في مواضعها، ولم تكن خارجة عن الغرض المقصود من التعريف بالحوادث والوقائع... وانتزعت من الأخبار من بين تلك الرسائل الطوال... ووقفت على مجلدات من الرسائل الفاضلية وعلى جملة من الأشعار العمادية... وعلى كتب أخرى من دواوين وغيرها فالتقطت منها أشياء مما يتعلق بالدولتين أو بإحديها، وبعضه سمعته من أفواه الرجال

الثقات، ومن المدركين لتلك الأوقات، فاختصرت جميع ما في ذلك من أخبار الدولتين وما حدث في مدتيهما من وفاة خليفة أو وزير، أو أمير كبير، أو ذي قدرٍ خطيرٍ وغير ذلك، فجاء مجموعاً لطيفاً، وكتاباً ظريفاً، يصلح لمطالعة الملوك والأكابر، من ذوي المآثر والمفاخر، وسميته (كتاب الروضتين في أخبار الدولتين)».

مفرج الكروب في أخبار بني أيوب: تأليف جمال الدين محمد بن سالم بن واصل (ت ٦٩٧ هـ):

دراسة تاريخية متخصصة وبصورة موسعة للدولة الأيوبية ويعتبر عمدةً ومرجعاً للكتب التاريخية التي ألفت بعده، يقول جمال الدين شيال محقق الأجزاء الثلاثة الأولى في هذا الصدد.

«ولندرة المراجع المعاصرة الأصيلة التي أخذ عنها ابن واصل أو لضياعها أصبح كتابه (مفرج الكروب) العمدة والمرجع لمعظم المؤرخين العرب الذين عاشوا بعد القرن السابع الهجري وكتبوا عن العصر الأيوبي من أمثال أبي الفداء والذهبي، والمقريزي، وابن تغري بردي، والنعيمي وغيرهم... »[1]

«جعل المؤلف الجزء الأول من كتابه ينتهي بنهاية عصر صلاح الدين ووفاته، ثم بدأ الجزء الثاني بالتاريخ للأحداث التي تلت وفاة صلاح الدين... ».

إلا ان المحقق أعاد تقسيم الكتاب على الصورة التالية:

«أما نحن فقد اتخذنا أساساً مخالفاً لتقسيم الكتاب وذلك لضخامته ووفرة عدد صفحاته التي تنيف في الأصل على الألف، فجعلنا الجزء الأول ينتهي بوفاة نور الدين واستقلال صلاح الدين الفعلي بحكم مصر، وأفردنا لعصر صلاح الدين من مبدئه إلى نهايته الجزء الثاني، أما... الجزء الثالث فيغطي

(١) مفرج الكروب. تحقيق جمال الدين شيال (القاهرة: دار القلم). ج ٣. ص ح.

عصر أولاد صلاح الدين وأخيه العادل، وينتهي بوفاة العادل سنة ٦١٥ هـ »[١].

أما الجزء الرابع فيغطي عصر الملك الكامل محمد (٦١٥ هـ - ٦٦٥ هـ).

أما الخامس والسادس فيشملان عصر الملك الصالح نجم الدين أيوب وابنه توران شاه وقيام دولة المماليك.

ذيل على هذا الكتاب علي بن عبد الرحيم بن أحمد تلميذ المؤلف وقد وصل فيه إلى سنة ٦٩٥.[٢]

---

(١) (٢) المصدر نفسه. مقدمة المحقق. ج ٣، ص س.

• مصادر تاريخ بغداد •

تاريخ بغداد: تأليف أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ):

تحدث عن بغداد ومعالمها الحضارية واتخذ من حديثه عنها ووصفه لها منطلقاً ينفذ منه لترجمة علمائها وأدبائها وأعيانها، وهو ما يذكره في المقدمة بقوله: « هذا كتاب تاريخ مدينة السلام وخبر بنائها، وذكر كبراء نزالها، وذكر وارديها، وتسمية علمائها، ذكرت من ذلك ما بلغني علمه، وانتهت إليّ معرفته... ».

وأضاف إلى هذا ذكر خبر (المدائن) على الاختصار وتسمية من وردها من الصحابة، وذلك لقربها من مدينة السلام، وأن المسافة إليها بعض يوم. احتوى الكتاب على سبع آلاف وثمانمائة وإحدى وثلاثين ترجمة. وقد وضح منهجه في ترتيبها بقوله:

« جمعت ذلك كله وألفته أبواباً مرتبة على نسق حروف المعجم من أوائل أسمائهم، وبدأت منهم بذكر من اسمه محمد تبركاً برسول الله ﷺ، ثم أتبعته بذكر من ابتدأ اسمه حرف الألف، وثنيت بحرف الباء ثم ما بعدها من الحروف على ترتيبها إلى آخرها، ليسهل إدراك ذلك على طالبيه... وكل من تقدمت وفاته بدأت بذكره، دون غيره ممن مات بعده، وإن كان المتأخر أكبر سناً، وأعلى إسناداً، إلا أن تتسع ترجمة في بعض الأبواب فأرتب أصحابها على توالي حروف المعجم من أوائل تسمية الآباء، ومن شذّ عن معرفة تاريخ وفاته ذكرته في أثناء أهل طبقته ممن عاصره... ».

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف ابن تغري بردي الأتابكي (ت ٨١٣ هـ):

كتاب كبير في تاريخ مصر، مرتب على السنين، ابتدأ فيه مؤلفه بفتح عمرو بن العاص من سنة ٢٠ هـ (٦٤٠) م إلى أثناء ٨٧٢ هـ (١٣٦٧) م، وقد ذكر فيه من ولي مصر من الملوك والسلاطين والنواب ذكراً وافياً مع ذكر ملوك الأطراف بطريق إجمالي، آتياً في كل سنيه على ما وقع من الحوادث المهمة، ومن توفي من رجالات الأمة الإسلامية.

كتاب المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والأمصار: تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ):

« يصف هذا الكتاب المدن والأحياء المختلفة والأسوار والعمائر ويتكلم أيضاً على السكان وعلى مشيدي العمائر المختلفة كما يتطرق إلى تاريخ مصر في العصور الإسلامية ويعنى عناية خاصة بآثارها وبحضارة الشعب المصري آنذاك ».[1]

كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك: تأليف تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقريزي (ت ٨٤٥ هـ):

يأتي هذا السفر الجليل في نهاية سلسلة من كتب تاريخ مصر التي اعتنى بها المؤلف وشغلت اهتمامه ليكمل به الحلقة التاريخية التي ابتدأها بكتاب (عقد جواهر الأسفاط من أخبار مدينة الفسطاط)[2] وهو « في تاريخ مصر من الفتح العربي إلى قبيل تأسيس الدولة الفاطمية »، وكتاب (اتعاظ الحنفا

---

(١) مصادر التاريخ الاسلامي، ص ٦٥.

(٢) « موجود بمكتبة الدولة ببرلين ضمن مجموعة خطية رقمها ٩٨٤٥، في الجزء التاسع ص ٣٢٦ من كتالوج المخطوطات العربية، ورقم المخطوط في هذه المجموعة ٥٦ » محمد مصطفى زيادة على كتاب السلوك، ج ١، ص ٩.

بأخبار الخلفاء) وهو « في تاريخ مصر زمن الخلفاء الفاطميين » ثم رغب أن يتمم هذه الحلقة التاريخية بهذا الكتاب فيدون تاريخ « من ملك مصر من الأكراد الأيوبية والسلاطين المماليك التركية والجركسية في كتاب يحصر أخبارهم الشائعة ويستقصي أعلامهم الذائعة، ويحوي أكثر ما في أيامهم من الحوادث والماجريات، غير معتن فيه بالتراجم والوفيات » ويبين عدم اهتمامه بالتراجم والوفيات لأنه قد أفرد لها تأليفاً.[1] وقد بين أنه سلك فيه منهجاً وسطاً بين الإكثار المملّ والاختصار المخلّ.

يقول محقق الكتاب محمد مصطفى زيادة: « كتب المقريزي كتابه (السلوك لمعرفة دول الملوك) على نظام الحوليات، الشائع في مؤلفات المؤرخين الشرقيين في القرون الوسطى، فسرد تاريخ كل سنة على حدته، ولم يحاول أن يصل بين سنة وأخرى أبداً، ولم يستوقف القارئ في وسط السنين إلا عند حدوث عهد جديد، وقد سار المقريزي على هذا النحو... »[2]

حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ):

من أحسن ما ألف في هذا الموضوع، سلك فيه المؤلف طريقاً وسطاً ليس بالطويل المستطرد، ولا بالمقتضب الخالي من النفع والجدوى.

---

(١) « يقصد المؤلف بهذا كتاب المقفى الذي أراد تأليفه في تراجم حكام ومشهوري مصر في ثمانين مجلداً ولكنه لم ينجز منه سوى ستة عشر، ومن هذه ثلاثة بخطه محفوظة في مكتبة ليدن بهولندة تحت رقم ١٠٣٢ وجزء واحد آخر منها في باريس بالمكتبة الأهلية بالقسم العربي رقم ١١٤٤، وربما قصد المقريزي بهذا كتاب درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة الذي لم ينجزه كذلك. غير أن هذا الكتاب الثاني كان مقصوراً على تراجم المعاصرين، والجزء الأول منه المشتمل على الأسماء من حرف الألف الى حرف العين موجود بمكتبة مدينة جوتا (GOTHA) بألمانيا تحت رقم ١٧٧١».
محمد مصطفى زيادة على كتاب السلوك، ج ١، ص ٩.

(٢) المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة الدول والملوك**، الطبعة الثانية (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر)، ١٩٥٦، ج ١، ص ن.

بـدأه بذكر ما ورد في شأن مصر من الآثار، ثم ثناه بذكر تاريخ مصر في عهد الفراعنة على حسب ما وقع لديه من المعارف، وعلى حسب ما كان شائعاً في عصره، ثم وصف الفتح الإسلامي وما صاحبه من وقائع وأحداث، وما تم من امتزاج المصريين بالعرب تحت راية الإسلام، ثم ذكر الوافدين على مصر، ومن نبغ فيها من أصحاب المذاهب، ومن عاش بها من الحفّاظ والمؤرخين، والقراء، والقصّاص، والشعراء، والمتطببين وغيرهم مع ذكر نبذ من حياتهم وتاريخ موالدهم ووفياتهم، ولم يخل كتابه من تاريخ الولاة الذين تعاقبوا عليها، والقضاة الذين حكموا فيها، والحكومات التي قامت بها، وما بني فيها من المساجد والمدارس والخانقات...

وكان سبيله في كل ما أورده من هذا الكتاب النقل عن الكتب المتخصصة في هذا الشأن مضافاً إليها ما وقع له من المشاهدة، أو ما نقله سماعاً عن علماء عصره من الشيوخ والأقران والتلاميذ. وينوه عن بعض الجوانب الممتعة في الكتاب بقوله:

« هذا كتاب سميته حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، أوردت فيه فرائد سنية، وغرائب مستعذبة مرضية تصلح لمسامرة الجليس، وتكون للوحدة نعم الأنيس... ».

كتاب تاريخ مدينة صنعاء: تأليف أحمد بن عبد الله الرازي الصنعاني (ت ٤٦٠ هـ):

يذكر محققا هذا الكتاب في التعريف به بأنه يعتبر الكتاب الوحيد المعروف عن تاريخ هذه المدينة منذ الأسطورة في التأليف إلى زمن المؤلف القرن الخامس.

« والكتاب... يشبه كتب البلدان المماثلة التي ألفت في تواريخ البلدان كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ دمشق لابن عساكر وغيرهما، إلا أنه أكثر إيجازاً، وأقل استيفاءً في تراجم الرجال، فقد ذكر أخبار من قدمها من أصحاب الرسول الكريم، ومن الولاة، والمشهورين من رجال العلم والحديث إلى بعض الاستطرادات في مواضع تتشابه فيها كتب التاريخ الإسلامية كتفسير بعض آيات من القرآن فيما يتعلق بصنعاء اليمن، وقضايا الفتوحات العربية، وأخبار الرسول ﷺ، وأخبار الصحابة والتابعين.

أما ذكره لبعض الحوادث السياسية فقد يأتي بشكلٍ عارضٍ غير مقصودٍ بذاته... ولعل إعراضه عن ذلك يعود إلى شخص المؤلف الذي لم يكن له أي اهتمام إلا بالعلم ورجاله، ثم بمن له الفضل في هذا الميدان من قومه وليس له شأن في الحديث عن الأمراء والحكام، فهمه الانقطاع إلى البحث والدرس والتأليف... والكتاب قبل ذلك تغن بصنعاء (مدينة سام بن نوح) وقد انفرد المؤلف بكثير من التراجم اليمنية لم تعرف عند غيره كما انفرد ببعض الأخبار... وقد اعتمد أسلوب المحدثين ومناهجهم في نقل الخبر والرواية أو الحديث... »[1]

---

(١) كتاب تاريخ مدينة صنعاء، تحقيق حسين عبد الله العمري، وعبد الجبار زكار، ص ٢٩، ٣٠، ٣١.

تاريخ اليمن: تأليف نجم الدين عمارة بن أبي الحسن علي الحكمي اليمني (ت٥٦٩ هـ):

يذكر المؤلف أنه بأمر من القاضي الأجل الفاضل أبي علي عبد الرحيم بن القاضي الأشرف بهاء الدين أبي المجد علي البيساني إلى وضع كتاب يجمع فيه ما علق بحفظه من أخبار جزيرة اليمن سهلها ووعرها براً وبحراً، ومدد ممالكها، وأبعاد مسالكها وحروب أهلها ووقائعهم، ومكاثرهم وصنائعهم، وأخبار قضاتها ودعاتها، وأخبار أعيانها وأمرائها ومن روى له عنه أو رآه من شعرائها، فكان هذا الكتاب بمثابة الإجابة لرغبة القاضي. اتخذ المؤلف من أخبار الداعي علي بن محمد الصليحي أساساً لكتابه، وهو ما أشار إليه في العنوان الأول في الكتاب.

«أخبار الداعي علي بن محمد الصليحي وعنها يتفرع جلّ أخبار اليمن، وبها يتعلق الكتاب من القضاة والدعاة».[1]

ويتحدث محقق الكتاب في التقديم له بقوله:

«وجدير بنا الإقرار بأن كتاب عمارة (تاريخ اليمن) ليس من الكتب التي تؤهل صاحبها للانخراط في سلك كبار المؤرخين في العلم، يتضح ذلك مما قاله عمارة من أنه كتبه للتثقيف والتعليم، بل لإزجاء وقت فراغ أحد العظماء، لذلك أبرز فيه - في براعة وحذق - كل ما يمكن أن يؤدي إلى هذا الهدف من فكاهة أو نادرة، أما المسائل ذات الخطر فكان يلمسها لمساً رقيقاً، أو يدع بعضها دون تناول، ولكنه مع ذلك احتفظ لنا بالحقائق الرئيسية في التاريخ الإسلامي لوطنه في العصر الذي عاش فيه..

أما أسلوبه في كتابة هذا التاريخ فيمتاز بالبساطة والسلاسة، وكان يعبر عن إحساسه بكل ما هو شيق وجذاب في قوة ورصانة...»[2]

---

(١) تاريخ اليمن، تحقيق المستشرق (كاي) ترجمة دكتور حسن سليمان محمود (مصر: دار النشاء للطباعة)، ص ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

وقد ضمّ المحقق إلى هذا الكتاب كتابين آخرين:

* ملخص ابن خلدون لتاريخ اليمن المنقول من كتابه المطول في التاريخ العام (العبر).
* أخبار القرامطة باليمن تأليف أبي عبد الله بهاء الدين (يوسف) بن يوسف بن يعقوب الجندي (ت ٧٣٢ هـ) وهذا الجزء كما يذكر المحقق مستخلص من كتاب المؤلف الجندي بعنوان (كتاب السلوك في طبقات العلماء والملوك) ويتحدث عنه المحقق (كاي) معرفاً له:

« والكتاب كما يدلّ عليه عنوانه مجموعة من التراجم، أغلبها تراجم لأشخاص اشتهروا بالورع والعلم، ولم يستبعد المؤلف منها سِيَر الأمراء والدول، ولكنها تشغل مركزاً ثانوياً في كتابه، ويعلل ذلك بقوله: إن الدول والأمراء بمنزلة أقل أهميةً وخطراً من منزلة العلماء، وقد بدأ كتابه بسيرة النبي ﷺ، ثم بسيرة خلفائه، ثم يمضي في ترجمة سِيَر كلّ من لهم باليمن أدنى صلة، فيدرج في عداد علماء اليمن سيرة الإمام الشافعي مؤسس المذهب الشافعي الذي قيل بأنه ولد بهذه البلاد... ويبدأ تاريخ قرامطة اليمن في الورقة الثلاثين من كتاب الجندي، وقد ضمنت ما كتبه عنهم كتابي هذا ويستمر الجندي في كتابة سير فقهاء اليمن في ترتيب جغرافي، أي طبقاً للمواضع التي ولدوا بها أو سكنوها »[1]

العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية: تأليف علي بن الحسن الخزرجي (ت ٨١٢ هـ):

« جمع المؤلف في الباب الأول من كتابه هذا نبذةً حسنةً ذكر فيها ملخص تاريخ ملوك حمير وغسان في الجاهلية والإسلام، وأبان فيها تشييد السدّ

---

(١) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تصحيح وتنقيح الشيخ محمد بسيوني عسل، (مصر: مطبعة الهلال)، ج ٢، ص ج.

وخرابه بسيل العرم، وأسهب في ذكر انتساب ملوك الشام في الجاهلية من غسان..

ثم أوضح في الباب عينه مجمل تاريخ بني رسول في الإسلام ومبدأ أشرافهم على اليمن قبل أن يستقلوا بالملك فيه.

ثم ابتدأ المؤلف الباب الثاني من الكتاب بذكر قيام الدولة المنصورية واستقلال الملك المنصور بالملك في اليمن سنة ثلاثين وستمائة من الهجرة في عهد بني أيوب أصحاب مصر، وهو الملك المنصور نور الدين عمر بن رسول.

ثم سرد حوادث الحروب والمشاغبات التي حدثت في بلاد اليمن من سنة ٦٣٠ هـ إلى سنة ٨٠٣ هـ من الهجرة، وختم كتابه بوفاة الملك الأشرف ابن الملك الأفضل ليلة السبت الثامن عشر من ربيع الأول سنة ٨٠٣ من الهجرة...

وقد أطنب المؤلف كثيراً في ذكر تاريخ حياة الفقهاء وتوليهم مناصب القضاء ببلاد اليمن، وجنح في كثير من الأحايين إلى التعبير عن الحوادث بعبارات يظهر أنها يمانية عامية».[1]

والمؤلف أعطى الشيء الكثير من الوقت والجهد لتاريخ اليمن والتدوين لأحداثه وأعلامه ظهر هذا في مؤلفاته الأخرى وهي:

* الكفاية والاعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من الإسلام - مخطوط.
* طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن - مخطوط.
* العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن.
* مرآة الزمن في تاريخ زبيد وعدن.[2]

قرة العيون في أخبار اليمن الميمون: تأليف وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الديبع (ت ٩٤٤ هـ):

في صدد التعريف بهذا الكتاب وأهميته يتحدث المستشرق (كاي H.C. KAY فيقول: «والجانب الأكبر من هذا الكتاب يكاد لا يكون غير اختصار

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام، الطبعة الثالثة، ج ٥، ص ٨٣.

لكتاب الكفاية[1] يستهله المؤلف بالجزء الرابع من مخطوط الخزرجي، فيجعل منه الجزء الأول وينقل لنا فصوله على نحوٍ مختصرٍ فصلاً وراء فصل بنفس ترتيبها وعناوينها في (الكفاية). ثم يعقبه الجزء الثاني، وهو الخامس عند الخزرجي، وفي الورقة ١٣٣ ينتهي الفصل الثاني عشر فيضيف من بعده ستة فصول أخرى يصل فيها بتاريخ الدولة الرسولية إلى نهايتها. ويلي هذا الجزء الثالث بادئاً بالورقة ١٤٤ وهو مقسم إلى ثلاثة فصول: تحوي تاريخ بني طاهر إلى نهاية دولتهم وحتى فتح اليمن على يد جيوش آخر سلاطين مصر المماليك.

لـــذلك نتبين أن هذا الجزء الأخير من كتاب الديبع البادئ بالورقة ١٣٣ هو وحده ما يمكن القول عنه أنه ذو قيمة حقيقية من وجهة النظر التاريخية. وقد اعترف المؤلف في مقدمة كتابه بفضل الخزرجي، ويلاحظ أنه كان يطلق على كتاب الخزرجي اسم (العسجد) «[2] ثم يذكر (كاي) عن وجود نسختين بمكتبة المتحف البريطاني الاولى برقم (٢٥١١١)، والثانية برقم (٣٠٢٢) قسم شرقي.

غاية الأماني في أخبار القطر اليماني المسمى (عقيلة الدمن المختصر من أنباء الزمن في أخبار اليمن): تأليف يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي (ت ١١٠٠ هـ):

هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر موسع للمؤلف بعنوان (أنباء الزمن في أخبار اليمن) وقد ضمّ فيه المؤلف كثيراً من الاستطرادات والتفاصيل، فلما أحسّ أن كتابه أطول مما ينبغي قام بوضع هذا المختصر.

« يبدأ المؤلف كتابه هذا بنبذةٍ عن بلاد اليمن ومكانتها بين بلاد العالم ثم ينتقل إلى ذكر مولد الرسول عليه الصلاة والسلام، ويتكلم عن نشأته في إيجاز حتى كانت الهجرة، فيتبع في كتابته نظام الحوليات حسب تسلسل السنوات الهجرية مع العناية بأخبار انتشار الإسلام بين أهل اليمن، ثم ذكر أسماء عمال

---

(١) الكفاية والاعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من الاسلام تأليف علي بن الحسن الخزرجي.

(٢) مقدمة المستشرق (كاي) لكتاب تاريخ اليمن تأليف عمارة الحكمي اليمني، ص ٢٤.

النبي ﷺ على اليمن وأهم أعمالهم، ثم ولاة بني أمية وبني العباس، وما تعرض له اليمن في تلك العصور من أحداث داخلية وخارجية.

ويبدو أن المؤلف حرص دائماً على ألا تشده أحداث الدولة الإسلامية الكبرى بعيداً عن مسرح نشاطه الأصلي وهو اليمن... وبعبارة أخرى فإن الدارس لهذا الكتاب يشعر دائماً بأن المؤلف إذا نظر أحيانا إلى خارج اليمن بإحدى عينيه، فإن عينه الأخرى تظلّ دائماً ترقب أحداث اليمن، وما يجري فيه من تيارات، أو ما يتم فيه من أعمال... ».

« وهكذا جاء كتاب (غاية الأماني في أخبار القطر اليماني) سجلاً حافلاً لتاريخ اليمن حتى سنة ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥م). ويزيد من قيمة هذا الكتاب في نظرنا أن مؤلفه أوتي من سعة الأفق ما جعله يحرص دائماً على أن يضمن كتابه كثيراً من التعليقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعطي كتابه أهمية خاصة، فهو مثلا يشير إلى شجرة القات وشجرة البن، وبداية ظهورهما في اليمن لأول مرة، ويتكلم عن استعمال الأسلحة النارية والبنادق في اليمن وأثرها. ويعطي أهمية خاصة لظهور النفوذ الأوربي البرتغالي في بحر الهند ومدخل البحر الأحمر... »

ومن مؤلفاته التاريخية عن اليمن:

* أنباء الزمن في تاريخ اليمن وهو أصل هذا الكتاب.
* وبهجة الزمن في حوادث اليمن.

ويقول محقق الكتاب في معرض الدراسة:

«على أن كتاب أنباء الزمن يعتبر أهم مصنفات يحيى بن الحسين على وجه الإطلاق، وجاء هذا الكتاب بمثابة دائرة معارف ضخمة في تاريخ اليمن في العصور الوسطى... »[1]

---

(١) يحيى بن الحسين، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق وتقديم د. سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة د. محمد مصطفى زيادة، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م (القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر)، ص ٧، ٨ - ٩.

البيان المغرب في أخبار المغرب: تأليف أبي عبد الله محمد بن عذارى المراكشي

« من أهم الكتب التي تشمل حوادث المغرب والأندلس السياسية والاجتماعية والإدارية، كما تعرض مؤلف الكتاب إلى الحروب التي نشبت بين العرب والفرنجة أو بين العرب أنفسهم، ولم يتعد ابن عذاري سنة ٦٠٢ هـ في إيراده لحوادث تاريخ المغرب.

أما فيما يتعلق بأخبار الأندلس فقد توقف المؤلف عند أخبار سنة ٣٨٧ هـ بعد أن ذكر الأمراء والولاة الذين تولوا إفريقية للأمويين، كما ذكر غزوات المنصور بن أبي عامر مؤسس الدولة العامرية في الأندلس ».[١]

المغرب في حلى المغرب: قام بتأليفه ستة علماء، أربعة منهم وزراء الواحد منهم بعد الآخر، أولهم شاعر عالم وهو أبو محمد عبد الله الحجاري، وبقيتهم خمسة من آل سعيد هم الأمير الوزير عبد الملك بن سعيد، ثم خلفه على نفس العمل ولداه أبو جعفر أحمد، ومحمد، ثم موسى بن محمد ثم علي بن موسى.

يتناول الكتاب الأحداث التاريخية والتطورات السياسية بقدر غير قليلٍ من التفصيل كما يضم الكتاب ما يناهز ستمائة وسبعة وأربعين شاعراً من شعراء الأندلس على مسيرة تاريخه منذ دخول عبد الرحمن بن معاوية (الداخل) حتى زمان علي بن موسى آخر المؤلفين أي النصف الثاني من القرن السابع.

---

(١) المدخل إلى التاريخ، ص ٢٧٥.

مصادر الرحالة والجغرافيين[1]

مسالك الممالك تأليف أبي القاسم إبراهيم بن محمد الاصطخري الفارسي (ت ٣٤٦ هـ):

« يحوي وصفاً دقيقاً لكل جزء من أجزاء العالم الإسلامي، وأشهر مدنه، ووضح ما أثبته في كتابه بالخرائط، واعتمد فيما دونه على رحلاته في الممالك الإسلامية، وفصل فيه الكلام على تلك الممالك بأن قسمها إلى عشرين إقليماً، بين ما اشتمل عليه كل إقليم من المدن والتجار والأنهار، فتكلم على بلاد العرب، وبلاد المغرب ومصر والشام والجزيرة والعراق وفارس والهند إلى بلاد ما وراء النهر ».

كتاب التنبيه والإشراف : تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الحسيني الشافعي (ت ٣٤٦ هـ):

« ذكر فيه الأفلاك وهيآتها، والنجوم وتأثيرها، والعناصر وتركيبها، وأقسام الأزمنة والنواحي، والآفات وتأثيرها في السكان، وحدود الأقاليم السبعة، والعروض والأطوال ومصابّ الأنهار، وملوك الفرس، والروم وأخبارهم، وجوامع تواريخ العالم والأنبياء، ومعرفة السنين القمرية والشمسية، وسيرة النبي ﷺ، وظهور الإسلام وسير الخلفاء، وأعمالهم ومناقبهم إلى سنة ٣٤٥ هـ ».

كتاب أخبار الزمان ومن أباده الحدثان وعجائب البلدان: تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الحسيني الشافعي (ت ٣٤٦ هـ):

« تكلم فيه على هيئة الأرض ومدنها وجبالها وأنهارها ومعادنها، والأبنية

---

(١) هذا القسم مقتبس بتصرف من كتاب:
علي ابراهيم حسن. استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الاسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط. الطبعة الثانية (مصر: مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٣). ص ٨٢ - ١٠٥.

العظيمة المقامة، وتقسيم الأقاليم، وتباين الناس، ولم يفته في هذا الكتاب سِيَر الملوك القدماء وأخبار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام. ووصل في سرد الحوادث التاريخية إلى سنة ٣٣٢، وهي السنة التي ألف فيها كتابه: مروج الذهب».

المسالك والممالك: تأليف أبي القاسم محمد بن حوقل البغدادي (ت ٣٦٧ هـ):

« قال ابن حوقل في مقدمة كتابه:

« قد عملت هذا الكتاب على صفة أشكال الأرض ومقدارها بالطول والعرض، وأقاليم البلدان ومحل الغابر منها والعمران من جميع بلاد الإسلام، بتفصيل مدنها وتقسيم ما يفرد بالأعمال المجموعة إليها، ولم أقصد الأقاليم السبعة التي عليها قسمة الأرض، لأن الصور الهندسية وإن كانت صحيحة فكثيرة التخطيط، وقد جعلت لكل قطعة أفردتها تصويراً وشكلاً يحكي موضع ذلك الإقليم، ثم ذكرت ما يحيط به من الأماكن والبقاع وما في أضعافها من المدن والأصقاع، وما فيها من القوانين والارتفاع، وما فيها من الأنهار والبحار، وما يحتاج إلى معرفته من جوامع ما يشتمل عليه ذلك الإقليم على وجوه الأموال والجبايات والأعشار والخراجات، والمسافات في الطرقات ».

أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: تأليف شمس الدين أبي عبد الله محمد المقدسى (ت ٣٨٧ هـ):

قيم من الناحية الجغرافية والتاريخية. قال المقدسي يصف محاسن كتابه:

« وما تم لي جمعه إلا بعد جولاني في البلدان، ودخولي أقاليم الإسلام، ولقائي العلماء، وخدمتي الملوك، ومجالستي القضاة، ودرسي على الفقهاء، واختلافي إلى الأدباء والقراء وكتبة الحديث ومخالطتي الزهاد والمتصوفين، وحضور مجالس القصاص والمذكرين، مع لزوم التجارة في كل بلدٍ والمعاشرة مع كل أحدٍ، والتفطن في هذه الأسباب بفهم قوي حتى عرفتها، ومساحة الأقاليم بالفراسخ حتى أتقنتها ودوراني على التخوم حتى حررتها ».

وكان المقدسي يعتمد في كل ما يكتبه على ما يشاهده بنفسه في أسفاره،

وأشاد بذكر مبلغ ما أفاده من رحلاته، فقال: « خطبت على المنابر، وأذنت على المآذن، وأممت في المساجد، وأكلت مع الصوفية الهرائس، ومع الخانقائيين الثرائد، ومع النواتي القصائد ».

الآثار الباقية عن القرون الخالية: تأليف أبي الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي البيروني (ت ٤٤٠):

« بين فيه التواريخ التي تستعملها الأمم على اختلافها، والشهور التي تستعمل في التواريخ عند كل أمة مع ذكر أسمائها، وأسماء أيام الأسبوع، واستخراج التواريخ بعضها من بعض، وبيان تواريخ الملوك الأقدمين وغيرهم ممن اتصلت بنا أخبارهم، وهم من آدم إلى إبراهيم الخليل عليه السلام، وأسماء ملوك بني إسرائيل، وآشور، وبابل، وكلديا، وملوك البطالسة في مصر، وملوك الروم قبل ظهور النصرانية وبعدها، وملوك القسطنطينية، وأنواع الملوك وألقابها، وأنواع الألقاب الصادرة عن حضرة الخلافة، وذكر أعياد الأمم القديمة، وأعياد النصارى. وصيامهم، وأعياد العرب في الجاهلية، والتطورات التي حدثت بعد ظهور الإسلام ».

سفرنامة أو « زاد المسافر »: تأليف ناصر خسرو (ت ٤٧١ هـ):

« جاب كثيراً من البلاد الإسلامية وخاصة: مصر والشام وفلسطين والحجاز، وأودع كتابه (سفرنامه) كل مشاهداته في تلك البلاد... وجاءت كتابته عن مصر في ذلك العصر أحسن ما في كتابه، فقد اعتبر القاهرة المركز الرئيسي للمذهب (الاسماعيلي) الذي يدين بعقائده، ووصف ثروة البلاط الفاطمي وأبهته وما كانت عليه الفسطاط والقاهرة من عظمة ورقي... ».

المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب: تأليف أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن أبي مصعب البكري (ت ٤٨٧ هـ):

« بكتابه معلومات جليلة عن شمالي إفريقية، وهو يعد جزءاً من كتاب (المسالك والممالك) لابن خرداذبه الفارسي، الذي عاش في النصف الأول من القرن الثالث الهجري، وهو من أقدم الكتب الجغرافية التي ظهرت باللغة

العربية، ويشتمل كتابه على ذكر المدن والقرى من مصر إلى برقة، وعلى بيان الطرق إلى الواحات ومن طرابلس إلى قابس، ومنها إلى القيروان. ثم فصل الكلام على إفريقية وبلادها وحدودها وغرائبها وذكر مدينة تلمسان وما والاها إلى المغرب، وتكلم على بلاد السودان ومدنها المشهورة، واتصال بعضها ببعض والمسافات بينها وسير أهلها ونبذة عن تاريخ البربر».

وللبكري أيضا كتاب:

معجم ما استعجم: «وصف الأستاذ مصطفى السقا المعجم وأوضح قيمته العلمية في هذه العبارة: «وهو معجم لغوي جغرافي يصف جزيرة العرب، ويتقصى ما بها من المعالم والمشاهد والبلدان، والمعاهد والآثار، والمحافد والمناهل والنوادر. ويتتبع هجرة القبائل العربية من أوطانها واضطرابها في أعطانها، وترددها بين مصايفها ومرابعها ومباديها ومحاضرها، ويذكر أيامها ووقائعها وأنسابها وعشائرها».

كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: تأليف أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد العزيز الشريف الإدريسي (ت ٥٦٠ هـ):

«أوضح الإدريسي في كتابه (نزهة المشتاق) صورة الأرض وهيئتها ومقدار المسكون منها، وذكر البحار ومبادئها وما تنتهي إليه، وما يلي سواحلها من البلاد والأمم، وقسمها إلى أقاليم سبعة، وذكر ما تحتوي عليه من البلاد والأمم والعجائب والمسالك والطرق ومقدار فراسخها وأميالها ومجاري بحارها، ورسم خريطة لكل إقليم مبيناً فيها ما يشتمل عليه من المدن والكور.

ومما يدلّ على أهمية الكتاب أنه ترجم في القرن السابع عشر الميلادي إلى اللغة اللاتينية، كما أن علماء الغرب شهدوا بأنه لا يوجد كتاب آخر يماثل كتاب الإدريسي من حيث قيمته الجغرافية وتفصيله الكلام على كثير من ممالك العالم».

كتاب الاعتبار أو (حياة أسامة): تأليف أسامة بن منقذ بن مرشد بن علي ابن مقلد بن نصر الملقب بمؤيد الدولة مجد الدين (ت ٥٨٥ هـ):

«قام أسامة بعدة رحلات في مصر والشام وبلاد الجزيرة وبلاد العرب،

وكان لهذه الرحلات أعظم الشأن في وصف الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وفي بيان العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في الشرق الأدنى في القرن السادس الهجري، ووصف في كتاب الاعتبار ما شاهده في مصر من الأحداث فيما بين سنتي ٥٣٩ هـ و ٥٤١ هـ... والنزاع القائم بين الخلفاء والوزراء....»

الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر: تأليف موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي (ت ٦٢٩ هـ):

«وصف فيه رحلته إلى مصر، فقد وصف فيه ما في تلك البلاد من الآثار القديمة والوسيطة وما تختص به من المناخ عدا النبات والحيوان، ووصف القحط الذي انتاب مصر في تلك الفترة، وكان وصفه دقيقاً».

رحلة ابن جبير: تأليف أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني (ت ٦٤١ هـ):

ابتدأ رحلته من غرناطة مسقط رأسه قاصداً البلاد الحجازية المباركة.

«وصف في هذه الرحلة كل ما مرّ به من مدن، وما شاهد من عجائب البلدان وغرائب المشاهد، وبدائع المصانع، والأحوال السياسية والاجتماعية والأخلاقية، وعني عناية خاصة بوصف النواحي الدينية والمساجد والمشاهد وقبور الصحابة ومناسك الحج، ومجالس الوعظ والمستشفيات، والمارستانات، ووصف كذلك الكنائس والمعابد والقلاع والعواصف البحرية، وما كابده المسافرون من ضيق وذعر، وذكر الحروب التي كانت دائرة في الشرق بين الصليبيين والمسلمين، وما كان عليه الأهالي مسلمين ومسيحيين من علاقاتٍ حسنةٍ في خلال تلك الحروب، ووصفه لكل ذلك دقيق مسهب يدلّ على دقة ملاحظته وسعة علمه.

وكان شديد الإعجاب بالسلطان صلاح الدين الأيوبي عظيم الإكبار له، فلا تمرّ سانحة إلا بين فيها ما كان عليه هذا السلطان العظيم من العدل ونبل الأخلاق وكرم السجايا.

وابن جبير قوي العاطفة الدينية يختم كلّ كلام بالدعاء إلى الله تعالى والتوكل عليه جل جلاله...

وقد كان يفتنه كل ما يشاهده فكل مشهد (يفيد الأبصار ويستوقف المستوفز تعجباً). ورحلته هذه كتاب نفيس في بابه لا غنية عنه للمؤرخين والجغرافيين وكل من أراد الاطلاع على أحوال تلك الحقبة».[1]

رحلة ابن بطوطة: المسماة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار): تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتي الطنجي المعروف بابن بطوطة (ت ٧٧٩ هـ):

«جاب بلاد المغرب، ومصر، وفلسطين والشام والحجاز والعراق، ومنها إلى بلاد اليمن فالقسطنطينية فخوارزم، ومنها إلى الهند فالصين فبلاد جاوه، ثم عاد إلى الصين فالهند فبغداد فالقاهرة فتونس فالسودان ومنها عاد إلى بلاده، ووصف كل البلاد التي شاهدها في عبارةٍ شائقة.»

---

(١) رحلة ابن جبير. ١٣٨٤ (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر. دار بيروت للطباعة والنشر. ١٣٨٤). ص ٥.

تراجم رجال القرنين السادس والسابع (المعروف بالذيل على الروضتين): تأليف شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن اسماعيل المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي (ت ٦٦٥ هـ):

يعتبر هذا الكتاب تتمةً وتكملةً لكتابه (الروضتين في أخبار الدولتين) حيث ابتدأ يؤرخ للأحداث والرجال من سنة تسعين وخمسمائة التي تتلو سنة وفاة صلاح الدين الأيوبي فيذكر فيها وفيما بعدها ما فاته ذكره في كتاب الروضتين سنة بعد سنة حسب ترتيب السنين:

وسلك فيه نفس المنهج الذي سار عليه في كتابه (الروضتين). وانتهى به العرض التاريخي للحوادث والرجال حتى سنة خمس وستين وستمائة من الهجرة.

وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان، مما ثبت بالنقل أو السمع أو أثبته العيان: تأليف شمس الدين أحمد بن محمد بن ابراهيم بن خلكان (ت٦٨١ هـ):

يضم الكتاب ثمانمائة وخمساً وخمسين ترجمة لأعلام الإسلام ومشاهيره من علماء ومفكرين، وملوك ووزراء. يغطي في كتابه هذا الحقبة الزمنية ابتداءً من القرن الأول حتى قرابة نهاية القرن السابع الهجري. وقد التزم ترتيب الأسماء ترتيباً هجائياً فيقدم من أول اسمه الهمزة على من أول اسمه باء، وقد لاحظ هذا بالنسبة للاسم الأول في حرفه الأول والثاني دون الثالث فما بعده.

وضح ما يحتويه الكتاب والمنهج الذي سلكه بقوله:

« هذا مختصر في علم التاريخ دعاني إلى جمعه أني كنت مولعاً بالاطلاع على أخبار المتقدمين من أولي النباهة، وتواريخ وفياتهم وموالدهم، ومن جمع منهم كل عصر، فوقع لي منه شيء على الاستزادة وكثرة التتبع، فعمدت إلى مطالعة الكتب الموسومة بهذا الفن، وأخذت من أفواه الأئمة المتقنين له ما لم أجده في كتاب، ولم أزل على ذلك حتى حصل عندي منه مسودات كثيرة في

سنين عديدة... فاضطررت إلى ترتيبه، فرأيته على حروف المعجم أيسر منه على السنين فعدلت إليه، والتزمت فيه تقديم من كان أول اسمه الهمزة، ثم من كان ثاني حرف من اسمه الهمزة أو ما هو أقرب إليها على غيره فقدمت ابراهيم على أحمد، لأن الباء أقرب إلى الهمزة من الحاء، وكذلك فعلت إلى آخره، ليكون أسهل للتناول... ولم أذكر في هذا المختصر أحداً من الصحابة رضوان الله عليهم ولا من التابعين رضي الله عنهم إلا جماعة يسيرة تدعو حاجة كثيرٍ من الناس إلى معرفة أحوالهم، وكذلك الخلفاء، لم أذكر أحداً منهم اكتفاء بالمصنفات الكثيرة في هذا الباب لكن ذكرت جماعة من الأفاضل الذين شاهدتهم ونقلت عنهم، أو كانوا في زمني ولم أرهم، ليطلع على حالهم من يأتي بعدي.

ولم أقصر هذا المختصر على طائفة مخصوصة مثل العلماء أو الملوك والأمراء، أو الوزراء أو الشعراء، بل كل من له شهرة بين الناس، ويقع السؤال عنه... ».

فوات الوفيات والذيل عليها: تأليف محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ):

يكمل ابن شاكر في هذا الكتاب ما نقص من التراجم في كتاب ابن خلكان (وفيات الأعيان)، وقد أشار في المقدمة إلى أن كتاب ابن خلكان من أحسن الكتب وضعاً لما اشتمل عليه من الفوائد الغزيرة، والمحاسن الكثيرة، ثم يستدرك عليه بقوله: « ورأيته قد أخلّ بتراجم بعض فضلاء زمانه وجماعة ممن تقدم على أوانه، ولم أعلم أذلك لذهول عنهم، أو لم يقع له ترجمة أحد منهم »[1] واستهدف من مؤلفه هذا أن يجمع كتاباً يتضمن ذكر من لم يذكره من الأئمة الخلفاء، والسادة الفضلاء، ويذكر أيضا من وافته المنية بعد وفاة ابن خلكان حتى عصر المؤلف.

رتب المؤلف التراجم التي عرضها ترتيباً ألفبائياً.

---

(١) فوات الوفيات، تحقيق الدكتور إحسان عباس (لبنان: دار الثقافة)، ج ١، ص ١٠.

الوافي بالوفيات: تأليف صلاح خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤ هـ):

يبدأ الكتاب بالترجمة لأعيان الأدب والتاريخ مرتباً إياها ترتيباً هجائياً، غير أنه استثنى المحمدين من الأعيان فجعل مكانهم في الكتاب يسبق جميع الأسماء وذلك تيمناً باسم النبي ﷺ [١]

وللصفدي أيضا كتاب:

نكت الهميان في نكت العميان:

ترجم فيه لمشاهير العميان من العلماء والأدباء والأعلام، وتحدث عن طرفهم ونوادرهم الأدبية[٢]

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: تأليف شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ):

ترجم فيه لأعيان القرن الثامن الذين بلغ عددهم في كتابه خمسة آلاف ومائتين وأربعة. سار فيه على ترتيب حروف المعجم مبتدئاً بالهمزة.[٣]

الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع: تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي عاش بين سنتي ٨٣١ هـ - ٩١٢ هـ:

ترجم فيه لأعيان القرن التاسع، والتزم فيه الترتيب الهجائي.[٤]

الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: تأليف نجم الدين أبي المكارم محمد الغزي الذي عاش بين ٩٦٧ - ١٠٦١ هـ:

قسم القرن العاشر إلى ثلاثة أثلاث، أطلق على أعيان كل ثلث (طبقة) وبدأ الترجمة (للمحمدين) في كل طبقة، وبعدها يلتزم الأعلام المبتدئة بالهمزة ويسير على نسق الحروف الهجائية حتى آخر الطبقة.[٥]

---

(١) مصطفى الشكعة، ص ٥٩٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٠٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٠٤.

خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: تأليف محمد أمين بن فضل الله محب الله المحبي (ت ١١١١ هـ):

عرض لتراجم الأعيان الذين عاشوا في القرن الحادي عشر على حسب الترتيب الهجائي لأسمائهم.[١]

البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: تأليف محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ):

ترجم فيه لأكابر العلماء والأدباء والخلفاء من أهل القرن الثامن ومن بعدهم حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري حسب الترتيب الهجائي. ويشرح المؤلف منهجه في المقدمة بقوله:

« وقد جعلته على حروف المعجم مقدماً لمن قدمته حروف اسمه وإن كان غيره أقدم منه، مبتدئاً بقطب اليمن، وجنيد ذلك الزمن الناسك المتأله ابراهيم بن أحمد بن علي بن أحمد الكينعي ».[٢]

وقد أنعم الله بتمام هذا الكتاب (كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية) فالحمد له في الابتداء والانتهاء على ما تفضل وأعان، وأسأله التوفيق والقبول، وكان الفراغ منه صبيحة يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من ربيع الثاني عام تسع وتسعين وثلاثمائة وألف من الهجرة، الموافق العشرون من مارس عام تسع وسبعين وتسعمائة وألف للميلاد بمكة المكرمة.

المؤلف

عبد الوهاب ابراهيم أبو سليمان

---

(١) المصدر نفسه، ص ٦٠٤.

(٢) البدر الطالع، الطبعة الأولى (مصر مطبعة السعادة، ١٣٤٨). ج ١، ص ٤

• المصادر العربية •

القسم الأول

ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم.

المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر.

تحقيق محي الدين عبد الحميد.

مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٨ هـ/١٩٣٩م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله.

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.

الطبعة الثالثة. طهران: المطبعة الإسلامية. ١٣٨٧ هـ - ١٩٥٧م.

خفاجي، محمد عبد المنعم.

البحوث الأدبية - مناهجها ومصادرها.

بيروت: دار الكتاب اللبناني.

روزنتال، فرانتز.

مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي.

ترجمة: أنيس فريحة، مراجعة: وليد عرفات.

بيروت: دار الثقافة. ١٩٦١.

شلبي ، أحمد .
كيف تكتب بحثاً أو رسالة.
الطبعة السادسة. مصر: مكتبة النهضة المصرية. ١٩٦٨ .

ضيف، شوقي.
البحث الأدبي - طبيعته - مناهجه - أصوله - مصادره.
مكتبة الدراسات الأدبية. مصر: دار المعارف.

عطار ، أحمد عبد الغفور « تحقيق ».
آداب المتعلمين ورسائل أخرى في التربية الإسلامية.
الطبعة الثالثة. بيروت، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٧م.

ملحس، ثريا عبد الفتاح.
منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين.
الطبعة الثانية. بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ١٩٧٣م.

• المصادر الأجنبية •

★ Berry, Ralph.
How to Write a Research Paper. London: Pergamon Press, 1969.

★ Ehrlich, Eugene and Danniel Murphy.
Writing and Researching Term Papers and Reports: a New Guide for Students. New York: Bantam Books, 1964.

★ Evans, K.M.
Planning Small Scale Research. Bristol: J.W.Arrowsmith Ltd., 1971.

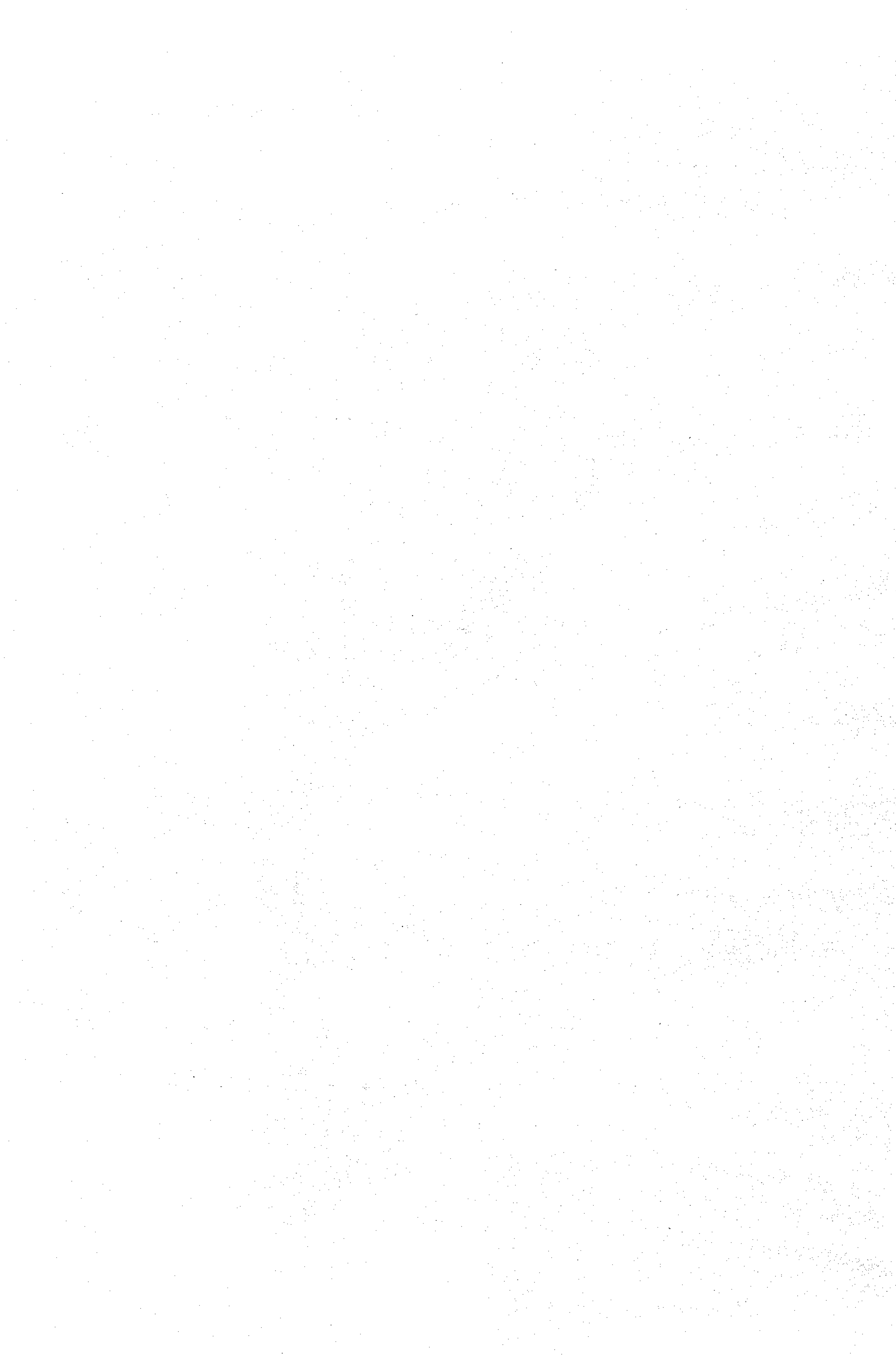
★ Hubbell, George Shelton.
Writing Term Papers and Reports. Fourth edition. New York: Barnes and Nobel Books, 1962.

★ Pickford, L.J. and L.E.W. Smith.
A Student Handbook on Note – taking, Essay Writing, Special Study and Thesis Presentation. London: Ginn and Company Ltd., 1969.

★ Markman, Robert A. and H. and Marie L. Waddell.
10 Steps in Writing the Research Paper. New York: Daron's Educational Series, INC, 1971.

★ Turabian, Kate L.
A Manual for Writers of Term Papers, Theses, and Dissertations. Fourth edition. The University of Chicago Press, 1973.

Student's Guide for Writing College Papers. Fourth edition. The University of Chicago Press, 1973.



• مصادر القسم الثاني •

ابن بدران، عبد القادر بن أحمد بن مصطفى.
المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل.
مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

أبو زهو، محمد محمد.
الحديث والمحدثون.
الطبعة الأولى.
مصر: مطبعة مصر، شركة مساهمة، ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨م.

أبو سليمان، عبد الوهاب ابراهيم.
النظريات والقواعد في الفقه الإسلامي.
مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
العدد الثاني (جمادى الثانية ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م).

أبو شهبة، محمد بن محمد.
أعلام المحدثين.
مصر: مطابع دار الكتاب العربي.

بدوي، عبد الرحمن.
مؤلفات الغزالي.

الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية.

بروكلمان، كارل.
تاريخ الأدب العربي.
الطبعة الثالثة. ترجمة عبد الحليم النجار.
مصر: دار المعارف.

البغدادي، اسماعيل باشا.
هدية العارفين أسماء المؤلفين والمصنفين.
الطبعة الثالثة.
تصوير طهران: المكتبة الإسلامية والجعفري تبريزي، ١٩٥٧م- ١٣٨٧هـ

بكر، السيد يعقوب.
نصوص في فقه اللغة العربية.
بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٠.

التلمساني، أحمد بن محمد المقري.
نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب.
الطبعة الأولى.
تحقيق وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
مصر: مطبعة السعادة، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩م.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله.
كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
الطبعة الأولى.
تصوير طهران: المطبعة الإسلامية، ١٣٨٧ - ١٩٥٧.

حسن، علي ابراهيم.
استخدام المصادر وطرق البحث في التاريخ الإسلامي العام وفي التاريخ المصري الوسيط.
الطبعة الثانية.
مصر: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣.

حمادة، محمد ماهر.
المصادر العربية والمعربة.
بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٧٢م - ١٣٩٢ هـ.

الخطيب، محمد عجاج.
أصول الحديث - علومه ومصطلحاته.
الطبعة الثانية.
بيروت: دار الفكر، ١٣٩١ - ١٩٧١.

الدقاق، عمر.
مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم.
حلب: نشر وتوزيع المكتبة العربية.

الذهبي، محمد حسين.
التفسير والمفسرون.

الطبعة الأولى.
مصر: دار الكتب الحديثة.

زيادة، نقولا.
الحسبة والمحتسب في الإسلام.
بيروت: المطبعة الكاثوليكية.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي.
طبقات الشافعية الكبرى.
الطبعة الأولى.
تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو.
مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤م.

الشكعة، مصطفى.
مناهج التأليف عند العلماء العرب - قسم الأدب.
الطبعة الثانية.
بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٤.

شلبي، عبد الفتاح اسماعيل.
أبو علي الفارسي - حياته - مكانته بين أئمة العربية وآثاره في القراءات والنحو.
مصر: مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.

ضيف، شوقي.
المدارس النحوية.
الطبعة الثالثة.

مصر: دار المعارف.

طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى.
مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم.
مراجعة وتحقيق: كامل كامل البكري، عبد الوهاب أبو النور.
مصر: مطبعة الاستقامة ١٩٦٨.

الطنطاوي، محمد.
نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة.
الطبعة الثالثة.
مصر: مطبعة السعادة.

العراقي، محمد عاطف.
تجديد في المذاهب الفلسفية والكلامية.
الطبعة الثانية.
مصر: دار المعارف، ١٩٧٤.

عطية، عزت علي عيد.
البدعة تحديدها وموقف الإسلام منها.
مصر: دار الكتب الحديثة.

علي، محمد ابراهيم أحمد.
المذهب عند المالكية.
مخطوط، خاص.
المذهب عند الشافعية.
مجلة جامعة الملك عبد العزيز.

العدد الثاني (جمادى الثانية ١٣٩٨ - مايو ١٩٧٨).

غالي، وجدي رزق.
المعجمات العربية ببلوجرافية شاملة مشروحة.
مصر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة ١٣٩١ - ١٩٧١.

كاشف، سيدة اسماعيل.
مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه.
الطبعة الثانية.
مصر: مطبعة السعادة.

الكتاني، محمد بن جعفر.
الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة.
كراشي: كارخانه تجارة كتب، ١٣٧٩ - ١٩٦٠.

المبارك، مازن.
الموجز في تاريخ البلاغة.
بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

مباركي، أحمد بن علي بن أحمد سير.
العدة في أصول الفقه، تحقيق ودراسة. رسالة دكتوراه.
قسم أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون، الأزهر، ١٣٩٧ - ١٩٧٧.

مخلوف، محمد بن محمد.
شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.
الطبعة الأولى.

مصر: المطبعة السلفية ومكتبتها.
تصوير: بيروت: دار الكتاب العربي اللبناني، ١٣٤٩هـ.

مطلق، البير حبيب.
الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهايه عصر ملوك الطوائف.
بيروت: المكتبة العصرية بصيدا، ١٩٦٧ هـ.

نعيم، محمد السيد وحجازي، عوض الله جاد.
في الفلسفة الإسلامية وصلاتها بالفلسفة اليونانية.
الطبعة الثانية.
مصر: دار الطباعة المحمدية بالأزهر.

النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف.
تهذيب الأسماء واللغات.
مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
تصوير: بيروت: دار الكتب العلمية.

الهندي، علي بن محمد.
مقدمة في بيان المصطلحات الفقهية على المذهب الحنبلي.
الطبعة الأولى.
مكة: مطابع قريش، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

هورفتس، يوسف.
المغازي الأولى ومؤلفوها.
ترجمة حسين مصار.

الطبعة الأولى.
مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٦٩ هـ - ١٩٤٩م.

وافي، علي عبد الواحد.
المدينة الفاضلة للفارابي.
القاهرة: دار عالم الكتب للطبع والنشر، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.

فهرس الأعـــلام

ـ ا ـ

ـ ب ـ

- ت -

- ث -

- خ -

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

- ز -

- س -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

— ك —

- ل -

- م -

— ن —

— ي —

فهرس الأمم والقبائل

والشعوب والدول والمذاهب

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

— م —

— ن —

— ي —

فهرس الأماكن والبلدان

ـ ا ـ

ـ ب ـ

— ن —

— هـ —

— ي —